

اقتصادیات للتنمية

دكتور
رمزي علي ابراهيم سلامة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

توزيع: المكتبة
جلال حمدي وشركاه



اقتصاديات التنمية

دكتور
رضي علي إبراهيم سلام

أستاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة — جامعة الإسكندرية

١٩٩١

بِسْمِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ

إهداء :

إلى أجباني ورقة عيني :
نهي ، نادية و ... عمرو

TO THE LIGHT OF MY EYES:
NOHA, NADIA AND AMRO

مقدمة الطبعة الثالثة

خرجت الطبعة الأولى لهذا المؤلف عام ١٩٨٤/٨٣ ، وكانت في شكل كتابين مستقلين : الأول عن التخلف ومظاهره والتنمية ومفهومها وإستراتيجياتها ، والثاني عن نظريات التنمية ، وفصلاً عن التخطيط للتنمية .

ثم ظهرت الطبعة الثانية عام ١٩٨٦ في شكل مجلد واحد يضم نفس المحتويات مع بعض التعديلات الطفيفة بهدف التحديث وجعله أكثر ملاءمة للمناخ الثقافي والفكري والاجتماعي والسياسي للبلدان العربية . وقد أقرته لجان المناهج في كلية الاقتصاد والإدارة وعمادة الانتساب بجامعة الملك عبد العزيز بالملكة العربية السعودية لتدرسه لطلابها كمرجع أساسي لمادة التنمية الاقتصادية .

وبنفاذ الطبعة الثانية ، رأيت أن يكون إخراجه هذه المرة ملائماً لبداية حقبة التسعينات . فجاءت هذه الطبعة متضمنة فصلاً جديداً عن أزمة الدين الخارجي في العالم الثالث ، وفصلاً آخر في التخطيط للعلاقة بين السكان والغذاء والزراعة . كما أضيفت للكتاب مجموعة كبيرة من البيانات والمعلومات الحديثة في مضمار التنمية . وقد رأيت — تعميماً للفائدة — أن يوكل أمر توزيع هذه الطبعة إلى دار للنشر تكون أكثر مقدرة على التعريف بالكتاب في جامعات وطننا العربي الكبير .

والله ولي التوفيق ،

المؤلف

د. ومزي على سلامة

الأسكندرية في أكتوبر ١٩٩٠

مقدمة الطبعة الثانية

اقتصاديات التنمية فرع أخضر يانع من فروع علم الاقتصاد ، وهو من أكثرها تشويقا وربما — أيضا — صعوبة . ويعتقد البعض أن آدم سميث هو أول من كتب في التنمية من خلال مؤلفه الشهير « ثروة الأمم عام ١٧٧٦ » . إلا أن الكتابات المنظمة في هذا المجال لم تولد بالفعل قبل الأربعين عاما الأخيرة ، وبالتحديد منذ مولد العالم الثالث بحصول العشرات من المستعمرات على استقلالها السياسي في الخمسينات والستينات من هذا القرن .

وبفضل الكتابات والدراسات الحديثة التي بلورت علم « التنمية الاقتصادية » امكن القول أن هذا العلم الجديد يتميز عن كافة فروع الاقتصاد سواء في المنهج أو في مادة الدراسة والبحث . فعلاوة على اهتمامه بمسائل التخصيص الأمثل للموارد النادرة المتاحة ، ودراسة وتحليل محددات النمو الاقتصادي ، فإنه يعالج بمنهج مختلف موضوعات مختلفة في دول مختلفة .

وعلم التنمية الاقتصادية يدرس تلك العمليات والمتغيرات التي تؤثر اقتصاديا واجتماعيا ومرفقيا وهيكليا على عملية رفع مستوى معيشة الملايين من الفقراء والاميين والمرضى والمطحونين من فقراء آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وفي سبيل ذلك يسعى هذا العلم للإجابة على العديد من الاسئلة ذات الطبيعة الخاصة ، نسوق بعضها فيما يلي :

- ماذا نعني حقيقة بـ « التنمية ؟ » وما هي النظريات والمبادئ المفسرة لها ؟
- كيف يتم النمو ؟ ومن هم المستفيدون عمليا ودوليا ؟ ولماذا تتسع الفجوة على الدوام بين الأغنياء والفقراء في العالم أجمع ؟
- ماذا نعني بالعالم الثالث ؟ وما هي مشاكله ؟
- لماذا لا يتحقق للاقتصاديات الفقيرة نفس القدر من النجاح في مسيرتها نحو التقدم والرفاه الاقتصادي مثلما كان الحال في الماضي للدول التي سبقت في هذا المضمار ؟ وما هي العقبات الكبرى للتنمية ؟

— هل هناك اقتصاد « عالمي » حقا يتأثر كل جزء فيه بما يحدث في الأجزاء الأخرى في العالم من تغيرات ؟ أم أن هناك مجموعة من « العوالم » الاقتصادية ؟ وما هي العلاقة المتبادلة بينها ؟ وبمصلحة من محصلة هذه العلاقة ؟

— هل الانتاج الأول عبء يثقل كاهل الاقتصاديات الفقيرة حقا ؟ وهل التصنيع هو الأسلوب الأمثل للتنمية ؟ وما هي الاستراتيجية الأنسب للتنمية البلدان الفقيرة ؟

— ما هو الدور الذي لعبته التجارة الخارجية في الماضي ، وما هو الدور الذي تلعبه في الحاضر كمحدد هام من محددات النمو الاقتصادي للدول المختلفة ؟

— هل للعالم الثالث أي « مقدرة » على تغيير اتجاهات الاقتصاد العالمي المعاصر ؟ أم أنه سوف يظل محتفظا بموقف المتفرج على ما يدور حوله في مجالات النقد والتكنولوجيا والتمويل ونظم التعليم التي يملك نواصبها العالم المتقدم ؟

— ما هي أبعاد المشكلة السكانية في العالم الثالث ؟ وكيف تتحدد اتجاهات الصحة والتغذية والأمية فيه على ضوء تطورات هذه المشكلة الخطيرة ؟ وما هي التوقعات المستقبلية لهذه المشاكل جميعا ؟

— هل هناك « أمل » في اقتصاد عالمي جديد ؟ وما هي مبادئه ؟ وكيف يمكن — أو لا يمكن — لها أن تتحقق في دنيا الواقع المتغير بل والمتقلب بلا هوادة ؟

وإذا استطعنا في هذا المؤلف المتواضع الإجابة على هذه الاسئلة فقد أفاد العلم ، وإن لم نستطع فقد أخفقنا نحن ولم يحقق العلم . ولنتذكر أن علم التنمية يشترك مع كافة فروع الاقتصاد الأخرى في أنه يمد الطالب ليس فقط « بكمية » من المعلومات في مجال ما ، وإنما — وهذه هي وظيفة العلم الأساسية — يمد أيضا بأسلوب للتفكير المنظم ، ويمهّج لتحليل المشكلات المطروحة للبحث بمنطقية وبموضوعية . انه يعلم الطالب : كيف يفكر بأسلوب علمي .

وفي مجال « التنمية » فإن العوامل « غير الاقتصادية » يكون لها دور حاسم في

تحديد درجة نجاح أو فشل أى برنامج أو سياسة يكون هدفها التنمية الاقتصادية لبلد ما . إن القيم والمعتقدات والأنماط السلوكية للأفراد في المجتمعات المختلفة تختلف كثيرا عن تلك السائدة في المجتمعات المتقدمة ، ومن ثم ، فليس كل ما لا يمكن قياسه (بالمعيار المادى) يصبح بغير ذى جدوى في موضوع التنمية الاقتصادية . بل على العكس من ذلك فالجوانب السلوكية للأفراد تجاه مسائل عدة مثل : الأقبال على الاستمتاع بالحياة (أو الزهد) ، النظرة للعمل ، الروتين والهيكل الإدارى ، العبادة والمعتقدات الدينية ، الانتخابات والاسهام في تشكيل القرار السياسى وفي الأنشطة الأخرى ، النظرة الاجتماعية للطبقات والملكية ... الخ ، كل هذه العناصر غير القابلة للقياس المادى لها أهميتها كمحددات للنمو الاقتصادى الذى يمكن قياسه ماديا . فزيادة الناتج القومى ، ورفع مستوى المعيشة واتاحة فرص أكبر للتشغيل والعمالة في بلد ما ليست هذه كلها سوى محصلة للقيم والمعتقدات والعوامل الرقعية والاجتماعية السائدة بقدر ما هى نتيجة للمجهودات الرامية لرفع مستويات الادخار والاستثمار والتجارة الخارجية ... والاقتصاد كعلم من العلوم الاجتماعية — نحى نحو التجهد والقياس الكمى والهاضى ، أما فرع التنمية الاقتصادية فلا يأخذ صفة « العلمية » دون اتصاله وارتباطه الدائم بتلك العوامل : « غير الاقتصادية » .

ولعل فشل معظم تجارب التنمية في العالم الثالث يرجع أساسا الى عدم مراعاة الاختلاف الجذرى بين الشرق (والجنوب) وبين الغرب والشمال من حيث القيم والمعتقدات والأنماط السلوكية السائدة في كليهما . إن التحليل الاقتصادى الذى تم نقله من الغرب المتقدم لا فائدة فيه لاقصاديات دول العالم الثالث . لقد صيغت النظريات الاقتصادية في الغرب بناءا على فروض معينة (المستهلك الرشيد ، تعظيم المنفعة ، المنافسة الكاملة ودور جهاز الثمن في إعادة تخصيص الموارد في سبيل استخدامها الاستخدام الأمثل ... الخ) هذه الفروض لا وجود لها في المجتمعات المتخلفة ، فالمنتج — وليس المستهلك — هو صاحب اليد الطولى في البلدان المتخلفة سواء في تقرير نوع الانتاج أو كميته أو مستوى الأسعار الذى تعرض به منتجاته . ولقد بنيت معظم النظريات الاقتصادية (الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والكنينية) على فكرة سيادة المستهلك ونظام السوق ، والواقع أن يد آدم سميت الخفية لا يمكنها إلا أن تهذب من ثراء الأثرياء وتحط من مستوى

الفقراء وتضاعف من اعدادهم ، فمع كل دولار (أو جنيه) يكسبه اصحاب رأس المال تشتد فقر الفقراء في البلدان المتخلفة .

أن حقائق الحياة الاقتصادية في البلدان المتخلفة لكفيلة بأن تحيل النظريات الاقتصادية التقليدية (على المستوى الكلى والجزئى) الى شىء غير مفيد سواء في مجال التحليل أو في مجال رسم السياسات الاقتصادية . ومن الجدير بالذكر أن هذه النظريات والافكار لم تعد صالحة لتحليل وشرح وتفسير ما يجرى حتى الآن في أى دولة رأسمالية . فذلك النموذج قد بنيت على فكرة التوازن والاستقرار في عالم غير متوازن ويفتقد دائما الى الاستقرار . لقد قدم لنا كينز حلولاً لمواجهة الكساد وأخرى لمواجهة التضخم . ولقد نجحت نظرية كينز حين تطابقت فروضها مع ظروف الكساد الذى أصاب العالم الرأسمالى في الفترة ١٩٢٩-١٩٣٣ . أما وقد انتهت هذه الظروف فان النظرية الاقتصادية الرأسمالية لم تعد تصلح لتفسير ما يدور الآن . فالمشكلة التى تفرز نفسها منذ سنوات طويلة مضت ليست هى الكساد ولا التضخم — الذى تعرضت لهما فكرة الدورات الاقتصادية للنظام الرأسمالى — وإنما هى كساد مصحوب بارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار وهى ما أطلق عليها اسم الكساد التضخمى "Stagflation" .

وإذا تباعدت المسافة بين فروض النظرية الاقتصادية ، وبين الواقع العملى في البلدان الصناعية المتقدمة (والمفترض أنها وجدت لتفسير مشاكلها) فمن باب أولى ألا تصبح هذه النظريات والنماذج صالحة لشرح أو تفسير أو المساهمة في حل مشاكل بلدان العالم الثالث والمختلفة في كل ظروفها عن البلدان المتقدمة .

إنه لم نعتز به أن ننقل للطلاب المصرى ولقارئ العربية — في الصفحات القليلة لهذا المؤلف — مجموعة من الأفكار الجديدة في موضوع التنمية الاقتصادية تلك الأفكار التى ظهرت على استحياء في بداية السبعينات ثم أصبحت تتمتع بقدر كبير من الثبات واليقين مع بداية الثمانينات . وإن مسامرة ما يجرى في ساحة الأفكار الجديدة في ميدان التنمية الاقتصادية لأمر جد صعب . فتيار الأفكار في هذا الموضوع متدفق وغزير باستمرار . ولعل من جراء محاولتنا اللحاق بالحديث في موضوع التنمية أن خرج هذا المؤلف متميزاً بما لى :

١- أنه يعالج موضوعات التخلف والتنمية في العالم الثالث من خلال المشاكل

الحقيقية والواقعية للبلدان المتخلفة ، ولا يعبر اهتماما كثيرا للمناقشات المعقمة لنظريات براءة الأطر خالية من كل علاقة تربطها بعالم الواقع .

٢- أنه يحتوى على رؤية تجمع ما بين الشمولية والخصوصية لمشكلات العالم الثالث ، في حد ذاتها وفي علاقتها ببعضها ، ثم من خلال المقارنة مع نظيراتها في العالم الرأسمالى والعالم الاشتراكى .

٣- أنه يجمع بشكل واضح بين العوامل الاقتصادية والعوامل غير الاقتصادية في تحليل يؤدي بالضرورة الى إعادة النظر في النظريات القائمة بحدودات النمو الاقتصادى في العالم الثالث ، ويعرض في ثوب جديد النظريات البديلة .

٤- أنه يعكس تماما وجهة نظر المؤلف و ضرورة أن يكون حل مشاكل العالم الثالث متمشيا مع طبيعة هذه المشاكل . ونظرا لأن العالم الثالث يموج بمجموعة متداخلة متشابكة من المشاكل والمتبادلة التأثير فيما بينها ، فأى تصور لمعالجتها وأى استراتيجيات لحلها لابد وأن تتضمن — منهجيا — تلك الرؤية الشمولية . أن دراسة لما يسمى بالمشكلات الاقتصادية « فقط » ، كمشكلة الفقر أو البطالة أو الثنائية الاقتصادية في بلد متخلف هي دراسة قاصرة ولن تخدم أغراض البحث العلمى السليم ما لم توضع فى الأطار الأكبر والذي تتحدد داخله العلاقات المتبادلة بينها وبين غيرها من المتغيرات (المرفقية — الاجتماعية — الفكرية — السياسية) . وقد تكون المشكلة الحقيقية هي في كيفية التوصل الى وقياس الأثر الفعلى والمتبادل للعوامل غير الاقتصادية فى المتغيرات الاقتصادية البحتة . مثل هذه العقبات لا تقلل من أهمية المنهج الذى نتبعه في دراسة التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث فليست العبرة بالقياس الدقيق لحجم الانجاز وإنما العبرة فى الانجاز ذاته .

وقد قمنا بتقسيم المادة العلمية لهذا المؤلف الى كتابين يحتوى الكتاب الأول على جزئين نعالج فى أولهما مجموعة من الحقائق التى يذخر بها واقع البلدان المتخلفة ، أى واقع الفقر والتخلف . ومنهجنا فى هذا الجزء هو المنهج الاستقرائى حيث نعتد فيه على الاحصاءات التى تتمتع بمصادرها بأكبر قدر من الثقة .

أما الجزء الثاني من الكتاب الأول ، فيعالج مفهوم التنمية وعقباتها ، واستراتيجياتها على المستويين النظري والتطبيقي .

وفي الكتاب الثاني ، نستكمل في الجزء الثالث تحليلنا لمحددات النمو الاقتصادي . ويعني ذلك استعراض نظريات النمو الاقتصادي — مع النقد والتحليل — لكي نصل الى النظرية المقبولة لتفسير مشاكل الفقر والتخلف ، والقدرة بالتالى على مد واضعى السياسة الاقتصادية في البلدان الفقيرة بأفضل الوسائل والأساليب المؤدية إلى تحقيق أهداف التنمية . وفي نهاية الكتاب نعالج في جزء رابع وأخير ، موضوع التخطيط لما له من أهمية حيوية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المتخلفة والمتقدمة على السواء .

لقد راعينا في هذا المؤلف أنه مقدم للقارئ الشرق بصفة عامة ، وللطالاب العربى بصفة خاصة . فكان تركيزنا على ملامح التخلف في الوطن العربى وفي مصر ، ومن ثم على الأساليب والإستراتيجيات الترموية التى تتجلبوب مع هياكلنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وقيمنا ومعتقداتنا السائدة ، ولعل ما قمنا به من إلغاء النظرية الماركسية فى التنمية كان تجارباً خاصاً مع هذه الأنماط الثقافية فى بعض البلدان الإسلامية . ولأشك أن ضيق الوقت الذى أعدد فيه هذا المؤلف يجعل منه — وبالضرورة — مجرد نواة ونقطة للبدء . ونتمنى من الله العزيز القدير أن يوفقنا فى الأعوام المقبلة إلى « تنمية » محتواه العلمى ، وتعزيزه « بدفعة قوية » نستكمل بها ما لم يسعفنا الوقت بمعالجته من موضوعات .

والله ولى التوفيق

رمزى سلامة

ديسمبر ١٩٨٥

الكتاب الأول

التخلف الاقتصادى والتنمية

الجزء الأول

التخلف الاقصادى

- * حول مفهوم الفقر والتخلف
- * الخصائص المشتركة للبلدان المتخلفة
 - هبوط مستويات الدخل والمعيشة
 - خصائص عناصر الانتاج
 - خصائص النشاط الاقصادى
 - خصائص غير اقصادية

الفصل الأول

حول مفهوم الفقر والتخلف

مقدمة :

مع مشرق كل شمس تستيقظ الملايين من البشر كل صباح لاستقبال يوم جديد في عمر الانسان . ولا يتساوى البشر في مظاهر حياتهم . فالبعض يستمتع بما لذ وطاب من النعم ، والبعض الآخر يكاد لا يجد ما يقيه على قيد الحياة . تلك — للوهلة الأولى — هي سنة الحياة . أن يتلاقى فيها وجهها لوجه الفقر والغنى ، التخلف والتقدم ، الركود والنمو ، البؤس والرفاهية . فما هو الجديد اذن ازاء هذه الظاهرة ؟ وماذا في عالمنا المعاصر من معالم الفقر والتخلف ما يفسر هذه الضجة حول مشاكل « العالم الثالث » ، ويميز انعقاد المئات من المؤتمرات وظهور الآلاف من المقالات والكتب والتحليلات التي تنصدى بالتحليل والتفسير ولفت الانظار لمشاكل الفقر والفقراء على كافة المستويات الاقليمية والدولية ؟

تشمل الاحصائيات الدولية الرسمية الى انقسام العالم — مع نهاية الثمانينات — الى ثلاث مجموعات رئيسية^(١) :

الأولى: مجموعة الدول الصناعية الغنية (٢١ دولة) وتضم سدس سكان العالم وتسنأثر بثلاثي الدخل العالمى .

الثانية: مجموعة الدول الاكثر فقرا (٧٠ دولة) ويمثل اكثر من نصف سكان الكرة الأرضية ولا يزيد نصيبها عن $\frac{1}{4}$ من الدخل العالمى (٥٪) .

الثالثة: مجموعة الدول النامية المتوسطة الدخل (٨٨ دولة) تضم حوالى ٤٠٪ من سكان العالم وتشمل هذه المجموعة البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركبها (١٢ دولة) .

هذا بالإضافة الى مجموعة الدول المصدرة للبترول ذات الفائض (٣ دول

هى : الامارات ، الكويت ، السعودية) ، وأيضا سنغافورة وهونج كونج واسرائيل
والتي تعتبر من البلاد النامية رغم ارتفاع متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل
القومى ولا تزيد نسبة سكان هذه المجموعة عن ١,٣ ٪ من سكان العالم^(٢) .

هكنا تبدو الفوارق شديدة بين العالم الغربى المتقدم فى نصف الكرة الشمالى
والعالم الثالث المتخلف فى نصف الكرة الجنوى . ولكى تقترب شيئا فشيئا من
حقيقة الوضع المأسوى لظروف معيشة الفقراء فى البلدان المتخلفة فسوف نجري
مقارنة بين أسرتين إحداهما متوسطة الحال وتعيش فى دولة اوربية أو فى ولاية
بأمريكا الشمالية ، والأخرى كذلك من أى دولة متخلفة افريقية كانت ام
اسيوية .

تتكون الاسرة الغنية — عادة — من اربعة افراد فى المتوسط . وتقتنى شقة
مرحبة إن كانت فى المدينة أو منزلا بحديقة صغيرة إن كانت فى ضواحي المدينة أو
فى الريف . يضم المسكن كافة المستلزمات العصرية من تكييف وإنارة وديكور
وأثاث فخم وحجرة نوم لكل ابن من الأبناء . وتضم الحديقة غالبا بخلاف الورود
والزهازين والتماثيل الجميلة حوض للسباحة قد تضبط درجة حرارته (لدى بعض
الاسر) عند درجة ٣٧° مئوية ! وفى المطبخ سوف نجد ادوات واجهزة الكترونية
تعمل على طهو الطعام بأسلوب البريجة الزمنية . وكل شئ فيه متعدد الجنسيات
فالقهوة برازلى أو كينى أو حتى يمنى ، والفاكهة افريقية ، استرالية أو من جزر
هاواى ، والمواالح مغربية أو أسبانية ، والمعلات يابانية ، أوربية وبعضها من
هونج كونج وكوريا الجنوبية . يتمتع الطفلان باجساد قوية وترسم على وجوههم
الصحة فيكسو وجناتهم اللون الوردى . لم لا ... فالطعام فاخر وغنى بالبروتينات
والفيتامينات والسرعات الحرارية العالية ، والوجبات تتكرر ثلاث مرات كل يوم !
ويذهب الأولاد الى المدارس فى اتوبيسات خاصة أو فى سيارة الاسرة أو فى السيارة
الصغيرة التى عادة ما تمتلكها الأم لاغراض السوق والزيارات الخاطفة ولقضاء
الحاجيات اليومية . وإذا خرجنا مع هذه الأسرة الى الشارع « الغربى » فسوف نرى
لوحة جميلة صنعتها تلك التوليفة الرائعة لمجهود الانسان وسخاء الطبيعة فالشوارع
نظيفة تزنها الاشجار والطرق خالية تماما من الكمائن والمطبات وإذا انهر المطر لا
يخلف وراءه بركة ماء ، كما أن كبائن التليفون منتشرة على طول الطرق وفى كل

مكان . إن ركوب المواصلات هناك بكافة وسائلها هو نوع من المتعة (خاصة لمن حرم هذه التمتعة في البلدان الفقيرة) . والمشتريات غالباً ما تتم بدختر الشيكات حتى الخضروات والالبان ، فالنظام المصروف والنقدى متقدم والبنوك تقدم خدماتها ٢٤ ساعة يومياً . وإذا أراد الأب أو الأم صرف شيك من البنك في يوم مزدحم فإنه لن يستغرق أكثر من خمس دقائق وعادة ما لا يستغرق صرف الشيك أكثر من دقيقة واحدة في الأيام العادية . كذلك الحال مع مكاتب البريد والسياحة والمبيعات الحكومية فجميعها تستخدم الروتين Routine بمعناه الصحيح أى نسق ونظام . ونادراً ما تصادف هذه الأسرة طابوراً أمام احد المكاتب في هيئة من الهيئات تتلاشى فيه صلور البعض بظهور الآخرين . ولا يحدث أن يتخطى احد مكانه في الطابور . وإن حدث فسوف يتصدى له الجميع . فالديموقراطية في هذه البلاد التفتت مع حب أهلها للنظافة والنظام . وركوب التاكسي هناك يختلف الى حد كبير عنه في البلاد المتخلفة . فقد يحدث أن يقرر عمال وسائل النقل العام — في أى بلد متقدم — الاضراب (للمطالبة عادة برفع اجورهم !) ويزداد الاقبال على وسائل النقل الخاصة ومنها التاكسي الذى عادة ما يكون مجهزاً باللاسلكى ويتم استدعاه بالتليفون فيصل في دقائق اقل من تلك التى تستغرقها عربة الاطفاء لاجماد حريق قد يشب في احد المباني في بلد متخلف ! وليس من المتصور بالطبع أن يستقل التاكسي الواحد اكثر من عميل في الطريق ويتقاضى سائقه أجرته شاكراً في أدب كل منحة تمنح له فوق ما يشير اليه العداد !

تلك هى بعض مظاهر الحياة لأسرة تنتمى الى الشريحة المتوسطة من مجموعة الدول التى لا يزيد سكانها عن ١٦٪ من اجمالى السكان في العالم . وقد يبدو انها تستمتع بحياة طيبة شأنها شأن كافة الأسر في المجتمعات المتقدمة . فالأب قادر على توفير كافة الاحتياجات الاساسية لاسرته من مأكول وملبس ومسكن وتعليم وصحة وترفيه . كما أن الاسرة تهتد من مدخراتها مع الوقت . ولكن مقابل هذه المنافع المادية والمزايا الاقتصادية توجد دائماً بعض الاعباء ذات الطبيعة غير الاقتصادية ، فالضغوط النفسية والاجتماعية الدائمة في اتجاه المتنافسة من أجل الحفاظ على وضرة تدهيم المركز المالى للأسرة هى ضغوط قهية وعنفية في المجتمع

المعرف . وفى ظروف التضخم النقدي والازمات الاقتصادية العالمية فان هذه الضغوط التنافسية من أجل المادة قد تؤثر بالسلب على الأحوال الصحية والنفسية هؤلاء الأغنياء . أن الكسب والعمل والمال هى جوهر القيمة الاجتماعية فى هذه المجتمعات . وقد يحدث أحيانا ألا يتوافر لدى الكثير منهم فرصة للتمشية واستنشاق الهواء النقى فى الريف بعيدا عن تلوث البيئة والضوضاء مع كثرة ما يملكون من دولارات . لقد جرف تيار التطور الاقتصادى والتكنولوجى معه مكانية الحياة الهادئة أو اللقاءات الأسرية الدافئة أو الاستمتاع بأوقات الفراغ فى احضان الطبيعة النقية .

ومع ذلك فلا يقلل من تقدم هذه البلاد فى مستوياتهم المعيشية والاقتصادية أن التقدم كان سريع الخطى . فما زالت مئات الملايين من البشر وهى حيصة لتلك الحلقة الخبيثة للفقر والتخلف فى تعطش ورجاء لأن تلحق بالركب المتقدم . إن مشاكل الأسرة الغنية لتتوب حجبلا وتواضعا وتراجعا اذا ما قورنت بمشاكل الأسرة الفقيرة فى بلد متخلف .

كيف يعيش الفقراء ؟ من هم الفقراء ؟ وأين هم الفقراء ؟

تلك اسئلة ثلاث نود الإجابة عليها بادى ذى بدء .

أولا : كيف يعيش الفقراء ؟

ليس من الصعب تصوير حالة الأسرة الفقيرة .حقا، ان مصر تنتمى الى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط ، الا أنه مازالت عندنا صور عدة لحالات الفقر المدقع والتي تعد امتدادا للماضى غير البعيد . الأسرة هنا ستكون فى المتوسط من ٨-١٢ فرد فى الهدف وربما مثل أو أقل قليلا من هذا العدد فى المدينة : الاب والام وخمسة اطفال أو ستة فى المتوسط وغالبا ما يقطن الجد والجدة وبعض الخالات والعمات معا بنفس الدار ، يسكن الدار — مع البشر وجنبا الى جنب — قطيع الماشية من أبقار وماعز وجاموس وحمير بالإضافة الى بعض الطيور وكلب أو اكثر . تتكون الدار من بعض الحجرات للنوم يستأثر رب البيت

بأفضلها ويخصص البعض الآخر لتخزين المحاصيل وبعض السلع الغذائية المنتجة محليا . ويستخدم الفرن — المبنى عادة وسط الدار — فى صناعة الخبز وتجهيز الطعام نهارا وللتنفخ والنوم فوقه ليلا . « بيت الادب » يشكو غياب الصنوبر والسيوف . بعض هذه الديار يضاء بالكهرباء والغالية بالكبروسين والزيوت . مازال الوقود المستخدم نباتيا أو حيوانيا والطاقة المستخدمة فى صورها البدائية للغاية . المأكّل لمطهى متكرر يخلو من اللحم الا فى المناسبات والاطفال دائما مصابين بحالات الجوع الشديد والملبس هنزل ووحيد ولا دخل لبيوت الموضة فيه . العمل : زراعة الأرض أو الرعى أو الصيد . يشترك الرجال والنساء والاطفال فى العمل تحت الشمس المحرقة لساعات طويلة . والدخل عيى ونسبة الدخل النقدى بسيطة ومازال التبادل يتم فى صورهِ الأولى فالمقايضة قائمة والسلع النقدية مستخدمة فى الاسواق جنبا الى جنب مع النقود المعدنية والورقية . ما أكثر الحشرات فى المنزل والحقل وما أكثر الأمراض المتوطنة وغير المتوطنة وما أقل المستشفيات المجهزة وما أندر الأطباء المؤهلين . لقد استحوذت المدينة على هذه الففة وحل محلها حلاق القرية والمولدة وبعض المشايخ فى القيام بشبه العمليات الجراحية وتقديم الوصفات التى قد تصيب مرة وتخيب مرات . الأيام تمر رتيبة متشابهة متناقلة لا تحمل معها جديد . والأمل فى حياة أفضل ليس من شيمة هؤلاء اليُوماء . والكفاح اليومى من أجل البقاء يصاحبه غالبا — فى هذا الجزء من العالم — إيمان روحانى قوى على مستوى الفرد ، ومجموعة متوارثة من التقاليد والعقائد على مستوى الجماعة .

وإذا انتقلنا الى المدينة فلسوف يصفعنا ذلك التناقض الشديد بين الغراء الفاحش للقلة الغنية والفقير المدقع للكتلة الغالبة . هذا التناقض الذى قد نلمسه فى الهمف من النظرة الأولى فى صورة القصر الوحيد فى القرية والمرتفع وسط آلاف الاكواخ والمنازل المبنية من الطين اللين أو القش . أما المدينة فهى تنقسم الى أحياء ولكل حى سكانه ومستوى معيشته . وهناك أحياء راقية وأخرى شعبية ، هناك سكان الفيلات الفخمة .. وآخرون يحلون الاسطح والبدرومات . فى

مساكن الأغنياء تقام حفلات العشاء الساهرة الفاخرة في نهاية كل اسبوع .. وفي مساكن الفقراء ينام الأطفال والكبار بلا عشاء معظم أيام الأسبوع .

لقد أجرى احد كبار كتاب التنمية الاقتصادية مقارنة بين اسلوب معيشة اسرتين تمثلان سكان المدن في احدى الدول الفقيرة بأمريكا اللاتينية . وبعد وصفه لأوجه الثراء وحياة البذخ التي تعيشها الأسرة الغنية ومدى ما يتمتع به الابناء من فرص التعليم في الخارج انتقل الكاتب الى وصف الأسرة الفقيرة فقال : « حين يحل المساء تكون الأم بمفردها في مسكنها المتواضع فأثناءها السبعة وأبوهم يجوبون الشوارع . بعض الابناء يتسول والآخر يسمح الاحذية والبعض يسعى لخطف أو سرقة بعض (المحافظ) والاستيلاء على ما بها من نقود . والأب في هذه الأسرة أصله من الريف وهاجر منذ سنوات الى المدينة وتبعه اليها باقي أسرته فيما بعد . متوسط دخل الأسرة السنوى يقل عن ١٢٠ دولار . الابناء التحقوا بالمدارس وخرجوا منها اكثر من مرة . فكلما ظهرت فرصة للعمل والمساعدة المادية كان التعليم أمر يأتى في المرتبة المتأخرة من الأهمية . من وقت لآخر يتوافر مع الاخت الكبيرى — والتي يتراوح عمرها من ١٥ الى ٢٠ عاما والتي تعيش مع بعض الاصدقاء في الطرف الآخر من المدينة — بعض الفائض من النقود ولكن لا أحد يسأل من أين أتت هذه النقود ، ولا كيف حصلت عليها ؟ » (٣) .

أن الصورة لا تختلف كثيرا في مدن امريكا اللاتينية عنها في مدن آسيا أو افريقيا . ربما تختلف قليلا في درجة الفقر أو في مدى الفارق بين الأغنياء والفقراء أو في مظاهر الفقر فلكل بيئة ملامحها ولكل بلد خصائصه ويبقى للفقر المطلق وللفقراء خصائص مشتركة سوف نعرضها في حينها .

لعلنا ، بعد هذه النلمحة العابرة عن مظاهر حياة الناس في اجزاء مختلفة من كوكبنا الأرضى ، نتساءل : هل تعنى هذه الفوارق الشاسعة أن لكل مجموعة من البشر ، أغنياء وفقراء ، صفاتها وخصائصها المتجانسة والمشاركة بين افرادها ؟ وما هى هذه الخصائص ؟ هذا ما سوف نعرفه عندما نتوثق معرفتنا أكثر بفقراء العالم الثالث .

ثانيا : من هم الفقراء :

من الغريب أن الغنى فى المناطق الحارة قرب خط الاستواء يستمتع بكافة مظاهر الترف التى تتوافر لنظيره فى اوربوا الغربية أو امريكا الشمالية أو كندا أو استراليا . فبالمال يتكيف الهواء وتشفى الامراض وتشكل الثقافات ، وبالمال يمكن الاتصال بـ .. والانتقال الى — أى مكان فى العالم والحصول بالتالى على كافة الاحتياجات السلمية والخدمات . باختصار يتجانس الأغنياء فى مظاهر الغنى ، أما الفقراء فهم — فى الواقع — يخصصون لاشكال متعددة ولا حصر لها للفقر .

« ليس الفقراء اذن مجموعة متجانسة » — فهم ينتمون الى اكثر من مئة بلد موزعة على ثلاث قارات ، ومن الخطأ اصفاء صفات عامة تميز الفقراء كمجموعة بشرية واحدة . ويمكننا أن نحدد أوجه الاختلاف فى مسببات الفقر ، وبالتالى اختلاف الفقراء بعضهم عن البعض ، فى النقاط السبع الآتية :

١- التاريخ : معظم الفقراء يقطنون بلادا كانت — الى وقت غير بعيد — مستعمرات بريطانية ، فرنسية ، بلجيكية ، برتغالية ، أسبانية ، هولندية ، أو ألمانية ، وقد تشكلت ثقافات الافراد وأساليب حياتهم الاجتماعية وهياكل اقتصاديات بلادهم بنوعية الاستعمار . فالهند ثقافتها وطابعها متأثر بذلك الطراز الانجليزى ، الفلبين (اسبانيا وامريكا) الجزائر والوس (فرنسا) ، اندونيسيا (هولندا) ... وهكذا .

كما أن لبعض البلاد الفتيوة تاريخ عريق وحضارة قديمة (مصر — الصين — الهند — ايران) والبعض بلدات متخلف منذ الازل . هذا الميراث الثقافى الاجتماعى السياسى بل والمزاجى والنفسى يجعل الفوارق شديدة بين فقراء العالم وبشكل نماذج للسلوك مختلفة فيما بينهم .

٢- الكثافة لسكانية : لا تتساوى بلد فيها خفة سكانها بالنسبة لمواردها مع بلد آخر يعانى من الانفجار السكانى . وتبين الاحصاءات أنه من بين ١٥١ دولة نامية الاعضاء بالامم المتحدة (عام ١٩٨٩) توجد ٧٩ دولة يقل عدد

سكانها عن ١٥ مليون نسمة ، و ١٦ دولة أقل من ٥ مليون نسمة ، وبالتالي فالعالم الثالث يضم دولا مثل مصر (٥١ مليون) ، البرازيل (١٤٢ مليون) ، الهند (٧٩٨ مليون) ، اندونيسيا (١٧٢ مليون) ، الصين (١٦٩ مليون) كثيفة السكان . ودولا اخرى مثل تشاد (٥٣ مليون) ، موريتانيا (١,٩ مليون) ، الكويت (١,٩ مليون) ، الأردن (٣,٨ مليون) . ولأنك أن حجم السكان وحده لا يعنى الكثير من وجهة النظر التحليلية فالمقارنة يجب أن تتم من خلال علاقة السكان بالموارد المتاحة وطبيعة البيئة الجغرافية والعوامل الجوية ودرجة عدالة توزيع الدخل القومى بين السكان . وعلى سبيل المثال فان الهند (٧٩٨ مليون نسمة) لا يزيد فيها متوسط الدخل عن ٣٠٠ دولار فى السنة عام ١٩٨٧ ، بينما سنغافورة (٢,٦ مليون نسمة) يبلغ متوسط دخل الفرد فيها ٧٩٤٠ دولار فى السنة ، وإسرائيل (٤,٤ مليون نسمة) ومتوسط الدخل ٦٨٠٠ دولار للفرد فى نفس العام (١٩٨٩) .

٣- وفرة عوامل الانتاج والموارد الطبيعية : فقد حبت الطبيعة بعض المناطق بالمعادن والبترول والثروة المعدنية (الخليج العربى مثلا) وحرمت مناطق اخرى منها (بنجلاديش ، توجو) حيث لا معادن ولا أرض خصبة أو حتى صالحة للزراعة الجيدة . وبعض الشعوب متوافر لدى سكانها الرغبة فى العمل والتعلم واكتساب المهارات اليدوية والذهنية (كوريا ، هونج كونج ، سييلائنكا) ، ولا تتوافر هذه الصفات لدى شعوب كثيرة اخرى (اليمن وجنوب الصحراء فى افريقيا مثلا) . ولعل اهم مقومات التنمية فى البلد المتخلف هو مواردها البشرية ومدى قدرة البلد على الاستفادة منها ورفع مستوى مهاراتها الانتاجية كما سنرى فيما بعد .

٤- درجة الصنيع : الغالبية العظمى من دول العالم الثالث تعتمد على الانشطة الانتاجية البدائية فى مجال الزراعة وبعضها خطى خطوات واسعة فى الصناعة خاصة فى الستينات والسبعينات من هذا القرن مثل (تايلوان،

سنغافورة، هونج كونج وكوريا الجنوبية). ويلاحظ تقدم الفن الانتاجى فى امريكا اللاتينية عنه فى افريقيا مثلا، وبالتالي تختلف طبيعة الميكل الاقتصادى الاجتماعى والثقافى فى هذه المناطق بقدر نسبة العاملين فى الصناعة الى اجمالى قوة العمل فيها، وأيضا بنسبة ما يسهم به كل من قطاعى الزراعة والصناعة فى اجمالى الناتج القومى. (أنظر الجدول رقم ١).

٥- النظام الاقتصادى : (أى رأسمالية أو اشتراكية النظام الاقتصادى الوطنى) . والواقع أن البلاد النامية أو غالبيتها تأخذ بالنظام المختلط Mixed economic system مع وجود اتجاه اقوى لنظام السوق الحر والملكية الخاصة فى بلاد امريكا اللاتينية عنه فى الدول الاسيوية وبالذات الافريقية . فملكية الدولة والقطاع العام هى النمط السائد لملاقات الانتاج فى القارة السوداء . ان توافر فرص العمالة وسياسات تحديد الاسعار واساليب التنمية ... كلها متغيرات تتأثر بطبيعة النظام الاقتصادى السائد فى بلد ما . وعلى حين تنتمى الدول الـ ٢١ الصناعية المتقدمة جميعها للنظام الرأسمالى الحر فان العالم الثالث لا يميزه طابع معين بل يمزج بأنظمة متفاوتة الاختلاف ما بين الرأسمالية والاشتراكية وما بين الدكتاتورية والديمقراطية .

٦- درجة اعتماد البلد على العالم الخارجى : ولا توجد بلد صغير من بلاد العالم الثالث الا وتعتمد — شبه كلية — على بلد أو اكثر من العالم المتقدم . يتضح هذا فى هيكل وارداتها ونوع التكنولوجيا المستخدمة عمليا فى الانتاج ، ناهيك عن مشتريات السلاح وتدفقات المونة الخارجية وما يصاحبها من قيم وسلوكيات مستوردة تنعكس فوراً فى شكل سلوكيات وأنظمة يؤخذ بها على المستويات الفردية والحكومية على السواء . وما أكثر الثقافات المستوردة بين بلدان العالم الثالث .

٧- نظام الحكم وجماعات التأثير : فاصحاب القرار السياسى هم الفئة التى تملك زمام التنمية فى كل مجتمع . وعادة ما تتشكل هذه الفئات من اصحاب الأراضي أو كبار التجار أو رجال البنوك والاستثمار أو العسكريين أو شيوخ القبائل ... الخ . وهى التى تتولى القيادة وتوجيه المجتمع وصياغة

جدول رقم (١)
درجة التصنيع في بعض البلدان المختلفة والمتقدمة (١٩٨٧)
(%)

الدولة	نسبتها في اجمالي الناتج القومي (%)		نسبة القوى العاملة (%)	
	الصناعة	الزراعة	الصناعة	الزراعة
الامارات العربية	٥٧	٢	٢٨	٥
الكويت	٥١	١	٣٢	٢
السعودية	٥٠	٤	١٤	٤٨
دول مختلفة				
الصين	٤٩	٣١	١٤	٧٤
الأرجنتين	٤٣	١٣	١٣	٣٤
نيجيريا	٤٣	٣٠	١٢	٦٨
تونس	٣٢	١٨	٣٦	٣٥
الهند	٣٠	٣٠	١٣	٧٠
مصر	٢٥	٢١	٢٠	٤٦
سوريا	١٩	٢٧	٣٢	٣٢
أثيوبيا	١٨	٤٢	٨	٨٠
اليمن	١٧	٤٨	٩	٦٩
السودان	١٥	٣٧	٨	٧١
الصومال	٩	٦٥	٨	٧٦
لونغدا	٥	٧٦	٤	٨٦
دول متقدمة :				
اليابان	٣١	٣	٣٤	١١
المملكة المتحدة	٣٨	٢	٣٨	٣
فرنسا	٣١	٤	٣٥	٩
الولايات المتحدة	٣٠	٢	٣٩	٦

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم - ١٩٨٩ ، الجدولين رقم

٣ ، ٣٦ بالملحق الاضافي .

فلسفته في التعامل في الداخل والخارج في كل دولة من دول العالم الثالث .
ومع هذا الاختلاف الكبير في الخلفية الأيديولوجية والعقائدية يتشكل
وجدان البلد النامي بمنطق واحد هو منطق « النخبة الصغيرة المتميزة » لفئة
ما من فئات المجتمع . وربما حين يتفشى الفساد وتسود النزعة الفردية قد
يتطلب الأمر انحاء هذه الفئة الحاكمة حتى يتسنى لجهود التنمية أن تنطلق
في صالغ الغالبية العظمى للمواطنين وأن أية محاولة للقضاء على أسباب
الفقر لا بد وأن يصاحبها تغيرات هيكلية في كافة المؤسسات الاقتصادية
والاجتماعية والسياسية للدولة ما (على سبيل المثال : تغير نظام ملكية
الأرض ، هيكل التعليم ، هيكل العمالة ، نظام الضرائب والاجور واسلوب
الحكم من اجل مشاركة اكثر فاعلية للجماهير ... الخ) .

★ ★ ★

من تباين العناصر السبع السابقة من بلد لبلد يتضح أن فقراء العالم يشكلون
مجموعة غير متجانسة من البشر . ومع ذلك ومع الاعتراف بصعوبة التعميم فلا بد
لنا من اجابة على السؤال السابق طرحه ، من هم الفقراء ؟ وماذا بخلاف انخفاض
مستوى الدخل يجمعهم في اطار واحد ؟

★ ★ ★

الواقع أن الفقراء في العالم تتذبذب درجات عسرهم ويسرهم تذبذبا شديدا .
فبينما يستطيع بعضهم تدير أمورهم بشكل معقول ، يجد الآخرون بكل مشقة ما
يقيمهم على قيد الحياة . اذ تتناقض تماما صور الزيجات والاحتفالات بعد موسم
الحصاد مع حالات المرض والجوع خلال فصل الامطار . ان محصولا جيدا نتيجة
لاستخدام تقاوى جديدة ، أو فرصة للعمل في مشروع للطرق قهيب من بلدة
المزارع الصغير قد يرفع دخله الى درجة تمكنه من شراء عترة او قميص جديد ،
ولكن شح المطر لمدة عامين ، أو نوبة من المرض تصيبه قد تكلفه ارضه وماشيته
وتتركه مفلسا معدما .

والى جانب الدخول البالغة الانخفاض ، يشترك الفقراء في بعض الظواهر
الأخرى نذكر منها مايلي :

- * اثنين من كل خمسة من الأطفال دون العاشرة يعيشون في أسر كبيرة .
- * يعيش ما يزيد عن ثلاثة أرباع الفقراء في مناطق ريفية نائية والباقي في الأحياء المتخلفة بالمدن ، ولكهم جميعا تقريبا يعيشون في ظروف تنسم بالازدحام الشديد .
- * المعيشة أساسا عن طريق العمل لساعات طويلة — رجالا ونساءا واطفالا على السواء — كفلاحين أو بائعين أو حرفيين أو كعمال أجراء .
- * ينفق الفقراء أربعة أخماس ما يكسبونه على الطعام ، والنتيجة هي غذاء محدود على وتيرة واحدة (نشويات) مع قليل من الخضروات . وفي بعض الاماكن قد يحظون بسمكة صغيرة أو قطعة من اللحم . ويعاني الكثيرون منهم من سوء التغذية للدرجة تحد من قدرتهم على العمل الشاق وتلحق الأذى بالمو البدني والعقلي لهم ولأطفالهم ، وتقلل من مقاومتهم للعدوى . وهم في الغالب مصابون بأمراض المناطق المدارية والحصبة والاسهال ، ومصابون ببحرور وخدوش دامية لا تلتئم أبدا .
- * بينما تبلغ نسبة الوفيات بين الأطفال دون الخامسة في بلد مثل السويد ١٪ من كافة الوفيات عام ١٩٨٧ فانها بلغت — على سبيل المثال — في البرازيل ٤٨٪ . وتعد امراض الاسهال المعوي واصابات الجهاز التنفسي ولاسيما الانفلونزا والالتهاب الرئوي من الأسباب الرئيسية لموت الأطفال في البلدان الفقيرة (وقدر أن الاسهال المعوي يسبب ما بين ٥ الى ١٠ مليون حالة وفاة سنويا وأن الأمراض التنفسية تسبب ما بين ٤ الى ٥ مليون حالة وفاة ومن ثم فهي أكثر أسباب الوفاة لسكان البلدان النامية في مجملهم) .
- * من بين كل عشرة اطفال يولدون لآباء فقراء يموت اثنان خلال العام الأول وثالث قبل بلوغ الخامسة ، ولا يعيش الى سن الأربعين الا خمسة فقط .
- * تسبب سوء التغذية في العالم الثالث في الإصابة بعدة امراض . وتشير تقديرات البنك الدولي لعام ١٩٨٠ على انه يوجد في العالم ٥٠٠ مليون نسمة على الاقل مصابون بفقر الدم ، أكثر من نصفهم من النساء . وبالذات النساء الحوامل مما يؤدي الى تشوهات الجنين وزهادة احتالات وفاة المولود . وكلما زاد

عدد الاطفال لامرأة ما كلما زاد احتمال اصابها بفقر الدم وهكذا تنفاقم حلقة الفقر والخصوبة العالية والمعدلات المرتفعة لوفيات الاطفال .

* وثمة مرض آخر شائع بين الفقراء هو تضخم الغدة الدرقية (يصيب حوالي ٢٠٠ مليون نسمة) ، وينشأ عن نقص احد العناصر الغذائية الاساسية وهو اليود . وتشير الادلة المتوفرة الى أن مرض تضخم الغدة الدرقية قد يوقف التطور البدنى والعقلى ويعوق النشاط والحركة . وفي المجتمعات التى تعلق فيها الإصابة بتضخم الغدة الدرقية تبلغ نسبة الاطفال الصم والبكم أو الضعاف العقول ٤٪ أو ما يزيد عن ذلك .

* كما ينتشر نقص فيتامين (أ) بحيث يؤثر على نحو نصف الاطفال فى كثير من البلدان النامية . وفى اقصى حالاته يمكن أن يؤدى الى العمى . ولكنه فى أشكاله الأقل خطورة قد يضعف قوة الابصار وما يتبعها من تدهور الاداء المدرسى والقدرة على الكسب عند الكبر .

* يبلغ عدد الذين يعيشون فى أقطار يقل فيها متوسط العمر عن ٥٠ عاما نحو ٥٥٠ مليون نسمة عام ١٩٧٨ .

* الغالبية العظمى من الفقراء البالغين لا يعرفون القراءة ولا الكتابة . ورغم أن لأطفالهم فرصة للالتحاق بالمدارس افضل كثيرا مما كانت عليه فى الماضى الا أن الاطفال عادة لا يواصلون الدراسة سوى لسنة أو سنتين . وبالنظر إلى عجزهم عن قراءة اشارة على الطريق فضلا عن قراءة صحيفة فإن معارفهم وقدرتهم على الفهم تظل بالغة الضيق (بلغ عدد الأميين فى العالم الثالث ١٦٠ مليون نسمة عام ١٩٨٩) .

* أخيرا ... بلغ عدد الفقراء فى العالم فى بداية التسعينات (باستثناء الصين والبلاد الاشتراكية) حوالي ٩٠٠ مليون نسمة ، وذلك باتخاذ مستوى دخل الفرد فى الهند (٣٠٠ دولار سنويا) كأساس لقياس الفقر فى العالم .

وهكذا نقرب شيئا فشيئا — وبالحصاءات ، ومن خلال المنهج الاستقرائى العلمى لموضوع دارستنا : العالم الثالث — كيف يعيش ؟ من هم أهله وفقراءه ؟ ويبقى لنا أن نمجد — على خريطة العالم — أين يتواجد هؤلاء الفقراء ؟

ثالثا : أين هم الفقراء ؟

لا يوجد خلاف يذكر حول أين هم الفقراء في العالم . اذ يعيش نصفهم في الهند وبنجلاديش جنوى آسيا ، وسدسهم في شرق آسيا خاصة في أندونيسيا ، ويوجد سدس آخر في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى . بينما يتوزع الباقي و يبلغ عددهم نحو ١٢٠ مليون نسمة على امريكا اللاتينية وشمال أفريقيا والشرق الأوسط . وباستثناء امريكا اللاتينية نوعا ما حيث يقطن المدن ٤٠٪ من فقرائها فالفقراء أساسا من سكان الريف ويعتمدون على الزراعة اعتمادا كليا وغالبينهم من العمال الزراعيين الأجراء الذين لا يملكون أرضا .

وتبرز بين الفقراء مجموعة خاصة من الاقليات مثل الهنود في امريكا اللاتينية أو مثل طوائف محددة في الهند وبصفة أعم ثمة اتجاه لاستمرار الفقر من جيل لجيل في اماكن معينة وبين أسر ومجموعات اجتماعية بعضها فالفقر في هذه الاسر والمجموعات تركزة تورث وتورث !

العالم « الثالث » لماذا ؟

ظهر تعبير « العالم الثالث » لأول مرة عام ١٩٥٢ عندما إستخدمه الفرنسي ألفريد سوفي Alfred Sauvy^(٤) ، وقد لاقت هذه التسمية انتشارا وشيوعا حين تقبلها الكتاب والسياسيون في بلدان العالم النامي ذاته بل وتداولوها بلا حرج وكان الكاتب الفرنسي يقصد بها ذلك المعنى المجازي لمجموعة من الدول كانت دائما — ولا تزال — بمثابة الطرف الثالث (الأجنبي) في أى اتفاق بين طرفي العالم الرأسمالي الغنى من ناحية والاشتراكي المخطط مركزيا من ناحية أخرى . وهي مجموعة ليس لدولها خصائص المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ولا الاشتراكية المخططة مركزيا ، وإن كانت تدور في فلكهما . وتخضع كل بلد لمحاولات بسط النفوذ والسيطرة والتبعية في ذلك الصراع الايديولوجي المستمر بين الطرف الاشتراكي والطرف الرأسمالي .

والواقع أن بلدان العالم الثالث لم تشترك بالفعل في وضع أسس النظام النقدي العالمي ولا في الاتفاقات الكبرى المنظمة للعلاقات التجارية والاقتصادية الدولية وكأنها شئون يت فيها الكبير ويكتفى الصغار بالمشاهدة وأحيانا التوقيع بالمواقعة

والتأييد لا أكثر . حقا أن اشتراك ما يزيد عن مائة دولة متخلفة في تقرير شكل العلاقات الاقتصادية الدولية لابد وأن يتناسب مع الوزن الاقتصادي لهذه المجموعة إلا أن تجاهلها تماما كثيرا ما أدى مع الوقت الى إختلال انظمة النقد والتجارة الدولية وانحرافها لغير صالح هذه الدول . وهذا يفسر لنا دوافع تجمعها في مؤتمرات للحوار بين الشمال والجنوب واتخاذ موقف موحد يعكس اهمية دفاعها عن مصالحها المشتركة في مواجهة دول العالم المتقدم .

ومن المعروف أنه في بداية الخمسينات — وقبل انتشار استخدام اصطلاح « العالم - الثالث » — كان يطلق على هذه المجموعة اسم البلاد الفقيرة Poor countries أو البلاد المتأخرة Backward countries ، ولأسباب دبلوماسية وإنسانية رؤى استبدال هذه التسمية بأخرى هي البلاد غير المتطورة "Underdeveloped" ، ثم رؤى تعديلها الى : البلاد المتخلفة Underdeveloped ، ولم يتوقف التعديل في وصف مجموعة بلاد العالم الثالث فسميت فيما بعد بالبلاد الأقل تقدما "Less developed" ، وأخيراً يبدو أن الأمم المتحدة ومنظماتها قد اختارت تعبير البلاد النامية Developing countries واستُخدمت في كافة تقاريرها ونشراتها المختلفة .

إن الاستخدام السليم للغة يحتم علينا أن نفرق بين دولة نامية Developed ودولة غير نامية Underdeveloped ، وبين دولة متخلفة Underdeveloped ودولة متطورة Overdeveloped . ففي العالم مناطق غير نامية تنسم بالركود لخلوها من المواد ولانعدام المطر وربما البشر ايضا (منطقة الصحراء في وسط وغرب افريقيا) وذلك بعكس المناطق النامية فهي نشطة اقتصاديا وبها موارد بشرية وطبيعية ، وقد تشمل بعضها مناطق واسعة غير نامية مثل المنطقة الوسطى الجافة في استراليا . والدولة المتخلفة هي الدولة التي تحتل ظروفها الاقتصادية تحقيق معدل إيجابى للنمو الاقتصادى مقاسا بحجم الناتج القومى من فترة لآخرى . إلا أن بعض الدول المتخلفة ونتيجة للزيادة الكبيرة في معدل نمو السكان بالمقارنة بالمواد المتاحة قد تصل للدرجة لا يزيد فيها متوسط نصيب الفرد سنويا من الناتج القومى بل قد يتناقص احيانا . هذه هي سمة بعض البلاد المتخلفة القديمة والعريقة مثل مصر ، الصين ، والى حد ما الهند والتي « كانت » دولا متقدمة في زمن ما .

خلاصة القول أن هذه التفرقة لغوية أكاديمية بحثه . وأنها لا يجب أن تشغلنا عن جوهر المشكلة محل الدراسة . ومع ذلك فإننا نميل نحو ترجيح اصطلاح « البلدان المتخلفة » لما يحمله من معنى النسبية في درجة اللحاق بركب التقدم والنمو على مستوى دول العالم أجمع . كما أن استخدام اصطلاح « الدول النامية » لا يميز في الحقيقة بين دولة وأخرى سواء كانت متقدمة أم متأخرة فجميع البلاد تحقق نمواً وجميعها بلاد نامية . وهو أيضاً اصطلاح لا يستطيع أن يشمل معناه مجموعة الدول التي تنسم بدرجة أو بأخرى من الركود الاقتصادي فهي دول متخلفة وهي غير نامية على الإطلاق وربما ازدادت — مع الوقت — تخلفاً . وبنفس المنطق يعد اصطلاح الدول « الأقل تقدماً » اصطلاحاً غير مناسب للتعبير عن الدول المتخلفة . فليست كافة الدول متقدمة كما قد يوحي لنا هذا الاصطلاح غير الدقيق . كما أن بعض البلدان المتخلفة قد تتقدم بمعدل أكبر من معدل تقدم الدول المتقدمة (بمقياس نمو الدخل القومي) ، فبلدان العالم الثالث هي إذن بلدان تتفاوت في درجة « تخلفها » إذا قورنت بالدول الغنية المتقدمة . وسوف نناقش فيما بعد بتفصيل أكثر فكرة النسبية في تحديد مفهوم التخلف .

هوامش الفصل الأول

- ١- تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٩ — جدول رقم (١) صفحتي ٢٠٢ ، ٢٠٣ ولا تتضمن إحصائيات البنك تلك الدول التي يقل تعداد السكان فيها عن المليون نسمة وعددها ٥٥ دولة تضم مالطة ، لوكسمبورج ، قطر ، البحرين ، وقبرص على سبيل المثال ، وقد أدخلناها ضمن المجموعات الثلاث الأخيرة .
- ٢- يبلغ تعداد سكان العالم مع بداية التسعينات حوالي ٦ مليار نسمة .
- ٣- انظر :
- Michael P. Todaro, "Economic Development in the Third World", Longman, New York, London, Fourth Edition, 1989, p. 5.
- ٤- انظر :
- Alain Barrere, "Le Développement Divergent", Economica, 1978, p. 7.



الفصل الثاني

الخصائص المشتركة للبلدان المتخلفة

« معالم التخلف »

رأينا كيف لا تتجانس دول العالم الثالث في خصائصها الاقتصادية وغير الاقتصادية وأنه يجب دراسة كل حالة منها على حدة لتقدير نواحي القصور وأسباب التخلف دون التسليم بصفات ثابتة أو متماثلة وتصور انطباقها على كافة الدول المتخلفة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وبالرغم من هذه البنية العلمية، فإنه من المفيد بلا شك لأغراض الدراسة في مجال التنمية أن نلجأ إلى أسلوب التجميع لأكثر الخصائص انتشاراً بين هذه المناطق الفقيرة والمتخلفة ووضعها في إطار عام يساعدنا فيما بعد حيناً نتطرق إلى دراسة الحالات الخاصة.

ولسهولة عرض هذه الخصائص سوف نجعلها في أربع بنود ، نفرّد لكل منها فصلاً مستقلاً لدراستها ، وهي كالآتي :

- أولاً : مستويات المعيشة والدخول .
- ثانياً : خصائص عناصر الانتاج (العمل ، الأرض ، التنظيم ، رأس المال) .
- ثالثاً : خصائص النشاط الاقتصادي .
- رابعاً : مجموعة الخصائص غير الاقتصادية .

★ ★ ★

أولاً : هبوط مستوى الدخل والمعيشة : « فجوة التخلف » :

تميل مستويات المعيشة في الدول المتخلفة نحو الهبوط الشديد بين الغالبية العظمى لسكانها. تتضح هذه الحقيقة ليس فقط بين الدول الفقيرة وبعضها البعض وإنما بين الفقراء والأغنياء داخل الدولة المتخلفة الواحدة. ويبرر انخفاض مستوى المعيشة عن نفسه كما وكيفاً في صورة: دخل منخفض، مسكن غير ملائم، صحة متدهورة، تعليم متواضع، معدلات لوفيات الأطفال مرتفعة، متوسط عمر مرتقب قصير، وبصفة عامة احساس مختلط بعدم الارتياح والأس معا.

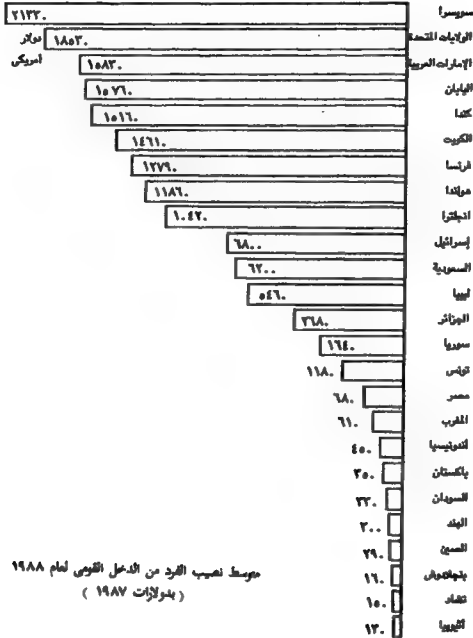
ويأخذ الغالبية العظمى من كتاب التنمية الاقتصادية بمقياس متوسط الدخل الحقيقي كمقياس للدرجة التخلف الاقتصادى ، وبالرغم من صعوبة التقرير بما إذا كان انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للأفراد هو سبب أم نتيجة للتخلف ، إلا أن الأخذ بهذا المعيار يستهدف تركيز الاهتمام على نتائج الأشياء قبل مسبباتها عند تحديد مفهوم التخلف . ولقياس وفهم فجوة التخلف Underdevelopment gap والتي تفصل بين شعوب العالم المتقدم والعالم الثالث فسوف نعالجها من خلال رؤوس الموضوعات التالية :

- (أ) مستوى الدخل الحقيقي .
- (ب) معدلات نمو الدخل القومى .
- (ج) تقييم معيار الدخل الحقيقي .

(أ) تفاوت مستويات الدخل الحقيقي

الدخل القومى هو الترجمة النقدية المباشرة لمستوى الانتاج فى بلد ما . ولذلك نجد أن معيار الدخل (القومى أو المتوسط للفرد) ورغم ما له من أهمية فى القياس واجراء المقارنات بين مستويات المعيشة فى الدول المتخلفة ، لابد وأن يسبقه معيار آخر لقياس حجم النشاط الاقتصادى والانتاجى فى بلد ما . هذا المعيار هو : حجم الناتج القومى الاجمالى (Gross National Product: GNP) ، وفى نهاية عام ١٩٨٨ قدرت قيمة اجمالى الناتج لكل دول العالم Total world output بحوالى ١٥,٥٠٠ مليار دولار . اسهمت فيه الدول الصناعية المتقدمة بما قيمته ١٢,٦٥٠ مليار دولار ، ولم يتعد اجمالى اسهام دول العالم الثالث ٢٨٥٠ مليار دولار . وساهمت الدول متوسطة الدخل بالباقي . واذا ما أخذنا فى الحسبان نمط توزيع السكان فى العالم فسوف يعنى هذا أن اكثر من ٨٠٪ من اجمالى الناتج العالمى يقوم بانتاجه أقل من ربع سكان العالم على حين أن ثلاثة أرباع سكان العالم لا تنتج سوى ١٩٪ من اجمالى الناتج العالمى ، والأهم من هذا أنه بمعيار الدخل فسوف يعنى ذلك أن العالم الثالث يسكانه الذين يمثلون ٧٧٪ من اجمالى السكان فى العالم يعيشون على أقل من ٢١٪ من الدخل العالمى أى أن نسبة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فى البلاد الفقيرة الى نظيره فى البلاد الغنية ككل هى ١ : ١٦ تقريباً^(١) .

الشكل رقم (١)



المصدر : تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام ١٩٨٩ ، جدول رقم (١) بالملحق
الاحصائي ص.ص. ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

ويظهر الشكل رقم (١) مدى التفاوت في مستويات الدخل ، وبالتالي في مستويات المعيشة في بعض الدول ومن بينها مصر . ولعلنا نلاحظ أن نسبة متوسط نصيب الفرد من الدخل في أكثر البلاد فقرا (أثيوبيا) الى نظيره في أكثر البلاد تقدما (سويسرا) قد بلغ ١ : ١٦٤ عام ١٩٨٨ وهو يساوى الى ٧٤ ضعفا بالمقارنة بالصين وال ٣١ ضعفا بالمقارنة بمصر .

وإذا كان الانخفاض الكبير في مستوى دخول الأفراد في البلاد المختلفة يعكس مستويات معيشية منخفضة حيث لا يكفي الدخل لمواجهة الاحتياجات الأساسية للغاية العظمى من السكان (غذاء ، مسكن ، صحة ، تعليم ومواصلات وخدمات أساسية أخرى) ، فإن هناك بالضرورة قصور وعجز عن ادخار نسبة كافية من هذه الدخول . ومن ثم نجد أن حجم المدخرات القومية يتسم بالضآلة في هذه البلاد (من ٥٪ الى ١٢٪ فقط من الدخول القومية) والنتيجة استثمارات ضعيفة وخدمات عامة غير كافية ومعدلات نمو بطيئة .

(ب) ضآلة معدلات نمو الدخل القومي

بينما يؤكد انخفاض الدخل تخلف دول العالم الثالث فإن ضآلة المعدلات التي تنمو بها الدخل في هذه الدول يؤكد شيئا آخر هو اتساع فجوة التخلف — مع الوقت — بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

ومنذ عام ١٩٥٥ تضاعف دخل الفرد في العالم الثالث ، ولكن متوسط الزيادة في البلدان المنخفضة الدخل كان نصف هذا القدر . وفي العديد من البلدان تمت دخول الفقراء ببطء شديد بل وتناقص نمو بعضها . فعلى سبيل المثال : أظهرت الإحصاءات الخاصة بمعدلات النمو في الدول ال ٣١ الأكثر فقرا في أفريقيا (والعالم) أنها كانت تنمو بمعدل متناقص — إن صح هذا القول — ونسبة (- ٠,٣ ٪) في المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٨٥ ، وخلال نفس الفترة كان معدل نمو الدخل القومي في الدول النامية كمتوسط عام ٣,٧٪ سنويا . وإذا استبعدنا الدول النامية المنتجة للبتروöl فسوف ينخفض هذا المعدل إلى ٢,٨٪ سنويا .

أما في البلدان الصناعية المتقدمة فكان معدل النمو السنوي المتوسط خلال

نفس الفترة ١٩٦٥—١٩٨٥ لا يزيد عن ١,٧ ٪ . وهنا يعنى — أولاً — أن فجوة التخلف (بمقياس الدخل) بين الدول المتقدمة وتلك الأكثر فقراً تتسع مع الزمن وبمعدل ٢ ٪ سنوياً [١,٧ — (٠,٣ ٪)] ، وثانياً — أنها تضيق — بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ككل — بمعدل ١,١ ٪ سنوياً [١,٧ — ٢,٨ ٪] .

ولا يجب أن نقودنا هذه المؤشرات إلى تفسيرات مسرفة في التفاؤل . فالواقع أن النمو مهما كان معدله كبيراً إلا أن مفعوله لا يزيد عن مفعول النفع في « قرية مقطوعة » ! فالدخل القومي غاية في التواضع ومن ثم متوسط الدخل الفردى ، كما أن النمو السكانى يلتهم على المدى المتوسط كل زيادة في الدخل القومى الاجمالى . ناهيك عن سوء توزيع الدخل القومى وسوء توزيع الزيادة فيه على طبقات المجتمعات الفقيرة . وعموماً ليست كل الدول متشابهة في معدلات النمو . ويوضح الجدول (٢) معدلات نمو الناتج القومى الاجمالى في مجموعة من دول العالم الثالث ، ومنه يتضح التفاوت ما بين الزيادة الكبيرة والضعيفة بل والسالبة في بعض الدول .

(جدول رقم ٢)

معدلات النمو السنوى لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى
(١٩٦٥ — ١٩٨٧)

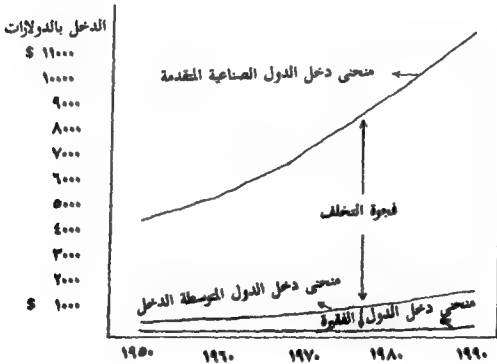
أفريقيا	آسيا	أمريكا اللاتينية
الكامرون ٣,٨	سنغافورة ٧,٢	البرازيل ٤,١
تونس ٣,٦	هونغ كونج ٦,٢	المكسيك ٢,٥
مصر ٣,٥	الصين ٤,٢	هندوراس ٠,٧
نيجيريا ١,١	أندونيسيا ٤,٥	الأرجنتين ٠,١
أبوتيا ٠,١	السعودية ٤,٠	فنزويلا - ٠,٩
السودان - ٠,٥	باكستان ٢,٥	نيكاراجوا - ٢,٥
غانا - ١,٦	الهند ١,٨	
ليبيا - ٢,٣	الكويت - ٤,٠	
أوغندا - ٢,٧		

المصدر : تقرير البنك الدولى عن التنمية في العالم — ١٩٨٩ ، جدول (١)
بالمحقق الاحصائى .

وعلى أى حال ، لا يجوز أن تصرفنا مقارنة معدلات النمو عن ايمان النظر في الأرقام المطلقة التى تشتق منها هذه المعدلات . ذلك أنه حتى لو قدر للدخول في البلدان المتخلفة أن تنمو بنفس المعدل السائد في الدول المتقدمة فان هذا كفيلا مع الوقت بتوسيع الفجوة بينهما . يوضح هذا أن ارتفاع الدخل البالغ ٢٥٠ دولار سنويا بنسبة ١٠٪ مثلا يعطى زيادة قدرها ٢٥ دولارا في نهاية العام بينما تعطى هذه النسبة زيادة قدرها ١٠٠٠ دولارا اذا كان الدخل عشرة آلاف دولار على سبيل المثال ، وهكذا يتسع الفارق فبعد أن كان $10000 - 250 = 9750$ دولارا أصبح $11000 - 2750 = 8250$ دولارا

ذلك هو ما يحدث بالفعل ولكن بشكل اكثر حدة . وهكذا ، ففى الوقت الذى تبذل فيه دول العالم الثالث جهودا ضخمة للتنمية ، فان الفجوة تتسع وحيث تمضى عملية النمو في مسيرتها متقدمة صفوفها دول الشمال الغنية زاحفة في مؤخرتها دول الجنوب الفقيرة فانه لا محالة من اتساع فجوة التخلف وال فقر . وتتسع تلك الفجوة بالقدر الذى يزداد به معدل ثراء الدول المتقدمة ، وتتسع ايضا بفعل تأخر الدول المتخلفة عن اللحاق بمسيرة النمو . انظر الشكل رقم (٢) .

الشكل رقم (٢)



يجزنا هذا الى مناقشة موضوع « نسبية التخلف الاقتصادى » فقد يقال أن التخلف هو نتيجة لنُدرة الموارد أو لعدم استغلال المتاح منها أو هو نتيجة وسبب في آن واحد لانخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد . وأيا كان المعيار المستخدم لتعريف وقياس الفقر والتخلف فإنه لا يجب أن يغيب عن اذهاننا عند تقدير حالة بلد ما أن احكامنا هذه غير مطلقة . فأى اقتصاد متخلف هو كذلك لأن هناك اقتصاد آخر متقدم . بل أن المشكلة الاقتصادية أساسا مشكلة نسبية . وتحدد « درجة » أو « مستوى » التخلف الاقتصادى على حسب درجة البعد عن أكثر المستويات الاقتصادية تقدما في العالم وعلى مدى الفترة الزمنية التى نهم بها . فالتقدم الاقتصادى عملية ديناميكية مستمرة مع مرور الزمن وتتخذ سرعتها معدلات متفاوتة مع الوقت ومن بلد لبلد بل من منطقة لأخرى في نفس البلد . وللحكم على المستوى الاقتصادى لبلد ما فاننا نقارنه بأكثر البلاد تقدما في سياق النمو والتقدم . وبالتالي يأتي ترتيب هذه البلاد في شكل مستويات تبدأ بأكثرها تقدما وتنتهى في الذيل بأقلها تقدما أو بأكثرها تخلفا . معنى ذلك أن فرنسا في هذا المفهوم النسبي للتقدم والتخلف سوف تعد بلدا متخلفا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولكنها بلد متقدم بالنسبة لجمهورية مصر العربية . ومعنى ذلك أيضا أن مصر حاليا وبمستوى معيشة افرادها (في عام ١٩٩١) تعتبر متقدمة اذا قورنت بمستوى المعيشة في بلد مثل انجلترا إبان الثورة الصناعية منذ مائة وخمسون عاما مضت . النسبية اذن هي الأساس في مفهوم التخلف الاقتصادى حيث لا بد من عقد المقارنات الدولية في ظروف ديناميكية تتغير باستمرار أى على مدى الفترات الزمنية المتتالية .

وفجوة التخلف Underdevelopment gap قد تتسع كما رأينا مع مرور الوقت بين بلد وآخر كما أنها قد تتعرض للانكماش اذا ما استطاع البلد المتخلف تحقيق معدل سريع للنمو الاقتصادى يفوق باستمرار ومع الوقت معدل نمو البلد المتقدم . وسوف نرى كيف انكشفت فجوة التخلف بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة في مجالات الصحة ومحو الأمية على سبيل المثال .

ولا يعنى انهاء حالة الفقر في مجال أو أكثر أو الارتقاء بمستوى المعيشة في دولة ما أنها أصبحت بالضرورة دولة متقدمة . لقد خفت حدة التخلف من خلال

المراحل والانجازات المحققة للنمو الاقتصادى ولكنها تبقى متخلفة بالقدر الذى يفصلها عن اكثر الدول تقدما . وربما أن هذه الطبيعة الخاصة لنسبية مفهوم التخلف هى التى عرضت الحديث عن حدود الفقر المطلق أو أى معايير مطلقة لقياس الفقر للانتقادات الشديدة ، بما فى ذلك معيار الدخل الحقيقى كما سترى حالا .

(ج) تقييم معيار متوسط الدخل الحقيقى

اتخذ الاقتصاديون متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى السنة معيارا للتفرقة ما بين الدول المتخلفة والمتقدمة اقتصاديا . وثار الجدل حول مستوى الدخل الذى يفصل بين التقدم والتخلف . واتفق بصفة عامة على انه المستوى من الدخل الذى يضمن للفرد حد أدنى من ضروريات الحياة من مأكل وملبس ومسكن وعلاج . ومع تباين اليبقات والمستويات المعيشية ووجهات النظر فى الحياة واختلاف البشر فى تقديرهم لما هو كاف أو غير كافى فقد تبين صعوبة الاتفاق على رقم مطلق للدخل الحقيقى للفرد يمكن استخدامه لتمييز البلاد الفقيرة عن البلاد الغنية . والحقيقة أن فكرة استخدام رقم معين وثابت هى فكرة مرفوضة علميا خاصة اذا أريد استخدام هذا الرقم للمقارنة بين المناطق والشعوب والمجتمعات والدول المتباينة الاختلاف اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . وعلى أية حال فقد تغيرت تقديرات الاقتصاديين لخط الفقر هذا Poverty line من ٣٠٠ دولار (دخل سنوى) فى الخمسينات الى ٥٠٠ دولار فى الستينات الى الف دولار فى السبعينات . والواقع أن هذا المستوى الأخير للدخل الفردى السنوى يقل عن المستوى المتواضع للدخل معظم الافراد فى الدول متوسطة الدخل فى الوقت الحاضر .

وباستخدام خط الفقر فانه سوف يقسم لنا العالم الى قسمين غير متساويين يضم الأول حوالى ربع سكان الكرة الأرضية يعيشون فى النصف الشمالى فوق خط الفقر ويضم الثانى ثلاثة ارباع السكان يعيشون فى النصف الجنوبى تحته .

الا أن الاقتصاديين ، ومنذ السبعينات ، لم يكتفوا باعتبار دول العالم الثالث دولا فقيرة فحسب ، بل راحوا يدققون البحث فى أحوالهم المعيشية والاقتصادية فبين لهم أن داخل العالم الثالث مجموعة من الفقراء « جدا » لا يقل عددهم عن

التصنيف حليار-ننسة ونشيش في القلق السحيق نحت مخط الفقر المالحى لدرجة أن البعض اطلق عليهم تعير « العالم الرابع » .

وهكنا عرف الأدب الاقصادى خطأ آخر للفقر سى مخط « الفقر المطلق » *Absolute poverty line* ، وفي دراسة حديثة قام بها نخبة من خبراء البنك الدولى^(٢) بغرض قياس حجم هؤلاء الذين يعيشون في فقر مطلق تبين الآتى :

— انهم يشكلون — مع التحفظ الشديد — نسبة لا تقل عن ٥٥٪ من اجمالى سكان مجموعة دول العالم الثالث .

— ان هذه النسبة تزداد في الدول الفقيرة المكتظة بالسكان فتبلغ ٦٥٪ في بنجلاديش ، ٤٦٪ في الهند ، ٦٢٪ في أندونيسيا .

— أنه بالحساب العددى يبلغ عددهم عام ١٩٨٨ حوالى ١١٩٨ مليون نسمة في آسيا ، ٨١ مليون في أمريكا اللاتينية ، ٢٠٥ مليون في افريقيا .

— أن هذا الرقم قد بلغ اليوم ١,٥ مليار نسمة على الأقل مع زيادة عدد السكان في العالم . واذا صدقنا ادعاء الصين بأنها قضت على الفقر المطلق بين سكانها فسوف ينخفض الرقم الى ٩٥٠ مليون نسمة على أساس أكثر التقديرات تفاؤلا . وهذا الرقم وحده يمثل حوالى ٢٠٪ من اجمالى سكان العالم .

إن مقياس متوسط الدخل الحقيقى للفرد ، ورغم ما يكتفه من صعاب ومشاكل عديدة هو بلا شك أقرب المقاييس للدقة . وهناك العديد من الانتقادات التى توجه لهذا المعيار نلخصها في النقاط الثلاث التالية : الصعوبات الاحصائية ، صعوبات أسعار الصرف ، وسوء توزيع الدخل بين السكان ، ونوضحها فيما يلى :

١ — الصعوبات الاحصائية :

فللحصول على رقم يمثل متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى يلزم معرفة رقمى اجمالى الدخل القومى وعدد السكان ، حيث :

$$\text{متوسط الدخل الحقيقى للفرد} = \frac{\text{الدخل القومى الاجمالى}}{\text{عدد السكان}}$$

وبتحليل مكونات هذا المعيار والكيفية التي يتم بها حسابها سوف نتيقن أنها لا تتسم بالدقة ولا يمكن القول بصحة محتوياتها ولا بوحدة تعريفها من بلد لبلد .

فالحقيقة أن إحصائيات الدخل قد تشمل في بعض البلاد بعض السلع والخدمات التي قد لا تتضمنها إحصائيات بلاد أخرى مثل خدمات رأس المال الاجتماعي وبيع الاستهلاك الدائمة (طرق ، كبارى ، شبكات التليفون والكهرباء ، الصرف الصحي ، المستشفيات والتعليم ... الخ) . كما أن تعريف الدخل القومي الاجمالي قد يختلف من بلد لبلد ، بل في البلد الواحد من منطقة لأخرى (كما في الهند مثلا . حيث تختلف المكايل لقياس الانتاج من الحبوب وغيرها) . وبعض الدول المتخلفة لا تعرف بعد اسلوب مسك الدفاتر والقيود أو بالكاد تحتفظ ببعضها في حدود بدائية لا تمكن من حصر الموارد وحساب الدخل .

وقد تحتسب بعض عناصر الانفاق والتكاليف على أنها « دخل قومي » . يوضح ذلك أنه في البلاد المتقدمة والأسر الغنية يوجه أصحاب المراكز الوظيفية أو الاجتماعية جزءا كبيرا من دخولهم نحو الأغراض المظهرية مثل شراء البديل الانيقة والسكن في منازل كبيرة تنهد منافسها عن حاجة الأسرة لاستضافة المعارف أو استخدام أكثر من خط تليفوني أو شراء الهدايا للمجاملات ... كل هذه المشتريات والتنفقات هي في الواقع من قبيل الاعباء الواجبة وهي تكاليف أكثر منها دخل ، وهي تؤدي احيانا لزيادة الرقم المتوسط عن حقيقته . في مقابل هذا قد لا يحتاج المزارع الفقير أو ابنه الى دورة مياه مجهزة بوسائل الراحة المعهودة في منازل المدينة لقضاء حاجته فقد يقضى حاجته خلف كوخ أو تحت شجرة أو وسط الحقول . كما أنه لا يرتبط كثيرا بما يدور في عالم الموضة من تجديدات ولا يحتاج الى أن يرسل ملابسه الى المكوجي وغالبا ما لا تفكر زوجته في أن تطلب منه شراء غسالة كهربائية ولو على سبيل المزاج ، فتتار النهر أفضل عادة من تيار الكهرباء ... أن بساطة حياة الريف والغابات والادغال والصحارى ترفع كثيرا من القيمة الاستعمالية للدخل أو بمعنى أدق تنهد من المنفعة الحدية والكلية لدخل الفقراء ، بينما تؤدي تعقيدات الحياة الوظيفية والاجتماعية وظروف العمل والحياة في المدن وبين الأغنياء الى زيادة بند الانفاق زيادات كبيرة ، ومن ثم فان ارقام الدخل

القومى — وإن افترضنا جلالاً دقتها — قد لا تصلح مقارنتها ببعضها لاعطاء صورة حقيقية عن مستوى معيشة ورفاهية أو يؤس المجتمعات المختلفة . فخلف هذه الأرقام تختفى الكثير من الحقائق والمعطيات التى يلزم دائما الاشارة اليها وتوضيحها .

ولعل أبرز الصعوبات الاحصائية التى تواجه معيار متوسط الدخل الحقيقى هى صعوبة تقييم عناصر الناتج القومى فى الاقتصاديات الفقيرة التى تتسم بوجود قطاع كبير من السكان يمارس حياة الاكتفاء الذاتى . فعلى حين يسهل الحصر فى البلاد التى يتقدم فيها النظام النقدى والمصرفى يصعب ذلك فى بلاد الاقتصاد المعيشى . ومن ثم لا تدخل نسبة كبيرة فى المواد الأولية والسلع الغذائية والخدمات المستهلكة ذاتياً ضمن عناصر الناتج القومى فى البلاد المتخلفة (الحبوب ، الدواجن والطيور ، الوقود والاعشاب والخضراوات وغيرها) مما يقلل من درجة دقة معيار الدخل الحقيقى وصلاحيته لاجراء المقارنات . وقد تحرى المحاولات فى كثير من البلدان المتخلفة المهتمة باعمال الحصر والاحصاء بالتقدير العشوائى أو تخمين رقم الناتج القومى الذى يتم استهلاكه محلياً و اضافته الى الناتج الذى يتم تبادله وتصريفه نقداً .

وغنى عن البيان أن أكثر الصعوبات الاحصائية هى تلك المتعلقة بالاحصاء السكانى فى البلدان المتخلفة . فلدوافع البعد عن المدينة أو الخوف من الجهل ومن مندوبى الحكومة أو الجهل ولعجز الجهاز الادارى والامكانيات المادية للاجهزة القائمة على الحصر ... لكل هذه الأسباب غالباً ما يكون رقم السكان فى هذه البلاد مجرد رقم تقريبى .

٢- صعوبة الاعتماد على اسعار الصرف السائدة لتقدير الدخل القومى الاجمالى :

والمعروف انه لإجراء المقارنات بين الدول يجب أن يتم تحويل قيمة الدخل والمقدرة بالعملة الوطنية الى قيمة موحدة بعملة مشتركة ، وقد يبدو ذلك بسيطاً من الناحية الحسابية طالما أن سعر الصرف معلوم . إلا أن أسعار الصرف السائدة لأغلب العملات لا تعبر فى الواقع عن الاسعار الحقيقية لهذه العملات . وبمعنى آخر فإن اسعار الصرف اذا ما تم استخدامها للحصول على عملة أخرى مشتركة

(دولار امريكى مثلا) فاننا قد نحصل على مستوى دخل دولارى (أى حجم معين من السلع والخدمات الممكن الحصول عليها به فى الولايات المتحدة الأمريكية) يختلف عن مستوى الدخل الاصلى قبل التحويل (أى حجم السلع والخدمات الوطنية التى كان يمكن الحصول عليها بالدخل الاصلى من الدولة صاحبة العملة) . فمائة جنيه مصرى بأسعار الصرف السائدة تساوى ٤٣ دولاراً (مثلاً) . وعلى حين تكفى المائة جنيه للحصول على كمية معينة من السلع والخدمات فى مصر فان تحويلها الى دولارات يعكس مستوى آخر للمعيشة يختلف فى كل بلد يراد انفاق ٤٣ دولاراً فيها سواء الولايات المتحدة أو بلد آخر غير الولايات المتحدة (عن طريق إعادة التحويل لعملتها الوطنية) . أن أسعار الصرف السائدة لا تعكس المستويات الحقيقية للأسعار ... لماذا ؟

السبب — فى الواقع — هو تعدد صور القيود والتدخل الحكومى فى أنظمة الصرف والمدفوعات .

وحتى لو كانت اسعار الصرف السائدة هى الأسعار الحقيقية للعملاء فانها لن تعبر إلا عن مستويات الأسعار المتبادلة للسلع والخدمات التى يتم تبادلها والإلتجار بها دولياً . ومن المعروف أن هناك سلعا كثيرة وخدمات عملية لا يتم تبادلها دولياً . فالتجارة الخارجية لأى دولة لا تشمل سوى مجموعة من السلع والخدمات التصديرية فى حين أن الناتج القومى يشمل كافة السلع والخدمات التى يتم انتاجها خلال فترة زمنية معينة . والنتيجة أن تحويل الدخل النقدى الوطنى الى دخل عالمى بعملة مشتركة وبناء على الأسعار التبادلية لمجموعة صغيرة من السلع والخدمات التى يتاجر فيها دولياً ، يؤدى بالضرورة الى اعطاء صورة غير حقيقية عن مستويات المعيشة والدخول فى البلدان التى تجرى بينها المقارنة . ولكنها على أى الأحوال — ومرة أخرى — سوف تكون صورة تقريبية ... ناهيك عن قلب أسعار الصرف فى ظل نظام التعويم الحالى للعملاء القوية .

٣- سوء توزيع الدخل بين السكان :

ان متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى — شأنه شأن كل المتوسطات الحسائية — يفترض المساواة المطلقة بين السكان الذين نقسم على عددهم اجمالاً الدخل القومى المكتسب ، مساواة سواء فى القدرات الانتاجية والوراثية أو فى

الأعمار . وبطبيعة الحال ذلك هو شأن الأسلوب الرياضى حيث يتحول كل فرد الى مجرد رقم وكل مجتمع الى رقم أكبر . ولو اقترنا أكثر من الواقع لفحصه ولكشف التقلب عن هذه المتوسطات لهائنا ما سوف نرى من حقائق . ولكننا نود ببناء أن ندرس بعض الأساليب التى تستخدم لقياس درجة عدالة — أو سوء — توزيع الدخل القومى قبل أن نستطرد فى دراستنا الواقع توزيع الدخل بين سكان بلدان العالم الثالث .

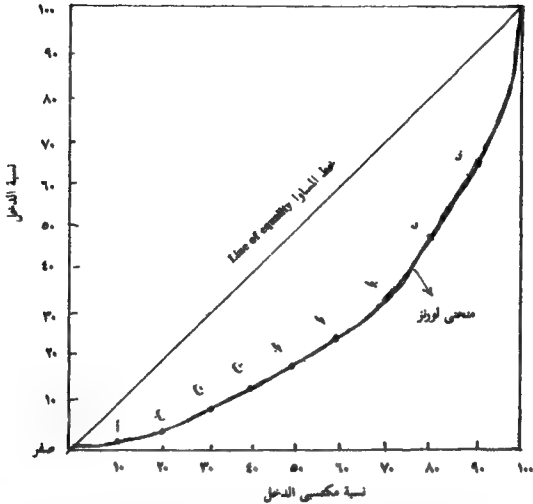
٣-أ) : بعض أساليب القياس للدرجة العدالة فى توزيع الدخل :

لاغراض التحليل الاقتصادى والدراسات الكمية يستخدم الاقتصاديون أساليب عدة لقياس درجة العدالة فى توزيع الدخل القومى بين السكان . وسوف نقدم منها الطريقتان الأكثر شيوعا فى دراسات التنمية الاقتصادية ، وهما منحنى لورنز Lorenz curve^(٣) ، ومعامل جينى Gini coefficient^(٤) .

منحنى لورنز :

يوضح الشكل رقم (٣) كيف يكون هذا المنحنى . فهو شكل مربع ترصد على محوره الأفقى ذات مكتسبى الدخل فى شكل نسب مئوية متصلة . فمثلا يعنى الرقم ٢٠ نسبة الـ ٢٠٪ الأكثر فقرا ، والرقم ٦٠ نسبة الـ ٦٠٪ من القاع حتى هذا المستوى ، وينتهى المحور الأفقى عند الرقم ١٠٠ حيث يتم رصد اجمالى السكان . وعلى المحور الرأسى ترصد نسب الدخل المكتسب بنفس الطريقة ، ولذلك فطول كل من محور نسبة الدخل المكتسب ومحور نسبة مكتسبى الدخل (شرائح السكان) واحد ومقسم الى مائة جزء . وبالشكل خط يقطع المربع ويبدأ من نقطة الأصل ليقسم المربع الى مثلثين متساويين . هذا الخط يسمى خط المساواة Line of equality ، وأى نقطة على هذا الخط تعنى أن نسبة الدخل المكتسب (من اجمالى الدخل القومى) تساوى تماما نسبة السكان مكتسبى هذا الدخل (من اجمالى السكان) . فمثلا النقطة التى تقع فى منتصف خط المساواة هنا تعنى أن ٥٠٪ من الدخل المكتسب (المحور الرأسى) يحصل عليها ٥٠٪ من مكتسبى الدخل أى من السكان المثلة نسبتهم على المحور الأفقى .

الشكل رقم (٣)
منحنى لورنز The Lorenz Curve



والنقطة التي تقع في نهاية الربع الأول على هذا الخط تعني أن ٢٥٪ من الدخل المكتسب تذهب في توزيع الدخل القومي إلى ٢٥٪ من السكان وهكذا . أى أن هذا الخط يمثل المساواة التامة بين السكان من حيث توزيع اجمالي الدخل القومي عليهم . أما منحنى لورنز ذاته فهو يبين التوزيع « الفعلي » actual distribution لاجمالي الدخل القومي على شرائح السكان مكتسبي هذا الدخل خلال فترة زمنية معينة ولتكن عام مثلا .

وفي الشكل رقم (٣) قمنا برسم منحني لورنز مستخدمين البيانات المبينة بالجدول رقم (٣) عن بعض التوزيعات الحقيقية للدخل القومي الاجمالي لعدد ١٤ دولة من دول العالم الثالث . ومنه يتضح أنه عند النقطة (أ) على المنحني يحصل ١٠٪ من السكان على أقل من ٢٪ من اجمالي الدخل . وتعني النقطة (ب) أن نسبة الـ ٢٠٪ الأكثر فقرا من السكان تحصل على أقل من ٥٪ من الدخل . ويلاحظ أيضا أنه عند نقطة المنتصف (ج) يحصل ٥٠٪ من السكان على أقل من ٢٠٪ من الدخل الكلي .

وبصفة عامة ، كلما ابتعد منحني لورنز عن خط المساواة كلما كان توزيع الدخل بعيدا عن العدالة . ومتبني انعدام العدالة هو أن يحصل فرد واحد مثلا على اجمالي الدخل ، وهنا سوف ينطبق منحني لورنز على المحور الأفقي السفلي ويصعد مع الرأس على اليمين مبتعدا تماما عن خط المساواة .

جدول رقم (٣)

بعض توزيعات الدخل القومي

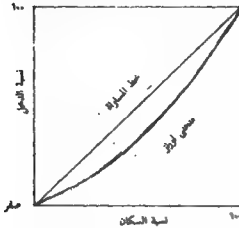
الدولة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة دولة الولايات المتحدة - ١٠٠	الأكثر فقرا ٢٠٪	المتوسطة ٢٠٪	المتوسطة ٢٠٪	المتوسطة ٢٠٪	المتوسطة ٢٠٪	الأكثر ثراء ١٠٪	سنة القياس
١ بنغلاديش	—	٦,٦	١٠,٧	١٥,٣	٢٢,٦	٤٥,٣	٢٩,٥	١٩٨٢
٢ زامبيا	٤,٧	٣,٤	٧,٤	١١,٢	١٦,٩	٦١,١	٤٦,٤	١٩٧٦
٣ الهند	٤,٧	٧,٠	٩,٢	١٣,٩	٢٠,٥	٤٩,٤	٣٣,٦	١٩٧٦
٤ كينيا	—	٦,٦	٧,٨	١٢,٦	٢٣,٦	٤٩,٤	٣٤,٠	١٩٧٦
٥ أندونيسيا	—	٥,٨	٨,٩	١٣,٢	٢٠,٢	٥٢,٥	٣٧,٠	١٩٨٥
٦ مصر	١٥,٨	٥,٨	١٠,٧	١٤,٧	٢٠,٨	٤٨,٠	٣٣,٢	١٩٧٤
٨ تايلاند	١٧,٠	٥,٦	٩,٦	١٣,٩	٢١,١	٤٩,٨	٣٤,١	١٩٧٦
٩ تركيا	٢٦,٨	٣,٥	٨,٠	١٢,٥	١٩,٥	٥٦,٥	٤٠,٧	١٩٧٣
١٠ ليبيا	—	١,٩	٥,١	١١,٠	٢١,٠	٦١,٠	٤٢,٩	١٩٧٢
١١ الكويت	—	٢,٠	٥,٠	٩,٤	١٧,٠	٦٦,٦	٥٠,٦	١٩٧٧
١٢ هونغ كونغ	٣١,٧	٦,٩	١٣,٦	١٩,٧	٢٤,٥	٣٥,٨	٢٠,٥	١٩٨٢
١٣ الأرجنتين	—	٤,٤	٩,٧	١٣,١	٢١,٥	٥٠,٣	٣٥,٢	١٩٧٠
١٤ فنزويلا	—	٣,٠	٧,٣	١٢,٩	٢٢,٨	٥٤,٠	٣٥,٧	١٩٧٠
المتوسط العام	٤,٦	٨,٥	١٣,٢	٢٠,٧	٥٢,٨	٢٧,١		

المصدر : تقرير البنك الدولي عن ال تنمية في العالم لعام ١٩٨٩ ، جدول رقم

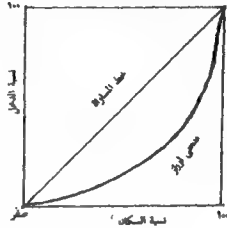
(٣٠) ، صفحتي ٢٦١ ، ٢٦٢ .

وعادة ما لا يتواجد عملا مجتمعاً لا تحصل فيه الغالبية العظمى على شيء يذكر أو مجتمع يتساوى فيه نصيب كل الأفراد من الدخل وإنما تتفاوت المجتمعات بين المساواة النسبية أو عدم المساواة النسبية في توزيع الدخل القومي وبالصورة المبينة في شكل (٤) ، (٥) .

شكل رقم (٥)
عدالة نسبية لتوزيع الدخل



شكل رقم (٤)
عدم عدالة نسبية لتوزيع الدخل



« كلما ازداد تقعر المنحنى كلما ابتعد توزيع الدخل عن العدالة »
« وكلما ازدادت استقامته كلما اقترب التوزيع إلى المساواة »

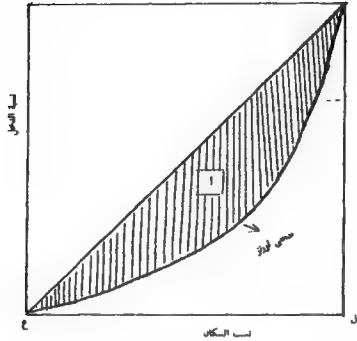
معامل جيني :

لا يفرج معامل جيني عن كونه نظرية من زاوية أخرى لمنحنى لورنز ، فالفكرة ببساطة تعتمد على قياس نسبة المساحة الواقعة بين منحنى لورنز وخط المساواة إلى المساحة الكلية لنصف المربع السفلي (المثلث الواقع أيمن خط المساواة) . أى نسبة المساحة المظللة (أ) في الشكل رقم (٦) إلى اجمالي مساحة المثلث ع ل م .

وتتراوح معاملات جيني ما بين الصفر (مساواة تامة) ، إلى الواحد الصحيح (عدم مساواة على الإطلاق) . ولكن تتراوح هذه المعاملات باستخدام ارقام توزيع الدخل الواقعية في دول العالم ما بين ٠,٧٠ ، ٠,٥٠ ، ٠,٣٥ في البلاد ذات التوزيع غير العادل نسبياً ، بينما تتراوح بين ٠,٧٠ ، ٠,٣٥ في البلاد

الشكل رقم (٦)

$$\text{معامل جيني} = \frac{\text{المساحة المظللة (أ)}}{\text{المساحة الكلية للمثلث ع ل م}}$$



ذات التوزيع العادل نسبيا . وفي الشكل رقم (٦) تبدو قيمة معامل جيني حوالي ٥٥٪ ، وهذا يمثل مجتمعا افتراضيا يعتمد فيه نمط توزيع الدخل عن العدالة نسبيا .

وهكذا يتوافر للاقتصاديين من الأساليب ما يمكنهم من معرفة درجات الفقر في كل مجتمع مهما كانت معدلات نمو الدخل القومي فيه مرتفعة وأيا كان متوسط دخل الفرد فيه مرتفعاً . وننتقل الآن الى تحليل البيانات المتاحة في هذا المجال عن دول وشعوب العالم الثالث .

٣- (ب) واقع توزيعات الدخل بين بلدان العالم الثالث

ذكرنا أن المتوسطات الخاصة بالدخل الحقيقي للفرد تخفى وراءها صورة قد تبدو مزعجة للفقير. وأنه لذلك كان ضروريا لدارسى التنمية الاقتصادية ربط هذه المتوسطات بنمط توزيع الدخل في كل مجتمع سواء بين كافة المناطق الجغرافية أو بين الريف والحضر أو بين فئات السكان المختلفة. وفيما يلي بعض ما اسفرت عنه الدراسات في الحقبة الأخيرة من حقائق حول هذا الموضوع نسوقها بالترتيب التالي:

١- بالرجوع الى بيانات الدخل لمجموعات السكان في ١٦ بلد من بلدان العالم الثالث سوف يتضح أن أفقر ٢٠٪ من السكان يحصلون فقط على ٤,٦٪ من الدخل بينما يحصل أغنى ١٠ ، ٢٠٪ من السكان على ٣٧,٦ ، ٥٢,٨٪ على التوالي . (انظر جدول رقم ٣) .

٢- أن حجم الدخل القومي ودرجة المساواة في توزيعه على السكان هما اللذان يحددان معا مستوى رفاهية أو تخلف أى مجتمع . وبصفة عامة كلما ابتعد نمط توزيع الدخل الكلى عن المساواة كلما ازداد الفقر واضطرب السلام الاجتماعى .

ولا يوجد مجتمع لا تتفاوت فيه الدخول — حتى أكثر المجتمعات تطبيقا للاشتراكية — ولكن درجات التفاوت تختلف من بلد لبلد وتؤثر بالتالى على مستوى معيشة الغالبية العظمى للسكان بل وعلى نمط الانتاج الذى يميل لأن يتجاوب مع الطلب الكلى الفعال ، وذلك الأخير يستمد عناصره من القوة الشرائية المتمركزة فى أيدي الأغنياء .

٣- رغم الاعتراف بوجود الفوارق بين دخول الأغنياء والفقراء فى كل مكان الا أن هذه الفوارق تكون أكبر بين قراء وأغنياء الدول الفقيرة عنها فى الدول المتقدمة (انظر جدول رقم ٤) . وقد وُجد على سبيل المثال أن الفوارق بين الدخول تكون شاسعة فى بلاد مثل البرازيل — اكوادور — كولومبيا — بيرو — مكسيكو — فنزويلا — كينيا — سوري لانكا — الفلبين — ماليزيا ، كما تبدو الفروق معقولة بين أغنياء وقراء بعض الدول

الأخرى مثل : الهند — تنزانيا — شيلي — فرنسا — الدانمارك — ألمانيا الغربية . هذا بينما تبدو عدالة التوزيع واضحة في بلاد أخرى مثل : تايلان — ليبيا — اسرائيل — يوغوسلافيا — كندا — اليابان^(٥) — الولايات المتحدة الأمريكية — تشيكوسلوفاكيا . وفي أغلب الدول الاشتراكية بصفة عامة حيث تقل فيها قيمة معامل جيني الى الحد الأدنى . ومعنى آخر فأننا نلاحظ ارتفاع قيمة معامل جيني للدول منخفضة الدخل عنه في الدول مرتفعة الدخل المتقدمة كما هو واضح في أقصى يسار الجدول رقم (٤) .

٤ — ليس هناك — من جهة أخرى — أى علاقة سببية او ارتباط واضح بين نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ودرجة العدالة في توزيع الدخل في بلد ما . ويبدو أن مثل هذه العوامل التى تدفع بعملية توزيع الدخل القومى في مسارات غير عادلة بالنسبة للسواد الأعظم في بعض المجتمعات (غنيا وفقهرا) إنما تنشأ خلال مراحل اقتصادية معينة مثل الانقطاع والرأسمالية الحرة كما قد تنشأ في ظروف الاستعمار العسكرى أو الاقتصادى أو التفرقة العنصرية أو الديكتاتورية السياسية أو في ظل حكم نخبة متميزة مستبدة مهما اتخذت لها من شعارات قد تبدو براقة ومقنعة للبسطاء من الناس^(٦) .

والواقع أن هذه الملاحظات العملية كان لها أثران : أحدهما أكاديمى وهو التحفظ الشديد عند استخدام معيار متوسط الدخل الحقيقى للفرد وضرورة ربطه بنمط توزيع الدخل في كل بلد عند اجراء المقارنات ، والآخر خاص برسم سياسات التنمية في الثمانينات من هذا القرن . فعملية التنمية الاقتصادية لم تعد مجرد تحقيق الزيادة في الدخل القومى سنويا ولا ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه مع مرور الوقت وإنما لابد من مراعاة عدم ازدياد العدد المطلق للفقراء . ولن يتأتى هذا الا بمراعاة الكيفية التى يتم بها توزيع عوائد التنمية ، ومن هو المستفيد منها ؟ وهل هو اكبر عدد من السكان أم فئة قليلة متميزة في المجتمع ؟ لقد ثبت أنه على الرغم من أن عدد السكان الأغنياء قد يشكلون نسبة قليلة من اجمال السكان في مجتمع ما يتميز بعدم عدالة التوزيع للدخل ، فإن حصة الأغنياء هذه تستطيع أن تسيطر على النسبة الغالبة من الموارد القومية في هذا البلد . وبالقوة الشرائية التى

يستحوذون عليها يمكن أن يتشكل غمط الانتاج وهيكل الواردات نحو انتاج واستيراد سلع البذخ والكماليات والسلع المعمرة حتى لو كانت الغالبية العظمى من السكان تبحث بصعوبة عن الحبز وأبسط ضروريات الحياة .

ان سوء توزيع الدخل القومى فى البلدان المتخلفة يطرح فى الواقع جانباً ذلك الفرض شبه البديهي الذى احتوته النظرية التقليدية المفسرة لقوانين الانتاج Theory of consumer sovereignty وتعنى أن المستهلكين هم اصحاب الكلمة الأخيرة فى تحديد نوع وحجم الانتاج وذلك — كما نعلم — من خلال ميكانيكية نظام السوق وجهاز الثمن . لقد اثبتت تجارب التنمية أن الكلمة الأخيرة هى للفقرة القليلة التى تتحكم فى أكبر نسبة من موارد المجتمع ودخله القومى فهى التى تحتكر السوق وهى التى تحدد حجم ونوع السلع المعروضة . وكلما قلت عدالة التوزيع كلما اتسعت فجوة التخلف داخل البلد الواحد وازداد عدد الفقراء رغم ما قد يظهره متوسط الدخل الفردى من ارتفاع أو نحو .

لقد كتب محبوب الحق الاقتصادى الباكستانى المرموق يقول :

« لقد علمونا أن نهم بزيادة دخلنا القومى الاجمالى كوسيلة لمكافحة الفقر . دعنا الآن نقلب هذا ونهم بمحو الفقر كوسيلة لزيادة الناتج القومى »^(١) .

★ ★ ★

خلاصة القول انه لصعوبة تقويم بعض عناصر الانتاج أو لتعذر الحصول على احصاءات دقيقة عن الدخل القومى والسكان أو لعدم امكانية الاعتماد على اسعار الصرف السائدة كأساس لتحويل ارقام الدخل القومى الى عملة مشتركة أو لتفاوت توزيع الدخل بين السكان وبين المناطق الجغرافية ، أو لكل هذه العوامل مجتمعة ، فإن معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى يفقد الكثير من دلالاته للتعبير عن الفروق بين مستوى معيشة الافراد ، ناهيك عن قصوره فى مقارنة معدلات النمو الاقتصادى فى محيط مجموعة من البلدان ، أو فى بلد واحد عبر فترات متتالية من الزمن .

ولا تخلو مختلف المعايير التى يقترح استخدامها فى قياس درجة التخلف أو مستوى النمو من القصور ، بل أن الآراء قد اجمعت على أن معيار متوسط

الدخل الحقيقي هو أقلها قصورا . وكان من الضروري اذن أن يعتمد الكتاب الى استكمال دلالة هذا المعيار بما تتيحه البيانات والمؤشرات الأخرى من دلالات غير نقدية ومتعلقة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية . من ذلك نسبة الأمية ، ومتوقع العمر عند الولادة ، وعدد الأطباء بالنسبة لكل ألف من السكان ، ونصيب الفرد من استهلاك الوقود والقوى المحركة ومواد البناء ، ونصيب الفرد من السرعات الحرارية والبروتينات الحيوانية ، وعدد السيارات أو التليفون أو أجهزة التليفزيون لكل ألف نسمة ، أو نسبة المشتغلين بالصناعة الى اجمالي السكان في سن العمل أو نسبة الأطفال تحت سن الرابعة عشر الى اجمالي السكان أو نسبة المتعلمين في كل مرحلة من الرجال والنساء الى اجمالي السكان في سن التعليم أو معدلات وفيات الأطفال في مختلف الأعمار . وهذه كلها مؤشرات تعكف على توفيرها لأغراض البحث والدراسة هيئات دولية متخصصة لعل أهمها هو البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ومجموعة المجالس والمكاتب المتخصصة والمنبثقة عن الهيئة العامة للأمم المتحدة .

هوامش الفصل الثاني

- ١- بالطبع هناك تحفظات كثيرة على استخدام الإحصاءات التي توردتها المنظمات الدولية المتخصصة لأغراض المقارنة بين الدول . فالأرقام نادراً ما تكون دقيقة وهي غالباً ما لا تصلح للمقارنة عبر الزمن بسبب التغير الدائم في مكوناتها وخاصة الصفوات في أسعار الصرف ، ولكن جرى العرف على استخدامها كمجرد مؤشرات عامة ونسبية .
- ٢- المصادر :
 - M.S. Ahluwalia, N. carter, and H. Chenery, "Growth and Poverty in Developing Countries", Journal of Development Economics, sep. 1979.
 - Population Reference Bureau, 1988 World Population Data Sheet, Woshington, D.C. 1988.
- ٣- نسبة الى رجل الاحصاء الأمريكي Conrad Lorenz الذي ابتكر فكرة هذا الشكل الرياضي الهندسي عام ١٩٠٥ بغرض دراسة العلاقة بين مجموعات السكان ونسبة الدخول التي يحصلون عليها من اجمالي الدخل القومي .
- ٤- احصائي آخر إيطالي يدعى C. Gini ، وكان اول من استخدم هذا المعامل عام ١٩١٢ .
- ٥- اظهرت دراسة نشرتها جريدة الأهرام في ١٩/١٠/١٩٨٣ أن نمط توزيع الدخل في اليابان هو من اكبر الأنماط توزيعاً في العالم في الوقت الحاضر . حيث يرى ٩٠٪ من الشعب الياباني انفسهم من مواطني الطبقة المتوسطة الدخل ، بينما ٧٪ فقط من اليابانيين يرون انفسهم من الطبقة المنخفضة الدخل ، ويعتقد اقل من ١٪ انهم من طبقة الأثنياء . لقد نجحت الحكومة اليابانية منذ نهاية الحرب الثانية في ارساء دعائم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال نظام ناجح للضرائب والميراث .
- ٦- انظر : د. عبد الرحمن يسري « التنمية الاقتصادية » ، دار الجامعات المصرية ١٩٨١ ، صفحة ١٤ .
- ٧- انظر : Mahbub ul Haq, "Employment and Income Distribution in the 1970's: a new perspective.", Development Digest, October 1971, p.7.

الفصل الثالث

الخصائص المشتركة للبلدان المتخلفة (معالم التخلف)

ثانيا : خصائص عناصر الانتاج :
العمل — الأرض — المنظم — رأس المال

ثانيا : (أ) عنصر العمل

« إن رخاء أمة من الأمم يتحدد
بالمهارة والقدرة على استخدام ما
لديها من أيدي عاملة » .
(آدم سميث)

لا زالت هذه الملاحظة صحيحة . بل أن عنصر الموارد البشرية تتعاضد أهميته
النسبية في الدول المتخلفة . فهو عنصر الانتاج الوحيد المتوفر نسبيا لديها في
الوقت الحاضر . فبالرغم من أن بعض البلدان المتخلفة — مثل بورما وتايلاند —
تتميز بدرجة ما من الخفة السكانية بالنسبة لمواردها الطبيعية ، إلا أن أغلب دول
العالم الثالث تعاني من وفرة كبيرة في عنصر العمل بالنسبة للعناصر الانتاجية
الأخرى ، وخاصة بالنسبة لعنصر رأس المال .

وتتسم قوة العمل في البلدان المتخلفة — علاوة على الوفرة الكمية بعدة سمات
وخصائص نوعية — هي — بصفة عامة — الحمول وعدم الرغبة ، وربما عدم
القدرة على العمل ، انخفاض المهارات الفنية والأساسية ، التركيز في أنشطة الانتاج

الأولية ذات الطبيعة الموسمية أو العرضية ، ضعف الرغبة في العمل من أجل العمل ، وضعف الرغبة في العمل بروح الفريق أى داخل مجموعات . وهذه الخصائص غير الإيجابية عدة تفسيرات بعضها مجرد ملاحظات أو افكار ليس هناك اجماع على صحتها بين الاقتصاديين ، والبعض الآخر عبارة عن نتائج دراسات علمية وتجارب تؤكد صحتها وبالتالي قبولها .

لاحظ البعض أن البلاد المتخلفة تقع جميعها تقريبا في — أو بالقرب من — المنطقة الاستوائية بوسط الكرة الأرضية . بينما تقع البلاد المتقدمة أعلى خط العرض ٣٥° شمالا أو أسفل خط العرض ٢٠° جنوبا . ويرتب هؤلاء على هذه الملاحظة نتيجة معينة مؤداها أن هذا التقسيم ليس من قبيل الصدفة بل أنه — في نظرهم — « حكم البيئة » ، وثار الجدل حول أى النظريات مقدره على تفسير هذه الظاهرة ... ظاهرة ارتباط الفقر بالبيئة الجغرافية والمناخ .

برزت بين النظريات المفسرة للعلاقة بين عدم الرغبة وربما عدم القدرة على العمل وبين الموقع الجغرافي والظروف البيئية والمناخية للبلاد المتخلفة نظريتان تعتمد كل منهما على فكرة أساسية معينة :

— فكرة الجهد البشرى المحدود .

— فكرة انتشار الأمراض في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية .

** وقد ساد الاعتقاد طوال النصف الأول من هذا القرن بأن الانسان تتحكم فيه ظروف البيئة والمناخ وأن الطقس شديد الحرارة شديد الرطوبة لا يساعد على بذل الطاقة والجهد سواء في العمل البدني أو في التفكير الذهني واكتساب المعرفة ولهذا بالضرورة إنعكاسات على احوال البلاد الاقتصادية ومستواها الثقافي والحضارى .

هذه النظرية لم تعد بعد مقبولة . وقد لوحظ أن الرجل الأبيض يعمل بهمة ونشاط في مناطق شديدة الحرارة (العربية السعودية ، الكونغو ، الكويت ، منطقة قناة بنما ... وغيرها) ، ولا تختلف كثيرا بعض الولايات الامريكى الجنوبية مثل المسيسيبي عن اكثر المناطق الاستوائية في افريقيا حرارة ورطوبة ومع ذلك فتوة العمل بها ديناميكية وبعدة كل البعد عن أن توصف بالخمول . ليس هناك سبب عضوى physical reason لتفسير فروق القدرة على العمل بين المناطق

الاستوائية والمناطق الباردة والمعتدلة . وربما يثور التساؤل عما اذا كان هناك من العوامل التى هى خليط من البيئة والوراثة والتى تم تناقلها جيل بعد جيل فى المناطق الحارة بحيث اكتسب بعدها سكان هذه المناطق بدرجة أو باخرى صفات الخمول والكسل البدنى والذهنى ؟ لمزالت المعرفة الانسانية فى الواقع قاصرة عن اعطاء جواب قاطع فى هذا الشأن .

ومن الأفكار الخاصة فى هذا الموضوع ما كتب عن أن البيئة الاستوائية لا تثير تحدى الانسان ولا ترغمه على أن يعطى أقصى ما عنده من جهد . فالحياة ميسرة والخير وفير والثار على الأشجار تسقط فى غزارة كل فى موسمها، والأرض متوافر بها أنواع من الخضروات والدرنات ما يكفى — فى الليئات غير المزدحمة بالسكان — لسد حاجة الانسان الى الغذاء، ناهيك عن صيد الغزال والظبي والحيوانات البرية والاسماك، علاوة على ذلك فان حرارة هذه المناطق تجعل الاحتياج الى الملابس والمسكن بل والوقود ينخفض الى الحد الأدنى مقارنة بالشعوب الأخرى الباردة المناخ. أن همم الرجال وإرادة التحدى تشحنها برودة المناخ وصعوبة الانتاج خارج المناطق الاستوائية. والواقع أن وجهة النظر هذه لا يمكن تعميمها أو الأخذ بها بشكل مطلق، فالتقدم الاقتصادى قد يسير بمعدلات أفضل حينما تكون البيئة ليست معاكسة للغاية ولا هى مواتية وميسرة للدرجة كبيرة . ولكن يسر البيئة أو عسرها تلك مسألة مرتبطة بمتغيرات أخرى خارجية مثل كثافة السكان، المستوى المتاح من التكنولوجيا وغيرها، ومن هنا كان التحفظ فى قبول هذه الأفكار وربطها بكل منطقة أو بلد على حدة دون تعميم أو اطلاق .

****** كما ارتبطت المناطق الاستوائية فى الأذهان بأمراض الملاريا ، الحمى الصفراء ، والكوليرا . ومع انتشار بعض الأمراض التى انتقلت الى هذه المناطق مع الغزاة الذين قدموا من دول اوروبا على مدى القرون الثلاثة الماضية فقد أضحت من المناطق التى يعانى فيها الانسان من معاشته لمجموعة من الأمراض تسبب فى النهاية فى خسارة مادية جسيمة وتؤثر بلا شك على قدرته على العمل وبذل الجهد .

وربما استطاع التقدم العلمى فى مجالات الطب الوقائى والعلاج أن يقلل كثيرا من خطورة الأمراض والأوبئة فى هذه المناطق ، لكن لمزالت بعض امراض

الطفيليات [مثل البلهارسيا والانكلستوما وداء الفيل (تضخم السيقان)
والدوسنتاريا وغيرها كثير] توهن قوى الملايين من المصايين بها في بلدان العالم
الثالث . ويتحالف المرض مع سوء التغذية تخور قوى الأفراد وتقترب آجالهم من
نهايتها لاسيما في المناطق شديدة الازدحام بالسكان .

وعلى أية حال فالفارق كبير وشاسع بين جودة عنصر العمل في الدول المتقدمة
والمختلفة . ورغم أن عنصر العمل هو أهم العناصر الانتاجية التي تتوفر لشعوب
العالم الثالث فالمهارات منخفضة والقدرة على الانتاج ضعيفة والانتاجية هابطة ،
وأما كانت درجة صحة الآراء التي تربط بين هذه الخصائص وبين المناخ والبيئة
فمن الثابت علميا أن قدرة أى مجتمع على العمل والانتاج إنما هى محصلة لعدة
عوامل اهمها : التعليم والغذاء والصحة . ولنا عودة بالتفصيل الى هذه الموضوعات
عندما نتناول بالدراسة أسباب التخلف ومعوقات التنمية في الجزء الثانى من هذا
الكتاب الأول .

ثانيا : (ب) عنصر الأرض :

« وآية لهم الأرض الميتة أحييناها ، وأخرجنا
منها حبا فمنه يأكلون . وجعلنا فيها جنت من
نخيل وأعناب ، وفجرنا فيها من العيون ، ليأكلوا
من ثمره وما عملته أيديهم أفلا يشكرون » .

(سورة يس : ٣٣-٣٥)

الأرض في المفهوم الضيق هى المساحة القابلة للزراعة والرعى والانتاج الأولي .
والأرض في المفهوم الشامل هى « الطبيعة » بكل ما تعنيه من أرض للزراعة وجبال
ووديان وبحار بل ومناخ . فهذا العنصر هو المصدر الرئيسى للثروة في بلد مثل
سويسرا يتوافد عليها السياح لجمال طبيعتها . والأرض بمفردها قد لا تعطى الكثير ،
ولابد لتفاعل عنصرى العمل ورأس المال لكى نحصل منها على الأخشاب والبتترول
والمحاصيل والاملاك وإيرادات السياحة (ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم) .
ونظراً لأن غالبية البلدان المختلفة تعتمد في معيشتها على الانتاج الأولي بصفة عامة

وعلى الأرض الزراعية بصفة خاصة فسوف نهم بالخصائص الاقتصادية والطبيعية لعنصر الأرض الزراعية — بالمفهوم الضيق — في هذه المناطق المختلفة .

★★ وأما عن ظروف الانتاج الزراعى فهى ليست أحسن حالا منها فى أى مكان آخر . وقد يظن الكثيرون أن الغابات الاستوائية بما فيها من سيادة اللون الأخضر وكثافة النباتات أنها جنة الله فى أرضه . لكن العكس هو الصحيح . ولنا أن نتصور مدى الجهد المطلوب لتمهيد التربة من أجل زراعة اقتصادية لبعض المحاصيل المختارة فى منطقة استوائية تكثف بالسكان . فبداءة يجب قطع الأشجار واقتلاع الحشائش وتخليص الأرض من الجنود غير النافعة والنباتات المتسلقة ... وهى عمليات مرتفعة التكلفة بالإضافة الى صعوبتها الشديدة .

والتربة فى المناطق الاستوائية تفتقر الى كل مكونات الأرض الزراعية لأنها فقيرة وغير ملائمة للزراعة الأكثر من عدة مواسم قليلة نظرا للظروف المناخية . فالشمس تلفحها بقسوة وغزارة الأمطار تنزع عنها قشرتها السطحية الخصبة ويجرد تعرضها بعد ذلك للمؤثرات الجوية فانها تستحيل على الزراعة وتصبح هراء هشة سهلة الانسحاق وتسرّب منها المياه حاملة معها عناصر خصوبة التربة .

واللجوء للمخصبات غير مجدى سواء لعدم توفرها بنوعها الطبيعية العضوية أو الكيميائية أو لأنها تضيع مع غزارة الأمطار أو لأن التربة شديدة الحموضة . وكثيرا ما أسفرت التجارب عن اثبات عدم جدوى استخدام المخصبات فى ارض رملية تفسلها الأمطار باستمرار فلا تستفيد منها التربة .

والمحاصيل عرضة دائما لهجوم الحشرات والطحالب ، ولأن المبيدات الحشرية عالية التكلفة ولأن استخدامها لا يمتد لمرعى هذه المناطق بسبب جهلهم بأى المبيدات أنسب لأى نوع من الحشرات أو الطفيليات فهى عادة ما لا تفيد كثيرا فى تحسين ظروف الزراعة هناك .

كما لا تحظى تربية الماشية وبعيها والاهتمام بالانتاج سلالات جديدة منها برعاية تذكر . وإن تم هذا فهدون مهلة أو محطة أو مراقبة وأشراف . وربما يكمن السبب فى انتشار الطفيليات التى تصيب الانسان والحيوان ايضا وتضعفها وتقضى عليها ،

ويحتاج القضاء على هذه الطفيليات الى رأس مال ومعرفة تكنولوجية تفوق ما في متناول سكان تلك المناطق .

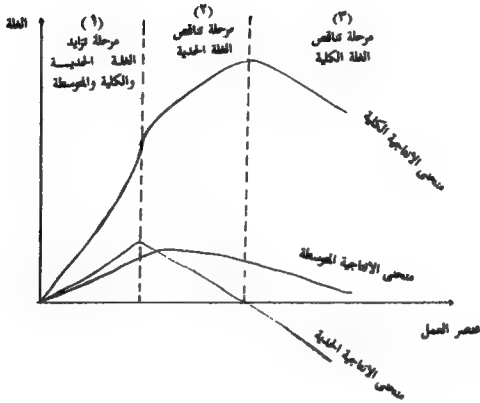
حقا لا تتوفر للزراعة بالمناطق الاستوائية الظروف المواتية لزيادة الانتاج ولذلك تبدو انتاجية العمل ضعيفة للغاية ، ومع ذلك فليست الأمور من السوء بالدرجة التي نتصورها فعوالم البحار والغابات هي المجالات الطبيعية للتجارب العلمية والتقدم التكنولوجي في المستقبل . وربما أنه مع الاقترام العلمى لهذه المناطق نرى انتاجية الأرض — كما ونوعا — في تحسن وارتفاع عن معدلاتها الحالية^(١) .

★ ★ ★

أما عن البلدان المتخلفة التي تتميز بخصوبة اراضيها الزراعية بدرجة أو بأخرى فمما يلفت النظر ان بعض هذه المناطق تتميز بمعدلات مرتفعة لانتاجية الأرض حتى مع المقارنة مع انتاجية الأرض بالدول المتقدمة . (الأرز في بورما — القطن في مصر — الموالج والخضروات في فلسطين المحتلة ، والفاكهة في تركيا) . لكن هذه الحالات تعد استثناءا على القاعدة العامة . يستدل على ذلك من مقارنة معدلات الناتج/الفدان لبعض المحاصيل المزروعة في كل من الدول المتخلفة والمتقدمة أو معدلات العمل/الفدان أو معدلات رأس المال/الفدان . فبينما تنخفض انتاجية الفدان النسبية في الدول المتخلفة يرتفع عدد العمال الزراعيين لكل فدان ويقل معدل رأس المال المستخدم للفدان عنه في البلاد المتقدمة . وبعبارة أخرى فإن الأرض الزراعية في البلدان المتخلفة تمر بمرحلة تناقص الغلة الحديثة . انظر الشكل رقم (٧) .

في هذه المرحلة ومع تثبيت الفن الانتاجي المستخدم ومعدل رأس المال/الفدان فإن إضافة أى عامل زراعى جديد الى مجموعة العمال القائمين بزراعة فدان واحد من الأرض (مثلا) يؤدي الى زيادة الغلة (الانتاج) الكلية ولكن بمعدل متناقص ، تلك هي مرحلة تناقص الغلة الحديثة . وفي بعض الحالات تؤدي اضافة وحدة جديدة من وحدات العنصر المتغير (العمل) الى تناقص الناتج الكلى بمعنى أنه يعطى انتاجية بالسالب وهي المرحلة الثالثة بالشكل رقم (٧) . وتفسر انخفاض الانتاجية في المراحل الثانية والثالثة يكمن في نقصان النسي لحوامل الانتاج الأخرى ، واختلال العلاقة بين مكونات العناصر المشتركة في عملية

الشكل رقم (٧)



الانتاج الزراعى . فعلى العمال (غير المهرة عادة) يكون كبيراً نسبياً ، ورأس المال المستخدم والادارة والحيز قليلة نسبياً .

وعلاوة على نقص المخراف الفنية لأساليب المقاومة والوقاية للنباتات وتدهور وتختلف اساليب الري والصرف وجمود الوسائل المستخدمة في زراعة الأرض بالبلدان المتخلفة فانه يلاحظ أن نمط ملكية الأرض الزراعية في هذه البلاد يتسم بالتفتت وشيوع الملكية الصغيرة جداً مع وجود الاقطاعات الضخمة جنباً الى جنب في عديد من المناطق المتخلفة^(٢) هذا التفتت في ملكية الأرض قد يكون له آثاره على الانتاجية حيث يصعب استخدام الميكنة ، وحيث يسرى قانون تناقص الغلة بهذه عدد السكان/رقعة الأرض .

ومع ذلك فقد ينت التجارب التي قام بها البنك الدولي في كل من البرازيل والهند بفرض معرفة العلاقة التي تربط رأس المال والعمالة بمساحة الأرض المنزرعة أن إعادة توزيع اراضى المزارع الكبيرة الى مزارع صغيرة ، سينهذ الانتاجية والعمالة زيادة ملموسة في حالات كثيرة (وبالطبع يتحقق المنهذ من العدالة الاجتماعية) . على أن هناك حدودا هامة . فعلى سبيل المثال ، تميل المزارع المتوسطة الى السرعة في استخدام الأساليب المتكررة لاسيما اذا واكب هذا التطور انخفاض معدلات الأمية بين صغار الفلاحين . كما أن تقسيم المزارع الكبيرة اذا تجلوز نقطة معينة يحوق الانتاجية . وعلاوة على ذلك فان قدرا كبيرا من الأراضى يفقد اثناء عملية التقسيم ووضع الحدود على الحقول . (ففي بعض مناطق آسيا مثلا قد يقسم هكتار واحد الى ١٥ أو ٢٠ قطعة من الأرض) . وأضافت دراسة البنك الدولي أن الميكنة الزراعية ربما ترفع من انتاجية الأرض لبعض المحاصيل ، بينما لا تقدم البحوث ما يدل على نهادة الانتاجية نتيجة لاستخدام الميكنة في مزارع جنوب آسيا . ويتوقف الأمر في النهاية على وفرة الأيدي العاملة أو ندرتها وبالتالي انخفاض تكلفتها أو ارتفاعها مقارنة بتكلفة الآلات الزراعية^(٣) .

أما بالنسبة لعناصر الطبيعة (بالمفهوم الشامل) غير الأرض الزراعية فهناك ثلاث سمات تميز كيفية استخدامها في البلدان المتخلفة :

* فذلك الموارد هي من ذلك النوع السهل الاستغلال والذي لا يحتاج الى مهارات فنية عالية أو رأس مال أو قدرات تنظيمية مرتفعة . فهي موارد مستغلة لقربها من المدن أو الموانئ أو لغزارتها في منطقة ما . وغالبا ما تجتذب اليها رؤوس الأموال الأجنبية للمساعدة في الاستفادة منها كحقول البترول وشركات التعدين والمناجم في البلدان المتخلفة .

* انه باستثناء المجالات التي تعمل بها شركات اجنبية فان طرق الانتاجية مازالت الطرق التقليدية القديمة البدائية .

* وأخيرا ... أن معظم الدول المتخلفة ليست على دراية كافية بمواطن الغروة لديها فالبعض من ثرواتها الطبيعية لم يستكشف ، والبعض معروف وغير ممكن استغلاله اقتصاديا . ومن المؤلم حقاً أن إسرائيل قد استطاعت أن تنتج أجود المحاصيل من صحراء سيناء أهلهم كانت مفتتة في حين عجزت الإمكانات

المصرية عن الاستفادة من ثروة الآثار الضخمة التى تمتلكها على طول البلاد وعرضها . أن للتكنولوجيا المستخدمة والإدارة المنظمة ومستوى التعليم دور كبير فى الاستغلال الاقتصادى لثروة أى مجتمع .

ثانياً : (ج) عنصر رأس المال :

يتكون رأس المال القومى من :

- ١- رأس المال الانتاجى .
- ٢- رأس المال الاجتماعى .
- ٣- كمية المخزون من السلع والمواد الأولية .
- ٤- احتياطى البلاد من العملات الأجنبية .

ويشمل رأس المال الانتاجى كافة المعدات والآلات والأدوات الانتاجية التى تستخدم فى تحويل المواد الخام الى سلع ومنتجات مصنوعة ونصف مصنوعة . وكذلك كافة السلع الانتاجية سواء استخدمت فى مجال الصناعة أم الزراعة أم الخدمات . كما يشمل رأس المال الاجتماعى كافة المرافق العامة والتى تضطلع بانشائها فى العادة الحكومات والمؤسسات الكبرى ، مثل الطرق والكبارى والسكك الحديدية والتليفونات والأذاعة والتليفزيون والمدارس والمستشفيات والخزانات والسداد ... الخ .

ونظراً للصعوبة التى تتميز بها عملية تقييم حجم ومكونات عنصر رأس المال القومى فإنه عادة يتم ترجمة كافة مكوناته الى قيمة نقدية ، ومن ثم كان من المنطقى أن نضيف الى رأس المال القومى رصيد البلاد من العملات الأجنبية . فهذه الأخيرة يمكن دائماً ترجمتها الى معدات وأدوات و سلع وخدمات يتم استيرادها من الخارج .

ويستخدم للدلالة على مستوى وفرة أو ندرة هذا العنصر بعض المؤشرات مثل نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية أو عدد العمال الزراعيين لكل جرار فى القطاع الرهفى أو معامل رأس المال/العمال . ولأنك أن لكل من هذه المؤشرات نواحي قصور فى مجال اعطاء معيار يمثل حجم رأس المال فى المجتمع^(٤) ، وأياً كانت درجة التهرب فى حساب رأس المال القومى فى مختلف

البلاد فمما لاشك فيه أن معدلات التكوين الرأسمالى فى البلدان المتخلفة هى معدلات منخفضة للغاية اذا ما قورنت بنظيراتها فى البلدان المتقدمة .

ومعدلات التكوين الرأسمالى Rates of Capital Formation هى النتائج الطبيعى لعملية الاستثمار القومى . وفى البلدان المتخلفة يتراوح صالى الاستثمار ما بين ٤-٨٪ من اجمالى النواتج القومية فى فترة الستينات وأقل من ذلك فى السبعينات ، بينما تراوحت النسبة من ١٠-٢٠٪ فى الدول المتقدمة . ومن الملاحظ أن معدلات الاستثمار الحالية للدول المتخلفة هى أدنى بكثير من معدلات الاستثمار للبلدان المتقدمة حين كانت هذه الأخيرة تمر بمرحلة بناء أسس التنمية فى الماضى . فقد بلغت هذه المعدلات (فى الولايات المتحدة وانجلترا والمانيا) حوالى ٢٥٪ من الدخول القومية فى هذه الدول اثناء اجتيازها لما يسمى الآن بمرحلة الانطلاق Take off Period كما بلغت ٣٠٪ من الدخل القومى فى الاتحاد السوفيتى فى بداية عهد التخطيط وكذلك الحال فى بلدان اوروىا الشرقية والمخططة مركزيا .

أن التكوين الرأسمالى يتطلب حجز جزء من الدخل القومى وتحويله من الاستهلاك الى الاستثمار أى الى شراء ونتاج السلع الانتاجية . ونظراً لأن المستويات الاستهلاكية فى البلدان الفقيرة هى بطبيعتها منخفضة وعند مستوى الكفاف فانه من الصعب تصور استقطاع جزء من الدخل المخصص للاستهلاك بهدف رفع معدلات الاستثمار هناك ، بل يستحسن العمل على زيادة المخصص لسد الاحتياجات الأساسية من غذاء ومسكن وصحة وتعليم للأفراد بهذه البلاد .

ولعل أهم أوجه التكوين الرأسمالى فى البلدان المتخلفة هو ذلك الاستثمار الموجه لزيادة كفاءة ونتاجية العنصر البشرى . فقد اتسع مفهوم رأس المال ليشمل موارد المجتمع ليس فقط المادية ولكن البشرية أيضا . وزيادة قدرة العمال على العمل لا تقل — من حيث أثرها على حجم النواتج القومى — فعالية عن زيادة عدد الآلات أو المعدات الرأسمالية . ومن ثم فان الاتفاق على التعليم والصحة ورفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمعات الفقيرة هو من قبيل الانفاق الاستثمارى ومن ثم يدخل فى مكونات عنصر التكوين الرأسمالى بالمفهوم الحديث .

وبجانب الإضافات الى رأس المال في المجتمع ومعدلات تكوينها فان الاستخدام الأمثل لهذا العنصر وفعالية استغلاله واستخدامه بأكبر كفاءة ممكنة هي مسائل يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تقييم هذا العنصر الهام من عناصر الانتاج ، فاستخدام فنون انتاجية مكثفة لعنصر رأس المال بالنسبة للعمل في بلد مزدهم بالسكان ويحتاج لرفع معدلات التشغيل والعمالة هو أمر لا يتمشى والأسلوب الأمثل للانتاج في مثل هذه الظروف . وقد يكون اتفاق استثنائي معين بفرض رفع معدلات الأداء والتدريب وزيادة المهارات الفردية لأفراد هذا المجتمع هو الأسلوب الصحيح لزيادة الناتج القومي . أن الطاقة الانتاجية لمجتمع ما تعتمد في الواقع ليس فقط على حجم الموارد البشرية والطبيعية ورأس المال وإنما على الاستخدام الكفء لكافة هذه الموارد ايضا^(٦) .

واذا علمنا ببداية مستوى الفنون الانتاجية المستخدمة في الانتاج بالبلدان المختلفة وضعف مستويات التغذية وعدم القدرة على العمل (الماهر على الأقل) بها وانخفاض نصيب هذه البلدان من رأس المال بمختلف مكوناته لامتكتنا تصور أثر هذه العوامل مجتمعة على مستويات الانتاج والدخل في دول وشعوب العالم الثالث .

ثانيا : (د) عنصر التعليم :

يعتبر جونيف شوميتير من الرواد الأوائل الذين ناقشوا أهمية دور عنصر التنظيم في دفع عجلة التنمية^(٧) . وقد أولى شوميتير المنظم Entrepreneur عناية خاصة . فالمنظم — في نظره — هو مفتاح التنمية أو هو « الدينامو » الذي يحرك عملية التنمية ويدفع بها للأمام . وهو يعتقد أن المنظم هو شخص فذ ، لديه مواهب متعددة ومقدرة على ركوب المخاطر في عالم دائب الحركة ويكتشفه الغموض ، فيقوم بتحين الفرص الملائمة للاستثمارات الجديدة ، مما يؤدي الى خلق موجة كبيرة من الاستثمارات الجديدة تساهم في زيادة الانتاج القومي . وهكذا تم عملية النمو في شكل قفزات تم مع كل ابتكار جديد يلمع المنظم قيمته الاقتصادية فيحوله لخدمة الانتاج . ومن ناحية أخرى يهتم شوميتير بالمنظم نظرا لاستطاعة الأخير التأثير في العادات والتقاليد السائدة في المجتمع ومن ثم التأثير على اذواق المستهلكين ، مما يؤدي الى احداث تغير في هيكل طلبهم على السلع والخدمات

فيزداد طلبهم على السلع الجديدة فتدور عجلة النمو والتطور . لذلك اهتم شومبيتر بالعوامل النفسية والاجتماعية والتعليمية التي تسود البيئة التي يتواجد فيها المنظّمون ، كما اهتم بنظرة المجتمع بهم ومدى تقديرو لهم ... ويرى شومبيتر أن المنظّم هو شخص وظيفته الأساسية هي التجديد Innovation وبأخذ التجديد أحد أو بعض أو كل الصور الآتية :

- ١- كشف مصادر جديدة للمواد الخام .
- ٢- تقديم سلع جديدة في الأسواق .
- ٣- استحداث اساليب انتاج جديدة .
- ٤- فتح اسواق جديدة .
- ٥- إعادة تنظيم بعض الصناعات على أسس حديثة .

ويستعين المنظّم بالقروض التي يحصل عليها من البنوك لتنفيذ هذه التجديدات ومزج عوامل الانتاج المختلفة في شكل مشروع استثماري جديد .

ويختلف المنظّم بهذه الصورة عن مدير المشروع الذي يتقاضى أجراً عن وظيفته كمدير ، فهذا الأخير يقوم أحيانا ببعض التجديدات ولكنها ليست في أهمية الوظيفة التي يقوم بها المنظّم ، ولا تهذب عن مجرد كونها تنفيذاً لمهام ادارية موكولة اليه . والمدير يفتقر الى الدافع الذاتي الذي يتحرك من خلاله المنظّم .

الأ أن ظهور المشروعات الضخمة وكثرة الابتكارات ووفرة المعاهد والمؤسسات التعليمية التي يتخرج منها المديرون الأكفاء ، كل هذه العوامل قد ساعدت على محو هذه الفروق التي وضعها شومبيتر بين المنظّم والمدير الكفاء في عصرنا الحاضر . فالتنظيم والإدارة أصبحتا علما يكتسب وخبرة ومهارة لا تقل عن تلك التي حدد بها شومبيتر الملامح الشخصية للمنظّم .

ان التنظيم الجيد والإدارة الفعالة هي في الواقع عناصر مفقودة في البلاد المتخلفة . ذلك أن هذه العناصر لا تعتمد على الدافع الشخصي فقط ولكن على المناخ الاقتصادي والاجتماعي والفكري السائد في المجتمعات . وإن كان المنظّم قد استطاع قيادة عملية التنمية في دول اوربا إبان الثورة الصناعية وفي أولى مراحل الرأسمالية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، فانه ليس من المتفق عليه بين جبهة الاقتصاديين انه قد نتاح له نفس القدرات في قيادة عملية التنمية بالبلدان

المتخلفة في الوقت الحاضر . بالعكس ، فيعتقد لينشتاين أن القدرات التنظيمية موجودة بالبلاد المتخلفة ولكن ظروف التخلف الاقتصادى هى التى لا تسمح لها بالانطلاق أو أن هذه الظروف تقيدھا الى مشروعات معينة لا تتيح دفع عجلة النمو الاقتصادى بالمعدلات المطلوبة^(٨) .

لقد خضعت الدول المتخلفة فترة طويلة للاستعمار الذى سيطر على أجهزتها الإدارية والتنظيمية ، وبعد أن حققت هذه الدول استقلالها السياسى ترك لها المستعمر جهازا اداريا ضعيفا هزليا لا يقدر على تحمل مسؤولية القيادة لعملية التنمية يضاف الى ذلك ما تعانيه هذه البلاد اصلا من مشاكل ضعف مستوى الخدمات العامة واقتارها الى رأس المال الاجتماعى وتعقد وكثرة اللوائح والقوانين المقيدة لانطلاق المشروعات الجديدة واقتادها لبورصات الأوراق المالية الواسعة النشاط وعدم مرونة انظمتها النقدية والمصرفية ... الخ .

كل هذه العوامل وغيرها تدفع بنا الى الاعتقاد فى عدم فعالية عنصر التنظيم — حتى وإن تواجد بالفعل — فى قيادة عملية التنمية بالبلدان المتخلفة ، أو على أقل تقدير فى صعوبة الخروج برأى عام بخصوص دور هذا العنصر فى البلدان المتخلفة .

هوامش الفصل الثالث

- ١- انظر : Stephen Enke, "Economics for Development" Prentice Hall, Inc., N.J. 1963, pp. 29-31.
- ٢- انظر د. عبد الرحمن يسرى : « التنمية الاقتصادية » ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٨١ ، صفحة ٢٦ .
- ٣- تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٠ ، صفحة ٥٤ .
- ٤- من الأساليب المستخدمة لتقدير رأس المال القومي : ١- أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة Adjusted Historical Cost . ٢- أسلوب تكلفة الاحلال Replacement Cost . ٣- أسلوب التقدير التقريبي لطاقة الكسب للأصول الرأسمالية Earning Power .
- انظر : د. عبد الرحمن يسرى ، المرجع السابق ، هامش صفحة ٢٢ وكذلك :
- ٥- انظر نظرية والت روستو في مراحل النمو الاقتصادي بالكتاب الثاني من هذا المؤلف .
- ٦- انظر د. محمد الليثي « التنمية الاقتصادية » ، دار الجامعات المصرية ١٩٧٩ ، ص ٥٠ .
- ٧- انظر : J. Schumpeter, "The Theory of Economic Development, translated by R. Opie, Cambridge, 1934.
- ٨- انظر : د. عبد الرحمن يسرى ، المرجع السابق صفحة ٢٧ .

الفصل الرابع الخصائص المشتركة للبلدان المتخلفة (معالم التخلف)

ثالثا : خصائص النشاط الاقتصادى

يختلف الكتاب بطبيعة الحال فى ماهية الخصائص التى يولونها اهتمامهم دون غيرها حيث لا مناص من أن يتأثر كل كاتب بطبيعة البلاد التى يولها اهل الأول من الاعتبار . وسوف نركز اهتمامنا على عدد محدود من خصائص النشاط الاقتصادى بالبلاد المتخلفة ، بحيث يتضح بالنظر إليها وجوه الاختلاف الأساسية بينها وبين طبيعة النشاط الاقتصادى فى البلاد المتقدمة .

وندمج فيما على خصائص النشاط الاقتصادى بالبلاد المتخلفة فى أربع خصائص ذات أهمية ارتكازية :

- (أ) الانتاج الزراعى والأولى هو النشاط الاقتصادى الرئيسى .
- (ب) شيوع ظاهرة البطالة الهيكلية .
- (ج) التخصص المتطرف فى منتج أولى واحد أو أكثر .
- (د) الثنائية الاقتصادية .

ثالثا : (أ) الانتاج الأولى هو النشاط الرئيسى :

يقصد بالانتاج الأولى الزراعة والرعى والصيد والغابات . ويميش ٨٠٪ من سكان العالم الثالث فى مناطق ريفية (بالمقارنة بـ ٣٥٪ فقط من سكان الدول المتقدمة) . ولذلك فقد اتسمت انشطتهم الانتاجية بالطابع البدائى وتختلف طرائق الانتاج واعتمادهم على الانتاج الزراعى والأولى الى حد كبير . توضح هنا مؤشرات العمالة وهيكل الانتاج . فالانتاج الزراعى يمثل من ٤٠ الى ٩٠٪ من قيمة النواتج القومية بالبلدان المتخلفة ولا تقل نسبة ما يستوعبه هذا القطاع من العمال عن ٧٢٪ من اجمالى قوة العمل بالدول المتخلفة بينما فى الدول المتقدمة لا تسهم الزراعة بأكثر من ٣٪ من اجمالى الناتج القومى ولا يزيد من يعملون فى القطاع الانتاجى عن ٧٪ من اجمالى القوة العاملة ، انظر الجدولين رقمى ٥ ، ٦ .

جدول رقم (٥)
هيكل القوة العاملة (عام ١٩٨٠)

الخدمات	الصناعة	الزراعة	
%١٥	%١٢	%٧٢	الدول ذات الدخل المنخفض
%٣٤	%٢٣	%٤٣	الدول متوسطة الدخل
%٥٨	%٣٥	% ٧	الدول الصناعية مرتفعة الدخل
%٣٤	%٢٠	%٤٦	مصر

المصدر : تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام ١٩٨٨ . جدول رقم (٣١) بالملحق
الاحصائي صفحتي ٣١٤ ، ٣١٥ .

جدول رقم (٦)
هيكل الانتاج (عام ١٩٨٦)

الخدمات	الصناعة	الزراعة	
%٣٣	%٣٥	%٣٢	الدول ذات الدخل المنخفض
%٤٩	%٣٦	%١٥	الدول متوسطة الدخل
%٦٢	%٣٥	% ٣	الدول الصناعية مرتفعة الدخل
%٥١	%٢٩	%٢٠	مصر

المصدر : السابق جدول رقم (٣) بالملحق الاحصائي ، صفحتي ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

والسبب في هذا مفهوم . فحيث لا يتطلب انتاج المواد الأولية سوى قدر قليل
من رأس المال المعنى والمعارف الفنية والمهارات ، وحيث تنتشر الأسر كتيبة العدد

في ظل عدم وجود فرصة للعمالة خارج هذا القطاع. فلا مناص من أن يستأثر النشاط الأول بالشطر الأعظم من القوة العاملة بالبلاد المتخلفة . من هنا كانت تسمية هذه البلاد أحيانا بالبلاد المنتجة للمواد الأولية . وليست العبرة عند تحديد سمات التخلف في نسبة العاملين في قطاع الزراعة الى العاملين في القطاعات الأخرى ولا سيما الصناعة فحسب بل أن العبرة هي بمستوى انتاجية عنصر العمل في هذا القطاع بالنسبة لنظيره في القطاعات الأخرى في الاقتصاد الواحد وكذلك مستوى انتاجية عنصر العمل في القطاع الزراعي في بلد متخلف بالنسبة لنظيره في بلد متقدم . وعلى سبيل المثال تعد الدانمارك وأستراليا وهولندا من الدول المتقدمة اقتصاديا مع اعتمادها كثيرا على انتاج المواد الأولية ولا تزيد نسبة العاملين في قطاع الزراعة بهذه البلاد عن ٦٪ من اجمالي قوة العمل . وهكذا تبين أن الاعتماد النسبي الكبير على قطاع الانتاج الأول في ظروف انخفاض متوسط انتاجية العامل بهذا القطاع هو ما يدعو لاعتبار نشاط هذا القطاع مظهرا للتخلف الاقتصادي . يؤكد هذا ما تشير اليه الاحصاءات الدولية — رغم عدم دقتها — من أن انتاج ٦٣٥ مليون عامل في قطاع الزراعة في آسيا وافريقيا قد بلغ ما قيمته ١٦٦ مليون دولار امريكي في عام ١٩٧٩ في حين بلغ انتاج اقل من ١٪ من هذا العدد من العمال الزراعيين (أى اجمالي قوة العمل في قطاع الزراعة) بالولايات المتحدة الأمريكية (٤,٥ مليون عامل) ما يزيد عن ربع قيمة الانتاج الكلي لعمال افريقيا وآسيا حيث بلغت ٤٥ مليون دولار في نفس العام . وهذا يعني أن معدل انتاجية العامل الزراعي في قارتي آسيا وافريقيا الى انتاجية العامل الزراعي في شمال امريكا هي ١ : ٣٥ (تقريبا) .

ثالثا : (ب) شيوع البطالة الهيكلية :

في ظل ظروف، تتسم بنبات الفن الانتاجي المستخدم ومع مرور الانتاج في القطاع الزراعي بالدول المتخلفة بمرحلة تناقص الغلة (أو في أحسن الظروف تزايدها بمعدل متناقص) وباستمرار زيادة عدد السكان بمعدل يفوق دائما الزيادة في معدلات الانتاجية للفرد فإن مشكلة البطالة تبدو هي الظاهرة الوليدة لكل هذه الظروف . والبطالة هنا تأخذ شكل عدم التناسب بين الوفرة الكبيرة لعنصر اليد العاملة بالنسبة لندرة العوامل الانتاجية الأخرى مثل الموارد الطبيعية ورؤوس

الأموال والتنظيم . ويطلق على هذا النوع من البطالة اصطلاح البطالة الهيكلية أو البنائية Structural Unemployment ، ولا تأخذ هذه البطالة الشكل السافر (أى التعطل الكامل عن العمل) (Unemployment) . بل غالبا ما يعتقد هؤلاء الذين لا عمل لهم انهم يعملون مع الآخرين فى الحقل وإن كانت انتاجيتهم الفردية تكاد تقترب من الصفر ولذلك فهى تسمى ايضا بالبطالة المقنعة (Underemployment) .

ان عدم امكانية قيام الفرد بالعمل اثناء كامل ساعات العمل اليومية أو الأسبوعية أو الموسمية أو السنوية وتعطله عن القيام بالعمل لبعض هذه الأجزاء من السنة ، أو عدم تمكنه من بذل أقصى ما يمكن أن يبذله لاسباب خارجة عن إرادته هى اشكال من البطالة المقنعة . ومن هذا المفهوم يتضح لنا كيف تنتشر هذه الحالة من البطالة فى الدول المتخلفة — ليس فقط فى قطاع الانتاج الأول وإنما ايضا فى قطاعات الانتاج الأخرى لاسيما الخدمات الحكومية وشركات القطاع العام (ظاهرة قراءة الجرائد وشرب القهوة والشاى والمربطات والردشة وحل الكلمات المتقاطعة والخروج للتسوق اثناء اوقات العمل الرسمية واشغال الآلة والتريكو بمختلف اجهزة الدولة) . ويمكن التعرف على هذا النوع من البطالة اذا امكن سحب نسبة من عدد العاملين فى جهاز ما دون أن يكون لخروجهم من العمل أثر يذكر على مستويات الأداء والأنتاجية .

أن معدل البطالة بالدول المتخلفة فى مدنها وقراها وريفها ، سافرة ومقنعة لا يقل باى حال عن ٢٠٪ من اجمالى السكان القادرين على العمل فى قارة مثل افريقيا (انظر الجدولين ٧ : ، ٨) . ففى المدن الفقيرة تبلغ نسبة البطالة السافرة من ١٠-٢٠٪ من قوة العمل بها وتضرب هذه الفاقة بقسوة فئة الشباب وخاصة الشباب المتعلم من ١٥-٢٤ سنة . ولعل اخطر مراتب هذه المشكلة هو الجانب المستقبل . فمع مرور الوقت يتزايد عدد الشباب الذى تزود بنصيب ما من التعليم المتوسط أو الثانوى أو الجامعى وفى الوقت الذى يرتفع اجمالى الطلب على فرص العمل تتضاءل الفرص الجديدة للتوظيف فى الريف وفى الحضر بدول العالم الثالث . وهناك من الدواعى والأسباب ما يجعل من مشكلة البطالة فى دول العالم

الثالث مشكلة خاصة للغاية ولا تشابه مع تلك البطالة التي تتميز بها المجتمعات الصناعية المتقدمة ومن ثم تستحق معالجات خاصة من جانب المخططين الاقتصاديين . ونجمل هذه الدواعي في ثلاث :

١- أن هذه الظاهرة سواء حدثت بشكل منتظم (موسمي) أو مزمن ومستمر ، تصيب في الغالب نسبة عالية من قوة العمل في الدول المتخلفة تفوق كثيرا نظيرتها بالبلاد المتقدمة حتى في أكثر ازدهارها حدة (سنوات الكساد العظيم ١٩٣٣-٢٩) .

جدول رقم (٧) العمالة والبطالة في الدول المتخلفة (١٩٦٠-١٩٩٠)

١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٠	
في جميع الدول المتخلفة :				
٩٩١,٦٠٠	٧٧٣, ١١٠	٦١٧, ٢٤٤	٥٠٧, ٤١٦	القوة العاملة (بالمليون)
٨٨, ٦٩٣	٦٥, ٦١٠	٤٨, ٧٩٨	٣٦, ٤٦٦	البطالة السافرة (بالمليون)
٨, ٢	٧, ٨	٧, ٤	٦, ٧	البطالة السافرة (%)
		٢٧	٢٥	البطالة (سافرة + مقنعة) (%)
٩, ٩	٩, ٨	٣٩	٣٦	أفريقيا
٨, ٣	٧, ٧	٢٦	٢٤	آسيا
٥, ٥	٥, ٨	٢٠	١٨	أمريكا اللاتينية

المصدر : Yves Sabolo, "Employment and Unemployment, 1960-90", International Labour Review 112, No. 6, Table 3 and Appendix.

جدول رقم (٨)
بعض معدلات البطالة السافرة حسب العمر
في بعض المناطق المدنية بالبلدان المختلفة (%)

من عمر ١٥-٢٤ سنة	أعلى من ١٥ سنة (الإجمالي)	
٢١,٩	١١,٦	غانا — المدن الكبيرة
٢٣,١	١٣,٦	بوجوتو — كولومبيا
٦ ٢/٣	٤,٢	بيونس آيريس — الأرجنتين
١٣	٦	شيلي — المناطق المدنية
٣٧,٧	١٨,٨	كاراكاس — فنزويلا
٧,٧	٣,٤	بانكوك — تايلاند
٢٠,٦	١١,٦	الفلبين — المناطق المدنية
١٥,٧	٩,٢	سنغافورة

المصدر : Edgar O. Edwards, Employment in Developing Countries (New York: Ford Foundation, 1973), Table 2.

٢- تتسم مشاكل العمالة بدرجة من التعقيد تعكس اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في البلاد المتخلفة عنها في البلاد المتقدمة . وليس من المتصور التصدي لمشاكل العمالة والتوظيف بدول العالم الثالث بمثل سياسات التوسع النقدي لنهضة الطلب الكلى على الطريقة الكينية . فليس كل اثناء الدول النامية رجال اعمال ولا كل الاستثمارات تنجح نحو الصناعة والمشاريع التي تقدم فرص جديدة للعمل . بل عادة ما يرتفع الطلب على شراء الأرض والمقارات وشراء الذهب أو الاكتناز في اوقات الرواج ... الخ . ان معالجة مشاكل التوظيف في دول العالم الثالث تحتاج الى منهج آخر مختلف ويتمشى مع طبيعة هذه المجتمعات .

٣- على المستوى الدولى لمشكلات العمالة يحتاج الأمر لنوع من التكامل والتنسيق بين السياسات الاقتصادية للبلاد المتقدمة وتلك الخاصة بزيادة فرص التشغيل بالبلاد المتخلفة . وهذا البعد الجديد لمشاكل العمالة فى الدول المتخلفة يحتاج بالفعل الى تعاون الدول الصناعية الكبرى فى مجالات التجارة والمساعدات الاجنبية ونقل التكنولوجيا . والا ومع مرور الزمن فسوف يفاجأ الجميع بأزمات من نوع جديد قد تطيح بالامان الاجتماعى داخل الدول الفقيرة وتؤثر سلبيا على السلام العالمى فى العلاقات بين الدول^(١) .

خلاصة القول فى هذا الموضوع انه على حين يرجع تعطيل الأيدى العاملة فى حالة البطالة الدورية فى البلدان الصناعية المتقدمة الى قصور الطلب النقدى الكلى بما يترتب على ذلك من تعطيل جانب من الطاقة الانتاجية وبالتالى من الأيدى العاملة ، ترجع البطالة الهيكلية فى بلدان العالم الثالث ليس الى الأزمات الرأسمالية الدورية وإنما الى عدم التناسب بين عرض العمل وإمكانات هذه البلدان من عناصر الانتاج الأخرى من رأس مال وموارد طبيعية ومعارف فنية وتنظيمية . وهكذا فانه على حين يتطلب علاج هذه المشكلة فى الدول الصناعية رفع مستوى الانفاق النقدى بما يترتب على ذلك من زيادة الطلب على المنتجات وتشغيل الطاقة الانتاجية بمعدلات تمتص فائض القوى العاملة المتعطلة فان علاج مشاكل البطالة البنائية لا يتم سوى عن طريق زيادة عرض عوامل الانتاج الأخرى ورفع الكفاءة الفنية والإدارية والتنظيمية لعنصر الموارد البشرية فى نفس الوقت .

ثالثا : (جـ) التخصص المتطرف فى منتج أولى واحد أو أكثر :

أسفرت سياسات الاستعمار وعلاقة التبعية التى ربطت تاريخيا البنيان الاقتصادى للدول المتخلفة بمصالح الدول المتقدمة عن طبع النشاط الانتاجى فيها بهذا الطابع الفهد ، اذ اصبحت تعتمد هذه المجموعة الكبرى من الدول المتخلفة — على انتاج محصول واحد (او اثنين) يشكل نسبة كبيرة من دخلها القومى السنوى .

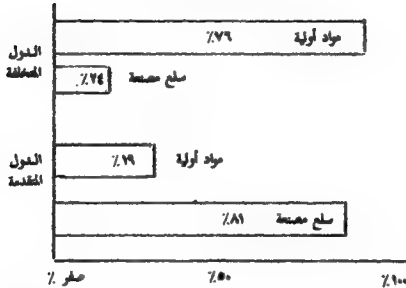
هذا المحصول أو المنتج الزراعى أو المادة الخام لا تتحكم فى انتاجه ظروف

الطلب الداخلي بالدول المتخلفة بطبيعة الحال وإنما هو منتج لفرض التصدير . ومن هنا تتوقف مستويات الدخل والمعيشة (رواجاً وكساداً) بالبلدان المتخلفة بدرجة كبيرة على الأحوال الجوية والمناخية بها من ناحية ، وعلى الأحوال السائدة بأسواق التصدير بالخارج من ناحية أخرى ، وتتوقف هذه الأخيرة على مستوى الأحوال الاقتصادية بالبلدان الصناعية .

أن نظرة على هيكل الصادرات العالمية كما يوضحها الشكل رقم (٨) تبين أنه في عام ١٩٨٧ شكلت المواد الأولية (محاصيل زراعية ، مواد خام ، وقود) ٧٦٪ من جملة صادرات البلاد المتخلفة منخفضة الدخل (باستثناء الهند والصين) ، بينما لا تزيد عن ١٩٪ من جملة صادرات البلاد المتقدمة .

الشكل رقم (٨)

هيكل الصادرات العالمية لعام ١٩٨٧



المصدر : تقرير عن التنمية في العالم ، البنك الدولي عام ١٩٨٩ ، جدول رقم ٢٦ بالملاحق الإحصائي ، ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ (والأرقام تمثل نسب صادرات كافة الدول منخفضة الدخل باستثناء الصين و الهند) .

هذا التخصص المتطرف يتضح بدرجة أكبر إذا أجبنا نوعاً من الحصر لبعض المنتجات الأولية والمواد الخام الأساسية لنحاول تحديد مصدر إنتاجها في العالم (جدول رقم ٩) . فليست المشكلة هي فقط في اعتماد مجموع البلدان المتخلفة

على الانتاج الأولي بما في ذلك من مخاطر تقلب مستويات الانتاج واتجاه شروط التجارة لغير صالحها وعدم مرونة المرض واعتماد هذه الدول على اسواق الدول الغنية مما يجعلها مسالوم ضعيف في السوق العالمي (باستثناء البترول خلال الفترة من ٧٣-١٩٧٩) . أن المشكلة تتضاعف اذا علمنا أن كل من هذه الدول تعتمد اعتمادا شبه كلياً على حصيلة محصول واحد أو اثنين في الحصول على احتياجاتها الأساسية وفي تمويل خطط التنمية بها .

جدول رقم (٩)

بعض السلع والمواد الأولية ونصيبها في صادرات الدول المتخلفة (١٩٧٣-١٩٧٥)

نصيب الدول المتخلفة في الصادرات العالمية	نصيب المنتج في صادرات الدول المتخلفة	
الكاكاو	٩٨٪	غانا (٦٠٪)
البن	٩٣٪	كولومبيا (٤٧٪) أوغندا (٧٣٪)
الشاي	٨٠٪	سري لانكا (٤٥٪)
السكر	٥٠٪	الجزائيل (٦٨٪) جزر المارشيس (٨٠٪)
الموز	٩٣٪	المارتينيك (٤٠٪) بنما (٣٠٪)
الأرز	٣٪	نيبال (٤٨٪)
القطن	٤٩٪	تشاد (٧٠٪) مصر (٤١٪) السودان (٤٥٪) اليمن (٤٩٪)
الجوت	٩٦٪	بنجلاديش (٣٥٪)
المطاط	٩٦٪	ماليزيا (٢٥٪) سري لانكا (٢٠٪)
القصدير	٥٣٪	زائير (٦٩٪) شغل (٦٦٪) زامبيا (٩٢٪)
الحديد	٤٩٪	ليبيا (٦٨٪) موزمبيق (٧٨٪)

المصدر : I.M.F., "International Financial Statistics, Volume XXXI, No. 7, July 1978.

ويمكن إيجاز الصعوبات التي تواجهها الدول المتخلفة بسبب طبيعة صادراتها الناجمة عن التخصص المتطرف في الانتاج الأولي في نوعين من المشاكل :

١- مشاكل بنيانية هيكلية داخلية .

٢- مشاكل تسويقية خارجية .

١- فالدولة المتخلفة تصدر الكثير من المواد الخام والأولية ، والقليل من السلع المصنوعة . ونظراً لكون التجارة في السلع المصنوعة تتميز بديناميكتها من حيث ظروف الطلب والعرض ، ومن ثم استمرار القدرة على رفع أسعارها وكيانها وأنواعها في السوق العالمية ، فإن معدل نمو حصيلة صادراتها يزداد ولكن بأقل من المتوسط العام نمو التجارة العالمية في مجملتها . فعلى مدى الستينات والسبعينات لزيادة حجم التجارة في المواد الأولية (فيما عدا البترول) بمعدل سنوى ٤,٥٪ وكان معدل نمو التجارة العالمية على مدى هذه الفترة ٧,٥٪ سنوياً^(١) .

هذا عن « حجم » التجارة ، أما عن قيمة التجارة الدولية فالفارق أكبر ، حيث إرتفعت قيمة المواد الأولية خلال الستينات والسبعينات (فيما عدا البترول) بمعدل ٥٪ سنوياً في المتوسط ، بينما بلغ المعدل ٨,٥٪ بالنسبة لكافة السلع والمواد التي يتم تبادلها عالمياً .

وتشير بيانات التسكرتلية العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية « الأونكتاد » في الجدول رقم (١٠) إلى أن معدلات نمو الصادرات العالمية في الثمانينات كانت أعلى دائماً في الدول المتقدمة عنها في الدول المتخلفة من حيث الكمية . أما من حيث الأسعار فكانت الفوارق أوسع . إذ بينما كان معدل النمو إيجابياً في العالم وفي الدول الصناعية المتقدمة كان النمو بمعدل سلبى في الدخل المتخلفة . وبمعنى آخر كانت القوة الشرائية لصادرات البلدان المتخلفة في تدهور وإنخفاض بلغ في عام ١٩٨٦ وحده ١٥,٧٪ مقارنة بالعالم السابق عليه (١٩٨٥) والذي سجل هو الآخر تدهوراً في القوة الشرائية للصادرات من المواد الأولية قدره ١,٣٪ . فالصادرات تقل من عام لعام ، ولو زادت في معدلات متواضعة وبشكل متقطع وطرئى ، والأسعار تتدهور ومن ثم تقل حصيلة الصادرات بينما ترتفع قيمة الواردات التي تتشكل أساساً من السلع المصنوعة والحبوب . أى أن شروط التبادل

تتجه لغير صالح البلدان المنتجة للمواد الخام والأولية والتي تعتمد في تسويقها على السوق العالمية .

جدول رقم (١٠)
معدلات النمو السنوى لكمية وأسعار التجارة الدولية
١٩٨٠ - ١٩٨٩

بالنسب المئوية

١٩٨٩*	١٩٨٨*	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥-٨٠ المتوسط السنوى	مجموعات الدول
٤,٥	٥,٣	٥,٩	٣,٥	٢,٧	العالم : كمية الصادرات
					الدول المتقدمة :
٤,٥	٥,٤	٥,١	٢,٠	٣,٦	- كمية الصادرات
صفر	٠,٧	٠,١	١٠,٢	٠,١	- شروط التجارة
٤,٥	٦,١	٥,١	١٢,٥	٣,٧	- القوة الشرائية للصادرات
٤,٦	٥,٨	٦,٥	٨,٩	٣,١	- كمية الواردات
					الدول المتخلفة :
٤,٥	٥,٣	٧,٩	١٠,٠	١,٨ -	- كمية الصادرات
٠,٤	١,٢ -	٤,٣	١٨,٣ -	٠,٣ -	- شروط التجارة
٤,٩	٤,٠	١٢,٥	١٠,١ -	٢,٠ -	- القوة الشرائية للصادرات
٥,١	٤,٧	٥,٧	١,٧ -	٠,٢	- كمية الواردات
					الدول المتخلفة المصدرة للبترول :
٢,٧	٣,٧	١,٦ -	١٥,٤	٩,٠ -	- كمية الصادرات
٠,٩	٦,٧ -	٩,٠	٤٤,٧ -	٠,٩	- شروط التجارة
٣,٧	٣,٣ -	٧,٣	٣٦,٢	٨,٢ -	- القوة الشرائية للصادرات
١,١	٠,٨	٧,٦ -	١٤,٣ -	١,٤ -	- كمية الواردات

المصدر : UNCTAD, Trade and Development Report, 1988, table 4, p. 9 :
(1988 and 1989 are forecasted).

ولا شك أن منافسة المنتجات الصناعية — من ألياف وغيرها — للمنتجات الطبيعية هي التي تفسر جزءاً من تراجع التجارة في المواد الأولية (كحياً وسعراً) في هيكل التجارة الدولية . كما تفسر إجراءات الحماية — التي تفرضها البلدان الصناعية على وارداتها من المواد الأولية — الجزء الآخر من هذا التراجع في تجارة البلدان المتخلفة ... وبالحلصة أنه لأسباب بنيانية في الهيكل الإنتاجي للدول المتخلفة فإنها لا تمتلك أية حيلة ذاتية لحفز صادراتها من المواد الأولية .

٢- وفيما يتعلق بالنوع الثاني من المشاكل ، أى المشاكل التسويقية الخارجية ، يلاحظ مايلي :

(أ) تتعرض أسعار السلع الغذائية والمواد الخام والأولية التي تصدرها الدول المتخلفة إلى تقلبات أسعارها ، وتلك تنجم عن عوامل مؤقتة أو موسمية أو دورية في الأجل القصير .

ومن شأن هذه التقلبات أن تؤثر على هيكل الطلب من ناحية وعلى معدلات الانتاج من ناحية أخرى . وعلى سبيل المثال بلغت التقلبات السعوية التي تم تسجيلها منذ ١٩٦٥ لسلع مثل السكر ، القصبير ، الأرز والكافور والموز والمطاط والبن والشاي أبعاداً لم يسبق لها مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . فيعد تذبذبات سعوية غير منتظمة بلغ متوسط ارتفاع المستوى العام لأسعار المواد الخام القمة في عام ١٩٧٤ ثم هبط في عام ١٩٧٥ بمعدل ٢٥٪ ليرتفع مرة أخرى ٢٠٪ عن مستوى القمة الذي حققته في ١٩٧٤ . وتزداد حدة هذه التقلبات إذا تبناها لكل سلعة على حدة . ونظراً لانخفاض مرونة الطلب (وكذلك العرض) السعوية على هذه السلع فإنه لا يمكن الاستفادة كثيراً من ظروف ارتفاع الأسعار بينما تكون الخسارة شبه مؤكدة في حالة هبوط الأسعار العالمية للمنتجات الأولية وخاصة الزراعية منها .

(ب) أما في الأجل الطويل فيواجه الدول المتخلفة خطر إنجهاه معدل التبادل الدولي لغرض صالح منتجاتها من المواد الأولية . وهذا يعني ببساطة أنه للحصول على نفس الكمية من الواردات على الدول المتخلفة أن تهدد من كمية صادراتها عاماً بعد عام . فأسعار الصادرات في إنجهاه ، وأسعار

الواردات في الاتجاه الآخر ... وهكذا ، لو ترجمت الخسارة الناجمة عن اتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالح البلدان المتخلفة إلى دولارات ، فإن الانخفاض في القوة الشرائية لصادرات هذه المجموعة من البلدان سوف يبلغ أكثر من ٢٠ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٣ وحدها ، ٢٨,١ مليار في نهاية ١٩٨٥ (إذا استبعدنا بعض الدول الآسيوية الصاعدة الواعدة مثل : سنغافورة ، تايلاند ، كوريا الجنوبية ، هونغ كونغ)^(٣) .

هذا ويضاف للنوع الثاني من المشاكل ذلك الشكل الخاص للعلاقات التجارية بين بالعمى المنتجات الأولية ومشتقها . فبينما يتكثف المشترون في شكل شركات دولية متعددة الجنسية وحكومات تنظم فيما بينها اسعار الشراء يشتت البائعون وتتمدد مصادر المادة الأولية وغالبا ما لا تجمعهم منظمة قوية للدفاع عن مصالحهم أمام احتكار وقوة وقدرته الدول الغنية على الشراء والمساومة . وتقودنا هذه الحقيقة الى ظاهرة التبعية الاقتصادية التي تسود النشاط الاقتصادي في البلدان المتخلفة .

ثالثا : (د) التبعية الاقتصادية :

تتمثل ظاهرة التبعية الاقتصادية في سيطرة الأجهزة الأجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية ، ومن ثم في تنظيم الانتاج الأولي في البلاد المتخلفة — والواقعة تحت السيطرة السياسية والاقتصادية الأجنبية — بما يلام المصالح الاقتصادية الاستعمارية للدول الأوروبية المتقدمة صناعيا . ولا يغير من حقيقة هذه التبعية الاقتصادية كون أن البلدان المتخلفة قد حصلت على استقلالها السياسي . فلا يخفى كيف تستأثر الشركات الأجنبية بالشطر الأعظم من تجارة البلدان المتخلفة ، بل لا يخفى كيف تصل السيطرة الأجنبية الى حد امتلاك الاجانب لمشروعات الانتاج الأولي لفرض التصدير الى اسواق البلاد التي يتمتعون بها . مثال ذلك شركات البترول في دول الخليج وفنزويلا وإيران ، وشركات الفواكه الأمريكية في امريكا اللاتينية أو شركات المناجم في شيل والكونغو أو المزارع الأجنبية الكبيرة في ليبيريا وبيلاو^(٤) .

وليست التبعية الاقتصادية قاصرة على ميدان التجارة الخارجية فقط . إذ تمتد لتشمل العديد من المجالات مثل :

١- اعتماد الدول المتخلفة على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية من الدول المتقدمة لتمويل استثماراتها القومية - وبعبارة أخرى - اعتماد الدول المتخلفة في تمويل استثماراتها على مدخرات الدول المتقدمة . بل أن من خصائص الدول المتخلفة أن عرض مدخراتها المتاحة لا يتولد بالكامل من الاقتصاد القومى . فمساهمة الأجانب بمدخراتهم أو بمشروعاتهم الاستثمارية كان يتراوح في فترة الخمسينات ما بين ٢٠ الى ٢٥٪ ثم هبط في الستينات الى حوالى ١٠٪ من اجمالى تكوين رؤوس الأموال بالبلدان المتخلفة .

٢- اعتماد الدول المتخلفة على انسياب التكنولوجيا وطرق الانتاج الحديثة من الدول المتقدمة . ومن الجدير بالذكر أن ذلك النوع من التبعية يخدم بالدرجة الأولى مصالح الدول المتقدمة فكلما اريد احلال اسلوب للانتاج بآخر كانت الدول المتخلفة هى السوق الطبيعى لوسائل الانتاج القديمة أو التى انتهى العمل بها ، وكثيرا ما أدى نقص قطع غيار بعض المصانع في الدول المتخلفة الى عجز هذه الوحدات عن القيام بالانتاج بكامل طاقتها .

٣- اعتماد الدول المتخلفة على انسياب السلاح وأدوات الحرب الباهظة التكاليف (والتي تسمى احيانا بوسائل الدفاع القومى) من دبابات وطائرات وبطاريات وملاذع وسفن حرب تنتج في الدول المتقدمة . ومع اشتعال الحروب الإقليمية بين الدول المتخلفة وبعضها البعض ، أو بين اجزاء الدول المتخلفة الواحدة فان طلبها على السلاح الأجنبى يزداد ويزيد معه انتعاش الدول المنتجة للسلاح ، وفي الحروب تدمر الأسلحة والموارد البشرية والموارد الطبيعية ويزداد الطلب وتزداد التبعية وتوسع الفجوة ... فجوة الصلخ بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف^(٥) .

٤- اعتماد الدول المتخلفة على انسياب المعونات الأجنبية من الدول الصناعية المتقدمة في صورها الثنائية أو من المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة التى تسيطر عليها وتعملها الدول المتقدمة في صورها المتعددة الأطراف . وفي بعض الحالات تمثل هذه المعونات الاقتصادية الشق الأعظم من موارد البلد (مثال ذلك اسرائيل والأردن) .

٥- كذلك تمثل تحويلات العاملين بالخارج أحدث اشكال التبعية الاقتصادية

وهذه التحويلات هي موارد من العملات الأجنبية تتوقف في حجمها ومعدلاتها على مستويات النشاط الاقتصادى خارج نطاق البلدان المتخلفة ومن ثم تتسم بالتقلب وهى عرضة في حالات الحروب أو الازمات الاقتصادية الى التقلص وبالتالى التأثير على موارد البلاد لاسيما إن كانت تمثل نسبة لا يستهان بها من مواردها المخصصة لمشاريع التنمية والاستثمار .

٦ — أخيراً تعتبر أسواق المال العالمية (البنوك وصناديق التمويل وشركات التأمين والمؤسسات المالية العالمية) هي المصدر الرئيسى لحصول الدول المتخلفة على القروض اللازمة لمواجهة متطلبات المعيشة والتنمية وتمويل نفقات الحروب . وتتمركز هذه المؤسسات والمؤسسات التمويلية في الدول المتقدمة ودول البترول . ومن الظواهر المعتادة في السنوات الأخيرة التجاء الدول الفقيرة الى الاقتراض بفرض سداد الاقساط السنوية للديون وفوائدها والتي تستهلك نسبة تتراوح بين ١٥ الى ٥٠ ٪ من المحصلة السنوية للصادرات في هذه الدول كما سيأتى الحديث عنها بالتفصيل حين نتناول بالدراسة أزمة الدين الخارجى في العالم الثالث .

كل هذه الأبعاد لظاهرة التبعية الاقتصادية تضى على موضوع التنمية الاقتصادية بدول العالم الثالث ذلك الطابع المتزوج . فالجهود من أجل الفكك من مصيدة التخلف والفقر هي جهود بلا شك وبالدرجة الأولى قومية وطنية داخلية وتخص البلدان النامية ذاتها ، ومع هذا فلا بد من اشتراك العالم الأول المتقدم في استراتيجية شاملة للتنمية تلعب فيها الدول المتقدمة دورها الذى لا غنى عنه لتخفيف حدة اعتماد الدول الفقيرة عليها وارتباطها بها . وقد يتأتى هذا — كما سنرى — من خلال اشتراك الدول الفقيرة في وضع أسس جديدة للعلاقات الدولية في مجالات التجارة والتبادل والتقد العالمية .

ثالثاً : (هـ) الثنائية الاقتصادية :

يتضمن هذا الاصطلاح Economic Dualism أربعة عناصر لابد من توافرها معا لإمكان القول بوجود ثنائية اقتصادية :

١ — توافر مجموعة من الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد . كأنه يتمايز معا في ظروف الانتاج في بلد ما طريقتى الانتاج الحديثة والتقليدية

في قطاعى الرف والمدينة . أو تعايش القلة أو الفئة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمى مع الكتلة الفقيرة والأمية من سكان مجتمع ما . أو تعايش الدول الصناعية القوية والغنية مع المجتمعات الفقيرة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية . أو في مثل آخر ، تعايش ركاب المرسيدس والروزرويس والـ BMW مع الحفاة والعرايا والمتسولين في بلد واحد في آن واحد . تلك هى المظاهر الأولية لظاهرة الثنائية الاقتصادية .

٢- «إلتساع هذا « التعايش » بالاستمرارية وليس بالمرحلة . فهو تناقض مزمن وليس مؤقتا . ويرجع هذا الى أن مسبباته ليست ظواهر عارضة ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل معها ازلتها والقضاء عليها بوسائل السياسات المالية أو النقدية أو الضرائب ... الخ من الوسائل التقليدية . وبمعنى آخر ، لا يمكن اعتبار الفقر الاقتصادى لبعض الدول في الزمن الحاضر — في مواجهة الدول الغنية — مجرد مرحلة انتقالية الى الثراء طبقا للتفسير التاريخي لمراحل النمو ، أو انه مع الوقت سوف تمر الدول الفقيرة بمرحلة الانطلاق ثم الاستهلاك الوفير كما هو الوضع بالدول الغنية حال تطورها بالماضى . أن واقع هذه الدول في الحاضر يختلف جذريا عن واقع التخلف للدول الرأسمالية في الماضى . ومن ثم فالثنائية « مزمنة » .

٣- لا تبدى الفوارق بين شقى ظاهرة الثنائية الاقتصادية (القطاع المتقدم في مواجهة القطاع المتأخر) أى ميل نحو الضالة أو التقارب بل على العكس فانها تميل نحو الزيادة والانتساع . يوضح هذا أن الفجوة التى تفصل بين انتاجية العامل في الدول المتقدمة وانتاجية العامل في الدول المتخلفة لا تضيق وإنما الملاحظ أنها تتسع من عام لعام .

٤- ومن أهم خواص الثنائية هذه ألا تتأثر الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف كثيرا بالرواج أو الانتعاش في القطاع المتقدم . بل على العكس . فبدلا من جذبه لأعلى قد يتسبب ظروف تواجد القطاع المتقدم في دفع القطاع المتأخر الى أسفل . شأن استفادة الدول الغنية من تجارتها مع الدول الفقيرة وخساسة الأخيرة من تجارتها مع الأولى .

وهذه المكونات الأربعة لمضمون الثنائية يمكن أن تقدم لنا تفسيراً كافياً لخصائص الاقتصاديات المتخلفة من خلال رؤيتين :

الأولى : الثنائية العالمية International Dualism

الثانية : الثنائية المحلية Domestic Dualism

فقد رأينا كيف يستخدم معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل في تقسيم العالم الى مجموعتين مختلفتين وأسلوبين متميزين للمعيشة في مناطق العالم الفقيرة والمناطق الغنية . ثم رأينا كيف أن هذه الفروق ليست مرحلية أو قصيرة الأجل فسوف تظل هذه الاختلافات ليس لعشرات السنين وإنما لقرون . ومن تبعنا لفجوة الدخل والتخلف تبين لنا أنها تتسع بمعدلات متزايدة مع الوقت ويزداد الأغنياء غنا ويزداد الفقراء فقرا .

وبالإمكان تجميع هذه العوامل التي تفتعل فيما بينها « على المستوى العالمى » لتسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في خلق وتعميق ظاهرة الثنائية وذلك كما يلي :

- ١ - قدرة الدول الغنية على السيطرة على مصادر الانتاج وأسواق السلع وتوجيهها لتحقيق مصالحها .
- ٢ - الانتشار العصري للرأسمالية العالمية وتغلغلها في اقتصاديات البلدان المتخلفة من خلال الشركات متعددة الجنسية والاحتكارات الدولية .
- ٣ - قدرة الدول المتقدمة وحدها على الوصول الى مواطن الموارد الأولية وال خامات النادرة (لوفرة رأس المال والتكنولوجيا) .
- ٤ - تصدير العلوم والمعارف المتقدمة والاحتفاظ بحقوق الابتكار والاختراعات الحديثة .
- ٥ - فرض القيود الحمائية على الواردات من العالم الثالث في الوقت الذى يتم فيه تصريف المنتجات المصنعة بسهولة في اسواق الدول المتخلفة .
- ٦ - نقل طرق وأساليب التعليم التى عفى عليها الزمن في الدول المتقدمة الى البلدان المتخلفة في الوقت الذى يلعب التعليم دوراً هاماً وحيوياً في عملية التنمية .

٧ - قدرة الدول المتقدمة على هدم الصناعات الناشئة بالبلدان المتخلفة عن طريق اغراق أسواقها بالمنتجات المصنوعة الرخيصة مرتفعة الجودة .

٨ - نشر وتعميم نظريات وأهمية للتجارة الدولية على أساس التخصص وتقسيم العمل بحيث تظل الدول النامية منتجة للمواد الأولية ...

٩ - مساعدات اجنبية تركز على مشروعات للشوهرس أو ما شابه ذلك والنتيجة درجات متفوتة من الوهم والاعتقاد في جدوى هذه المساعدات التي لا تعدو عن كونها احد المكونات المسرحية في سيناريو الثنائية العالمية .

١٠ - خلق ومساندة وتدعيم مجموعات « الفئة المتميزة Elite groups » أو الصفوة في كل مجتمع والتي تدمن في افكارها وثرائها للنماذج الأجنبية رأسمالية كانت أم اشتراكية .

١١ - نقل برامج التدهب والتأهيل الجامعي التي لا تربط بين نوعية وأعداد الخريجين وبين احتياجات المجتمع (مبادئ النظرية الاقتصادية بفرعها : الاقتصادى الجزئى والاقتصادى الكلى هى نظرية رأسمالية لا تنطبق من قريب أو بعيد على ظروف المجتمعات المتخلفة ، وعلى سبيل المثال ايضا أقسام الذرة في كليات الهندسة تهتم بمجالات العلم غير المتوقع الاستفادة منها في هذه البلاد على حساب أبحاث البيئة وتنمية المجتمعات الريفية وغيرها . وهذا يفسر جزئيا ظاهرة هجرة العقول ونزيف الموارد البشرية والإدارية والعلمية الناجحة الى خارج الدول المتخلفة ولخدمة الدول المتقدمة التي تقدم لهؤلاء العلماء المهاجرين أجورا مرتفعة ومستويات معيشة مغرية ودافعة الى البقاء في الخارج) .

١٢ - الأثر الهدام المفعول المؤدى الى توسيع رقعة الثنائية لما جرى العرف الاقتصادى على تسميته بأثر المحاكاة Demonstration effect خاصة اذا انتقل التقليد والمحاكاة من السلع المستوردة الى المجالات والأفلام ونماذج الفكر والثقافة في الخارج .

أما على المستوى المحلى فالثنائية الاقتصادية بمكوناتها الأربعة تتمثل في الفروق الداخلية الكبيرة بين مستوى دخول الـ ٢٠٪ ذوى الدخل الأعلى والـ ٤٠٪ ذوى

الدخل الأدنى من السكان في البلد المتخلف ، وتمثل في درجة الاختلاف بين مستوى معيشة سكان بعض الأثرياء وسكان الأحياء الشعبية في نفس المدينة ، وتمثل في مستوى الخدمات التي يتمتع بها سكان المدينة بالمقارنة مع مستوى البؤس والحرمان الذي يسود الرف .

هذه الشائبة لا تقتصر فقط على مظاهر المعيشة والدخل ، بل تمتد لتميز نمط الإنتاج بالاقتصاديات المتخلفة . ففي البلد الواحد تتعايش جنباً إلى جنب بعض الحبوب الصناعية التي تستخدم أحدث الأساليب الفنية والمعدات الانتاجية المتطورة والتي يرتفع مستوى الأداء التنظيمي والتسويقي فيها والتي تمكنها من الإنتاج بشكل لا يقل عن المستوى السائد في الدول المتقدمة ، بحوار ورش الحرف اليدوية والمصانع والوحدات الانتاجية الصغيرة التي تعتمد على الطرق البدائية والعمالة غير المؤهلة في الإنتاج بمعدلات ضعيفة لا تقوى على المنافسة في خارج حدود المنطقة التي تنوطن فيها . والواقع أن استمرار هذه الظروف نتيجة لهيمنة المستثمرين الأجانب على قطاعات الإنتاج من أجل التصدير (وبالذات في المدن الكبرى وبالقرب من الموانئ) على مدى فترة طويلة من الزمن قد أعطى انطبعا خاصاً بأن هناك اقتصادان داخل الاقتصاد المتخلف الواحد أحدهما متقدم وهو امتداد للاقتصاديات الأوروبية وآخر متخلف ويشمل معظم أوجه النشاط الانتاجي وله كل سمات التخلف في هذه البلاد .

وهكذا تتداخل عناصر عدة لتسهم في تشكيل ملامح التخلف الاقتصادي بنصف الكرة الجنوبي للأرض^(١) . أن هبوط مستويات الدخل والمعيشة ، وتخلف اساليب الإنتاج والافتقار إلى رؤوس الأموال ، وضعف مستويات العمالة والصحة والتعليم ، وشيوع ظاهرة البطالة البنائية ، وتبعية الاقتصاد للخارج ، وشائبة نمط الإنتاج والاستهلاك والتوزيع ... ليست سوى رؤى اقتصادية لوجه التخلف والفقر . وتكمل ملامح هذا الوجه المهزبل كلما اقترنا منه أكثر وأكثر وكانت لنا رؤى أخرى غير اقتصادية .

هوامش الفصل الرابع

- ١ — لمزيد من التفاصيل في تحليل مشكلة البطالة في البلدان المتخلفة انظر الفصل الثامن من كتاب :
- M. Todaro, "Economic Development in The Third World."
- ٢ — انظر تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED بعنوان :
- "Orientations nouvelles et structures nouvelles pour le commerce et le Developpement", N.U. New York, 1977, p. 35.
- ٣ — انظر : UNCTAD, Trade and Development Report, 1986, p. 34.
- ٤ — انظر : د. محمد زكى شافعى « التنمية الاقتصادية » ، دار النهضة العربية ١٩٨٠ ، الكتاب الأول صفحة ٣٦ .
- ٥ — في حديث لمسئول عسكري مصرى كبير نشرته الأهرام في ١٠/٩/١٩٨٣ ، قال :
« لقد دخل الحرب الحديثة عنصر هام جدا هو البعد الاقتصادى ، لأنه لا قيمة لمعركة تسقط فيها طائرة بوسائل مكلفة أكثر من قيمة الطائرة . والمعركة الاقتصادية هي أن تسقط بصاروخ ثمنه ١٠٠ ألف دولار طائرة ثمنها ٣٠ مليون دولار ... هذا هو الفكر الاقتصادى للحرب » . ومن المعروف أن دول العالم الثالث تستهلك ثلاث ارباع تجارة الأسلحة في العالم مع بدايات الثمانينات ، انظر في هذا الموضوع :
- Ruth Leger Sivard, "World Military and Social Expenditures", New York, 1982.
- ٦ — انظر : د. جلال امين : « تنمية ... أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟ » ، مصر الماصرة ، العدد ٣٦٦ ، أكتوبر ١٩٧٦ ، ص.ص : ٥٧-٦٦ .

الفصل الخامس

الخصائص المشتركة للبلدان المتخلفة (معالم التخلف)

رابعا : خصائص غير اقتصادية

لا يتوقف المستوى الاقتصادى للبلد على العوامل الاقتصادية وحدها . إذ تمارس النظم السياسية والاجتماعية أثرها فى تحديد مستوى النمو الاقتصادى ، هذا فضلا عن الإطار الثقافى وما تلعبه القيم والتقاليد والمعتقدات والاتجاهات الفكرية والروحية من دور هام فى تحفيز أو عرقلة النمو الاقتصادى للمجتمع .

وبما لاشك فيه أن من الجهود التى تبذلها حكومات بعض الدول المتخلفة فى سبيل تنمية اقتصادياتها ما يصطلح بعقبات من هذا النوع غير الاقتصادى . ومن ثم قد يحتاج الأمر فى كثير من خطط التنمية الى التمهيد لها بتعديل بعض النظم والاتجاهات الاجتماعية والثقافية السائدة ، وإن لم تكن جميعها فبعض غير الصالح منها .

ولا يتسع المقام لتحليل مختلف التأثيرات التى تمارسها الأنماط غير الاقتصادية والنظم الاجتماعية والأطر الثقافية على المتغيرات الاقتصادية المحددة لمعدلات النمو الاقتصادى فى بلدان العالم الثالث . فالتأثير متبادل وذو اتجاهين . فارتفاع المستوى الاقتصادى يؤثر بالتأكيد على أنماط السلوك الفردى والجماعى ويسهم فى تغيير الثقافات والعادات بل والحياة السياسية . كما أن سيادة شكل معين من النظم الاجتماعية (القبيلة مثلا) يحدد بشكل قاطع أنماط السلوك الاقتصادى مثل الانتاج والادخار والتوزيع وهكذا . ونظرا للاختلافات الشاسعة بين الدول المتخلفة فيما يتعلق بانظمتها السياسية والاجتماعية وعاداتها وتقاليدها وثقافتها فسوف نكتفى ببعض الأمثلة ونسوقها فيما يلى :

١- تركز السلطة السياسية (ومن ثم الاقتصادية) فى أيدي طبقات صغيرة ينتمى اليها الحكام فى الدول المتخلفة وينحصر اهتمامها السياسى فى المحافظة على ثرائها والامتيازات التى تتمتع بها ، بما يترتب عليه من استبعاد تحقق نمو

اقتصادى يعتمد به ما لم تتكفل بذلك ثورة اجتماعية تتولى إعادة توزيع السلطة (ومن ثم الدخل) (٧) .

٢— ضعف الميائل التنظيمية ونقص الكوادر الإدارية بالغالبية العظمى للدول المتخلفة وكثرة التشريعات والقوانين المنظمة حيناً والمربكة أحياناً للنشاط الاقتصادى للأفراد والمؤسسات وتضاربها وتناقضها وتعددتها بحيث تقف مشروعات كثيرة عند مرحلة التأسيس أو قبلها بسبب هذه العقبات ذات الطابع الإدارى والتنظيمى . والنتيجة هى خطط للتنمية — إن وجدت — على ورق ، وضعف وتخطيط السياسات الاقتصادية للحكومات فى دول العالم الثالث .

٣— يرتبط نمط توزيع الدخل وإنتاجه بشكل الأسر الكبيرة فى البلدان المتخلفة فالإنتاج ليس مسئولية فردية والدخل مشاع ، وعادة ما تضم الأسرة الواحدة عدة أجيال تعيش معا فى نفس المنزل وتعمل معا فى نفس الحقل . وإذا ما حدث وترك أحد الأبناء أسرته للعمل بالمدينة فهو عادة ما يترك زوجته وأولاده فى رعاية رب الأسرة الكبيرة والذي يتصرف فى إيرادات الأسرة بالكيفية التى يراها ، ويتوفر فى هذا الشكل العائلى نوع من التأمين الأكيد ضد المرض والشيخوخة ويعمل على الربط بين المدينة والقرية إلا أن من عيوبها عدم تحفيز الأفراد على القيام بالمبادرات الاقتصادية وزيادة العمل والإدخار والتجديد فهذه كلها مسائل تترك للعائلة ككل وبلا تحديد .

٤— فى المناطق الريفية والشديدة الفقر فى المدن تعم حالة من الرضوخ وعدم التطلع الى ظروف افضل عن طريق تعديل البيئة المحيطة وكأن الفقر نوع من القدر وأنه لا شئ يمكن للإنسان أن يفعله سوى الرضى والقناعة وتكييف الحياة والأفكار بعيداً عن فكرة الصراع والاعتراض على الواقع .

٥— قد تتعدى هذه الروح حدود الرضى لتتحول لدى بعض المجتمعات (جنوب وشرق آسيا) الى تسخير الفكر والمجهود لتأمين « مركز » روحى محترم فى العالم الآخر بدلاً من الحياة الدنيوية والتي مصيرها الى الزوال . وأى استهلاك فوق الحد الأدنى لحاجة الجسد قد ينظر اليه باعتباره نوع من الرجس والخطيئة . فديانات مثل البوذية والهندوس — على سبيل المثال —

تقوم على التشرف والزهدي في المأكل والملبس والسكن ، ولا ينظر في هذه المجتمعات الى التسول على انه عمل غير اخلاقى . بعكس النظرة الامريكية مثلاً والتي تعتبر الفقر خطأً شخصي ينتج عن التقاعس أو انعدام المهارة والجهد . إن التناقض شديد بين مزارع لتربية المواشى بهدف التغذية وبلاد تسير الأبقار في شوارعها آلهة مقدسة تقدم لها القرابين .

٦ — مازالت نظريات بعض المجتمعات الفقيرة لبعض المهن تحظى بتقدير خاص وللبعض الآخر بلزدياء أو تحفظ فامتلاك الأرض والعقارات افضل مثلاً من امتلاك تجارة أو دكان من حيث المركز الاجتماعى في مثل هذه المجتمعات . والوظيفة في مكاتب الحكومة اكثر احتراماً من الأعمال اليدوية المنتجة . وبناء دار للعبادة (معبد) في آسيا تضى على صاحبها قدرأ هائلاً من التقدير والاحترام ، وفي افريقيا الوسطى تزداد قيمة « كبير القبيلة » بزيادة عدد النساء التى في حوزته كزوجات له . باختصار ، بينما تمثل قيمة الانسان الغربى في قدرته على كسب « الدولار » فان الانسان الذى يقطن النصف الجنوى من الكرة الأرضية يرى قيمته بطريقة مختلفة ، وقد تفرض التقاليد التى يوجد فيها هذا الانسان نماذج ثقافية لا يمكنه الفكك منها ، هذه المعلومة لها اهميتها اذا ما اردنا أن نعالج مشاكل التخلف الاقتصادى في هذه المناطق بالأسلوب الذى يتمشى مع طبيعة مجتمعاتها واطواراتها الفكرية والثقافية والاجتماعية .

فقد يتعارض الجرى وراء الثروة مع الكثير من طبائع بل ومعتقدات بعض الشعوب الفقيرة . وبالمقارنة بالشعوب المتقدمة فالأفراد في الدول المتخلفة أقل استمداً للجوع من أجل المزيد من الاستهلاك في المستقبل أو لمضاعفة العمل بعد الحصول على الدخل الكافى للمأكل والسكن والملبس والاحتياجات الأساسية . المدة عند الغرب لها قدسيتهى بينما في الجنوب تسود قدسيات أخرى تعتمد مصادرها من السماء وما وراء الكون . ولنا هنا وقفة قصيرة قد تبدو فلسفية لكنها موضع اعتقاد فكرى من جانب المؤلف ، كما أن بدونها لا تكتمل الصورة تماماً :

ونقول ... أن الإنسان الأوروي يختلف — في اعتقادنا — في تكوينه الروحي والنفسي والفكري عن الإنسان في البلدان الفقيرة عامة والبلاد الشرقية خاصة . فتكوين الإنسان الغربي قد تشكل وتبلور على مدى السنين مرتبطا بفكرتين أساسيتين هما : **المادية** ، و **الصراع** ، وهو ينظر — في واقعية متطرفة — الى الأرض دائما لا الى السماء . وحتى الديانة التي آمن بها لم تستطع أن تتغلب فيه على هذه النزعة^(٨) ، فالة المسيحية استنزل من السماء الى الأرض وتجمد في كائن حي . وحتى المحاولات الفلسفية والعلمية التي ظهرت في أوروبا لتفسير وجود الإنسان نجدها وقد بحثت عنه في فصائل الحيوان على أساس نظرية للتطور والتكيف الفسيولوجي والمورفولوجي بينه وبين البيئة والأرض التي يعيش عليها . ثم جاءت المحاولة العلمية لتفسير التاريخ البشري كله على أساس القوى المادية على يد المفكر الأوروي كارل ماركس (١٨١٨ — ١٨٨٣) والذي وصل بالمادية الى متنهاها حين قرر بأن المادول النفسي والاجتماعي والاخلاقي لمجتمع ما ليس سوى انعكاس لتطور قوى الانتاج المادية في هذا المجتمع .

— هذه النظرة المادية الى الأرض أتاحت للإنسان الأوروي أن ينشئ، قيما للمادة وللثروة والتحكم اتضحت في تطور الفكر الاقتصادي وعلم الاقتصاد ذاته . فكانت مذاهب المنفعة واللذة والاشباع والرفاهية الاقتصادية . وكان طبعي للغاية أن تفجر هذه القيم المرتكزة على المادة كل الطاقات المختزنة في كل فرد أوروي ، فأفرز ذلك تقدما نشطا مع مطلع القرن الـ ١٩ وظهور الاقتصاد الرأسمالي الحديث ، نشاطا لا يعرف الملل ولا الإرتواء من المادة بكل صنوفها وبكل اشكالها وفي كافة ابعادها النقدية والحقيقية ، الحاضرة والمستقبلية ، تقدما ونشاطا مؤسسا ومدفوعا بمفهوم الفردية والحرية والصراع .

— وإمعانا في درجة الانسجام بين فكرة المادية والاحساس باللذة ومتاعج المنفعة والرفاهية الاقتصادية خرجت الفلسفات الكبرى في تاريخ أوروبا الحديثة تعبر عن هذه الحقيقة ، وذلك حين غمرت « الوجودية » مشاعر الإنسان الأوروي .

— ولأشك أن الحية قد قامت بدورها الكبير في نجاح الاقتصاد الرأسمالي الحر ، فهي الشرط الأساسي لاندفاع مثل هذا النظام القائم على النزعة الفردية وجهاز

الثمن وكانت الحرية نفسها هي أداة انفتاح الانسان الأوروبي على مفهوم الصراع والتنافس .

— ولقد عبرت فكرة الصراع هذه عن نفسها على كافة المستويات العلمية والفلسفية سواء كقانون طبيعي بين الأحياء ، أو كحتمية للتفاعل الطبقي داخل المجتمع ، أو كجدلية وكمحتاج للتفسير العلمى للظواهر قائم على أساس الفكرة ونقيضها ثم نقيض النقيض أو المركب الناجم عن الصراع بين النقيضين . وفى وقت قصير لا يهد عن قرن واحد من الزمان استطاع نظام المنافسة الحرة إخماء وتضخيم الثروات الفردية وكنا الثروة الكلية للمجتمعات الغربية المتقدمة .

★ ★ ★

ولعل أبرز النظريات التى تفسر التخلف الاقتصادى بعوامل اجتماعية ، وتبرز العلاقة بين اختلاف النظم الاجتماعية وما يترتب عليها من اختلاف مستويات التقدم الاقتصادى هي نظرية الثنائية الاجتماعية "Sociological Dualism" ، ويُعرف بوهك Boeke الهولندى — صاحب هذه النظرية — الثنائية الاجتماعية بأنها ظروف التضارب ما بين نظام اجتماعى مستورد مع نظام اجتماعى داخلى من طراز آخر . هذا الطراز المستورد غالبا ما يتمثل فى الرأسمالية ، ولكنه قد يتمثل فى الاشتراكية أو الشيوعية أو مزيج من هذه الأنظمة . وتؤدى هذه الثنائية الى ظهور نوع من التفتت وعدم الانتاء لوحدة ثقافية اجتماعية واحدة على المستوى القومى فى المجتمعات التى تعيش فى ظروف مغايرة للرأسمالية أو الشيوعية^(١) .

وقرر بوهك أنه على حين يرتبط الاستعمار بالقوى السياسية والعسكرية وينتهى بانتهاكها فأن الرأسمالية ترتبط بفلسفة وتنظيم يمكن أن تبقى بهما فى الدول التى رحل عن أراضيها الاستعمار العسكرى . وفى رأيه أن على الدول المتخلفة ألا تعلق اسباب مشاكلها على « شناعة » الاستعمار ، وعليها أن تستوعب حقيقة أن رأسمالية الغرب تختلف عن الخصائص التى يتميز بها الشرق . ويستشهد بالقول المشهور بأن (الشرق شرق والغرب غرب ، وأبدا لن يلتقى الطرفان) .

وتنشأ الثنائية الاجتماعية فى رأى بوهك نتيجة لدخول المخط السلوك والتنظيمات الغربية الى المجتمعات الشرقية . وفى هذه المجتمعات — يقول بوهك — تكون

الرغبات محدودة للمستهلك على عكس الرغبات اللامحدودة للمستهلك في المجتمعات الغربية . ويرجع ذلك الى أن رغبات الانسان الشرق تتحدد بعوامل اجتماعية وليست بعوامل اقتصادية ، ويفسر ذلك انخفاض ساعات عمل الرجل الشرق اذا ارتفع اجره أو ارتفعت اسعار المحاصيل التي ينتجها ، أو حقق كسبا كبيرا لأى سبب فهو يركن الى الراحة وليس عنده هذا الحافز على الاستمرار في بذل الجهد بعد حدود معينة . بإيجاز يفسر بويك ظاهرة منحني عرض الجهد المتناقص للوراء بدوافع اجتماعية ويشير الى غياب دافع الربح في المجتمعات الشرقية بالإضافة الى ضعف المخاطرة في الاستثمارات الجديدة وقلة العناية لديهم بالعمليات النهائية في صناعة السلع والمفتقدة الى طابع الجودة بسبب نقص التخصص السليم وعدم توفر المهارات المطلوبة ... الخ . ويصل بويك في تحليله الى انتقاد أى محاولة لشرح مسألة توزيع عوائد عناصر الانتاج على أساس نظرية الانتاجية الحديثة حيث أن احلال هذه العناصر بعضها ببعض وبين مجالات الانتاج المختلفة يتميز بانعدام المرونة أو ضعفها الشديد في هذه المجتمعات .

ويستنتج بويك أن خير سياسة يمكن أن يتبعها العالم الغربى إزاء دول العالم الثالث هي أن يتركها في حالها ولا فسوف يصيبها المزيد من التدهور الاقتصادى إذا ما استخدمت اساليب غربية رأسمالية لتنميتها . فالزراعة بالبلدان المتخلفة — في رأيه — هي نشاط انتاجى متكيف مع البيئة وتعديلها بادخال الطرق الفنية الحديثة للانتاج قد يصطدم مع عقلية الفلاح في القرية الشرقية وهى لذلك لا تعتبر زراعة متخلفة . كذلك الصناعة يجب أن تبقى على طابعها الشرقى في هذه البلاد حتى لا تضيق منها بعض المزايا التنافسية اذا ما نقلت اليها الأسلوب الغربى . وحتى السياسات الاقتصادية الوطنية بهذه البلدان يجب ألا تسعى لتقليد نظيراتها بالدول الغربية في معالجة مشاكل مثل البطالة أو الأسعار أو غيرها بفرض الاندفاع بعملية النمو الاقتصادى بالبلاد . فاقموا في هذه الدول من وجهة نظر بويك هو عملية تتسم بالبطء وتستلزم من واضعى السياسة الاقتصادية نوع من الصبر !

لاشك أن آراء بويك هذه جاءت متأثرة بتجربته الشخصية حيث كان يعمل موظفا في الحكومة الهولندية لشئون الهند الشرقية في اندونيسيا ومن الخطأ تعميم حالة اندونيسيا على نصف سكان الكرة الأرضية . ففى دول العالم الثالث

مجتمعات متخلفة لكنها ليست شرقية مثل دول افريقيا وأمريكا اللاتينية . كما أن التخلف الاقتصادى ليس بالضرورة نتيجة للتأثير الاجتماعية (شرق وغرب) ففى البلد الواحد توجد هذه التأثيرات بين سكان الشمال وسكان الجنوب سواء فى الثقافة أم فى الثروة أم فى التقاليد الاجتماعية (بحرى والصعيد فى مصر ... أو الشمال والجنوب فى فرنسا وإيطاليا مثلا) . ومن الخطأ أيضا تحليل بويك لظاهرة منحى عرض العمل المتناقص للخلف على أساس المبررات الاجتماعية فى الشرق فهى ظاهرة يمكن تبهرها اقتصاديا كما فعل روبرت مالتس من قبل ودون التقيد بنوعية المجتمع الذى يمكن أن تطبق فيه . وتظهر الجوانب الضعيفة فى نظرية بويك عن التأثير الاجتماعية عندما يتعرض بصفة خاصة لمسألة غياب دافع الربح والمخاطرة فى المشروعات الصناعية وذات الأجل الطويل بالمجتمعات الشرقية فهو يدل على صحة آرائه هذه بانتماء معظم اصحاب الأموال الى المضاربة فى اسواق المال حيث تحقق ارباحا سريعة تفقر خاصية الانتظام والاستمرار اللتان تميزان تيار الدخل . ففى غياب البيئة الاقتصادية النشطة واسواق المال يقل تلقائيا الحافز على الاستثمار وبصرف النظر عن توافر الرغبة فى الاستثمار . وفى الدول الرأسمالية المتقدمة عندما تضيق فرص الاستثمار لسبب أو لآخر يتجه المستثمرون الى مجالات الربح السريع والمضمون . أن الربط بين ضعف معدلات الاستثمار فى البلدان المختلفة وبين العوامل السلوكية هو ربط ضعيف لا يستند على أساس علمى ثابت . ونفس الانتقاد يوجه للفرض القائل بمحدودية الرغبات لأفراد المجتمع الشرقى . فالمسألة ليست « رغبة » وإنما بالأحرى « مقدرة » على الاستهلاك ، وهى مسألة مرتبطة تماما بمستوى دخول الأغلبية من السكان ، وتلعب التكنولوجيا وانتشارها دورا كبيرا فى نشر كل ما هو جديد وعديد من أنواع السلع والخدمات التى لا يعرفها الأفراد فى كثير من الدول المختلفة . والمسافرون الى الخارج من مواطنى البلاد المختلفة تتفتح شهيتهم للاتفاق على السلع الراقية والمتجددة بقدر ما تسمح به دخولهم ودون أى قيد سلوكى يؤثر على رغبتهم فى الأشياء . إن الانسان تقبده الظروف الاقتصادية بأكثر مما يشكل هو ظروفه الاقتصادية .

٧- ارتفاع معدلات المواليد مع هبوط متوسط العمر المرتقب عند الميلاد بما

يترتب عليه من ارتفاع نسب الاطفال تحت سن ١٥ الى اجمالي السكان في معظم الدول الفقيرة ، وتعتبر هذه الظاهرة من الخصائص المميزة للتخلف ويستخدم احيانا معدل المواليد كمعيار للتفرقة بين الدول الفقيرة والأكثر فقرا والمتقدمة .

ويبين الجدول رقم (١١) أن معدل مواليد ٣٠ في الألف هو الفاصل بين الدول الفقيرة جدا والدول متوسطة الدخل بينما تقع الدول المتقدمة عند مستوى من ١٠-١٥ في الألف .

الجدول رقم (١١) معدلات المواليد في بعض دول العالم (لعام ١٩٨٧)

(%)	
٥٣	مالاوى ، النيجر
٥٢	كينيا ، ساحل العاج
٥٠	تنزانيا ، أوغندا ، زامبيا
٤٧	السفغال ، موريتانيا ، اليمن ، غانا ، أثيوبيا ، باكستان
٤٤	السودان
٤٢	السعودية ، إيران
٣٩	الجزائر ، أندونيسيا
٣٦	مصر ، المغرب
٣٢	الكويت
٣٠	تركيا ، فنزويلا ، المكسيك ، كولومبيا ، تونس
٢٨	البرازيل
٢٢	إسرائيل ، الأرجنتين ، الصين ، الاتحاد السوفيتي
١٧	سنغافورة ، هونغ كونج ، الولايات المتحدة ، كندا ، إستراليا
١٣	هولندا ، بلجيكا ، فرنسا ، النرويج ، سويسرا ، إنجلترا
١٠	إيطاليا ، ألمانيا ، النمسا

المصدر : تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٩ ، جدول رقم ٢٧ بالملحق الاحصائي .

أما عن متوسط العمر المرتقب عند الميلاد فهناك فارق قدره ٢٢ عاما بين عمر الانسان في الدول الفقيرة وعمر الانسان في الدول المتقدمة في المتوسط (انظر الجدول رقم ١٢) ، ورغم ارتفاع هذا المتوسط بنسبة ٥٤٪ بالدول الفقيرة خلال الفترة من ١٩٥٠-١٩٨٧ نتيجة لحيوط معدل الوفيات وتحسن الظروف الصحية ووسائل الطب الوقائي واستخدام الامصال والتطعيم ضد الامراض الوبائية فمازال العمر المرتقب في بعض الدول لا يتعد في المتوسط عن خمسون عاما بينما يبلغ ٧٧ عاما في الدول المتقدمة .

جدول رقم (١٢) العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنة)

الزيادة من (٥٠-٨٧)	١٩٨٧	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٥٠	
١٠	٧٦	٧٤	٦٩	٦٦	البلدان الصناعية المتقدمة
١٢	٧٤	٧٢	٦٧	٦٢	البلدان المخططة مركزها (١)
٩	٦٥	٦١	٥٤	٤٦	البلدان متوسطة الدخل
١٩	٥٤	٥٠	٤٢	٣٥	البلدان منخفضة الدخل
٢١	٦١	٥٧	٤٦	٤٠	مصر

(١) بإستثناء الصين

المصدر : تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٩ ، جدول رقم (١) بالملحق الاحصائي .

وكنتيجة لارتفاع معدلات المواليد بلغت نسبة الاطفال تحت سن ال ١٥-٥٠٪ في المتوسط من سكان الدول المتخلفة بينما لا تتعد عن نصف هذه النسبة

بالبُلدان المتقدمة . وخطورة هذه الظاهرة تكمن في كون الأطفال عنصر مستهلك وغير منتج .

أما انخفاض العمر المرتقب فينتج عنه هبوط نسبة السكان الذين في سن العمل (من ١٥-٦٤ سنة) ، وهكذا يتضاعف عدد المطلوب إعالتهم من الأطفال ويقل عمر القادرين على العمل في الدول الفقيرة بينما يحدث العكس في الدول الغنية التي يزداد فيها دخل الأفراد ويقل عدد اولادهم وتزداد اعمارهم ومن ثم قدرتهم على الانتاج واكتساب الدخل .

وهكذا يبرز الأغنياء مالا أما الفقراء فيوزقون أطفالا (١٠) .

يجمل القول ، أنه من الخطأ ما يركبه كثير من الاقتصاديين الذين يدرسون اقتصاديات البلدان المتخلفة وينقلون بها المناهج الأوروبية للتنمية دون أن يأخذوا بعين الاعتبار درجة إمكان تفاعل شعوب هذه البلدان مع تلك المناهج . فللمناهج المستوحاة من خلفيات فكرية (اشتراكية أو رأسمالية) تصطدم دائما بالتناقض مع العقيدة والمناخ الفكرى والنفسى الذى تعيشه شعوب النصف الجنوى من الكرة الأرضية وهنا يفقد التفاعل والاندماج المطلوب بين المجتمع المراد تنميته وبين هذه الخطط المستوردة للتنمية .

كما أن ظاهرة التخلف تحتاج الى أن ينظر اليها ليس فقط في اطارها الاقليمى ولكن في تفاعلاتها وعلاقاتها مع العالم الخارجى أى على المستوى الدولى ايضا . فالقوى الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية تتحمل معا مسئولية الفقر وانعدام العدالة في توزيع الدخل وهبوط مستويات الانتاجية التى هى من خصائص العالم الثالث . يترتب على ذلك أن صياغة السياسات والاستراتيجيات المناسبة للتنمية في هذه المنطقة من العالم لا بد وأن تتضمن البعدين : الداخلى الاقليمى ، والخارجى الدولى في آن واحد . أى لابد من إعادة صياغة النظام الاقتصادى العالمى بما لا يتعارض مع متطلبات التنمية الاقتصادية بدول العالم الثالث . وفي سبيل صياغة الاستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية ببعديها يقتضى الأمر أن يكون لدينا فكرة واضحة وكاملة عما نقصده حين نستخدم كلمة « التنمية Development » . ويرتبط « مفهوم » كلمة التنمية بالمشكلات

التي تمالجها والعقبات المراد التغلب عليها ، ومن ثم فالطريق الى وضع
الاستراتيجيات السليمة وفهمها يتطلب لقاء الضوء على :

١— مفهوم التنمية الاقتصادية .

٢— عقبات التنمية الاقتصادية .

٣— استراتيجيات التنمية الاقتصادية .

تلك هي موضوعات الدراسة بالجزء الثاني من هذا الكتاب الأول .

هوامش الفصل الخامس

- ٧- على سبيل المثال الذى يتكرر مرارا ، قام أحد الحكام الأفارقة لدولة قوية فى عام ١٩٧٩ بتصيب نفسه اميراطورا فى حفل دعا اليه ملوك وشخصيات العالم وانفق فى هذا الحفل وحده ما يوازى ميزانية الحكومة لستة اشهر كاملة .
- ٨- انظر : محمد باقر الصدر : « اقتصادنا » ، القاهرة ، دار الفكر ١٩٦٩ .
- ٩- انظر فى هذا الموضوع د. عبد الرحمن يسرى ، المرجع السابق صفحات ١٢١-١٤٧ . وأيضا :
- J.H. Boeke, "Economics and Economic Policy of Dual Societies, New York, 1953.
- ١٠- النضج المبكر ، عدم تعلم الفتاة وعدم خروجها الى الحياة العملية وشيوع بعض المعتقدات والخراف من الموت المبكر للأطفال وغيرها من العوامل جعل الفتاة تتزوج فى الهند قبل سن ال ١٨ بينما تتأخر لسن ال ٢٨ فى فرنسا والسويد مثلا وينعكس هذا فورا على عدد الأطفال فى كلا البيتين .

الجزء الثانى

التمية الاقتصادية

- ★ حول مفهوم التمية الاقتصادية
- ★ عملية التمية
- ★ عقبات التمية
- ★ استراتيجيات التمية
- ★ العالم الثالث والنظام الاقتصادى العالمى الجديد

الفصل السادس

حول مفهوم التنمية

التنمية هدف تسعى لتحقيقه كافة الأمم والشعوب . وبينما يشكل « النمو الاقتصادي Economic growth » أحد المكونات الهامة لعملية التنمية Development process ، إلا أنه لا يعد المكون الوحيد . إذ أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية بحتة . إنها تغير جذرى يمتد ليمس ما هو أبعد من الجوانب المادية والمالية لحياة الناس . والتنمية يجب النظر إليها باعتبارها عملية متعددة الأبعاد وتتضمن إعادة تنظيم وتوجيه الأنظمة والميكانات الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما . ولفهم ما تعنيه عملية « التنمية » علينا أن نتبعها في ثوبها التقليدى ثم في تطورها بالمفهوم الحديث .

١- التنمية بالمنظور التقليدى :

بالمفهوم الاقتصادى الدقيق ، كانت عملية التنمية وعلى مدى السنين والسبعينات من هذا القرن تعنى مدى قدرة الاقتصاد القومى الذى يعانى من الركود لفترة ما على تحقيق زيادة سنوية فى الناتج القومى بمعدل يتراوح من ٥ الى ٧ بالمائة أو أكثر . وقد لقيت الأمم المتحدة فترة الستينات والسبعينات بـ « عقدى التنمية » على أساس تكريس الجهود الوطنية والعالمية لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية الذى حدد بهذه الصورة الكمية . وتولت بعض وجهات النظر مسألة التركيز على زيادة الدخل « الحقيقى » ومن ثم ضرورة أن يكون معدل الزيادة فى الدخل القومى أعلى من معدل زيادة السكان ، وألا تتخطى معدلات التضخم معدلات الزيادة فى الدخول النقدية .

وكانت الاستراتيجيات التقليدية للتنمية ترتبط الى حد الاتصال بفكرة التعديل المخطط لهياكل الانتاج والعمالة بحيث يقل نصيب الزراعة في كليهما بينما يتزايد الانحياز للصنيع بقدر المستطاع . ولعل جهود الإغلاء السريع لقطاع الصناعة فى الحضر كانت بمثابة الانعكاس للعمل لهذه الفكرة . ثم يأتى فيما بعد « وفي ركاب عملية التنمية بهذا المفهوم الاقتصادى البحث ، الاهتمام ببعض التعديلات

في المجالات غير الاقتصادية مثل الأرتفاع بمستويات التعليم والصحة والسكان والخدمات الأخرى . وعولت هذه الاستراتيجيات كثيرا على أن تعود ثمار التنمية على الغالبية العظمى للسكان حين يصاحب الزيادة في مكاسب بعض القطاعات الرائدة زيادة في فرص التشغيل ومن ثم الأرتفاع بالمستوى العام لمعيشة السكان . أن مشاكل الفقر ، البطالة ، وتوزيع الدخل أخذت مكانا عظيما في غمرة الاهتمام بالأرتفاع بمعدلات نمو الدخل القومي الإجمالي طبقا للمفهوم التقليدي للتنمية :

٢- المفهوم الأقتصادي الحديث للتنمية :

أسفرت نتائج تجارب التنمية في معظم بلدان العالم الثالث التي حققت بالفعل هدف الأمم المتحدة للتنمية على مدى الثلاثون عاما الماضية ، عن زيادة فعلية في معدلات النمو الأقتصادي وأيضا — وللأسف الشديد — عن زيادة مخفية في عدد الفقراء في كل دولة على حدة . وقد دل هذا على وقوع خطأ فادح في سياسات التنمية التي أتبعته والتي بنيت جميعها على المفهوم التقليدي « الضيق » لعملية التنمية .

وإنبت أعلام العديد من الأقتصاديين وواضعي السياسات الاقتصادية في مهاجمة شعار « النمو الأقتصادي » كهدف نهائي للتنمية وكمعيار لقياس درجة نجاحها . وتحولت الأنظار الى مشاكل الفقر المطلق الذي انتشر ، ومشاكل سوء توزيع النواتج القومية بين الفئات والقطاعات والأفراد المشتركين في الإنتاج ومشاكل البطالة بصورها السافرة والمقنعة والتي تفتقر القوى العاملة بالبلدان الفقيرة .

لقد أعيد تعريف التنمية الاقتصادية في منتصف السبعينات لتصبح « عملية خفض أو القضاء على : الفقر ، سوء توزيع الدخل ، والبطالة ... وذلك من خلال الرفع المستمر لمعدلات النمو الأقتصادي » ، باختصار أصبحت التنمية « عدالة توزيع من خلال النمو الأقتصادي » .

ومن هنا فالأسئلة التي يجب طرحها لمعرفة ما اذا قد تحققت — من عدمه — التنمية الاقتصادية في بلد ما ، هي ببساطة : ماذا حدث للفقر ؟ ماذا حدث للبطالة ؟ ماذا حدث لسوء توزيع الدخل ؟ فإذا خفت حدة هذه الميقات

الثلاث وهبطت درجاتها عن ذى قبل فقد حدثت تنمية اقتصادية ، وأما إذا استمرت واحدة أو أكثر من هذه المشاكل الثلاث على ما هي عليه أو ازدادت ، حدثها ، فسوف يكون من الغريب أن نسمى ما حدث في هذا البلد « تنمية » ، حتى ولو ارتفع فيه متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الى الضعف ^(١) . ولم من بلد حقق معدلات لم يرتفع فيها مستوى معيشة الـ ٤٠٪ الأكثر فقرا بل ازداد عددهم وتفشيت البطالة بينهم واتسعت الفجوة التي تفصلهم عن الـ ٢٠٪ الأكثر ثراءاً ، هذه البلاد حققت — بالمعيار التقليدي — تنمية اقتصادية ، أما بالمفهوم الحديث وبمعايير الفقر والعدالة والتوظيف فهي لم تحقق أى تنمية اقتصادية .

٣- ما وراء المحورى الاقتصادى للتنمية :

على أن عملية التنمية حين تستهدف الانتقال بالمجتمعات المعنية من مستوى التخلف لتتخطى بها حاجز الفقر والجهل والمرض ، لا يمكن أن تقتصر فقط على مجرد الجوانب الاقتصادية من ارتفاع بالدخول الى عدالة توزيع الناتج القومي الى توفير فرص العمالة . إن التخلف أصبح يمثل واقعا عريضا لحياة الفئ مليون نسمة بكل ما تحمله هذه الحالة من أبعاد نفسية واجتماعية على المستوى الفردى والقومى هؤلاء البشر . والفقر كبعد اقتصادى ليس الا أحد الجوانب المزمنة والمعيرة من زاوية واحدة عن حالة التخلف . فالفقر والتخلف أصبحا يمثلان ظاهرة تستقل بها المجتمعات المتخلفة لدرجة أن بعض المهتمين بهذا المجال الحيوى للدراسات الاجتماعية يطلقون على ذلك المناخ الخاص الذى يحيط بظاهرة الفقر والفقراء اصطلاح « ثقافة الفقر » The Culture of poverty. ^(٢) .

ومن ثم فالتنمية هي تلك العملية المتعددة الأبعاد والتي تتضمن اجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنباً الى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادى وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما .

بهذا المفهوم تعنى التنمية الانتقال من حالة تخلف وحرمان ومن نظم اجاعى مقيد وساكن تحكمه مجموعة من العوامل التي تحتفظ به في حالة من التوازن (توازن عند مستوى التخلف) ، الى حالة من الكفاية والانطلاق ، الى نظم

اجتماعي يحمل في طياته عوامل ديناميكيته ويتوافر فيه للفرد والجماعة حياة أفضل ماديًا وإنسانيًا .

٤- الإركان الثلاثة لمعنى عملية التنمية :

يختار الإنسان كثيرًا حين يحاول العثور على إجابة شافية على سؤال مثل : ماذا نعني بـ « حياة أفضل ؟ » . ثم تتكون الحياة الطيبة ؟ أليست هذه مسألة شخصية ، تختلف من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر ؟ بل أليست هي مسألة نسبية تختلف من وقت لآخر ومن ظرف لظرف ؟ ومع هذا فنحن نتفق مع هؤلاء الاقتصاديين الذين رؤوا في عملية التنمية في هذا الوقت من القرن العشرين والدول العالم الثالث بمصائبهما الحاضرة ، انها تلك الجهود التي تسعى لتحقيق ثلاث إنجازات أو ثلاث « قيم » أساسية تشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي وهي :

(أ) إشباع الحاجات الأساسية للأفراد .

(ب) تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالإنسانية .

(ج) إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار .

هذه المكونات الثلاث لمعنى التنمية يمكن اعتبارها المطلب الذي يرنو الى تحقيقه الجميع أفرادًا وجماعات ، وأيا كانت الاختلافات بينهم وفي كل الأزمنة بالماضي والمستقبل . لذلك فهي تستحق منا شيء من التحليل .

(أ) إشباع الحاجات الأساسية للأفراد : Life-Sustenance :

للفرد احتياجاته الأساسية والتي بدونها تصعب الحياة ، كالمأكل والسكن والملبس والعلاج والحماية من الشرور والاعداء (الأمن الداخلي والدفاع الخارجي) وإذا حدث غياب أو نقص شديد في عرض واحدة من هذه الاحتياجات أمكننا القول — وبلا تحفظات — أن أحد مسببات التخلف قد تواجده . ومن مهام النشاط الاقتصادي في هذه الحالة التحرك بكل الطرق والأساليب لمنع مجاعة ، أو لإيواء من لا مأوى لهم ، أو لإنقاذ من أصابهم الأوبئة الفتاكة ، أو لتسخير الموارد المتاحة لحماية المواطنين من اعتداءات الخارجيين على القانون بالبلطج أو ضد قوات الغزو القادمة من الخارج . عند هذا المستوى من الظروف يمكننا الادعاء بأن « التنمية الاقتصادية » شرط أساسي لتحسين الأوضاع المعيشية . فبدون من

الحد الأدنى للاحتياجات الأساسية يمكن التطلع لما هو افضل . وعليه فالارتفاع بمستوى الدخل والقضاء على الفقر المطلق وإتاحة فرص التوظيف وإزالة الفوارق الشاسعة بين الدخل تعد لذلك الشرط الضروري — ولكنه غير الكافي — للتنمية .

(ب) تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالإنسانية لدى الجميع : ~~Self- Esteem~~

أن يشعر الانسان أنه انسان وأنه ليس مجرد « أداة » لخدمة الآخرين أو مجرد ترس في آلة ضخمة تديرها وتحركها أو توقفها قوى أكبر منه ، أن يشعر أن له كيان يحترم ، كرامة تؤخذ في الحسبان عند التعامل معه من جانب الدولة أو المجتمع ، وشرف تحرص القيم السائدة على حمايته ، واعتراف بانسانيته في مواجهة الجميع ... هذا كله جانب آخر لمعنى الحياة الطيبة .

وتختلف — بدون شك — طبيعة تقدير الذات واشكال التعبير عنها من مجتمع لمجتمع ومن ثقافة لأخرى . ومن المشاهد في العصر الحديث أن انتشار أنماط السلوك المادى السائدة في المجتمعات الغربية الصناعية قد امتد بتأثير المحاكاة والتقليد لقطاعات كبيرة من الناس في ذيل العالم الثالث . ومع أن هذه الدول كان لمعظمها تقاليد وقيم خاصة بها ، ولبعضها حضارات وثقافات عميقة وقديمة ووطيدة ، إلا أن انتشار القيم الغربية قد أدخل بدرجة أو بأخرى بما هو ذو قيمة وما هو بلا قيمة من مصادر المفاخرة ونواحي الاعتزاز التي كانت قائمة . ويبدو أن الرخاء المادى والاقتصادى قد أصبح له اليد الطولى في منح هذا الشعور بالاحترام بين الآخرين . ذلك أن الأهمية التي تحتلها المادى في تشكيل المكانة الاجتماعية للفرد الأوروبي والغربي جاءت نتيجة لتطور ذلك المجتمع الذى أصبح يقيم على اساس من التكنولوجيا والقوة والكفاح من أجل الثراء (أى المجتمع الذى تم تمييزه) . وبينما كانت للفرد في البلدان الفقيرة في الماضى مكانته المحفوظة (اجتماعيا) حتى ولو كان فقيرا من منطلق تمسكه بقيمة ما — غير مادية — تضى على طابع الاحترام والتقدير من قبل الآخرين ، نجد أن القوة والمالدة بصفة عامة قد تدخلت وانخلت لها مكانا في مقدمة الشروط اللازمة للشعور بالحياة الطيبة في عالم الرفاهية والاستهلاك الوفير . ومن ثم فقد أصبحت التنمية اداة للحصول على مستلزمات الحياة الطيبة ، لانه يصب على الفقير احساس

باحترام الآخرين (وانظر على سبيل المثال في مصدر اليوم كيف يتعامل الميكانيكي مع استاذ الجامعة وكيف يتعامل صاحب العمارة الجوار مع القاضى الساكن لديه وأيهما يقدم للآخر فروض الطاعة والاحترام ، وأيهما أكثر احساسا بالحياة الطيبة التى يتحقق له فيها ذاته وكيانه وانسانيته 11) (١٧) .

(جـ) إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار Freedom :

ونعنى هنا الحرية بالمفهوم الاقتصادى ، أى التحرر من استبعاد الظروف المادية والحاجة والعوز ، والتحرر من قهر الظروف البيئية والثقافية للانسان والتحرر من العبودية في مجال العمل والتحرر من عبودية الانسان (امرأة أو طفل أو رجل) للانسان في مجال الماديات والمعتقدات والتى تعيق انطلاق الانسان من أجل تحقيق حياة أفضل لنفسه ومجتمعه .

وقد لخص آرثر لويس هذه القيمة الهامة للتنمية حين ربط بين الحرية والتنمية الاقتصادية فقال :

“The advantage of economic growth is not that wealth increases happiness, but that it increases the range of human choice” (3).

فبالمال والثروة يمتلك الانسان قدرا كبيرا من السيطرة على الطبيعة والظروف البيئية المحيطة (انظر كيف يتجانس الأغنياء في البيئات المختلفة من حيث قدرتهم على تحقيق اشباعاتهم المادية بجمرة — الفصل الأول) ، على حين لا يملك حرية الاختيار الفرد الفقير . (البرد — الجوع — المرض — الجهل ... هذه وغيرها موانع اقتصادية تقيد حرية الفقير بينما يحولها الثرى الى دفء وشبع وصحة وتعليم وسلاحه في ذلك هو الثروة التى تمنحه القدرة على الاختيار) وذلك هو مفهوم الحرية الاقتصادية To be able to choose .

هـ أهداف التنمية :

نستخلص مما سبق أن التنمية هى مزيج من التطبيق العملي والفهم الفكرى والنظرى لما يجب أن تجبه المجتمعات الفقيرة والمتخلفة من تعديلات في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف تحقيق حياة افضل . وأيا كان المفهوم

الخامس : للمخيرة لأفضل مغلظهم العلم غدا - والذي تتضمنه عملية التنمية -
بمعنى تحقيق أهداف ثلاث هي :

(أ) إتاحة الفرص للحصول للأفراد على احتياجاتهم الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وحماية .

(ب) رفع مستوى معيشة الأفراد بزيادة الدخل وزيادة فرص التشغيل ورفع مستوى التعليم كماً وكيفاً وبالارتقاء بالقيم الانسانية والثقافية في المجتمع . ومن شأن هذه كله ليس فقط الارتفاع بمستوى الرفاهية وإنما أيضاً تنمية الشعور بالتقدير الذاتي على المستوى الفردي والقومي .

(ج) توسيع مجالات الاختيار للاقتصادى والاجتماعى أمام الأفراد وللشعوب وذلك من خلالهم تحريرها من العبودية والتبعية ليس فقط تجاه الأفراد والشعوب الأخرى ولكن بصفة خاصة تجاه قوى الفقر والجهل والبؤس الانساني .

ولمعرفة ما اذا قد تحققت تنمية و بل مفهوم الحديث ، فالأسئلة التى يجب طرحها على طهفة بروفيسور Seers ، وبعد إعادة صياغتها لتتنسج للمضمون الاقتصادى للتنمية هى كالاتى :

هل لارتفاع مستويات المعيشة بالدرجة التى تكفى للجميع سدد حاجاتهم الاساسية وتوفيق معها معدلات العمالة والتشغيل وتحتسب مستهلك الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والثقافية الأخرى ؟

هل بلغ التقدم الاقتصادى الحد الذى يشعر به الأقراء والمجموعات البشرية المختلفة بالكرامة واحترام الذات تجاه بعضهم البعض وتجاه المصنوعات الأجنبية فى الخارج ؟

حسباً ... هل بلغ التقدم الاقتصادى المستوى الذى يسمح للأقراء قدراً أكبر من المشاركة على الإنجاب والحرور من التنمية للخارج ومن العبودية الآخرين فى الداخل ؟ أم أن التنمية الاقتصادية وحلت ليحل محلها نوع آخر من التنمية (الثقافية مثلا ؟) .

إذا كانت الإجابة على كل من هذه التسؤلات الثلاث هى بنعم ، عندئذ لابد أن ما حدث من تنميطات هى والتنمية - بعضها ، والمثولة التى تحقق فيها هذه

التغيرات هي باليقين دولة متقدمة Developed.. وإذا ما كانت الإجابة على السؤال الأول فقط بنعم يينا هي بالنفي على السؤالين الثاني والثالث فقد تحقق بالبلد المعنى بالاسئلة الجانب الاقتصادى وحده للتنمية ويمكن لذلك أن نعتبره من البلدان « الأكثر تقدما اقتصاديا Economically more developed » وإن ظل متخلفا بالمفهوم الواسع والحديث للتنمية .

وعلى ضوء هذه المعايير قد نكتشف أن غالبية الدول المتقدمة اقتصاديا هي دول لم تتحقق بها بعد « التنمية » وذلك بالقدر الذى لا يزال القرد فيها لا يشعر بأدميته أو يشعر بمجزوءة عن الإختيار حتى وإن اتبحت له كل أسباب الرفاهية المادية من مأكـل وملبس ومسكن وصحة وتعليم ورحلات وخدمات اجتماعية وثقافية وفيرة . وهكذا يتأكد مرة أخرى معنى النسبية في « التنمية » شأنها شأن « التخلف » . وكما أن للتخلف درجات ف للتنمية أيضاً درجات .

أن أسوأ درجات التخلف تبدأ عند الـ ٤٠٪ من سكان العالم الثالث السامحون في القاع حيث الفقر والجهل والمرض . ولا معنى — عند الحديث عن هدف التنمية — للقول بأهمية الشعور بالاعتزاز بالنفس أو توافر حرية الإختيار بين هذه المجموعات البائسة من البشر . بل يجب النظر هنا إلى هدف التنمية على أنه هجوم انتقائى مباشر على أكثر أشكال الفقر سوءا . وتحقيق التنمية بين هذه المجموعات بالقدر الذى يـم به الحفـض المتصاعد والألفاء الفعل لسوء التغذية ، والمرض ، والأمية ، والفقر المدقع ، والبطالة ، ومظاهر عدم المساواة^(٤) .

مطلوب لهذه الدول رسم برامج للتنمية الاقتصادية تصلح للتعامل مع مشاكل خاصة بالدول الفقيرة فيما بقى من القرن العشرين . فعقبات التنمية الاقتصادية في هذه المجموعة من الدول وفي هذه الحقبة من التاريخ البشرى تختلف في النوع والدرجة عن عقبات النمو الاقتصادى في الدول التى كانت فقيرة في الماضى وتحقق لها التقدم الاقتصادى في الحاضر ، وذلك على النحو الذى سوف نراه في الفصل القادم .

هوامش الفصل السادس

١ — أنظر :

- Dudley Seers "The Meaning of Development", Eleventh world conference of Society for International Development, New Delhi (1969), p. 3.

٢ — أنظر :

- Denis Goulet, "The Cruel Choice: A New Concept in the Theory of Development, New York: Atheneum, 1971, p. 23.

٣ — الأسلوب العلمى لا يبحث عما يجب أن يكون ، وإنما يسعى الى كشف الحقيقة أى الى تحليل ما هو كائن . وبدءا من الواقع توضع النظريات المفسرة . وعمل ضوئها ترسم البرامج والسياسات التى تستهدف تعديل هذا الواقع بما يجب أن يكون .

٤ — W. Arthur Lewis, "Is economic growth desirable", in the Theory of Economic Growth, London: Allen & Unwin, 1963, p. 420.

٥ — محبوب الحق : « ستار الفقر ، خيارات أمام العالم الثالث » ، المهمة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

الفصل السابع

عقبات التنمية الاقتصادية

لا تتفق البلدان المتخلفة — على تعددها وتباينها — في كافة ما يعترض سبيلها الى النمو من عقبات . بل انه حيث تشترك هذه البلاد في مواجهة مجموعة بعينها من العقبات ، تتفاوت هذه العقبات في الأهمية النسبية من بلد الى آخر ومن وقت الى آخر في البلد الواحد . وأخيراً يختلف الكتاب في تقدير الدور النسبي الذى يكون لكل من هذه العقبات في عرقلة النمو الاقتصادى لبلد ما^(١) .

وبدئى أن عقبات التنمية الاقتصادية لا تملو أن تمثل على نحو أو آخر في خصائص البلدان المتخلفة ذاتها . فالتنمية تستهدف نمو معالم التخلف أى تعديل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة . وقد دأب بعض الاقتصاديون في معالجة موضوع عقبات التنمية الاقتصادية على نهج المنهج التحليلي وفوائده ابراز الطبيعة المتداخلة لمسببات التخلف والتركيز على العلاقات الدائرية التى تربط بين خصائص التخلف بعضها ببعض . فالخصيصة الواحدة هى سبب ونتيجة في ذات الوقت للخصائص الأخرى . ويقتضى الأمر في سبيل الخروج من هذه الحلقات المفرغة للتخلف كسرها عند إحدى مراحلها لكى يتبأ للاقتصاد القومى فرصة الانطلاق نحو النمو الدائى .

وفكرة حلقات التخلف المفرغة محورها أن الفقر لا يلد إلا فقراً . وأن بالدول المتخلفة مجموعة من العوامل التى تؤثر وتتأثر ببعضها بحيث تبقى هذه المجتمعات عند المستويات الهامطة للمعيشة (اقتصادياً — اجتماعياً — فكرياً وسياسياً) . وأشهر حلقات التخلف التى تجمع بها الحياة في البلدان الفقيرة هى حلقة الفقر المفرغة . وحلقة نقص رؤوس الأموال المفرغة . فقد رأينا بالفصلين الأول والثانى كيف أن الفقر يعنى انخفاض مستوى الدخل الحقيقى وأنه ناتج عن انخفاض الكفاية الإنتاجية وأن انخفاض الكفاية الإنتاجية ناتج عن ضعف المهارات الفنية والتعليمية التى سببها نقص التعليم ، وأن نقص المهارات سببه عدم كفاية رؤوس الأموال اللازمة لشراء العدد ، والأدوات اللازمة للإنتاج المتطور وللانفاق على ترميم

التدهب والتعليم وأن عدم كفاية رؤوس الأموال سببه انخفاض مستويات الأذخار والاستثمار ، وهذه الأخيرة منخفضة لانخفاض مستويات الدخول الحقيقية . فالفقر هنا سبب ونتيجة ومن شأن هذه الحلقة المفرغة أن تشجع الشعور بالأس من إمكانية الفكك من برائتها . وهذا غير مطلوب على الوجه الذى سوف نتعرض له فيما بعد .

ومن حلقة الفقر المفرغة تتفرع حلقات عدة مثل الحلقة التى تبدأ بانخفاض مستوى الصحة — فانخفاض القدرة على العمل — فانخفاض الإنتاجية — فانخفاض الدخل الحقيقى — فسوء التغذية — وبالتالي انخفاض مستوى الصحة . وهناك الحلقة المفرغة الخاصة بهبوط مستوى التعليم — فانخفاض مستوى المهارة الفنية والإدارية — فانخفاض الإنتاجية — فانخفاض الدخل الحقيقى — فانخفاض الاتفاق على الخدمات بكافة أنواعها — فهبوط مستوى التعليم .

وأما عن حلقة نقص التكوين الرأسمالى فيمكن عرضها من زاويتين :

١- الطلب على رأس المال .

٢- عرض رأس المال .

فمن ناحية الطلب ، يتوقف الطلب على رؤوس الأموال على الحافز على الاستثمار ، ومن المعروف أن الحافز على الاستثمار فى الدول المتخلفة منخفض بسبب ضعف القوة الشرائية لدى الأفراد وضعف القوة الشرائية لدى الشعوب الفقيرة سببه انخفاض مستويات الدخل الحقيقى ، وهذه الأخيرة منخفضة لانخفاض الإنتاجية ، وانخفاض الإنتاجية سببه ضعف معدلات تكوين رؤوس الأموال المستخدمة فى الإنتاج ، وهذا الأخير يرجع — ولو جزئيا — الى ضعف الحافز على الاستثمار .

ومن ناحية العرض ، يتوقف عرض رؤوس الأموال على كل من القدرة على الإذخار والرغبة فيه . وترجع ضالة القدرة على الإذخار الى انخفاض مستويات الدخول التى تعكس انخفاض مستوى الإنتاجية الناجم عن هبوط معدلات التكوين الرأسمالى المستخدم فى الإنتاج ، الأمر الذى يرجع لضالة القدرة على الإذخار ... وهكذا تتشابه الأسباب والنتائج لتبقى بالاقتصاد المتخلف عند

مستوى الفقر في كافة المجالات : الدخل ، الصحة ، التعليم ، التنظيم والإدارة ، الإنتاجية ، الخدمات العامة ... الخ .

إلا أن التحليل الدائري لعقبات التنمية بهذه الصورة ، بالإضافة الى ما يبحث به في نفوس القراء من الشعور بالمرارة واليأس ، فهو لا يبين الأسباب التاريخية للتخلف كما أنه لا يفيد كثيرا في رسم الطريق للخروج من مصيدة التخلف .

ولعل البديل — في رأينا — هو التركيز على بعض معالم التخلف باعتبارها العقبات الأولى بالمواجهة ، وبحيث يكون التصدى لها من خلال برامج وسياسات جيدة وهو السبيل الفعال والممكن لكسر هذه الحلقات الخبيثة للفقر .

ولا يتسع المقام بالطبع لعرض كل العقبات التي تعترض سبيل التنمية في بلدان العالم الثالث فهي متعددة ومعقدة . ويقتضى الأمر لبساطة العرض أن نلجأ الى الاختيار . وربما يشوب اختيارنا لبعض هذه العقبات شيء من « التحكيم » ... ليكن ، فالهمم هو لفت الأنظار والقاء الأضواء على مواطن الخطورة أو الضعف في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية التي تتسم بها الدول المتخلفة والتي من شأنها عرقلة جهود التنمية ، حتى ولو اصطبغت محاولتنا هذه بالطابع الشخصي ، فاختلاف المناهج وتعدد وجهات النظر مطلوب لاسيما وأن الموضوع بطبيعته شائك وعريض .

من هنا سوف نركز في عرض عقبات التنمية على مايلي :

أولاً : العقبات الداخلية :

- ١ — مشكلة السكان .
- ٢ — مشكلة التغذية .
- ٣ — مشكلة الصحة .
- ٤ — مشكلة التعليم .

ثانيا : العقبات الخارجية : العلاقات الاقتصادية الدولية .

الطبقات الداخلية

(١) الانفجار السكاني

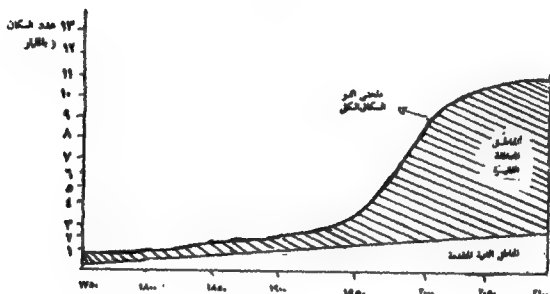
البشر هم العنصر الإنتاجي الأكثر وفرة وأهمية في البلدان المتخلفة . لكنهم — أيضا — العنصر المستهلك والذي يتزايد بمعدلات تتسابق وتتخطى معدلات نمو النواتج القومية في كل دول العالم الثالث . حتى أصبحت هذه الظاهرة معروفة باسم « الانفجار السكاني » .

فمع إطلاقة كل عام جديد يكون عالمنا قد إستقبل ٩٠ مليونا من البشر قد أضيفوا إلى سكان الكرة الأرضية الذين يربو عددهم على الخمسة آلاف مليون نسمة مع بداية التسعينات . و ٨٠ مليونا من تلك الـ ٩٠ عبارة عن بشر ولدوا في مناطق متخلفة من العالم . وهو تكاثر وتزايد في عدد السكان لم يسبق له مثيل في التاريخ الإنساني كله منذ ولدنا الأكبر الأستاذ/آدم وأمنا جميعا السيدة/حواء ! فحين عرف الانسان الاستقرار حول مصادر المياه وقيامه بالزراعة منذ حوالي ١٢٠٠٠ سنة مضت لم يكن سكان العالم ينهلون عن خمسة ملايين نسمة ، أى أقل من عدد السكان الذين يقطنون مدينة الأسكندرية اليوم . وبعد مرور عشرة آلاف سنة — أى مع بداية التقويم الميلادي — بلغ عدد السكان في العالم أجمع ٢٥٠ مليون نسمة ، أى أقل من ربع سكان الصين وحدها اليوم . ثم بلغ عدد السكان ٧٢٨ مليون نسمة في غضون الثورة الصناعية أى حوالي عام ١٧٥٠ ميلادية ، وهو ما يقل عن عدد سكان الهند حاليا . ثم حدث الانفجار البركاني منذ ١٧٥٠ ولادة مائتي عام تالية ، فقد زاد العالم خلال هذه الفترة الوجيزة من تاريخ البشرية بمقدار ١٧٠٠ مليون نسمة دفعة واحدة^(٢) . والملفت للنظر أن سكان العالم أصبحوا ينهلون بمقدار الضعف كل فترة قليلة ، وبالتحديد كل ربع قرن فقط !!

فيينا استغرقت زيادة اجمالي سكان العالم بمقدار ٢ مليار نسمة ٣٥ عاما لتصل من ٢ الى ٤ مليار نسمة ، فان زيادة بمقدار ٢ مليار اخرى لن تحتاج لأكثر من ٢٥ عاما فقط . وتشير توقعات البنك الدولي والتي تتمشى بشكل عام مع التقديرات الأخرى مثل تقديرات الأمم المتحدة ، انه قبل حلول عام ٢٠٠٠ سيزداد عدد سكان العالم من التقدير الحالي الذي يبلغ نحو ٥,٣ مليار نسمة

(في عام ١٩٩٠) الى نحو ٦,٤ مليار نسمة . يشكل سكان العالم الثالث نحو ٧٩ ٪ منهم (٢) . وفي ظل اكثر الظروف تفاؤلا ، سيظل عدد سكان البلدان المتخلفة الاكثر فقرا ضعف عددهم الحالي أو — في ظل الإفراضات الأكثر واقعية — فانهم يمكن أن يزيدوا بحوالى ثلاثة امثال . (انظر الشكل رقم ٩) .

الشكل رقم (٩)



ويتضح من هذا الشكل لم أطلق على الزيادة السكانية منذ ١٩٥٠ تعبير « الانفجار السكاني » . وتشير أغلب الدراسات إلى توقعات بأن يستقر عدد السكان حوالى عام ٢١٠٠ عند مستوى من ١٠ إلى ١١ مليار نسمة . ويمكن تلخيص أسباب ظاهرة الانفجار السكاني في العوامل الآتية :

- ١- هبوط معدل الوفيات .
- ٢- ارتفاع معدلات الخصوبة في العالم الثالث .
- ٣- انخفاض مستوى زواج الفتيات في دول العالم الثالث .
- ٤- التخلف الاقتصادى في حد ذاته .

فلاسباب تعليمية ، طبية ، تكنولوجية انخفضت معدلات الوفيات خاصة بين الأطفال في جميع أنحاء العالم ، واستفادت الدول المتخلفة من التقدم الطبي لاسيما في مجال الطب الوقائي للدرجة لا بأس بها .

أما عن ارتفاع معدل الخصوبة بالمقارنة بنظيره بالبلدان المتقدمة فهو أمر يبدو طبيعياً فليس هناك ما يدعو الى الاستنتاج بأنه يوجد لدى الدول المتخلفة حافز استثنائي على الإنجاب . فمعدلات الخصوبة في العالم الثالث اليوم لا تختلف كثيراً عن تلك التي عرفتها الدول المتقدمة الحالية منذ قرن ونصف قرن . ويبدو أن الفقر والخصوبة المرتفعة يدعم بعضهما البعض ، فالقفر نذير خطر وكلما اشتد الفقر ارتفعت معدلات الخصوبة ، وهي ظاهرة تسرى على الانسان كما تسرى على الحيوان في كل زمان ومكان ، بل وتتوفر لدى كل الكائنات الحية التي يهددها الخطر . وقد عملت هذه الآلية التعويضية على إعادة التوازن الديموجرافي في أوروبا بعد الطاعون الأسود . وهي تعمل أيضاً على تحقيق التوازن بين احتياجات الأسرة من « خدمات الأطفال » وقدرتها على أن توفر لأفرادها الحد الأدنى للبقاء في البلدان المتخلفة في الوقت الحاضر .

وتدفع في اتجاه الزيادة السكانية المعدلات التي مازالت مرتفعة نسبياً لوفيات الأطفال . فالقفر والخصوبة ووفيات الأطفال تسير جنباً الى جنب . ومن المعروف أنه حين تتوقف الأمهات عن الأرضاع الثديي نظراً لموت الرضيع ، يزيد احتمال الحمل من الناحية البيولوجية وغالباً ما يحاول الآباء الذين يموت أطفالهم احلالهم بآخرين . فضلاً عن أنه حيناً يرتفع معدل الوفيات ، تميل المعايير الاجتماعية الى تشجيع « التأمين » ضد الخسارة المتوقعة في عدد الأطفال ، ومن الغريب في هذه الظاهرة المتداخلة الأسباب والنتائج أن معدل الخصوبة المرتفعة يسهم بدوره في رفع معدلات وفيات الأطفال الرضع ، إذ أن كثرة الانجاب — خاصة إذا كانت الفترة بين انجاب الأطفال قصيرة ومع سيادة ظروف ضعف التغذية — يضعف الأمهات والأطفال على السواء .

إن الفارق بين الدول المتقدمة والمتخلفة ليس في معدلاتها التاريخية والراهنة للخصوبة وإنما الفارق بينها في معدلات وفياتها . فبينما لم يتعد معدل الخصوبة في أوروبا في القرن التاسع عشر كثيراً معدل وفياتها ، نجده أعلي منه حالياً في البلدان

النامية بحوالى ثلاث أضعاف . ولذلك بينا كان السكان يتزايدون بمعدلات طفيفة للغاية فى أوروبا فى فترة ما قبل الثورة الصناعية ، فانهم « ينفجرون » الآن فى البلدان المتخلفة .

ولننظر الى هذه الظاهرة من وجهة نظر الآباء فى الدول الفقيرة . فلاشك أنهم يسمعون بأطفالهم ، لكنه من المهم عليهم أن ينفقوا الكثير من الوقت والمال فى تنشيتهم فضلاً عن أن الأطفال شكل من أشكال الاستثمار قصير الأجل اذا شاركوا فى العمل أثناء الطفولة والاستثمار طويل الأجل اذا أعالوا آبائهم حين عجزهم أو شيخوختهم . وحيث أن الأطفال مصدر للأشباع النفسى ، فقد يتوقع المرء أن الآباء الموسرين يطلبون المنهد منهم . غير أن العكس هو الصحيح لأسباب عديدة :

أولها : أنه حين تتحسن فرص حصول النساء على التعليم والعمل وحين تتسع آفاقهم ، فغالبا ما يفضلن الأسرة الصغيرة .

ثانى هذه الأسباب : هو إدراك الآباء مرتفعى الدخل لأهمية حصول أبناءهم على أوفر قسط من التعليم والتغذية والرعاية الصحية ، ويتناسب هذا مع زيادة الدخل وقلة عدد الأولاد أى يتناسب مع التنمية .

والسبب الثالث لانخفاض معدلات الخصوبة لدى الأثرياء وارتفاعها لدى الفقراء هو أن أبناء الفقراء يعملون داخل المنزل وخارجه وهم فى عمر مبكر ، أما بالنسبة للآباء الأثرياء فان عمل الأطفال لا يعتبر أمراً حيوياً فى تحديد مستوى رفاهية الأسرة .

فاذا ساعد الأبناء فى إعالة آبائهم وهم فى سن الشيخوخة، لا تكون التكاليف المالية «المنخفضة» لتنشئة الأطفال سوى ثمنا زهيدا لإنجابهم. وحينما تكون الأجور التى تحصل عليها الأمهات منخفضة فى الدول المتخلفة، لا يكون التفوت بين ما تكسبه الأمهات وما يكسبه الأطفال كبيرا. كما أن قد الأمهات للعمل والكسب أثناء فترة الرضاعة يمكن للطفل أن يعرضه بسهولة فيما بعد ويساعد على هذا كله أن نوعية الأعمال فى هذه المجتمعات تقليدية بدوية فى مجالات الزراعة والرعى وعمليات البيع البسيطة، ويمكن للأطفال القيام بها كما يمكن

للأمهات الجمع بينها وبين إعالة الأطفال ورعايتهم. وهكذا تتوثق العلاقة بين الفقر والظروف الاقتصادية للأسر الفقيرة وبين ارتفاع معدلات الخصوبة لديها.

على أن أحد العوامل الهامة لارتفاع معدلات الخصوبة والمواليد هو انخفاض سن الزواج ، ويتأثر سن الزواج بنفس العوامل التي يتأثر بها معدل الخصوبة من تعليم النساء وتوافر فرص العمل لمن وارتفع المستوى الاقتصادى للمجتمع . ويبلغ متوسط سن الزواج (آخذين فى الحسبان النساء اللاتي لا يتزوجن على الإطلاق) ٢٥ سنة فى الدول المتقدمة ، ٢٢ سنة فى الدول متوسطة الدخل وفى أمريكا اللاتينية وماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية غير أن هذا السن يبلغ من ١٨-١٩ سنة فى العديد من البلدان الأفريقية وفى الهند وباكستان وبنجلاديش .

ومن الملفت للنظر أنه على حين ينخفض سن الزواج لأقل من عشرين عاما فى الدول الفقيرة وترتفع نسبة زواج الإناث الى ٩٠٪ ، نجد أن سن زواج الإناث فى الدول المتقدمة قد ارتفع الى ٢٥-٢٦ سنة بما لا يتزوج سوى ٦٠٪ فى المتوسط من الإناث .

ولما كان هدف التنمية الاقتصادية هو نمو الاقتصاد القومى وزيادة معدل نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فإن أى زيادة فى الدخل القومى لابد وستأثر بزيادة النمو السكان وذلك على النحو التالى :

- لو رمزنا لمعدل تغير متوسط نصيب الفرد من الدخل بالرمز (ل)
 - وللمعدل الادخار الصافى الجارى بالرمز (خ)
 - وللمعامل الحدى لرأس المال (أى مقدار رأس المال اللازم لزيادة الدخل القومى بوحدة واحدة) بالرمز (م)
 - وللمعدل النمو السكانى بالرمز (س)
- . فإن :

$$ل = \frac{خ}{م} س$$

وبلد كمصر يبلغ فيه معدل الزيادة السنوية فى السكان ٢٪ فى الآونة الأخيرة (بعد أن كان ٢,٧٪ فى الستينات) ، وعلى فرض أن معامل رأس المال/الدخل

لا يتجاوز $\frac{1}{3}$ فإن الأمر يستلزم استثمار ٦٪ من الدخل القومي وذلك للحيلولة دون انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل عن ذلك المستوى الذى كان سائدا قبل القيام بالاستثمار .

وبعبارة أخرى — نجد بلوغ معدل من النمو الاقتصادى يساوى صفرا — فلذا كان الهدف المرغوب تحقيقه هو زيادة النمو الاقتصادى بمعدل ٥٪ سنويا وجب إذن استثمار نحو ٢١٪ من الدخل القومى . ومن هنا تشكل الزيادة السكانية عبء حقيقية فى سبيل تنمية بعض الدول التى تقع فيما يسمى بالفخ السكان Population Trap (٣) .

خلاصة القول ... أن انخفاض معدلات المواليد يكون أكثر وضوحا فى تلك البلاد التى تحقق معدلات عالية للنمو الاقتصادى ، مما يوحى بوجود علاقة وثيقة بين التنمية ونمو السكان . وفى هذه العلاقة بين مستوى معيشة الأسرة ومعدلات الخصوبة يمكن العثور على بنور الحل لمشكلة النمو السكانى . بتعبير آخر يمكننا القول : أن التنمية هى أفضل وسيلة لمنع الحمل .

(٢) الغذاء

يستل على خطورة مسألة سوء التغذية فى كل البلدان المتخلفة تقريبا ، من ثلاثة مؤشرات :

- (أ) تقديرات استهلاك المواد الغذائية .
- (ب) الدراسات العيادية وقياسات أجزاء الجسم البشرى .
- (ج) بيانات معدلات وفيات الأطفال .

(أ) كان الاعتقاد السائد منذ عشر سنوات أن سوء التغذية يرجع أساسا الى نقص البروتين (وفى بعض الحالات الى نقص الأملاح المعدنية أو الفيتامينات) وبذلك ركزت معظم برامج التغذية على فكرة توفير الأطعمة الغنية بالبروتينات للأطفال من تلاميذ المدارس عادة . ولكن محور التركيز اليوم قد تغير . وقد دراست البنك الدولى على أن ثمة انطباع عام على عدة لغات عن:

— تبلغ مشكلة سوء التغذية أوج خطورتها فى بعض المناطق الأكثر فقرا

في العالم الثالث . وتتجمل المشكلة عادة عن عدم كفاية الطعام وليس عن اختلال في التوازن بين السعرات الحرارية والبروتين . وغالبا ما يكون ثمة نقص في الفيتامينات والأملاح فضلا عن نقص البروتين لاسيما بين الأطفال الصغار . فبالنظر الى التركيبة المخطئة لوجبات الفقراء فان اشباع الاحتياجات اليومية من السعرات الحرارية (كما قدرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية) سيمنى على الأرجح حصولهم على الاحتياجات الأخرى غير السعرات الحرارية . الا أن المشكلة هي في قصور كمية الطعام المتوفرة يوميا للفقير .

— يؤثر سوء التغذية على الكبار والصغار ، على الذكور والإناث ، على سكان الريف وسكان الحضر ، وهو منتشر بصفة خاصة بين الأطفال فيما دون الخامسة من العمر ، ويضعف مقاومتهم ضد الأمراض ، وهو سبب من أسباب وفاتهم في نهاية المطاف ، وفي كثير من المجتمعات تعاني الفتيات منه أكثر من الصبيان .

— سوء التغذية انعكاس للفقير الى حد بعيد . فالفقراء ليس لديهم ما يكفي لشراء الطعام وبالنظر الى بطء النمو في دخل الفقراء في المستقبل القريب فسوف تظل أعداد غفيرة من البشر سبيطة التغذية طيلة عدة عقود قادمة .

— أن من أسباب سوء التغذية أيضا ، العادات الغذائية السيئة . وعدم توزيع الطعام بالعدل بين أفراد الأسرة الواحدة .

(ب) أما عن الدراسات العيادية وقياس أجزاء الجسم (المبنية على قياسات طول القامة والوزن المقابل لكل طول ، ومحيط الذراع ، وحجم الجلد ، وفحوص الدم وما إليها ...) فهي تشير مثلا الى أن أطفال الأغنياء أو المهاجرين الى بلدان متقدمة ، يميلون الى النمو بدرجة تفوق كثيرا نمو أطفال الفقراء .

(جـ) كما تعكس البيانات الخاصة بوفيات الأطفال ، الآثار المشتركة للأمراض وسوء التغذية فالأمراض قد تفقد الشهية وتنقص كمية الطعام الذي يمكن أن يتناوله الفرد بوسائل شتى مثل مضار الطفيليات المعوية ، كما أنها قد

تتقصى كمية العناصر الغذائية التي يتمثلها الجسم . وهكذا يقلل نقص التغذية من مناعة الجسم ، ويخفف من قدرته على مقاومة الأصابة الأولى ويجعله أضعف من أن يقاوم الأصابة بأمراض أخرى . وقد سبقت الإشارة الى أن سوء التغذية سبب من أسباب وفاة ما يروى على ثلث الأطفال والرضع في البلدان المتخلفة (انظر الفصل الأول — من هم الفقراء ؟) .

ضحايا سوء التغذية وأثره على التنمية :

يعانى الأطفال الصغار بالدرجة الأولى من سوء التغذية ، يليهم النساء الحوامل والمرضعات . وتشير القياسات الى معاناة البنات أكثر من الصبيان في البلدان المتخلفة والرهف أكثر من المدن من حيث ضعف الغذاء كميًا وتنوعيًا .

ولا تؤدي معظم حالات سوء التغذية في فترة الطفولة الى الموت المبكر ، ولكنها تعنى بداية صعبة منذ الميلاد قد تحول دون افلات الأطفال من براثن الفقر الذى ولدوا فيه ، فسوء التغذية يوقف النمو ، وقد يعطل التطور العقلى في بعض الحالات الخطيرة ، حتى بعد التغلب على آثاره البدنية . وقد أوضحت الدراسات أن الأطفال الذين عولجوا من سوء تغذية حادة كانوا أدنى بكثير من زملائهم بالمدرسة في اختبارات الذكاء وغيرها . (وليس من الميسور دائما فصل التغذية عن العوامل الأخرى المؤثرة في الذكاء ، ومع ذلك توجد بعض الأدلة على آثارها الخاصة بها) .

كما يؤثر سوء التغذية على الدخول مما يعكس جزئيا آثار سوء تغذية الأطفال على النمو العقلى والقدرة على التحصيل الدراسى . ولكن هناك علاقة مؤكدة بين التغذية والانتاجية البدنية للأفراد .

أسباب سوء التغذية :

يعزى سوء التغذية وخاصة بين الأطفال الصغار والأمهات الحوامل والمرضعات الى ثلاث عوامل هامة :

- (أ) انخفاض دخل الأسرة .
 - (ب) الجهل بأصول التغذية الجيدة .
 - (ج) التوزيع غير العادل للطعام داخل الأسرة ذاتها .
- وأهمها على الإطلاق هو الدخل المنخفض .

نماذجها في أوروبا عام ٧٣-٧٤ وبنجلاديش عام ٧٤ والتي كان مصيرها الجفاف ، كان يمكن تقليد ألقاها المدمرة على حياة السكان لو أن دخل الأهالي يسمح بمرافق الطعام من المناطق الأخرى . وحيث أن الفقراء يتقنون جلي دخلهم على الغذاء فإن مشكلة الطعام هي مشكلة انخفاض الدخل بالدرجة الأولى في هذه المناطق المتخلفة من العالم . ففي الهند سنة ١٩٧٣-١٩٧٤ كان أفقر ٢٠٪ من السكان يخصصون للطعام ٨٣٪ من إجمالي انفاقهم ، ومع ذلك لم يحصل الفرد الا على أقل من ١٥٠٠ سعر حرارى يوميا في المتوسط (يحتاج الفرد الى ٢٥٠٠ سعر حرارى يوميا للقيام بعمله بنشاط) .

وغالبا ما يقترن انخفاض مستوى الدخل مع العادات الغذائية السيئة . فتمة اعتقادات عامة بشأن التغذية ، لها آثار ضارة ، وتعزى أساسا الى الجهل لا الى الفقر . وبالنسبة للأطفال يكون من المستحسن الاستمرار في الرضاع الثدي طيلة السنة الأولى مع اللجوء الى الطعام الصلب لإكمال حليب الأم ابتداء من الشهر السادس . ومن المحتمل أن تكون التغذية السيئة للأمهات إخوانا والمرضعات راجعة — على الأقل جزئيا — الى الجهل أو عدم المعرفة . وقد أظهرت دراسات عديدة أنه كلما ارتفع مستوى تعليم الوالدين كلما تحسن مستوى تغذية أطفالهما ، وأن تعليم الأمهات يفوق في الأهمية تعليم الآباء حتى في حالة لارتفاع دخل الأسرة .

ويمكن للتعليم — ولاسيما تعليم الفتيات — أن يساعد في حل أخطر مشكلات التغذية وأكثرها استعصاء ، ألا وهي نمط توزيع الغذاء داخل الأسرة . فتشير الأدلة المتعددة على أن النساء الناشطات في معظم الدول المتخلفة يحصلن على نصيب أقل من الرجال من اجتماعاتهم الغذائية وتعكس ضروب التمييز هذه الاختيارات المصعبة التي تتخذ في ظل اكراه اقتصادي مبرر ، ولا يتطوّر عليه من حرص له ما يمرره على عائل الأسرة . ولكنها تعكس أيضا الجهل بتقنيات التغذية .

وعلى أية حال ، ومن واقع الإحصاءات الرسمية للبنك الدولي ، فإن فائض إنتاج الحبوب العالمي يبلغ ٩٥ مليون طن . يحصل منه الاتحاد السوفيتي على الثلث والدول العربية على ١٥ مليون طن يخص مصر وحدها منها ٧ ملايين طن ، فلذا يحدث

ووزع الناتج العالمى من الحبوب بطريقة مختلفة على الصعيد العالمى فان انتاج الحبوب الحالى قادر على تزويد كل شخص ، رجلا كان أو امرأة أو طفلا ، بما يبرو على ٣٠٠٠ سجر حرارى مع ٦٥ جراما من البروتين يوميا ، وهو ما يفوق بكثير أعلى التقديرات للاحتياجات اليومية . فالقضاء على سوء التغذية لن يتطلب أكثر من توجيه حوالى ٢٪ من انتاج العالم للحبوب الى الأفواه الجائعة .

وقد دعت منظمة الأغذية والزراعة العالمية الى تقديم معونة غذائية عاجلة الى ٢٢ دولة افريقية مهددة بالمجاعة لتجنب كارثة تحيق بحوالى ١٥٠ مليون نسمة . وقدر خبراء المنظمة حجم المعونة المطلوبة لأفريقيا حتى نهاية (١٩٨٤) بحوالى ٣,٢ مليون طن ، وقالوا أن ١٩ فى المائة فقط من الكمية المطلوبة وعدت بعض الدول بتقديمها . وقال الخبراء فى اجتماع طارىء أن انخفاض انتاج الغذاء يهدد بانتشار سوء التغذية والجوع فى مساحات واسعة من القارة الأفريقية وعلى نطاق واسع . وقد أيد أكثر من ٢٠ وفدا أفريقيا اقوال الخبراء فى تقرير منفصلة عن اجمالى انتاج دولهم من الغذاء وجاء فى المناقشات أن أكثر من ٢٠٠٠ شخص ماتوا جوعا فى موزمبيق منذ بداية صيف ١٩٨٣ وأن مليون ونصف مليون رأس ماشية نفقت فى السنغال بسبب الجوع^(٤) .

وفىما يتعلق بمصر ، والتى يتزايد سكانها بمعدل مليون ومائتى ألف نسمة سنويا ، فإنها تستهلك ١٠ ملايين طن قمح سنويا لا تنتج منها سوى ثلاثة ملايين طن وتستورد الباقي . ولو قسمنا إستهلاك القمح على ٥٠ مليون مصرى لنال كل فرد ٢٠٠ كيلوجرام قمح فى المتوسط سنويا ... وهو أكبر معدل لإستهلاك القمح فى العالم الثالث . وهنا تعد مصر رائدة فى هذا المضمار كما أنها رائدة فى مجال إستهلاك السكر برقم قياسى مقداره ٣٠ كجم للفرد فى السنة مقابل ١٥-١٦ كيلوجراما للفرد فى أغنى الدول المتقدمة . وهناك يسمون السكر بالسموم البيضاء (مثله مثل الكوكاكين) من حيث أثره الضار على الصحة . والنتيجة أن مصر تستورد حوالى ٥٠٠ ألف طن من السكر^(٥) .

(٣) الصحة

يؤخذ بمتوسط العمر المرتقب وبمعدل الوفيات كمؤشرات لتحديد مستوى الرعاية الصحية في بلد ما . وثمة تباين كبير بين البلدان المختلفة في هذا المجال . ففي ١٢ قطرا من أغنى بلدان العالم الثالث يبلغ متوسط العمر المرتقب عند الميلاد ٧٠ عاما أو يزيد ، وهو رقم يقارب المستوى المتوسط في البلدان الصناعية المتقدمة في عام ١٩٩٠ ويبلغ ٧٦ عاما . بيد أن متوسط العمر المرتقب لا يبلغ سوى ٥٤ عاما في البلدان المنخفضة الدخل بل ويقل عن ٥٠ عاما في كثير منها . ومن ثم فالفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان المختلفة مازالت واسعة على الرغم من انها ضاقت نسبيا عما كانت عليه منذ ثلاثين عاما مضت .

ويبلغ الفارق في العمر المرتقب بين طفل رضيع من اطفال العالم الثالث وآخر من العالم الصناعي ٢٠ عاما ، منها نحو ١٠ سنوات يمكن شرحها على ضوء ما يحدث في السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل . اذ يموت قرابة ١٧٪ من الأطفال في البلدان النامية (وتصل النسبة الى اكثر من ٣٠٪ في اكثر البلدان فقرا) قبل بلوغ سن الخامسة ، في حين أن النسبة في البلدان المتقدمة لا تزيد عن ١,٥٪ .

أما عن معدلات وفيات الأطفال فهي تتراوح في البلدان المختلفة ما بين ٢٠ ، ٣٠ مرة مثيلاتها في البلدان المتقدمة ، بل تتجاوز تلك النسبة احيانا . ومع أن الفرق يميل الى التقصص بارتفاع متوسط الدخل فان احتمالات وفاة الطفل بين السنة الأولى والخامسة في عدد من البلدان بلغ متوسط الدخل فيها لكل فرد ٩٠٠ دولار في السنة (عام ١٩٧٨) (وتضم هذه البلدان : الأردن وتركيا والجزائر وجواتيمالا) كانت تبلغ ١٠ امثال على الأقل نظيراتها بالبلدان المتقدمة . أما عن الاطفال في العالم الثالث الذين يبلغون سن الخامسة فان العمر المرتقب بعد ذلك لا يزال يقل في المتوسط عنه في البلدان المتقدمة بثان أو تسع سنوات كما أنهم أكثر عرضة للإصابة بالأمراض^(١) .

وبما انتهت عملا أمراض الطفولة المعقدة (كالحصبة والدفتيريا والسعال والديكيا والشلل) من البلاد الصناعية المتقدمة أو على الأقل خفت ضرورتها كثيرا ،

فإنها ملزات قاتلة أو معقدة في البلدان المتخلفة . وتزيد احتمالات الوفاة لطفل من العالم الثالث تصيبه الحصبة بمقدار ٢٠٠ مرة مقارنة بطفل يصاب بالمرض نفسه في العالم المتقدم . ومن الغريب حقا أنه يمكن الوقاية من هذه الأمراض جميعا عن طريق التطعيم ، غير أن نسبة الأطفال الذين يتم بالفعل تحصينهم في البلدان الفقيرة لا تزيد عن ١٠٪ من مجموعة الأطفال المولدين كل عام .

وليست الأمراض وحدها هي السبب في ارتفاع معدلات الوفيات ونقص سنوات العمر المرتقب في البلدان المختلفة ، بل هناك أيضا الحوادث الناجمة عن نقص ضوابط الأمن في مجالات الانتاج الصناعي ، وكذلك حوادث السيارات ووسائل النقل في هذه البلدان (٧) . ويقدر معدل الوفيات لكل سيارة في بلد مثل نيجيريا بـ ١٠٠ مرة المعدل بالولايات المتحدة ، ويمر ذلك أساسا الى استعمال المشاة (على اثنين أو على أربع !) والمراجعات والكرو وعربات اليد والسيارات واللواري للطريق معا وفي آن واحد !

ومحددات الصحة ، على وجه العموم ، معروفة جيدا منذ فترة طويلة وتتلخص في :

- ١- قدرة الانسان على اشباع حاجاته من السلع والخدمات ، وتتوقف هذه على مستوى الدخل وعلى مستوى الأسعار .
- ٢- البيئة الصحية وتتوقف هذه على كل من المناخ ومستوى الخدمات والمرافق الصحية العامة .
- ٣- وعى الناس بمبادئ التغذية والصحة العامة للوقاية من الأمراض وخاصة المعدى منها .

ويعد سوء التغذية الناتج عن هبوط مستوى الدخل من أهم أسباب الوفاة وخاصة بين الأطفال في البلدان النامية . ويقدر خبراء البنك الدولي أن سوء التغذية يعد مسئولا عن ثلث أو ثلثي وفيات الأطفال بل وقد تزيد النسبة في البلاد الأكثر فقرا . وقد أفادت دراسة شاملة لنحو ٣٥ ألف حالة وفاة في ١٤ مستعمرة نسكية في أمريكا اللاتينية ، أن ٣٤٪ من وفيات الأطفال دون الخامسة كانت

ناشئة جزئيا أو كلياً عن سوء تغذية حاد كما أن ثمة ٢٣٪ من الوفيات كانت ناجمة عن الولادة المتعسرة وهي تعكس في حد ذاتها سوء تغذية الأمهات .

وإن كان عدد كبير من الأمراض وحالات الوفاة في البلدان المختلفة يعكس بيئة غير صحية فثمة اختلاف ملموس بين الأثرياء والفقراء . فمن المرجح أن يقطن الفقراء مناطق الأمراض المتوطنة أكثر من الأغنياء ، سواء كانوا من أهل المدن أو من أهل القرى^(٨) والا يلجأوا الى التأخير الموقائية أو الى الرعاية الطبية العاجلة حتى عند توافرها . ويصعب على الأسرة الفقيرة أن تخرج من الضائقة المالية عند سقوط عائلها فتهت للمرض ، بل ويمكن أن يؤدي المرض غير الخطير الى تدهور الأسرة من الفقر الى الاملاق .

امراض الفقراء :

تقل أهمية أمراض الشيخوخة في البلدان المتخلفة عنها في البلدان المتقدمة والسبب لذلك بدىي ، فنسبة من تتخطى أعمارهم الـ ٦٥ عاما في الدول المتخلفة ضئيلة للغاية . بينما في الولايات المتحدة — على سبيل المثال — يعاني ثلث المسنين بها من أمراض الشيخوخة .

وأكثر الأمراض انتشارا في البلدان المتخلفة هي تلك الأمراض التي تنقل عن طريق البراز الآدمي ، أى الأمراض المعوية الطفيلية والمعدية ، فضلا عن شلل الأطفال والتيفود والكوليرا ، وتنتشر هذه الأمراض بسهولة في المناطق التي لا توجد فيها شبكات عامة للمياه النقية ولا تمارس فيها قواعد الصحة العامة . وفي حين تسبب هذه الأمراض في رفع معدل وفيات الأطفال نمجدها مزمنة ومسببة للضعف العام لدى الكبار . ويقدر أن هناك نحو ٦٥٠ مليون شخص يعانون من الأصابة بديدان الاسكاريناس ، تبعا لتقدير منظمة الصحة العالمية في عام ١٩٧١ . وفي غرب جايو باندونيسيا اثبتت التجارب أن الأصابة بهذا الطفيل تغطي نسبة ٨٥٪ من سكان الجزيرة .

ومن بين الأمراض الأخرى التي تسبب الضعف العام وإن كانت لا تؤدي الى الوفاة بين الكبار ، يظل مرض السل أكثر هذه الأمراض انتشارا . ويأتى في المرتبة التالية مرض البلهارسيا الذي تنقله القواقع التي تنشط في المياه الراكدة . وتزداد

حالة هذا المرض في شرق آسيا وشمال أفريقيا وبعض المناطق في أمريكا اللاتينية .
ويقدر عدد من يصابون بعلوى البلهارسيا من ١٨٠ الى ٢٥٠ مليون سنويا .

ويتنشر مرض النوم انتشارا واسعا في وسط أفريقيا وهو مرض يسبب الموت عادة
إذا لم يعالج في مراحله الأولى . وتنقل هذا المرض ذبابة « التسي تسي » وقد أمكن
السيطرة عليها بدرجة كبيرة في الخمسينات ، غير أنها عادت مرة أخرى نظرا
لترسخ التلاير المتخلفة للسيطرة عليها . وهي تشكل خطرا فادحا على حياة
ما لا يقل عن ٣٥ مليون نسمة ، وقد سببت خسائر كبيرة في قطاعان
الحيوانات .

وتسبب هذه الأمراض لدى الأطفال اضطرابا يعوقهم عن الانتظام في الدراسة
وينقص قدرتهم على التركيز والتعلم . أما بالنسبة للكبار فالإصابة بالمرض تقف
حجر عثرة في سبيل القدرة على الانتاج وتحد من قدرتهم على الابتكار لأنهم
يصبحون أقل رغبة في المخاطرة أو تحمل المسؤولية . وقد أظهرت دراسة عن المزارعين
في باراجواي الذين يعانون بدرجات متفاوتة من الإصابة بالملاريا ، انخفاض انتاجية
العمال بالمقارنة بالعمال الأصحاء .

وهكذا ... فبدلاً من إنخفاض الدخول على المستويين الفردي والكلّي تخفض
مستويات التغذية كما ونوعاً ، كما تقل نسبة من يستخدمون مياه نظيفة للشرب
من بين السكان لعدم توافرها في الهدف ولا في الأماكن التي يسكنها الفقراء في
المدن ، ويتضاءل حجم الخدمات الطبية مما ينعكس في النهاية على المستوى العام
للصحة بين ثلاثة أرباع البشر الذين نطلق عليهم اسم « العالم » الثالث .

— فبينما يحصل المواطن الأمريكي على ٩٧ جرام في المتوسط يوميا من البروتين في
عام ١٩٩٠ ينخفض نصيب الفرد منه إلى النصف في الهند وغانا .

— وعقارنة إستهلاك الحبوب بين الشعوب الغنية وتلك الفقيرة فسوف نكتشف
إتساع الفارق بينهما ، إذ يبلغ المتوسط العام في الثمانينات ٦٧٠ كيلوجرام في
الأول مقابل ١٨٥ فقط في الثانية .

— وليس سوء التغذية وحده مسؤولا عن الضعف العام للصحة وارتفاع معدلات
الوفيات في البلدان الفقيرة ، بل تعد قفازة مياه الشرب ونقلها للعديد من
الأمراض السابق التعرض لها أيضا من العناصر الهامة المسؤولة عن ٣٥٪ من

وفيات الأطفال في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . ومع نهاية القرن العشرين
مازال ٣٠٪ فقط من سكان العالم الثالث هم الذين يشربون مياهها صالحة
للشرب .

— أما عن الرعاية الطبية فيشار إليها عادة بمقياس نسبة الأطباء أو الممرضات أو
الأمورة في المستشفيات إلى عدد السكان . وتشير أحدث الإحصاءات الواردة
بتقرير البنك الدولي عن التنمية لعام ١٩٨٩ إلى أن نسبة الأطباء لكل ١٠٠,٠٠٠
مواطن في الدول المتخلفة لا تزيد عن ٩,٤ طبيباً مقابل ١٦٠ في الدول الغنية .

— ومن الملفت للنظر أن هذه النسبة الضعيلة للخدمات الطبية والصحية في الدول
المتخلفة تتركز بشكل كبير في المدن على حساب الريف الذي يعاني رغم
إكتظاظه بالسكان من النقص الشديد فيها . ففي كينيا — على سبيل
المثال — تبلغ نسبة الأطباء إلى السكان في العاصمة نروبي ١ إلى ٦٧٢ بينما
تبلغ هذه النسبة في الريف ١ : ٣٠,٠٠٠ علماً بأن ٨٧٪ من مواطني هذا البلد
الأفريقي يقطنون الريف . ولا تختلف هذه النسبة كثيراً في أغلب البلدان
الفقرية في أفريقيا ، وتقرب منها في آسيا وأمريكا اللاتينية .

إن للتعليم دوره البالغ الأهمية في الارتقاء بالمستوى العام للصحة ورغم
إنخفاض الدخول في هذا الجزء من عالمنا المعاصر .

(٤) التعليم^(*)

أعلن الجهاز المركزي للتنمية والاقتصاد مؤخراً أن نسبة الأمية في مصر
انخفضت الى ٥٢٪ عام ١٩٩٠ . وتعني الأمية هنا — بمفهوم القرن التاسع
عشر وقت أن كان القأس امتداداً للزراع الانسان — مجرد الجهل بالقراءة

(*) للمزيد من الدراسة المتصلة في هذا الموضوع أنظر المؤلف :

- ١ — « الآثار المتبادلة بين التعليم والتنمية في البلدان المتخلفة » ، مجلة كلية التجارة والعلوم ، كلية
التجارة ، جامعة طنطا ، ملحق العدد الأول — السنة الخامسة — ١٩٨٩ ، ص.ص: ٩-١٥
(٤١ صفحة) .
- ٢ — دراسة تحليلية للملاح الكمية والهيكلية لتنظيم التعليم في البلدان المتخلفة » ، مجلة كلية التجارة
للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية : المجلد ٢٧ — العدد الأول — مارس ١٩٩٠ ،
ص.ص: ١٢٧-١٢٨ (٢٢ صفحة) .

والكتابة ومبادئ الحساب . فهل حقاً أن ما لدينا من الـ ٤٨٪ من السكان هم بالمفهوم المعاصر : متعلمون ؟ وماذا نعني بالأمية ؟

لقد تغير مفهوم الأمية في عصرنا هذا . فالיום أصبح الانسان ينظر الى نفسه وإلى العالم من حوله نظرة جديدة . اليوم انطلق عقل الانسان ليفزو في آن واحد عوالم ثلاثة : عالم المحسوس ، وعالم المعقول ، وعالم المجهول متحداً ما في هذه العوالم من غموض وأسرار بقصد فهمها وتفسيرها وتحقيق سيطرته عليها واخضاعها لإرادته ، حتى أمكن القول أننا مقبلون حتماً على مرحلة حضارية تختلف تماماً عن كل المراحل التي مر بها الانسان من قبل . ومنذ بداية الستينات بدأ الانسان بالفعل في قفزات هائلة ينسج خيوط حضارة جديدة لا تعرف لها وطناً أو موطناً . وفي ظل هذه الحضارة لم يعد الأمي هو من يجهل القراءة والكتابة ومبادئ الحساب ، ولم يعد عمو الأمية هو تعلم هذه الأشياء البسيطة .

لقد تجاوز عصر الأقطار الصناعية والاتصالات هذه الأمية بمفهومها التقليدي وأصبح عمو الأمية يعنى أحداث النمو المتعدد في البناء الثقافي والقيمي والنفسي والجسدي للانسان .

* ففى عصرنا هذا يعتبر أمياً من لا يعرف قيمة الوقت والزمن ، فتفتلت مواعيده وتنسب ارتباطاته مع الآخرين وفي العمل وبعض أوقاته غير عانىء بحجم أو نوعية ما قام بإنجازه .

* وفي عصرنا هذا يعتبر أمياً من لا يعرف واجباته وحقوقه ، ومن لا يقدم على ممارستها في ايجابية . فيطالب بحقوقه في أدب دون غلظة أو جفاء ويؤدى واجباته احتراماً لذاته وليس خوفاً من سلطة أعلى فإذا ملازمت هذه السلطة تراخي أو أهمل .

* وفيه أيضاً يعتبر أمياً من لا يفكر الا في شخصه أو في أسرته دون فهم لطبيعة الحياة في جماعة . فيتهرب من دفع الضرائب أو يلتقى القاذورات في الشارع أو لا يهتم براحة الآخرين أو يسعى للكسب بأى طريق ولو على حساب مبادئ المجتمع الأخرى .

* وفي هذا العصر يحير أمياً من يقول غير ما يفعل ، أو يقتنع بالقول دون الفعل

أو يقف سلبيا أمام مظاهر الفساد والتخريب ، أو يسقط دنيا الواقع ويعيش في عالم من الأفكار الغيبية الميتافيزيقية فينعزل عن المجتمع والحياة ، أو ينقلب ضد المجتمع دون أن يلتمس تفسيراً للظواهر من حوله وحلا لمشكلات الجماعة الذي هو واحد من أفرادها .

* وفيه أيضا يعتبر أميا كل من لا يحترم مكانة المرأة في المجتمع ، ويقدر للطفولة حقها ويحسن معاملتها ورعايتها ويوفر لها عوامل نموها ، ومن يتمتع عن مد يد العون للعاجز والمسن والمريض والمحتاج .

* وفيه أيضا يعتبر أميا من لا يتنوق معاني الحق والخير والجمال أو لا يستطيع التأثير بها أو التمييز بينها .

* وفيه أيضا يعتبر أميا من تطغى عنده نزعاته العاطفية على ادراكه العقل ، وانفعالاته على الموضوعية فيضع العضل فوق العقل والجبد البدوي فوق الجبد الهاديء المنطقي .

* وفيه يعتبر أميا من لا يمارس هواية أو رياضة أو من يهمل في تكوينه الجسدي ويتبع عادات استهلاكية غير صحية ويحمل أمامه معلة متفخخة تتلذذ فوق جسد (خامل منهك لا يقوى على الحركة . فالرياضة البدنية تنشيط الأعضاء والرياضة العقلية تشحذ المهمة وتنمي في الانسان القدرة على التفكير وتستحث ذكائه ويستمتع فيهما معا بشرة العمل .

* ويعتبر أميا كل ملحد لا يؤمن بالله الواحد وكتبه ورسله . ومن لا يتمتع في عظمة ملكوته وخلقه وما في الكون من ابداع ونظام وجلال . فالانسان المؤمن بالله يستلهم دائما من عظمته وحكمته روح السكينة في الأزمات ، وإرادة الاصرار في طرقي العمل والخير ، ولن يعرف المستحيل ولن يستشعر الوحدة وإن أنصرف عنه الآخرون . أن الانسان المؤمن بالله لينوب انسجاما في هذا الكون الفسيح دون تناقض أو تصادم مع ظواهره اجتماعيا كانت أم طبيعية .

** هذه هي الأمة بمفهوم العقد الأخير من القرن العشرين ، فهل أعدنا حساب نسبة الأميين ؟!

لكن الأمة ليست هي الوجه الأورث للمشكلة التعليمية في عالمنا الثالث،

فللتعليم في البلدان المتخلفة مشاكله الكمية والنوعية العديدة. وإذا إستطعنا بحق إرساء النظم التعليمية الملائمة لمجتمعاتنا فنكون بذلك قد وضعنا شعبونا على بناءه الطريق الصحيح للانطلاق نحو التقدم والنمو والازدهار إقتصاديا واجتماعيا. ذلك أن المؤلف يعتقد — بل يؤمن تماما — أن جوهر التنمية يكمن في العملية التعليمية ، ففيها يتمثل أفضل أنواع الاستثمار في العالم الثالث ، أى الاستثمار في البشر . ونقشيا مع هذه الرؤية تعتبر الأمية وهبوط المستوى التعليمي من أكبر العقبات عرقلة للنمو الإقتصادي والاجتماعي بالبلدان المتخلفة . وسوف نعالج هذا الموضوع من خلال الموضوعين التاليين :

— التعليم ومشاكله بالبلدان المتخلفة .

— التعليم وآثاره على التنمية .

أولا : التعليم ومشاكله في الدول المتخلفة :

* انعكس الاهتمام الكبير الذى أبدته الدول المتخلفة في مجال التعليم على ضخامة الاستثمارات التى خصصت للاتفاق عليه . حيث ارتفع اجمالى الانفاق الحكومى على التعليم من حوالى ٩ مليار دولار سنة ١٩٦٠ (بـدولارات ١٩٧٦) وهو ما يعادل ٢,٤ ٪ من اجمالى الناتج القومى لهذه البلدان ، الى ٣٨ مليار من الدولارات عام ١٩٧٦ ، أى حوالى ٤ ٪ من اجمالى الناتج القومى . وفى الآونة الأخيرة يتراوح الانفاق على التعليم — فى العديد من دول العالم الثالث — ما بين ٢٠ ٪ ، ٣٠ ٪ من ميزانية الدولة . ورغم ارتفاع هذه النسبة اذا ما قورنت باحتياجات البلدان المتخلفة من أوجه الأنفاق على السلع والخدمات الأخرى الا أن نصيب الفرد من اجمالى الانفاق الحكومى على التعليم لا يتعدى ١٣ دولار بالسنة فى هذه البلدان فى مقابل ٢٣٠ دولار للفرد فى البلدان الصناعية المتقدمة . بمباراة أخرى لا يحصل الفرد فى الدول الفقيرة سوى على $\frac{1}{18}$ مما يحصل عليه الفرد فى الدول المتقدمة من الانفاق الحكومى على التعليم (بكلفة مراحل) ، ناهيك عن الفروق الشاسعة فى نوعية التعليم وكفاءة النظام التعليمي فى كلا المجموعتين من الدول .

* أما عن قيد التلاميذ بالمدارس ، فقد ارتفع رقم المقيد من المراحل التعليم الثلاث (ابتدائي واعدادي - ثانوي - عالي) في العالم الثالث من ١٦٣ مليون تلميذ سنة ١٩٦٠ الى ٣٨٥ مليون تلميذ سنة ١٩٨٠ بمعدل ٥٪ زيادة سنوية . وتبلغ نسبة الأطفال في التعليم الابتدائي وحده ٨٠٪ من اجمالي قيد التلاميذ بالمدارس في البلدان المتخلفة . وبين الجدول رقم (١٣) بعض البيانات المقارنة لنسب القيد بمختلف مراحل التعليم في كل من البلدان الفقيرة ، والمتوسطة الدخل والغنية .

* وتعد ظاهرة تسرب التلاميذ من أكبر مشاكل التعليم في الدول المتخلفة ، ويقدر نسبة من يتروكون الدراسة قبل اكتمال مرحلة التعليم الأولي بين ٢٠٪ و ٥٤٪ و ٧٥٪ من اجمالي المقيد في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على التوالي . وتصل هذه النسبة الى ٨١٪ في بعض دول الدول الفقيرة

وكانت نسبة التسرب في التعليم الثانوي عام ١٩٧٥ حوالي ٣٩٪ في أفريقيا ، ١٨٪ في أمريكا اللاتينية وآسيا بينما لا تتعدى هذه النسبة ١١،٤٪ في أوروبا . ومن أبرز المشكلات الناتجة عن ظاهرة التسرب وجود نسبة كبيرة من البطالة المتعلمة في تلك الدول .

* أما عن ظاهرة الأمية فيلاحظ انخفاض نسبة الأميين من تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة من ٦٠٪ عام ١٩٦٠ الى ٥١٪ في عام ١٩٨٠ . ونظرا للانفجار السكاني في البلدان المتخلفة نجد أن العدد المطلق للأميين قد ارتفع من حوالي ٧٠ مليون الى حوالي ٨٥٠ مليون خلال نفس الفترة . ومن المثير للأسف حقا أن نجد أعلى نسبة للأميين في أفريقيا عامة (٧٤٪) وبين الشعوب العربية خاصة (٧٣٪) يليها شعوب آسيا (٤٧٪) ثم أمريكا اللاتينية (٢٤٪) . ولا تزيد نسبة الأمية في الدول المتقدمة عن ٢٪ في المتوسط .

* وإذا علمنا أن فرصة التعليم الابتدائي هي الفرصة المتاحة لأبناء الفقراء والأغنياء معا بينما أن التعليم الثانوي والعالي لا يفيد منه عادة الا أبناء الأغنياء في البلدان المتخلفة فانه يصبح من السهل أن نتصور وجود درجة من عدم عدالة التوزيع للاتفاق على التعليم بين طبقات المجتمع في هذه البلاد . يضاف الى ذلك

أن الدراسات قد أوضحت ارتفاع نفقة التعليم الثانوي والعالي عنها في التعليم الابتدائي والأولى في الدول المختلفة بمعدل أكبر منها في الدول المتقدمة (أنظر جدول رقم ١٤) . بحيث أن ما يتفق على خريج جامعة واحدة في الدول المختلفة يساوي تكاليف تعليم ٨٨ تلميذاً أنهموا مرحلة التعليم الأولي والابتدائي . وتصل هذه جدول رقم (١٣)

بعض معدلات القيد بالمراحل المختلفة للتعليم
كسبة مئوية من المجموعات العمرية للأعوام ١٩٦٥-١٩٨٦
ونسبة الأمية

الدول	نسبة الأمية ١٩٨٥	تعليم أولي		تعليم ثانوي		تعليم عال	
		١٩٦٥	١٩٨٦	١٩٦٥	١٩٨٦	١٩٦٥	١٩٨٦
الدول الغنية مرحلة الدخل		١٠٥	١٠٢	٦٢	٩٢	٢١	٣٩
— السويد	٧٦	٢٤	٧١	-٤	٤٤	-١	١٣
— إسرائيل	٥	٩٥	٩٩	٤٨	٧٩	٢٠	٣٣
— هولندا	١٢	١٠٣	١٠٥	٢٩	٢٩	-٥	١٣
— فرنسا	١	١٣٤	١١٢	٥٦	٩٥	١٨	٣٠
الدول متوسطة الدخل		٩٣	١٠٤	٢٦	٥٤	-٦	١٨
— المغرب	٦٧	٥٧	٧٩	١١	٣٤	-١	-٩
— مصر	٥٥	٧٥	٨٧	٢٦	٦٦	-٧	٢١
— تونس	٤٦	٩١	١١٨	١٦	٣٩	-٢	-٦
— سوريا	٤٠	٧٨	١١١	٢٨	٦٠	-٨	١٧
— الجزائر	١٢	١٠٨	١٠٥	١٦	٣٦	-٢	٠٠
— الأرجنتين	٤	١٠١	١٠٩	٢٨	٧٤	١٤	٣٩
— الجزائر	٥٠	٦٨	٩٥	-٧	٥٤	-١	-٧
— ليبيا	٧٠	٧٨	٠٠	١٤	٠٠	-١	١١
الدول منخفضة الدخل		٤٩	٧٦	-٩	٢٥	-١	-٤
— أنجولا	٩٢	١١	٣٦	-٢	١٢	صفر	-١
— الصين	٣١	٨٩	١٢٩	٢٤	٤٣	صفر	-٢
— الهند	٥٦	٧٤	٩٢	٢٧	٣٥	٥	٠٠
— السودان	٧٠	٢٩	٥٠	-٤	٢٠	-١	-٢
— باكستان	٧٠	٤٠	٤٤	١٢	١٨	-٢	-٥
— أندونيسيا	٣٦	٧٢	١١٨	١٢	٤١	-١	-٧

(٠٠) صفي هذه القطر أن النسبة غير معلومة

المصدر : تقرير البنك الدولي عن التنمية في العام لعام ١٩٨٩ ، جدول رقم (٢٩) بالملحق الإحصائي ، ص: ٢٥٨-٢٥٩ .

النسبة في بعض البلدان مثل ماليزيا وكينيا وتنزانيا الى ١ : ٢٨٣ ولا تزيد نسبة الانفاق على الطالب في التعليم العالي الى الانفاق على تلميذ الابتدائي في الدول المتقدمة عن ١٠ : ١ يستنتج من ذلك أن الدول المتخلفة توجه نسبة كبيرة من ميزانيتها المخصصة للاتفاق على التعليم نحو التعليم الجامعي الذي لا يستفيد منه سوى فئة صغيرة من ذوي الخطوة والثراء . بينما توجه نسبة صغيرة من ميزانيتها التعليمية نحو التعليم الابتدائي الذي يفيد بالدرجة الأولى الغالبية من أبناء الفقراء .

جدول رقم (١٤)

معدلات النفقة والمنفعة لمستويات التعليم المختلفة للفرد الواحد في بعض البلدان المتخلفة والمتقدمة

الدول	معدلات النفقة للتعليم		معدلات المنفعة للمخرج (على أساس الدخل)	
	ثانوي لابتدائي	عالي لابتدائي	ثانوي لابتدائي	عالي لابتدائي
* الولايات المتحدة - إنجلترا - نيوزيلندا	٦,٦	١٧,٦	١,٤	٧,٤
* ماليزيا - غانا - كوت ديفوار - كينيا - أوغندا - نيجيريا - الهند	١١,٩	٨٧,٩	٧,٤	٦,٤

المصدر : G. Psacharopoulos, "The Returns to Education: An International Comparison", Amsterdam: Elsevier, 1972, Tables 8.2. and 8.4.

* ومن الملفت للنظر أنه بينما تصل فروق النفقة بين التعليم العالي والثانوي الى التعليم الابتدائي الى ٨٨٪ ، ١٢٪ على التوالي لا تبلغ نسبة دخل خريجي الجامعة والثانوي الى دخل من أنهى دراسته الابتدائية فقط سوى ٢,٤٪ و ٦,٤٪ على التوالي في البلدان المتخلفة . بل أن دخل خريجي الجامعات في كثير من البلدان المتخلفة يقل كثيرا عن نصف دخل من لم تنجح له فرصة التعليم على الاطلاق . وفي مصر مثلا يحصل خريج كلية الطب في بداية حياته العملية على جوالى ٧٥ جنيه كمرتب شهري أى بمعدل حوالى جنين ونصف في اليوم بينما لا يقل ايراد

أى صبي في قطاعات الزراعة والتجارة والسمكرة وغيرها وكذلك ماسح الأحذية
عن عشرة جنيهات يوميا أى حوالى ٣٠٠ جنيه في الشهر !!

إن ارتفاع نسبة الاتفاق على كل من التعليم الثانوى والجامعى لا يعكس
بالضرورة حاجة المجتمع المتخلف الى هذه الفئات من الحريجين كما لا تعكس
دخولهم درجة اسهامهم في الانتاجية الكلية للبلد المتخلف . ووراء هذه الاختلال
ظاهرة واضحة لا تحتاج الى الجهد في التفسير ... ذلك أن نظام التعليم في البلدان
التخلفة يعانى من الاختلال ولا يتمشى مع احتياجات هذه البلدان من المهارات
الفنية والمعارف الأساسية التى يفترق بها غالبية السكان ، وتحكمه عادات وقيم
وتقاليد غير رشيدة ترتفع بمقتضاها النظرة الاجتماعية الى التعليم العالى على حساب
الاحتياجات التعليمية الحقيقية لتلك المجتمعات .

* أن نظام التعليم في دول العالم الثالث يحمل في طياته ذلك الخليط الغريب
من التخبط والسطحية والضعف وعدم القدرة على الارتباط بالمشاكل العملية
والحقيقية للمجتمعات الفقيرة . وهو نظام يفتقد — في أحسن حالاته — الى
التخطيط السليم والإدارة الجيدة والتنظيم الكفيل بهبط برامج التعليم في المدرسة
والجامعة بمقتضيات المرحلة التى يمر بها العالم الثالث اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .
فالمناهج تجمع بمواد علمية متراكمة وعلى التلميذ أن يحشرها في رأسه حشرا ،
و بمجرد أن ينتهى عهيد الامتحان تعود للطالب عقليته الصافية الملساء لا يعلق بها
شيئا كثيرا مما حفظه بعد ما استقيأه على ورقة الإجابة . وكأ أن المناهج لم تكن
وسيلة لتفتيح مدارك الطالب وإنارة قدرته على التفكير المنطقى والتحليل العلمى له
يحيطه من ظواهر ، فإن الامتحان هو الآخر ليس الوسيلة الموضوعية لتقييم
الإمكانات العقلية والشخصية بل هو تصيد مؤسف للطالب بهدف اختبار
درجة تحصيله لمعلومات جزئية تعكس في أغلب الأحيان بعض المهارات
السطحية . ناهيك عن قصور الإمكانات التعليمية بدءا من قاعات الدرس
وأدوات الإيضاح والشرح وانتهاء بالمعلم ذاته !!

إن المقام لا يتسع لنقد وتقييم نظم التعليم في مراحله الثلاث : ابتدائى ، ثانوى
وعالى بالبلدان المتخلفة . وربما أن تعرضنا لأثر التعليم على التنمية قد يوضح

— من زاوية مختلفة — نواحي القصور في نظم التعليم وإمكانياته بالبلدان المختلفة .

ثانياً — التعليم وآثاره على التنمية :

ذكرنا من قبل أن للتعليم والتنمية آثار متبادلة أي مزدوجة الاتجاه ، فالميكمل الاجتماعي الاقتصادي للبلد ينعكس على نظام التعليم فيه ، كما تؤثر البرامج الطموحة للتعليم في تعديل هذا الميكمل . ومع استيعابنا بالكامل لهذه الملاحظة الميدية ، فانه بإمكاننا أن نلخص هذا الأثر المتبادل بين التعليم وبين بعض التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المختلفة وهي (١) النمو الاقتصادي ، (٢) الفقر وسوء توزيع الدخل ، (٣) السكان والحضوية المرتفعة ، (٤) الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر ، (٥) التنمية الريفية ، (٦) الهجرة الى الخارج .

١- التعليم والنمو الاقتصادي :

يولد كل فرد ولديه عدد من المواهب والقدرات ، والتعليم يصقل ويبرز هذه المواهب والقدرات ويستغلها .

ومن آثار التعليم على البشر ، انه يقع بنقل المعرفة وتطويع القدرة على الاستنباط أي الاستدلال المنطقي ، كما يحدث التغيرات في القيم والمعتقدات وفي المواقف إزاء العمل والمجتمع . أي أن للتعليم أثراً (أ) أثر عقل منهجي ، (ب) أثر اخلاقي قيمي . وكلاهما بالغ الأهمية في تشكيل المجتمع ودفع عجلات النمو الاقتصادي .

لقد تبين أن تنمية القدرة العامة على التفكير والتعلم (أي الأثر الأول للتعليم) أكثر أهمية من تعلم الموضوعات العلمية والدراسات ذاتها . كما أن الأثر الثاني هو وثيق الصلة مباشرة بالنشاط الاقتصادي . فقد تبين أن الشخص المتعلم هو أكثر استعداداً لتقبل الأفكار الجديدة أو لممارسة الديمقراطية والمناقشة الحرة والأمثال للنظم (في حين أن الآثار الأخرى مثل التسامح والتفقه بالنفس والشعور بالمسئولية الاجتماعية والمدينة ذات طابع شخصي أو سياسي أكبر ، لكنها قد تؤثر بطريقة غير مباشرة على الأداء الاقتصادي) .

ولقد دلت التجارب التي قام بها خبراء البنك الدولي ومنظماتها لقياس آثار

التعليم ، على أن « تطور النظرة المعاصرة » الى الأنشطة المختلفة مثل : العمل اليدوى ، الإدخار ، تنظيم الأسرة ، التصويت ... الخ . إنما يتوقف على مستوى دراسة الشخص أكثر من أى عامل آخر . وأثبتت التجارب فى مجال الزراعة أن زيادة الانتاج ترتبط مباشرة وطرديا مع مستوى التعليم فقد وجد أن الانتاج السنوى للفلاح الذى أكمل أربع سنوات من التعليم الابتدائى ، يفوق فى المتوسط بنسبة ١٣,٢ ٪ انتاج نظيره الذى لم يذهب الى المدرسة . وتتضح دقة هذه النتائج اذا علمنا أن التجارب كانت تقس الانتاجية مباشرة وليس من خلال الأجور

٢- التعليم وأثره على الفقر وسوء توزيع الدخل :

للتعليم الابتدائى أهمية خاصة فى التغلب على الفقر المطلق . فالتعليم الابتدائى — الذى هو مجرد تدريب على كيفية التعلم — يساعد الناس فى كيفية الحصول على المعلومات وتقييمها وفى انشاء السجلات لتقدير عوائد الأنشطة فى الماضى ومخاطرها فى المستقبل . وبصفة عامة فانه يدفع الإنسان الى تعهد النفس على النظام وتحقيق أهداف أبعد مدى فى مجالات العمل . ومع أهمية التعليم الثانوى والعالى والمنهى فانه يمكن التأكيد بأن التعليم الابتدائى يميل على وجه العموم الى أن يحقق نوعا من العدالة الاجتماعية وذلك لأنه يفيد الفقراء أكثر من غيرهم بإعادة توزيع الدخل عليهم . فى حين أن التعليم الثانوى والعالى يميل — كما ذكرنا من قبل — الى إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء ، لأن أولاد الفقراء — بالقياس الى أولاد الأغنياء — يكادون لا ينتفعون من هذين النوعين من التعليم .

ويعبر الاقتصادى جون سيمونز عن هذه الحقيقة قائلا : « أن الأمل فى التعليم كوسيلة للهروب من الفقر قد لا يعيش طويلا فى نفوس الفقراء فالفقير هو أول من يترك المدرسة طواعية لاحتياجه الى العمل ، وهو أول من يتركها اضطرارا لرسوبه أو ضعفه لأنه ينام فى الفصل بسبب الاجهاد الذى يصيبه كأثر لسوء التغذية ، وهو أول من يرسل فى امتحانات اللغة الإنجليزية أو الفرنسية لأن قرانه من ابناء الأغنياء لهم فرصة أكثر لممارسة وتعلم اللغات فى المنزل مع أسرهم . ويتخسر الأمل لدى الآباء الفقراء فى إيجاد وظيفة مناسبة بشهادة الدراسة الابتدائية وحتى الشهادة الثانوية قد تلبو بعيدة المثال على ابنائهم لبعيد المدرسة الثانوية عن

القرية ، ولعدم قدرتهم على تحمل أعباء انقذات أو سكن أبناءهم فى المدينة حيث توجد المدرسة الثانوية والجامعة

وهكذا تقف النفقة المباشرة للتعليم زائد عليها نفقة الفرصة البديلة لتعليم أبناء الفقراء (أى ما يتم التضحية به من دخل إن لم يذهب الابن الى المدرسة وقام بدلا من التعليم بالعمل) حائلا دون إتاحة فرصة التعليم لهؤلاء الفقراء .

٣- التعليم وأثره على الخصوبة ونمو السكان :

قد يكون تعليم البنات من أفضل الاستثمارات التى يمكن أن يقوم بها أحد البلدان لرفع معدل نموه الاقتصادى ومستوى رفاهيته ، حتى فى حالة عدم انخراط الفتيات المتعلّمتات فى الحياة العملية على الإطلاق ذلك أن معظم الفتيات يصبحن امهات ويؤثرن فى أطفالهن تأثيرا حاسما يفوق بكثير تأثير الآباء فى مجالات الصحة والتغذية والخصوبة .

ففى مجال الصحة ، دلت الدراسات المتعلقة بينجلا ديش وكينيا وكولومبيا على أن إحتيال وفاة الأطفال يقل ، كلما ارتفع المستوى التعليمى لدى أمهاتهم ، حتى لو أخذت فى الاعتبار الفوارق بين دخول العائلات .

وفى مجال التغذية ثبت من الدراسات التى أجريت فى البرازيل ارتفاع مستوى التغذية مع ارتفاع مستوى تعلم الأمهات وخاصة فيما يتعلق بالأساليب الصحيحة للتغذية بالنسبة للأطفال .

وفى مجال الخصوبة فإن التعليم يرفع من سن الزواج نتيجة لزيادة فرص العمل أمامهن من جانب ، ومن جانب آخر فالنساء المتعلّمتات أقدر على معرفة وسائل منع الحمل واستخدامها عن غيرهن . ومع ذلك فإن التحيز فى الحاق البنات من الصين بالمدارس دون الفتيات يتضح فى أغلب بلدان الدول النامية وبصفة خاصة فى جنوب آسيا والشرق الأوسط وممال إفريقيا . فما السبب فى ذلك ؟ ربما يبدو للآباء أن تعليم بناتهم ليس بقدر أهمية تعليم أبنائهم ، وقد يحشون أن يؤدى تعليم بناتهم الى الإضرار بمرص زواجهن والحياة العائلية المترتبة عليها ، بل على قيمهن الأخلاقية . ولا يمكنه يتج عن تعليم الفتاة أى نفع مادى اذا كان

هناك تحيز ضدها في سوق العمل ، أو اذا تزوجت في سن مبكرة وتوقفت عن العمل ، أو اذا لم يصبح عليها أى التزامات مادية لإزاء والديها بعد زواجها .

٤- التعليم وأثره على الهجرة الداخلية :

كلما ازدادت نسبة المتعلمين ، كلما ارتفعت معدلات الهجرة من الريف الى الحضر بحثا عن فرص عمل افضل أو أجور ومستويات معيشة أعلى . وفي المدينة توجد عادة المجالات الحديثة في شتى قطاعات الإنتاج لاسيما الصناعة والخدمات . ويلاحظ أن فئات معينة من المتعلمين هي التي تهاجر الى المدينة بحكم مستوياتها التعليمية وتخصصاتها مثل خريجي الجامعات وبعض المهنيين والحرفيين . وهكذا يساعد التعليم على ربط الريف بالحضر من خلال اتصال المهاجرين للمدينة بأسرهم ، وعلى رفع مستوى الريف من خلال الإسهامات المادية للأبناء المهاجرين ونقل نماذج السلوك الحضري وعاداته التي تساعد كثيرا على رفع معدلات الأداء لأفراد الريف في المجال الاقتصادى .

٥- التعليم وأثره على التنمية الريفية :

ركزت أغلب مشروعات التنمية في الدول المتخلفة على قطاع الصناعة والحضر في الخمسينات والستينات وكان هذا الى حد ما على حساب تنمية الريف الذى يضم ٨٠٪ من سكان هذه الدول . والواقع أن الريف لا يحظى بالقسط الواجب من خدمات التعليم الحكومى أو الخاص . ونتيجة لذلك فإن طرق الزراعة وإنتاجية هذا القطاع مازالت هابطة وتعانى من التخلف الشديد في بعض المناطق . وقد سبق وأشرنا الى ضعف انتاجية العامل/الفدان وتخلف طرائق الإنتاج وانتشار البطالة المقنعة في الريف بالبلدان المتخلفة . أن احتياجات قطاع الريف للتعليم تلمخص في المجالات الأربعة التالية :

(أ) تعليم اساسى أو أولى يستهدف محو أمية المزارع وإطلاعه على معنى ما يدور حوله من ظواهر بيئية .

(ب) تربية وإرشادات لتطوير الأسرة وتزويدها ببعض المهارات وزرع بعض المفاهيم السلوكية التي تساعد على رفع المستوى الصحى والغنائى والأنتاجى للأسرة .

(ج) تربية اجتماعية وقومية لتقوية الروابط بين المؤسسات السياسية والاجتماعية وبين المزارع ، بحيث يتم مشاركة الفلاح في كل ما يحيط به من قرارات يتأثر بها من بعيد أو قريب .

(د) تدريب مهني يرفع من مستوى استخدام المزارع للأساليب الإنتاجية المتطورة .

٦- التعليم وأثره على هجرة العقول :

بالإضافة الى سيطرة الدول الصناعية المتقدمة على مقاليد التجارة والنقد والتكنولوجيا في العالم فان الدول المتخلفة تواجهها مشكلة هجرة العقول brain drain منها الى الدول المتقدمة . وهي ظاهرة خطيرة حيث تشكل نزيفا لثروات هذه البلاد من العلماء والأطباء والمهندسين والفنيين الذين أنفقت عليهم مبلغ طائلة وعُصصت لهم كل سبل الرعاية والاحتضان ماليا وسياسيا . وبالرغم من حاجة بلادهم اليهم إلا أنهم — وتحت وطأة العقبات اللانهائية والتي تعترض سبيل تحقيق طموحاتهم في مواطنهم الأصلية — يهاجرون الى البلاد التي لديها وفرة اقتصادية وتكنولوجيا بل أن هذه الظاهرة تأخذ أبعادا خطيرة اذا علمنا أن هؤلاء الذين لم يهاجروا بأجسادهم من علماء ومهندسي وأطباء الدول المتخلفة هم في الواقع مهاجرون بآمالهم وبعقولهم وأهتوماتهم التي تنظر دوما الى التسهيلات المتاحة في بلاد الغرب المتقدم . إنه نوع من الانفصامية القومية عهدت نمط الحياة لفئة من العلماء والفنيين كان بالإمكان أن تفيد منها كثيرا البلدان المتخلفة لو توجهت طموحاتهم وإمكانياتهم الى الداخل بدلا من هجرتها إما جسديا أو عقليا الى الخارج.

وعلى سبيل المثال نجد تخصصات للأطباء في جراحة القلب والأعصاب متوفرة في البلدان المتخلفة بينما في طب المناطق الحارة والطب الوقائي تندر التخصصات .

وفي مجال الهندسة قد نجد متخصصين في تصميمات المتاحف والعمارات الضخمة بينما يندر التخصص في الإسكان الشعبي أو معمار المدارس

والمستشفيات وينصرف المهندسون وكبار العلماء الى أعقد التجهيزات وأكثرها تطوراً في حين أن أدوات العمل البسيطة وأنظمة الصرف الصحي الاقتصادية ووسائل تطهير المياه وإعدادها للشرب ... كل هذه المجالات التي تخدم الأعداد الكبيرة تلقى الاهتمام الأقل لهذه الفئة من المتعلمين . وأخيراً ، وهذا أمر حقا مدهش ، يولى أساتذة الاقتصاد في جامعات العالم الثالث جل إهتمامهم لتدريس نظريات للتوازن الاقتصادي من خلال عرض نماذج رياضية معقدة لأقتصاديات وهمية لا وجود لها مليئة بفروض من أشباه : المستهلك الرشيد ، المنافسة الكاملة ، القياس التفضيل للمنفعة ، وغيرها ... في حين أن مشاكل مثل البطالة والفقر والتنمية الرفيعة ونظم التعليم في بلادهم ... والتنمية الاقتصادية عموماً ، مثل هذه الموضوعات تعتبر لديهم فكراً من الدرجة الثانية ومن ثم تلقى إهتماماً أقل . وهكذا أصبح الأستاذ الماهر هو الذى يبدو للطلاب أكثر تعقيداً وأكثر بعداً عن مشكلات البلد القومية . إنه يحرص على أن ينقل ما تلقاه من جامعات الغرب وكتبهم في نشاط وهمية ، وينأى — إما تعففاً أو عن عدم إلمام كامل — عن الخوض في المشكلات الحقيقية للمجتمع الذى نشأ فيه قبل أن يخرج منه مبعوثاً للدولة ثم عاد أستاذاً في جامعاتها ينتظر أن يضيف إلى الناتج القومى المحلى ... لكن هيهات أن يكون قد عاد مثلاً خرج ... لقد عاد بجسده ، أما ذهنه ومنهجه وأفكاره فلا زالت هناك ... في الغرب .

أن نشر مقال في مجلة دولية ، أو تلقى دعوة لحضور ندوة في لندن أو نيويورك أو باريس ، هى من الأمور التي تحظى بشغف واهتمام علماء العالم الثالث ، أما حل مشكلة انفجار مواسير المجارى أو إيجاد وسيلة لعلاج خلل اقتصادى أو فنى أو طمى على المستوى الداخلى فهذه مسائل تأتي في المرتبة التالية للأهمية !! ..

١٠ مواضيع الأهرامات السبع

- ١- د. محمد ركي شافعي ، المرجع السابق صفحات ٤٦-٦٩ .
- ٢- البيانات في هذا الموضوع مصدرها :
- Thomas W. Meirick, "World Population in transition",
Population Bulletin 41, No. 2, April 1985.
- M. Todaro, op. cit., pp: 187-210. نقلا عن :
- ٣- أنظر الفصلين الرابع والخامس من كتاب :
- R.E. Baldwin, "Economic Development and Growth", N.Y., 1972.
- ٤- تلخصر : بيانات لوكالات الأنباء في روما نشرها الأهرام في ٢١/١٠/١٩٨٣ .
- ٥- مقال افتتاحي بجريدة الأهرام في ٢٠/٧/١٩٩٠ .
- ٦- عن العلاقة بين الصحة والسكان أكدت تقارير هيئة الصحة العالمية أن مليون حالة حمل تحدث في العالم كل ٢٤ ساعة وأن ٥٠٪ من هذه الحالات تفشل . بالإضافة الى ١٥٠ حالة إجهاض متعمد من بين كل ألف حالة حمل . كما تشير الإحصائية الدولية أنه نتيجة مباشرة لهذه الإحصائية فإن ٣٥٠ ألف طفل يولدون يوميا ٢٠٪ منهم من أمهات دون سن العشرين أو أكثر من سن ٣٥ سنة . مما ينتج عنه نسبة ١٥٪ اطفال مبشرين أى ناقصي النمو ، ١٠٪ منهم يتوفون قبل بلوغهم العام الأول ، و ١٣٪ يمضون بالتخلف العقلي . انظر : الأهرام في ٢٠/٤/١٩٨٥ .
- ٧- عن دراسة علمية مشتركة بين معهد بحوث الطرق بالملكة المتحدة وأكاديمية البحث العلمي المصرية ، ونشرها الأهرام في ١٩/١١/١٩٨٣ تبين الآتي :
وقع في مصر في عام ١٩٨٢ وحده خمسة آلاف حادث راح ضحيتها أربعة آلاف انسان وأصيب عشرون ألفا آخرون . أما عن خسائرها الاقتصادية فقد بلغت ٢٣,٥ مليون جنيه ... هذا على سبيل المثال !
- ٨- وفقا لتقديرات ١٩٧٦ ، كان عدد الناس الفقراء الذين يعيشون في مناطق مازال يسود فيها مرض الملاريا ٨٥٠ مليون نسمة ، وأن ٣٤٥ مليون شخص آخر يعيشون في مناطق لم تلبس فيها أية جهود للتحكم في هذا المرض تقريبا . انظر تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٠ ، صفحة ٦٩ .

٩ — انظر تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لسنة ٨٠ ، صفحة ٦١ .

١٠ — John Simmons, "Education, Poverty and Development", world Bank staff working paper, No. 188, 1974, p. 32.

١١ — تبين احصاءات الأمم المتحدة أن ثلاثة من كل عشرة من الكفاءات التي يحتاج لها التعلم في الغرب هي التي تعود الى بلادها .

الفصل الثامن

العقبات ائاريجة للتنمية : العلاقات الاقتصادية الدولية

مقدمة :

تسهم التجارة الخارجية بنسبة لا يستهان بها فى الناتج القومى لمعظم الدول المتخلفة . بل تزيد فى كثير منها عن نسبة ما يسهم به الاستثمار الوطنى والانفاق الحكومى معا فى اجمالى الدخل القومى . ويعتقد البعض أن التطورات غير المواتية فى القرن التاسع عشر (من استعمار وتبعية) قد اسفرت عن انحراف الهياكل الإنتاجية للبلدان المتخلفة بعيدا عن التوازن الاقتصادى ، واندماج نظمها الاقتصادية فى النظام الاقتصادى العالمى . ويذهب بعض الكتاب الى أنه — من الناحية الاقتصادية — ينبغى النظر الى جانب كبير من الاستثمارات فى قطاع التصدير بالدول المتخلفة — والتى درج الاقتصاديون على اعتبارها استثمارات أجنبية — على أنها استثمارات وطنية من جانب البلاد الصناعية ، وذلك بحجة أن نسبة عالية من الأرباح والفوائد المتولدة عن هذه الاستثمارات تجد طريقها الى الخارج لمصلحة المستثمرين الأجانب . هذا فضلا عما تسهم به الدول المتخلفة من ارتفاع المرونة الداخلية للطلب على الواردات ، ومن ثم اتساع نطاق التسرب وإضعاف أثر مضاعف الاستثمار فى الارتفاع بمستوى الدخل الحقيقى .

ويتضح لنا — للوهلة الأولى — ومع أهمية قطاع الصادرات فى حصول الدول المتخلفة على الصرف الأجنبى — كيف لا يتسنى لهذه المجموعة من الدول أن تسيطر على مستويات الدخل والأنتاج فيها . فأى هبوط فى حصيللة صادراتها يكون له تأثيره السئ على الاقتصاد الوطنى وبرامج التنمية ، ويصعب تعويض الانخفاض فى الأرصدة السائلة للدولة المتخلفة مما يضطرها الى الاقتراض وزيادة مديونيتها للعالم الخارجى .

ويقدر أن الخسائر التي تلحق بالبلدان المتخلفة نتيجة انخفاض أسعار الصادرات بنسبة ٥٪ فقط تتساوى تقريباً مع جملة ما ينساب إليها من رؤوس الأموال الأجنبية العامة والخاصة والمعونات من الحكومات الأجنبية^(١). ولا خلاف بين الاقتصاديين على أن حصيلة الصادرات هي المصدر الرئيسي لحصول الدول المتخلفة على وارداتها من السلع المصنوعة بل وعلى الغذاء أحياناً من الدول المتقدمة وانها أيضاً المصدر الرئيس لسداد وخدمة الديون الأجنبية .

حصيلة ما تقدم أنه يوجد ثلاثة أسباب — على الأقل — لتبهر الاحتياجات الخاصة للبلدان المتخلفة من الصرف الأجنبي :

(أ) التقلبات الواسعة في حصيلة صادراتها من الصرف الأجنبي ، نظراً لما يتسم به انتاج وتصدير المواد الأولية والغذائية من عدم الاستقرار (على المدى القصير) .

(ب) تراخي الزيادة في الطلب على منتجاتها من المواد الأولية (باستثناء البترول وبعض المعادن) . وانخفاض نصيب هذه البلاد من الصادرات العالمية للمنتجات الأولية ، وضيق نطاق الأسواق المتاحة لصادراتها المصنوعة ، وتناقص فائض الصادرات بسبب زيادة السكان ، وهي مشاكل الأمد الطويل والتي يضاف إليها اتجاه معدل التبادل الدولي للتحرك في غير صالحها .

(جـ) بالإضافة الى مشكلات التجارة والتبادل على الأجلين القصير والطويل فهناك أيضاً مشكلة تضخم الديون الأجنبية واشتداد عبء خدمة وسداد هذه الديون التي تمتص نسبة هائلة من مواردها من الصرف الأجنبي .

وفيما يلي نتناول هذه الموضوعات بشيء من التفصيل على أن نخصص لأزمة المديونية الخارجية فصلاً مستقلاً لدراستها لما لها من خطورة على جوهر عملية التنمية بالحاضر والمستقبل .

(أ) المشكلات قصيرة الأجل لتجارة البلدان المتخلفة الخارجية :

١- تبدأ مشاكل التجارة الخارجية للبلدان المتخلفة من اعتمادها على تصدير منتج واحد أولى أو عدد محدود من المنتجات غير المصنوعة (أنظر الجدول رقم ٩) ، ويقدر أن اسهام دول العالم الثالث في تجارة السلع المصنوعة لا يزيد عن ٧٪ من اجمالي صادرات العالم لهذه السلع . ومعنى هذا التخصص المتطرف في تصدير بعض المنتجات الأولية ربط خطط التنمية بحصيلة الصادرات التي تتحكم فيها ظروف العرض بالداخل وظروف الطلب العالمى بالخارج وكلاهما يتسم بعدم الاستقرار والتقلب من عام لعام ومن موسم لموسم . وهكذا ، وعلى حين تتسم تطورات أسعار السلع المصنوعة بدرجة من التدرج والانتظام النسبي ، نجد أن المواد الأولية والزراعية تواجه تقلبات حادة وقد تسبب في إحداث كوارث اقتصادية لبعض البلدان لما تعكسه من نقص مفاجيء في حصيلة البلد من الصرف الأجنبى .

٢- وقد يغيب عن البال أحيانا أن الدول المتخلفة هى أيضا مستوردة للمواد الأولية والغذائية ومن ثم تتأثر بشكل مضاعف بتقلبات سوق المواد الأولية والغذائية العالمية . وتزداد آثار هذه التقلبات حدة اذا علمنا أن مرونة العرض السعرية ، وكذا مرونة الطلب السعرية للمواد الأولية والزراعية تتسم بالفضالة وهذا يعنى أن الكميات المعروضة أو المطلوبة منها لا تتأثر بنفس الدرجة بتغير أسعارها هبوطا أو صعودا خاصة فى الأجل القصير .

٣- يضاف الى هذه المشكلات ما تنتهجه البلدان المتقدمة من سياسات الحماية التجارية والتي من شأنها عرقلة انسياب المنتجات الأولية اليها من الخارج . فالضرائب الجمركية العالية ، والقيود الكمية على واردات هذه البلاد من المواد الأولية ، تهدف فى الواقع الى تشجيع منتجاتها من السلع المنافسة والبديلة لمنتجات العالم الثالث .

٤- وما يزيد الطين بلة ، أن البائعين والمشتريين للمنتجات الأولية لا تحكمهم نفس القواعد فالبايعين مغرقيون ومشتريين ، أما المشتريين فهم الدول المتقدمة

منظمون ومتفوقون وقادرون على المساومة في الأسواق العالمية للمنتجات الأولية . هذه العوامل — مع غيرها — تشترك في الأضرار بالمركز النسبي للبلدان المتخلفة في التجارة الدولية على المدى القصير .

(ب) مشكلات التجارة الخارجية على المدى الطويل :

وتتمثل في ثلاث مشكلات رئيسية هي التذبذب — مع الميل إلى التراخي — في معدل الزيادة السنوية لصادرات البلدان المتخلفة ، والارتفاع المستمر في أسعار البترول والمواد المصنوعة وإتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول المصدرة للمنتجات الزراعية والأولية ... وينعكس هذا جميعه على حالة العجز المزمن في موازنه مدفوعات البلدان المتخلفة ، على نحو ما سنرى بالأرقام والإحصاءات :

١ — يتراخي معدل الزيادة السنوية في صادرات البلدان المتخلفة إذا قورن بمعدلات الزيادة السنوية في صادرات البلدان الصناعية المتقدمة (جدول رقم ١٥) . فعلى مدى الفترة من ١٩٥٠—١٩٨٦ نلاحظ — باستثناء الفترة الوجيزة

جدول رقم (١٥)

معدل النمو السنوى فى قيمة الصادرات

١٩٥٠ — ١٩٨٦

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	٧٨-٧٠	٧٠-٦٠	٦٠-٥٠	
١,٧-	٢,٠-	١,٢	١,٠-	٢,٦	٥,٨	١٢,٣	١١,٧	٧,٩	٧,٦	٧,٦	الدول الصناعية المتقدمة
٢٥,٩-	٣,٩-	٣,٩	٤,٥-	١,٩	١٥,٤	٣٦,٥	٢٥,٠	١٢,١	٥,٠	٤,٠	الدول المتخلفة
٤٩,٣-	٣,٣-	٢,٧	٨,٧-	٣,١	٢٣,١	٦٢,٠	٣٩,٩	١٩,٦	٨,٤	—	— المصدر للبترول
١٧,٨-	٤,٣-	٤,٨	٠,٩-	٠,٦	٧,٢	١٢,٤	١٣,١	٧,٣	٥,٣	—	— غير المصدر للبترول

المصدر: ١ — تقرير البنك الدول عن التنمية لعام ١٩٧٨ ، جدول رقم ٦ بالملحق الإحصائي .

٢ — التقرير السنوى لصندوق النقد الدول لعام ١٩٨٧ ، جدول رقم ٦ صفحة ١٧ .

لبداية الثمانينات — إنخفاض معدل الزيادة في صادرات الدول المتخلفة ، بل وإقبالها إلى النقصان بمعدل أكبر من معدلات الدول المتقدمة في السنوات ٨٣ ، ٨٥ ، ١٩٨٦ .

ترتب على ذلك زيادة نصيب الدول الصناعية المتقدمة إلى ٧٠٪ من إجمالي الصادرات العالمية مقابل ١٢٪ فقط للبلدان المتخلفة غير المنتجة للبترول و ١٣٪ للبلدان المنتجة والمصدرة للبترول و ٥٪ فقط للبلدان الاشتراكية وذلك مع بداية التسعينات .

ومن الملاحظ أن تجارة الدول المتخلفة فيما بينها لم تعد ٢٠٪ من إجمالي تجارتها الخارجية خلال الربع قرن الأخير ، وهذا يوضح كيف لا تزال هذه الدول معتمدة على أسواق الدول المتقدمة في تصريف منتجاتها ، وأنها غير قادرة على زيادة تجارتها فيما بينها .

٢- على إثر تضاعف أسعار البترول بنسبة ٣٥٠٪ عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ إرتفع العبء الواقع على دول العالم بنسب مختلفة حسب درجة اعتمادها على البترول وحسب قدرتها على تنويع مصادر الطاقة لديها .

وكان على دول العالم الثالث أن تتحمل نتيجة ارتفاع سعر البترول والذي جذب معه مستوى أسعار السلع الصناعية المنتجة في الدول المتقدمة . فتضاعف الأثر التضخمى وارتفع رقم المعجز في موازين مدفوعاتها (انظر جدول رقم ١٦) .

وتشير الاحصاءات الى زيادة معدلات استخدام الطاقة في الدول المتخلفة عنها في الدول المتقدمة بسبب الضغط السكاني من ناحية ولإحتياجات النمو الاقتصادى بها من ناحية أخرى . ففى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٦ ، كان استهلاك الطاقة بالبلدان المتخلفة يزداد بنسبة ٧,٦٪ سنوياً ، بينما كان يزداد بنسبة ٤,١٪ فقط سنوياً بالبلدان المتقدمة . وتشير تقديرات البنك الدولى الى ازدياد هذه الفجوة خلال الفترة التى امتدت الى عام ١٩٩٠ .

وبتحليل ميزان مدفوعات الدول المتخلفة ، يتضح لنا أنها كانت تحقق عجزاً

جدول رقم (١٦)
موازن المدفوعات اجارية مجموعات الدول
١٩٧٣ - ١٩٨٦

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	
١٩,٠٠	٥١,٧٠	٥٨,٣٠	١٩,٨٠	٢٢,٥٠	١٩,٠٠	١١,٥٠	٢٢,٢٠	١٥,١	٤,٩٠	٩,٧٠	١٧,٨	١٢,٩٠	١٧,٧	دول الخصامة القديمة
٤٩,٥٠	٢٢,٩٠	٣٢,٠٠	٢٤,٠٠	٨٧,١٠	٤٨,٥٠	٢١,٤	٢,٤	٣٥,٥٠	٧,٥	٨,٣	١١,١٠	٣١,٣	١٨,٤	دول للصفحة
٣٧,١٠	٣,٠	٤,٧٠	١٩,٣٠	١٨,٢٠	٣٤,٨	٤٥,٩	٥١,٤	٢,١٠	٣٠,٨	٤٠,٣	٣٥,٤	١٨,٣	٢,٧	مبا : الخصبة للدول
٩,٢٠	٢٦,٩٠	٧٨,٤٠	٤٤,٧٠	١٨,٨٠	٨٢,٢٠	٢٥,٥٠	٤٥,٠٠	٢٩,٣٠	٧٨,٣٠	٣٢,٠٠	٤٦,٥٠	٣٧,٠٠	١١,٩	وغير الخصبة للدول

المصدر : تقارير صندوق النقد الدولي السري لأحجام ٨٢ (جدول رقم ٦، صفحة ٢٠)، ١٩٨٧ (جدول رقم ٧،
صفحة ١٩).

مستمرًا طوال السبعينات والثمانينات وأن أسباب هذا العجز الرئيسية كانت ارتفاع أسعار البترول ، وزيادة حدة التضخم في أسواق السلع المصنوعة وكساد أسواق النقد من السلع الزراعية^(*) .

وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية الدولية ، يتوجب على الدول المتخلفة — إذا ما أرادت ترويض الزيادة في أسعار البترول — أن تخفض من مشترياتها من السلع المصنوعة وتقص وارداتها من السلع الغذائية و السلع الاستهلاك ، ذلك أنه في بعض هذه الدول بلغت فاتورة البترول بما يوازي ٣٠٪ من إجمالي وارداتها من الخارج .

وهذا العجز — الذي يعتبر دينًا على الدول المتخلفة تجاه العالم الخارجي — تتضح خطورته إذا قارناه بمجموع الناتج القومي وإجمالي الصادرات كما سيتضح في الفصل القادم .

٣- وتعتبر مشكلة اتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول المصدرة للمنتجات الزراعية والأولية من أهم مشاكل تجارتها على المدى الطويل فحصولية الصادرات لا تعتمد فقط على « الكمية » من السلع والخدمات التي تقوم الدولة بتصديرها ، وإنما أيضا على « الأسعار » التي تناع بها . فإذا انخفضت أسعار الصادرات استلزم الأمر قيام الدولة بتصدير كمية أكبر من السلع والخدمات لمجرد الحصول على نفس الحصة من الصرف الأجنبي ، فما بالنا لو انخفضت أيضا أسعار الواردات في آن واحد مع انخفاض أسعار الصادرات ؟ وهذا هو ما يحدث بالفعل في تجارة البلدان المتخلفة — مع العالم المتقدم — فهناك اتجاه طويل المدى لاتجاه شروط التبادل الدولي لغير صالح البلدان المتخلفة .

بمعنى آخر أن معدل التبادل الدولي والمساوي ل :

الرقم القياسي لأسعار الصادرات

الرقم القياسي لأسعار الواردات

يتناقص بالنسبة للدول المتخلفة من عام لآخر ، مما يستتبعه من تباطؤ الزيادة في قدرة البلد المتخلف على الاستيراد في الوقت الذي تتزايد فيه حاجتها الى

الواردات . ولقد ارتفعت اسعار السلع المصنوعة التي تستوردها الدول المتخلفة عام ١٩٧٨ بنسبة ١٤٪ ، بينما انخفضت اسعار المنتجات المعدنية غير البترولية والتي تصدرها هذه الدول بنسبة ٦,٣٪ (٣)

وقد صرح رئيس صندوق النقد الدولي بأن « خسارة الدول النامية غير البترولية الناجمة عن تدهور شروط التجارة خلال السبع سنوات ١٩٧٣ — ١٩٧٩ قد بلغ حوالى ٨٠ مليار دولار (٤) ، ويعبر احد الكتاب الفرنسيين عن هذه المأساة بأن « هذه الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تنظر اليها هذه الدول الأخيرة ليس فقط باعتبارها سبب لتأخرها ولكن أيضا باعتبارها نتيجة لأسلوب (النهب) الذى تمارسه الدول المتقدمة على مواردها من خلال نظام غير عادل للتجارة الدولية » (٥) .

خلاصة القول ، أنه لهذه الأسباب مجتمعة تتراخى مقدرة البلدان المتخلفة على الاستيراد بسبب العلاقات الاقتصادية التجارية الدولية التى لا تحقق لها نصيبها العادل فى مكاسب التجارة الدولية . وأنه فى مواجهة احتياجاتها الشديدة للموارد من الصرف الأجنبى مع قلة حصيلة صادراتها لا تجد هذه الدول أمامها سوى طريق واحد صعب ، وهو الاقتراض من اجل سداد العجز فى موازين مدفوعاتها . وسوف يتضح لنا حالا ما تمثله أزمة الديون الخارجية كعقبة كؤود من عقبات التنمية أمام دول العالم الثالث ، وهو ما نخصص من أجله فصلاً مستقلاً للدراسة والتحليل .

هوامش الفصل الثامن

١ — B. Higgins, "Economic Development, Principles, Problems and Policies", 1959, p. 555.

(*) أسفر الاجتياح العرقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ — كما نعلم — عن تعميق حدة كل هذه المظاهر السلبية والإرتفاع الشديد في تكاليف التنمية في العالم الثالث بأكمله .

٣ — انظر :

- "La Crise de l'Energie et les Pays en voie de Développement", Conjoncture, Paris, Mars 1980, p. 27.

٤ — Finance & Développement, Septembre 1980, Vol. 17, No. 3, p. 4.

٥ — M. Godet, Les Cahiers Francais, No. 191, mai-Juin 79, p. 20.

الفصل التاسع أزمة الدين الخارجى والبلدان النامية

« إذا كنت مدينا بـ ١٠٠٠ جنيه لمصرى ،
فلن أستطيع النوم . أما إذا كنت مدينا له بـ مليون
جنيه فإنه هو الذى لن ينام »

ج.م. كهنز

تمهيد :

الدين والتنمية والتجارة ونظم المدفوعات الدولية هى فى الواقع مجالات مترابطة حتى لا يكاد يمكن للمرء الفصل بينها . ومديونية البلدان النامية من القضايا التى كانت تناقش قديما وبالتحديد منذ عام ١٩٦٤ فى الأنكباد وغيرها . أما « أزمة » الدين الخارجى للعالم الثالث فلم تستحكم حلقاتها سوى فى عام ١٩٨٢ . وهذا التحول — من قضية عامة الى مأزق — له ما يفسره وما يميزه من ملامح لم تكن معروفة من قبل .

فى الماضى كان اللجوء الى إعادة جدولة الدين أو مجرد ظهور مشكلات لخدمة الدين هى الاستثناء لا القاعدة . ولم يحدث أن اجتمعا فى وقت واحد . بل وكأنا — فضلا عن ذلك — يتعلقان بدين ضئيلة القيمة نسبيا . ويستحق معظمهما لدائتين رسميين . أما مشكلة الدين المعاصرة فهى تؤثر فى وقت واحد على عدد كبير جدا من البلدان المدينة والدائنة ، والمبالغ

المستحقة ضخمة يستحق أغلبها للمصارف . وقد أقرن هذا التحول في حجم وأبعاد مشكلة الدين بتحول في طبيعتها وآثارها . فهي لم تعد مجرد ظاهرة مالية تخص البنوك المركزية ووزارات المالية في المجتمع المالى الدولى فقط . لقد انتقلت لتلقى بظلالها القائمة على هياكل الأسعار والأنتاج والاستثمار والعمالة في البلدان المدينة . بل أن ظهورها الجديد قد هدد جوهر عملية التنمية لما صاحبها من نقل للموارد الحقيقية وهروب رؤوس الأموال الى البلدان الدائنة . لذا فقد فرضت أزمة الديون نفسها على مجتمع الأمم بأكمله . ومنذ هبت رياحها لتثير القلاقل الاجتماعية والسياسية في البلدان المدينة وقد أصبحت تهدد مستقبل أجيال وأجيال ، علاوة على ما تشكله الآن من خطر على النظم النقدية والمالية والتجارية العالمية .

وربما أمكن تشبيه العوامل الأساسية النقدية والحقيقية التى تمخضت عنها الأزمة المعاصرة للديون بحركة حدى المقص : تصاعد أسعار الفائدة وانخفاض أسعار السلع والمواد الأولية ، تزايد مدفوعات خدمة الدين وانخفاض تدفقات رأس المال ، تزايد العجز في موازين التجارة وانخفاض الاستثمارات ... وهلم جرا . لقد كان عدم التناسق واضحا في السياسات التى اتبعتها المجتمع الدولى — حتى الآن — للتصدي لمشكلة الديون . كما ساعدت النظم التجارية والمالية الدولية — بدرجة أو بأخرى — على تزدى مشكلة الدين وإعاقة حلها ، وإن كانت المشكلة قد أضعفت هي الأخرى من كفاءة هذه النظم .

ويتكون هذا الفصل من مبحثين، نعالج في الأول المقدرات والعناصر الرئيسية لأزمة الدين الخارجى . فنتتبع نشأتها في السبعينات ونحدد ملامحها ومماتها في الثمانينات . وتتعرف على طبيعة وأبعاد المشكلة التى نبحثها . وفي البحث الثانى نسعى للتعرف على أسباب الأزمة والعوامل التى ساعدت — داخليا وخارجيا — على حدوثها . وهو تحليل يربط بين العديد من المتغيرات المحيطة بالمشكلة — على المستوى الاقليمى والعالمى — لكى ننتهى الى التشخيص السليم للأزمة . ثم نخصص جزءا لمعالجة آثار أزمة الدين الخارجى على عملية التنمية بالبلدان النامية ،

وينتهي الفصل بتحليل تقييمي للمقترحات التي قدمت لحل الأزمة وما نراه لازما لكي يكون الحل متسما بالمنطقية ومتمشيا مع الخط التحليلي الذي تعرفنا من خلاله على محدداتها وأسبابها .

المبحث الأول : أزمة الدين الخارجي : سماتها وأبعادها :

١-١ مقدمة :

قفزت ديون الدول النامية على مدى السنوات العشر ١٩٨٠/١٩٩٠ من ٤٥٠ مليار دولار الى تقديرات تتراوح بين ١٤٠٠ مليار دولار (صندوق النقد الدولي) و ١٤٥٠ مليار دولار (البنك الدولي) و ١٥٠٠ مليار دولار (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) . ويبلغ نصيب أمريكا اللاتينية ٤٦٪ من اجمالي الديون بينما تقتسم كل من أفريقيا وآسيا باقى الديون بنسبة ٢٧٪ لكل منهما . وبذلك يكون حجم الديون قد تضاعف بنسبة ٣٢٢٪ في الفترة الوجيزة من ١٩٨٠ الى ١٩٩٠ تمثل هذه الديون — في عام ١٩٨٩ — ما يعادل ٣٤,٥٪ من الناتج القومي لكافة الدول النامية أو ١٣٩٪ من اجمالي صادراته (٨٥٪ ، ٣٥٠٪ على التوالي بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية) كما تبلغ نسبة خدمة الدين ٤,٩٪ من الناتج القومي أو ١٧,٥٪ من الصادرات (جدول رقم ١٧) . وبالنسبة للدين الافريقي فقد بلغ مجموعة البلدان منخفضة الدخل وحدها في نهاية ١٩٨٦ نحو ١٠٢ مليار دولار وهو ما يمثل بالنسبة لهذه المجموعة ما يقرب من ثلاثة أرباع الناتج القومي الاجمالي وثلاث مرات ونصف اجمالى صادراتها .

وأمام هذه الأرقام الفلكية للديون ، والانخفاض الذى لم يسبق له مثيل في الأسعار الحقيقية للمواد الأولية والنفقات (غير البترولية) ، وما يترتب عليه من هبوط في حصيللة صادرات البلدان النامية ، واجهت هذه الدول صعوبات بالغة في سداد ديونها (أقساط وفوائد) في وقت تتزايد فيه مطالب أبنائها وتتفجر معه مجموعة من مشاكلها التنموية الداخلية . ومنذ عام ١٩٧٩ فإن أكثر الدول دائنة

قد خصصت ما بين ٧٠٪ ، ٨٠٪ من قروضها الجديدة لدفع فوائد الديون الخارجية .

في عام ١٩٨٢ كانت نقطة التحول عندما أعلنت ٢٢ دولة عدم قدرتها على مواصلة الوفاء بأعباء ديونها وطلبت التفاوض لإعادة جدولتها وفي مقدمة هذه الدول : الأرجنتين وبيرو واكوادور . ثم تضاعف عدد الدول العاجزة عن السداد خلال السنوات الخمس الماضية .

لقد أصبحت الدول النامية — ولأول مرة في تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية — مصدرة صافية لرأس المال . وبالطبع أدت هذه الظاهرة إلى تعميق حدة الأزمة على الدول النامية . فالدين الخارجي على ضخامته كان يناظره تسرباً رأسمالياً صافياً لا يقل عن ٣٠٪ من إجمالي هذا الدين في اتجاه البلدان الدائنة والمتقدمة . بمعنى أن مقابل كل ١٠٠ دولار أقرضتها هذه البلدان هرب ٣٠ دولاراً إلى الخارج في بداية الثمانينات . لقد علق رئيس أحد المصارف الأمريكية الرئيسية على تلك الظاهرة بقوله : « أن البلدان النامية لا تستطيع أن تتوقع استعداداً أكبر من دائنيها الأجانب في الوقت الذي لا يبدى فيه رعاياها استعدادهم للأبقاء على أموالهم للاستثمار في الوطن »^(٢) .

١-٢ نشأة الأزمة وتطورها :

أصيب العالم خلال السنوات الخمسة عشر الماضية بركودين كبيرين ، ارتبط كليهما بالارتفاع المفاجيء في أسعار البترول^(٣) . وكان ركود ١٩٧٤/١٩٧٥ حاداً غير أنه كان قصيراً . ولم يكن الركود الثاني في الأعوام ١٩٨٠-١٩٨٣ على نفس المستوى من الحدة غير أنه استمر طويلاً ، حيث دخلت البلدان الصناعية فيما اعتبر أطول كساد في فترة ما بعد الحرب . لقد زادت البطالة ، وهبطت معدلات الاستثمار وتعرضت البرامج الإنمائية والاجتماعية في كل بلد من بلدان العالم تقريباً .

(٢) ارتفعت أسعار البترول للمرة الثالثة بدءاً من أغسطس وسبتمبر ١٩٩٠ — كنتيجة مباشرة للغزو العراقي للكويت — بينما كانت تمثل هذه الطفرة للنشر .

وسبب هيمنة البلدان الصناعية على التجارة الدولية والنظام الاقتصادى والمالى العالمى كانت النتائج المترتبة على فشلها الاقتصادى أشد وطأة على البلدان النامية . ذلك أن البلدان الصناعية توفر سوقا لحوالى (٦٥٪) من صادرات العالم الثالث . ولرعايتها — أو ركودها — ومقدار الحماية التى تتبناها أثر حاسم على حصيلة البلدان النامية من النقد الأجنبى .

١٠-٢-١ البلدان الصناعية خلال العشرين الماضيين :

لم يبدأ نمو الدين الخارجى فى الاسراع الا منذ عام ١٩٧٣ ، عندما اجتاحت الدول موجة خفيفة من الاقتراض لتصويض ارتفاع أسعار النفط أو تمويل برامج تنمية تنسم بالطموح . ورغم أن ارتفاع أسعار النفط كانت له ردود أفعال على اقتصاديات الدول الصناعية والنامية المستوردة له على السواء ، الا أن هذا الارتفاع فى (١٩٧٣/١٩٧٤ ، ١٩٧٩/١٩٨٠) أدى الى تفاقم الصعوبات التى تواجه عملية التكيف لدى البلدان الصناعية . الأمر الذى يفسر — جزئيا — انطلاق القوى التضخمية فى ظل جهود أسواق العمل وبطء نمو الاقتصادى لهذه الدول بصفة عامة خلال السبعينات . لقد أسفر عدم مرونة الأسعار الحقيقية فى مواجهة الصدمات التفضلية عن تخطيط السياسات الاقتصادية للبلدان الصناعية بصفة خاصة . وأسهمت الضغوط فى أسواق العمل وفى سياسات التمويل الحكومية عن ظهور أربع مشكلات كبرى مع بداية السبعينات هى : التضخم ، البطالة ، وهبوط الربحية ، والحماية

لقد أعطى الارتفاع الأول فى أسعار النفط دفعة صعودية دائمة للبطالة ، كما عجل بتقادم قطاعات هامة من السلع الرأسمالية القائمة مما دفع الحكومات حينئذ لدعم بعض الصناعات بالحماية والاعانات . ورغم فشل الأجور الحقيقية فى التكيف وهبوط معدلات الربحية ، فإن مستوى الطلب على الاستثمار ومن ثم النشاط الاقتصادى قد أمكن الحفاظ عليهما جزئيا خلال السبعينات عن طريق أسعار فائدة حقيقية منخفضة وسالبة فى بعض الأحيان . وهكذا حثت أسعار

الفائدة الحقيقية المنخفضة في ذلك العقد — بل السالبة أحيانا — الجميع على الاقتراض وبخاصة البلدان النامية غير المنتجة للنفط . فقد ارتفعت بشدة معدلات الاقتراض لهذه البلدان الأخيرة بمقياس دخلها القومي الأجمالي أو بالمقارنة بإجمالي صادراتها .

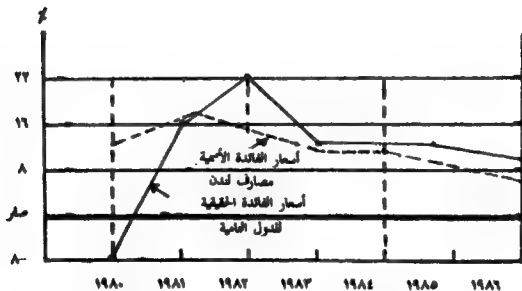
وفي سبيل دفع الطلب الكلي الفعال والدول الصناعية خلال السبعينات ، ارتفع الانفاق العام من ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٧١ إلى ٤١٪ في ١٩٨١^(٣) . ولم تكن الضرائب وحدها كافية لمواجهة هذا الانفاق المتزايد للحكومات فلجأت للاقتراض . وحيث يتعلق العجز ببلدان كبيرة كالولايات المتحدة ، فقد تكون له عواقب عالمية هامة ، ويقدر ما يسهم في ارتفاع أسعار الفائدة فانه يتسبب في جذب رؤوس الأموال إلى الداخل ويرفع من أسعار الصرف الحقيقية ، وبالتالي تنجم تكلفة الاقتراض بدورها نحو الارتفاع ، ليس داخل البلد فحسب وإنما أيضا على النطاق العالمي .

إن الظروف الاقتصادية في أواخر السبعينات التي ساهمت في ظهور أزمة الدين في أوائل الثمانينات ، يمكن فهمها فقط في ضوء العلاقة بين الأجور الحقيقية التي مالت — خلال السبعينات — إلى الارتفاع بسبب انعدام مرونة عملية الموازنة (سياسات تثبيت) على نحو أسرع من الانتاجية ، وبين أسعار الفائدة الحقيقية والتي كانت منخفضة آنذاك .

ومن الجدير بالذكر — حين نرصد بين قيمة دولار الولايات المتحدة ومشكلات الدين الخارجي — أن إجراءات مكافحة التضخم في الولايات المتحدة والتي بدأت تنجم عن نتائج ملموسة في بداية الثمانينات ، قد أصطحبت بتدعيم للدولار (بنسبة ٣٣٪ إزاء المارك الألماني ، و ١٤٪ مقابل الين الياباني من ١٩٧٩-١٩٨٢) . فزاد بدرجة كبيرة العبء الذي يتحمله المدينون بدوين دولارية . وبسبب إجراءات مكافحة التضخم وفي ظل اتجاه إنكماش لأسواق الائتمان العالمية واجهة المدينون أسعار فائدة مرتفعة تزيد عن ١٠٪ .

وكان السبب الثاني في ظهور صعوبات الدين اذن هو تغير اتجاه سعر الفائدة الحقيقي على مدى السنوات الأخيرة . ففى خلال الفترة من ١٩٧٣/١٩٦٠ بلغ متوسط سعر الفائدة الحقيقي في أسواق النقد العالمية (على الدولار لمدة ثلاثة شهور بعد تعديله بمخضم معدل التضخم للناتج المحلى الأجمالى بالولايات المتحدة الأمريكية) ٢,٥ ٪ ، وتراوح خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٩ حوالى ٠,٧ ٪ . فحسب ، وكان سالبا في أوقات مختلفة . وفى ظل هذه البيئة كان الاتجاه نحو الاقتراض وبمعدلات مرتفعة سمة من السمات الاقتصادية لهذه الحقبة من التاريخ الاقتصادى ، ليس في البلدان الصناعية فحسب بل وبصفة خاصة في البلدان النامية . فى ذلك الوقت تغلب الأقراض التجارى من المصارف الكبرى على الأقراض الرسمى من الحكومات وهيئات التمويل الدولية . وأعتبر ذلك أداة حميدة

الشكل رقم (٢)
تطور أسعار الفائدة الحقيقية
(١٩٨٠-١٩٨٦)



المصدر : La Banque Mondiale: Rapport sur le developpement dans le mode, 1987, p. 21.

لإعادة تدوير الفوائض البترولية الضخمة ، وطريقة فعالة للبلدان النامية للحصول على الأموال . لكن أسعار الفائدة الحقيقية قفزت منذ عام ١٩٨١ الى ١٦٪ ثم الى ٢٢٪ عام ١٩٨٢ قبل أن تصل الى ٩٪ عام ١٩٨٦ . وكان لابد مع التراكم الضخم للدين التجاري ، أن يتبع هذا نشوء صعوبات خطيرة في عدة بلدان^(٤) .

ان الارتفاع في أسعار الفائدة الأسمية والحقيقية في السنوات السبع الماضية والإبطاء — لحد التوقف — في الاقراض الجديد ، جعل من الصعب بالنسبة للعديد من البلدان النامية خدمة دينها الخارجي ، وتبلورت ملامح أزمة عالمية .

١-٢-٢ : البلدان النامية وأزمة الدين :

تأثرت البلدان النامية — في وقت واحد — بالركودين اللذين أصابا الاقتصاد العالمي في ١٩٧٥/٧٤ ، ١٩٨٣/٨٠ ، وبشكل حاد وأيضاً بانعكاس آثارها في البلدان الصناعية على اقتصاديات العالم الثالث .

كانت البلدان الأكثر معاناة هي تلك البلدان غير المصدرة للبترول أو للسلع المصنوعة . عانت هذه المجموعة من بعض التدهور في معدلات التبادل التجاري في السبعينات ، ولم تعد أبدا الى ما كانت عليه في الستينات (من ٦-٧٪ سنوياً من الناتج القومي الإجمالي للبلدان غير المصدرة للبترول خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨١) . كما تأثرت بالسالب موازن مدفوعاتها خلال نفس الفترة (بنسبة من ٥٪ - ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي سنوياً) . وبقياس أثر الزيادة في سعر الفائدة الحقيقية على ميزان مدفوعات فقد بلغت بالسالب ما يزيد عن ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي خلال نفس الفترة وقد تصل الى ٥٪ في بعض السنوات . وكانت الأرقام بوجه عام أكثر ارتفاعاً في ١٩٧٩/١٩٨١ عما كانت عليه في الفترة ١٩٧٤/١٩٧٨ .

وكان لضعف الطلب في البلدان الصناعية أثره المباشر في هبوط أسعار صادرات الدول الأجنبية بنسبة ١٥٪ خلال ١٩٨٢/١٩٨١ ، ومن ثم هبوط متحصلاتها من النقد الأجنبي . ومع ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية (والتي كانت

ضعيفة أو سالبة خلال فترة السبعينات) لتصل الى مستويات عالية من ١٥٪ الى ٢٢٪ بالنسبة لكثير من البلدان خاصة في أمريكا اللاتينية ، زادت معدلات خدمة الدين الخارجى (الفائدة + الاستهلاك) بمقدار يربو على قيمة المهيوط المبكر الذى أحدثته التضخم فى القيمة الحقيقية للدين الخارجى قبل بداية الثمانينات .

ومنذ عام ١٩٨١ اضطرت أكثر من ستون بلدا ناميا الى السعى للحصول على دعم طارئ من صندوق النقد الدولى . كما كانت هناك سلسلة من حالات التوقف عن الدفع بدأت فى أمريكا اللاتينية لكنها انتشرت فيما بعد فى بلدان آسيوية وأفريقية . وكان لابد لها جميعا من أن تبدأ فى الحد من حجم وارداتها . ومع ذلك فإن العجز فى الميزان الحساى الخارجى للمجموع للبلدان النامية زاد من ٢٩ مليار دولار عام ١٩٧٨ الى ٧٠ مليار فى عام ١٩٨٠ ثم الى ١٠٣ مليار عام ١٩٨٢^(٥).

ومن مؤشرات الدين الخارجى يتضح مدى حرج موقف البلدان النامية (جدول رقم ١٧) فلم تعد الصادرات كافية بالكامل لتغطية ديونها .

وفى الواقع — وكما يشير لذلك تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية — فإن نصف اجمالى الديون المتوسطة والطويلة الأجل ، وأكثر من نصف مجموع الديون الخاصة المستحقة على البلدان النامية فى نهاية ١٩٨٣ قد نشأ بعد عام ١٩٧٨^(٦) . وعلى ذلك فإن التفاؤل الواسع النطاق فيما يتعلق بقدرة البلدان النامية على خدمة ديونها فى نهاية السبعينات أقرن باخفاق بين جانب الدائنين والمدينين على السواء فى تصور حجم ومدى الركود العالمى فى أوائل الثمانينات . فمثلا تبين من الإجابات التى وردت على استبيان نظمته مجموعة الثلاثين (وهى مجموعة استشارية رفيعة المستوى معنية بالشئون الاقتصادية والنقدية الدولية) فى عام ١٩٨٢ ، أن نسبة مقدارها ٧٢٪ من عينة من المصارف أعربت عن رأى مفاده أنه ليس من المتوقع أن تتور مشكلة دين عامة تؤثر على البلدان النامية^(٧) .

لقد استلزم التصدى لأزمات الديون هذه دعما ماليا عاجلاً . ثم أعقب ذلك

جدول رقم (١٧)
مؤشرات التنمية للبلدان النامية و ١٩٧٥-١٩٨٩ (بالنسبة المئوية)

السنوات	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩٣	١٩٩٥	١٩٩٧	١٩٩٩	٢٠٠١	٢٠٠٣
إجمالي حجم الدين الخارجي (%)	٦٨,٤	١٨٠,٠	٣٥١,٠	٤٨١,٧	٦٣٥,٨	٨٤٣,٠	١٠٦١,٦	١٢٩٤,٨	١٦١٦,٦	١٩٤٩,٠	٢٢٧٨,٩	٢٦٧٨,٩	٣١٧٨,٩	٣٦٧٨,٩	٤١٧٨,٩
(١) نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي	١٢,٣	١٥,٤	١٨,١	١٩,٥	٢١,٦	٢٢,٤	٢٢,٣	٢٢,٤	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٢,٦
(٢) نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي	٤٩,٤	٧٩,٤	٨٤,٧	٨٢,٧	٩١,٠	٩٨,٠	١١٧,٦	١٣٤,٨	١٦١,٦	١٨٤,٨	٢١٦,٦	٢٣٤,٨	٢٦١,٦	٢٨٤,٨	٣١٦,٦
(٣) نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(٤) نسبة حقوق المصارف إلى إجمالي الناتج المحلي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(٥) نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي	٥١,٠	٥٧,٤	٦٠,٠	٦٣,٦	٦٦,١	٦٩,٠	٧٢,٦	٧٦,١	٧٩,٠	٨٢,٦	٨٥,٠	٨٨,٦	٩١,٠	٩٤,٦	٩٧,٠

(٦) بالبنار دولار (-) غير معروف

المصدر : La Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde, 1994, Tableaux 2-11, page 47, et le même Rapport des années 1997, à 1990.

مفاوضات على إعادة جدولتي الدينون غير المسددة . ونتيجة لذلك حدثت تغيرات عميقة في تعامل المصارف الكبرى وأسواق رأس المال الخاص مع البلدان النامية (نناقشها في الفقرة التالية) ، وأصبح الأقراض المصرفي الى البلدان النامية مقسما الآن الى سوقين منفصلتين : سوق للأقراض العادي كامتداد لما كان عليه الحال قبل أزمة الدين ، وسوق للأقراض « الأضطرابي » تواجه فيه البلدان المدينة مجموعات منظمة من الدائنين شكلت لفرض تنسيق اجراءاتها تجاه شروط إعادة جدولتي الدين ومبلغ الأقراض الجديد وشروطه ... الخ . كما لعب صندوق النقد الدولي ودول نادي باريس دورا بارزا — على المستوى الرسمي — في استمرار تدفق التمويل . الا أن برامج التكيف كانت شديدة الوطأة ، كما أن حجم القروض الجديدة أصبح محدودا للغاية .

١-٢-٣ : سمات أزمة الدين :

لأزمة الدين الحالية سماتها الخاصة . وتعود خصوصيتها الى حجمها ومداهها وآثارها العميقة على اقتصاديات العالم أجمع . كما تعود خصوصيتها الى اختلافها حتى عن أزمة الدين العامة التي صاحبت الكساد العظيم منذ خمسون عاما خلت . فالأسباب مختلفة ، والأعراض مختلفة والمدى أبعد والآثار أعمق وموقف الأطراف المعنية جد مختلف هذه المرة . ويمكن حصر تلك السمات فيما يلي :

أولا : حجم المتأخرات :

حدث نوع من الانهيار الجزئي في التمويل والدفع للعديد من الدول المدينة بدءا من عام ١٩٨٢ ، ومن أعراض هذا الانهيار وجود تلك المتأخرات الضخمة في المدفوعات إثر انقطاع الكثير من المدينين عن خدمة الدين الخارجي ، الأمر الذي يميز هذه التجربة عن تجربة الثلاثينات . فوفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي ، كانت متأخرات أعضاء الصندوق تتراوح بين ٥ ، ٦ مليار وحدة من حقوق السحب خاصة في الفترة ١٩٧٧-١٩٨١ ، لكنها ارتفعت الى ٢٢,٦ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة مع نهاية ١٩٨٢ ووصلت الى ٢٥,٨ مليار وحدة في

نهاية ١٩٨٣ . (أما عن الدين التى أعيد جدولتها فقد بلغت فى الفترة ١٩٨٣/١٩٨٤ وحدها حوالى ١٦٨ مليار دولار) يخص دول أمريكا اللاتينية أكثر من نصف المتأخرات والبلدان الأفريقية جنوب الصحراء حوالى الربع .

هذا وقد تراكمت أيضا لدى الكثير من البلدان النامية متأخرات تجارية ، لاسيما البلدان الصغيرة التى عانت ركود حصيلة صادراتها أو حتى من ندرة التمويل الرسمى . وقد قدرت المتأخرات التجارية على بلدان كثيرة فى إفريقيا بما يعادل حصيلة ١٢ شهر من صادراتها ، أو ما يعادل ربع مجموع الديون القائمة ونصف مجموع التزامات خدمة الدين^(٨) .

ثانيا : ارتفاع نسبة الديون الخاصة/إجمالى الدين الخارجى :

وتبلغ هذه النسبة حوالى الثلثين فى الثمانينات بعد أن كانت تتراوح من ٥٠-٦٠٪ فى السبعينات . والديون الخاصة تحتاج الى ضمانات كثيرة وتتميز بصعوبة الشروط وارتفاع النفقة وقصر آجال السداد (جدول رقم ١٧) .

ثالثا : تزايد الاقتراض قصير الأجل :

فارتفع معدل القروض قصيرة الأجل الى تلك المتوسطة والطويلة الأجل من ٢٢٪ تقريبا فى منتصف ١٩٧٩ الى ٣٢٪ بنهاية ١٩٨٣ بالنسبة لمجموعة الدول المدينة الكبرى (المكسيك ، البرازيل ، نيجيريا ، الأرجنتين ، شيل ، وأوراجواى على سبيل المثال) . وفى عام ١٩٨٣ ارتفع معدل الاقتراض قصير الأجل بنسبة تتراوح بين ٦٠-٥٠٪ عما كان عليه فى ١٩٧٩ فى بلدان أخرى مثل : سوريا والمغرب وساحل العاج والفلبين والاكوادور والأردن وزمبابوى . وعلى خلاف القروض لأغراض التنمية فإن القروض قصيرة الأجل توجه أساسا لاحتياجات التمويل التجارى للدول المقترضة . وهنا تشير التقارير الى أن نسبة الديون قصيرة الأجل الى واردات الدول النامية خلال الأشهر الستة السابقة قد تجاوزت الاحتياجات العادية للتمويل التجارى . وبعد هذا العجز مؤشرا سلبيا يؤدى الى

صعوبة الحصول على التمويل متوسط الأجل ، وغالبا ما تؤدي هذه المصاعب الى التوقف عن خدمة الدين^(٩) . لقد بلغت نسبة القروض قصيرة الأجل الى الواردات في البلدان ذات الاقتصادى الكبير نسبيا ٨٥٪ في منتصف عام ١٩٧٩ ثم ارتفعت الى نسبة ١١٠٪ في نهاية ١٩٨٣ . ويبدو أن تزايد الاقتراض قصير الأجل الباهظ التكلفة على هذا النحو المتعاظم كان لأغراض أخرى بخلاف تمويل التجارة ، مثل خدمة الديون المتوسطة والطويلة الأجل وإعادة تمويلها .

رابعا : الفوائد العالية :

ومن السمات الأخرى الملفتة للنظر في أزمة الدين الحالية ارتفاع الفوائد . حتى أن الفوائد الزائدة المدفوعة قد امتصت قدرا كبيرا من القروض الإضافية التي أُبرمت في أسواق التمويل الدولية منذ بداية الثمانينات حتى اليوم . (نصفها في الأرجنتين وبنما وشيلي) بل تجاوزت في البرازيل كل التدفق الأضالى^(١٠) .

ومقارنة مدفوعات الفوائد الى اجمالي صادرات البلدان النامية نحصل على فكرة أوضح عن عبء الفوائد المتزايد . فقد تضاعفت نسبة الفوائد المدفوعة/الصادرات تقريبا خلال الفترة ١٩٧٨/١٩٨٣ في جميع البلدان النامية (على الديون المتوسطة والطويلة الأجل فقط) . فبلغت ١٥٪ عام ١٩٨٣ . وحيث أن نسبة الديون/الصادرات زادت بنسبة تقبل عن الخمس فقط خلال هذه الفترة ، فمن الواضح أن زيادة الفوائد المدفوعة ترجع الى حد بعيد الى زيادة أسعار الفائدة لا الى زيادة حجم الديون .

وبتحديد أثر هبوط حصيللة الصادرات على هذه النسبة أوضحت الأبحاث في تقريرها لعام ١٩٨٥ الى أن زيادة أسعار الفائدة قد أدت الى أن تستخدم الدول المدينة قدرا أكبر من حصيللة صادراتها لتسديد مدفوعات الفوائد وقدرا أقل منه لتسديد الدين الأضلى . مما يعنى أن نسبة خدمة الدين الى الديون ذاتها زادت في الفترة الأخيرة بسبب ارتفاع الفوائد حتى بعد الجدولة وبدون احتساب الفوائد المدفوعة على الديون قصيرة الأجل .

خامسا : زيادة عبء خدمة الدين :

تتراكب هذه الأزمة مع العديد من الصدمات الخارجية فتزداد بها عمقا واضطرابا . فمع زيادة أسعار النفط والفائدة وتدهور أسعار السلع الأساسية والمواد الأولية عالميا تتدهور معدلات التبادل التجارى بحوالى من ١٠٪ الى ١٤٪ خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨١ (كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى للبلدان النامية) والنتيجة زيادة فى صعوبة خدمة الدين لبلدان العالم الثالث كأثر لعجز موازنهن مدفوعاتها وهبوط حصيلتها من النقد الأجنبى . وحتى فى دول النفط فقد تحولت فوائض الحسابات الجارية التى سجلتها فى عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ الى عجز قدره ٢٦ ثم ٣٢ مليار دولار فى عامى ٨١ ، ١٩٨٢ على التوالى ، بل لقد بلغ أثر الصدمات المواكبة لأزمة الدين فى بعض البلدان النامية (مثل جامايكا وسريلانكا) ثلث الناتج القومى الاجمالى أو أكثر ، لاسيما خلال ١٩٨١ ، ١٩٨٢ .

وحين تتجاوز مدفوعات خدمة الدين حجم الأقرض الجديد سنويا فإن هذا يعد دليلا أكيدا على بداية الصعوبات الخطيرة لخدمة الدين . وكانت هذه الظاهرة بالغة الوضوح منذ ١٩٨٢ فيما يتعلق بالقروض المصرفية للبلدان النامية . وطالما كان معدل الفائدة المطبق أكبر من معدل نمو الديون المصرفية الناجمة عن الاقراض الجديد الصافي فسوف ينشأ نقل صافي للموارد^(١١) . ناهيك عن هروب رأس المال من البلدان النامية وتداعى موازنتها الحسابية .

سادسا : تباطؤ الأقرض الجديد :

أحجمت المصارف والحكومات والمؤسسات المالية العالمية عن اقراض الدول المدينة منذ بداية الأزمة . ولم يتبق غير نوع واحد من الأقرض « الاضطرارى » الذى صاحب برامج الجبولة . فمن معدل ١٣,٥٪ نمو سنوى فى الفترة من ١٩٧٩-١٩٨٢ . هبط الأقرض المادى الطويل والمتوسط الى ١٠٪ عام ١٩٨٣

والى ٨٪ عام ١٩٨٤ . أما القروض طويلة الأجل فكان تباطؤها أكثر وضوحا . فمن معدل نمو قدره ١٥٪ عام ١٩٨١ الى ٦٪ فقط عام ١٩٨٤ . وتشير تقديرات البنك الدولي الى أن المنقول الصافي الى البلدان النامية لحساب الديون طويلة الأجل قد هبط الى حوالى الصفر فى ١٩٨٣ ، أما فى عام ١٩٨٤ وما بعدها فقد بدأ التحول واضحا فى حركة وإتجاه المنقول الصافي لرأس المال . (أنظر الفقرة : ثامنا ، والجداول ١٨ ، ١٩) .

(جدول رقم ١٨)

الاقراض من المصادر الرسمية والخاصة الى البلدان النامية(*)

المبالغ سنوية بمليارات الدولارات

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٥	
٨٦,٢	٧٩,٩	٨٧,٥	٧٩,٩	١١٦,٦	١٢٢,٠	١٠١,٥	٤٤,٨	إجمالي القروض المدفوعة
٥٣,٥	٥٠,١	٥٥,٩	٦٦,١	٨٥,٨	٩١,٨	٧٤,٤	٢٩,٨	- المصادر الخاصة
٦٠,٦	٥٣,٤	٤٦,٧	٤٣,٥	٤٧,٧	٤٦,٣	٤٣,٢	١٤,٦	الأقساط المسددة
٢٥,٦	٢٥,٦	٤٠,٨	٥٤,٤	٦٨,٩	٧٥,٧	٥٨,٣	٢٩,٩	صافي الأقرض

(*) هذه الأرقام تتعلق ببيانات عن ٩٠ دولة نامية فقط .

المصدر : البنك الدولي ، التقرير السنوى عن التنمية فى التنمية فى العالم ، ١٩٨٧ ، ص ٢٠ .

وجدير بالذكر أنه فى بعض البلدان — لاسيما ذات الدخل المنخفض أو المتوسط — التى تقتصر فيها المدفوعات الاجمالية الطويلة الأجل عن بلوغ اجمالي خدمة الدين ، يظل هناك عجز تجارى فى الحساب الجارى . وتغطي التحويلات الصافية والعجز التجارى عن طريق المنح والقروض قصيرة الأجل والمتأخرات والسحب من الاحتياطى .

سابعاً : الجدولة والاقرض الاضطرارى :

لتضادى انهيار النظام المالى الدولى ، وللحيلولة دون انتشار حالات الاعسار بين المصارف الرئيسية فى بلدان الاقتصاد السوق المتقدمة ، اتخذت مجموعة من الإجراءات بدءاً من عام ١٩٨٢ . تضمنت هذه الإجراءات برامج تقشف واسعة النطاق فى البلدان المدينة ، والتدخل رسمياً للمحافظة على حد أدنى من التدفق المالى إليها ، وعمليات إعادة جدولة لديونها القائمة .

فبالتعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولى تقوم المصارف الدائنة بمنح البلدان الشديدة المديونية نوع من الأقرض « الاضطرارى » المرتبط بعمليات إعادة جدولة مطلوبة للدين بما تتضمنه من شروط (فترات الشيت ، وأجال الاستحقاق ، وأسعار الفائدة ، ورسوم إعادة الجدولة) . ولم تكن هذه الإجراءات سهلة رغم أن أحد أهدافها الرئيسية هو تعزيز مركز المصارف الكبرى على المدى الطويل . وقد أخذ التنسيق بين المصارف والمؤسسات الدائنة بشكل من أشكال « الكتلة » أتاح لها إمكانية تقاضى أسعار فائدة عالية ورسوم على القروض التى أعيدت جدولتها (١٣) .

وأمام تدمير البلدان المدينة ، لتشدد بعض المصارف وتهديد بعضها بالتوقف عن الدفع (كوبا والسودان وبعض دول أمريكا اللاتينية) خففت الأطراف الدائنة من حدة موقفها . فأنشأت المصارف فى غرب أوروبا واليابان مخصصات للدين المعلوم (١٤) . أما مصارف الولايات المتحدة فاتها لا تملك تأجيل أداء القوائد أو إضافتها الى أصل الدين نظراً لأن الأنظمة السائدة فى هذا البلد تقضى بأن تصنف مثل هذه القروض باعتبارها عديمة الأداء بعد تسعين يوماً من موعدها .

لقد توقف الأقرض الاختيارى تماماً لأمريكا اللاتينية وحل محله الاقرض الاضطرارى من خلال اتفاقيات الجدولة كما انخفض الى حد كبير فى باقى البلدان النامية . والجدول رقم (١٩) يوضح حجم الجدولة خلال السنوات من ١٩٨٣-١٩٨٦ .

جدول رقم (١٩)

حجم عمليات جدولة الدين للفترة ١٩٨٣-١٩٨٦

بمليارات الدولارات

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	
				جدول الدين :
٥٧,٤	١٣,١	١٠٠,٥	٣٣,٨	— المصارف
١٣,٧	١٦,٣	٣,٩	٨,٤	— الدائتوّن الرسميون
٧١,١	٢٩,٤	١٠٤,٤	٤٢,٢	الاجمالى
٢,٦	٥,٣	١٠,٤	١٣,٠	القروض الاضطرارية الجديدة
٣٥,٠	٣٥,٠	٣٦,٧	٢٧,٩	التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل

المصدر : La Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde, encadre 2-1, p. 23.

لقد أدى سعى المصارف من أجل تعزيز موقفها المالى طويل الأجل الى انكماش قروضها الجديدة من ١٣ مليار دولار عام ١٩٨٣ الى ٢,٦ مليار فقط عام ١٩٨٦ .

ثامنا : الانتقال السلى الصالى للموارد المالية من البلدان النامية :

وتلك سمة خطيرة لأزمة الثمانينات . ويتعلق الانتقال السلى لرأس المال هنا بموامل ليس منها « هروب » رأس المال من البلدان النامية ، رغم أن هذا الأخير ينفذ من حدة وحجم التدفق السلى الى الخارج . وإنما لموامل أخرى أهمها التفاعل بين تباطؤ الأقراض الجديد الصالى والارتفاع فى أسعار الفائدة منذ أوائل الثمانينات .

وفى نموذج قياسي تحليلي ، وبافتراض أن أسعار الفائدة الدولية سوف تفوق معدل نمو الدين المصرفية خلال الفترة من ١٩٨٥—١٩٩٥ ، فإنه يمكن اثبات أن الانتقال الصافي السلي لموارد البلدان النامية سوف يستمر بمعدل سنوى قدره ٥٪ من اجمالي الدين المستحق خلال الفترة المذكورة . وذلك يعنى خروج صافى مقداره ٢٣ مليار دولار عام ١٩٨٥ وحوالى ٣٠ مليار عام ١٩٩٠ ، وحوالى ٤٠ مليار دولار عام ١٩٩٥ (باعتبار أن الدين المصرفية المستحق فى نهاية ١٩٨٤ هـ ٤٥٠ مليار دولار)^(١٤) .

جدول رقم (٢٠)

توقعات التحويلات الصافية من البلدان النامية
الى مصارف الدول المتقدمة (١٩٨٥—١٩٩٥)
(بمليارات الدولارات)

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	
الدين المصرفية صافى الأقرض	المصرفى	مدفوعات الفوائد	المواد الصافية	
المستحققة فى	نهاية السنة	(١) × ٦٪	(١) × ١١٪	(٣) - (٢)
١٩٨٥	٤٧٧,٠	٢٧,٩	٤٩,٥	٢٢,٥ -
١٩٨٦	٥٠٥,٦	٢٨,٦	٦٢,٥	٢٣,٩ -
١٩٨٧	٥٣٥,٩	٣٠,٣	٥٥,٦	٢٥,٣ -
١٩٨٨	٥٦٨,١	٣٢,٢	٥٨,٩	٢٦,٧ -
١٩٨٩	٦٠٢,٢	٣٤,١	٦٢,٥	٢٨,٤ -
١٩٩٠	٦٣٨,٣	٣٦,١	٦٦,٢	٣٠,١ -
١٩٩٦	٨٥٤,١	٤٨,١	٨٨,٦	٤٠,٣ -

المصدر : تقرير عن التجارة والتنمية لعام ١٩٨٥ ، الأنكتاد ، ص ١٤٧ .

وخطورة ذلك الأمر أن استمرار خدمة الدين على هذه ~~المنهكة~~ ^{المنهكة} موهبة يحقق البلدان النامية لفواصل تجارة طويلة المدى ، وما يستلزمه ذلك من برامج تكشف لسنوات طوال . وإذا كان التاريخ لم يسجل مثل هذه الحالة من قبل حتى في البلدان الغنية فإن مجرد تصور إمكانية تحقيقها في البلدان النامية سوف يصاحبه بالتأكيد ضغوط تضخمية في بلدان تعاني حاليا من معدلات عالية لارتفاع الأسعار الداخلية . وقد انتهى الأمر — كما ذكر رئيس بنك التسويات الدولية السابق الدكتور/ فريتز لوتنبير — الى انفجار سياسى واجتماعى سببه الرئيسى هو خدمة الدين^(١٥) .

ثامسا : التجارة المقابلة The Countertrade :

انتقل هذا الأسلوب كسمة للتجارة مع البلدان الاشتراكية ليشتر على نطاق واسع في التجارة بين البلدان النامية وبلدان الاقتصاد السوق المتقدمة وكذلك بينها وبين بعضها البعض . وهو أسلوب يهدف الى تقادى صعوبات الدفع بالنقد الأجنبي ويقترب من المقايضة^(١٦) .

وتشير بعض الدلائل التى توصلت اليها دراسة استقصائية للشركات فى الولايات المتحدة الى أن عدد البلدان المشتركة فى التجارة المقابلة ارتفع من ٢٧ بلدا الى ٨٨ بلدا فى الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٣ ، وأن المتوسط السنوى لزيادة عمليات التجارة المقابلة قد بلغ ١١٧٪ عام ١٩٨٦ بعد أن كان ٥٠٪ فقط عام ١٩٧٣ . وفى حالة تطبيق تعريف شامل للتجارة المقابلة فربما ارتفع نصيبها الى ١٥٪ من اجمالى التجارة العالمية^(١٧) .

وهكلما دفع النقص فى النقد الأجنبى وأزمة الدين الخارجى ، بالإضافة الى الرغبة فى تأمين قدر من الاستقرار للواردات مستقبلا ، الى هذه الزيادة فى التجارة المقابلة . وللتجارة المقابلة مزايا يقابلها تكاليف . وحيث يتوقف توزيع كل من المزايا والتكاليف على جهود المساومة فى كل حالة على حدة ، بذلك يصبح من الصعب تقييم الميزان الشامل للمزايا المرتبطة بها . ومعودة سوق المال الى طبيعتها

سوف تخفى هذه الظاهرة ... الا أن أزمة الدين قد تؤخر من هذه العودة طويلا (١٨).

وهكذا ، ولى حين أن الجدولة المصحوبة بنظام للأقراض الاضطرارى قد أمكن من خلالها تقادى حدوث انهيار مالى ، فلا يزال ثمة خطر ماثل يهدد الاستقرار المالى على المدى الطويل . حقا ، لقد تم احتواء الأزمة قبل مرحلتها الحرجة ، بل ومن خلال بعض التعديلات التى اتسمت بالمرونة أمكن للأطراف الدائنة قبول فترات تثبيت أطول وآجال استحقاق ممتدة فيما يتصل بالقروض التى أعيد جدولتها مؤخرا . وحدث أيضا تخفيضات فى أسعار الفائدة ومصارف إعادة الجدولة . الا أن أعراض الخطر لازالت ماثلة . وأبرز هذه الأعراض ظاهرة الموارد السلبية الصافية المنقولة من البلدان النامية والتى غدت الآن شائعة فى كافة البلدان النامية ، بعد أن كانت متركزة فى دول أمريكا اللاتينية منذ أوائل الثمانينات .

وإذا كنا فى هذا المبحث قد حاولنا تشخيص الأزمة ، وعرضنا لكيفية نشوئها وما هى عليه من سمات وخصائص ، فالمبحث التالى نخصه بمحاولة التعرف على الأسباب التى دفعت بالدول المدينة الى الدائرة الخبيثة لأزمة الدين الخارجى . كما سوف نخصص جزءا فى نهاية الفصل للدراسة أثرها على عملية التنمية قبل أن نعرض للسبل المتاحة والممكنة لمواجهة الأزمة فى هذه البلدان .

المبحث التالى : أسباب أزمة الدين ، وآثارها على التنمية

١-٢ :

نجم التوسع الكبير فى الاقتراض (بمتوسط ٢٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩) جزئيا عن عوامل فى جانبى العرض والطلب بأسواق رأس المال . فالفوائض البترولية الضخمة قد وفرت السيولة المتوفرة للنظام المصرفى الدولى ، ولم تكن عملية « إعادة تدوير » هذه الفوائض سوى محاولة للإفادة من فرص التنوع المربح من جانب المصارف الدولية ، وتوجهت هذه السيولة الى

البلدان النامية في شكل قروض قصيرة ومتوسطة الأجل مرتفعة التكلفة . وفي سياق النشاط التجاري العادي تضاعفت أخطار التمويل بفضل السوق الدولية الكبيرة . واستخدام المصارف لنظام أسعار الفائدة المتغيرة ، فتخلصت بذلك من أخطار تقلب سعر الفائدة .

وفي جانب الطلب ، فإن القروض بالعملة « اليورو دولية » قد تميزت في هذه السوق الكبيرة بسرعة وسهولة الترتيبات اللازمة للحصول عليها . كما أنها خضعت لشروط أقل صرامة من شروط الاقتراض من صندوق النقد الدولي . فتمتعت اذن بمزايا الوفرة والمرونة وسهولة الاجراءات .

والواقع أن بعض الممارسات المصرفية التي بسرت التوسع في الاقتراض للبلدان النامية لقادرة — بمجرد ظهور بوادر اعسار مالى عام — على نهادة الضغوط من أجل تقليص هذا التمويل لمواجهة حالة تزدى المركز المالى أو الجدارة الائتمانية للبلدان النامية . وهذا ما حدث بالفعل ، ولكن بعد أن دخلت أزمة الديون مرحلة الخطر في أواخر عام ١٩٨٢ .

ويمكن بلورة الأسباب الرئيسية لأزمة الدين في مجموعتين رئيسيتين : الأولى داخلية ، والأخرى خارجية :

٢-١ : الأسباب الداخلية لأزمة الدين :

(أ) التفاؤل الكاذب في نهاية السبعينات بقرب انتهاء موجة الكساد التضخمى التى — ورغم كل التوقعات — استمرت ثلاثة أعوام ونصف منذ نهاية ١٩٧٩ وحتى أواسط عام ١٩٨٣ وشملت الدول الصناعية الكبرى والدول النامية على السواء . فلم يتمكن الدائنون ولا المدينون من تصور نطاق ومدة الكساد الذى أدى الى انخفاض حاد في نمو الناتج القومى الاجمالى للبلدان النامية منذ عام ١٩٨٠ وإلى تدهور ملحوظ في الأوضاع السائدة في أسواق التصدير العالمية .

وقد أدى هذا التفاؤل الواسع النطاق فيما يتعلق بقدرة البلدان النامية

على خدمة ديونها الى اتجاه الحكومات في البلدان النامية الى الاقتراض بمعدلات كبيرة وإلى تأخر اتخاذ الاجراءات الحذرة من جانب المصارف والأطراف الدائنة. والملفت للنظر في هذه الموجة غير الحقيقية للتضائل بشأن الحالة الاقتصادية، أنها كانت ترمز الى نصوص صريحة في التقارير الرسمية عن التنمية في العالم والتي يصدرها البنك الدولي سنويا في الأعوام ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ١٩٨٣^(١٩).

لقد تراكم الجزء الغالب من ديون العالم الثالث وبشروط غير مواتية خلال هذه الفترة وحدها ٧٩—١٩٨٣. والسبب هو تخطيط السياسات الحكومية في الدول النامية بشأن التوقعات الخاصة بالأسواق العالمية للتصدير وأسعار الفائدة، وتأثرت بشدة سياساتها الاقتصادية الداخلية فيما يتعلق — بصفة خاصة — بمسائل تمويل الانفاق الحكومي ومستويات أسعار الصرف وأمور الميزانية العامة للدولة.

(ب) أوجه استخدام القروض: ويمكن التمييز طبقا لممار الرشد الاقتصادي في استخدام القروض، بين ثلاث مجموعات داخل الدول المدينة:

- ١ — بلدان اقترضت لمواجهة أعباء حقيقية للتنمية الشاملة.
- ٢ — وبلدان اقترضت لمواجهة أعباء التنمية والنفقات العسكرية المتزايدة.
- ٣ — وبلدان — حكوماتها فاسدة — اقترضت وأسرفت وحقت رخاءا مصطنعا وألقت بعبء خدمة الدين على الأجيال القادمة.

ففى بعض البلدان (مثل زائير والمكسيك) اقترن الاقتراض بزيادة كبيرة في الاستهلاك الترفى والمضاربة والبطالة كما ارتفعت معدلات هروب رؤوس الأموال للخارج خلال النصف الثانى من السبعينات وأوائل الثمانينات^(٢٠). وبصفة عامة كانت المبالغة في الاقتراض هي سمة السبعينات، وذلك على أمل السداد من مشروعات طموحة ثم الاقتراض من أجلها. لكن سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية أدى الى فشل الكثير من المشروعات في تحقيق العوائد المتوقعة.

(ج) هروب رأس المال : ففى الوقت الذى افترضت فيه كثير من حكومات الدول النامية من الخارج على نطاق واسع فى السبعينات وبداية الثمانينات ، كان مواطنوا هذه البلدان نفسها يملكون الأرصدة الأجنبية الضخمة فى البنوك الأجنبية خارج البلاد . وهكذا وظلما استمر هذا الاتجاه ولم تتمكن حكومات الدول النامية من اقتناع رعاياها بالاستثمار فى داخل أوطانهم فان البلدان النامية — على حد قول رئيس أحد البنوك الأمريكية الرئيسية — « لا يجب أن نتوقع استعداد أكبر لدى دائتيها من استعداد رعاياها للبقاء على أموالهم واستثمارها فى الوطن » (٢١) .

وكنسية من مستوى الدين الخارجى ما بين ١٩٧٤ الى ١٩٨٢ كان تدفق رأس المال من أكبر ثمانى دول مثقلة بالدينون (الأرجنتين ، البرازيل ، شىلى ، كورنيا ، المكسيك ، يرو ، الفلبين ، فنزويلا) تتراوح بين ١٥٪ ، ٢٠٪ . مما يعنى أن مقابل كل مائة دولار تقترضها هذه الدول يهرب ثلاثون دولاراً .

وطبقا لتقديرات « مؤسسة مورجان » العالمية فان حوالى ٢٠٠ مليار دولار قد تم تهريبها من ١٨ دولة نامية فقط على مدى السبعينات ، وهو رقم متحفظ . وقد بلغ حجم الأموال المهربة من دول أمريكا اللاتينية وحدها بين عامى ٨٣—١٩٨٥ حوالى ١٠٥ مليار دولار ، بينما استلمت قروضا جديدة فى نفس الفترة تقدر بـ ١٨ مليار دولار فقط (٢٢) .

وقد ارتفعت الودائع تحت الطلب والودائع لأجل — فقط — لرعايا البلدان الثمانية الأكثر داتمية من ٧ مليار دولار عام ١٩٧٤ الى ٤٧ مليار عام ١٩٨٤ أى بنحو ١٢٪ من اجمالى دينها الأجنبى البالغ ٣٨١ مليار دولار آنذاك ، هذا بخلاف الأنواع والصور الأخرى للاستثمار فى الخارج (انظر الجلول رقم ٢١) .

جدول رقم (٢١)
الودائع الخاصة غير المصرفية من ثمان دول مدينة رئيسية
في البنوك الأجنبية ١٩٨٤

بمليارات الدولارات

البلد	اجمالي الودائع الخاصة لدى كل البنوك الأجنبية	الودائع كنسبة مئوية من اجمالي الدين الخارجي
الأرجنتين	٧,٦	١٧,٠
البرازيل	٨,٢	٧,٤
شيلي	١,٩	٩,٩
جمهورية كوريا	٠,٤	١,٠
المكسيك	١٤,٣	١٥,١
بيرو	١,٤	١١,٢
الفلبين	١,١	٤,٧
فنزويلا	١١,٧	٣٤,٢
المجموع	٤٦,٦	١٢,٢

المصدر : البنك الدولي ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس ١٩٨٧ ، المجلد ١/٢٤ ،
صفحة ٥ .

وتعزى أسباب هروب رأس المال الى مبالغة حكومات البلدان النامية في
سعر الصرف وتوقع المواطنين الدائم لانخفاض العملة المحلية أو الى قيود
القطاع المالى وعدم مرونة آلية تحديد أسعار الفائدة بحيث تتكيف مع
معدلات التضخم السائدة . وكذلك الى سياسات التمويل بالعجز وما يترتب
عليها من زيادة الضغوط التضخمية فهروب المواطنين الى الأصول والعملات

الأجنبية . كما أن البلدان النامية بصفة عامة تفتقر الى عوامل الاستقرار السياسى والاقتصادى التى تسمى المال الخاص مما يدفع به الى الهروب فى اتجاه البلدان الصناعية المتقدمة ذرياً للمخاطر ، ومخاضاً عن « الأمن » . ففى البلدان الصناعية المتقدمة تلقى الأموال القادمة من العالم النامى كل التشجيع . فتتوفر لديها السندات والشهادات لحاملها التى تكاد تخلو من المخاطر وتندر . معدلات الفائدة السائدة فى السوق . كما تتوفر الحوافز مثل نظام التأمين على الودائع لغير المقيمين ، وعدم وجود ضرائب عند المنبع على بعض مستحقات غير المقيمين . وفى بعض البلدان المتقدمة تساعد سرعة الحسابات المصرفية على زيادة حجم المعاملات غير القانونية والهروب من الضرائب^(٢٣) .

أن هروب رأس المال الى الخارج لكفيل بخلق أزمة سيولة فى البلاد يترتب عليها استنزاف لاحتياطياتها النقدية وانخفاض لمواردها المتاحة للاستثمار الداخلى فهبوط فى معدلات نمو الناتج القومى . كما يضعف هروب رأس المال من إيرادات الدولة وبالتالي من قدرتها على خدمة الدين الخارجى العام ومن ثم فانها تواجه حاجة متزايدة الى الاقتراض من الخارج مما يزيد من المشكلات القائمة والحادة للدين الخارجى .

(د) **التزايد السكاني السريع** : ففى بلدان تصل نسبة الأطفال دون الخامسة عشر الى ٤٧٪ من اجمالى السكان ، وتزيد فيها معدلات المواليد عن معدلات النمو فى الناتج الصافى السنوى ، لابد وأن تواجه حكوماتها مشكلات توفير المتطلبات الأساسية لأنها من تغذية واسكان وصحة ومرافق عامة . الأمر الذى يخلق ضغطاً متزايداً على مواردها المالية المحدودة وتوسع فيها فجوة التمويل .

(هـ) **الحروب والاتفاقيات الضعيفة على الأغراض العسكرية** . فالسلاح — اليوم — يختلف عن بنادق وسيوف الأسر . وقد تخصصت الدول الصناعية المتقدمة فى صنع السلاح وهى لا تدخل الحرب — عادة — لكنها تحت

عليها إن لم تشعلها وتركها ، فباستمرارها تستمر مصانعها في الانتاج والبيع والتصنيع . ويؤكد الاتحاد الأمريكي لحقوق الانسان والتنمية الاجتماعية أن العالم ينفق في منتصف الثمانينات على التسليح مبلغ ٢٠٠٠ مليون دولار كل ٢٤ ساعة . وأن ثلاثة ارباع هذه الأسلحة تشتريها دول العالم الثالث .

* وأنه بثمان صاروخ واحد عاير للقارات يمكن أن يتزود ٥٠ مليون طفل بتضورون جوعا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بالغذاء ، ويشيد ٦٥ ألف مركز طبي و ٣٤ ألف مدرسة ابتدائية .

* وبثمان طائرةقاذفة نووية يمكن أن تقام ٧٥ مستشفى سعة الواحدة منها مائة سرير .

* وبثمان غواصة ذرية يمكن تشييد ٤٠ ألف مسكن شعبي .

* كما أكد الاتحاد أنه يوجد في العالم اليوم جندي واحد لكل ٢٥٠ ألف مواطن ، مقابل طبيب واحد لكل ٣٧٠٠ مريض . وأن الجندي يتكلف تدريبه في المتوسط ١٦ ألف دولار سنويا ، بينما ينفق العالم لتربية طفل واحد ٢٦٠ دولارا فقط^(٢٤) .

لقد كانت الحكومات في الماضي تقترض لتعيش شعوبها ، وهي اليوم تقترض ليقاتل أبناءها من أجل رفع مستوى المعيشة في البلدان الغنية .

٢-١-٢ : الأسباب الخارجية لأزمة الدين :

هناك أسباب لا ترجع الى السياسات والظروف الداخلية للبلدان النامية وهي تنحصر في ارتفاع أسعار الفائدة العالمية ، واجراءات الحماية التي تفرضها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية اليها ، وانخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام والسلع الأساسية وارتفاع أسعار السلع المصنوعة أو ما نعر عنه باتجاه معدلات التبادل الدولي لغير صالح البلدان النامية . وفيما يلي نبذة عن كل منها :

(أ) ارتفاع أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية . وطالما ظل معدل نمو القروض الجديدة للبلدان النامية أقل من معدل أسعار الفائدة المطبقة عليها فسوف

يترتب على ذلك نقلا صافيا سلبيا للموارد من البلدان المدينة الى البلدان الدائنة . (انظر الجدول رقم ٤ ، والخامش رقم ٢٥) .

وربما اذا افترضنا ثبات كل من معدل نمو القروض المصرفية الجديدة وسعر الفائدة ، فيمكن اليهنة على أن الموارد المنقولة سوف تنمو بنفس معدل نمو الديون القائمة^(٢٥) .

وهكذا يعود النقل الصافي السلبي للموارد الذى سجل حديثا فى كثير من البلدان النامية الى التفاعل بين النمو البطيء للقروض الجديدة الصافية (٦٪ المتوسط منذ بدايات الثمانينات) وارتفاع أسعار الفائدة الدولية (١١٪ فى المتوسط) . وكانت هذه الظواهر بالغة الوضوح فيما يتعلق بالديون المصرفية للبلدان النامية . فمعظم هذه الديون تخضع — كما ذكرنا من قبل — لأسعار فائدة متغيرة ، بينما هبط بشدة معدل نمو قروضها السنوى مع بداية الثمانينات . لذا تجاوزت الفوائد الزائدة المدفوعة قيمة التحويل الأضافى الصافى فى كثير من البلدان .

(ب) الإجراءات الحمائية المتزايدة ضد صادرات البلدان النامية الى الدول الصناعية المتقدمة . فمن المؤسف أن القيود القائمة المفروضة على المنتجات المتعددة الألياف كالمنسوجات وعلى المنتجات الجلدية والسلع المصنوعة ، التى تطبقها المجموعة الاقتصادية الأوروبية بنسبة ٢٣٪ على صادرات الدول المتقدمة تطبق أيضا ولكن بنسبة ٦٥—٨٠٪ على صادرات الدول النامية . ويجرى حاليا تطبيق مماثل على واردات الولايات المتحدة . وتشمل هذه القيود : أنظمة الحصص ، والتمييز الجغرافى ، ورسوم الاغراق ، والرسوم التمييزية ، وتدابير حماية المنتجين المحليين ... الخ .

وثمة قضية بالغة الحساسية تلك التى تتعلق بمعدلات الحماية التى تساعد مع ارتفاع درجة تجهيز المنتج ، مما يثير صعوبات أكيدة أمام تنوع الصادرات وتشجيع الصناعة بالبلدان النامية .

وهناك دراسة قيمة قامت بها أمانة الأونكتاد من أجل تقدير حجم

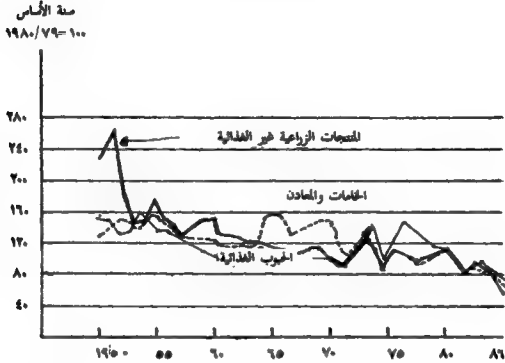
المكاسب التجارية المحتملة والمتربة على إزالة هذه القيود الحمائية في كل من المجموعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة واليابان فقط فيما يتعلق بالمنتجات الأولية ، وبين الجدول رقم (٢٢) أن القيمة الحالية للزيادة السنوية في حصيلة صادرات البلدان النامية (المتربة على إزالة ترتيبات الحماية في الدول الصناعية المتقدمة) سوف تناهز ٧٠٠ مليار دولار ، أى ما يوازي تقريباً ٧٪ من اجمالي الديون الراهنة للبلدان النامية .

ومع ذلك ، فليس من المتوقع أن تخف القيود الحمائية الموجهة نحو منتجات الدول النامية اذ تتوقع المصادر الدولية أن تتصاعد الضغوط الحمائية على البلدان النامية طالما ظلت هذه الأخيرة تحت وطأة الأزمة المالية الحادة التي ترغمها على النفاذ الى الأسواق الخارجية بخطى متعجلة جداً . وتجسد الدولة النامية — في نهاية الأمر — أنها تدور في حلقة خبيثة تبدأ بأزمة الديون فالحماية وتدهور معدلات التبادل فانخفاض الحصيلة من النقد الأجنبي فتميز من الديون ... وهكذا .

جـ) انخفاض أسعار المواد الخام والسلع الأساسية في الأسواق العالمية، وقد شهدت الثمانينات أسوأ حالتين لتدهور مستوى أسعار السلع التي تعتمد الدول النامية على حصيلة صادراتها . فبلغت الخسارة المجمعة لحصيلة صادراتها خلال كساد ١٩٨١—١٩٨٣ ما يعادل تقريباً نصف مديونيتها خلال نفس الفترة . وتجاوز المعدل ١٠٠٪ في حالة بعض البلدان مثل (أوغندا ، بوليفيا ، تونس ، افريقيا الوسطى ، زامبيا ، ساحل العاج ، السلفادور ، جواتيمالا ، الكاميرون ، كينيا) ويرتفع المعدل الى أكثر من ذلك اذا ما وُضع في الاعتبار انخفاض حصيلة الصادرات الناشئة عن تقلص حجم الصادرات^(٢٦) .

ثم، وفي الفترة من ٨٤ الى ١٩٨٦، هيّطت الأسعار الحقيقية للمنتجات الأولية غير البترولية الى مستوى لم يسبق له مثيل (الشكل رقم ١٠). وقد انعكست معدلات الهبوط — التي تراكمت خلال هذه الفترة ما بين ١٣٪ ، ١٦٪ — على

(شكل رقم ١٠)
تطور الأسعار الحقيقية للمنتجات الأساسية غير البترولية
(١٩٥٠-١٩٨٦)



المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٧ ، ص ٢٠ .

العائد من العملات الأجنبية الى ما دون الحد الأدنى لإحتياجات هذه البلدان والعجز في موازناتها التجارية فالاستدانة لتغطيته. (جدول رقم ٢٣).

ومن الجدير بالذكر أن تضافر العوامل الأخرى غير أسعار المنتجات الخام والسلع الأساسية (مثل ارتفاع أسعار الفائدة والبحث عن البدائل للبترول) قد أدى الى الفناء أثر التغير في أسعار النفط بالنسبة للبلدان النامية المصدرة له . وقد تحولت فوائض الحسابات الجارية التي سجلتها البلدان المصدرة للبترول (غير المرتفعة الدخل) الى عجز في الأعوام ٨١ وما تلاها حتى ١٩٨٦ (باستثناء عام ١٩٨٤) وعلى مدى هذه الأعوام سحبت البلدان المصدرة للنفط من

جدول رقم (٢٣)
أرصدة موازين التجارة (١٩٨٠-١٩٨٦)

بمليار الدولارات

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
٣٥,٥-	٣٧,٤-	٣٢,١-	٥٧,٢-	١٠٣,٠-	١٠٦,٧-	٧٩,١-	البلدان النامية
٢٢,٠-	٢٥,٩-	٨,١-	٦,٧-	٨,٩-	١٣,٩-	١٧,٠-	- منخفضة الدخل
١٣,٥-	١١,٥-	٢٤,٠-	٥٠,٥-	٩٤,١-	٩٢,٨-	٥٢,١-	- متوسطة الدخل
١٩,٠-	٢-	١,٤	٧,٨-	٣٠,٠-	٢٢,٧-	١,٤	- مصدرة للبرول
٦,٠	٨,٨-	١,٧	٨,٤-	٢٣,٣-	٢٧,٥-	٣٣,٩-	- مصدرة للمنتجات المصنوعة
١٢,٠-	٠,٤-	٠,٧-	١٤,٧-	٥٢,٩-	٥٠,٤-	٢٧,٩-	- الشديدة المديونية
٨,٩-	٤,٠-	٥,١-	١٢,٨-	١٧,٩-	١٧,٨-	٤,٩-	- أفريقيا جنوب الصحراء
٩,٤-	١٢,١	١,٥	١,٢	٢٦,٠	٧٤,٠	٨٨,٥	البلدان المصدرة للبرول المرتفعة الدخل
٢١,٦	٢٤,٧-	٣٥,١-	٢,٥-	١,٤	٧,٤	٢٨,٢-	الدول الصناعية المقدمة
١٣٦,٧-	١٠٤,٤-	٩٥,٨-	٣٨,٢-	١,٤-	١٢,٨	٨,٤	- الولايات المتحدة الأمريكية
١٤٨,٣	٧٩,٧	٦٠,٧	٣٥,٣	٢,٨	١٠,٤-	٤٦,٦-	- الدول الصناعية الأخرى

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٧ ، ص ١٩ .

احتياطياتها ، كما فعلت البلدان النامية المستوردة للنفط ، وخضعت جدارتها الائتمانية أيضا للتساؤل .

لقد تكاثفت الصدمات الخارجية خلال الفترة من ١٩٧٩-١٩٨٢ (على سبيل المثال) لتكون المسؤولة عن عجز موازين العمليات الجارية بنسب تتراوح بين ٥٧٪ ، ٢٠٥٪ من اجمالي العجز في نهاية هذه الفترة لبعض البلدان المدينة كما يوضح الجدول رقم (٢٤) .

وهكذا ... تعددت الأسباب ، والدين واحد ! فما هي الآثار على عملية التنمية في الأجل الطويل ؟ ذلك ما سوف نتعرض له - بإيجاز - في الفقرة التالية .

جدول رقم (٢٤)
الأهمية النسبية لأثر الصدمات الخارجية على
مدفوعات بعض بلدان أمريكا اللاتينية
١٩٨٢-١٩٧٩

النسبة التراكمية للميزان الحسابات	المجموع	انخفاض الطلب المتزايد على الصادرات	التغير في أسعار الفائدة	التغير في معدلات التبادل الدولي	البلد
١٠٣	٦,٨ -	٢,٦ -	٠,٩ -	٤,٣ -	كولومبيا
٢٠٥	٤٨,٥ -	٧,٩ -	٨,٩ -	٣١,٧ -	البرازيل
٥٧	٤,٩ -	١,٥ -	١,٥ -	١,٩ -	شيلي
٧١	١٣,٤ -	٣,٦ -	٣,٧ -	٦,٢ -	الأرجنتين

المصدر : J. Cheval and T. Apoteker, "Le Rôle des Banques dans le Financement des PVD: Leçons de L'expérience récente", Economica, Paris, 1986.

٢-٢ : آثار أزمة الدين الخارجي على التنمية :

تتبع أهمية الموضوع الذي تناولناه حتى الآن بالتحليل ، ليس فقط من آثاره الحالية ، وإنما من آثاره على المدى الطويل ولمواقبه على آفاق التنمية في البلدان المدينة . فالمرة الأولى يتعين على ثلاثة أرباع سكان الكرة الأرضية أن يسددوا مدفوعات خدمة الدين بمبالغ تتجاوز قروضهم الصافية . وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على الديون القائمة عن معدل نمو الاقتراض الجديد . أنها ظاهرة النقل السليم للموارد من الدول النامية الى الدول المتقدمة .

فمع الوقت يتزايد عبء خدمة الدين . وفي الأجل الطويل لابد من زيادة معدلات نمو الاستثمار والصادرات بمعدل مساوٍ أو أكبر من معدل نمو الديون . وحتى لو لم يحدث أى نمو في الواردات فسوف يتعين زيادة الصادرات باستمرار مجرد تغطية التدفقات الخارجية المالية .

لكن استمرار الصادرات ونموها يحتاج الى المزيد من الاستثمار ، خاصة لبلدان النقل الصافي السليم . ومع ذلك فقد ينخفض الاستثمار فيها انخفاضاً كبيراً اذا

أريد تقليل المعجز في الحسابات الخارجية ، وهنا يكمن اللغز أو الحلقة الخفية للديون : الصادرات ، الاستثمار ، فالديون .

ولعل هذه الحلقة الخفية تبرز أهمية الربط بين النظام المالى الدولى وعملية التنمية . لقد أظهر النظام المالى الدولى بقنواته العادية ارتباطا فى تلبية حاجة التنمية من التمويل دون أن يحدث له انسيار . لكن على المدى الطويل يمرض هذا النظام الى خطر أكبر بسبب عدم الاتساق بين الديون المتراكمة وهو المطلوب لمواجهةها فى اقتصاديات البلدان النامية ، فليس فى تأجيل الأزمة يكمن حل . وتحتاج حلقة الدين الخفية — كما أسميناها — لبعض من الضوء حتى يتبين الأثر السلبى للديون على التنمية فى الأجل الطويل .

٢-١ : حلقة الدين الخفية :

١- نبدأ بحالة ترغب فيها دولة مدينة فى زيادة حصيلتها من النقد الأجنبى لمواجهة العبء السنوى لخدمة الدين ، وهو عبء متزايد لتجاوز معدلات الفائدة معدل نمو الدين على المدى المتوسط كما سبق ورأينا . عندئذ ، سوف توجه هذه الدولة قدرا من طاقاتها الانتاجية للاستثمار فى صناعات التصدير . لأنها لو استثمرت فى انتاج بدائل الواردات لكانت بذلك قد اختارت تقليل المدفوعات من النقد الأجنبى لكنها لن تحقق فائضا تجاريا يساعد على سداد التزاماتها للخارج .

— اذن البداية هى صناعات التصدير لغرض تحقيق صادرات اضافية . وتتوقف الصادرات الإضافية على الاستثمار الإضافى فى صناعات التصدير . وباعتبار أن هناك استثمارة قائما فى صناعات التصدير فان طاقة الانتاج المتزايدة فى قطاع صناعات التصدير سوف تتحدد بالمعدل الإضافى لرأس المال/الانتاج . وفى ظل استراتيجية لزيادة الصادرات لابد وأن تحدث تعديلات جوهرية على نسب الميزج بين أدوات الانتاج القائمة والتكنولوجيا الحديثة فى هذا المجال . ناهيك عن التكاليف الإضافية المطلوبة للتسويق فى ظل القيود الحمائية القائمة فى أسواق التصدير العالمية .

— لذا ينصح الخبراء العالميون في هذا المجال دائما بتفادى اختطار السوق العالمى لمصادرات الدول النامية من خلال مراعاة النسبة المتوقعة للزيادة في حصيلة الصادرات . وفي دراسة المؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية (الأنكاد) تمعدت هذه النسبة بـ ٤٪ فقط من قيمة الاستثمار الكلى في صناعات التصدير^(٢٧) . وهى نسبة تقل كثيرا بالمقارنة بمعدلات رأس المال/الانتاج المحلى .

— فهو الصادرات إذن لابد وأن ينمو الاستثمار المولد للمصادرات . لكن نمو الاستثمار لابد وأن يلزمه نموا للواردات لسببين : الأول لمواجهة الزيادة في الطلب على الآلات والمعدات ، والثانى لأن الاستثمار عبارة عن طلب نقدى وانفاق ، ومعروف أن هناك نسبة من أى انفاق تتجه الى الطلب على السلع الأجنبية . وكأن زيادة الاستثمار أصبحت ضرورة بحيث لا تقل عن حد أدنى حاسم (يتوقف على عوامل كثيرة)^(*) اذا أهد تحقيق زيادة صافية في حصيلة البلد من النقد الأجنبى عن طريق زيادة الصادرات .

— وأيا كان مستوى الضغوط على ميزان مدفوعات البلد المدين ، فان زيادة الحد الأدنى الحاسم المطلوب للاستثمار يؤدي بالضرورة الى مزهد من القروض ، مما رفع معدل نمو القروض الجديدة . وهنا يؤدي النقل الصافى السلبى الى تدهور المركز المالى للدولة ، وربما الى توقفها تماما عن دفع أقساط ديونها الخارجية .

— هذا ، ولا يتصور حدوث نمو فى الناتج القومى سواء للاستخدام المحلى أو للتصدير بدون استثمار ، ولا استثمار بدون استيراد ولا استيراد بدون قروض ولا قروض بدون ارتفاع لأسعار الفائدة فوق معدلات نمو القروض الجديدة ، ولا قروض جديدة بدون زيادة عبء خدمة الديون و/أو زيادة النقل السلبى للموارد ... وإذا وصلنا الى هذه المرحلة فى حلقة الدين الخبيثة وعلى الأجل

(*) مثل : الرصيد الاجمالى للدين ، معدل الاستثمار/الصادرات ، القدرة على تخفيض الواردات ، الظروف الطبيعية للانتاج . كذلك يتوقف هذا الحد الأدنى على البيئة المالية والتجارية المالية وكلها عوامل تتغير مع الوقت وتختلف من بلد لآخر .

الطويل لتحقيق لنا أن هناك خلل أكيد . وأن هذا الخلل هو في القنوات
التي تفصل — ولا تربط — بين النظام الاقتصادى العالمى بمجوانبه المالية
والتجارية وبين عملية التنمية في النصف « المدن » من الكرة الأرضية .

وأمام هذه المعطيات المتشابهة والمعقدة لأزمة الدين لم يقف المجتمع الدولى
سائما . وكانت التحركات على المستوى الثنائى والأقليمى والعالمى من أجل
الوصول الى حل للأزمة ، فما هى طبيعة الحلول المطروحة ؟ ولما أخذت التي
تعرضها ؟ وما هى في نظرنا الإضافات الممكنة لمعالجة الأزمة ؟

٢-٣ : الحلول المطروحة والممكنة لأزمة الدين الخارجى :

أن حل أى أزمة على المدى الطويل يعنى — في رأينا — استتصال أسبابها
كخطوة أولى ضرورية وهامة ، ثم تعديل العناصر الأساسية — الداخلية
والخارجية — بما يضمن عدم تجمدها مستقبلا كخطوة ثانية . وإذا كان القضاء
على الأسباب هو بمثابة الشرط الضرورى للحل ، فإن التعديل الهيكلى لعناصر
الأزمة هو الشرط الكافى لضمان عدم تجمدها .

٢-٣-١ : الحلول المطروحة :

تدور معظم الاقتراحات المطروحة لحل أزمة الدين حول محورين رئيسيين :

(أ) تعزيز النظام المالى الدولى وزيادة موارد البنك الدولى وصندوق النقد
الدولى .

(ب) تدعيم مركز المصارف في علاقتها المباشرة مع الدول المدينة .

ومن أمثلة المقترحات الأولى : اجراء توزيع جديد لحقوق السحب الخاصة ،
وزيادة حصص الأعضاء بالبنك والصندوق ، وإنشاء خصص لأسعار الفائدة لدى
صندوق النقد الدولى وتوسيع قدرة هذه المؤسسات على الاقتراض .

ومن أمثلة المقترحات الثانية : تمكين المصارف من أن تستبدل بالقروض
المشكوك فيها أصولا أكثر أمانا ، وزيادة القيود على نمو الاقتراض للمدينين ذوى
المخاطب ، واتخاذ تدابير لتتميز رأسمال البنوك ، وبذلك جهود لزيادة أريحية

المصارف ، وفي بعض الحالات ، انشاء مخصصات زائدة على سبيل الاحتياط لمواجهة قروض محددة .

وبالرغم من قبول المصارف — من خلال لقاءات نادى باريس مؤخرا — بتحديد فترات الاستحقاق والسماح بمدد أطول للسداد . إلا أن أيا من المقترحات السابق الإشارة إليه لا يمكنه سوى تحقيق هدف واحد هو : تجنب الأزمة أو بمعنى آخر — تأجيلها . وعموما فإنه من غير المرجح أن توضع كثير من المقترحات موضع التجربة في المستقبل القريب الا اذا تفشت — على حد تعبير تقرير الأكتاد ٨٥ — حالة طوارئ مالية جديدة^(٢٨) . أضف الى ذلك أن هذه المقترحات — على كثرتها — لم تمس جوهر المشكلات المالية التي تواجه البلدان النامية في الأجلين المتوسط والطويل .

٢-٣-٢ : مشروع بيكر Le Plan Baker :

في محاولة للربط بين احتياجات النمو الاقتصادي طويل الأجل في البلدان النامية ومشكلات الدين الخارجي ، تقدم وزير الخزانة الأمريكي في أكتوبر ١٩٨٥ بمبادرة جديدة — أعطيت اسمه — لحل أزمة الدين الخارجي .

قدر « بيكر » أن الاحتياجات المالية للبلدان النامية الشديدة المديونية تقتضى زيادة الاقراض الجديد من البنك الدولي ومؤسساته الفرعية بنسبة ٥٠٪ (أى ما يعادل ٣ مليار دولار سنويا) بالإضافة الى ٢٠ مليار اخرى من المصارف الدولية على مدى السنوات الثلاث التالية ٨٦—١٩٨٨ .

وللحصول على القروض الجديدة لابد للدول المستفيدة من مراعاة برامج للتكيف الهيكلي تحت الاشراف الوثيق لكل من الجهات الدائنة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وقد وضع بيكر ثلاثة معايير محددة في هذا الصدد^(٢٩) :

١- تحسين معدلات العمالة والانتاج من خلال تشجيع القطاع الخاص وتقليص دور الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي للأفراد .

٢- تعبئة المدخرات القومية وفتح آفاق الاستثمارات المنتجة من خلال تحرير أسواق المال والصرف من كافة أشكال القيود .

٣- العمل على جذب وتشجيع رأس المال الأجنبي للاستثمار بالداخل عن طريق تحرير حركات انتقال الأموال والموارد والتجارة من وإلى الخارج .

ولصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هنا دور هام بمبحث لابد من التنسيق بينهما لدرجة التكامل . فالصندوق يتولى عملية ادارة القروض والإشراف على برامج التكيف في الدول المدينة ، والبنك الدولي سوف يكون له دور أكبر بالطبع في المساعدة على تحقيق معدلات أعلى للنمو في البلدان المقترضة .

وأما المصارف التجارية ، فهي مدعوة طبقا لهذا المشروع الى تقديم قروض جديدة (في حدود الـ ٢٠ مليار دولار) الى الدول التي تلتزم بقبول هذه الشروط وتتبع البرامج التي يضعها لها كل من الصندوق والبنك الدوليين . هذه القروض الجديدة يمكن أن تستخدم للتمويل قصير الأجل لمواجهة مشاكل السيولة أو — في نفس الوقت — للتمويل طويل الأجل لمواجهة متطلبات النمو الاقتصادي .

والمشروع يخطو خطوة المريضة تلك قد قوبل من مختلف الهيئات المختصة بالترحيب المتحفظ . فهو يعكس تفهما إيجابيا في سياسة الولايات المتحدة — آنذاك — تجاه مشكلات الدين في العالم الثالث . كما أن النظرة الى هذه المشكلات وعلاقتها بالاحتياجات التنموية على الأجل الطويل هي بدون شك نظرة تلقى كل التأييد على المستويين الأكاديمي والعلمي . وحتى بالنسبة للمصارف فالمشروع يحسب — من خلال قروضها الجديدة — قرضا قديمة كان يمكن أن يهدم معظمها لو أنهار النظام المالي العالمي تحت وطأة الأزمة الأخيرة . فالقروض الجديدة تحسن من ظروف خدمة الدين لدى البلدان المستفيدة .

وأما بالنسبة للبلدان المدينة فعلى الأقل سوف يحقق لها هذا المخطط المأمول المشروط نوعا من التحرر والاستقرار الاقتصادي والذي من شأنه أن يوقف أو يخفف من مشكلة هروب رأس المال الخاص الى الخارج . فالمهو الاقتصادي ، والدور المتزايد للقطاع الخاص ، والأسعار الواقعية الحرة — وخاصة معدل الفائدة وأسعار الصرف — والقضاء على الروتين والتعقيدات الحكومية ... كل هذه السمات التي يحملها المشروع كشرط للاقراض الجديد تعمل على جذب الأموال الأجنبية وتشجيع رأس المال الوطني على البقاء والاستثمار في الداخل .

لكن مشروع بيكر هذا مع وجاهة ومنطقية فكرته الأساسية ، أى الربط بين التحويل والتنمية ، يلاحظ فيه بعض الثغرات التى تقلل كثيرا من شأنه من الناحية العملية . وبالتحديد فى جوانبه الثلاثة : كمية الاقتراض المقترح ، التزامات الجانب الدائن ، وتوازن المشروع .

فالموارد الإضافية التى يقترحها المشروع الأمريكى لا تمثل فى الواقع سوى شريحة صغيرة من مدفوعات الدول النامية لخدمة ديونها القائمة . وفى هذا قيد على إمكانية تحقيق الأهداف المعلنة والمرجوة من المشروع لاسيما وأن النمو فى الناتج القومى يحتاج الى فترات أطول وأموال أكثر . وطالما لم يتعرض المشروع لأى حل لمشكلة ارتفاع اسعار الفائدة فسوف يظل عبء خدمة الدين عائقا دون تحقيق التحسن المطلوب . ويكفى للتدليل على قوة هذا الانتقاد أن تخفيضا قدره ٢٪ فقط فى أسعار الفائدة سوف يوفر للبلدان النامية ما يوازى اجمالى المبالغ المقترحة فى المشروع الأمريكى ، دون أن يترتب على ذلك زيادة فى مديونية البلدان النامية .

أيضا ، لم يتضمن المشروع أية ترتيبات من شأنها تخفيف الضغط على موازن مدفوعات العالم الثالث من جانب الدول الدائنة الصناعية المتقدمة . فلم يرد به شئ بخصوص تخفيف الحماية المتزايدة على صادرات الدول النامية ، أو تقديم تسهيلات تجارية أو زيادة مساعدات التنمية لتصل الى الـ ٠,٧٪ من الناتج القومية للبلدان الغنية المتفق عليها منذ عقد التنمية فى الستينات ... الخ . بل أن الاقتراض المصرى الجديد والمقترح ترك أمره للمصارف والحررتها فى تقديمه أو عدم تقديمه دون أن يشار الى دور محدد إيجابى للحكومات المعنية للاسهام فى تشجيع بنوكها التجارية بالضمان أو بغيرة .

لذا ، ونظرا لأنه مشروع على ورق ، ويفتقر الى التوازن فى المسؤوليات وتوزيع الأضرار ، بهذا هذا المشروع وكأنه موجه لحماية أموال الأطراف الدائنة فقط وليس لانتقاذ الأطراف المدينة من ورطتها ، فلا قدمت البنوك التجارية شيئا يذكر ، ولا تحمست له البلدان المدينة .

ومع ذلك ، فلم تذهب الفكرة الرئيسية هباءا . فمن الجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي قد بنى الفكرة وطبقها بحدود ضيقة (٢,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) على البلدان منخفضة الدخل التي تواجه مشكلات حادة ودائمة في موازن مدفوعاتها وتحت اسم « تسهيل التكيف الهيكلي -FAS- Facilité d'Ajustement Structurel »^(٢١) ، وتخفض البلدان التي تحصل على هذا النوع من التسهيل الإثنائي لبرنامج صامم للإصلاح الاقتصادى تحت اشراف الصندوق .

٢-٣-٣ : شروط الحل « الممكن » :

أزمة الدين الخارجى هى — اذن — نتاج لعملية التنمية فى ظل ظروف مالية وتجارية غير مواتية اقليميا وعالميا . وحل الأزمة ليس — فى نظرنا — فى التوصية بما يجب أن تسلكه الدول النامية من استراتيجيات ملائمة لتحويل التنمية . فهذا الأخير « أسلوب حياة » فى ظروف عادية أو حتى غير عادية . أن حل أزمة الدين يكمن فى تلك الخطوات المحددة التي تستهدف الأسباب المباشرة للأزمة بالمجموع لأجل القضاء عليها .

والأزمة — كما تبين لنا من التشخيص — عبارة عن « كم » هائل ومتزايد للمديونية المالية يترتب على محاولة سداده (بشروطه القائمة) نزع خطير لموارد العالم الثالث فى اتجاه البلدان المتقدمة .

لذلك فالحل الممكن — طبقا لما قدمنا من تحليلات للأزمة — يتشكل من مجموعة أو « حزمة » من الترتيبات التي يجب أن تتخذ معا وفى آن واحد . بعضها ينظر اليه باعتباره « الشروط الضرورية للحل » والأخرى بمثابة الشروط الكافية للحل . وكلاهما يكمل الآخر ، فنتجه مجموعة الترتيبات الأولى نحو تحقيق هدف محدد هو استئصال أسباب الأزمة والقضاء عليها ، بينما تعمل المجموعة الثانية من الترتيبات على ضمان عدم تعيدها مستقبلا^(٢٢) :

(٢٢) بدأ العمل فعلا بهذا التسهيل الجديد (بالإنجليزية) .

Structural Adjustment Facility (SAF)

وقد رفضت كل من الهند والصين — منذ البداية — السحب منه

أولاً : الشروط الضرورية للحل :

١— التوصل مع الدول الدائنة الى اتفاق بشأن تخفيض سعر الفائدة على الديون القائمة ، ولو بنسبة ٢٪ فقط فسوف يعادل ذلك اجمالى المساعدات الأجنبية المقدمة للدول النامية سنويا (حوالى ٢١ مليار دولار) ، وهناك اقتراح بانشاء رصيد جديد فى صندوق النقد الدولى للمساعدة فى تمويل مبالغ القوائد فوق سقف معين .

٢— تقليص الدول المدينة لدور القطاع العام فى النشاط الاقتصادى واعطاء الأهمية الكبرى للقطاع الخاص ، وترشيد الانفاق الحكومى وتحرير الاقتصاد من كافة القيود التى تؤدى الى هروب رأس المال .

٣— المساعدة فى حل النزاعات الجاتية التى تشتجر داخل بلدان العالم الثالث باعاز — غالبا — من الدول الصناعية المنتجة للسلاح ، أو على الأقل تأجيلها !!

٤— اجراء توزيع جديد لحقوق السحب الخاصة ، مع إعادة النظر فى نظام الحصص وتعديلها لتتلاءم والتصيب العادل للبلدان النامية ، والربط بين التوزيع الجديد وسداد الدين الخارجى للبلدان المدينة .

٥— رفع الاجراءات الحماية التى تفرضها الدول الصناعية المتقدمة ضد وارداتها من البلدان النامية أو تخفيفها . والعمل بالقواعد العلمية التى نشرها النظام الرأسمالى فى العالم منذ ١٧٧٦ م حول حرية التجارة الدولية ونظريات التخصص وتقسيم العمل والتفقات النسبية .

٦— الربط بين أهداف التنمية الاجتماعية والتكيف الاقتصادى فى السياسات المعلنة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وقيادة مقدرتهما العمالية .

ثانيا : الشروط الكافية للحل :

وهى تتعلق بكل من الدول المدينة ، والأطراف الدائنة ، والتجارة العالمية والنظام النقدى العالمى .

* فالتخلف ، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من أبعاد سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية يفرز في حد ذاته أنماطا متخلفة لأنظمة الحكم الاستبدادى أو العسكرية في معظم بلدان العالم الثالث . وما الديون الفادحة الا نتيجة لسوء تقدير أو سوء تصرف أو فساد يتفشى في العديد من حكومات هذه البلدان . ودين اليوم ضريبة يدفعها جيل القد . والقروض من هذا المنطلق لابد أن يصاحبها شعور بالوعى والمسئولية ، ودراية بالآثار والنتائج في ظل البيئة المالية والتجارية المحيطة داخليا وخارجيا . وأى تحليل اقتصادى محض لظاهرة الدين الأجنبى لا يمكن أن يتلمس كل أبعاد الحقيقة دون أن يصل الى هذا الجانب الهام للمشكلة على المدى الطويل . من هنا ، فلا أمل في الحل دون اضطلاع الحكومات بسياسات وطنية ورشيدة ومخلصة للتنمية توجه بمقتضاها القروض نحو الاستثمارات المنتجة التى ترفع من معدلات النمو الاقتصادى وتساهم بدورها في خدمة الدين .

وعلى الدول المدينة حين ترفع من مستوى نموها الاقتصادى أن ترسم خططها لذلك في اطار من الوعى العلمى والديموقراطية . وأن تحرص على ألا تتجاوز مؤشرات الدين الخارجى لديها حدود الأمان (معدلات الدين/الناتج القومى ، خدمة الدين/الصادرات وغيرها) . وألا تتجاوز طموحاتها حدود الممكن فتقع في المخطر حين تسقط بمواردها في دوامة الحلقة الخبيثة للدين .

* وأما عن الأطراف الدائنة فليس من المستبعد اذا استمرت المصارف في سياسات النهب الاستعمارى المالى المعاصر أن تواجه بمأزق مالى عالمى خطير ، تضطر على أثره الى قبول ما ترفضه اليوم من تنازلات .

وفي هذا المجال ، فان حداً أدنى لتكتل الدول المدينة في مواجهة دائتيها (غير الرسميين بصفة خاصة) سوف يعيد الى الأذهان الحكمة الكينزية القديمة التى نستهل بها هذا الفصل والقائلة « اذا كنت مدينا بـ ١٠٠٠ جنيه لمصرى ، فلن أستطيع النوم ، أما اذا كنت مدينا له بمليون جنيه فانه هو الذى لن ينام » .

هوامش الفصل التاسع

- ١ — تمكس اختلافات التقدير الاختلافات في عدد البلدان المغطاة، وفي المصادر التي يستند إليها، وأساليب التحليل المستخدمة للوصول إلى هذه التقديرات، وكلها تنبع من الاختلافات في الأغراض التي من أجلها جمعت الإحصاءات. أنظر في هذا الشأن مقال R. Weaving عن «قياس الدين الخارجي للبلدان النامية»، مجلة التمويل والتنمية — البنك الدولي، مارس ١٩٨٧. وعن الدين الأفريقي أنظر في نفس العدد المقال المعنون «مشكلة الدين في أفريقيا جنوب الصحراء»، الجدول رقم (١) ص ١٤.
- ٢ — تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٤، ص.ص: ٢٦—٣٧. ويشير التقرير المذكور إلى أنه «بالرغم من أن زيادة أسعار النفط كانت ضارة بالبلدان الصناعية، فإنها وحدها لا تفسر المشاكل المتتالية لبطء النمو والبطالة والتضخم إلا من سياق الجمود الاقتصادي الذي كان قائما بالفعل»، ص ٣٣.
- ٣ — انظر الجدول رقم (٢—٣) صفحة ٣١ بالتقرير السابق.
- ٤ — التقرير السابق: الإطار (٢—٥) ص ٤٤، التقرير نفسه لسنة ١٩٨٧، ص ٢١.
- ٥ — Rapport Sur le Developpement dans le Monde, 1987, Tableau 2.2, p. 19.
- ولكن هذا المعجز قد هبط إلى مستوى ٤٥,٥ مليار دولار في عام ١٩٨٦ كما هو مبين بالجدول المذكور.
- ٦ — مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية — الأنكساد، تقرير عن التجارة والتنمية لعام ١٩٨٥، ص ١٠٠.
- ٧ — Group of Thirty, "The Out-look for International Bank Lending", — New York, 1983, pp. 20-22.
- ٨ — أنظر في قيمة المتأخرات والدين المعاد جدولها:
- The World Bank: World Debt. Tables. External Debt of Developing Countries 1984-1985 Edition, Washington, D.C., 1985, pp. xvi-xvii.

-----: Toward Sustained Development in Subsaharian Africa. A
Joint Programme of Action, Washington, D.C., 1984, Table 2.2.

٩ - أنظر في هذا الشأن :

- The Amex Bank Review, "International Debt: Banks and the LDCs", London, 1984, No. 12, pp. 17-18.

وكذلك الجدول (أ٦) من مرفقات تقرير الأكتاد عن التجارة والتنمية لعام
١٩٨٥ .

١٠ - أنظر الجدول (٢-٢) في :

- A. Kaletsky, "The Cost of default", New York: Priority Press Publications, 1984.

١١ - أنظر :

- H.S. Terrell, "Bank Lending to developing Countries: Recent Development and Some Considerations for the Future". Federal Reserve Bulletin, October 1984, pp. 760-761.

١٢ - أنظر تقرير الأكتاد لسنة ١٩٨٥ السابق الإشارة إليه ، الصفحات ١٣٧-١٣٩ .

١٣ - حول التدابير الحديثة التي اتخذتها المصارف إزاء مشكلات الدين أنظر :

- S. Andrews. "The desperate search for Capital", International Investor, January 1985.
- M. Watson, P. Keller and D. Mathieson, "International Capital Markets Developments and Prospects, 1984", I.M.F. Occasional paper No. 31, pp. 14-20.
- P.N. Batista, "International debt rescheduling since mid-1982; rescue operations and their implications for commercial banks and debtor countries" Studies on International Monetary and Financial Issues for Developing Countries, UNCTAD Project, September, 1984, paras, 19-23.

١٤ - الفروض (القرينة من الواقع جدا) هي أن معدل الأقرض المصروف الجديد = ٦٪ من
رصيد الدين المستحق في نهاية السنة ، وأن معدل سعر الفائدة السائدة = ١١٪ .
أنظر تقرير الأكتاد لسنة ١٩٨٥ المشار إليه سابقا ، الفقرات ٢٧١-٢٧٣ .

١٥ — Bank for International Settlements", Press Review, 12, October 1984.

١٦ — فيما يتعلق بأنواع العمليات التي يغطيها مصطلح التجارة المقابلة ، أنظر على سبيل المثال : الأنكناد ، تقرير التجارة والتنمية لسنة ١٩٨٤ ، الفقرة ٥٦ ، وأيضاً :

- G. Banks, "The economics and politics of countertrade", The World Economy, Vol. 6, No. 2, June 1983.

١٧ — أجرت الدراسة المؤسسة الوطنية لمجلس التجارة الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية ونشرت بعنوان :

A Summary Review of the "Survey of Problems in U.S. Countertrade". The National Foreign Trade Council Foundation, 1984.

وقد أشار إليها تقرير الأنكناد عن التجارة والتنمية لعام ١٩٨٥ بالفقرة ٢٩٨ ، صفحة ١٥٩ .

١٨ — للاطلاع على أمثلة عن اتفاقات التجارة المقابلة التي عقدت لأغراض خدمة الدين ، أنظر :

- G. Cragg, "Damaging influence to the Cohesion of OPEC", Financial Times Survey of Countertrading, 7 February 1985.

- ———, "Analysis - barter Trade", Seatodde, April 1985.

- A. Spence, "The barter game", The Middle East, December 1984, pp. 16-19.

١٩ — وردت هذه الفقرات المبشرة بقرب تحسين الأحوال الاقتصادية العالمية في :

- Rapport Sur le Développement dans le Monde.

والذي يصدره البنك الدولي سنوياً ، أنظر : تقرير عام ١٩٧٩ ، ص ٤ ، وتقرير عام ١٩٨٠ ، ص ٣ . وتقرير عام ١٩٨١ ، ص ١٠ ، وتقرير عام ١٩٨٢ ، ص ٧ ، وتقرير عام ١٩٨٣ ، ص ١ .

٢٠ — لى تقرير للوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة بحيف بعنوان : « مشكلة القروض المالية المستحقة على الدول المازجة من السداد » لعام ١٩٨٦ وردت الإشارة إلى حجم الرشوة التي حصل عليها رئيس المكسيك السابق

وحكومة زائير الحالية لتيسير حصول الدولتين على قروض لأغراض تبن فيما بعد أنها
واهمة . وكانت الرشوة هي السبب الحقيقي لمقد هذه القروض .

٢١ - Morgan Guaranty Trust, in The World Financial Markets, ٢١
February 1986.

٢٢ - أنظر : Le Monde Diplomatique, Septembre 1986.

٢٣ - أنظر الدراسة التي قام بها اثنان من خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بعنوان
« هروب رأس المال من البلدان النامية » ، مجلة المجهل والتنمية ، مارس ١٩٨٧ ،
المجلد ١/٢٤ ، صفحات ٢-٥ .

٢٤ - أنظر للمؤلف كتابه : مبادئ المالية العامة ، الجزء الأول ، كلية التجارة ، جامعة
الاسكندرية ، ١٩٩١ .

٢٥ - اذا رمزنا لكل من :

١ - المستحقات المصرفية المستحقة في نهاية السنة بالرمز

٢ - صافي الاقراض المصرفي الجديد بالرمز

٣ - صر الفائدة بالرمز

٤ - صافي المواد المنقولة خلال السنة بالرمز

مع فرض ثبات كل من ر ، ف فانه يمكن الحصول على صافي الموارد المنقولة منها
كالآتي :

الاسمة	المسحقات المبردة في بداية الاسمة	صالح الاقراص المبردة الجليدية	مطلوبات الكافية	صالح البرازد المبردة خلال الاسمة
د - صبر		د - صبر - صبر ^١	صبر ^١ × ف	ف ^١
ا - صبر	صبر - صبر ^١ (ا + د)	صبر - صبر ^١ - صبر ^١ د	صبر ^١ - ف	صبر ^١ - صبر ^١ (د - ف)
ب - صبر	صبر - صبر ^١ (ا + د) صبر ^١ - صبر ^١ (ا + د) صبر ^١ - صبر ^١ (ا + د)	صبر - صبر ^١ د صبر ^١ - صبر ^١ (ا + د) د	صبر ^١ - ف صبر ^١ - صبر ^١ (ا + د) صبر ^١ - ف	صبر ^١ - صبر ^١ (د - ف) صبر ^١ - صبر ^١ (د - ف) صبر ^١ - ف
ج - صبر	صبر - صبر ^١ (ا + د) صبر ^١ - صبر ^١ (ا + د) صبر ^١ - صبر ^١ (ا + د)	صبر - صبر ^١ د صبر ^١ - صبر ^١ (ا + د) د صبر ^١ - صبر ^١ (ا + د) د	صبر ^١ - ف صبر ^١ - صبر ^١ (ا + د) صبر ^١ - ف	صبر ^١ - صبر ^١ (د - ف) صبر ^١ - صبر ^١ (د - ف) صبر ^١ - ف
د - صبر	صبر - صبر ^١ (ا + د) صبر ^١ - صبر ^١ (ا + د) صبر ^١ - صبر ^١ (ا + د)	صبر - صبر ^١ د صبر ^١ - صبر ^١ (ا + د) د صبر ^١ - صبر ^١ (ا + د) د	صبر ^١ - ف صبر ^١ - صبر ^١ (ا + د) صبر ^١ - ف	صبر ^١ - صبر ^١ (د - ف) صبر ^١ - صبر ^١ (د - ف) صبر ^١ - ف

- ٢٦- تقرير الأنكباد عن التجارة والتنمية لسنة ٨٥، ص ١٠٥، وللمزيد من التحليلات حول أثر العوامل الخارجية على مشكلة الدين وميزان المدفوعات في البلدان النامية أنظر:
- R.E. Feinberg and V. Kallad, "Adjustment Crisis in the Third World", New Brunswick and London: Transation Books for the Overseas Development Council, 1984.
 - C.K. Helleiner, "Balance of Payments Experience and Growth Prospects of Developing Countries, A Synthesis" (UNCTAD), 1985.
 - O. Enders and R.P. Nattione, "Latin America: The Crisis of Debt and Growth", Brookings Discussion papers in International Economics, No. 9, December 1983.
 - W.R. Cline, "International Debt and the Stability of the World Economy; Washington, D.C.: Institute for International Economics, 1983.
 - B. Balassa, "Adjustment Policies in Developing Countries: A Reassessment", World Development, Vol. 12, No. 9, 1984.
 - B. Balassa and F.D. McCarthy, "Adjustment Policies in Developing Countries, 1979-1983, An Uptate"; World Bank Staff Working Papers, No. 675, Washington, D.C., 1984.
 - B. Balassa, "L'endettement des pays en developpement: Politiques et perspectives", Economica, 1986, pp. 189-209.
- ٢٧- أنظر : الأنكباد ، تقرير عن التجارة والتنمية لعام ١٩٨٥ ، هامش ص ١٢٩—١٤٢ .
- ٢٨- La Banque des reglements internationaux, le 56^e Rapport annuel, 9 Jun 1986- et. "La Situation de l'endettement international et le Plan BAKER", Problemes Economiques, 25 Jun 1986, No. 1980, pp. 3-8.
- ٢٩- IMF Survey, Several numbers: 1987. —
- ٣٠- لاستعراض العديد من الحلول المطروحة لمواجهة أزمة الدين الخارجى يمكن الرجوع الى الكتابات التالية (على سبيل المثال) :
- S. Latouche, "Les mythes du credit", Europargne, juillet 1987.

- B. Balassa, "L'endettement des pays en developement" Politique et perspectives, Economica 1986, pp. 189-209.
- J- David, "Crise financiere et relations monetaire internationales", Economica, 1985 (206 pages).
- H- Bourguinat, "L'économie Mondiale à decouvert", Calmann-Levey 1985 (270 pages).
- -----, Les vertiges de la finance internationale, Economica 1987 (296 pages).
- -----, V. Levy-Garboua et G. Maarek, "La dette, le boom, la Crise", Atlas- Economica 1987 (276 pages).
- M. Lelart, "La Crise financiere internationale ou les risques de l'endettement", Etudes internationales, de l'Universite d'Orleans, 1987 (16 pages).

الفصل العاشر

عملية التنمية

مقدمة :

رأينا فيما تقدم كيف لا تتفق البلدان النامية — على تعددها — في كافة ما يعترض سبيلها الى النمو الاقتصادى من عقبات . كما رأينا أن عقبات التنمية الاقتصادية ليست سوى انعكاس — على نحو أو آخر — لمعالم التخلف فرأينا كيف أن تخصص البلدان المتخلفة المتطرف — في انتاج السلع الغذائية والأولية ، وتبعية اقتصادياتها للخارج وبدائية طرائق الانتاج بها وارتفاع معدلات نمو سكانها ... الخ . رأينا كيف عكست كل هذه الخصائص المشتركة — التى هى معالم للتخلف في دول العالم الثالث — مشاكل وعقبات كثيرة ومعقدة ومتداخلة . وقد استبدلنا التحليل الدائرى لحلقات الفقر باختيارنا لعدد محدود من المشاكل والعقبات التى نرى فيها العقبات الأولى بالمواجهة ، ومحيث يكون التصدى لها — من خلال برنامج علمى ومدرس للتنمية — هو السبيل للخروج بهذه البلاد من مصيدة التخلف .

في عبارة أخرى ، يتوقف مدى نجاح عملية التنمية الاقتصادية على قدرتها على الفكاك بالإقتصاديات الفقيرة من إفسار التخلف والثباتية والتبعية ، وعلى قدرتها على الارتفاع بمستوى معيشة الفقراء وتخليصهم من مظاهر سوء التغذية والجهل والمرض . أن التصدى لعقبات التنمية — التى هى انعكاس لمعالم التخلف — يعد اذن فحوى وهدف عملية التنمية . ولما كانت العقبات داخلية وخارجية في آن واحد ، فان عملية التنمية لا بد وأن تشمل تلك البرامج التى تهم ليس فقط بالقضاء على المشكلات الداخلية بالبلدان المتخلفة بل والتى تصدى ايضا بالاصلاح والتعديل للبيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية وبما يتمشى وتحقيق

العدالة وتوزيع عوائد التجارة الدولية في الأجلين القصير والطويل بين كافة الأطراف المشتركة في عملية التبادل الدولى .

على أن مواجهة العقبات الاقتصادية وحدها لن يكفى في حد ذاته لتحقيق اهداف التنمية بالمعنى السابق التعرض له في الفصل السادس من هذا الكتاب . لقد سبق أن ذكرنا أن هدف التنمية ذو زوايا ثلاث (Life-Sustenance, Self-esteem, Freedom) ، ولأن التنمية نسبية ولأن للتخلف ومن ثم للتنمية ... درجات ، ولأن أسوأ درجات التخلف تبدأ عند الـ ٤٠٪ من سكان العالم الثالث السامحون بل والزاحفون زحفا في القاع ، حيث الفقر المدقع والجهل الدامس والمرضى اللعين ، فان هدف التنمية يتحقق بين هذه المجموعات بالقدر الذى يعم به — وكما ذكرنا من قبل — الخفض المتصاعد والألغاء الفعلى لسوء التغذية ، والمرضى ، والأمية ، والفقر المدقع ، والبطالة ومظاهر عدم المساواة . أن التنمية « الاقتصادية » بالمفهوم التقليدى هى أقصى ما يمكن للبلدان الاكثر فقرا أن تحققه . ومن هنا فانه يجب النظر الى هدف التنمية في هذه البلدان على انه محور وازالة اكثر العقبات صعوبة وتقيدا .

وهكذا ، وبنفس المنطق الانتقائى لأهم عناصر التأثير في اتجاه التخلف فانا سوف نعيد النظر في هذه العناصر (أى العقبات) محاولين لقاء الضوء على ما يجب اتخاذه من اجراءات علاجية وسياسات اقتصادية واجتماعية لمواجهةها بهدف تحقيق اهداف التنمية . وهكذا سوف نناقش في اربعة فصول مستقلة الأساليب اللازمة لمواجهة وعلاج المشكلات الآتية :

— السكان .

— القطاع الريفى والزراعة .

— الاستراتيجية الملائمة للتنمية .

— النظام الاقتصادى العالمى .

وحيث أن تجارب النمو الاقتصادى للدول التى سبقت في مضمار التقدم هى بمثابة النموذج والإطار التاريخى الذى يحتوى بالضرورة على الكثير من الدروس

المستفادة ، فانا نجد في دراستها ما يساعدنا فيما بعد على تبين الطريق الصحيح للتنمية . وفي ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة كل الاختلاف — وبالشكل الذى سوف نتعرف عليه في هذا الفصل — فان محددات النمو الاقتصادى ومعالج التنمية سوف تختلف بالتالى في دول العالم الثالث في الوقت الحاضر عن تلك التى سادت في الدول الرأسمالية المتقدمة في غضون انطلاقها في القرن التاسع عشر وحتى اليوم ، وفي هذا ما يدعو لمعرفة ملامح النمو الاقتصادى لهذه البلدان ثم اوجه الاختلاف بينها وبين الظروف المحيطة اليوم بالدول المتخلفة .

أولا : ملامح النمو الاقتصادى في الماضى :

يفرق جمهور الاقتصاديين بين النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية . أما النمو فيقتصر معناه على مجرد الزيادة في اجمالى الناتج القومى أو الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى . وأما التنمية فهي تتضمن — كما رأينا من قبل — مفهومها اوسع من ذلك ، إذ لا تتوافر للتنمية متطلباتها ما لم تكن هذه الزيادة في الناتج القومى مصحوبة بتغيرات جذرية في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . والتنمية الاقتصادية هي في الواقع « عملية تحقيق زيادة سريعة ، تراكمية ودائمة ، في الدخل الفردى الحقيقى عبر فترة تمتد من الزمن »^(١) .

وهكذا ، بينما يستخدم اصطلاح النمو الاقتصادى للتعبير عن التطور الاقتصادى في البلدان المتقدمة التى تتمتع ببياكل اقتصادية اجتماعية سياسية سليمة وقوية ، نجد أن استخدام اصطلاح التنمية الاقتصادية يتلاءم وظروف البلدان المتخلفة . فهذه البلدان أشد ما تكون حاجة الى زيادة معدلات نموها بسرعة واستمرارية لتعويض الفجوة التى تفصلها عن الدول المتقدمة . ولن تتأتى هذه الزيادة السريعة في معدلات نموها الاقتصادى الا بإجراء تغييرات بنيائية تشمل فئوس الانتاج وعلاقات عناصر الانتاج النسبية والانظمة المالية والنقدية بل والميالك الاجتماعية والتعليمية والثقافية والسياسية .

ويقال أن كل شيء ينمو لابد وأن يتغير في غمار نموه^(٢) . ويصدق هذا القول تماما على الاقتصاد القومى . الا أن الاختلاف بين الاقتصاديات القومية للبلدان

المختلفة وتلك الخاصة بالدول المتقدمة ينحصر في نقطة البداية فيينا يتيسر للدول المتقدمة الانطلاق في غمار النمو الاقتصادي بقليل من التغيرات الهيكلية. ومع الاحتفاظ بنظام السوق وجهاز الثمن ، لا يتوفر للبلدان المتخلفة سبيلها للانطلاق الاقتصادي بدون تغيرات هيكلية ضخمة وجذرية . وفي اطار من التخطيط المركزي الشامل والدليل على ذلك ما نشاهده من استقرار اقتصاديات بعض هذه الدول في حالة من السكون والتوازن عند مستوى التخلف .

ولقد عرف احد كبار الاقتصاديين ويدعى سيمون كيوزنتس S. Kuznets النمو الاقتصادي في بلد ما بأنه : « زيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على امداد السكان بالسلع المتنوعة ، وتعتمد هذه الطاقة المتزايدة على التكنولوجيا المتجددة وعلى التعديلات الهيكلية والسلوكية والايديولوجية التي تتطلبها عملية النمو هذه » (٣) .

ويحتوي هذا التعريف على مكونات ثلاث للنمو الاقتصادي :

١- زيادة مستمرة في اجمالي الناتج القومي كتعبير عن النمو الاقتصادي ، والقدرة على امداد السكان بالسلع المتنوعة كعلامة أو دليل على النضج الاقتصادي .

٢- التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس في النمو الاقتصادي المستمر وهي بمثابة الشرط اللازم ولكنه غير الكافي .

٣- الشرط المنتم لعملية النمو هو : التعديلات الهيكلية والايديولوجية والسلوكية الواجب احداثها . فخلق التكنولوجيا الحديثة في بلد ما دون اجراء التعديلات الاجتماعية اللازمة اشبه بتركيب مصباح كهربائي في منزل ليس فيه تيار كهرباء .

النمو تلقائي ، والتنمية ارادية محفوزة ، النمو نتيجة ، والتنمية بمجهود ضخم يؤدي الى تلك النتيجة . ومع استخدام كيوزنتس للفظه النمو Growth الا انه شأنه شأن العديد من الاقتصاديين ، يستخدمها للتعبير عن الظروف التي تحكم التطور

الاقتصادى للبلدان الرأسمالية المتقدمة . وهو يستخدم كغيره ايضا — لفظة تنمية Development — للتعبير عن الجهود الساعية لرفع معدلات النمو الاقتصادى واجراء التغييرات الهيكلية بالبلدان المتخلفة فى وقتنا المعاصر .
وفى تحليله لمحددات النمو الاقتصادى للبلدان الرأسمالية المتقدمة فى الماضى ، قدم كيوزنيتس الملاحم الستة التالية :

- ١ — ارتفاع معدلات الزيادة فى كل من نصيب الفرد من الدخل الحقيقى والنمو السكانى .
- ٢ — ارتفاع كبير فى انتاجية عناصر الانتاج ، وبصفة خاصة عنصر العمل .
- ٣ — تغير كبير فى مجموعة النسب والعلاقات التى تميز الاقتصاد القومى .
- ٤ — تغير كبير فى الأنظمة الاجتماعية والايديولوجيات .
- ٥ — ميل هذه الدول الى الوصول الى الأسواق الخارجية لتسويق الانتاج وللحصول على المواد الخام .
- ٦ — اختصار انتشار هذا النمو الاقتصادى على ثلث حجم السكان فى العالم فقط .

ولنناقش كل من هذه الملاحم ببعض التفصيل :

- ١ — لقد حققت الدول المتقدمة المعاصرة بالفعل معدلات مرتفعة نمو الدخل الفردى الحقيقى وللمو السكانى بها من عام ١٧٧٠ حتى الوقت الحاضر . وتشير الإحصائيات الى أن هذه المعدلات كانت ٢٪ ، ١٪ على التوالى على مدى المائتى عام الماضية — فى المتوسط بالبلدان المتقدمة غير الاشتراكية . وهذا معنى زيادة فعلية فى اجمالى الناتج القومى قدرها ٣٪ سنويا . كما يعنى تضاعف الدخل الحقيقى كل ٣٥ عاما ، وتضاعف عدد السكان كل ٧٠ عاما ، وتضاعف الدخل القومى كل ٢٤ عاما .
وبلاحظ أنه بمجرد بداية الثورة الصناعية فى أواخر القرن الثامن عشر

قدّرت الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد بعشر مرات قدر زيادتها قبل الثورة الصناعية . وعدد السكان من أربع الى خمس مرات واجمالى الدخل القومى من ٤٠ الى ٥٠ مرة .

٢- زادت انتاجية عنصر العمل من ٥٠ الى ٧٥ مرة بفضل التقدم التكنولوجى فى مجالات الطاقة وما يترتب عليها من تكثيف الاستخدام الآلى فى الانتاج .

٣- حدث تحولاً ملحوظاً من القطاعات الانتاجية فى الزراعة والريف الى الانشطة الصناعية ثم من الانشطة غير الزراعية الى الخدمات ، ومن الانتاج فى وحدات صغيرة (ورشة أو مؤسسة صغيرة) الى الانتاج التخصصى الضخم على المستوى القومى . يوضح ذلك أن حجم العمالة فى الأنشطة الزراعية بالولايات المتحدة هبط من ٥٣,٥ ٪ من اجمالى القوة العاملة عام ١٨٧٠ الى ٧ ٪ فقط عام ١٩٦٠ . وفى بلد زراعى عتيق مثل بلجيكا انخفضت نسبة العمال الزراعيين من ٥١ ٪ عام ١٨٤٩ الى ١٢,٧٤ ٪ عام ١٩٤٧ الى أقل من ٧ ٪ من اجمالى القوة العاملة عام ١٩٧٠ . هذا هو المقصود بالتغيير البنائى فى غمار النمو وهو يتحقق بمعدلات سريعة فى بعض الدول حسب درجة مرونة اقتصادياتها .

٤- تحولات حضارية فكرية أيديولوجية تصاحب وتدفع النمو الاقتصادى للبلد الى الأمام . وقد أعطى ج. ميدال قائمة ببعض علامات ومظاهر هذه التحولات الحضارية نذكر منها^(٤) :

(أ) الرشد Rationality أى احلال الطرائق الحديثة أو العصرية للتفكير ، والسلوك ، والانتاج ، والتوزيع محل الطرائق التقليدية القديمة ، وفى هذا المجال يقول جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند الأسبق : « أن ما تحتاجه الشعوب المتخلفة هو العلم والتكنولوجيا . وأن الطرائق الفنية الحديثة ليست مجرد آلات تمتلك وتستخدم . فالتفكير العصرى يسبق استخدام الآلات العصرية . أنك لا

تستطيع أن تعمل على آلة حديثة بينما مازلت تحتفظ بعقلية قديمة ،
في هذه الحالة : لن تعمل الآلة » .

(ب) التخطيط Planning وهو الطريقة المنظمة لتكريس الموارد المتاحة من
أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(ج) المساواة الاجتماعية والاقتصادية Social and economic
equalization ، ويقصد بها إتاحة الفرصة لكل فرد لتحقيق ذاته على
كافة المستويات المادية والاجتماعية .

(د) تطور في المؤسسات القائمة وفي السلوك Improved institutions
and attitudes ، وضرورة هذا التطور تنأى لكونه المحرك لقوى الانتاج
والمخلق والإبداع في المجتمع في مناخ تسوده روح المنافسة والاجتهاد
والمثابرة وحب الاقناع وتطور في ظل تطور القوانين والمؤسسات
الحاكمة وأجهزة الخدمات وسلوك الافراد ومواقفهم وعقليتهم إزاء
الظواهر المحيطة فينتج الافراد الى تحديد النسل والى مراعاة النظام
وتقدير المواعيد وحب النظافة واعتناق قيم الصدق والامانة وتزداد
قدرتهم على العمل معا في تعاون ونظام ... يتحول الفرد الى انسان
متحضر وعصري "Modern man" .

٥- يترتب على التقدم التكنولوجي في مجالات النقل والاتصالات البرقية
والتليفونية وانتشار الشركات المتعددة الجنسية والتوسع في الانتاج أن يتحول
العالم الى وحدة واحدة . فأى حدث سياسى أو اقتصادى في مكان ما في
جنوب استراليا تنقله وسائل الاتصال ووكالات الأنباء الى اسماع اوروبا وكندا
والشرق الأقصى في لحظات . لقد أصبح العالم أكثر من أى وقت مضى
سوق كبير لتبادل السلع والخدمات والأفكار ومن ثم فالنمو الاقتصادى في
البلدان المتقدمة أصطبغ في أثناء حدوثه بقدرة هذه البلدان على تسويق
منتجاتها والحصول على المواد الخام وقوى العمل الرخيصة من الخارج سواء
عن طريق الاستعمار السياسى في الماضي أو السيطرة الاقتصادية فيما بعد .

٦- مع ازدياد معدلات النمو الاقتصادى تزداد رفاهية وثراء الأقلية من أغنياء العالم على حساب الفقر والبؤس والتخلف الذى يصيب الأكتية من سكان العالم فعلى الرغم من الزيادة الهائلة فى اجمال الناتج العالمى خلال القرنين الماضيين لم يستفد بهذه الزيادة أكثر من ثلث سكان العالم فى حين ظلت مستويات معيشة الفقراء فى الميوط بل وازدادت الفجوة بينهما كما رأينا فى الفصل الأول والثانى . لقد تحقق السبق للدول المتقدمة فى استغلال موارد العالم فى الشمال والجنوب وفى الشرق والغرب وكان ذلك بفضل احتكار الشمال المتقدم للتكنولوجيا الحديثة فى مجال النقل والاتصالات والصناعة والانتاج ، فانتعشت تجارتهم ورحمت صناعتهم وحصلوا من الدول المتخلفة على المواد الخام الرخيصة والعمالة المطلوبة ، وتحقق الاستغلال فى فترة لا تتجاوز المائتى عام الأخيرة .

من هذه الخصائص الست التى حدد بها بروفيسور كيوزنيتس Kuznets ملامح النمو الاقتصادى بالبلدان المتقدمة فى غمار تطورها نخرج بملحوظتين هامتين :
الأولى : طبيعة العلاقة التبادلية Interrelated التى تربط بين هذه الخصائص الست ، فهى متداخلة متشابكة ، ومتبادلة التأثير فيما بينها ، وتعتمد كل منها على حدوث الأخرى .

لغاية : أن العناصر المحركة للنمو والمتواجدة فى طيات هذا النموذج التاريخى تتمثل فى ما يوفره النمو الاقتصادى فى مراحله الأولى من إمكانية الاتفاق على البحث العلمى ، وأن الاتفاق على البحث العلمى يؤدى بدوره الى الابتكارات والتكنولوجيا الجديدة والاختراعات التى بدورها تعطى للنمو الاقتصادى دفعة أكبر للامام فيزداد الفائض الاقتصادى فيتحول جزء منه للاتفاق على البحث العلمى فمزهد من الابتكارات الجديدة فمزهد من النمو الاقتصادى ... وهكذا .

ولذلك فليس من الصعب أن تفسر اسباب ازدياد واتساع الفجوة التى تفصل بين الدول التى سبقت فى مضمار النمو الاقتصادى والدول المتخلفة عن ركب هذا

التقدم فحوالى ٩٨٪ من البحوث العلمية كانت تتم فى الدول المتقدمة بل وكانت تتعامل مع مشاكل هذه الدول الاقتصادية وغير الاقتصادية والتكنولوجيا التى طبقت فى الدول الفقيرة كانت تكنولوجيا مستوردة وغريبة الى حد ما عن هياكل هذه الدول الاقتصادية والاجتماعية . وكانت تفصلها — ومازالت — عن تكنولوجيا الغرب المتقدم فروق زمنية وكمية وكيفية واضحة . أن العالم المتقدم يتخلص من طرائق الانتاج التى اصبحت قديمة بتصديرها الى العالم المتخلف وتظل الفجوة قائمة حتى باستخدام التكنولوجيا فى العالم الثالث ! وطالما كان الفائض الاقتصادى شحيح للدرجة التى تمنع من توجيه نسبة معقولة منه لاجراض البحث العلمى وما يفرزه من تكنولوجيا مناسبة — لاقتصاديات الدول الفقيرة فانها لا تستطيع الا أن تعتمد على استثمارات العالم المتقدم التى تمت فى الماضى فى مجال الابتكار والاختراع فهدا بما تحتاجه لطرائق انتاج حديثة وإن لم تتناسب مع هياكلها الاقتصادية وظروفها الاجتماعية بل وثقافتها وتقاليدها وقيمها الروحية .

ومن الدروس المستفادة لهذا التحليل اذن يمكننا الخروج بالحقيقة الهامة التى مؤداها : « أن النمو الاقتصادى الذى تحقق للدول المتقدمة فى الماضى لا سبيل لتكراره أو انتشاره فى الدول المتخلفة اليوم » .

واذا حاولنا الإجابة على السؤال : لماذا ؟ فسوف تنحصر الإجابة فى مجموعتين من الأسباب : الأولى تتعلق بالظروف التى تسيطر داخليا على الدول المتخلفة اليوم ، والثانية خاصة بالظروف التى تحيط خارجيا بهذه الدول وتتمثل فى اختلاف طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية التى تربطها بدول العالم المتقدم فى الوقت الحاضر .

ان النمو الاقتصادى ، كما رأينا ، لا يتحقق بمجرد توافر الموارد والتكنولوجيا ، بل لابد له من توافر الإطار الاجتماعى السياسى المرن والملائم لاستنفاز الهمم وحث الجهود لدفع عجلة التنمية ، الأمر الذى يؤدى بالضرورة الى تغييرات هيكلية جلية وسريعة فى المجتمع . من هذه التغييرات التى لابد من استيعابها بمرونة فى خضم عملية النمو الاقتصادى ، تحول زمام القيادة فى الاقتصاد القومى من فئة

اصحاب الأراضي والاستقرائية الرفيعة الى فئة المنظمين ورجال الصناعة والأعمال في القطاعات الحضرية ، أو التحول من الانتاج الزراعى الاقطاعى الى المزارع الصغيرة والمتوسطة التى يشارك راعها فى ملكيتها . مثل هذه الإصلاحات والتعديلات التى نسوقها على سبيل المثال تثير من الصراعات ما يجب امتصاصه من خلال مرونة وقدرة المجتمع على تجاوز هذه الآثار المصاحبة للتغيير واللازمة لتحقيق النمو الاقتصادى ببلد ما . ولن يجدى فتىلا أى جهد استثنائى فى الموارد الطبيعية والبشرية أو استيراد آخر صيحات التكنولوجيا المعاصرة فى بلد متخلف ما لم تتراجع القوى الرجعية التى تتمثل فى القلة المسيطرة من اصحاب المصلحة ، مفسحة المجال للقوى الجديدة الدافعة فى طريق النمو الاقتصادى بما تحمله من افكار جديدة وبما تحدته من آثار ايجابية فى شتى مجالات الحياة .

وأما عن المجموعة الثانية من الأسباب فقد ناقشناها فى الفصل الثامن ورأينا كيف فقدت دول العالم الثالث السيطرة على مقدرات اقتصادياتها فى ظل نظام اقتصادى عالمى لا يحقق لها الاستغلال الامثل لمواردها ، فمن تبعية اقتصادية فى مجالات التكنولوجيا والتجارة والتمويل الى تبعية غير اقتصادية فى مجالات الثقافة والعادات والتقاليد ، الى مركز ضعيف فى تقرير شكل العلاقات التى تربطها ببعضها البعض وبالبلدان المتقدمة ... كل هذه العوامل تخضعت عنها مشكلة التخلف التى يقن تحت وطأتها أكثر من ثلاثة ارباع سكان الكرة الأرضية .

وكما تعاني الدول المتخلفة من عدم مرونة هياكلها الانتاجية والاجتماعية بسبب الفئات الرجعية المسيطرة والوارثة لاقتصادياتها الوطنية بالداخل ، فانها تعاني من عدم مرونة ورجعية وسيطرة الحفنة القليلة من الدول الغنية بالخارج . وكما تحتاج هذه لدول الى تعديل هيكلها داخلى اجتماعيا وسياسيا لتحريك معدلات النمو الاقتصادى نحو الازدهار من مستوى التخلف الى مستوى التقدم ، فانها بنفس القدر تحتاج الى ما يسمى « بالتنمية العالمية » ، والتى تسهم فيها الدول المتقدمة بمجهود ايجابية لتشجيع وتوفير ظروف الانطلاق لهذه الدول الفقيرة أو على الأقل لعدم إعاقة جهودها الوطنية على المستوى الدولى . بدون هذا التكامل بين جهود

التنمية على المستويين الوطنى والعالمى فان النمو الاقتصادى العالمى لن تجنى ثماره سوى الدول التى هى بالفعل غنية. ولنا أن نذهب بخيالنا بعيدا فى المستقبل لتصور كيف يمكن أن تسفر هذه الفجوة المتزايدة بلا توقف والتي تزيد الغنى غنا والفقير فقرا على المستوى الدولى، عن تفجر الصراعات وربما العنف من جانب الدول البائسة ورعاياها الجائعين ضد الأقلية الغارقة فى الرقابة. أو لم ينفجر هذا الصراع على المستوى الوطنى فى الولايات المتحدة فى حروبها الأهلية بالستينات من القرن الماضى؟ وقد شاهدناه فى دول كثيرة مثل سرى لانكا، هايتى، باكستان، ليبيا، مصر، الجزائر، تايلاند، شيلى، وأخيرا فى ايران ونيكاراجوا. وفى ظل غياب العدالة فى توزيع عوائد التبادل الاقتصادى الدولى، لن يكون من المستبعد زيادة احتمالات تكتل دول العالم الثالث لاتخاذ اجراءات مضادة، وقد بدأت بالفعل الدول المتخلفة فى المطالبة بنظام اقتصادى عالمى جديد تناقش عناصره ومبرراته فى الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب الأول.

ثانيا : لماذا لا تتشابه محددات النمو الاقتصادى فى الماضى والحاضر ؟

أحد الأسباب الرئيسية لفشل البلدان المتخلفة فى تجارب تنميتها على مدى الخمسينات والستينات من هذا القرن كان عدم ادراك هذه البلدان لمحدودية القيمة التى يمكن الخروج بها أو الاستفادة منها من تجارب النمو الاقتصادى بالدول المتقدمة . ولعل الخطأ الفادح كان فى اعتناق الدول المتخلفة للنظريات المفسرة للنمو بالدول المتقدمة وتطبيقها عمليا ، مثل نظريات « مراحل النمو الاقتصادى » ، ونماذج التنمية الصناعية السريعة المرادفة لها كأسلوب للتنمية . (فالنظريات المفسرة لأسباب المد والجزر فى البحار والمحيطات لا تصلح لتفسير اسباب انخفاض أو ارتفاع منسوب المياه فى البرك والمستنقعات) ، ومن المؤكد أن هذه النظريات التى استوحيت منها الدول المتخلفة سياستها التنموية لم توضع أساسا لتفسير اسباب التخلف فى الدول الفقيرة ، بل أن اختلاف العوامل البيئية والسلوكية والظروف الهيكلية اقتصاديا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا جعل من نتائج هذه التطبيقات العشوائية للنظريات الغربية تجربة فاشلة استلقت إعادة النظر من

جديد عن اسباب الفشل ، ومن ثم استخلاص النتائج ورسم الاستراتيجية الملائمة .

وقد جمع لنا أحد الاقتصاديين المعاصرين ويدعى مايكل تودور M. Todaro أوجه الاختلاف بين الشروط المهيمنة (أو المعركة) للتقدم في الدول التي تقدمت في الماضي وفي الدول التي في سبيلها الى النمو (الدول المتخلفة) في الحاضر في ثمانية عناصر نضيف نحن اليها العنصر التاسع وهي^(٥) :

- ١- الموارد الطبيعية والبشرية .
 - ٢- متوسط الدخل للفرد بالمقارنة بغناه في العالم الخارجى .
 - ٣- المناخ .
 - ٤- حجم وتوزيع السكان ومعدلات نموهم .
 - ٥- الدور التاريخى للهجرة .
 - ٦- مزايا التجارة الدولية .
 - ٧- التكنولوجيا والبحث العلمى .
 - ٨- درجة استقرار ومرونة المؤسسات والتنظيمات الوطنية .
 - ٩- التسليح والتجارة في ادوات الحرب .
- إزاء كل هذه العناصر يلاحظ اختلاف المركز النسبى للدول اليوم عنه في الماضى . وهى بقدر ما توافرت بشكل ايجابى ساعد على النمو في الماضى بقدر ما تعرقل بنفسها مسيرة التنمية في المستقبل لانها لم تعد تساهم بما كانت تساهم به في الماضى .
- واذا ما أجرينها مقارنة بين ظروف الدول المتقدمة في الماضى والظروف الحاضرة للبلدان المتخلفة لالفينا ماالى :

- ١- توافرت الموارد الطبيعية بالماضى عنها اليوم (باستثناء بعض المعادن والبتترول لبعض الدول المتخلفة اليوم) ، كما أن قدرة العنصر البشرى على الانتاج

ومهارته مازالت في الدول المتخلفة أقل من نظيراتها في الدول المتقدمة عند بداية الثورة الصناعية .

٢- لم يصل بعد مستوى معيشة ثلثي السكان من فقراء العالم الى ما كانت عليه مستويات الدخل والمعيشة للدول الأوروبية وروسيا واليابان في بداية القرن التاسع عشر كما أن الدول التي سبقت في التقدم لم تكن متخلفة آنذاك بالمفهوم النسبي الذي نعرفه اليوم ، فلم يكن يسبقها الى التقدم دول أخرى ومن ثم فقد اتيح لها فرصة الاستفادة من هذا المركز المتفوق نسبيا لجنى ثمار التقدم ، في حين تعاني الدول المتخلفة اليوم من الهبوط النسبي الشديد في مستويات الدخل والمعيشة في الوقت الذي تطالب فيه بالحق بالدول المتقدمة التي تفصلها عنها مسافات بعيدة من كافة النواحي الاقتصادية وغير الاقتصادية . وخير تشبيه على هذا المركز الضعيف للبلاد المتخلفة هو اشتراكها باعضائها في سباق الـ ١٥٠٠ متر جرى/حواجز وعلى ما هم عليه من نهالك الصحة وسوء التغذية وتقش الأمراض وانعدام التكتيك الجيد فان عليهم أن يحققوا انجازا (نهائيا) أمام الشباب المتمرس على الجرى الممتلئ صحة وقوة وحيوية والذي يسبقهم بـ ١٢٠٠ متر على الأقل وبمائة ومحمسون « ثانية » في سباق غير عادل ، ذلك أنه ليس في المسافة القصيرة المطلوب من شباب الدول الغنية قطعها أية حواجز كتلك التي على مضمار الجرى أمام الدول الفقيرة . والصورة هي زحف في المؤخرة لأكثر من مائة دولة وانطلاق في المقدمة لأقل من ١٨ دولة في سباق غير متكافئ للتنمية في العقد الأخير من القرن العشرين . العقبات هنا ليست اقتصادية فحسب بل هناك حاجز نفسي وإحساس مستديم باليأس من امكانية اللحاق بالمقدمة . وهذا هو أخطر ما في الواقع المعاصر من فروق .

٣- كان ومازال المناخ الاستوائي الحار والرطوبة الشديدة بما يصاحب ذلك من انتشار بعض الأمراض والحشرات الضارة بالصحة والزرع والثروة الحيوانية أثره الحقيقي في عدم توفير المتطلبات الطبيعية للنمو (انظر الفصل الثالث) .

٤- عنصر السكان يمثل عامل ضغط اليوم على موارد البلدان المتخلفة المكتظة بالسكان بينما لم يتجاوز نمو السكان في حقبة النمو الأولى - وحتى اليوم - حدود التناسب مع الموارد في البلدان المتقدمة . ويمكننا أن نتساءل عن حق : هل كان يمكن للدول المتقدمة أن تحقق ما حققته من ازدهار اقتصادي لو كانت قد عانت من ظاهرة الانفجار السكاني التي نراها اليوم في دول مثل الهند ، ومصر ، وباكستان ، واندونيسيا ، ونيجيريا أو البرازيل ؟

٥- أما عن دور الهجرة فقد خففت من حدة مشاكل البطالة ورفعت من تدفقات الصرف الأجنبي في الدول الأم وقدمت لدول المهجر حاجتها من الأيدي العاملة والكفاءات والمهارات المختلفة على مدى القرنين التاسع عشر وأوائل العشرين . في الوقت الحاضر لا تستطيع أن تلعب الهجرة ذلك الدور المخفف في دول العالم الثالث، فعل الرغم من وجود ظاهرة الهجرة الداخلية من بلد إلى البلد المجاور (من مصر والهند وباكستان وبنجلاديش إلى السعودية والكويت ودول الخليج، ومن تونس والجزائر والمغرب إلى أسبانيا وفرنسا مثلاً) . إلا أنها لم تتخذ أبعاد الهجرة الكثيفة الدائمة البعيدة المدى إلى الخارج، وبالتالي لم تؤثر بنفس الدرجة في حل مشاكل الدول النامية المكتظة بالسكان . وراجع السبب في قصور الدور التاريخي للهجرة من الدول المتخلفة وخاصة في أفريقيا وآسيا إلى الخارج لعدة عوامل منها نقص المعلومات عن فرص العمل وظروف المعيشة بدول المهجر وبعد المسافات الجغرافية، وبالتالي ارتفاع النفقات المالية . ولكن أهم العوامل هو تلك القيود الشديدة التي غالت في وضعها الدول المتقدمة عند تنظيمها لقواعد وقوانين الهجرة بها . وأصبح نمط الهجرة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية اليوم متميزاً بانفلاق باب الهجرة أمام العمال والفئات غير الماهرة من ناحية ويجذب الكفاءات المرتفعة المهارة فيما تسمى بظاهرة هجرة العقول "brain drain" من ناحية أخرى . ولاشك أن العقول المهاجرة تمثل خسارة فادحة للمجتمعات الأم التي تحتاج إلى خيرة هؤلاء الذين دفعت غالباً ثمن تعليمهم وأصبحوا من خيرة أبنائها .

٦- لعبت التجارة الخارجية دور المحرك للنمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة على مدى القرن الماضى وحتى أوائل القرن الحالى. فيفضل الأرباح المائلة من التجارة مع العالم الخارجى نمت الصناعة وانتعشت -حركة الاستثمار. وقد تميزت التجارة آنذاك بالحرية وانعدام القيود تقريبا مما سهل حرية انتقال السلع والعمال ورؤوس الأموال من مواطن وفرتها الى حيث تشتد الحاجة اليها. وشتان بين ميزة التجارة الخارجية فى الماضى وعقبة التجارة الخارجية فى الوقت الحاضر، فالدول المتخلفة — كما رأينا — تعاني من استنزاف مواردها الطبيعية فى ظل الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية (انظر الفصل الثامن)، فمن تدهور شروط التجارة على الأجل الطويل الى القيود الجمركية على صادراتها الى ضعف مركزها التنافسي الى صعوبة حصولها على التمويل اللازم، وغير ذلك من السمات المعاصرة لتجارة الدول المتخلفة الخارجية، كل هذه العقبات تبرز اختلاف الدور الذى لعبته التجارة فى الماضى كمحرك للنمو الاقتصادى، وتلعبه فى الحاضر كعميق للتنمية فى الدول المتخلفة.

٧- ليست التكنولوجيا على نمط واحد . بمعنى أن تكنولوجيا الغرب المتقدم تهتم بالمنتجات عالية التجهيز والجودة ، وبالانتاج للاسواق الضخمة العالمية ، وتتميز بتكثيف عنصر رأس المال/العمل الماهر وتعتمد على درجة عالية من الكفاءة الإدارية ، وتوفر من عنصر العمل الرخيص والموارد والخامات الطبيعية المستخدمة فى الانتاج . واذا أريد للعالم الثالث الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة فى مجال الانتاج والخدمات فلا بد من البحث عن نمط آخر غير ذلك النمط السائد فى الغرب المتقدم . بمعنى ضرورة أن تعمل تكنولوجيا العالم الثالث على خدمة اغراض الانتاج الرخيص للمنتجات البسيطة ، وبالانتاج للأسواق المحدودة ، والتي تتميز بتكثيف عنصر العمل المتوافر والاقتصاد فى استخدام عنصر رأس المال النادر . هذا النمط الأخير لا يمكن توفيره داخليا الا بتوافر الفائض الاقتصادى ورأس المال اللازم للاستثمار فى البحث العلمى وهو ما ليس باستطاعة هذه الدول الفقيرة بإمكانياتها المادية والعلمية . والبديل هو استيراد الانماط الغربية المتقدمة للتكنولوجيا المصرية ، مما

ينعكس فوراً في شكل ثنائية اقتصادية واجتماعية داخل الاقتصاد المتخلف .
وإذا نظرنا تاريخياً للمركز المتميز للدول المتقدمة في مجال الاختراعات
والابتكارات في شتى المجالات لالفتنا تميزها الدائم ، ولانضح لنا كيف تفرض
هذه الدول على بلدان العالم الثالث علاقة التبعية والدوران في فلكها
الاقتصادى ، والسياسى ، والتكنولوجى .

٨— بدأت الدول المتقدمة انطلاقاً نحو النمو في القرن التاسع عشر كدول
مستقلة تمارس الأسلوب الديموقراطى الحر في اختيار سياساتها الاقتصادية
والاجتماعية ، وتربط بينها شبه وحدة وتمثل في الثقافة والميكال الانتاجى ، وفي
التطلعات المادية ، وفي التفكير العلمى المصرى المجرد . وعلى النقيض منها
دول العالم الثالث التى بدأت مؤخراً في الحصول على استقلالها ممزقة بين
ثقافتها الأصلية والمكتسبة ومبتلاة بانظمة متعددة الأشكال للاستبداد ، أو
الديكتاتورية أو المثلة لمصالح فئة بعينها أو طبقة دون غيرها . علاوة على
ذلك فإن افكار ترشيد الاستهلاك والانتاج والاسرة والنزعة الفردية ، والطموح
المادى ، والتفكير العلمى المجرد ، والموضوعية في معالجة الأمور اليومية للحياة
وحب العمل للعمل ... الى غير ذلك معظمها أفكار غريبة وسط الخضم
المائل من العادات والقيم والتقاليد الراسخة في دول ومجتمعات العالم الثالث ،
وربما لا نجد تفهما لهذه المعانى والقيم سوى لدى الصفوة المتعلمة في تلك
المجتمعات . تلك هى آخر أوجه الاختلاف بين ظروف الدول المتقدمة في
الماضى والدول المتخلفة في الحاضر كما يراها تودارو . ففقط البداية ليست
واحدة والأوضاع الداخلية والخارجية ليست متشابهة ، ومن ثم فأى نظرية
لتفسير محددات النمو الاقتصادى في الدول المتقدمة على أساس تاريخى لا
تصلح بداهة لتفسير محددات النمو الاقتصادى في الدول المتخلفة في الوقت
الحاضر . وبالتالي فلا بد من مراعاة هذه الفوارق والخصائص والاعتبارات عند
رسم سياسة للتنمية أو عند التخطيط للتنمية في دول العالم الثالث ودون
الارتباط بنماذج النمو الاقتصادى التى طبقت في الغرب على مدى المائتى عام
الأخيرة .

ونود هنا أن نضيف الى اسباب تودارو سببا تاسعا وأخيراً هو :
التسلح وتجارة الحروب :

٩- بالمضى حاربت الدول الكبرى من أجل اقتسام العالم والاستيلاء على المستعمرات الغنية بالمواد الخام والعبيد . واستخدم السلاح « البسيط » كالبنديقة والمدفع اليدوي والسيوف لغزو الشعوب المستضعفة من أجل هدف واضح هو زيادة ثراء الدول الغنية . أما اليوم فقد تفرغت الدول الكبرى لصنع السلاح غير البسيط فهي لا تدخل الحرب — عادة — وإنما تحت عليها وتشعلها وتزكها وتحرص على استمرارها وبذلك تستمر مصانعها في الانتاج والبيع والتسويق . والمهدف مازال واحداً — وإن اختلفت ارض المعارك — ألا وهو زيادة الدول الكبرى ثراء ونهارة الدول الفقيرة فقرا . فسلح اليوم يختلف بعض الشيء عن سلاح الأمس . وفيما يلي بعض المؤشرات :

* يؤكد الاتحاد الأمريكي اللاتيني لحقوق الانسان والتنمية الاجتماعية في خبر نشرته وسائل الاعلام المختلفة انه في غرة يناير — كانون الثاني — لعام ١٩٨٥ م وبينما تلقى الأحاديث عن السلام سيكون العالم قد أنفق على الأسلحة مبلغ مليارى دولار كل ٢٤ ساعة .

* وأنه بثمان صاروخ واحد عابر للقارات يمكن أن يتزود ٥٠ مليون طفل يتضورون جوعاً في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بالغذاء ويشيد ٦٥ ألف مركز طبي و ٢٤ ألف مدرسة ابتدائية .

* وبثمان طائرة قاذفة نووية يمكن أن تقام ٧٥ مستشفى تسع الواحدة مائة سرير .

* وبثمان غواصة ذرية يمكن تشييد ٤٠ ألف مسكن شعبي .

* وأضاف الاتحاد أن اجمالى ما أنفقته منظمة الصحة العالمية على مدى عشر سنوات لمكافحة الجدري في العالم الثالث يساوى ٨٣ مليون دولار وهو أقل مما تنفقه دولة نامية في سبيل الحصول على طائرة قاذفة واحدة .

* كما أكد الاتحاد أنه يوجد في العالم اليوم جندي واحد لكل ٢٥٠ مواطنا مقابل طبيب واحد لكل ٣٧٠٠ مريض وأن الجندي يتكلف تدريبه في المتوسط ١٦ ألف دولار سنويا بينما ينفق العالم فقط ٢٦٠ دولار لتربية طفل واحد .

* وفي تقرير لمنظمة اليونسكو ذكر مديرها السابق احمد مختار أمبو أنه أنقلاص جذور الأمية تماما من سكان العالم يحتاج الى صرف ١٦٠ مليار دولار أى ما يوازي ١/٤ ما أنفق على التسليح في عام ١٩٨٢ فقط (٦) .

إن المشاكل التى تواجه بلدان العالم الثالث اليوم تختلف كثيرا عن تلك التى واجهت الدول التى سبقت الجميع فى مضمار النمو والتقدم . من هنا كان تركيزنا على بعض المشكلات الهامة التى تواجه الدول الفقيرة فى عالمنا المعاصر والتى تمثل عقبة فى طريقها نحو النمو . وفى تقديرنا أن هذا هو الأسلوب العلمى الأكثر مقدرة على التعامل مع مشاكل جديدة بمنظور جديد . فبقدر معرفتنا بحجم وأبعاد المشاكل الحاضرة ، بقدر ما يكون التصدى لها مشمرا . وقد رأينا أن نعالج بداية أهم المشكلات فى نظرنا والأولى بالبحث بفرض إيجاد المناسب لها ، ألا وهى مشكلة السكان .

هوامش الفصل العاشر

- ١ - Nicolas Kaldor, "Essays, on Economic Stability and Growth", 1960, p. 233.
- ١ - دكتور محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ٧٨ .
- ٢ - سيمون كيوزنيتس ، استاذ للاقتصاد بجامعة هارفارد الأمريكية ، حصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٧١ عن اعماله ودراساته فى مجال تاريخ نمو الدخل القومى للبلدان المتقدمة اقتصاديا ، انظر :
٤ - Simon Kuznets, "Modern Economic Growth: Findings and Reflections", American Economic Review, 63 No. 3, 1973.
- ٤ - انظر :
٥ - G. Myrdal, "Asian Drama, New York: Pantheon", 1971, pp. 57-69.
- ٥ - انظر : تودارو ، المرجع السابق صفحات ١٢٧-١٣٥ .
- ٦ - انظر الاهرام بتاريخ ١٥/١/١٩٨٥ صفحة ٥ .

الفصل الحادى عشر

سياسات علاج المشكلة السكانية بالدول المتخلفة

رأينا فى الفصل السابع كيف ترتفع نسبة الاطفال الى حوالى نصف سكان المجتمعات المتخلفة ، وكيف لا تتناسب الزيادة السكانية مع المتاح بها من الموارد الطبيعية والرأسمالية ، وكيف لا يتمتع العنصر البشرى بالمهارات والكفاءات التى تتوفر لنظيره فى الدول المتقدمة ، وكيف تتشابك عوامل كثيرة مثل انخفاض لدخل وهبوط مستويات الصحة والتغذية والتعليم لتفرز معا هذا النموذج المتميز بظاهرة الانفجار السكانى فى بعض هذه البلاد .

لقد ادركت بلدان العالم الثالث مشاكلها السكانية بشكل افضل بعد أن تراكمت لديها خبرة ما يقرب من ثلاثة عقود فى مجال الدراسات الديموجرافية . أدركت أنه لن يُفك أسارها من هذه المصيدة استخدام احداث منجزات لتكنولوجيا فى مجال تحديد النسل ، ولا أبرع برامج « أنظر حولك » التليفزيونية فى مجال تنظيم الأسرة .

إن قطع الأرض الزراعية الشديدة الصغر فى الريف ، التى تنتج بالكاد من لطعام ما يكفى لاستمرار نظام التكاثر البشرى فى حقول العمل ، تعتبر تذكرة سسترة لهذه البلاد بأنه ليس فى استطاعتها إضافة أعداد كبيرة أخرى الى سكانها الذين بلغوا بالفعل حدا كبيرا . كما أن عشرات الألوف ممن لا مأوى لهم ، يعيشون على الأرصفة ، من سكان المدن التى تنفجر بالفعل بسكانها ، تعتبر تذكرة أخرى بأن هذه البلاد تغلو سريعا من مكان يستقبل المزيد من السكان .

وإن علاج المشكلة السكانية يجب أن يتم من خلال الجهود المشتركة للدول لتخلفة ، الدول الغنية ، والمنظمات الدولية .

ويستلزم الأمر لعلاج هذه المشكلة أن تتولى الدول المتخلفة المكتظة بالسكان تنفيذ البرامج التي من شأنها :

١- الارتفاع بنوعية السكان القائمين من خلال الانفاق على برامج التغذية ، الصحة ، التعليم ، والتدريب بهدف رفع المستوى المادى والفكرى وبالشكل الذى يعكس بالضرورة على الانتاجية من ناحية وعلى حجم الأسرة من ناحية أخرى .

٢- تغيير النمط الثقافى والفكرى السائد ودفع المرأة الى مجالات العمل خارج المنزل أو الحقل ، وتشجيع النظرة الى اشتراك المرأة مع الرجل فى تحمل مسؤولية الإنفاق والتربية بأسلوب عصري لا يتناقض مع الأهداف القومية للمجتمعات الحديثة .

٣- تخفيض معدل المواليد ... وهنا يقع التحدى الحقيقى والحل الجذرى الممكن ، وسوف نركز على هذا العنصر الهام باعتباره الأساس لحل المشكلة السكانية بالبلدان المتخلفة على المستوى المحلى ، ثم نتناول فيما بعد سبل الحل على المستوى العالمى .

أولا : سياسة خفض المواليد ، رؤية محلية لمشكلة السكان :

إن لم تواجه هذه السياسة بإعتراضات دينية وعقائدية فانه لكى تنجح أى برامج لتخفيض المواليد يجب بداءة معرفة السبب الحقيقى لارتفاع عدد الأبناء فى الأسرة الواحدة . هل هو عدم رغبة فى أن تكن الأسرة صغيرة ؟ أم هو عدم معرفة .. أى عدم مقدرة على تحديد حجم الأسرة ؟ وبمعنى آخر هل المشكلة المراد علاجها هى تعديل إرادة الناس وإقناعهم بمزايا الأسرة الصغيرة أو توعيتهم وتثقيفهم ، وامدادهم بالمعلومات والوسائل اللازمة لتنظيم الأسرة ؟ فليس من المفيد كثيرا توصيل حبوب منع الحمل بالهجان الى كل منزل وكل زوجة ما لم تتعلمها لزوجته عن عمد رغبة منها — لسبب أو لآخر — فى انجاب طفل جديد .

وهناك من الدلائل ما يدعو الى الاعتقاد بأن معظم الأسر — لاسيما فى

الريف الذى يضم ثلاثة ارباع سكان العالم الثالث - رغبة أكثر منها غير قادرة - فى انجاب عدد أكبر من الأطفال . فزيادة عدد الأبناء فى هذه المجتمعات يكسب الأسرة شئ من العزوة والمكانة الاجتماعية ويوفر الأيدى العاملة فى الأرض ... الخ . ولعل فى المشاهدات التى ينقلها الينا الرحالة عن حياة الجماعات البدائية فى وسط افريقيا وجنوب غرب استراليا ما يؤكد هذا الاعتقاد . ففى قبائل وسط افريقيا وقبل العهد الاستعمارى حيث كانت تنتشر الحروب القبلية كان يمتنع على أى امرأة الحمل والولادة قبل أن يكبر أصغر ابناءها ويصبح قادرا على الجرى ، وهى بذلك لن ترتبك بالانشغال بأكثر من طفل واحد صغير فى حالة وقوع أى هجوم من الأعداء . ولأسباب أخرى كان لا يسمح للمرأة بالحمل والولادة فى قبائل جنوب غرب استراليا ما لم تحصل على موافقة رئيس القبيلة الذى يسمح بذلك فقط فى حالة وفاة أحد أفراد القبيلة ، ويبقى بذلك العدد الكلى للقبيلة ثابتا على الدوام ، الأمر المطلوب لعدم عرقلة الانتقال الدائم والمستمر لأفراد القبيلة من مكان لمكان . فى هذه الحالات كانت وسائل منع الحمل والأجهاض وحتى التحقيم معروفة ومستخدمة . وبقوة العرف وسلطان التقاليد وقسوة العقوبات للمخالفين استخدمت وبانتظام كافة الوسائل المؤدية الى الحد من المواليد الجدد . من بين هذه الوسائل كان تحريم اجتماع الرجل بزوجته اثناء فترة الرضاعة لآخر الأبناء فى بعض القبائل الافريقية . وقد بلغت حدة هذه التقاليد حد الوأد أى القتل للمواليد الجدد كما فى الصين فى العصور القديمة وفى بلاد الحجاز قبل ظهور الإسلام . أن تحديد النسل ليس بأى حال من الاختراعات التى أتت بها تكنولوجيا القرن العشرين !

وبصفة عامة ، وباستثناء الحالات المذكورة عاليا ، فالميل لزيادة المواليد يسود المجتمعات الفقيرة والريفية ويطنى على الميل لتحديد النسل . أسباب ذلك عديدة ، وبعضها معقول ويجب تفهمها . اذا أريد وضع سياسة فعالة لعلاج المشكلة السكانية .

* فمعدلات المواليد تتبع في تطورها معدلات الوفيات . وفي ظل معدلات مرتفعة للوفيات سوف لا يكون من المستغرب أن يحصل كل أب وأم على أربعة أو خمسة أطفال « زيادة over » تحسبا للمستقبل وما قد يحمله من حالات وفاء لأبنائها . ولكل أسرة « أمل » في أن تخلد ذكراها من خلال أبنائها وأحفادها لاسيما في الريف .

* الأبناء هم « أصل رأسمال » من نوعية خاصة وهم ثروة في نظر الآباء في الريف . فعند الكبر يعول الأبناء الآباء ويقدمون لهم الرعاية اللازمة ، كما يتوارثونهم في زراعة الأرض ورعى الغنم والماشية . ومازال « المهر » المرتفع هو « ثمن » الحصول على زوجة في الكثير من المجتمعات المتخلفة . فالزوجة هي الأرض الخصبة التي تنتج الثروة ... أى الأبناء ... حتى أن المولودة الأنثى تمثل في نظر التقاليد السائدة في جنوب الصحراء الأفريقية قيمة مادية مؤجلة الدفع لحين الكبر !

* في المجتمعات التي يسود فيها نظام الأسر الممتدة ، وحيث يقطن الشاب المتزوج وزوجته مع أسرته أو أسرة زوجته ، لا تمثل أعباء إعالة أبنائهم شيئا يذكر أو على أكثر تقدير لن يمثل ذلك عبئا اقتصاديا مباشرا على الأب .

* ينظر للمرأة غير المتزوجة في هذه المجتمعات نظرة غير مريحة حتى وإن كانت أرملة فالمرأة هناك لها وظيفة أساسية هي الزواج والحمل . وفي نفس المنطق غالبا ما تواجه الزوجة العاقر بالطلاق . باختصار ... في المجتمعات الريفية التقليدية « المرأة كالأرض يجب أن تتمتع دائما بالخصوبة » .

إذا ما تفهمنا هذه العوامل الاجتماعية المؤدية الى زيادة المواليد في الكثير من مناطق العالم الثالث ، أمكننا تحديد الوسائل التي يمكن للحكومات الوطنية في الدول المتخلفة المكتظة بالسكان اتباعها لتخفيض معدل المواليد ، ونجملها في الوسائل الخمس التالية :

١- استخدام وسائل التأثير السمعية والبصرية في إطار خطة قومية لتحديد

النسل . أى نشر هذه المفاهيم فى المدارس والمصانع والقرى والمنازل من خلال الراديو والتليفزيون وكافة وسائل التأثير على الرأى العام الوطنى .

٢— رفع سن الزواج القانونى . فحيث الأجواء الحارة والنضج المبكر للفتيان فى المناطق الاستوائية تتزوج الفتيات فى سن الخامسة عشر . الا أن هذه الوسيلة تعتبر ضعيفة نظرا لأن معظم الزيجات تتم خارج الإطار الرسمى الممكن التحكم فيه من جانب السلطات الحكومية . ومع ذلك فقد نجح هذا الأسلوب فى بلاد تكتظ بالسكان مثل الهند . ومن المعروف أن تأجيل الزواج يؤدى الى تقليل فرص الولادة ، وقد كانت هذه احدى نصائح ماتس لل دول الأوروبية إبان انتقالها لمرحلة الرأسمالية الصناعية فى أوائل القرن التاسع عشر .

٣— الأخذ بنظام العقاب الاقتصادى للأسرة الكبيرة العدد . كأن يحرم الابن أو الأبنة الرابعة من بعض المزايا المالية أو المعونات الاقتصادية التى توفرها الدولة للأسر من خلال أنظمة التأمين الاجتماعى وقوانين العمل ، أو الحرمان من مجانية التعليم ، أو فرض ضرائب إضافية ... الخ . يساند العقاب الاقتصادى للأسر الكبيرة منح مزايا تشجيعية للأسرة الصغيرة كأولوية الحصول على خدمات السكن والرعاية الصحية المجانية والتعليم ... الخ . أو منح الأسرة الصغيرة مبالغ مالية مباشرة . وفى الهند تمنح الفتاة العاملة مبالغ تودع فى حساب ادخارى باسمها طوال فترة بقائها بلا زواج أو بلا حمل اذا كانت متزوجة ، وتقل قيمة هذه المبالغ ذات الطابع التشجيعى مع الطفل الأول ، وتستمر فى الانخفاض حتى الطفل الثالث ، ثم تلغى نهائيا وتسحب من الحساب كافة المبالغ إذا أنجب الطفل الرابع . ولا تصرف القيمة المتراكمة لتلك الودائع الا عند بلوغ المرأة سن اليأس أى عندما تبلغ الخامسة والأربعين من عمرها . عندئذ تكون هذه المكافأة بمثابة نوع من أنواع التأمينات الاجتماعية التى يستفيد منها الأبناء والأسرة بأكملها . وفى تايلوان يعمل بنظام شبيه ، حيث تودع الحكومة (فى بعض المدن وليس

جميعها) مبالغ معينة في حساب مصرفي لتمويل نفقات التعليم اللازمة للابن الأول والثاني لكل زوجين جدد ، وعند انحجاب الطفل الثالث تسترد الحكومة جزئيا المبالغ المنصرفة ، وإذا حدث وأنجبت الأسرة طفلها الرابع فان الحكومة تسترد من مرتبات الزوج والزوجة لإجمالي المبالغ المنصرفة ، وفي هذا ربط ما بين تحديد النسل وتشجيع التعليم في آن واحد .

ولعل أبرز البرامج في هذا المجال هو البرنامج الذي تطبقه الصين حاليا بهدف المبوط بمعدل الزيادة السكانية الى ١٪ فقط سنويا خلال الثمانينات فمن بين الأساليب التي بدأت الصين في تطبيقها : (أ) خفض مرتبات العاملين الذين يتنجبون طفلا ثالثا بنسبة ١٠٪ ، ويستمر هذا الخفض حتى يبلغ الطفل سن الرابعة عشر . (ب) يحرم الطفل الثالث من حق التعليم والرعاية الصحية المجانية . (ج) غير مسموح بزواج الفتاة قبل سن الرابعة والعشرين . (د) يرفع الحد الأدنى لسن زواج الرجل الى السادسة والعشرين . (هـ) تمنح مزايا الحصول على السكن والوظائف للأسرة التي لا يزيد عدد أبنائها عن طفلين وتتناسب المزايا الممنوحة في شتى مجالات الخدمات الحكومية عكسيا مع عدد الأطفال لكل أسرة .

لقد حققت الهند وتايوان نتائج ايجابية مشجعة ، وكذلك تجربة الصين ، وتنتج عيون الشعوب النامية والمتقدمة على السواء الى هذه التجربة لما تمثله الصين من ضخامة عدد السكان وبالتالي من أهمية في مجال الدراسات الديموجرافية .

٤ — إعادة توزيع الخدمات الحكومية والعامه بين المناطق المدنية والريفية بما يحقق للأخيرة فرصا أفضل للتنمية ورفع مستوى سكانها . وفي هذا تقليل من حدة المشاكل التي تنتج عن تيار الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة وتخفف من الكثافة السكانية الهائلة وضغطها على المرافق العامة والخدمات المتمركزة في المدن الكبرى . ومن المعروف أن ارتفاع مستوى المعيشة — بما يتضمنه من نهادة فرص التعليم والرعاية الصحية ومستوى الغذاء وإتاحة

فرص العمل خاصة للمرأة — يؤدي تلقائيا الى إعادة نظر الأسرة في العدد المناسب للأبناء ، وكلما ارتفع الدخل انخفض حجم الأسرة . بمعنى آخر ، ومرة ثانية ، يبدو أن التنمية هي حقيقة أفضل وسائل منع الحمل .

٥ — في بعض الدول التي ليس بها حواجز عقائدية تمنع من استخدام الاجهاض كانت هذه الوسيلة ناجحة في المبوط بمعدل المواليد الى أكثر من النصف . مثال ذلك التجربة التي مارستها اليابان منذ الحرب العالمية الثانية ، ففي خلال عقد واحد من الزمن هبط معدل المواليد بها من ٣٤ في الألف سنويا الى ١٧ في الألف . وقد أرجع الخبراء للاجهاض الفضل في ثلثي هذا الخفض والذي لم يكن ممكنا الا لتساهل الحكومة اليابانية في إباحتها ثم انتشاره . وقد ترتب على ذلك تغير النظرة الى الاجهاض فقد أصبح : ١ — رخيصا حيث لا تهرب من الرقابة البوليسية . ٢ — آمنا ... لأنه يتم في مستشفيات مجهزة وبها الاستعدادات الكافية وليس في أماكن سرية . ٣ — اسهل في تربيته والحصول عليه لأن الاختصاصيون يقومون بالإعلان عن عياداتهم في الجرائد وغيرها (ولا يحتاج الأمر للكثير من البحث عن طبيب مجازف وخارج على القانون وربما ليس متخصصا ولا يمتلك الإمكانيات اللازمة ، وعادة ما يغالى في تقدير الأنتاب ، ناهيك عن المناخ النفسى الثقيل الذى تمر به المرأة التى تجربى الإجهاض تحت هذا الستار من السرية والخوف مما قد يؤدي الى تدهور حالتها الصحية بل الى الوفاة أحيانا كثيرة)

ومع ذلك فإن لنا تحفظا على هذا الأسلوب الذى بدأت دول كثيرة في تطبيقه في الآونة الأخيرة (معظمها دول متقدمة) ، ذلك أنه علاوة على أن الاجهاض مثير للاجباط نفسيا ، وخطر جسيما ، فهو لا يمكن اعتباره شئ آخر سوى « قتل نفس حرم الله قتلها » ليس فقط في القرآن وإنما في كافة الأديان والشرائع السماوية وإن جرأة بعض الكتاب على تصنيف هذه الوسيلة ضمن وسائل علاج المشكلة السكانية تأتي — في نظرنا — في غير محلها ، لأنها وسيلة لا تمشى مع قيم ومعتقدات الناس في المجتمعات الفقيرة . فكلما انخفض الدخل

زاد الإيمان بالله ! ويبدو أن الشعوب الفقيرة أصعب ابتعادا عن تعاليم أديانهم من الشعوب المتقدمة ... على الأقل في مسألة الاجهاض هذه ! وباختصار نحن لا نعتقد في جدواها كحل لمشكلة الانفجار السكاني بالبلدان المتخلفة .

ثانيا : إعادة النظر في توزيع الموارد والسكان ، رؤية عالمية لمشكلة السكان !

ليتذكر الطالب دائما أن التزايد السكاني لم يكن يمثل أدنى مشكلة لو أن الموارد الطبيعية والسلع الغذائية تتوفر بالشكل الذى يتناسب ويستوعب هذه الزيادة البشرية . فمشكلة السكان هي أولا وأخيرا مشكلة اختلاف النسبة بين المتاح من الموارد وبين العدد البشرى الذى تتوقف سبل معيشته على هذه الموارد .

من هنا تشكل أهمية النظرة الكلية لتلك العلاقة بين السكان والموارد على مستوى العالم بدوله المتخلفة والمتقدمة معا ، وسوف نرى كيف أن الله خلقى العالم وخلق له الرزق الكافى الوفير وأن المشكلة ليست في شح الطبيعة ولا في ندرة الموارد وإنما هي من صنع الانسان .

— ففى عالم تستحوذ فيه دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية (بسكانها الذين لا يمثلون سوى ٦٪ من اجمالى سكان الأرض) على ٤٠٪ من المصادر الطبيعية المتاحة ، وتستولى نسبة تزيد قليلا عن ال ٣٠٪ من اجمالى السكان فيه على حوالى ٨٠٪ من موارده الطبيعية لن تكون المشكلة هي مشكلة أرقام مطلقة . انها مشكلة سوء توزيع وعدم عدالة في تلك المعادلة الصعبة التى تجمع بين وفرة الموارد ووفرة السكان في أسلوب للمزج مختل وغير منطقي .

— وإذا نظرنا لاستهلاك الغذاء — برؤية عالمية — فسوف نجد أن ٥٢٪ من حاجة الانسان للطاقة الحرارية يتحصل عليها من بعض الحبوب مثل القمح والذرة والشعير والأرز اذ يستهلكها مباشرة . وهو يستهلكها أيضا بطريقة غير مباشرة حين تقدم كغذاء للمواشى والدواجن والطيور فيحصل منها على اللحوم والألبان والجنين والبيض فتصبح الحبوب في الواقع مسؤولة عن توفير أكثر من ٩٠٪ من احتياجات الانسان الغذائية . ويوجه الانسان لذلك ٧٠٪ من الأراضي

المحصولية لزراعة الحبوب . ويلاحظ أن الفرد الأمريكى يستحوذ على خمسة أضعاف ما يصيب الفرد فى الدول الفقيرة من الحبوب والمصادر الطبيعية والمستلزمات الخاصة بانتاجها من أراضى الى مخصبات الى مياه ... الخ .

— وفى مجال استهلاك الطاقة ، والتى تأتى فى المرتبة التالية مباشرة فى الأهمية للحياة فى المجتمعات الحديثة بعد انتاج الحبوب ، تبين الاحصاءات الرسمية أن استهلاك الفرد الأمريكى للطاقة بكافة مصادرها (بترول — فحم — كهرباء — طاقة ذرية ومخمية) بلغ فى المتوسط عام ١٩٧٦ حوالى ٢٥ ضعفا بالمقارنة بمتوسط استهلاك الفرد فى البرازيل ، و ٦٠ ضعفا بالمقارنة بالفرد الهندى ، و ١٩١ ضعفا بالمقارنة بالنيجرى ، و ٣٥١ ضعفا بالمقارنة بالأثيوينى .

— ان استخدام الطاقة بهذه المعدلات لتشغيل أجهزة التكيف وتسيير السيارات الفاخرة وإنارة المنازل والشوارع والمكاتب ، ودفع عجلات الانتاج فى كافة المجالات الحديثة بالدول المتقدمة يعنى حرمان الأسرة فى الدول الفقيرة من نصيبها فى خيرات الله ، ويعنى قضاء ليالى طويلة مظلمة يعانى فيها الشخص الفقير بدول العالم الثالث من البرد والجوع والمرض . وعلى الدول المتخلفة أن تدفع أغلى إن أرادت الحصول على مصادر هذه الطاقة ! والأمثلة — فى الواقع — لا حصر لها للتدليل على فاقد الاستهلاك فى الدول المتقدمة سواء فى الطاقة أو فى مصادر الغذاء والمواد الأولية الغير قابلة للتجديد . لقد أضحت هذه الشعوب غارقة لأذنيها فى خيرات الأرض والطبيعة حتى لم تعد تسمع صيحات الجائعين أو أنين المحتاجين لكل قطعة لحم أو رغيف خبز تمتلئ بها عندهم صناديق ضخمة للقمامة !

غاية المراد من هذا العرض هو القول بأن برامج وسياسات تحديد النسل فى البلدان المتخلفة يجب أن يسايرها ويؤازرها برامج « رحمة » وإعادة نظر فى توزيع الموارد الكلية على سكان الأرض وشيء من الترشيد للنمط الاستهلاكى للأغنياء من أجل مزهد من الشعور بالمسؤولية إزاء هذه المشكلة ذات الطابع العالمى . فخصفيض المواليد يحتاج الى تنمية ، والتنمية يعوزها موارد ، والموارد تستأثر بها

الدول الغنية والدولة الغنية تستطيع أن تسهم بالتأكد في حل المشكلة السكانية بالبلدان الفقيرة ، ويكون ذلك سواء بالاعتدال في الاستهلاك أو بالتحويلات والمعونات أو بالتوقف عن استغلال الدول المتخلفة في مجالات التجارة والنقد والاستثمار العالمى ، أو بفتح أبواب الهجرة لاستقبال فائض السكان والعمالة من البلدان المتخلفة ... الأمر الذى لا تفعله ولا تقبله الدول المتقدمة !

ماذا يمكن للدول المتقدمة والمنظمات العالمية أن تقدمه اذن من مساهمات في حل المشكلة السكانية ؟

في الواقع ، لن تتوفر أية مساهمة ما لم تتوفر الإدارة والنية الحسنة من جانب الدول المتقدمة . فأمام الدول المتقدمة مجالات عديدة تتخطى حدود المساهمات المالية والمساعدات لتشمل :

- تحسين العلاقات التجارية .
- تحويل التكنولوجيا الملائمة .
- تنشيط الأبحاث العلمية التى تخدم البيئات الفقيرة .
- تعديل سياسات تحديد الأسعار للمنتجات الأولية والنصف مصنوعة .
- إعادة توزيع الموارد الطبيعية والسكان ... الخ .

كل هذه المجالات وغيرها سوف نناقشها في الفصل الثالث عشر : النظام الاقتصادى العالمى . مع الإشارة في الوقت الحالى لمجالين هامين للمنظمات الدولية والدول المتقدمة في سبيل حل المشكلة السكانية بالبلدان المتخلفة .

الأولى : البحث العلمى المتقدم في استكشاف الوسائل المضمونة والسهلة الاستخدام والرخيصة التكاليف لمنع الحمل . وتستطيع الدول المتقدمة والهيئات الدولية المتخصصة تحويل الاتفاق على هذا المجال وتحمل النتائج للاستفادة بها في الدول المتخلفة .

الغالى : تخصيص جزء معين من المعونات الأجنبية للاتفاف على برامج تنظيم الأسرة والتخطيط السكافى والتعليم العام بالدول المتخلفة . لاشك أن مثل هذا التخصيف للمعونة سوف يربط بين المعونة وبين حل المشاكل السكانية بحيث تتناسب المعونة فى حجمها وانتظامها مع درجة نجاح الدولة الممنوحة فى تخفيض معدل المواليد وزيادة الكفاءة الانتاجية للسكان .

الفصل الثاني عشر

سياسات لمعالجة مشاكل القطاع الريفي والزراعي بالدول المتخلفة

يرتبط نمو القطاع الريفي والزراعي في دول العالم الثالث بهدف ثابت : هو زيادة دخل وانتاجية المزارع الصغيرة . ولمعرفة محددات النمو المؤدية لتحقيق هذا الهدف يمكن تقسيمها الى مجموعتين من العوامل المتداخلة :

أولاً : عوامل نماء المزارع الصغيرة ثانياً : متطلبات مجيئة النمو في القطاع الريفي

١- تكنولوجيا حديثة — تعديلات في أسلوب خلق وتوزيع الانتاج
٢- سياسة اقتصادية واجتماعية — سياسات لدعم القطاع الريفي ورفع ملائمة مستوى الخدمات به

أولاً : ١- التكنولوجيا والابتكار :

جرت محاولات تنمية حجم الناتج الزراعي ورفع معدلات الانتاج — في أغلبها حتى الآن — عن طريق التوسع الأفقي ، أي زراعة الأراضي الحدية وتمت الحدية بعد استصلاحها . ولم يعد هناك أمام الدول المتخلفة أراضي كثيرة للاستمرار في التوسع أفقياً . وعليها اذن التركيز على التوسع رأسياً ، أي رفع معدلات الانتاجية/للفدان ، أو/للعامل في قطاع الزراعة . والوسيلة لذلك تنحصر في تطبيق التكنولوجيا الحديثة والابتكار في مجال الانتاج الزراعي . ويتخذ لذلك التطبيق أحد شكلين مختلفين أو كليهما معاً .

الأول : استخدام الميكنة الزراعية الموفرة لعنصرى العمل اليدوى ، والوقت ، ويستطيع رجل واحد يعمل على جرار أو آلة حصاد أن ينجز في ساعة واحدة ما ينجوه المئات من العمال بأدواتهم البدائية في أعمال الحقل .
ويؤخذ على هذا الأسلوب أنه لا يمكن استخدامه حيث تنتشر المزارع الصغيرة ويندر رأس المال ويتوفر عنصر العمل .

الثانى : ابتكار البنور المحسنة ، والمخصبات ، والمبيدات الحشرية مما يعطى زيادة مباشرة في غلة الأرض المتاحة . كما يرفع من جودة المحاصيل المنزرعة ويتضمن هذا النوع من الابتكارات أمثلة كثيرة أخرى مثل : الوسائل الحديثة لرى المحاصيل وأساليب زيادة انتاج الألبان والغروة الحيوانية .
ويتميز الأسلوب الثانى بإمكانية استخدامه في المزارع الصغيرة دون حاجة الى مدخلات ضخمة من عنصر رأس المال ، الأمر الذى يتناسب كثيرا مع ظروف النشاط الزراعى في دول العالم الثالث .

أولا : ٢- السياسات والمؤسسات :

بالرغم من التحسينات التى أدخلت على أساليب الزراعة بهدف توفيرها للمزارع الصغيرة فإنه الأسف لا يستفيد منها في أغلب الدول المتخلفة سوى كبار الملاك الزراعيين . يوضح ذلك أن ابتكار الحبوب الجديدة الذى أطلق عليه الثورة الخضراء كانت الاستفادة منه حكرا على من يمتلكون أساليب الرى والخدمات الزراعية المتعددة اللازمة لاستخدام وزراعة هذه الحبوب (في جنوب آسيا والمكسيك) . ولا تتاح مصادر التمويل اللازمة لتطبيق الميكنة وتسويق المنتجات بالشروط الملائمة الا لكبار الملاك الزراعيين .

يستلزم الأمر اذن تدخل الدولة للعمل على توصيل هذه الأساليب الحديثة والابتكارات الجديدة الى صغار الفلاحين . وقد يتم ذلك عن طريق انشاء جمعيات ومؤسسات تعاونية أو حكومية تكون مهمتها التعامل مع هذه الفئة التى تمثل الأغلبية العظمى للطبقات المنتجة في الريف في دول العالم الثالث .

شروط تنمية الريف :

ثانيا : ١- مميزات أسلوب الانتاج والتوزيع :

على القطاع الريفي أن يجمع في نظامه الاقتصادي والاجتماعي ما بين هدفين نهاده الانتاج، وعدالة التوزيع. وارتباط الفلاح بأرضه مسألة معروفة، ولأسباب انسانية فان طريق التنمية الريفية لابد أن يمر بالاصلاح الزراعي . فإعادة توزيع ملكية الأراضي الزراعية ، بما يضيفه على صغار الملاك الجدد من شعور بالكرامة وبالإنهاء ، هو السبيل السليم الى التنمية الريفية . بل هو شرط أساسي من شروط التنمية .

وقد يرم هذا في الواقع من خلال تملك الأرضي لزارعها (كروا - أثيوبيا - اليابان - تاوان) ، أو تحويل الأرضي من نظام الملكية القطاعية أو الحكومية الكبيرة الى نظام المزارع الصغيرة وتمليكها لزارعها (المكسيك ، كينيا) . وقد يأخذ الاصلاح الزراعي شكل الملكيات التعاونية (الصين - تنزانيا) . وفي كل هذه الأحوال والأنظمة يستهدف الاصلاح الزراعي تحقيق فكرة معينة هي : وضع الأرض تحت السيطرة المباشرة ، وغير المباشرة لهؤلاء الذين يزرعونها بالفعل . وفي تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة (F.A.O.) عن جدوى الاصلاح الزراعي في عملية التنمية بالريف (١٩٧٠) يؤكد على أنه لابد منه اليوم أكثر من أى وقت مضى ويذكر لذلك الأسباب الآتية :

- ١- استفحال مشاكل البطالة وسوء توزيع الثروة الطبيعية في الريف .
- ٢- مع التزايد السكاني تزداد مشكلة سوء توزيع الثروة والدخول حدة .
- ٣- مع التقدم التكنولوجي واستفادة أصحاب الملكية الكبيرة منه على حساب صغار الملاك والمأجورين، تتسع الفجوة بين أغنياء الريف وفقراءه وبالتالي

تزداد قوتهم وقدرتهم الاقتصادية والسياسية ويتحولون مع الوقت الى عبقة في طريق اية محاولة للإصلاح الزراعى وإعادة توزيع الملكيات لصالح الفقراء والمعدمين.

الإصلاح الزراعى إذن شرط ضرورى للتنمية الريفية ، ولكنه ليس بشرط كاف ، ويقودنا هذا للنقطة التالية :

ثانيا : ٢- سياسات لدعم القطاع الريفى :

لكى تكتمل الفائدة من سياسات الإصلاح الزراعى لابد من تدعيمها بسياسة مكملة تستهدف مد المزارع الصغيرة بما لا يستطيع الحصول عليه بدخله المحدود من خدمات هامة (بنوك تسليف ، جمعيات زراعية لتوفير المخصصات والمبيدات والجرارات ، مدارس زراعية متخصصة ، مخازن حكومية ، مؤسسات تسويقية ، شبكة طرق لتسهيل النقل والانتقال بين قرى ونجوع الريف) . كما أن للحكومة دور كبير فى رسم سياسات التسعير والتسويق التى من شأنها رفع مستوى الانتاج والدخل للفلاحين .

يتضح من الشروط السابقة لمحددات النمو فى القطاع الريفى والزراعى مدى التكامل والترابط بين كل منها ، فتحسين مستوى المعيشة (تعليم ، عمالة ، صحة ، تغذية ، اسكان ، خدمات اجتماعية) لا يتفصل كهدف عن تحقيق العدالة فى توزيع الدخل فى الريف وتوزيع الخدمات بين الريف والمدينة وكلاهما جناحان للهدف النهائى وهو التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان المتخلفة .

وكمثال فريد للتنمية الريفية ، جذب اليه انتباه خبراء التنمية فى العالم ، نسوق فيما يلى تجربة الصين .

التجربة الصينية فى التنمية الريفية :

لم تطرق أبواب الصين بواسطة الأجانب سوى فى بداية السبعينات من هذا القرن . فقد كان الصين بلدا مغلقا على نفسه . ومنذ ذلك الحين والأنظار ترقب

ما يدور داخل هذا البلد من صراع مع مشاكل الفقر والتخلف بهدف القضاء عليها^(١).

وتعتبر الكميونات الشعبية People's Commune هي الوحدات الأساسية التي تمارس من خلالها عملية التنمية بكافة جوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية والانسانية . وهو نظام تمازج معروف ومطبق في اسرائيل وكوبا وبعض الدول الاشتراكية . وتم هذه التجربة والتي بدأت عام ١٩٤٧ بالمرحلة الرابعة من مراحل تطور برنامج التنمية الرفيعة بالصين . وكانت البداية عقب الثورة الصينية ، حينما انتزعت الدولة ملكية الأرض من الطبقة الاقطاعية والتي كانت تستحوذ على ٧٠-٧٥٪ من اجمالي مساحة الأرض الزراعية بالصين ، ثم قامت بتوزيعها على المعلمين الذين وجدوا صعوبة كبيرة في زراعتها في البداية بدون الخدمات التسويقية والاجتماعية والإدائية . لذلك قامت الدولة — في المرحلة الثانية ١٩٤٩/١٩٥٥ — بتشكيل « مجموعات الخدمة » التي تساعد الفلاحين في هذه المجالات المختلفة ، لكنها كانت بدورها أصغر من أن تقوم بهذا الدور ، وفي عام ١٩٥٥ بدأت المرحلة الثالثة بانشاء التعاونيات الزراعية على مساحات تتراوح بين ١٠٠ الى ٥٠٠ هكتار لكل منها . ونجحت هذه التعاونيات في زيادة الانتاج ولكن كان ينقصها الامكانيات المادية والتنظيمية . لذلك ومنذ عام ١٩٥٨ انضمت التعاونيات الى بعضها البعض في شكل مستعمرات تسمى الكميونات الشعبية . وبها اختفى في الصين أي شكل من أشكال الملكية الخاصة . وتصبح بذلك الأرض والماشية والآلة والمصنع وكل أدوات الانتاج ملكية تعاونية .

ينقسم كل كميون Commune الى ألوية انتاج Production brigades وكل لواء الى مجموعات عمل work teams وتتألف كل مجموعة عمل من ٢٠-٢٥ أسرة تشكل فيما بينها قرية مستقلة تنتج في آن واحد حاجتها وتضيئها من المنتحات المخصصة للكميون التابعة له . تتراوح مساحة الأرض في كل كميون من ٢٠٠٠-١٧٠٠٠ هكتار وعدد السكان من ٩٠٠٠ الى ٥٠,٠٠٠ نسمة . وفي الصين اليوم حوالي ٣٦٠٠٠ كميون .

ويبدو أن الصين قد استطاعت بالفعل التغلب على مشكلة الفقر في القطاع الريفي حيث تمّد سكانها بمحد أدنى من مستويات المعيشة ، وعلى مشكلة البطالة حيث يعمل كل فرد فيها منتحيا الى أحد الألوثة الانتاجية وفي مجموعة من مجموعات العمل ، وعلى مشكلة سوء توزيع الدخل حيث ألغيت نهائيا الملكية الخاصة^(٢) ، ومع ذلك — ورغم تعداد سكانها المائل — فيبدو أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الصين يبلغ من ٢-٣ مرات نظيره في الهند وباكستان ، ومن ٥٠٪ الى ١٠٠٪ أكبر منه في تايلاند وأندونيسيا والفلبين . ومن المؤكد أن النسبة بين أعلى الدخول الحقيقية وأدناها في الريف الصيني لا تزيد عن ٢ : ١ أى الضعف فقط . ويذكر المسؤولون في هذا البلد الكبير أنه لا عودة لوجود فقير واحد يعاني من الجوع والمرض في الصين المعاصرة^(٣) .

أسباب نجاح التجربة الصينية في التنمية الريفية :

يتميز نظام الكميونات بست مميزات هي :

١- القدرة على تحريك فائض القوة العاملة من القطاع الزراعى الى مجالات الانتاج البعيد مثل تحسين التربة ، بناء السدود والقناطر ، حفر القنوات اللازمة للرى والصرف ، انشاء الطرق . كنتيجة لذلك ارتفع متوسط انتاجية الأرض الزراعية في الصين الى ضعف المتوسط السائد في الهند وباكستان . كما ارتفع انتاج الصين من الحبوب من ١٠٨ مليون طن عام ١٩٤٩ الى ٢٤٦ مليون طن عام ١٩٧٢ . ومع أن الصين تعتبر أكبر دول العالم تمّادا (١٢٥٠ مليون نسمة) فقد استطاعت منذ سنوات أن تنتج أكثر من حاجة سكانها من الغذاء والحبوب . أى بلغت مستوى الاكتفاء الذاتي في الطعام .

٢- القدرة على تنوع أوجه النشاط الانتاجى من الزراعة الى التخبيب (الغابات) الى صيد السمك وأغوا القيام بكثير من الصناعات الصغيرة . ولعل هذه هي أهم نقاط القوة في التجربة الصينية ففائض العمالة يتحول الى قوة انتاجية حين تفتح امامه مجالات جديدة غير

الزراعية ، وفي الوقت نفسه يرتفع مستوى المعيشة بالريف بدخول الصناعات الصغيرة والأنشطة المجددة لجمال الانتاج الزراعى .

٣- القدرة على خلق الفائض الاقتصادى وإعادة استخدامه وهكذا يرتفع معدل التركيم الرأسمالى السنوى بنسبة ١٥-٢٠ فى المائة من الدخل السنوى للكميونات الشعبية . يستخدم رأس المال هذا فى انتاج الآلات الزراعية والمعدات المطلوبة للصناعات الإقليمية . وتتضح درجة الأهمية التى تعلقها الصين على قطاع الزراعة من سياستها فى تسعير المنتجات . فلأول مرة تفوق أسعار السلع الزراعية أسعار السلع المصنوعة . بمعنى آخر نتجه شروط التبادل بين الزراعة والصناعة لصالح الأول . وكما يوضح الجدول التالى ، ازدادت كمية السلع المصنوعة الممكن شراؤها بكمية ثابتة من السلع الزراعية بنسبة ٦٧٪ من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ .

٤- القدرة على توصيل الخدمات الأساسية لكل فرد فى الريف الصينى وخاصة التعليم والرعاية الصحية . وحيث أن بناء المدارس والمستشفيات لا يتأتى بدون تحقيق الفائض الاقتصادى وإعادة استخدام جزء منه ، فإن الفرد العامل فى الصين يشعر مباشرة بنتيجة جهده .

٥- القدرة على الاستغلال الأمثل والكامل لكافة مصادر الثروة الطبيعية وذلك من خلال اللامركزية فى ادارة وتخطيط الانتاج بالقطاع الريفى . فالانتاج فى التجربة الصينية هو حصيلة الاشتراك الفعلى لأكبر عدد من العمال والفلاحين فى تحديد الكم والنوع والأسلوب المراد ، وعلى خلاف تجارب التخطيط فى معظم الدول الأخرى لا يتم التخطيط فى المكاتب والأبنية الحكومية الأنيقة ثم يتم تنفيذ الخطط من أعلى الهرم التنظيمى الى أسفل ، بل يترك وضع الخطط للقائمين على تنفيذها ، وهم فى النهاية أصحاب المصلحة فى تقرير حاجتهم من السلع والخدمات وتحديد أسلوب انتاجها .

٦- القدرة على التمسك عن ايدئولوجية النظام بأكمله . فالكميون هو الوحدة الصغيرة للصين جميعها . وفى الكميون الشعبى يتحقق الهدف الذى يسمى

جدول رقم (٢٥)
تطور تسعير المنتجات في الصين
١٩٧٠ - ١٩٥٠

(٣)	(٢)	(١)	
$\% (٢) \div (١)$	الرقم القياسى لأسعار المنتجات المصنوعة	الرقم القياسى لأسعار المنتجات الزراعية	السنوات
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٩٥٠
١٠٩	١١٠	١٢٠	١٩٥١
١١١	١١٠	١٢٢	١٩٥٢
١٢٢	١٠٨	١٣٣	١٩٥٣
١٢٤	١١٠	١٣٧	١٩٥٤
١٢١	١١٢	١٣٥	١٩٥٥
١٢٦	١١١	١٣٠	١٩٥٦
١٣٠	١١٢	١٤٦	١٩٥٧
١٣٤	١١١	١٤٩	١٩٥٨
١٦٧	—	—	١٩٧٠

المصدر : John g. Gurley, "Rural Development in China: 1949-1972 and the Lessons to be Learned from it", in E.O. Edwards ed. Colombia University Press, 1974, p. 396.

اليه النظام السياسى وهو المساواة بين الناس فى إتاحة الفرص وفى الحقوق والواجبات . فليس الهدف الأيديولوجى المقاتلى للاشتراكية الصينية هو تحقيق أكبر معدلات إنتاج مادية أو خلق مجتمع الاستهلاك الوفير فى أسرع وقت ممكن ، بل تحقيق مجتمع بلا طبقات ولا وجود فيه للتمييز بين فرد وآخر . ومن خلال إشباع الحاجات الأساسية لكل فرد يتوفر لدى الصين

عنصر انتاج حيوى ودافع لزيادة الناتج القومى الاجمالى هو : المنصر
البشرى . ومن هنا تتصف التجربة الصينية بالتميز وبجدارتها بالاحترام .

تقييم التجربة الصينية :

منذ نشأة الكميونات الشعبية فى ١٩٥٨ وقد تحقق فى الصين قفزة هائلة
فى تنمية الريف اقتصاديا واجتماعيا نذكر بعض جوانبها فيما يلى :

(أ) تحول المجتمع الفقير ذو الطبقات الاجتماعية الشاسعة الفوارق الى وحدات
انتاجية منسجمة اجتماعيا قوية اقتصاديا وقادرة على تدير الاحتياجات
المادية والطعام لأكبر تعداد سكانى فى العالم .

(ب) تحول الاقتصاد الرفي الى اقتصاد متنوع الأنشطة يسوده نمط انتاجى
يعتمد على تكتيف عنصر العمل بالنسبة لرأس المال وعلى الصناعات ذات
الأحجام الصغيرة المرتبطة بزراعة يدوية بسيطة .

(ج) تم خلق مجتمع المساواة وتحققت فى الصين العدالة الاجتماعية بين المجتمع .

(د) نجحت التجربة فى اشراك المواطنين فى وضع خطط الانتاج وتنفيذها من
خلال اللامركزية الإدارية والتنظيمية . ولقى هذا الأسلوب نجاحا مع الطبيعة
الانسانية ومع الشخصية الصينية وطموحاتها وتطلعاتها .

ويشهد كل من زار الصين مؤخرا أن هذا البلد قد استطاع فى فترة وجيزة من
العزلة (١٩٤٩—١٩٧٠) أن يقضى على ظاهرة الفقر المطلق وأن يحى من صفوف
طبقاته العاملة أى شكل للبطالة وأن يحقق لاقتصاده الاستقرار النقدي وبعمه من
التضخم وهى المشاكل الثلاث التى فشلت دول العالم الثالث فى أفريقيا وآسيا
وأمریکا اللاتينية فى معالجتها أو القضاء عليها .

ومع هذا تبقى الأسئلة الصعبة بلا ردود شافية . فمثلا ، كيف يمكن
الاستفادة من التجربة الصينية فى تنمية الريف بالبلدان المتخلفة الأخرى ؟ وهل
يمكن تجاهل الدور الأساسى للعقيدة والأيدولوجية السياسية فى تحويل المجتمع

الصينى القديم ذو الحضارة العريقة الى مجموعة ضخمة من الكمبيوترات التعاونية ؟ وهل يمكن تنفيذ مثل هذه التغييرات الجذرية ونظم الملكية والحياة الاجتماعية والسياسية فى بلدان العالم الثالث الأخرى ؟ هل ترضى الشعوب الأخرى بهذا المستوى المتواضع من الحاجات المادية مثل بسيط الطعام والسكن والملبس مع بعض سلع الرفاهية مثل الدراجة أو الراديو أو الساعة ، فى الوقت الذى يتعرض قادتهم ويعرضون هم ذاتهم لأثر محاكاة المجتمعات الغربية فى نماذجهم الاستهلاكية الراقية للسيارات وأجهزة التلفزيون والملابس الأنيقة والثلاجات وغيرها من السلع التى لا يملكها الشعب الصينى ؟ هل فى مقدور الدوليات الصغيرة الفقيرة شأن معظم دول العالم الثالث أن تتبرع نفسها من العالم لتدخل فى « عزلة » تتمكن خلالها من الاعتماد كلية على امكانياتها الذاتية (المحدودة) شأن ما فعلت الصين ؟ هل نزع الملكية الخاصة مسألة ممكنة ؟ وهل الملكية المشاع فى نموذج للانتاج التعاونى أمر ممكن تطبيقه فى بلدان تقدر الملكية وترى فيها مصدر من مصادر العزة والطمأنينة ؟ وقبل هذا وذاك هل هذه أمور مقبولة اجتماعيا فى هذه البلاد ؟

هذه الأسئلة لن نجد لها إجابة بدون الرجوع لكل بلد لمعرفة ظروفه وإمكانياته ، وهناك من الجوانب ما يلزم الإشارة إليها فى ختام هذا العرض . ذلك أن تجربة الصين ونجاحها فى تحقيق العدالة الاجتماعية وبعض المزايا المادية لم تكن بلا ثمن . فالفردي الصينى محروم من التعبير عن رأيه فى أمور تعد من قبيل حقوقه الشخصية كإنسان — مثل مكان ومجال العمل أو الرغبة فى السفر للخارج أو رفض نظام الحكم أو التعبير عن هذا جميعا فى مكان مفتوح ! وفى كلمة أخرى : ماذا تنص التنمية اذا حرم الإنسان من حريته مقابل المساواة فى الطعام مع غيره ؟ وهل يتصور لو انفتح المجتمع الصينى على العالم الخارجى ليدرك ما يدور حوله من التغييرات على جميع المستويات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية ؟ أن قادة الصين الجدد يعملون اليوم على إعادة بعض أشكال الملكية الخاصة فى محاولة لمسيرة ما يدور فى العالم المعاصر من اتجاهات فكرية تدعو الى حقوق الإنسان .

ان تجربة الصين تبقى يرغم كل التعليقات نموذجاً لما يمكن للانسان أن ينجزه
في ظل أضخم تجمع بشري . وستبقى مجالاً للدروس المستفادة سواء توفرت لدى
الدول الفقيرة الأخرى — أم لم تتوفر — القدرة أو الرغبة في تقليد تجربتها الفذة .
وأهم هذه الدروس هو الاعتماد على العنصر البشري المتوفر في تشكيل وخلق
الانتاج الزراعي والصناعي بدون مشاكل بطالة وبدون فراق اجتماعية أو طبقية

هوامش الفصل الثاني عشر

- ١- أنظر : S. Enke, op. cit., p. 375.
- ١- Sartaj Aziz, "The Chinese Approach to Rural Development" World Development 2, No. 2 (1974), pp. 87-91.
- ٢- يرى البعض أن الأفراد في هذا النوع من التنظيم يشتركون حقا فيما يسمى « اشتراكية الفقر ».
- ٣- أنظر : M. Todaro, op. cit., p. 281

الفصل الثالث عشر

الاستراتيجية الملائمة للتنمية

مقدمة :

التنمية هي — في نهاية الأمر — حشد للموارد والجهود وتوجيهها لإزالة معالم التخلف الاقتصادية والاجتماعية والفكرية في بلد ما . وهي كمفهوم وكفكرة تبدو واضحة وسهلة وقد أمكننا استيعابها . ولكنها كسياسة وأسلوب واستراتيجية تبدو أقل وضوحاً وأكثر صعوبة . فليس هناك اتفاق بين الغالبية من المفكرين والاقتصاديين على أسلوب واحد محدد لعملية التنمية . وفي هذا يمكن القول أن هناك — على الأقل — مذهبين أساسيين في استراتيجية التنمية يتناهبان الفكر الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، أضف إليهما — مع نهاية السبعينات من هذا القرن — مذهب ثالث جديد تمخضت عنه نتائج تجارب التنمية في البلدان المتخلفة في الآونة الأخيرة ويلقى في الوقت الحاضر رواجاً فكرياً في الأوساط العلمية المحلية والدولية .

أما عن المذهب أو الأسلوب الأول فيعرف باستراتيجية « النمو المتوازن » على حين يعرف المذهب الثاني باستراتيجية « النمو غير المتوازن » وأما المذهب الثالث والأخير فيطلق عليه منهج « الاحتياجات الأساسية »^(١) .

على أننا — وقبل الخوض في مضمون هذه الاستراتيجيات — نود أن نلفت الأنظار إلى نقطتين هامتين ، الأولى : أن هذه المذاهب الثلاث لا تختلف في لزوم أن يتوفر لها حد أدنى من الاستثمار كشرط ضروري — وإن لم يكن كافياً — لنجاحها في تحقيق التنمية . وهذا هو جوهر ما يُعرف بفكرة الدفعة القوية . والثانية : أنه يلزم ، لفهم منهج الاحتياجات الأساسية ، التعرف على تطور نظريات التنمية في الفكر الاقتصادي ، ولهذا السبب فقد رأينا أنه من الأنسب أرجاء عرض هذا المذهب الحديث إلى موضع لاحق بالكتاب التالي^(٢) ، وعلى ذلك ، فسوف نناقش في هذا الفصل الموضوعات الثلاث الآتية :

أولاً : نظرية الدفعة القوية .

ثانياً : استراتيجية النمو المتوازن .

ثالثاً : استراتيجية النمو غير المتوازن .

١- نظرية الدفعة القوية

الدفعة القوية ، بما تعنيه من توجيه حد أدنى من الموارد والجهود لبدء التنمية ثم الاستمرار فيها ، هي فكرة تقف على طرفي نقيض مع الأسلوب التدريجي للتنمية فإذا أردنا تقرب الفكرة الى الأذهان، وتصورنا أن الاقتصاديات المتخلفة أشبه بمجرى نهري جاف وأن التنمية تستهدف جريان المياه فيه، فلن يتسنى للكُميات القليلة من المياه أن تشكل تياراً للمياه بل سوف يتم امصاصها أولاً بأول، ويقتضى الأمر اذا للحصول على التيار توفير كمية ضخمة من المياه ودفعها في هذا المجرى الجاف فيمتص بعضها ويكتمل بالباقي المسيرة أى مسيرة التنمية. ويشير أنصار فكرة الدفعة القوية أيضاً لعملية ارتفاع الطائرة من فوق الأرض. ذلك أن هناك حد أدنى من السرعة الأرضية ينبغي تجاوزه قبل أن تتمكن الطائرة من التحليق في الهواء. فالتنمية يواجهها عقبات تمثل عوامل للمقاومة، ولا تسفر الوسائل الهزيلة لمواجهة هذه العقبات عن أى نتيجة على الإطلاق. من هنا ليس هناك من خيار أمام الدول المتخلفة، فاما توفير الموارد اللازمة أو توفير الجهد لعدم جدوى أى أسلوب يعتمد على التؤدة والحقن البطيء التدريجي والذي لن يسفر عن أى تقدم.

وتنسب نظرية « الدفعة القوية » الى اقتصادى من أوروبا الشرقية يدعى « روزشتين رودان » كتب في عام ١٩٤٣ مقالا في موضوع التنمية الصناعية ثم أعاد الكتابة في نفس الموضوع عام ١٩٥٧ — وكان قد استقر في الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية — ليصبح بعدها صاحب هذه النظرية التي تناولها الكثيرون بعده بالتحليل والتأييد^(١).

لقد رأى رودان أنه لا سبيل لانتعاش الأهدى العاملة الماطلة في مجال الزراعة ولرفع مستوى انتاجية العامل بالبلدان المتخلفة ومن ثم الارتقاء بمستوى معيشة

أبنائها، سوى بالإتجاه نحو التصنيع. فالتنمية الصناعية — فى نظره — تحقق الاستخدام الأمثل للموارد وتدفع باقتصاديات البلدان المتخلفة من الركود الى النمو والانطلاق. ويقدر ما للتصنيع من مزايا فان له — فى الاقتصاديات الفقيرة — مشاكله.

ومن أولى مزايا برامج التصنيع الضخمة ما يحققه للاقتصاد القومى من وفورات خارجية External economies والتي سبق وأن تكلم عنها ييجو كما تكلم عنها مارشال بالنسبة للمشروع الواحد داخل الصناعة. ويقصد بالوفورات الخارجية تلك المنافع والمزايا المتعددة التى يحققها مشروع معين انتشار البيعة الصناعية ولكافة عدد المشروعات الصناعية دون أن تدر هذه المنافع ايرادا مباشرا للمشروع الواحد. ومن أمثلة الوفورات الخارجية فى جانب العرض: مشروعات بناء الطرق والسكك الحديدية والتليفونات ووسائل النقل والاتصال والمواصلات والاسكان وخدمات التعليم والتدريب سواء قامت بانشائها الدولة أو الصناعات والمشروعات الخاصة. ومن أمثلة الوفورات الخارجية فى جانب الطلب: انتشار الأسواق المنظمة وتوفير القوة الشرائية القادرة على امتصاص انتاج الصناعات القائمة... وهكذا. الا أن طريق التصنيع لن يخلو من العقبات الكبرى. وعلى الدول التى تختار هذا الأسلوب منهجا للتنمية أن تهيئ مسبقا على عدد من الأسئلة الهامة مثل:

— ما هو الأسلوب الأمثل للتصنيع ، أى ما هى الصناعات التى يمكن البدء بها ؟ وكيف ؟

— كيفية تدبير رؤوس الأموال اللازمة لتمويلها ؟

— كيفية تعريف المنتجات المصنوعة ، أى كيفية مواجهة عقبة ضيق السوق ؟

ومع التأكيد على أهمية « الدفعة القوية » ورفض الأسلوب التدريجى للتنمية ، أورد روزنشتين رودان اجابات متواسكة على هذه الأسئلة . وقد أوضح أن هناك نوعين من أساليب التصنيع^(٤) . الأول إقامة برنامج للصناعات الثقيلة وصناعة الأجهزة والآلات والصناعات الخفيفة الاستهلاكية معا بهدف الاكتفاء الذاتى . وقد رأى أن هذا الأسلوب معيب لضخامة ما يتطلبه من موارد وتضحيات لأكثر

من جيل في سبيل انجازه (وقد أتبع هذا الأسلوب بالفعل في الاتحاد السوفيتي) ، كما أنه يتعد باستخدام الموارد المتاحة عن الاستخدام الأمثل اذا ما أخذنا بفكرة التخصص وتقسيم العمل الدولى في الحسيان . والثانى أن تقوم البلدان المتقدمة بالاستثمار المباشر أو غير المباشر فى الصناعات المتنوعة بالبلدان المتخلفة . وهذا الأسلوب الثانى يحقق الهدف من التخصص وتقسيم العمل الدولى ، ويفيد البلدان المتقدمة والمتخلفة على السواء . وكما ذكر أحد الاقتصاديين المصريين ، فإن هذا الاقتراح الذى قدمه رودان « ليس له مثيل فى تجربة النمو الاقتصادى ، فلقد تحركت رؤوس الأموال بشكل تلقائى من البلدان المتقدمة خلال القرن التاسع عشر متجهة الى الاستثمار فى الموارد الطبيعية الغنية فى البلدان المتخلفة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية . وكانت رؤوس الأموال الدولية حيثذاك تجد الأمان الكافى فى ظروف التجمعة السياسية لهذه البلدان المتخلفة ، أما فى النصف الثانى من القرن العشرين فقد تغير الموقف كثيرا... »^(٤) ومع أن محاولات حديثة قد أجريت بالفعل فى جمهورية مصر العربية لجذب المستثمرين الأجانب لمجول الصناعة داخل البلاد فيما سعى بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، والتى بدأت فى أوائل السبعينات ، الا أن المشاكل الفنية والادارية ومصاعب الحصول على خدمات رأس المال الاجتماعى والعمالة الماهرة كانت مع غيرها من الأسباب الحقيقية التى حجبت رأس المال الأجنبى عن المشاركة فى المشروعات الصناعية ذات القيمة للاقتصاد القومى . وقد أدرك رودان منذ البداية حقيقة هذه العقبات ، ومن ثم نجده يقترح على الحكومات ضرورة التدخل لمهيد المناخ الاقتصادى والسياسى مما يشجع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار فى الداخل بكفاءة وأمان . وعلى الحكومة أن توفر لهذه الصناعات ليس فقط خدمات رأس المال الاجتماعى ، وإنما وبالضرورة الخدمات الفنية من خلال برامج تدريبية للعمال . فالمشروع الخاص لا يستطيع القيام بمهمة تدريب العمال وتحويل العمالة الى عمالة ماهرة فهناك احتمال مفادرة العامل الماهر للمشروع للعمل فى مجال آخر بعد أن يكون قد تكلف كثيرا . فى حين أنه على مستوى الاقتصاد القومى يعتبر الاتفاق على برامج التدريب المهنى نوع من الاتفاق الاستثمارى المثمر والمفيد . وهنا يعبر رودان عن فكرة يمجو عن

الوفورات الخارجية في جانب المرض . فالنفقة الحدية الخاصة Privat M. Cost لتدبير العمال مرتفعة للغاية بالمقارنة بالنفقة الحدية الاجتماعية Social Marginal Cost بمعنى آخر أن فائدة المجتمع أكبر من الفائدة الخاصة للمشروع من مثل هذا الاتفاق . ويضيف رودان أن الوفورات الخارجية في ظل ظروف التنمية (والتحليل الديناميكي عبر الزمن) أكثر أهمية بكثير من الوفورات الخارجية التي أبرزها مارشال للمشروع القائم داخل صناعة ما في ظل تحليل السكون Static Analysis . فالخدمات والمنافع العامة تسمى الظروف لقيام صناعات لم يمكن قيامها ممكن من قبل . فالكهرباء والسكك الحديدية ومنافذ التسويق ووسائل الاتصال ... كلها تخلق وفورات خارجية ترفع من ربحية المشروع الجديد وتخفيض من نفقاتها .

وأوضح رودان أن فكرة الوفورات الخارجية « الدفعة القوية » تركز على ثلاث حجج اقتصادية لأهد من تكاملها إذا أهد لعجلات التنمية أن تتحرك للأمام هي :

- (أ) عدم قابلية دوال الانتاج للتجزئة أو تكامل دالة المرض .
- (ب) عدم قابلية الطلب للتجزئة أو تكامل دالة الطلب .
- (ج) عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة .

أما عن تكامل دالة الانتاج Complementarity of Production Function فيقصد بها عدم قابلية رأس المال الاجتماعي للتجزئة Indivisibility ، وكذلك تكامل عدد كبير من الصناعات أفقيا ورأسيا من حيث مدخلاتها ومنتجاتها . أى أنه لا يمكن تصور قيام صناعة وحيدة في بيئة غير صناعية والا ستضطر هذه الصناعة الى انشاء صناعات أخرى مكملتها وأيضاً الطرق والكهرباء والمياه والمواصلات والاسكان والمرافق ... الخ مما يستحيل لمشروع القيام به وحده . هذا وترجع عدم قابلية رأس المال الاجتماعي للتجزئة الى ضخامة الحد الأدنى لحجم مشروعاته مثل السد العالي أو مشروعات الاسكان الشعبي أو مد خط سكة حديد أو تركيب شبكة قومية للتليفونات ... الخ ، بل يحتاج الأمر لنوع من

التلزم الرضى بين الأنواع المتعددة للخدمات المتكاملة لمشروعات المنافع العامة مثل أن يجرى تنفيذ تركيب خطوط التليفون مع مواسير المياه وأخرى للصرف الصحي مع انشاء واصلاح الطرق ، وكذلك انشاء السدود والقناطر مع مشروعات تركيب الشبكات الخاص بالقوى الكهربائية . وهذه المنافع العامة والمسماة بخدمات رأس المال الاجتماعى لازمة قبل القيام بانشاء المصانع والوحدات الانتاجية المباشرة لتأمين انطلاق جهود التنمية الاقتصادية . ومن هنا تبدو صعوبة توفير الاستثمارات اللازمة لهذه المشروعات والتى تحتاج لتخصيص من ٣٠-٤٠٪ من جملة الاستثمارات القومية .

وأما عن تكامل دالة الطلب Complementarity of Demand والتى تناولها نيركس فى تبهير استراتيجة النمو المتوازن ، فتعنى أن انشاء عدد من الصناعات فى آن واحد سوف يخلق سوقا متسعا لها جميعا بما يتيح من دخول ومن تعدد السلع المعروضة . فالمشروع الواحد يتعرض لشاطر كبيرة لاحتمال عدم تسويق منتجاته ، بينما تعمل الأعداد الكبيرة من الاستثمارات فى المشروعات المختلفة على أن توجد سوقا متسعة . وقد ضرب رودان مثله الشهير عن مصنع الأحذية لتوضيح فكرة عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة ولعلاج مشكلة ضيق نطاق السوق بالدول المختلفة من خلال البضعة القوية ، فقال :

لنفترض أننا أخذنا مائة عامل زراعى من الذين تساوى انتاجيتهم الحديثة صفر ، وقمنا بتزويدهم فى مصنع للأحذية ، فان أجورهم سوف تمثل بالطبع دخلا اضافيا . فاذا ما أنفق هؤلاء العمال كل دخولهم على شراء أحذية هذا المصنع فسوف يجد المصنع سوقا تمتص انتاجه ، غير أن هذا الافتراض غير واقعى ومن ثم فالتخاطرة من انشاء مصنع دون التأكد من تصريف منتجاته سوف يضعف الحافز على الاستثمار . ولكن اذا استبدلنا فى هذا المثال المائة عامل فى مصنع واحد بمئتين ألف عامل — من العمال الذين يعانون من البطالة السافرة و القنعة — وأنشأنا لهم مائة مصنع ومزرعة تنتج فيما بينها العديد من السلع والخدمات الاستهلاكية عندئذ سوف ينفق العاملون دخولهم على منتجات بعضهم

البعض أى سوف تخلق السوق ويخلق الطلب دفعة واحدة مما يدعم الحافز على المزيد من الاستثمارات .

يتضح من هذا المثال أن ضيق السوق لن يمكن مواجهته الا بتكامل الطلب أى باتشاء عدد كبير من الصناعات المترتبة التى تنتج فيما بينها معظم ما يتفق عليه العمال الجدد أجورهم ، وهذا بالطبع يتطلب حد أدنى من الاستثمار .

وأما عن تكامل دالة الادخار Saving Function فتمكس بالضرورة ذلك القدر غير العادى من الأموال اللازمة لتحويل التصنيع فى بداية مراحل التنمية . ويعترف رودان بضخامة مشكلة التمويل ، الا أنه يرى أن تكامل دوال العرض والطلب سوف يدفع بمستوى الدخل القومى الى الارتفاع بمعدلات متزايدة ، وهنا يمكن للدولة اتخاذ ما يلزم من الأساليب والإجراءات ما يكفل تحويل أعلى نسبة من الزيادة فى الدخل الى مدخرات ، ويجب التفرقة بين الميل المتوسط للادخار والميل الحدى للادخار . فعلى حين ينخفض — بصفة عامة — الميل المتوسط للادخار فى البلدان المختلفة (من ٧٪ الى ١٢٪ من الدخل القومى فى المتوسط) فإنه يمكن فى الوقت نفسه الارتفاع بنصيب الادخار من الزيادة التى تطرأ على الدخل القومى الى ٤٠٪ ، ومن هنا ليس فى انخفاض الميل المتوسط للادخار ما يحول دون الارتفاع كثيرا بالميل الحدى للادخار . فالمشكلة — مشكلة التمويل — تكون جادة فى بداية التنمية بأسلوب الدفعة القوية ، ولكنها تصبح أقل حدة مع كل زيادة فى الناتج القومى .

٢ — استراتيجية النمو المتوازن

يرجع الفضل فى عرض وتعميق أسلوب النمو المتوازن الى الاقتصادى المعروف راجنر نوركس^(٥) ، وإن كان قد سبقه اليها روزنشتين رودان . ويعنى به ضرورة أن توجه الدفعة القوية الى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة اتقيا ، لكى يسهل كسر حلقة قصور رأس المال الحثيثة لمواجهة عقبة ضيق السوق المحلى . وقد سبق لنا أن ذكرنا أن نقص عنصر التكريم الرأسمالى فى الدول المختلفة يرجع الى

سلسلة من الأساليب من ناحية العرض ، ومن ناحية الطلب تتشابه فيما بينها تبقى بالاقتصاديات في حالة من التوازن عند مستوى الركود والتخلف . فانخفاض التكوين الرأسمالي يرجع — كما ذكر نيركس — الى انخفاض الادخار الناتج عن قلة الدخل ، وهذا الأخير بسبب ضعف الانتاجية ، ويتولد ضعف الانتاجية نتيجة لانخفاض التكوين الرأسمالي هذا من حيث العرض . كما أن انخفاض التكوين الرأسمالي يرجع — من ناحية العرض الى ضعف الحافز على الاستثمار ، وهذا يرجع الى ضيق السوق أى الى انخفاض المقدرة الشرائية لدى الأفراد المستهلكين . ويبدو أن انخفاض المقدرة الشرائية هي انعكاس لضعف الدخول الحقيقية . وهكذا نجد أن نتيجة التخلف وسببه شيء واحد ... تلك هي الدائرة الخبيثة المفرغة للتخلف .

وهوكد نيركس أن الأسلوب التدريجي والاستثمارات المتبعة والفردية لا يمكن أن تساعد على كسر حلقة التخلف المفرغة . ويعطى للسوق أهمية خاصة في تحليل . ويرى أنه يترتب على انشاء العديد من الصناعات المتزامنة ليس فقط توسيع نطاق السوق (حيث تخلق كل صناعة سوقا لغيرها من الصناعات بما توزعه من دخول) ، وإنما أيضا خلق نوع جديد من الوفورات الخارجية يتمثل في اطراد اتساع حجم السوق كلما استمر التقدم الاقتصادى واستمرت الغلة في التزايد .

واذا تساءلنا : لماذا يعتقد نيركس في استراتيجية النمو المتوازن أو في التصنيع للسوق الداخلى كأسلوب للتنمية الاقتصادية بالبلدان المتخلفة ؟ فسوف نجد أن نيركس قد اتفق أن الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية لم يعد في غير صالح البلدان المتخلفة (على النحو الذى أوضحناه في الفصل الثامن من هذا الكتاب) . وأن التجارة الخارجية لم تعد قادرة على أن تمارس دورا إيجابيا في تنمية الدول المصدرة للمواد الزراعية والحام . وأنه يصعب على هذه البلاد المنافسة في الخارج بالمنتجات المصنوعة ، ومن هنا كان التصنيع للسوق الداخلى ، واستخدام الدفعة القوية على نطاق واسع أى في خلق العديد من الصناعات التى

يتكامل الطلب عليها ، هو السبيل الذى لا مناص منه للتنمية ولكسر حلقة التخلف . هذا هو ما يسمى باستراتيجية النمو المتوازن .

وينتضى تحت مفهوم « التوازن » هنا ، التوفيق بين الزراعة والصناعة فى خطط التنمية فلا تنتمش احدهما على حساب الأخرى حتى لا يؤدي تخلف احدهما الى عرقلة نماء الأخرى . كما يرتبط أسلوب النمو المتوازن بمجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا وليس الصناعات الانتاجية . ويرى نوركس أنه ليس من الحكمة فى ظروف البلدان المتخلفة أن تنتج هذه السلع الرأسمالية وعليها أن تكفى باستيرادها مستفيدة بمزايا الانتاج الكبير لهذه السلع بالدول المتقدمة . ويرى نوركس أيضا أنه لا غنى عن قيام الدول بالصناعات الأساسية مثل الكهرباء والطرق والموانئ والخدمات اللازمة لقيام الصناعة ولتوفير المناخ الاقتصادى والمرقى اللازم بها .

لقيم استراتيجية النمو المتوازن :

بالرغم من التأيد الذى حظيت عليه استراتيجية النمو المتوازن بما تتضمنه من تهيئ اقتصادى خاص بعدم قابلية دوال الانتاج والطلب وكذا الادخار للتجزئة ، وبالرغم من وجاهة ومنطقية أفكار نوركس حول دائرة التخلف المفرغة ، الا أن هذه الفكرة — فكرة النمو المتوازن — قد ابتعدت عن الواقعية فى الكثير من جوانبها مما ساعد على انتقادها ، وفيما يلى أهم الانتقادات التى وجهت لها :

١ — تفترض هذه النظرية ضمنيا أن الاقتصاد يبدأ من « لا صناعة » ومن ثم تتوقع فشل الصناعة الوحيدة . والواقع أن أى اقتصاد متخلف قد يحوى على العديد من الاستثمارات القائمة وليس من المستبعد أن تتكامل أى صناعة جديدة مع ما سبقها من الاستثمارات فى مجال الصناعة . كما أن انشاء مجموعة صناعات جديدة ليس من الضرورى أن يخلق وضعا متوازنا بل غالبا ما يخلق سلسلة من الاختلالات التى هى من طبيعة العملية الائتمانية الديناميكية . ويؤكد أصحاب نظرية النمو غير المتوازن أن اختلال

التوازن هو القوة التي تدفع بالاقتصاد الى النمو في خضم حركة تصحيح مستمرة كما سنرى حالا .

٢— يأخذ هورجمان على نظرية النمو المتوازن ما تؤدي اليه من خلق اقتصادى صناعى متقدم على رأس اقتصاد قومى متخلف وراكذ ، ولا يرتبط كلاهما بالآخر الا بأوهن الصلات^(٦) . ولا يخفى ما يعنيه ذلك من « ثنائية اقتصادية » لا تختلف كثيرا عن ذلك النمط الذى درسناه للثنائية والتي أوروها الاستعمار للبلدان المتخلفة بكل ما تحمله من آثار سلبية .

٣— تفترض نظرية النمو المتوازن توفر القدر من الموارد والاستثمارات اللازمة لبناء خدمات رأس المال الاجتماعى ولخلق مجموعة عريضة من الصناعات المتكاملة ولتنمية القطاع الزراعى حتى يتوازن مع القطاع الصناعى الحديث ... وفي هذا تجاهل لمقدرة البلدان المتخلفة على التحويل المتزامن لكل هذه الاستثمارات . بل أن هذه الاستراتيجية تفترض مرونة عرض عوامل الانتاج وذلك على الأقل بالنسبة لكل صناعة جديدة يراد انشاؤها . وكأنها تعالج مشاكل الركود والجمود والفقر بحلول خيالية تبعد كثيرا عن الواقع ، أى أن الدول الفقيرة — إن أرادت أن تنمو — عليها أن تصبح غنية ! أن هذا المنطق لا يعرض نظرية النمو المتوازن فقط للانتقاد ، ولكنه يلقى عليها في مجموعها ظللا كثيفة عن الشك ويجعلها أبعد ما تكون عن الواقع لتكاد أن تسقط في دائرة المستحيلات . ويقول سنجر في هذا الشأن أن الموارد المطلوبة لتنفيذ سيادة النمو المتوازن من الضخامة بمكان بحيث أن البلد الذى يتمكن من تجهيز مثل هذه الموارد لا يمكن في الواقع أن تعتبر متخلفة^(٧) .

أن مشكلة نقص الموارد بالبلدان المتخلفة لا تعنى فقط نقص « الأموال » وإنما تمتد لتشمل نقص الكفاءات التنظيمية والعمال المهرة والمناخ الملائم اجتماعيا وفكريا وثقافيا . فالبلدان المتخلفة قد تستطيع في بعض الظروف سد النقص في الأموال عن طريق القروض والمعونات

الخارجية . ولكن تنافس الصناعات القائمة على عناصر العمل الماهر والقدرات التنظيمية التي تنصف بالندرة قد تؤدي — كما يقول ستيفن انك — الى ظهور تقاوض للوفورات الخارجية External Diseconomies على عكس ما يتوقع أصحاب نظرية النمو المتوازن ، وقد تطلب هذه الوفورات الخارجية المتوخاه في هذه الاستراتيجية .

٤- — يشير هيرشمان الى أنه ربما استوحى أصحاب نظرية النمو المتوازن أفكارهم من المعالجات الكثرية لمشاكل البطالة الدورية في الأنظمة الرأسمالية . فحيث يزيد الطلب الكلي الفعلي (أى يتسع نطاق السوق) يزداد تشغيل الطاقات الانتاجية الماطلة من آلات ومصانع وأيدي عاملة . وهي بطبيعة الحال متوافرة في البلدان المتقدمة ... فضلا عن أنماط الاستهلاك الوفير . ويختلف الأمر جلوسا في حالة البلدان المتخلفة ، فليس توسيع نطاق السوق — وحده — هو العلاج . وعلى أية حال فإن انتاج مثل هذا المنهج للنمو المتوازن بدلا من هذه الخلفية الفكرية يعد من قبيل العلاج المبنى على تشخيص غير سليم لمشاكل وهياكل البلدان المتخلفة .

٥- — يضاف الى هذه الانتقادات أن قيام التنمية على أساس الاستثمار على جبهة عرضية من الصناعات الاستهلاكية قد لا يؤدي الى الوصول بالمشروعات الى الحجم الأمثل من حيث الكفاءة الانتاجية (وإن أكد نيركس على وجوب مراعاة ألا يقل حجم المشروع عن الحجم الأمثل) ، وفي هذا عودة الى الانتقاد الثالث فكيف اذا صعب انشاء الحجم الأصغر يسهل الحصول على الحجم الأمثل ؟

٦- — قد يحتاج البلد ، بعد البدء بانشاء الصناعات الاستهلاكية واتساع السوق الى الصناعات الانتاجية خاصة بعد زيادة الطلب على منتجات الصناعات الأولى . وهنا يكون الطلب على الصناعات الانتاجية (آلات ومعدات وأجهزة وماكينات ومصانع وجرلات وحفارات ... الخ) طلب مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية . فزيادة الطلب على سلع الانتاج . ولما

كان الطلب المشتق يتسم بالانخفاض فضلا عن ببطء نموه فالتوقع تراجع معدلات نمو الصناعات الانتاجية ، وقد يرجأ قيامها الى حين توفر حجم الطلب الكافى لتبهر انشائها^(٨) ، وإن كان انشائها سوف يكون دائما مصاحبا في البداية بقلّة الطلب عليها عن الحجم الأمثل ، وهكذا فإن مسألة اتساع السوق الداخلى لسلع الاستهلاك لا يجب أن يكون هو المعيار الوحيد لتوزيع الموارد الاستثمارية بين صناعات السلع الاستهلاكية والانتاجية فمقتضيات النمو الاقتصادى على المدى الطويل تتطلب النظر الى العديد من الاعتبارات الأخرى بخلاف اعتبار اتساع السوق .

٧- أخيرا قد يؤخذ على استراتيجية النمو المتوازن ما قد تسترجه من ضرورة التدخل الحكومى سواء للقيام مباشرة ببناء مشروعات رأس المال الاجتماعى أم بتوفير المدخرات اللازمة لإنشاء الصناعات الاستهلاكية . ولا يعتد بهذا الانتقاد ، ذلك أنه من غير المتصور قيام الأفراد من خلال نظام السوق والمبادأة الفردية بأعباء النمو المتوازن . ويدفع نيركس بأن مناقشة هذا الأمر تخرج عن الموضوع على أساس أنها مسألة لا تتعلق بالطبيعة الاقتصادية للعمل ، ولكن بأسلوب العمل أو القالب الإدارى للحل^(٩) .

ولا خلاف بين الاقتصاديين على أن التخطيط هو السيل الذى لا بدليل عنه للتنمية .

٣- استراتيجية النمو غير المتوازن

يشير هيرمان الى أن التاريخ لا يعرف أمثلة للنمو المتوازن من جانب العرض وإنما اتخذ النمو الاقتصادى في واقع الأمر صورة تقدم بعض القطاعات الرائدة من قطاعات الاقتصادى القومى ، وفي نمو هذه القطاعات ما يحفز ويدفع بقطاعات وصناعات أخرى على الظهور والتماء . ويتفق هيرمان — الذى يدعو لاستراتيجية النمو غير المتوازن — مع روزنشتين رودان في عدم جدوى قرارات الاستثمار الفردية في أحداث معقول ذو أهمية في عملية التنمية . كما يحترف بأهمية التكامل وعدم قابلية دوال الانتاج والطلب والأدخار للتجزئة ، ولكنه يرى كفيه

من الاقتصاديين الذين ناقشوا هذا الموضوع وخاصة الفرنسي فرانسوا بيرو . أن أفضل وسيلة لإثراء الاقتصاد المتخلف إنما تتحقق من خلال أسلوب النمو غير المتوازن من جانب العرض .

ويقصد بأسلوب النمو غير المتوازن اختيار بعض الصناعات (أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى والتي تتميز عن غيرها بقدرتها على حث الاستثمار في الصناعات والقطاعات الجديدة) لتوجيه الدفعة القوية إليها . فتقود هذه الأنشطة عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي بأكمله . أى أحداث اختلال مقصود في توازن الاقتصاد القومي وفقا لاستراتيجية معلومة وهادفة . تلك هي استراتيجية النمو غير المتوازن .

فالدولة الفقيرة لا تمتلك من الموارد سوى القدر الضئيل كما تفتقر الى القدرة على تنظيم وتوجيه الاستثمارات على أساس فكرة النمو المتوازن (إن أمكن لها تدبير الموارد وهو افتراض نظري بحت) . ومن ثم فإن استراتيجية النمو غير المتوازنة تعتبر أكثر ملائمة لواقع البلاد المتخلفة وظروفها الاقتصادية .

ولكن السؤال الصعب هو كيف يتم الاختيار ؟ هل نبدأ بتوجيه الاستثمارات المتاحة نحو قطاع رأس المال الاجتماعي أم نحو قطاع النشاط الانتاجي المباشر ؟ وفي المجال الأخير : ما هي الأنشطة أو الصناعات التي نبدأ بانشائها ؟

ويجب هيرثمان على هذه الأسئلة التي تنصب على موضوع تقرير أولويات الاستثمار بأن المعيار هو قدرة النشاط المنتقى على جذب أو الحفز على الاستثمار في المجالات الأخرى التي تتكامل معه .

ويتناول هيرثمان — صاحب الدعوة الى فكرة النمو غير المتوازن — هذا الموضوع من ناحيتين :

الأولى : المفاضلة بين التنمية عن طريق أحداث فائض متعمد أو عجز متعمد في خدمات رأس المال الاجتماعي بالمقارنة بالطلب على هذه الخدمات من جانب الأنشطة التي تقوم بالانتاج مباشرة .

الثانية : المفاضلة بين الاستثمار في مشروعات الانتاج المباشر على أساس ما يتميز به كل مشروع من قدرة على حفر الاستثمار في غيره من الأنشطة المكمل له .

أما من الناحية الأولى فيمكن البدء — كما يفضل هيرمان — بأحداث عجز متعمد في خدمات رأس المال الاجتماعي ، على أساس أنه لا يمكن الجمع بين الاستثمار في كلا المجالين معا : رأس المال الاجتماعي والنشاط الانتاجي المباشر . وعلى حين أن قيام التنمية على أساس أحداث فائض في رأس المال الاجتماعي تحض المتعلمين على الاستثمار في المشروعات التي تقوم بالانتاج مباشرة ، فإن قيام التنمية على أساس عجز في خدمات رأس المال الاجتماعي (بالقياس الى الطلب عليها من جانب أنشطة الانتاج المباشر) سوف يسفر عن ضغط اجتماعي شديد على السلطان الرسمية لزيادة المقدرة الانتاجية لرأس المال الاجتماعي لتيسر مهمة اصحاب المشروعات ولدفع عجلة النمو الاقتصادي بأقل قدر من العراقيل . وسوف ينتج عن ذلك ضرورة التوسع في خدمات رأس المال الاجتماعي ، ويجمع الاقتصاد القومي — مع الوقت — بين نوعي الاستثمار المتكاملان .

وأما من الناحية الثانية التي يفاضل فيها هيرمان بين مختلف المشروعات التي تقوم بالانتاج مباشرة ، فيقرر أن أفضل المشروعات هي تلك التي تعتبر أكثر من غيرها فاعلية في خلق اختلالات التوازن داخل الاقتصاد .

ولتوضيح الفكرة ، يستند هيرمان الى أن كل مشروع ليس سوى حلقة في سلسلة طويلة من المراحل التي تبدأ بانتاج المنتج الأولي الأساسي وتنتهي بانتاج المنتج النهائي Final product . وكذلك كل صناعة . فالصناعة الواحدة ليست الا جزءا من كل . هذا الكل هو كافة الأنشطة الانتاجية الأخرى صناعة وزراعية وخدمات . وأن هناك نوع من الترابط Linkage أو الاعتماد المتبادل Inter-dependence بين المشروعات المختلفة سواء من خلال تبادل السلع (فمدخل Input صناعة أو مشروع معين هو أحد مخرجات output صناعة أو مشروع آخر) ، أو من خلال الاستفادة بالوفورات الخارجية التي يخلقها ظهور

مشروع انتاجى جديد (يكون قد استفاد فى قيامه هو الآخر من الوفورات الخارجية للمشروعات التى سبقته فى الظهور) . وعلى ذلك فكل مشروع له درجة معينة من الترابط مع المشروعات التى تسبقه والمشروعات التى تليه فى العملية الانتاجية . ويطلق على جملة الآثار المترتبة على قيام مشروع ما والتى تسبب فى تنشيط وحث الاستثمار فى المشروعات التى تسبقه وتزود هذا المشروع بمدخلاته من السلع والخدمات بآثار الدفع للخلف Backward Linkage Effects ، أما عن جملة الآثار المترتبة على قيام المشروع نفسه والتى تسبب فى حث الاستثمار فى المشروعات التى تليه وتستخدم منتجات (مخرجات) هذا المشروع كمدخلات لها بآثار الدفع للأمام Forward Linkage Effects .

ولما كان معيار الاختيار بين المشروعات الواجب البدء بها هو مدى ما يتوفر لها من جملة آثار الدفع للخلف والأمام ، فانه يلزم قياس هذه الآثار لكل صناعة داخل الاقتصاد القومى ، ولكل مشروع داخل الصناعة الواحدة . الأمر الذى يختلف من اقتصاد لآخر ومن مرحلة زمنية لأخرى . وعلى أية حال فهى تقاس عن طريق استخراج جداول المستخدم/المنتج للاقتصاد القومى ، وتبين الدراسات التى أجريت فى هذا الشأن أن الصناعات التى تقع فى المراحل الوسطى لسلسلة الانتاج هى التى تتميز بأقصى فاعلية وقدره على خلق اختلالات التوازن داخل الاقتصاد . وبمعنى آخر : هى التى تتمتع بأكبر قدر من جملة آثار الدفع للخلف وللأمام . ويؤيد هيرمان البلدان المتخلفة التى تختار صناعة الحديد والصلب هدفا لتوجيه الدفعة القوية ، لما تتمتع به هذه الصناعة من أعلى معدل كل لآثار الدفع للخلف وللأمام .

ومن الجدير بالذكر أن آثار الدفع للخلف افضل لما توفره من اتساع السوق الداخلى أى زيادة طلب الصناعة الجديدة على المنتجات التى تعتبر بالنسبة لها « مدخلات » . وأن آثار الدفع للأمام هى مجرد توفير مستلزمات انتاج ، أى « عرض » سلعة جديدة . لذلك يرى هيرمان أن فاعلية الصناعة فى الحس على الاستثمار إنما تتوقف على مدى ما يتوفر لها من آثار الدفع الى الخلف . فانشاء

مصنع ضخيم للملابس الجاهزة — مثلا — سوف يرفع من طلب السوق على سلعة الغزل الذى بدوره يشجع على انشاء مصنع للغزل مما يدفع (للخلف) الى تشجيع الزيادة فى خدمات صناعة الخلع بل و زيادة الطلب على الآلات والفنيين والعمال المهرة وطرق المواصلات ووسائل النقل ... كل هذه الاحتياجات تشكل ضغوطا أو اختلالات من شأنها أن تدفع الى الاستثمار فيها للترابط الكائن بينها جميعا . وفى نفس المنطق ينادى هيرشمان بالاهتمام بصناعة بدائل الواردات بدلا من الاهتمام بصناعات التصدير .

ولما كان النشاط الأول (زراعة — رعى — صيد — تعدين) له معدل منخفض لآثار الدفع الى الخلف وإلى الأمام ، فقد استطاع هيرشمان أن يقدم لنا من خلال نظريته للنمو الغير متوازن تفسيراً لتخلف البلدان الفقيرة أو لتوازنها عند مستوى الركود . فانعدام الاختلالات لا يدفع باقتصادياتها نحو النمو المطلوب .

★ ★ ★

خلاصة القول ، أن نظرية النمو المتوازن لتيركس ورودان يهيئها نقص خطير فى التحليل الاقتصادى . ذلك أنها إنما تستخلص بدءا من نقطة يكون فيها الاقتصاد القومى متوازن عند مستوى الركود والتخلف ، ثم تنتقل بنا الى النقطة الثانية والأخيرة من التحليل رعى النقطة التى يتوفر فيها للاقتصاد القومى اسباب النمو المتوازن . وتتجاهل هذه النظرية ما يشيع بين النقطتين الزمنتين من اختلالات للتوازن فى غمار عمليات ومراحل للنمو لا تتم بنفس المعدلات فى كافة القطاعات المنتجة للاقتصاد القومى . ولا يتفق — كما ذكرنا من قبل — تحليل السكون مع تحليل الحركة . والحركة من طبيعة عمليات التنمية الاقتصادية ، ومن ثم لا يعتمد فى واقعية نظرية النمو المتوازن سواء لهذا السبب الأخير أو لصعوبة أو استحالة تمثيل استثماراتها المتزامنة على مستوى كافة جهات الاستثمار : صناعة — زراعة — خدمات رأس المال اجتماعى .

على أن استراتيجية النمو غير المتوازن لا تخلو هى الأخرى من بعض أوجه النقد . فكل ما يبدو أن المقصود باحداث الاختلال المتعمد فى نمط الاستثمارات

بهدف تحقيق أقصى ما يمكن من الاستثمارات المستحقة هو أن يكون الحلل المصمم هذا من مهام الحكومة ، على أن يترك للمبادأة الفردية اتخاذ قرارات الاستثمار المدفوعة للإمام أو للخلف . وهذا ما يحقده البعض وجه من أوجه القصور في نظرية النمو غير المتوازن كاستراتيجية للتنمية . فمما لا شك فيه أنه لا تنمية تعتمد أساسا على المبادأة الفردية في بلدان تفقر اليوم أكثر من أى وقت مضى الى كل مقومات الإدارة التنظيمية السليمة والتسهيلات الخدمية المتنوعة . وأنه بالتخطيط الشامل — وحده — يمكن تنفيذ ما هو قابل للتنفيذ من استراتيجيات التنمية . لكننا نرى — مع ذلك — أنه لا تعارض بين جوهر استراتيجية النمو غير المتوازن واسلوب التخطيط الشامل . فالدفعة القوية يمكن أن توجه من خلال الخطة القومية الى الاستثمار في المجالات التي يتحصل لها أكبر قدر من آثار الدفع للخلف وللإمام ، لكي يتلوها — في الخطوة التالية — دفعة أخرى من الاستثمارات توجه الى باقي الأنشطة الانتاجية المكتملة . تلك الأخيرة سوف تجدد من الوفورات ما يهيء لها المشاركة بنجاح في تحقيق أهداف التنمية . فالخطة الاقتصادية — أيما كانت كمحرك أساسي للنمو — لا تستطيع أن تحقق التوازن الا من خلال سلسلة من اللاتوازن أو الاختلالات المتعمدة . وهي في النهاية مسألة اختيار — في حدود الموارد المتاحة — للمشروعات التي تولى بأهم الاحتياجات القومية ... اليس هذا هو جوهر المشكلة الاقتصادية سواء كان التخطيط أم جهاز الثمن هو المحرك للنمو ؟ وطالما أن أى خطة عاجزة عن توفير موارد الدفعة القوية اللازمة لتحقيق استراتيجية النمو المتوازن ، فلا بد أن البديل هو التركيز على بعض المشروعات وبعض القطاعات الرائدة في خطة اقتصادية محكمة ... تلك هي في الواقع استراتيجية النمو غير المتوازن ولكن في اطار من التخطيط الاقتصادى الشامل .

هوامش الفصل الثالث عشر

- ١- المقصود بالاستراتيجية ، ذلك الخط أو المنهج الذى تتبعه السلطات فى دفع عجلات النمو الاقتصادى السريع أو كما يذكر د. زكى شافعى ، الخطوط العريضة التى تترجمها السياسة العمالية فى الانتقال بالاقتصاد القومى من حالة الركود الى حالة النمو الدائى .
- ٢- أنظر : « منهج الاحتياجات الأساسية » بالكتاب الثانى فى هذا المؤلف .
- ٣- P.N. Rosenstein-Rodan, "Problems of Industrialisation of Eastern and South-Eastern Europe", *Economic Journal*, June 1943.
- ٤- P.N. Rosenstein-Rodan, "Notes on the Theory of the Big Push", *Economic Development for Latin America*, Howard S. Ellis and Henry C. Wallich, eds., New York, 1962, p. 59 ff.
- ٥- أنظر : د. عبد الرحمن يسرى ، المرجع السابق ص.ص : ٧٠-٧٢ .
- ٦- R. Nurkse, "Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries", Basil Blackwell, Oxford, 1960, p. 271.
- ٧- A.O. Hirschman, "The Strategy of Economic Development" New Haven: Yale University Press, 1958, p. 62-65.
- ٨- أنظر : Hans W. Singer, "International Development: Growth and change", New York, McGraw Hill, Inc., 1964, pp. 39-54.
- ٩- أنظر : د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ١٣٥ ، ١٣٦ .
- ١٠- أنظر : راجنر نوركس ، المرجع السابق ص ١٦ .

الفصل الرابع عشر

العالم الثالث

والنظام الاقتصادى العالمى الجديد

تمهيد :

أن التحولات الجذرية التى شكلت العلاقات الدولية فى القرن العشرين تكاد تطفى فى أهميتها ومداهما على مجريات التاريخ البشرى بأجمعه . ففى مطلع هذا القرن كان التسابق بين الدول الأوروبية على أشده من أجل بسط سيطرتها الاستعمارية على أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . ويمكن اعتبار الحرب العالمية الأولى مظهرا من مظاهر هذا الصراع . تلاها مرحلة جديدة من التحول نحو نظام دولى آمن تدعى فيه كافة الدول — بما فيها الدول الواقعة تحت السيطرة الأجنبية — لتقرر مصيرها من خلال عصابة الأمم . ومع أن هذا التحول كان ضعيفا ومترددا فإنه ترك أثرا ملحوظا على التطورات فى الوضع الدولى برز بعد الحرب العالمية الثانية وتجمد فى نشوء الأمم المتحدة وإعلانها ميثاق حقوق الانسان وأرساء قواعد أقوى للمعاملات الدولية فى شتى المجالات . ومع ظهور الملاقين الروسى والأمريكى استطاعت مجموعة الدول النامية أن تستفيد من الصراع الدائر بينهما حول مسألة الاستعمار فى الحصول على استقلالها السياسى . وهكذا نجد أن حوالى مائة واربعين دولة من اجمالى الدول النامية اليوم (١٥١ دولة) قد حصلت على الاستقلال القومى بعد عام ١٩٤٥ . بل لقد سمح الصراع بين القوتين العظميتين لمجموعة من الدول النامية بانشاء ما سعى بكتلة عدم الانحياز والتى تضم اليوم بين صفوفها أكثر من سبعة وسبعين دولة نامية . وأصبح هناك « عالم » ثالث مستقل بخصائصه ومشكلاته وطموحاته عن كل من العالم الرأسمالى الصناعى الحر والعالم الاشتراكى القائم على التخطيط المركزى . ونظرا لان الانحياز لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى كان نحو خلق نوع جديد من التهمة يختلف عن الاستعمار السياسى ، فقد تركز جهد زعماء حركة

عدم الإنحياز على الجانب السياسى على حساب القضايا الاقتصادية الهامة والتي بدأت منذ منتصف الستينات فى الظهور بشكل ملح ومؤثر .

ان سرعة الزيادة فى السّكان واشتداد الطلب على الغذاء وارتفاع عبء المديونية الخارجية وانصراف السياسات القومية عن الزراعة احدثت جميعها أثرا بالغا من الخطورة وصدمت زعماء العالم الثالث ودفعتهم الى الاسراع بالمطالبة باصلاح النظام الاقتصادى العالمى من أجل انقاذ مصالح البلدان الأشد فقرا بينهم . وقد تأخرت دعوة الاصلاح هذه كما تأخرت ردود الفعل من الدول المتقدمة مما أدى الى عواقب وخيمة ، إذ ما أن شارفت السبعينات على الانتهاء حتى كانت المجاعة تطرق أبواب دول عديدة أكلها أفريقية ، والحروب بين بعض دول العالم الثالث تستنزف ما جنت من تقدم محدود فى الحقل الاقتصادى . والغريب أن مفهوم الحياد الإنجائى قد انقلب مع الحروب الإقليمية هذه الى نوع مكشوف من التبعة للعالم المتقدم فى الشرق والغرب ، ذلك أن هذه الدول المتقدمة تملك السلاح والعتاد والتكنولوجيا . فالحرب وضعف الانتاج الاقتصادى قد كشف عجز الدول النامية عن الحفاظ على استقلالها بل ورهطها رهطا وثيقا بالدول الكبرى مرة أخرى .

ونسعى فى هذه الدراسة الى تتبع مسار العلاقات الاقتصادية الدولية فى الآونة الأخيرة بهدف التوصل لإجابة محددة على الأسئلة الآتية :

- أولا : ما هى مواطن الخلل فى النظام الاقتصادى العالمى الراهن ؟
- ثانيا : ما هو مفهوم النظام الاقتصادى العالمى الجديد (نشأته ومضمونه) ؟
- ثالثا : الانجازات التى تحققت للعالم الثالث فى حوار مع الشمال ؟
- رابعا : تحليل وتقييم هذا النظام الجديد وإلى أى مدى يمكن ترجمته الى أمر واقع ؟

تلك هى العناصر الأساسية لهذا الفصل وتتناولها فيما يلى بشئ من التحليل .

أولا : أوجه الخلل فى الهيكل الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية
ترجع جذور النظام الاقتصادى العالمى المعاصر الى حوالى منتصف القرن

الثامن عشر ، وهى نفس الفترة التى شهدت مولد النظام الرأسمالى الحر وانتشار الحملات الاستعمارية وقيلم الثورة الصناعية . ومع ذلك فان نهاية الحرب العالمية الثانية تعد بمثابة البلورة الحقيقية للملامح النظام الراهن . فقد اجتمعت الدول الكبرى حينذاك وكان على مائدة المفاوضات — فى بریتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية — بعض الدول الصغرى من بينها مصر .

وتقرر انشاء مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولى IMF لمعالجة المسائل النقدية والمالية ، والبنك الدولى للانشاء والتعمير IBRD لمواجهة مشاكل تعمير ما دمرته الحرب ، كما اتفق فيما بعد (عام ١٩٤٧) على عقد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT بشأن مشاكل التبادل والتجارة . ثم تتالى قيام المؤسسات الدولية سواء التابع منها للأمم المتحدة مثل مؤتمر التجارة والتنمية UNCTAD أو الاتفاقات الاقليمية خارج نطاق الأمم المتحدة مثل اتفاقية لومى والسوق الأوروبية المشتركة والكميكون وصندوق النقد العربى وصندوق تسييت المالية لأمریکا الوسطى واتفاقيات المساعدات المالية فى أمريكا اللاتينية .

ومع أن العالم بأسره قد تحول فى الآونة الأخيرة الى سوق هائلة تتبادل فيها المنتجات المصنعة والأولية بنقد قابل للتحويل ضمن مبادئ متعارف عليها دوليا وإقليميا بين أطرافها الذين هم خليط من الدول المستقلة ذات السيادة والجماعات الاقليمية والشركات عابرة الحدود ، الا أنه يمكن بسهولة رؤية مشاكل عديدة قد فرضت نفسها على الاقتصاد العالمى المعاصر . أطلق على هذه المشاكل مجمعة اسم « أزمة الاقتصاد العالمى المعاصر » . وأهمها : مشكلة الانفجار السكاني ، مشكلة الركود التضخمى ، مشكلة التهديد الشديد للموارد ، مشكلة تعاضل الانفاق العسكرية ، مشكلة الطاقة ، مشكلة الغذاء ، مشكلة تلوث البيئة ، مشكلة السيولة الدولية ، ومشكلة المديونية الخارجية للعالم الثالث .

لقد تمخض التطور السريع للعلاقات الاقتصادية الدولية فى فترة ما بعد الحرب عن شعور أكيد بالحاجة الى إعادة النظر فى النظام الاقتصادى العالمى القائم . فقد حققت دول العالم الثالث استقلالها السياسى وأصبحت تضم ثلاثة أرباع

سكان الكرة الأرضية ويزيد عددها على المئة دولة . وفي الوقت ذاته شرعت الكتلة الاشتراكية في الخروج تدريجيا من عزلتها ، ساعية الى قدر أكبر من التكامل مع النظام العالمي للتجارة والمدفوعات . كما حدث بالفعل تغير عنيف في خريطة القوى الاقتصادية للعالم . فيها هي « الأوليك » تعبر عن العمل الجماعي المتحالف لمصدري البترول ، وها هي اليابان والمانيا الموحدة تفرجان من الظروف اليائسة التي مرت بها في الأربعينات وأصبحتا تشكلان تمحدا قويا لسيادة الولايات المتحدة الاقتصادية : ولذلك فليست الدول الفقيرة هي وحدها التي تحتاج لإعادة النظر في أنظمة النقد والتبادل القائم ، اذ يحتاج اليها عالم فقير ، ومن الأرجح أنه مستمر في التغير ويخضع في العقود القليلة القادمة .

أن الدول الفقيرة تشعر أكثر من غيرها بالحاجة الملحة لتغيير هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية الراهن ليصبح أكثر عدالة . ومن المفيد — وقبل أن نتعرض لباقي الأسئلة التي سبق طرحها — أن نلخص فيما يلي أوجه انعدام العدالة في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة :

(أ) لا يتسم عائد الناتج العالمي — عند توزيعه على المشتركين في انتاجه — بالعدالة ، وفي هذا الصدد تشير احصاءات الأمم المتحدة الى أن الدول النامية المنتجة للمواد الأولية تحصل فقط على ما لا يزيد عن ١٠٪ من سعر بيع تلك المنتجات للمستهلك النهائي ، والفارق (٩٠٪) تستولى عليه الشركات الرأسمالية من خلال عمليات النقل والتسويق ... وقد صرح رئيس صندوق النقد الدولي بأن « خسارة الدول النامية غير البترولية الناجمة عن تدهور شروط التجارة خلال السبع سنوات ١٩٧٣—١٩٧٩ قد بلغ ٨٠ مليار دولار^(١) . ويغير أحد الكتاب الفرنسيين عن هذه المسألة بأن « هذه الفجوة بين متحصلات الدول المتقدمة والدول النامية تنظر اليها الدول الأحرى ليس فقط باعتبارها سبب لتأخرها ولكن أيضا باعتبارها نتيجة لأسلوب « الثب » الذي تمارسه الدول المتقدمة على مواردها من خلال نظام غير عادل للتجارة الدولية^(٢) .

علامة القول أن الدول المتقدمة تحصل على نصيب أكبر مما تستحق ، بينما لا تحصل البلدان الفقيرة سوى على جزء من صافي إيراداتها (العشر) من تجارتها مع العالم الخارجي . والسبب معروف وغير غامض . ذلك أن البلدان الفقيرة ضعيفة ومعتمدة الحيلة لإزاء ممارسة أى نوع من التحكم أو الرقابة سواء عند عرض أو تسويق أو نقل منتجاتها من السلع الزراعية والمواد الأولية .

(ب) هناك إختلال أكيد في توزيع الاحتياطيات النقدية الدولية . فنصيب الدول المتخلفة — والتي تمثل ٧٥٪ من سكان العالم — لا يزيد عن ٤٪ من اجمالي الاحتياطيات النقدية العالمية (من ذهب و عملات أجنبية وحقوق سحب خاصة)^(٣) . ولما كانت النقود الدولية هي « منتجات » غريبة تقوم على خلقها البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ، وحيث لا تتمكن البلدان المتخلفة من الاشتراك في النظام النقدي المعاصر بدور مؤثر نظرا لما تتمتع به الدول الغنية من سيطرة على صندوق النقد الدولي والمؤسسات النقدية والمالية الدولية ... لكل هذه الأسباب ولغيرها فان الدول المتخلفة لا تملك سوى الأذعان لما تملبه عليها الدول الغنية من سياسات نقدية ومالية عالمية^(٤) . وهكذا يتسم النظام التحويلي لصندوق النقد الدولي بالقصور والعجز عن تفهم أوضاع المعجز الدائم في موازنه مدفوعات البلدان الفقيرة ، واقتصرت اهتماماته بشمول المعجز الطارئ والمؤقت في موازنه المدفوعات بفرض حماية العملات الوطنية للدول الأعضاء من الأزمات المفاجئة وسحبا وراء تثبيت أسعار الصرف وتعميم قابلية العملات للتحويل الى عملات أخرى .

وكما عجزت المؤسسات النقدية الدولية عن النظر بعين الاعتبار لمتطلبات التنمية لدول العالم الثالث . قصرت البلدان الغنية في الوفاء بتعهداتها بخصوص المعونات والقروض الأجنبية . فمقابل الالتزام بنسبة ٧,٠٪ من الدخل القومي لم تتجاوز هذه النسبة في المتوسط ٣,٥٪ من

الدخول القومي لأكثر الدول ثراءاً عام ١٩٨٨ . وغالباً ما ارتبطت هذه المعونات في شكلها الحكومي بشروط صريحة أو ضمنية كالشراء من البلد المانح أو إعطاء تسهيلات عسكرية أو كسب الولاء السياسي ... الخ^(٥) .

(ج) أمعانا في الحفاظ على فجوة التخلف وتوسيعها عبر الزمن والارتفاع بمستوى المعيشة في الدول المتقدمة تضع هذه الأخيرة قيوداً عدة على وارداتها من العالم الثالث إذا كان من شأن هذه الواردات القدرة على المنافسة في أسواقها المحلية في أوروبا وأمريكا الشمالية . هذا بالإضافة إلى ما تضعه هذه الدول من قيود قاسية على هجرة عمال الدول الفقيرة إليها . وهذا يتسنى للدول المتقدمة السيطرة التامة ليس فقط على أسواق التجارة والمال وإنما أيضاً على سوق العمالة الماهرة والخبرات بما توفره للكفاءات من أبناء الدول النامية من عوامل جذب « ظاهرة هجرة العقول » .

(د) احتوت العقود والاتفاقيات الاقتصادية التي عقدتها الدول المتقدمة مع الدول الفقيرة في الماضي على امتيازات غير متكافئة ولغير صالح الدول الأخيرة . كان من نتيجة ذلك أن نصيب العالم الثالث من هذه الاستثمارات ومن استغلال مواردها بواسطة رأس المال الأجنبي كان ضعيفاً للغاية مع أن المستغل هو مواردها الوطنية ، ولا يحدث العكس أبداً .

وتتبد آثار الاستعمار الاقتصادي لتجعل الدول المتخلفة حيصة ذلك النظام الذي يجعلها مربوطة إلى الشركات الدولية المتعددة الجنسيات والتي تقوم فيها بالاستثمار المباشر . هذا النمط من الاستثمار الأجنبي وإن كان يقوم بتحويل جزء من مشروعات التنمية بالبلدان المتخلفة ، إلا أنه يحرمها من أي فرصة للحرية في اختيار النمط الأمثل للاستثمار . ويتفلس الدرجة تعتمد الدول المتخلفة على الدول الصناعية الغنية في نقل التكنولوجيا إليها ، هذه الأخيرة تستحوذ وحدها على ٩٨٪ من إجمالي الاتفاقيات العالمية على الأبحاث العلمية والتقنية ، كما أنها تحتكر ٩٤٪ من حقوق الاختراع في كافة المجالات الانتاجية .

(هـ) حين تناقش المسائل الهامة المتعلقة بالاقتصاد العالمى لا يزيد دور الدول الفعوية فى المتدببات الدولية عن مجرد « الديكور » فى الاجتماعات التى تدور فيها هذه المناقشات والمشاورات . فأصواتها خافتة وإن علت فهى غير مسموعة ، وتبقى الكلمة الأخيرة فى « صنع القرارات الهامة — دائما — للكبار لأن بلدان العالم الثالث بما تمثله من أغلبية سكانها ليس لها سوى أقل من الثلث فى اجمالى الأصوات فى منظمات هامة مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى . ان غلبتها العديدة فى الأمم المتحدة لا تؤثر على الاطلاق فى صنع القرارات الاقتصادية فى المنظمات المالية والنقدية العالمية .

ثانيا : النظام الاقتصادى العالمى الجديد ... نشأته ومضمونه

إن النظام الاقتصادى العالمى الجديد هو مجموعة « مطالب » اقتصادية معلنة فى اطار الأمم المتحدة ، وتشكل أسس الحوار القائم لتحقيق عدالة ومساواة نسبية بين دول العالم المتقدم منها ودول العالم الثالث .

وتعتبر نقطة البدء الحقيقية لإقامة هذا النظام الجديد هى المؤتمر الأول لدول عدم الانحياز المنعقد فى بلجراد عام ١٩٦١ . فقد أوصى المؤتمر بعقد ملتقى خاص بقضايا التنمية . وقد انعقد بالفعل فى القاهرة فى يوليو ١٩٦٢ واشتركت فيه احدى وثلاثون دولة أصلدت وثيقة تعرف بـ « اعلان القاهرة »^(١) . وفى جينيف عقد مؤتمرا لهذا الغرض فى عام ١٩٦٤ برئاسة الدكتور عبد المنعم القيسوى ونهر مالية مصر آنذاك ، ومن نتائج المؤتمر الرئيسية أن شكلت الدول النامية فى حينه مجموعة دول عدم الانحياز المؤلفة من سبعة وسبعين دولة عرفت منذ ذلك التاريخ بمجموعة ال ٧٧ رغم أن عددها الآن يزيد على المئة والعشرون دولة .

أما الخطوة التالية فهى عبارة عن انشاء الانكتاد UNCTAD أى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والإتماء الذى أصبح المنبر الدولى الرئيسى لمطالب الدول النامية وهو يعتبر بالنسبة لدول العالم الثالث التنظيم المشابه للاتفاقية العامة للتصريفات والتجارة (الجات GATT) بالنسبة للدول الصناعية .

وأما عن الدعوة الأولى الواضحة والصريحة لإنشاء نظام اقتصادى عالمى جديد فقد كانت فى مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز الذى عقد فى الجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣ ليبحث شؤون المواد الخام والعلاقات الاقتصادية الدولية . فى هذا المؤتمر تقدم الرئيس هوارى بومدين بوصفه رئيسا للمؤتمر الى أمين عام الأمم المتحدة آنذاك السيد كورت فالدهايم بطلب عقد جلسة خاصة للجمعية العامة للتداول فى شؤون المواد الأولية والتنمية . وبالفعل انعقدت الجمعية العامة فى جلستها الخاصة السادسة فى ابريل ومايو ١٩٧٤ حيث تم اعلان بيان بشأن اقامة نظام اقتصادى دولى جديد وبيان آخر شرحت فيه الخطوات العملية لتحقيق ذلك الغرض ويدعى « برنامج العمل من أجل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد » (١) .

والواقع أن الاعلان عن هذه الأفكار والمبادئ فى منتصف السبعينات كان له أسبابه التى تمتد لفترة حصول الدول المتخلفة على استقلالها السياسى . فقد اكتشفت هذه الدول أنها وإن كانت قد أنهت الشكل السياسى للاستعمار الا أنها مازالت غارقة فى استغلال اقتصادى بديل وربما كان أشد قسوة لما واکبه من انفجار سكانى وتغلف بالداخل وعدم قدرة على المشاركة فى خلق البيئة المناسبة اقتصاديا فى الخارج . فعصيب البلدان المتخلفة — غير المصدرة للبترول — لا يزيد عن ١/٥ التجارة العالمية وينخفض نصيبها عن ذلك مع مرور الوقت .

وتصب ثلاثة ارباع تجارتها فى أسواق الدول المتقدمة التى كانت تستعمرها فى الماضى كما أن إيراداتها من التجارة الخارجية تنحصر فى صادراتها لعدد قليل من السلع التى لا تزيد عن ١٢ سلعة (ظاهرة التبعية الاقتصادية والتخصص المتطرف فى الانتاج الأولى) . ولا تزيد مساهمتها فى اجمالى الناتج العالمى من السلع المصنوعة عن ٧٪ . وتتأثر اقتصادياتها مباشرة بمشاكل تقلب الأسعار والتضخم والكساد . كل هذا — فى اعتقاد الدول المتخلفة — بمثابة التركة الثقلة التى أورتها لها الاستعمار السياسى فى الماضى ، والاستعمار الاقتصادى فى الحاضر .

المبادئ والأهداف الخمسة والمشرون للنظام الاقتصادى العالمى الجديد :

يمكن عرض الأهداف التى يسعى العالم الثالث لتحقيقها من خلال نظام

الصادى على جديد تحت أربعة مجموعات يمثل كل منها مجالا من المجالات الرئيسية للعلاقات بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة^(٨) هي :

أولا : المعونة الأجنبية

ثانيا : التجارة الدولية

ثالثا : التصنيع والتكنولوجيا

رابعا : التواشى الاجتماعية

المعونات الأجنبية :

١- تنفيذ الأهداف المعلنة للأمم المتحدة بشأن المعونة المقدمة للدول النامية فكل دولة متقدمة عليها أن تخصص ٠,٧٪ من دخلها القومى على الأقل كحد أدنى لما يجب أن تقرضه للبلدان النامية في شكل معونات وقروض ميسرة .

٢- تقديم المعونات الفنية للبلدان النامية وإيقاف هجرة العقول الى الدول المتقدمة على أن تكون المعونات المقدمة غير مقترنة بأية شروط أو تنازلات سياسية أو عسكرية ، وعلى أن تتضمن المعونات الفنية ليس فقط المعدات ولكن أيضا برامج للتدريب الفنى والإدارى بهدف اعداد الطليقات من المنظمين والإداريين القادرين على تحمل مسؤولية التنمية في بلادهم .

٣- إعادة النظر في ديون الدول النامية . ويعنى ذلك تخفيف عبء الديون الخارجية الباهظة والتي تلتهم جزءا كبيرا من الدخل القومية للبلدان الفقيرة . ويكون ذلك بإعادة جدولتها على فترات زمنية أطول ، وتخفيض أسعار الفائدة عليها وتحويلها الى قروض ميسرة تسدد على آجال أطول .

٤ - توجيه قدر من الرعاية الخاصة للبلدان الأكثر فقرا في مجالات تسويق صادراتها والمعونات الأجنبية المخصصة لها والتكنولوجيا لها .

٥ - تخصيص نسبة من الأرصدة المتوفرة نتيجة لبرامج نزع السلاح لأغراض التنمية في العالم الثالث .

التجارة الدولية :

٦ - تخفيف وتحسين شروط التبادل الدولي ، ورفع الحواجز الجمركية عن منتجات البلاد النامية وتمكينها من تسويق منتجاتها في أسواق البلدان الصناعية المتقدمة ويتضمن ذلك توفير قدر من التسهيلات التصديرية ومنع صور الاحتكار والتحكم في أسعار المواد الأولية . وسوف يساعد هذا النظام الجديد على إتاحة الفرصة للبلدان النامية لسداد ديونها ولاشتراكها في منافع التجارة الدولية .

٧ - اتباع سياسة تكاملية لانتاج وتبادل السلع . وينظم ذلك من خلال تنظيم نقابات للمنتجين وهرام لتخزين المحاصيل الموسمية . والمهدف هو تحقيق الاستقرار في أسعار المنتجات الأولية . ولن يتأتى ذلك سوى بالقدرة على التحكم في الكميات المعروضة منها بالأسواق على مدار السنة . ومنظمات مثل الأوبك يمكنها تقوية البلدان المصدرة في مساومتها على الأسعار في مواجهة البلدان المستوردة .

٨ - إيجاد برنامج عالمي للتنفيذ . وتحدد ملامح هذا البرنامج في ثلاثة شروط :

(أ) تحسين الكفاءة الانتاجية للمواد الغذائية في البلدان الفقيرة عن طريق استخدام أكثر لبعض المدخلات مثل الري ، المخصبات ، المبيدات ، وتحسين أحوال طبقة الفلاحين بدءاً من نظام أفضل للملكية الزراعية الى توفير الخدمات اللازمة لزيادة انتاجهم من صحة وتعليم وتدريب وهرام تحسين السلالات الموزعة عليهم ، ومرورا بالطبع بإنشاء مخازن حكومية لاستيعاب الانتاج الزراعى الموسمى تمهيدا لتسويقه على فترات زمنية منتظمة .

(ب) ضمان حصول الدول النامية على حاجتها من الغذاء بأسعار معقولة وبما لا يجهد سيولتها وأرصعتها من العملات الأجنبية المخصصة لأغراض التنمية .

(ج) توفير رصيد من الحبوب يستخدم دوليا لتحقيق الأمن الغذائي العالمي .

٩ — مساعدة البلدان الصناعية للبلدان النامية على تنوع صادراتها . ويمكن تحقيق ذلك بوسائل كثيرة منها ربط المعونة بدرجة تنوع الصادرات ، أو تخفيف القيود على الصادرات غير التقليدية ... وهكذا .

١٠ — إزالة كل أشكال التعصب والتمييز المفروضة على تجارة بعض الدول لأسباب أيديولوجية . وينصب هذا النداء مباشرة على التمييز غير المعلن ضد تجارة الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية .

١١ — تقوية علاقات التعاون الفني والاقتصادي بين بلدان العالم الثالث وبعضها البعض فالتكامل بين هذه البلدان مطلوب في كافة مجالات التعامل تجاريا ، وماليا ، وصناعيا ، وزراعيًا ، بالإضافة الى مجالات الخدمات الأخرى مثل الاتصالات والنقل والمواصلات والتكنولوجيا ... الخ .

١٢ — اصلاح النظام الذي تدار من خلاله أعمال صندوق النقد الدولي . فهذه المنظمة يجب أن يكون لها دور أكثر فاعلية في اصلاح الخلل القائم في النظام النقدي العالمي المعاصر والمعتمد كلية على عملة واحدة (تقريبا) هي الدولار الأمريكي . ويقترح لهذا ربط المعونات المقدمة للبلدان النامية بنظام توزيع حقوق السحب الخاصة واعتبار هذه الوحدات النقدية الدولية هي العملة الدولية الرئيسية وحلها محل الدولار بالتدريج .

١٣ — اشراك الدول النامية في صنع القرارات التي تتخذ في اطار صندوق النقد الدولي ويلزم لذلك تعديل نظام الحصص في الصندوق وتكوين البلدان النامية أن تتناسب أصولها مع أهميتها في الاقتصاد العالمي المعاصر ، بل مع حاجتها الى التنمية .

١٤ — زيادة معدلات تحويل الموارد الى البلدان النامية من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . فمن طريق هذه القنوات الدولية الشرعية يمكن

**البلدان الأكثر فقرا من الحصول على نصيب اكبر من المعونات والموارد
المخصصة لافراض التنمية في العالم .**

الصنيع والتكنولوجيا :

١٥- بحث إعادة تصنيع البلدان النامية ومدها بالصناعات التي تتماشى مع
مياكلها الانتاجية مثل الصناعات التي تقام على أساس تكثيف عنصر
العمل أو الصناعات التي تدفع القطاعات الأخرى للنمو .

١٦- إتاحة التكنولوجيا للبلدان النامية . سواء بمنح حقوق الاختراع أو بتوسيع
البرامج التعليمية والبحث والتمنع لأبناء البلدان النامية في مؤسسات ومعاهد
الأبحاث بالبلدان المتقدمة .

١٧- الحد من سيطرة الشركات الرأسمالية الضخمة متعددة الجنسية على أسواق
واقتصاديات البلدان النامية . وعدم تدخلها في الشؤون الداخلية لهذه
البلدان وعدم تعارض سياساتها الاقتصادية مع مصالح البلدان التي تمارس
فيها أنشطتها الاستثمارية ورعاية توزيع عائد أرباحها بما لا يسفر عن
استغلالها للبلدان النامية . وأن يعاد استثمار الأرباح في داخل البلاد ما أمكن
بدلا من تحويلها الى الخارج .

١٨- تدعيم المقدرة التنافسية للموارد الطبيعية في مواجهة المنتجات الصناعية
البديلة والعمل على تفادي الفاقد في الموارد المستخدمة بما في ذلك المنتجات
الغذائية .

١٩- اقرار حق الدول جميعا في الاستفادة من مياه البحار والمحيطات وفي توزيع
عادل لهذه الثروة المائية الضخمة . ويدعو النظام الاقتصادي العالمي الجديد
الى عقد اتفاقية دولية لتنظيم هذا الحق .

الدواحي الاجتماعية :

٢٠- مراعاة عدالة توزيع الدخل القومي . وأن ترتفع نسب العمالة والتشغيل وألا

تقتصر أرباح قطاع الصناعة على العاملين في الصناعة وحدهم بل يجب اشتراك الكافة في اجمالي عوائد عوامل الانتاج بما لا يخلق الفروق بين الطبقات .

٢١- الرفاهية الاجتماعية جزء لا يتجزأ من الرفاهية الاقتصادية والإنسانية عامة .
ولابد لتحقيقها من توفير القدر الأدنى من خدمات الصحة والتعليم والاسكان والثقافة ورعاية الطفل واشتراك المرأة في التنمية واشتراك المواطنين في صنع القرارات التي تتعلق بحياتهم .

٢٢- احترام استقلال الدول وسيادتها على اراضيها . وصيانة حقوق كل دولة في السيطرة على مواردها البشرية والطبيعية

٢٣- اقرار حق الدول في الحصول على التعويض المناسب اذا تعرضت للغزو الخارجي أو للاستغلال القهري لمواردها من جانب دولة أجنبية أو بعض مؤسساتها .

٢٤- انشاء هيئة استشارية عالمية لتقديم المشورة في مجال الانتاج والتجارة يكون من حقها إعادة توزيع الفوائض السلمية والمالية لصالح الدول التي تحتاج الى هذه الفوائض .

٢٥- إعادة تشكيل المجالس الفرعية (الاقتصادية والاجتماعية) للهيئة العامة للأمم المتحدة .

تلك هي مجموعة المبادئ المعلنة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، لقد تنبأت الدول النامية الى حقيقة خطوة وهي ظهور سوق كونية تربط اقتصاد بلدان العالم بعضها ببعض وتقرض شروطها على البلدان الأعضاء . تتحكم في هذه السوق مجموعة من البلدان الصناعية المتقدمة لا في مجال توفير البضائع وتسعيها ونقلها فحسب — بل في مجال تمويل الانتاج والتسويق أيضا . فمراكز التمويل هي في الدول الصناعية والمؤسسات الدولية الخاضعة لها وأسواق العملات الأجنبية هي في أوروبا وأمريكا الشمالية . ثم أن البنك الدولي وصندوق النقد

الدولى هما من المؤسسات المالية الخاضعة لسيطرة الدول المتقدمة التى تستحوذ على أعلى نسبة من رؤوس أموال هذه المؤسسات . فان صنع القرار فى هذه المؤسسات يتركز على الاقتراع ، ولكل دولة مشتركة عدد من الأصوات يتعادل مع رصيدها فى المؤسسة . نجد مثلا أن اعضاء صندوق النقد الدولى قد بلغوا ١٥٢ دولة فى عام ١٩٩٠ منها ٢٣ دولة متقدمة تنضوى فى منظمة التعاون والإئتماء الاقتصادى OECD ، و ١٢٩ دولة نامية ، بالإضافة الى جنوب افريقيا وإسرائيل والصين . فلكل عضو ٢٥٠ صوتا يضاف اليها صوت واحد عن كل ٥٠١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة من حصته . وهكذا نجد أن الولايات المتحدة وحدها تحوز ٢٣ بالمئة من الأصوات المقررة لصندوق النقد الدولى وتنعى بالتالى اصدار أى قرار تراه فى غير صالحها حتى ولو ترتب عليه اصلاح النظام النقدى للعالم بأجمعه .

ثالثا : الإنجازات التى تحققت للعالم الثالث

لقد بدأ الجدل حول النظام الاقتصادى العالمى الجديد واستمر لفترة فى اطار ضيق هو « النظام الدولى » ، أى مجموعة الأوضاع التى تحكم العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . وأسفرت المناقشات والدراسات عن الاقتناع بأن تعديلا متكاملا وعميقا فى تلك العلاقات لابد وأن يصطبح بتعديل فى الأوضاع الداخلية فى كل من العالم المتقدم والعالم الثالث . وظهرت بذلك قضايا جوهرية مثل إعادة النظر فى استراتيجيات التنمية فى العالم الثالث ومراجعة السياسات الاقتصادية والأهداف الاجتماعية فى كل الدول الرأسمالية .

ولعل من الجدير بالإشارة أن نحدد هنا — وقبل الحديث عن المنجزات — تلك الإنجازات المتعددة التى واكبت فكرة انشاء النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، وتلخص بالتحديد فى أربعة اتجاهات رئيسية هى كما يلى :

١- الموقف المبدئى للدول المتقدمة فى الغرب :

لقد كان الموقف التقليدى للدول الرأسمالية الكبرى وفى مقدمتها الولايات

المتحدة والمالينا الغربية هو الرض لهذا الإتجاه اذ تعتبر أن العلاقات الاقتصادية الدولية تحكمها قوانين السوق العالمى ، وهى — فى نظرهم — قوانين طبيعية تؤدى الى ما فيه الخير للجميع . وتحجج الدول المتقدمة على فلسفة إعادة توزيع الثروة فى العالم بحجة أنها غير مجدية وغير قابلة للتطبيق العملى . وتدعى بأن ما تشكو منه البلدان المتخلفة إنما يعود اصلا الى قصور جهودها الاقتصادى عن تحقيق أهدافها الاجتماعية . وبالتالي فهى تحذر من ان اخضاع المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولى الى اسلوب الاقتراع القائم على أساس صوت لكل دولة عضو — كما هو الوضع فى الجمعية العامة للأمم المتحدة — من شأنه أن يحدث اضطرابا ماليا خطيرا فى الاقتصاد الدولى ، ويحكم الرغبة المنفصلة عن المسئولية المالية فى مقدرات العالم . لقد كان موقف الدول المتقدمة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لأول مرة فى جنيف عام ١٩٦٤ هو رفض أية محاولة للتدخل من أجل تنظيم الأسواق العالمية . وباختصار تحاول الدول الصناعية المتقدمة أن تحول الانظار نحو استراتيجية ثنائية أخرى تحالف نظرة الدول النامية الى الموضوع . فالدول المتقدمة تعتبر أن مسؤولة الإنماء تقع فى الدرجة الأولى على سياسات الدول المتخلفة الداخلية ، وأن على هذه الدول الحد من الهوالسكالى السريع واستخدام الموارد القومية بحكمة ، وعليها أن تساعد على تنمية أجواء الاستثمار حتى تجذب اليها رؤوس الأموال من الخارج ، وتشدد على اصلاح الاقتصاد القومى والتوزيع العادل للثروة القومية بين سائر فئات وطبقات الشعب .

٢- الإتجاه الحديث للدول المتقدمة :

شهدت أوضاع الاقتصاد العالمى تغيرا أكيدا فى علاقات القوى بين العالم الثالث والدول الرأسمالية المتقدمة . ليس فقط بعد رفع أسعار البترول بنسبة ٤٠٠٪/ خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠/١٩٧٩ ، وإنما أيضا بسبب موجة التصنيع السريع الأخيرة، الأمر الذى أحدث تنوعا ملحوظا بين بلدان العالم الثالث أنفسها وأصبح ينظر اليها باعتبارها منقسمة الى ثلاثة عوالم : عالم البلدان المصدرة للنفط ، وعالم البلدان المصنعة حديثا ، وأخيرا عالم الفقراء . وعلى أية حال فقد

حملت هذه التفويّات بعض الدول الرأسمالية على « تعديل » موقفها وقبول مبدأ إعادة النظر الشامل (موقف السويد) أو على الأقل قبول مبدأ الحوار مع الدول النامية بدلاً عن المواجهة (الموقف الفرنسى) . أما موقف الولايات المتحدة الأمريكية فقد تأرجح بين التشكيك والميوعة أو بين الرفض المطلق والقبول المشروط^(٩) . فعندما دعا الرئيس الفرنسى السابق جيسكار ديستان فى مؤتمر بلنيس الى الحوار مع الدول النامية قبلت امريكا فكرة مناقشة مشكلة الطاقة وحدها اذ اعتبرتها أهم شيء يمكن النظر فيه لإنعكاساته على العالم كله . أما عن موقفها فى مؤتمر كانكون فقد أعلنت صراحة أن مطالب العالم الثالث فى جوهرها عبارة عن « نظام دولى للضمان الاجتماعى يتحمل من الدول الصناعية » مما ألقى بالشك حول رغبة الولايات المتحدة فى متابعة حوار جدى وبنّاء فى المفاوضات الدولية لإنشاء نظام اقتصادى عالمى جديد .

٣- الإجماع المتطرف فى العالم الثالث :

فى العالم الثالث يلاحظ أيضاً عدد من المواقف والاتجاهات تتراوح بين الشدة والاعتدال . وفى أقصى اليسار يدعو بعض متقفى العالم الثالث الى انفصال دوله عن النظام الاقتصادى العالمى، ويقوم بتحليله على أنه فى جوهره « رأسمالى » يعمل فى انتظام على نهادة الدول الغنية ثراءً ، وعلى نهادة الدول الفقيرة فقرًا ... وأنه — من وجهة نظرهم — لا يمكن للعالم الثالث أن يتخلص من الاستغلال الا بتصفية الرأسمالية العالمية تماماً . وبما أن هذا الهدف ليس سهل المنال فلا أقل من فقصم كل الروابط (ما أمكن) وتكشيش المبادلات والمعاملات التى تربط العالم الثالث بالنظام الرأسمالى .

وبعد الاقتصادى المصرى الكبير سمور أمين من أبرز رواد هذا الاتجاه النيوماركسى وهو وزملاءه يعتقدون أن المصدر الأساسى للأزمة بالنسبة للعالم الثالث هو فى التقسيم الحالى للعمل الدولى (والذى تمثل مطالب النظام الاقتصادى العالمى الجديد تحدياً له) . فالتقسيم الحالى للعمل الدولى يقصر دور البلدان المتخلفة على إنتاج وتصدير المواد الأولية (الزراعة والحدنية) فى حين

ينحصر تصنيفها (احلال الواردات) في اطار السوق المحلى ولا يسمح لها بالمنافسة في الخارج . وقد مثل تقسيم العمل الدول هذا أحد الأسس التي بنيت عليها مرحلة الرخاء الدائم في ربع القرن الماضي . وكان الرخاء مقصورا على دول العالم الرأسمالى المتقدمة ، ولكن الأزمة التي كانت مقصورة على المناطق المتخلفة من العالم بدأت منذ السبعينات تمتد لتشمل النظام الدولى بأسره^(١٠) .

يستند التيار النيوماركسى في تبهوه لحتمية تأسيس النظام الاقتصادى العالمى الى نجاح اجراء الدول المصدرة للبترول في رفع الأسعار عامى ٧٣ ، ١٩٧٤ . ويرى اصحاب هذا الاتجاه أن هذه الخطوة قد أثبتت أن ما يدعى « قوانين السوق » التي يستند اليها لتفسير استحالة تغير الأسعار المخفضة لمنتجات العالم الثالث ، ليست سوى مقولة ايدىولوجية وضعت لإخفاء حقيقة موازن القوى الدولية . ومعنى هذا ببساطة أن على الدول النامية أن تدعم قوتها ابتداء . ولكى تدعم الدول النامية من قوتها ينبغي أن تعمل على بناء اقتصادى قومى على درجة عالية من الاستقلالية القومية الذاتية بحيث تتمكن من مقاومة الضغوط الخارجية بصورة افضل ، وبالتالي تتاح لها امكانية التفاوض حول مشاركة العالم الثالث في تقسيم العمل الدولى بشروط أكثر ملائمة .

معنى ما سبق ، أن التقدم في اتجاه نظام اقتصادى عالمى جديد ، يقتضى ابتداءا وقبل كل شيء بلورة وتدعيم استراتيجية للتنمية المعتمدة على الذات . والتي تتضمن بدرجة أو بأخرى فصم عرى الارتباط بتقسيم العمل الدولى الراهن . وعندئذ ، وعندئذ فقط ، يمكن اجبار الدول المتقدمة على القيام بالإجراءات الداخلية الضرورية للنظام الاقتصادى العالمى الجديد^(١١) .

٤- الاتجاه الغالب في العالم الثالث :

ومن بين هذه التيارات يجمع أغلب المفكرين والمسؤولين في العالم الثالث على ضرورة العمل على تغيير الأوضاع الحالية للعلاقات الاقتصادية الدولية لرفع الاستغلال وضرورة تطوير أوضاع الاقتصاد العالمى . ولن يتم ذلك الا بعملية

مزدوجة تتمثل في علاقات دولية أكثر تكافؤًا من ناحية واستراتيجيات تنموية جديدة في العالم الثالث من ناحية أخرى .

علاقات دولية أكثر تكافؤًا ... نعم . فحيث تتجه معدلات التبادل الدولي لغير صالح صادرات البلدان المتخلفة ، وحيث تميل أسعار صادراتها من المنتجات الأولية إلى الهبوط والتقلب ، وحيث يترافق نصيبها من التجارة الدولية لما تواجهه من إجراءات حمائية وقيد جمركية في أسواق البلدان المتقدمة وحيث تتعاظم حاجتها بسبب زيادة السكان إلى الصرف الأجنبي في ظل ارتفاع أسعار الفائدة ومعدلات التضخم العالمية ، تميل هذه المؤشرات مجتمعة إلى تحميل دول العالم الثالث بضغط اقتصادي نهائية ومالية تفوق قدرتها على الاحتمال . وقد دفعت هذه الظروف المديدة أغلب الكتاب ورجال السياسة والاقتصاد في العالم الثالث بل والعالم المتقدم أيضا إلى المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدالة وعلاقات دولية أكثر تكافؤًا . نظام يتحقق فيه للدول المتخلفة مزيد من السيطرة على مواردها الوطنية ومزيد من العدالة في تحديد أنصبتها في التجارة الدولية ومزيد من المرونة في حصولها على قروض بتكلفة معقولة .

واستراتيجيات تنموية جديدة ... نعم . فلقد تطور هدف التنمية منذ آدم سميث من النمو Growth (أى الزيادة في اجمالي الدخل القومي) إلى العمالة Employment (عقب أزمة الكساد العظيم وتفشى البطالة في النظام الرأسمالي الحر) إلى إعادة توزيع الدخل Redistribution كوسيلة لتيار الفكر الاشتراكي ، ثم إلى الاستئثار في المنصر البشري وهو المنصر الوحيد « غير النادر » في البلدان الفقيرة . ولعل فشل معظم تجارب التنمية في العالم الثالث يرجع أساسا إلى عدم مراعاة الاختلاف الجذري بين الشرق (والجنوب) وبين الغرب (والشمال) من حيث القيم والمعتقدات والاعتماد السلوكية السائدة في كلاهما . أن التحليل الاقتصادي الذي تم نقله من الغرب المتقدم لا فائدة فيه للاقتصاديات دول العالم الثالث . أن سوء توزيع الدخل القومي في البلدان المتخلفة يطرح — في الواقع — جانباً ذلك الفرض شبه البديهي الذي احتوته النظرية التقليدية

المفسرة لقوانين الانتاج Theory of consumer sovereignty ، وتعنى أن المستهلك وليس المنتج هو صاحب الكلمة الأخيرة فى تحديد نوع وحجم الانتاج وذلك — كما نعلم — من خلال ميكانيكية نظام السوق وجهاز الثمن . لقد أثبتت تجارب التنمية أن الكلمة الأخيرة هى للفة القليلة التى تتحكم فى أكبر نسبة من موارد المجتمع ودخله القومى فهى التى تحكر السوق وهى التى تحدد حجم ونوع السلع المعروضة . وكلما قلت عدالة التوزيع كلما اتسعت فجوة التخلف داخل البلد الواحد وازداد عدد الفقراء رغم ما قد يظهره متوسط الدخل الفردى من ارتفاع أو نمو . وبمعنى آخر ، لوحظ أنه بمقياس النمو الاقتصادى حققت خطط وتجارب التنمية نجاحا غير متوقع ولم يسبق له مثيل فى معظم دول العالم الثالث (حيث زادت الدخول القومية بمعدلات سنوية مرتفعة للغاية) ، على حين زاد عدد الفقراء تحت خط الفقر المطلق فى هذه البلاد زيادة مروعة . أى أنه بمقياس النمو الاقتصادى أثبتت النظريات التقليدية المطبقة نجاحها بينما فشلت اذا قيست نتائجها بمقياس القضاء على الفقر والجهل والمرض .

أن حقائق الحياة الاقتصادية والاجتماعية لا تتماشى مع فكرة سيادة المستهلك ونظام السوق التى بنيت عليها معظم النظريات الاقتصادية فى الغرب (الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والكينزية) . أن هذه الحقائق التى يذخر بها واقع العالم الثالث لكفيلة بأن تحيل النظريات الاقتصادية التقليدية (على المستوى الجزئى والكل) الى شيء قليل الفائدة سواء فى مجال التحليل أو فى مجال رسم السياسات الاقتصادية . ولقد كتب محبوب الحق ، الاقتصادى الباكستانى المرموق يقول :

« لقد علمونا أن نهم زيادة الدخل القومى الاجمالى كوسيلة لمكافحة الفقر . دعى الآن نقلب هذا ونهم بمحو الفقر كوسيلة لزيادة الناتج القومى » (١٣) .

والآن نتساءل : ما الذى تم إنجازه من كل هذه الطموحات والآمال ؟

الإنجازات في الحوار القائم :

على سبيل المحصر أمكن — بعد الدراسة والاستقراء — التصرف على ستة أوجه للإنجاز تميزت بها السنوات العشر الأخيرة واعتبرت من ملامح التغيير الجذري في العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، نسوقها فيما يلي :

١- تחתير اتفاقيتي لومى (توجو) الأولى والثانية المعقودتان في عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٠ بحق بمثابة نموذج جديد للعلاقات الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب^(١٣) .

واتفاقية لومى عبارة عن تنظيم للعلاقات التجارية والاقتصادية بين دول المجموعة الأوروبية الاثنى عشر ودول أفريقيا والكاينى والباسفيك (نحو ٦٢ دولة) وتهدف بنودها الى احلال الاستقرار فى عائدات الدول النامية من صادراتها وتشمل الصادرات المدعومة بالاتفاقية ٤٤ مادة خام وسلعة . وتشمل البنود الأخرى معاملات خاصة فى ميادين التجارة والتعاون الصناعى والزراعة وتسعيرة السكر . ومن المفروض أن توفر هذه الاتفاقية ٦ مليارات دولار للبلدان المستفيدة على مدى خمس سنوات . ومن أجل تحقيق الاستقرار فى دخل الدول المستفيدة تنص الاتفاقية على أن تعوض الدول الأوروبية المذكورة الدول المستفيدة عن النقص فى إيراداتها اذا ما حصل ذلك بسبب انخفاض الأسعار العالمية أو لأسباب ترجع الى العوامل الطبيعية كالجفاف أو السهولة أو غير ذلك .

ومن البنود الهامة باتفاقية لومى الثانية أنها تسمح للمنتجات الصناعية لدول الاتفاقية أن تدخل دول السوق الأوروبية المشتركة بحرية وبدون حدود .

٢- بالإضافة الى اتفاقيتي لومى الأولى والثانية نجد انجازا آخر قد تحقق أخيرا ألا وهو اقرار الولايات المتحدة والدول المتقدمة لاتفاقية أخرى تستهدف تثبيت أسعار السلع الرئيسية فى صادرات البلدان النامية ، وسميت باتفاقية الصندوق المشترك Common Fund والمراد به تمويل اتفاقيات السلع المنفردة

عن طريق عمليات السلع الوسيطة وذلك بالاشتراك مع صندوق فرعى يعرف باسم « النافذة الثانية » والمفتوح لمساعدة الدول الأكثر فقرا بين دول العالم الثالث مما يساعدها على تنويع وزيادة دخلها من المواد الخام .

وكانت الدعوة لإنشاء الصندوق المشترك قد أطلقت في المؤتمر الذي عقدته الانكباد بنروى عام ١٩٧٦ ، وكانت الدول الصناعية تعارض اقامة هذا الصندوق المشترك بحجة أنه صعب التطبيق وأنه مكلف . ولكن الدول المصدرة للسلع الأولية أصرت على أهمية تحقيقه من أجل تثبيت أسعار المواد الخام . وقد شاركت الولايات المتحدة بالفعل في ثلاثة من الاتفاقيات السلمية الدولية International Commodity Agreements هي السكر والبن والكافور . وقد تم مؤخرا عقد اتفاقية المطاط وهى أول اتفاقية دولية للسلع يتم عقدها بعد أن كانت الأسعار تحدّد على مستويات ثنائية أو محدودة بين مجموعة الدول المشتركة في تجارة هذه المواد الأولية^(١٤) .

٣- من الإنجازات الأخرى التي تحققت في مجال الإصلاح الاقتصادى الدولى ذلك التغيير الطارىء على سياسة صندوق النقد الدولى الذى خفف مؤخرًا من قسوة إجراءاته في عملية الاقتراض لبلدان العالم الثالث . فقد كانت قروض الصندوق مقتصرة على تمويل العجز المؤقت قصير الأجل في موازن مدفوعات الدول الأعضاء ، وبعد أن توشك الدول المحتاجة على أن تستنفذ احتياطياتها المخزون في البنك المركزى . وكانت القروض تقدم بعد اقرار العضو وقبوله لمجموعة من الشروط القاسية التى تدعو الى التشفيع وتخفيض الأسعار سواء للسلع أم للنقد الوطنى في علاقته بالعملات الأجنبية (أسعار الصرف) وكذلك تخفيض التجارة الخارجية والاحتجام عن دعم السلع الاستهلاكية الضرورية لفئات الشعب الكادحة ، وما الى ذلك من شروط قاسية اقتصادية وخطرة سياسيا واجتماعيا مما كانت تصب في بعض الحالات بالامن والسلام الاجتماعيين في بعض المجتمعات التى استجابت لهذه الشروط . (احداث يناير ١٩٧٧ في مصر وصيف ١٩٨٤ في تونس) .

بدأ الصندوق مؤخرًا يقدم قروضًا طويلة الأجل (على غير عادته وسياسته منذ انشائه) لمعالجة مشاكل مزمنة في موازن مدفوعات الدول الفقيرة ولمساعدتها في مواجهة مشاكل مديونيتها الخارجية المتأزمة . قدم قروضًا من هذا القبيل لبعض الدول مثل الباكستان ويوغوسلافيا وتركيا وزائير وزامبيا والمكسيك وقدم في بداية الثمانينات أكبر قرض من نوعه يبلغ ٥,٨ مليار دولار الى الهند لمساعدتها في مواجهة مشكلة الطاقة وأسعارها المرتفعة رغم معارضة الولايات المتحدة لتقديم مثل ذلك القرض . كما اعتمد الصندوق سياسة جديدة ترمز الى زيادة نسبة القروض المسموح بها سنويًا لكل دولة عضو وصاحب ذلك بزيادة حصص الأعضاء تمشيًا مع حاجة العالم الثالث للمزيد من الأموال في شكل قروض ميسرة .

٤— ولعل من أبرز الإنجازات التي تسعد كل فرد في البلدان العربية هو حصول المملكة العربية السعودية على مقعد دائم في مجلس المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي اعتبارًا من ١٩٨١ بجانب الدول الخمس الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان . وقد ارتفعت حصة السعودية في الصندوق كما قدمت له قرضًا ضخماً في عام ١٩٨٠ تقارب قيمته عشرة مليارات دولار . وتكون السعودية بذلك قد أصبحت الدولة النامية الأولى التي تحتل ذلك المنصب على أمل أن تكون لها بعض الفعالية في إدارة أعمال الصندوق بعد أن كانت حكرًا على الدول الصناعية الكبرى .

٥— انجاز آخر حصلت عليه البلدان النامية في حوارها مع دول الشمال المتقدم وذلك بقرار نظام الأفضلية الجمركية المعمم (Generalized system of Preferences, GSP) ، وقد أقر هذا المبدأ في اجتماع الانكباد الثاني في نيودلهي سنة ١٩٦٨ ، واعتمدت معظم الدول الصناعية ابتداءً من سنة ١٩٧١ ، ولكن كندا والولايات المتحدة لم تأخذا به الا في سنة ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ على التوالي . وفحوى هذا النظام هي المعاملة بالחסنى من قبل

الدول الصناعية لبضائع البلدان النامية الصناعية والزراعية وذلك برفع الحواجز الجمركية والتعريفات كليا أو جزئيا .

٦- وأخيراً يعتبر قبول منظمة الأوبك لمطالب مجموعة ال ٧٧ زيادة مساعداتها للدول النامية إنجازاً . فقد قررت دول المنظمة المجتمعة في فيينا في يناير ١٩٨١ على زيادة مساعداتها ثلاثة أضعاف ما كانت عليه سابقا في السنتين التاليتين ، وذلك بنسبة ٥٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٨١ ، و ٧٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٨٢ . وقد زاد رأس مال صندوق أوبك الدولي للإئماء (الصندوق الخاص سابقا) الى ما قيمته ٤ مليارات دولار . كما وأن الأوبك قد أنشأت الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) ومقره روما . وجميع هذه الخطوات تعتبر مثالا طيبا للعلاقات الاقتصادية بين دول الجنوب مع بعضها البعض .

هذا ويعتبر البعض — إن لم يكن أغلبية الاقتصاديين والمحللين السياسيين — أن أعظم الإنجازات والذي يعد بمثابة أول انتصار جماعي للعالم الثالث هو عملية رفع أسعار النفط في عامي ٧٣ ، ١٩٧٤ . ف لأول مرة منذ أربعة قرون يتخذ قرار يتعلق بالعالم ككل خارج إطار سيطرة المركز الاستعماري . لقد أثبتت هذه الخطوة إمكانية هذا ، وأثبتت أن ما يدعى « قوانين السوق » التي يستند إليها لتفسير استحالة تغيير الأسعار المحجفة لمنتجات العالم الثالث ، ليست سوى مقولة أيديولوجية وضعت لإخفاء حقيقة موازن القوى الدولية^(١٥) .

الآن هذا الاتجاه لرفع أسعار المواد الخام التي تنتجها دول العالم الثالث عن طريق إنشاء صناديق للتضامن واتحادات للمنتجين لم يكتب له الاستمرار . فتحت ضغط الدول المتقدمة ، حلت استراتيجية « للاستقرار » من خلال الانكساد و « المفاوضات » و « الحوارات » التي لا نهاية لها ، محل استراتيجية تنظيم المنتجين بهدف التدخل الجماعي أو التآني إذا كان ضروريا^(١٦) .

على أية حال ، لا يمكن القول بأن الإنجازات هي « مكاسب صافية » للعالم

الثالث في حوار مع الشمال . فهناك لاشك شواذب تعلق بهذه الإنجازات نشير اليها فيما يلي :

مآخذ على الإنجازات :

١- بالنسبة لاتفاقيتي لومي يلاحظ أن مدى مساعدة الدول الأوروبية — للدول الاتفاقية — إنما هي محدودة في الواقع بقدرة الدولة المانحة على الانقضاء بالتزاماتها . نجد مثلاً أنه اذا ما حدث قصور في إيرادات الدول المستفيدة في أى وقت فذلك يلقي بععب مفاجيء وكبير على الدول المانحة بمنعها من الوفاء بوعودها . وقد حصل مثل ذلك بوضوح عندما انخفضت العائدات في عدد كبير من دول الاتفاقية في آن واحد عام ١٩٨٠ حين بلغت قيمة طلبات التعويض ٢٨٧ مليون دولار في حين أن الميزانية السنوية للتعويضات لم تكن قيمتها تتعدى ١٢١ مليون دولار . ومن جهة أخرى قد دفع انتاج السكر المتزايد في دول السوق أن تعطى منتجها للسكر والنسيج افضلية في المعاملة وهو ضرب من الحماية لابد أن يؤثر على البلدان المستفيدة من اتفاقية لومي .

٢- وفقاً لترتيبات نظام الأفضلية الجمركية المعم والممنوح للبلدان النامية فإن الدول الغنية تعهد بمنح الدول الفقيرة تنازلات خاصة في المعاملة التجارية دون مطالبهم بالمعاملة بالمثل . وقد وضع هذا النظام موضع التنفيذ عام ١٩٧١ ولمدة عشرة أعوام ، وفي دورة طوكيو للجات (والتي عقدت من الناحية العملية في جنيف عام ١٩٨١) حصلت البلدان النامية على تأكيد بأن نظام الأفضلية الجمركية المعم هذا سوف يصبح سمة شبه مستديمة للتجارة العالمية .

الا أن جزءاً مما أعطى في جنيف بيد أستراد باليد الأخرى . اذ أن الحد المتوسط للأفضلية بالنسبة المحوية (مقارنة بمتوسط رسوم الدولة الأول بالرعاية والمطبقة بين البلاد المتقدمة) قد خفض الى النصف : بميزة قدرها ٣,٩٪ مقارنة بالنسبة السابقة وهي ٧,٩٪ . علاوة على ذلك فإن الثلث

فقط من صادرات البلدان الفقيرة الى البلدان الصناعية الغنية (١٥٨ مليار دولار لعام ١٩٧٦ موزعة على الدول الأعضاء في منظمة تنمية البلاد الأوروبية) تغطية ترتيبات نظام الأفضلية الجمركية المعمم . ومن هذه النسبة لم يحصل بالفعل على المعاملة التفضيلية ودون أى قيود الا حوالى ٤٠٪ لنفس العام .

أن معظم البلدان الفقيرة لا يمكنها انتاج معظم المنتجات المشمولة بالأفضلية انتاجا تنافسيا ، وخاصة تلك السلع التى تتمتع بأكبر قدر من التخفيضات التفضيلية وعلى فرض تمكن البعض منها — البلدان النامية المصنعة حديثا — انتاج هذه الأنواع من المنتجات فان الدول الغنية سرعان ما تطبق الشروط الوقائية التى تسمح لها بإلغاء المعاملة التفضيلية بالنسبة لأى صناعة أو لأى بلد دون تفسير وعلى أساس المعاملة من جانب واحد مما يتتالى مع قواعد الجات التى تقوم على مبدئين أساسيين : المعاملة بالمثل ، وعدم التمييز .

٣— يظل الخلاف بين الدول المنتجة للمواد الأولية ذاتها — ومعظمها من بلدان العالم الثالث — العائق الرئيسى فى قضية الصندوق المشترك ، كما وأنه العائق لعقد اتفاقيات سلع دولية منفردة . أن مسألة الوصول الى اتفاق حول تحديد كمية الانتاج هى العقبة المستعصية فى طريق العمل الجماعى . ان بلدان كثيرة فى العالم الثالث تجد صعوبة جمة فى قبول مبدأ تخفيض انتاجها أو تخفيضه لأن عددا كبيرا منها يعتمد الى حد بعيد على تجارة مادة خام واحدة كالقطن أو الكاكاو أو النحاس أو السكر أو النفط ، ويكون لتخفيض الانتاج أو تخفيضه أثر خطير على الاقتصاد القومى فالمطلوب إيجاد أسلوب يمكن الدولة هذه من تحديد انتاجها بصورة عملية دون إحجاف بحق أى بلد والحيلولة دون تعرض أى بلد لضائقة اقتصادية .

وعلى المستويين الأقليمى والدولى سعت البلدان النامية سحبا حثيثا لانعاش التعاون الاقتصادى فيما بينها وعقدت عدة اجتماعات لتحقيق ذلك

الغرض ، منها اجتماع بيونس ايرس (الأرجنتين) في عام ١٩٧٨ من أجل تحقيق التعاون الفنى والتكنولوجى ، تبع ذلك اجتماع دول مجموعة ال ٧٧ فى أروشا (تنزانيا) فى عام ١٩٧٩ ثم فى كاراكاس (فنزويلا) فى مايو ١٩٨١ حيث بحثت قضية التعاون الاقتصادى وتسهيل مسألة الحصص (الكوتا) فى الاتفاقات الدولية للسلع ، وكان مؤتمر عدم الانحياز المنعقد فى الهند عام ١٩٨٤ قد دعا الى تعاون أوثق بين الدول النامية فى مجالات المواد الأولية والتمويل والاستثمار .

ويظل الخلاف مستمرا بين بلدان العالم الثالث أنفسها والتى كما ذكرنا من قبل قد أصبحت منقسمة الى ثلاثة عوالم : عالم البلدان المصدرة للنفط ، وعالم البلدان المصنعة حديثا ، وعالم الفقراء .

٤ — تظل المشاكل المالية والنقدية قائمة بالنسبة لبلدان العالم الثالث ما لم يعاد النظر فى أسس النظام النقدى الدولى من أجل مشاركة أكثر ايجابية فى خلق النقود الدولية وإدارتها . أن خسائر الدول النامية من جراء البحث عن العملات « الصعبة » هى خسارة أكيدة . فتجارتها الخارجية تمر بمرحلتين : الأولى البحث عن العملة وتوفيرها ، والثانية : البحث عن سعر عادل لمنتجاتها وتسويقها . فى حين أن الشق الأول من هذه المشكلة لا تواجه به البلدان الصناعية المتقدمة !! ولواجهة مشكلة السيولة تلجأ البلدان الفقيرة الى الاقتراض الباهظ التكاليف الذى يتلع معظم حصيلة صادراتها فى سبيل السداد . وهكذا يخلق النظام النقدى العالمى القائم على استخدام عملات الدول الكبرى الصناعية مشكلة خطيرة لدول العالم الثالث ، أو على الأقل يساهم فى تعميقها ألا وهى مشكلة الديون الخارجية .

ومصدر القلق فى هذا الأمر ليس فقط فى ضخامة العبء السنوى لسداد هذه الديون (المتراكمة والمتزايدة) وإنما أيضا فى اتجاه دول العالم الثالث الى السوق الخاص للتمويل . فمن ٥٠٪ عام ١٩٧٣ ارتفعت نسبة الديون الخاصة الى اجمالى الديون الخارجية للبلدان النامية الى ٦١٪ عام

١٩٨٢ فى مقابل هبوط نسبة القروض المتحصل عليها من الحكومات والمؤسسات الدولية من ٥٠٪ الى ٤٠٪ على التوالى . ولتبيان مدى مساهمة النظام النقدى الراهن فى مشاكل السيولة للبلدان النامية نستعين بالاحصائية التالية لهندوق النقد الدولى والتى جاءت بتقريره السنوى عام ١٩٨١ :

خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٧٩ حصلت الدول النامية على تمويل خارجى قدره ٣٠ مليار دولار منها ٢١٥ مليار قروض و ٨٥ مليار منح وهبات . ولظروف تقلب حصيلة هذه البلاد من الصرف الأجنبى لكونها منتجة للمواد الخام والأولية فقد حجزت من هذا المبلغ ما قيمته ٥٠ مليار دولار كأرصدة احتياطية سائلة فى بنوكها المركزية لمواجهة طوارئ السيولة النقدية . وأما الباقى وقدره ٢٥٠ مليار دولار فقد سددت به العجز فى موازين مدفوعاتها عن هذه الفترة . ويقدر خبراء البنك الدولى وصندوق النقد الدولى أن هذا العجز لا يمثل بأكمله مشتريات هذه الدول من السلع والخدمات من الخارج . فمن اجمالى الـ ٢٥٠ مليار دولار المدفوعة للخارج كان هناك ٨٠ مليار دولار لمقابلة خسائر ارتفاع أسعار الصادرات العالمية (أى لتدهور معدل التبادل الدولى لمنتجات الدول النامية خلال الفترة نفسها ١٩٧٣—١٩٧٩) ، يضاف اليها حوالى ٦٠ مليار دولار أخرى لدفع فوائد الديون الخارجية الى بنوك ومؤسسات العالم المتقدم . وبعملية حسابية بسيطة يمكن اذن اكتشاف أن ٥٦٪ من قروض الدول المتخلفة تعود مرة أخرى الى الدول المتقدمة من خلال اطار غير عادل للتجارة بينهما ، وفى ظل نظام نقدى واقتصادى عالمى تستغل فيه الدول النامية أبشع استغلال .

أن الحاجة مازالت ماسة ، لا لمزيد من المرونة فى سياسات الهندوق الائتمانية والتمويلية ، بل الى التغيير الجذرى فى نظام النقد العالمى واحلال حقوق السحب الخاصة محل الدولار كتنقود دولية محايدة واشترك أكثر جدية وفعالية لدول العالم الثالث فى ادارة النظام الجديد .

٥- باستثناء دول الأوك وهولندا والدانمارك والنرويج والسويد نجد أن المساعدات الخارجية للاممء التى تقدمها الدول الصناعية الى دول العالم الثالث فى انخفاض مستمر . وقد انخفضت الى دون المستوى المعين لها من الأمم المتحدة (٠,٧ بالمائة من الناتج القومى للدول المانحة) . حتى أن قيمة المساعدات الأمريكية ، وهى أكبرها حجما ، قد تدنت الى ٠,٢٥ بالمائة من الناتج القومى أى الى ما يقرب من ١٢ مليار دولار عام ١٩٨٨ يذهب معظمه الى اسرائيل ومصر .

وبما يدعو الى القلق ايضا فى هذا المجال أن المساعدات الإنمائية التى يقدمها الاتحاد السوفيتى وحلفاؤه ، وهى ضئيلة أصلا ، قد انخفضت من جديد من ٠,٠٩ بالمائة من الناتج القومى عام ١٩٧٣ الى ٠,٠٤ بالمائة فى عام ١٩٧٨ ولم تتحسن عن هذا المعدل منذ ذلك الحين . ولاشك أن الاتحاد السوفيتى عرضة لهجوم ضاغط من قبل دول العالم الثالث سواء فى مجال تقديم المعونة أو لفتح أسواقه لبضائع العالم الثالث لاسيما وأنه يائع أساسى للسلاح لهذه البلدان !!

رابعا : تقييم وتحليل النظام الاقتصادى العالمى الجديد

فى تحليل متفائل لواحد من كبار الكتاب فى حقل التنمية الاقتصادية هو البروفسور الأمريكى المعاصر مايكل تودارو يعتقد الكاتب أن الصراع بين العالم المتخلف والعالم المتقدم والذى يدور فى نظره حول مصادر الثروة الطبيعية فى العالم — لابد وأن ينتهى الى التعاون بينهما^(١٧) .

ونقطة البدء فى تحليل تودارو هى ما يمر به العالم المتقدم من ازدياد حاجته الى الخامات والمواد الأولية المنتجة فى الدول النامية ، واحتياج الأخيرة الى الحبوب والطعام المنتج فى الدول المتقدمة . ومع مرور كل عام تزداد « الندرة » ... ندرة الخامات بالنسبة للعالم المتقدم ، وندرة الطعام بالنسبة للعالم الفقير . وأما الدول التى تقتصر الى النادر من الخامات (بترول — مواد أولية) ، ومن الطعام (القمح — اللحوم وبعض السلع الغذائية) فسوف يزداد موقفها سوءا . لقد

كانت الصعوبة في الماضي هي في كيفية الوصول الى الأسواق التي تشتري فيها السلع المصنوعة (حين كان عرض السلع الزراعية والمواد الخام الأولية متوفر ورخيص أى حين كان هناك دائما فائض في عرضها) ، ومنذ السنوات العشرة الأخيرة انقلبت الصورة وأصبحت الصعوبة الحقيقية هي في كيفية الوصول الى الأسواق التي تشتري فيها الخامات والمواد الأولية وأيضاً الحبوب والطحام .

هذا التحول الجذري في الوضع الاقتصادي العالمي ، تغيرت في ساحة الملعب الكبير أسماء اللاعبين وأيضاً قواعد اللعبة The Rules of The Game انتهى تماماً — في نظر تودارو — ذلك العصر الذي يتنافس — أو يتعاون فيه قلة مختارة من الدول الغنية — في غزو أو اقتسام أسواق البلدان الفقيرة وبيع منتجاتهم من السلع المصنوعة بأسعار مرتفعة والعودة منها بالمنتجات الأولية رخيصة الثمن . لقد أصبح للدول الفقيرة المنتجة للمواد الخام النادرة قوة ومركز نسي أفضل من المساومة الاقتصادية . ثم يطرح تودارو سؤاله الهام عما اذا كانت هذه التحولات الجديدة في العلاقة التندية المتبادلة بين بلدان العالم الأول والعالم الثالث سوف تؤدي الى تساعد التعاون أم الى نهادة حدة الصراع فيما بينهما ؟ ويجب بأن انفراد العالم المتقدم بسيادة النظام الاقتصادي العالمي لا يمكن أن تستمر في المستقبل ، وأن التعاون هو البديل الوحيد والضروري . ولكنه يضيف بأنه ليس من المستبعد أن تستخدم الدول الغنية سلاح الطعام في مواجهة البلدان الفقيرة اذا ما حاولت هذه الأخيرة المفاولة في استخدام سلاح المعادل والمواد الخام . وفي هذا الصراع — اذا ما انفجر — لن يكون هناك خاسر ومنتصر ، فالمصير واحد . ويرى تودارو لذلك أن على المجتمع الدولي أدراك حقيقة أن اقرار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ليس ممكناً فحسب بل هو أمر ضروري وأن تنمية أى مجتمع بل وأى فرد هي جزء لا يتجزأ من عملية اهو في المجتمعات الأخرى في العالم . وهكذا يعود الكاتب في نهاية تحليله الى حديث المثاليات حين يختم بقوله :

« دعنا نتمنى أن يظلب العقل والادراك الحسى السليم لكى تصبح العوالم :
الأول والثاني والثالث أجزاء في عالم واحد تلوب معا في مصير اقتصادى مشترك
وهيكون دليلها تلك المبادئ الإنسانية للسلام والأخوة والأحترام المتبادل (١٨) .

إن لكاتب هذا الكتاب رؤية أخرى . ودون أى شعور بمناطحة الكبار من الكتاب والاقتصاديين ، وإنما من باب الاختلاف الذى تملحه طبيعة البحث العلمى فى موضوع كهذا يعالئ الكثير من قوى المد والجذر . نعتقد أن النظام الاقتصادى العالمى بمبادئه الخمسة وعشرين ليس سوى مجموعة من الأمنائ أو الرغبات الملحة . مجموعة من الرغبات والأمنائ تصدر وتوجه من جانب ضعيف الى جانب قوى فى عالم تتباعد فيه للغاية المسافة بين ما يجب أن يكون وما هو كائن .

وليس لهذه المبادئ — فى نظرنا — ومن الناحية المنهجية أية صلة بالعلم . فالعلم يهتم بالكشف عن الحقيقة ، وبما هو كائن . وإذا كان منهجنا فى هذا البحث منهجا علميا نستعين فيه بالاستقراء على كشف أغوار الواقع ، ثم بالتحليل المنطقى والاستنباط للوصول الى الفروض العلمية المفسرة والتى من خلالها نستلهم الحلول لمشاكل العالم الثالث ، فليس من الحلول العلمية أن توجه الدول النامية والفقيرة « نداءات » الى الدول المتقدمة الغنية تطالبها فيها — بمنطق ما يجب أن يكون — ببعض التنازلات والتسهيلات والمعونات ... الخ . وإذا عدنا الى تحليل ما يكل تودارو فلسوف نلاحظ على الفور أهم نقاط الضعف فى هذا التحليل الخاص بصراع القوى الاقتصادية فى العالم المعاصر وتكمن فيما يلى :

أولا : هناك حقيقة أصبحت ملموسة فى معظم تجارب التنمية الأخيرة وهى أن دول العالم الثالث تتحول وبالتدريج عن الأسلوب الغربى الذى أتيع تقليديا فى التنمية . وأنها فى سبيل ذلك تسعى الى اجراء تغييرات هيكلية فى اقتصادياتها لكى توازن بين انفجارها السكاني وبين حاجتها الى الطعام ، وأنها أصبحت تدرك — وعن حق — أن التجارة الخارجية لم تمد أحد بمعدات النمو الاقتصادى الأساسية بل هى وسيلة لاستنزاف مواردها الطبيعية والمادية والبشرية لصالح البلدان الصناعية المتقدمة فى العصر الحاضر .

ثانيا : أنه حتى لو صح تحليل تودارو حول مسألة « ندرة الخامات » هذه (وهى الأساس الذى يبنى عليه الكاتب ما سوف تكتسبه البلدان الفقيرة من قوة المساومة فى مواجهة الدول الصناعية) فان هذه النقطة مردود عليها بالآتى :

١ — ان التقدم التكنولوجى — الذى تمتلكه الدول الغنية ٩٨٪ من نتائجه وامكانياته — كفيل بتقليل اعتماد الدول الغنية على الدول الفقيرة . ولعل الدليل القوى على ذلك هو ما حدث عقب ارتفاع أسعار البترول من اتجاه الدول الصناعية الى تنويع مصادر حصولها على الطاقة ، بحيث أدى استخدام الطاقة الشمسية والذرية — بالإضافة الى ابتكار وسائل الانتاج الموفرة لاستهلاك البترول — الى هبوط أسعاره مرة أخرى فى الأسواق العالمية . بل وتنافس الدول المصدرة على بيعه خارج نطاق الأوبك بأسعار أرخص من الأسعار العلنة والمتفق عليها داخل المنظمة !

٢ — أن العالم الثالث يضم دولا عديدة ، وأن الغالبية العظمى من دولة الأكثر فقرا ليست من عداد الدول ذات الفائض التصديرى من الخامات النادرة (بترول — أخشاب — معادن) وأن حاجتها الماسة للعمولات الأجنبية يضعف دوما من مقدرتها على المساواة ، لاسيما وأن مجالات النقد والتمويل الدوليين سوف تظل دوائر مغلقة وحكرا على الدول الصناعية المتقدمة . ومن ثم لا نرى كيف او لماذا تتغير قواعد اللعبة القديمة ؟ ففى الماضى كانت لصالح الدول الصناعية ، واليوم أصبح المركز النسبى للدول الفقيرة اكثر سوءا من الماضى بمشاكلها السكانية فى الداخل وباطار العلاقات الاقتصادية الدولية الذى ليس فى صالحها فى الخارج .

أن الدول الفقيرة لا ولن تتمكن من تغيير قواعد اللعبة — بحيث يكون لها مركزا أقوى نسبيا فى علاقاتها الاقتصادية مع سالدول الصناعية الغنية — ما لم

تتحرك بعيدا عن خط الفقر المطلق وما لم تنفض عن نفسها غبار التخلف والأمية والمرض ، وما لم تتحرر من قيود التبعية الاقتصادية والفكرية ... تبعيتها لعالم الرأسمالي وتبعية بعضها للعالم الشيوعي . فكل فلسفته وأسلوبه ومصالحه الخاصة في ارتباط دول العالم الثالث به اقتصاديا وسياسيا وفكريا . أن للدول المتخلفة مشاكلها الخاصة بها وأسلوبها في الحياة المتخلف جذرها عن الكتلتين الشرقية والغربية . وإذا عت الدول المتخلفة هذه الحقيقة فسوف تنكب على حل مشاكلها ذاتيا قبل أن تنظر الى خارج حدودها الجغرافية لتتأمل العون في الحل من الخارج . ونحن بهذا لا نشكك في أهمية بل وحثمية الاتجار مع العالم الخارجى وضرورة الاستمرار في المطالبة بتغيير النظام الاقتصادى العالمى المعاصر . ولكننا نؤكد فقط على حقيقة أن القنوات من وإلى العالم الخارجى — كما كانت دائما في الماضى ولأزالت — تأخذ أكثر مما تضيف الى اقتصاديات البلدان الفقيرة .

والمشكلة الحقيقية والكبرى هي أن النظام الاقتصادى العالمى الجديد لا يمكن تطبيقه جديا طالما لا توجد سلطة عالمية تخضع لها الدول والشركات متعددة الجنسيات والنقابات سواء في العالم الرأسمالي المتقدم أو العالم الثانى الاشتراكى . ولهذا يمكن الفهم أنه في حين كانت الدعوة لنظام اقتصادى عالمى جديد تسبب قلقا للدول الصناعية الكبرى في عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، فقد أصبحت الآن تحظى بتأييد جماعى . ليس لأن موقف الدول المعارضة تجاه النظام الجديد قد تغير ، وإنما ولأن مثل هذا النظام لا يمكن تحقيقه عملا ، فلا مانع من أن يكون مجالا للخطابة .

غاية القول ... أن الدول المتخلفة لن تغير في النظام الاقتصادى العالمى شيئا ما لم تغير ما بأنفسها .

هوامش الفصل الرابع عشر

- ١ — Finance & Développement, Septembre 1980, Vol. 17, No. 3, p. 4.
- ٢ — M. Godet, Les Cahiers Français, No. 191, Mai-Juin 79, p. 20.
- ٣ — انظر التقرير السنوى لصندوق النقد الدولى لعام ١٩٨٤ ، صفحة ٦٧ .
- ٤ — انظر :
- ٥ — بينما بلغت مساعدات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للدول النامية عام ١٩٨٨ مبلغ ٤٩,٧٣ مليار دولار ، أو ٣٥٠ . بالمائة من الناتج القومى الاجمالى لها بلغت مساعدات دول الأوبك ٩,٦ بليون دولار ، أو ٣٤ بالمائة فى عام ٨٠ ثم ٣,٤ بليون فى عام ١٩٨٧ بنسبة ١٪ من الناتج القومى الاجمالى .
- World Development, Report 1989, tabel 19, Official Development Assistance from OECD and OPEC members, pp. 164-5.
- ٦ — ايليا حريق : « العرب وإعادة النظر فى النظام الاقتصادى الدولى » ضمن مجموعة مقالات صدرت تحت عنوان : العرب والنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، دار المشرق والمغرب للطباعة والنشر . الطبعة الأولى ، بيروت صفحة ١٥ .
- ٧ — انظر :
- United Nations, Declaration on the Establishment of a New International Economic order, Resolutions of the General Assembly at its Sixth Special Session, April 9, May 2, 1974. New York, 1974.
- ٨ — يشير النظام الاقتصادى العالمى الجديد الى مقترحات وتدابير واردة فى القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الاستثنائية السادسة (١٩٧٤) والسابعة (١٩٧٥) ، المعنونة « اعلان بشأن إقامة نظام اقتصادى دولى جديد » ، وبرنامج العمل المتعلق بإقامة نظام اقتصادى دولى جديد « (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٠١.د.أ. ٦ و ٣٢٠٢.د.أ. ٦) اللذان اتخذتهما فى أول مايو ١٩٧٤ وكذلك قرار ٣٣٦٧.د.أ. ٧ بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٧٥ .

John A. Mathieson "North-South Imbalances", 38 Bulletin of — ٩
Atomic scientists, January 1982, No. 1.

١٠- اعتبرت الفترة من ١٩٤٥-١٩٧٠ فترة رخاء عظيم لأن معدل البطالة في الدول
الرأسمالية المتقدمة كان منخفضا (ما بين ١٪ ، ٣٪) . وعندما وصل هذا المعدل
فيها الى ٧٪ اعتبر ذلك بمثابة أزمة ، على حين أن المعدلات الحقيقية للبطالة كانت
تتراوح في الدول المتخلفة بين ١٧٪ ، ٢٥٪ وتسوء باستمرار منذ عام ١٩٤٥ .

١١- عرض سمير أمين النقاط الرئيسية في دراسة بعنوان :

- "Some Thoughts on Self-Reliant Development. Collective
Self-Reliance and the New International Economic order", The
Journal of the Association of Third World Economists, July 1977.

أنظر أيضا :

- Samir Amin, "Accumulation on a world Scale: A Critique of the
Theory of Underdevelopment". New York: Monthly Review
Press, 1974.
- ———, "Unequal Development: An Essay on the Social
Formations of Peripheral Capitalism". New York, Monthly
Review Press, 1976.
- M. Barratt-Brown. "The Economics of Imperialism", 1976 ed.
Baltimore- Pengim 1974.
- A. Emmanuel, "Unequal Exchange: An Essay on the Imperialism
of Trade", New York: M.R.P., 1972.
- S. Lall, "Is Dependence a useful concept in Analysing
Underdevelopment" World Development 3, No. 11 and 12, 1975,
p.p. 799-810.
- M. Magdofe, "The Age of Imperialism: The Economics of U.S.,
Foreign Structure, Inflation, Credit, Gold and The Dollar", New
York: M.R.P., 1974.
- Mahbub ul Hag, "Employment and Income Distribution in the — ١٧
1970's: a new perspective", Development Digest, October 1971, p. 7.
- ١٣- انظر أنس مصطفى كامل : « لومي — ٢ والحوار الصعب بين الشمال والجنوب » ،
السياسة الدولية — يناير ١٩٨٠ .

١٤ — تشمل البلدان الاعضاء في اتفاقية البن التي بدأت ١٩٧٦ بلدانا تمثل ٩٩٪ من الصادرات العالمية و ٩٠٪ من الواردات العالمية. وفي سبتمبر من كل عام — أى قبل بداية زراعة البن — تقرر البلدان الأعضاء في الاتفاقية حصة التصدير العالمية (وكذلك حصة كل بلد من البلدان المصدرة) ودائرة الأسعار التي يمكن التحرك فيها. وتستند الحصة العالمية الى تقديرات الاستهلاك والانتاج والمخزون في كل عام زراعى.

أما اتفاقية الكاكاو الدولية — والتي بدأ سريانها في أغسطس ١٩٨١ — فتستخدم المخزون الاحتياطى في محاولة لتثبيت الأسعار. وقد وفق في عام ١٩٨٣ على توفير مبلغ وقدره ٧٥ مليون دولار لمحوّل مشتريات المخزون الاحتياطى من الكاكاو، وسيقدم هذا الرصيد عن طريق قروض البنوك التجارية.

- Finances & Développement, Mars 1983, p. 32. انظر

١٥ — انظر سمير أمين : « النظام الاقتصادى العالمى الجديد واستراتيجية استخدام الفوائض المالية في البلدان النامية » في الغرب والنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، دار المشرق والمغرب للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٨٣ ، ص.ص : ٢٢٥—٢٤٨ .

١٦ — انظر :

- Georges Corm, "Le Capitaux Pétroliers et la réforme de l'ordre Financier international". Monde Diplomatique, Octobre 1976.

- Michael P. Todaro, op. cit., 2ed edition, pp. 506-508. — ١٧

١٨ — المرجع السابق صفحة ٢٠٨ .

الكتاب الثاني
نظريات التسمية وتخطيطها

الجزء الثالث

نظريات التنمية الاقتصادية

مقدمة عامة

- (١) النظرية الكلاسيكية
- (٢) النظرية النيوكلاسيكية
- (٣) نظرية الرأسمالية الاحتكارية
- (٤) النظرية الشومبيترية
- (٥) نظرية المراحل (روستو)
- (٦) محددات النمو (هارود ودومار)
- (٧) تحليل آرثر لوهس
- (٨) التحليل الكينزي
- (٩) مذهب الاحتياجات الأساسية

الجزء الثالث

نظريات التنمية الاقتصادية

Theories of Economic Development

مقدمة عامة :

حاول عدد من الكتاب والمفكرين ، منذ حقبة بعيدة ، ارساء بعض القواعد لنظريات التطور الاقتصادى . وهذا يتضح من الإطار الفكرى الذى احتوته كتابات التجارئين والطبيعيين والذى تضمن — لأول مرة — عناصر مختلفة للنمو الاقتصادى مع ملاحظة أن بعض الكتاب قد ناقشوا — فى القرن الرابع عشر — العوامل التى اعتقدوا بأنها دافعة الى تحسين الرفاهية المادية للانسان^(١) .

الا أن الأدب الاقتصادى لم يتضمن عناصر أساسية لنظرية ديناميكية للتطور الاقتصادى ، لا فى الصور الوسطى ولا فى الكتابات الواردة فى الفترة ما بين العصور الوسطى وعصر التجارئين . ويرجع هذا الى أن الأفكار التى تدور حول تحسين المستوى المادى للانسان كانت محدودة أو غائبة . ومع أن المشكلة الاقتصادية وجدت منذ خلق الله آدم وحواء الا أن النظريات العلمية الاقتصادية لم تبدأ فى الظهور سوى مع خروج كتاب آدم سميث « ثروة الأمم » الى النور عام ١٧٧٦ . والسبب فى ذلك كما يدلنا عليه روبرت هيلبرنر يكمن فى أنه طالما اعتمدت المجتمعات فى حل مشكلة البقاء على التقاليد أو اصدار الأوامر فان المشكلة الاقتصادية والتى تحتاج الى اقتصاديين بالمفهوم الحديث لم يكن لها أى وجود . وطالما سارت المجتمعات على هدى عادة أو طاعة لأمر فانها لم تستشعر الحاجة للاقتصاديين كى يوضحوا لها ما يدور ... كان هناك رجال الدين

(1) Henri Denis, "Histoire de la Pensée Economique", P.U.F., 6^e edition, 1980, p. 91.

والفلاسفة والسياسيون ، أما الاقتصاديون فلم يكن لهم وجود^(٢) . كان لابد من الانتظار حتى يولد نظام السوق والذي فيه تباع وتشترى السلع والخدمات وعوامل الانتاج ، وتسود روح الكسب وترسخ مفاهيم الربح والابتكار . وبدأ هذا كله في القرن الـ ١٣ ، ولم يتطور نظام السوق بتلك المفاهيم الا في القرن الـ ١٩ . وهكذا ولدت — بمولد نظام السوق — الرأسمالية التجارية والتي حركت ودفعت بخطوات جبارة تقدم الافكار والمخترعات والانفتاح على عوالم جديدة في ظل المنافسة من أجل المزيد من الكسب . وقد تيسر هذا التطور بفضل مجموعة من العوامل كظهور الوحدات السياسية القومية في أوروبا ، وتشجيع الدول القومية الجديدة لروح المغامرة والكشوف في الخارج ، والتحلل البطيء الذي اصاب الروح الدينية تحت وقع ما جاءت به النهضة الفكرية في ايطاليا من أفكار ومناهج تنزع الى الشك وتهدف الى البحث والاستقراء وتعنى بالانسان وبالحياة الدنيا ، وانتشار المدن وتشديد الطرق التي تشمل التجارة واتساع التداول النقدي ، وظهور ونمو اساليب فنية في المحاسبة لم تكن موجودة من قبل ، وازدياد النظرة الاستطلاعية الاستقرائية العلمية . وبظهور عام ١٧٠٠ عرف العالم مفاهيم الرجل الاقتصادي ، والمضاربة ، والأسواق ، وهكذا يمكن اعتبار عصر التجارين بمثابة فترة انتقال تم فيها ارساء النظام الاقتصادي المبني على السوق بعد أن كان نظاما اقطاعيا راكدا على مدى العصور السابقة عليه .

ويمكن القول أن الكتابات الاقتصادية ، حتى عصر التجارين ثم الفيزيوقراط لم تتضمن — كما ذكرنا — عناصر أساسية لنظرية ديناميكية للتطور الاقتصادي ، ومع هذا فقد أكد التجاريون على أهمية الدور الاستراتيجي للتجارة والصناعة ، وعلى ضرورة التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية ، كما أكد الطبيعيون دور الزراعة الاستراتيجي في خلق الناتج الصافي ، ونادوا بتحييد الدور الذي تلعبه الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي .

(2) R. Heilbroner, "The Worldly Philosophers", Simon and Schuster, New York, 1961, pp. 15-45.

وقد لاحظ آدم سميث في كتابه « ثروة الأمم » : « أن السعى وراء تكوين الثروة في مختلف الدول ، وفي الفترات الزمنية المختلفة » ، قد أفرز نوعين من الأنظمة التي تميز بها الاقتصادى السياسى : النظام التجارى Mercantilist system والنظام الزراعى Agricultural system⁽³⁾ ، والواقع أنه لا يمكن وضع النظامين على قدم المساواة . فكيناي Quesnay ومؤيديه — الذين عرفوا فيما بعد باسم الفيزيوقراط أو الطبيعيين — قدموا للفكر الاقتصادى مجموعة متكاملة متجانسة من الأفكار خاصة في مجال النمو الاقتصادى بحيث يمكن اعتبارهم وبحق اصحاب مدرسة فكرية متميزة . وبينما ظهرت افكار الفيزيوقراط في فرنسا في فترة الربع قرن السابق على ١٧٧٦ ، نجد أن الكتابات الانجليزية المتعددة والمتناثرة طوال قرون ثلاث لم يبد على أصحابها أية محاولة للخروج بتيار فكرى خاص فلم يكن بينهم اتفاق على مبادئ معينة كما أن الاختلاف كان شاسعا في ادوات التحليل ووسائل البرهان المستخدم في عرض حججهم الاقتصادية . لقد كانت تجمعهم صفتى اشتراكهم في التجارب العلمية وكذا توافر خيوط « مذهبية » مشتركة بينهم جميعا .

ولن نتعرض لسرد أفكار كل من التجاريين والفيزيوقراط ، ولكن يكفى الإشارة الى النقطتين التاليتين :

١ — قد يكون هناك أوجه شبه بين البلاد التي ترعرعت فيها أفكار التجاريين والبلاد النامية الآن ، إلا أن هناك أوجه اختلاف اساسية : فمثلا نصيب الفرد من الموارد في البلاد الأوروبية كان أعلى مما هو عليه الآن في البلاد المتخلفة خاصة تلك المزدهمة بالسكان ، وكان السكان يتزايدون بمعدل أقل ، والمداخرات بمعدل أكبر ، كما أن التبادل والتجارة الدولية لم تكن عليها مثل هذه القيود التي تمثل عقبة أمام تصريف البلدان المتخلفة لمنتجاتها في الخارج بل أن البدائل الصناعية للمنتجات الأولية لم تكن قد استحدثت بعد ... الى غير ذلك من أوجه الاختلاف التي تميل الى غير صالح الدول المتخلفة الآن .

(3) Mark Blaug, "La Pensée Economique, Origine et Développement", Economica, Paris, 1981, p. 11.

٢- كانت نقاط الضعف في الفكر التجارى تكمن في الفشل في تعريف المفاهيم الاقتصادية بدقة (كالانتاجية ، والثروة ، ورأس المال ..) ، أو في العجز عن وصف بعض العمليات (مثل الادخار ، والاستثمار ، وتقسيم العمل ، وسلوك التكاليف) ، أو في العجز عن توضيح طبيعة العلاقات الدالية الهامة (مثل التى بين النمو السكانى ومحدداته وبين الزيادة في الناتج ... الخ) .

أما عن الطبيعين فقد أكدوا أهمية قطاع الزراعة كما تقدم ، كما أكدوا أهمية التكوين الرأسمالى والمشروع الخاص ، واهتموا بمعدل نمو الناتج بالنسبة للفرد والجماعة ، كما ارسوا مبدأ الحرية الاقتصادية ، وكان شعارهم المعلن *Laisser faire* أى دعهم يعملون ، دعهم يمرون .

وفي الفصول المقبلة سوف نتناول (في هذا الجزء الأول من الكتاب الثانى) عرض وتحليل أهم خطوط الفكر المتعلقة بموضوع التنمية الاقتصادية لكل من المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والماركسية والنيوماركسية وأفكار شوميتير ونظرية المراحل لروستو وتحليل هارود ودومار وأفكار آرثر لويس والتحليل الكينزى لكى نصل الى احدث نظريات التنمية الاقتصادية والتى اسفرت عنها تجارب البلدان المختلفة في النصف الثانى من القرن العشرين وهو ما يطلق عليه منهج الاحتياجات الأساسية .

وقبل الدخول في تحليل هذه النظريات بشئ من التفصيل سوف نستعرض أهم الاتجاهات التى شكلت ملامح تطورها والتى يمكن إيجازها في النقاط الخمس التالية :

أولاً : أكدت كل النظريات التى ظهرت منذ آدم سميث وحتى كينز على أهمية التركزم الرأسمالى *Capital Accumulation* في عملية التنمية ، باعتبارها المحدد الرئيسى لمعدل وحجم النمو الاقتصادى .

ثانياً : اعتبرت الزيادة في اجمالى الدخل القومى هى الهدف العام الشامل لعملية تطور ونمو الاقتصاد القومى في ظل النظام الرأسمالى الحر ، كما

أعتبرت الزيادة في انتاجية القطاع الصناعي — والذي يستقطب نموه عنصر رأس المال النقدي والمعنى وكذا التكنولوجيا الحديثة — هي الهدف الخاص المؤدى الى نمو الناتج القومى للمجتمع ، وكان ينظر الى القطاع العائلى على أنه قطاع مستهلك أكثر منه منتج . وظل التركيز على الادخار والاستثمار الذى يتكون فى قطاع الاعمال وبخاصة فى مجال الانتاج الصناعى والتجارة الخارجية وهى القطاعات التى تستفيد من عنصر التكنولوجيا .

ثالثا : تطور التفكير من التركيز على النمو Growth الى العمالة Employment عقب أزمة الكساد العظيم ١٩٢٩—١٩٣٣ ، وظهرت الآراء الكينزية لعلاج الركود الذى يهدد استمرارية النظام الرأسمالى الحر . فقد كان لمشاكل البطالة التى تفتشت آنذاك أثرها فى تطوير النظريات الاقتصادية للنمو بحيث تربط بين ارتفاع معدلات النمو فى الدخل القومى والتشغيل الكامل لعناصر الانتاج المتاحة فى المجتمع .

رابعا : كان للافكار الماركسية ولتجارب البلدان الاشتراكية أثرها فى لفت الأنظار الى تطوير الاهتمام بالعدالة فى توزيع الدخل بين الفئات والطبقات المشتركة فى انتاج الدخل القومى . هكذا تطور هدف التنمية من النمو Growth الى العمالة Employment الى إعادة توزيع الدخل Redistribution . وأخيراً بعد أن اتضح زيادة عدد الفقراء (فقرا مطلقا) فى العالم فى أواخر القرن العشرين بالصورة التى عرضناها فى الكتاب الأول . فنجد أن الاهتمام أصبح فى الربط بين جهود التنمية وبين اشباع الحاجات الأساسية Basic Needs للفئات الأكثر فقرا فى المجتمعات المتخلفة والفقيرة . ويعتبر هذا المنهج الجديد أول محاولة للاستجابة مع الخصائص التى تنطبق على الاقتصاديات الفقيرة بالمعنى الثالث بعد أن كانت نظريات النمو الاقتصادى المطبقة فى بلدان العالم الثالث مجرد نقل « أعمى » للنظريات الغربية المشتقة من ملاحظات خاصة بالاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة .

خامساً : تبرز من آن لآخر بعض الآراء التى تنفرد بتقديم وجهة نظر خاصة ولكنها استطاعت أن تعكس الى حد كبير بعض العلاقات . والمنعرجات ذان الأهمية فى تحليل النمو الاقتصادى . فمثلا أبرز شومبيتر دور المنظم Entrepreneur فى قيادة عملية التنمية . كما لفت كارل ماركس الانظار الى دور ملكية عوامل الانتاج والتناقض بينها وبين اسلوب الانتاج أو الفن التكنولوجى المستخدم وما يفرزه ذلك من علاقات اقتصادية واجتماعية قد تطيح فى النهاية بالنظام القائم . وعرض آرثر لوبس افكاره عن اجراء التنمية الاقتصادية من خلال تحويل العمالة من الزراعة الى الصناعة . كما أبرز النيوماركسيون دور العلاقات الاقتصادية الدولية فى فرض علاقات التبعية والثنائية الاقتصادية بين العالم المتقدم والدول المتخلفة . ويؤكد والت روستو على فكرة أن النمو الاقتصادى يأخذ شكل السلسلة الزمنية وأن حلقاتها تعكس مراحل التطور الاقتصادى ، ولكل مرحلة خواصها ، وبالتالي فكل بلد سوف يحقق نفس المسيرة التى سبقه بها بلد آخر متقدم . وتسمى نظريته هذه بنظرية المراحل .

وسوف نفرد لكل من هذه النظريات (ماعدا النظرية الماركسية) فصلا مستقلا لمعالجتها بصورة مبسطة مع التعليق عليها مع التركيز على ربطها ومقارنتها باحتياجات البلدان المتخلفة اليوم .

الفصل الخامس عشر

النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادى

The Classical Theory of Economic Development

عاصر الكلاسيك فترة الثورة الصناعية في غرب أوروبا في أواخر القرن ١٨ وأوائل القرن ١٩ والتي تحقّق فيها النمو التلقائي . وقد بنوا أفكارهم بناءً على مشاهداتهم بالإضافة الى أن التحليل الكلاسيكي حاول القاء الضوء على أسباب النمو الاقتصادى وكيفية حدوثه .

وسوف نعرض فيما يلى افكار المدرسة الكلاسيكية ككل ، ثم نذكر أهم هذه الأفكار لدى كل من آدم سميث وريكاردو ومالتس فيما يتعلق بالنمو الاقتصادى .

النموذج الكلاسيكى للنمو الاقتصادى :

طبقاً للمدرسة الكلاسيكية ، يعد تطور النظام الاقتصادى الرأسمالى سباقاً بين التقدم الفنى والنمو السكانى . وتظهر موجة نمو عندما يسبق التقدم الفنى نمو السكان حيث يترتب على ذلك زيادة التشغيل والانتاج والاجور أى حالة من الانتعاش الاقتصادى تؤدي الى زيادة فى السكان فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو ... وهكذا .

ويعتمد التقدم الفنى على التركيب الرأسمالى الذى يسمح بزيادة فى التشغيل الآلى وتقسيم العمل ، ويعتمد معدل التركيب الرأسمالى بدوره على مستوى الارباح واتجاهاتها ، ولسهولة المقارنة بين النماذج المختلفة سوف نقدمها على شكل دوال ومعدلات كالآتى :

١- دالة الانتاج : The Production Function

$$O = f (L, K, Q, T) \dots\dots\dots (1)$$

Total output حيث ترمز O الى الانتاج

The Size of Labour force حيث ترمز L الى قوة العمل

The Supply of Known resources or the amount of land available حيث ترمز K الى المتاح من الأرض

The Stock of Capital حيث ترمز Q الى رأس المال

The Level of technique حيث ترمز T الى مستوى التقدم الفنى

"Function of (or) depends upon" أمّا f فتعنى دالة f

أى أن الانتاج الكلى يعتمد على حجم قوة العمل ، ومقدار رأس المال والمتاح من الأرض ، ومستوى التكنولوجيا .

هذا وقد تم تجاهل عنصر التنظيم entrepreneurship في هذه الدالة ، ولا يعنى هذا أن الكلاسيك اعتبروا المنظم عاملا غير ذى أهمية ، ولكنهم لم يعتبروه عاملا استراتيجيا في النموذج ، ولم يفرقوا كثيرا — على عكس شومبيتر فيما بعد — بين المدير من حيث الوظائف التى يؤديها .

ومن الشيق أن تعرف أن الاقتصاديين الكلاسيك كانوا يقصدون بعنصر الأرض K تلك المساحة من الأرض المتاحة للزراعة وأنهم اعتبروا عرضها ثابت ، وبالتالي فإن الموارد الجديدة المكتشفة (من معادن وخلافه) تدخل تحت عنصر التقدم الفنى T^(١) .

وعلى هذا توضح لنا دالة الانتاج طبقا للتحليل الكلاسيكى — ما الذى يحدث للنتائج الكلى عندما يزداد عرض العمل مع ثبات عنصر الأرض .

وكا هو مبين بالشكل رقم (١١) فإن الزيادة المطردة فى عنصر العمل تؤدي الى نقص الناتج الكلى فى النهاية وعلى مراحل كالآتى :

Increasing Marginal returns

المرحلة الأولى : تزايد العائد الحدى

Decreasing Marginal returns

المرحلة الثانية : تناقص العائد الحدى

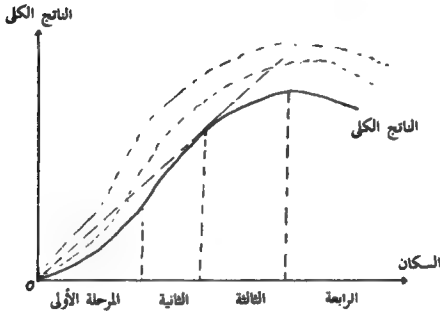
Decreasing average returns

المرحلة الثالثة : تناقص العائد المتوسط

Decreasing total returns

المرحلة الرابعة : تناقص العائد الكلى

الشكل رقم (١١)



وقد كانت أوروبا فى تلك الفترة التى ظهرت فيها الأفكار الكلاسيكية تمر بالمرحلة الثالثة حيث أى زيادة فى كمية العمل بالنسبة للأرض تؤدى الى زيادة فى الناتج ولكن بمعدل متناقص .

ويظهر الشكل الموضح عالى ماذا يحدث لو زادت كمية العمل L (مع ثبات عنصر الأرض) بالنسبة للناتج القومى وذلك كما يمثل المنحنى المتصل ، أما لو زاد التركيب الرأسمالى Q فان المنحنى يأخذ نفس الشكل ولكن ينتقل الى أعلى كما يمثل ذلك بالمنحنيات المتقطعة .

٢- التراكم الرأسمالي يسمح بالتقدم التكنولوجي :

وبعبارة أخرى يعتمد مستوى التقدم التكنولوجي على مستوى الاستثمار

$$T = T(I) \dots\dots\dots (2)$$

وقد اعتبر الكلاسيك أن عرض التكنولوجيا متجدد باستمرار فيما يتعلق بالسلع وطرق الإنتاج والآلات الجديدة ، ولكنهم اعتبروا أن المعدل الذي يتم به استغلال هذه الفرص محدود يتدفق رأس المال لتمويل استثمارات جديدة ، وهم لذلك يؤكدون أهمية الاستثمار والادخار كعامل مستقل Independent factor .

٣- الاستثمار يعتمد على الأرباح :

ويقصد بالاستثمار هنا الاستثمار الجديد أو الصافي net investment ، أو الإضافة الصافية لرصيد رأس المال a net addition to the stock of capital ، وقد اعتقد الكلاسيك أن الرأسماليين يقبلون على الاستثمارات لأنهم يتوقعون الحصول منها على أرباح وعلى ذلك فان :

$$I = d Q = I(R) \dots\dots\dots (3)$$

حيث ترمز R الى العائد من عناصر الإنتاج الثابتة (الأرض ورأس المال)، أو الأرباح (بالتعريف فان الاستثمار الصافي I = الزيادة في رصيد رأس المال d Q).

٤- الأرباح تعتمد على مستوى التكنولوجيا ، وعرض العمل :

ويرى الكلاسيك — كما رأينا — أن الأرباح هي النتيجة التي يسفر عنها السباق بين نمو السكان وبين التقدم الفني فهي تزيد كلما ظهرت موجة من التقدم الفني ، أما اذا زاد السكان ، وبالتالي عرض العمل فان العوائد المتحصل عليها من الزراعة تقل ، وترتفع نفقة العمل فتتخفص الأرباح . ولكن ما يعوض هذا الانخفاض — وقد حدث هذا تاريخيا في انجلترا — أن يحدث تطور تكنولوجي آخر يرفع من مستوى الأرباح .

$$R = R(T,L) \dots\dots\dots (4)$$

اذن :

ومن الجدير بالذكر أن الكلاسيك لا يفرقون بين قوة العمل وبين السكان ، فطبقا لتحليلهم الاقتصادي انه عند التوازن فان مستوى الأجور السائد (ثمن العمل في السوق) يكون عنده جميع العمال الراغبين في العمل موظفين توظيفاً كاملاً ، أى أنهم لا يعترفون بالبطالة الإجبارية ، ومن ثم فأى زيادة في السكان تعنى انخفاضاً في معدل الناتج ، ما لم يصاحب ذلك تقدماً تكنولوجياً .

ويمكن أن نعبر عن هذه المعادلات بمعادلة واحدة كالآتي :

$$T = T(I) = T(I(r)) = T [I (R(T,L))]$$

ويبدو واضحاً أن التقدم التكنولوجي يعد العامل المحرك للنمو ، ولكن هناك علاقة مزدوجة بين التقدم الفنى وبين معدل التكريم الرأسمالى (الاستثمار I) فكلاهما سبب للآخر واثراً له ، فلكى يوضع التقدم الفنى موضع التنفيذ لابد أن يترجم الى رأس مال عيى الذى بدوره يعتمد على توافر مجالات مربحة للاستثمار وهى تلك التى يخلقها التقدم الفنى .

٥- حجم قوة العمل يعتمد على حجم الأجور :

ولعل هذا الفرض نتيجة لقانون الأجور الحديدى Iron law of Wages الذى ساد الفكر الكلاسيك ، فأى زيادة في اجمالى المبلغ أو الرصيد المخصص للأجور سوف تؤدى الى تحسين مؤقت في مستوى المعيشة يترتب عليه زيادة في معدل نمو السكان فتعود الأجور مرة أخرى الى ما يوازى مستوى الكفاف ، والذى لا يمكن دونه أن يعيش اطفالاً جدد للطبقة العاملة . وقد يبدو هذا التحليل مستبعداً بالنسبة لظروف السكان في الدول المتقدمة الآن ، ولكنه يعطى وصفاً أميناً وصادقاً عما كان يحدث في أوروبا في آخر القرن ١٨ واولائل القرن ١٩ حيث كانت الزيادة في السكان نتيجة لارتفاع مستوى الأجور لا يقابلها أى ميول لتنظيم الأسرة نظراً لظروف عدة اجتماعية وفنية لم تكن ملائمة^(٢) .

$$L = L(W) \dots\dots\dots (5)$$

٦- الأجر يعتمد على مستوى الاستثمار :

وباستثناء مالتي كان الاقتصاديون الكلاسيكي يرون أن كل ما لا يستهلك يدخر وكل ما يدخر يجد طريقه آليا الى الاستثمار ، ولما كان حجم الاستثمار يتضمن تخصيص جزء منه باستمرار للدفع تكلفة رأس المال العامل أى الأجر فإن المعادلة السادسة تصبح :

$$W = W(I) \dots\dots\dots (6)$$

ولما كانت هذه المعادلات الستة تضم سبعة متغيرات فإنه لابد من اضافة المتطابقة التالية ، وتوضح أن الناتج الكلى يعادل مجموع الأرباح والأجر .

$$O = R + W \dots\dots\dots (7)$$

ويمكننا اضافة معادلة اخرى توضح شرط التوازن فى الأجل الطويل :

$$W = w L \dots\dots\dots (8)$$

حيث ترمز w الى معدل الأجر الأدنى The minimum wage rate

وهكذا يمكننا تلخيص التحليل الكلاسيكى فى المعادلات الآتية :

$$O = f(L, K, Q, T) \dots\dots\dots (1)$$

$$T = T(I) \dots\dots\dots (2)$$

$$I = dQ = I(R) \dots\dots\dots (3)$$

$$R = R(T, L) \dots\dots\dots (4)$$

$$L = L(W) \dots\dots\dots (5)$$

$$W = W(I) \dots\dots\dots (6)$$

$$O = R + W \dots\dots\dots (7)$$

وفى الأجل الطويل نضيف المعادلة :

$$W = w L \dots\dots\dots (8)$$

هذه هي خلاصة النموذج الكلاسيكى وهو يسير وفق المعادلات السابقة بطريقة دائرية .

ولنفهم كيفية سيره يمكننا الابتداء من الأرباح حيث انها المحرك الأول للنظام الرأسمالى .

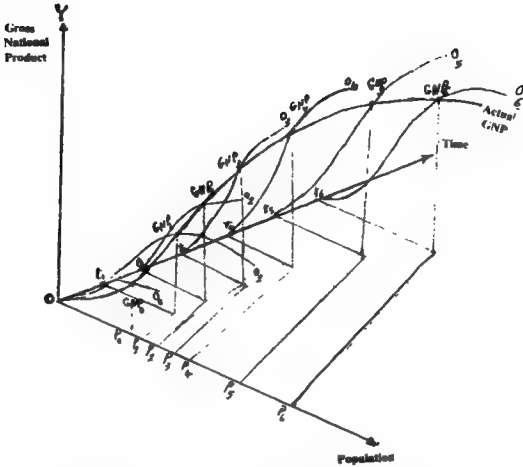
$$dR \rightarrow dI \rightarrow dQ \rightarrow dT, dW \rightarrow dL \rightarrow dR.$$

بمعنى أن زيادة الأرباح تؤدي الى زيادة الاستثمار التى يترتب عليها زيادة فى التركيب الرأسمالى مما يسمح للرأسماليين بتحسين المستوى الفنى وزيادة الأجور مما يؤدي الى نمو السكان الذى بدوره يؤدي الى غلة متناقصة للعمل بالنسبة للأرض ، وبذلك ترتفع تكلفة العمل ، وتقل الأرباح ... الخ ، أى فتتخفص الاستثمارات وتقل الزيادة فى رأس المال فيقل التقدم الفنى وتتخفص الأجور فيبهط النمو السكانى ... الخ .

ويوضح الشكل رقم (٢) فكرة النمو الاقتصادى طبقا للتحليل الكلاسيكى عبر الزمن ويظهر أثر الزيادة فى السكان (قوة العمل) على اجمالى الناتج القومى بمرور الوقت ، وسوف نبدأ بـ $t = 0$ حيث ترمز t الى الزمن و $time$ ويرصد من رأس المال والتقدم التكنولوجى والذى يسمح لنا بالحصول على المنحنى O_1 الذى يربط بين قوة العمل والناتج القومى الأجمالى ، كما سنفترض أن حجم السكان الفعلى هو P_0 وأن الناتج عند النقطة GNP_0 يمثل مرحلة انخفاض العائد المتوسط على هذا المنحنى O_1 .

ثم بالانتقال الى منحنى آخر O_2 — بعد مرور فترة معينة — حيث تنتج قوة العمل مقداراً أكبر من ذى قبل من الناتج بالنسبة لحجم الأرض الثابت ، وبالطبع يتزايد النمو السكانى ... وهكذا .

الشكل رقم (١٢)



وهكذا يبدو انه طبقا للنموذج الكلاسيكى وبناءا على الاستمرار في تزايد السكان وانخفاض ناتج العمل بالنسبة للأرض (أى انطباق قانون تناقص الغلة) ينتهى النظام الرأسمالى الى حالة من الركود Stationary state .

آدم سميث Adam Smith

لقد ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادى من خلال تعرضه للمبادئ العامة التى تحكم تكوين الثروة والدخول . ولعلنا نعلم أن آدم سميث بذل ما فى وسعه فكرها لأرساء أسس الحرية الاقتصادية مناديا بمبدأ الفيزوقراط Laissez faire, Laissez passer ، فقد اعتقد أن القوانين الطبيعية هى

التي تنظم سير الحياة الاقتصادية من خلال ما أسماه باليد الخفية *Invisible hand* وترتب على ذلك أن أية قيود تفرض على النشاط الاقتصادي من جانب الحكومات إنما تعرقل نمو الاقتصاد القومي^(٣) .

وكا يشير عنوان كتابه « دراسة في طبيعة واسباب ثروة الأمم » والذي نشر لأول مرة عام ١٧٧٦ وترجم في حينه الى عشرات اللغات ، فان اهتمام آدم سميث كان منصبا على كيفية حدوث النمو الاقتصادي وعلى العوامل المشجعة والمثبطة لتحقيقه . ونقطة البدء في تحليل آدم سميث هي تقسيم العمل *Division of labour* فتخصص العمال في أنشطة محددة يرفع من مستويات الانتاج كما ونوعا . الا أن التخصص وتقسيم العمل لا يمكن أن يأخذ بحاله على نطاق واسع الا اذا توافر للعمال امكانية استخدام المعدات والآلات المتخصصة . ومن ثم كانت أهمية التوزيع الرأسمالي . ويلاحظ سميث أن الادخار اساسي للنمو الاقتصادي . فاذا توافر لدى الافراد — في مجموعهم — تخصيص جزء من المواد الانتاجية لانتاج السلع الانتاجية بدلا من انتاج السلع الاستهلاكية واستخدمت بكفاءة عالية (من خلال التخصص وتقسيم العمل) امكن زيادة الانتاج الكلي زيادة كبيرة .

واستمرارا في التحليل المنطقي لمحددات النمو الاقتصادي ، نجد سميث يربط ما بين فكرة التخصص وتقسيم العمل وضرورة اتساع رقعة السوق . فحجم السوق *Size of the market* قد يقف قيда على انطلاق النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة اذا لم يكن السوق قادرا على استيعاب الناتج المتزايد . وترتب على ذلك مناداة سميث بحرية التجارة والتبادل الدولي وتحرير التجارة لإمكان تصريف الناتج في السوق العالمي . وأشار سميث في هذا المجال الى أهمية اكتشاف امريكا باعتبارها سوق جديد واسع أمام السلع الأوروبية . وكان لابد للتجارة الدولية الحرة من القيود أن تسفر في ظل هذه الظروف — التي قدم فيها سميث تحليله — عن تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح والدخول ، ومعنى آخر معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي .

ويرى سميث أنه حين تبدأ عملية النمو فإنها تصبح متجددة ذاتيا Self Sustaining فتقسم العمل يرفع من الانتاجية التي تزيد بها الأرباح والدخول فيمكن الأفراد من تخصيص جزء أكبر من دخلهم للاستثمار أى للتركيب الرأسمالى، فمزيد من التخصص وتقسيم العمل حيث تعمل التكنولوجيا على ظهور الحديث من الآلات التي ترفع من مستويات الانتاج فمزيد من الأرباح... وهكذا.

الا أن آدم سميث يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للنمو الاقتصادى . ونجده يعبر عن تشاؤمه عندما يصل الاقتصاد القومى الى مرحلة حدة التراكم الرأسمالى حين يتكالب الرأسماليون على الاستثمار فى مجالات معينة مما يؤدى الى هبوط معدلات الأرباح وينتهى الأمر الى حالة ركود Stationary state⁽⁴⁾ .

ويلاحظ أن تحليل آدم سميث لم يتسم بالدقة والترابط فى شرح الكيفية التى يصل بها الاقتصاد الرأسمالى الى حالة الركود هذه . الا أن العامل الذى يوقف النمو فى النهاية هو — فى رأيه — ندرة الموارد الطبيعية ، فمع تقدم الاقتصاد يتزايد التركيب الرأسمالى كما يتزايد السكان (نتيجة لارتفاع الدخل) فيزداد الطلب على عرض شبه ثابت للموارد الطبيعية فتتناقص الدخل وتقل الأرباح ويضمحل الحافز على الاستثمار .

ديفيد ريكاردو David Ricardo

تأثر ريكاردو بكتابات سميث. ثم ما لبث أن أخذ فى تشكيل أفكاره محاولا فى النهاية وضع اللمسات الأخيرة لنظريته الصارمة عن النمو الاقتصادى، وبذلك ساهم فى تخليص النظرية الكلاسيكية للنمو من بعض الشوائب التى كانت تعلق بها.

وجعل ريكاردو من الزراعة القطاع الرئيسى الهام فى النشاط الاقتصادى نظرا للدور الهام الذى تلعبه الزراعة فى مد السكان المتزايدين بالمواد الغذائية . وكان هناك سباق بين الغذاء الذى تتيحه الموارد الطبيعية من ناحية ، والسكان من ناحية أخرى⁽⁵⁾ .

وقد بنى ريكاردو أفكاره على دعمتين رئيسيتين ، وهما :

١- نظرية مالتس في السكان .

٢- قانون تناقص الغلة .

ونقطة البداية في النمو عند ريكاردو هي أن عنصر السكان يكون صغيرا بمقارنته بالموارد الطبيعية المتاحة ، وهذا يجعل الفرص المربحة متوفرة فيقوم الرأسماليون باستثمار اموالهم في الميادين التي تنبأ لهم فيها مثل هذه الفرص خاصة في مجال الزراعة ، فتزداد ارباحهم وبالتالي معدلات ترآكم رأس المال ، كما ترتفع الأجور ، وتؤدي زيادة ترآكم رأس المال الى زيادة الانتاج والربح ويتزايد الطلب على عنصر العمل فترتفع الأجور ، وهذا من شأنه زيادة النمو السكاني . وتشتد المنافسة على استغلال الأرضي المرتفعة الخصوبة ، ولما كان عرض الأرضي — من وجهة النظر الريكاردية — محدودا نسبيا فانه باستمرار النمو السكاني يتم استغلالها جميعا بما فيهم الأرضي الأقل خصوبة ، وهذا يجعل من ظهور تناقص الغلة وارتفاع اسعار المواد الأولية والغذائية ... وهذا يؤدي الى مطالبة العمال برفع أجورهم ، واذا ما نجحوا في تحقيق مطالبهم فان ذلك يؤدي الى نقص الارباح وبالتالي نقص التراكم الرأسمالي نظرا لان كلا من الأجور والربح ستلتهم الجزء الأعظم من الناتج القومي ، ومن ثم تأخذ الارباح في التضاؤل ، وهذا من شأنه تقليل الحافز على الاستثمارات الجديدة ، وبالتالي انخفاض الطلب على الأيدي العاملة فتتجه الأجور الى الانخفاض حتى تصل الى حد الكفاف مما يعمل على ثبات حجم السكان وظهور حالة من الركود Station ary state يصبح النمو بعدها عملية عسيرة .

هذا هو الفكر الريكاردى بايجاز ، ويوجه فيه النظر الى الثغرات التي تنتاب السكان والأجور والارباح وتكوين رأس المال والربح وآثارها المحتملة ، وهو يقدم نظرية حركية للنمو وإن كان يتسم بطابع تجريدي الى حد كبير ، هذا بالإضافة الى أنه وجه جل اهتمامه — على حد تعبير شومبيتر — الى نظرية القيمة والتوزيع اكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي .

ورغم تأكيد ريكاردو لأهمية ترآكم رأس المال في عملية النمو ونظرية القيمة

المستمدة من العمل Labour theory of value إلا أنه جعل من عنصر الأرض عاملا محددًا للنمو ولذلك لم يأخذ في اعتباره التقدم التكنولوجي ولا إمكانية احلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض .

هذا ولريكاردو أفكاره فيما يتعلق بالتجارة الخارجية والضرائب ، فقد حيد حرية التجارة وقدم نظريته عن اختلاف النفقات النسبية وأثر التجارة الدولية في جنى ثمار تقسيم العمل والتخصص على النطاق العالمى مما يؤدى الى زيادة دخل الشعوب .

وهكذا يرى ريكاردو في فرض التعريف الجمركية اضرارا بالصالح العام ثمو البلاد ، كما أن الضرائب على السلع الضرورية والدخول والأرباح تعتبر في نظره معوقة لمعدل التكوين الرأسمالى والاستثمار ولكنه لم يمانع كثيرا في فرض الضرائب على الربح والسلع الكمالية .

مالثس Malthus

لقى مالثس الضوء على متطلبات النمو في البلاد المتقدمة ، وتسيير عجلة التنمية على أساس أنها تتمثل في الفرق بين الناتج القومى الكلى المحتمل Potential GNP والناتج القومى الكلى الفعلى Actual GNP^(٦) .

كما أن لمالثس آراءه المشهورة عن النمو السكانى وانه يرى تزايد السكان وفقا لمتوالية هندسية بينما تزايد الموارد وفقا لمتوالية عديدة . وفي حين يتضاعف السكان كل ٢٥ عاما تزداد الموارد بمقدار ثابت ، وعلى ذلك فان الزيادة في السكان لا يقابلها زيادة في الموارد بنفس النسبة ومن ثم فهي تمثل العقبة في سبيل النمو ، الا اذا صاحب ذلك زيادة في الطلب على الأيدي العاملة بغرض زيادة الانتاج . فتمو طبقة العمال يعنى نمو الطلب الفعال على السلع والخدمات ومن ثم دفع عجلة التطور الاقتصادى . لكن زيادة الطلب على العمال بغرض زيادة الانتاج يعتمد من الناحية الأخرى على مقدار المتاح من رأس المال العيى ، لذلك يقترح مالثس زيادة معدلات الادخار بمقادير تتناسب مع حجم الاستثمار المطلوب حتى لا تحدث اختناقات . وقد ادخل مالثس فكرة الميل الأمثل للادخار Optimum

propensity to save حتى يمكن تحقيق المدخرات اللازمة بالقدر المعقول للاستثمارات المتاحة المربحة ، وحتى لا تنطفي — أو تكون — زيادة الادخار على حساب الانفاق الاستهلاكى فيقل الأخير مما يوقف تيار الاستثمار ويثبط من همم المستثمرين وإلى جانب اهتمام مالئس بمشكلة الانفجار السكائى ، والموارد والطلب الفعال اهم مائئس ايضا بالتقدم الفنى وتقسيم العمل والاسواق . فهو يرى أن التقدم الفنى يزيد من العمالة والانتاج خاصة فى القطاع الصناعى حيث تتوافر فيه الفرص للاستثمار المربح ، والذي يتسم بزيادة الغلة ، اما بالنسبة لتقسيم العمل فقد الملح الى مسألة ضيق الاسواق وانخفاض الطلب الفعال فى الدول الاقل تقدما .

هذا وقد انتقد مالئس قانون سائى للاسواق Say's Law الذى ينص على أن « كل عرض يخلق دائما الطلب عليه » . فقد اعتقد فى امكانية حدوث اختلافات بين مستويات الادخار والاستثمار ، ومن ثم اعتقد فى وجود حالات التشغيل غير الكامل لعوامل الانتاج .

بالإضافة الى ذلك فقد اشار الى ظاهرة الازدواج Dualism فى البلاد المختلفة . فهو يصور اقتصاديات تلك البلاد ، وقد انقسمت الى قطاعين رئيسيين :

١ — قطاع زراعى .

٢ — قطاع صناعى .

والصورة المائئسية للتنمية تتمثل فى زيادة رأس المال المستثمر فى كل من القطاعين ، فبالنسبة للقطاع الزراعى ، يقترح مالئس اتباع اساليب الاصلاح الزراعى كوسيلة لتحقيق زيادة الانتاج الزراعى وتوجيه جزء معين من رأس المال نحو هذا القطاع حتى يمكن زراعة جميع الأراضى الصالحة للزراعة وحتى تتوفر فرص الاستثمار المربحة فيه . وبذلك يمكن توجيه بقية رأس المال نحو قطاع الصناعة التى تزداد فيها الغلة ويظهر فيه التقدم التكنولوجى . ويدوران عجلة النمو تزداد أهمية القطاع الصناعى .

غير أن هذا لا يعنى اهمال قطاع لصالح آخر ، بل لابد من تقدم القطاعين معا ذلك أن تأخر احدهما يعرقل من تقدم الآخر بسبب تشابك العلاقات بينهما ، فمثلا لا يمكن اهمال قطاع الزراعة في البلاد المختلفة لان تقدم القطاع الصناعى سوف يحده تأخر القطاع الزراعى . وما يقترحه مالتس هو تحقيق نوع من التوازن حتى يمكن الوصول الى مستويات التطور المرغوب فيها .

هذا هو موجز عن افكار مالتس . ولقد تأثر باحوال بريطانيا التى عاصرها حينذاك فانعكس ذلك على افكاره وكتاباتة . ولا تخفى الصورة القائمة التى رسمها عن السكان وأن نموهم يمثل اضرارا على مستوى المعيشة لا محال من حدوثها وأنها تسبب في النهاية في الركود الاقتصادى .

ولم يكن يدور في خلد مالتس آنذاك المنجزات التى في مقدور التقدم التكنولوجى أن يحققها خاصة في قطاع الزراعة لزيادة الانتاج الزراعى اللازم لمقابلة الزيادة في النمو السكانى .

نقد النظرية الكلاسيكية :

رأينا أن النظرية الكلاسيكية قد ركزت على أهمية رأس المال والتركيب الرأسمالى في عملية التنمية الاقتصادية ، كما أكدت على أهمية تحويل جزء من الفائض الاقتصادى المحتمل الى نواحى الاستثمار المنتجة وذلك لدفع عجلة التنمية .

غير أن هناك موجة من التشاؤم سادت افكار اعضاء هذه المدرسة تتلخص في اجماعهم على ركود الثور في نهاية الأمر .

ويرجع هذا التشاؤم الى عدة عوامل اعتقدوا إمكان حدوثها في ذلك الوقت ، ومن أهمها :

١- تزايد السكان :

وسبق أن رأينا كيف أن افكار مالتس التشاؤمية عن نمو السكان بالنسبة الى الموارد سوف تؤدي الى عرقلة عملية التنمية الاقتصادية .

٢- تناقص الغلة :

وقد اشار الكلاسيك الى تحقيق ظاهرة تناقص الغلة فى الزراعة ، مما يؤدى الى ارتفاع اسعار المواد الزراعية وبصفة خاصة المواد الغذائية ، وهذا يدفع العمال الى المطالبة بزيادة الأجور ، فاذا زادت الأجور فان الطلب على الأيدى العاملة سوف يقل وتنخفض الدخول فالطلب الفعال ، فحالة من الركود فى النهاية .

غير أن المدرسة الكلاسيكية قد غالت كثيرا فى سردها لآثار هذين العاملين . فبالنسبة لعامل السكان ، لم تتحقق الزيادة بالصورة القائمة التى صورها مالتس لمعاصريه بل مرت بعض الفترات التى كانت فيها بعض دول اوروبا والأمريكتين واستراليا تعمل على تشجيع زيادة النسل ليمكثها تحقيق زيادة مطردة فى الانتاج ومعدلات النمو .

ومن الانصاف القول أن شبح النمو السكانى بدأ يظهر فى بعض الدول المتخلفة فى الحقبة الأخيرة ، ومع ذلك فهو ليس بالصورة التى رسمها مالتس . أما فيما يتعلق بظاهرة تناقص الغلة فقد جاء التقدم التكنولوجى بأساليب من شأنها زيادة انتاج كلا من قطاعى الزراعة والصناعة ومعدلات لم تخاطر على بال الكتاب الكلاسيك خصوصا فى الزراعة مما ادى الى توفر المواد الغذائية اللازمة لاشباع حاجات السكان المتزايدين .

وبخلاصة القول أن النتائج التى انتهت اليها المدرسة الكلاسيكية لم تتحقق ، ولم تتوقف عملية النمو الاقتصادى فى الانظمة الرأسمالية وإن كانت هناك بعض العقبات والاختناقات التى تعرقل سيرها .

هوامش الفصل الخامس عشر

- ١— B. Higgins, "Economic Development", op. cit., p. 88.
- ٢— ليست هذه الفكرة ساذجة تماماً كما تبدو لأول نظرة ، ففي أيام آدم سميث كانت نسبة وفيات الأطفال في صفوف الطبقات العاملة والدنيا عالية بشكل مفرع . وفي هذا يقول سميث في كتابه « ثورة الأمم » : « ليس من غير العادى .. في مرتفعات اسكتلنده الا يعيش للأُم التي ولدت عشرين طفلاً سوى اثنين » ، انظر كتاب : قادة الفكر الاقتصادي ، تأليف روبرت هيلبرونر ، وترجمة راشد البراوى ، صفحة ٧٢ .
- ٣— انظر :
- Adam Smith, "An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations", J.M. Dent & Sons Ltd., London, 1933.
- ٤— انظر في ذلك الجزء :
- Joseph A. Schumpeter, "History of Economic Analysis", George Allen & Unwin Ltd, London, 6th Ed. 1967. pp. 562-564.
- ٥— يلاحظ أن ريكاردو كان من كبار الملاك الزراعيين ، وأحد كبار سماسرة بورصة الأوراق المالية ، وعضو برلمان بارز . انظر كتابه :
- "The Principles of Political Economy and Taxation", 1817.
- ٦— مالثس كتاب بعنوان :
"T.R. Malthus, "Principles of Political Economy", 1820.
انظر ايضا :
- B. Higgins, "Economic Development", op. cit., pp. 99-106.

الفصل السادس عشر

النظرية النيوكلاسيكية

The Neo-Classical Theory of Development

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن الماضي . في هذه الحقبة من الزمان تم اكتشاف موارد جديدة وتحسنت المعارف الفنية وظهرت اختراعات حديثة مما كان له أثره على نهادة الانتاج ودفع عجلة النمو الاقتصادى بمعدلات كبيرة . وقد كان لمثل هذه التطورات أثرها على الأدب الاقتصادى الذى ساد طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر بحيث اتسم بالتفاؤل . وقد اعتقد النيوكلاسيك بإمكان استمرار عملية النمو دون حدوث الركود الختمى الذى أشار اليه الكلاسيك . ومن أبرز الاقتصاديين النيوكلاسيك الفريد مارشال A. Marshall ، الإنجليزى ، و ك. فيكسل K. Wicksell ، و ج.ب. كلارك الأمريكى .

وتتميز المدرسة النيوكلاسيكية فى التحليل الاقتصادى الخاص بموضوع النمو :
محدداته وأسبابه ، بالعناصر والسمات التالية^(١) :

أولاً : أن عملية النمو الاقتصادى عملية متكاملة مترابطة ومتوافقة ، فنمو قطاع معين أو صناعة معينة يدفع القطاعات الأخرى الى النمو ايضا . وإذا ما تقدمت الصناعة — كقطاع — أسفر ذلك عن انتاج الآلات والمخسبات وارتفع مستوى المعارف الفنية التى بدورها ترفع من مستوى قطاع الزراعة كما تفيد فى مد الصناعات الأخرى بخدمات مشتركة بينها (مثل تسهيلات الكهرباء والقوى المحركة الرخيصة وخدمات النقل والمواصلات وبرامج التدريب الفنى ... الخ) . وهنا تبرز فكرة الوفورات الخارجية External economics التى ساهم بها مارشال فى الأدب الاقتصادى والتى يؤكد بها أن النمو الاقتصادى يتسم بالتوافق والترايب^(٢) . فوجود أى مشروع يخلق منافع وفوائد لم تكن موجودة من قبل ، ويدفع لتوسيع دائرة الاستفادة منها بإنشاء مشروعات أخرى ترتبط بمستوى التقدم

الذى تحقق قبلها فى المشروعات الأخرى أو فى القطاعات الأخرى ، مما يضيف الى رصيد وحجم الخدمات المتاحة للجميع .

والوجه الآخر للتوافق الذى تتميز به عملية النمو من وجهة نظر هذه المدرسة يتمثل فى الفائدة المشتركة لفئات الدخل المختلفة فنمو الناتج القومى يعنى زيادة الدخل بشقيها : الأجور والأرباح وكذا زيادة أنصبة الملاك . وهى عملية ذات تأثير إيجابى متبادل كما نعلم .

ثانيا : أن النمو الاقتصادى يتوقف على مدى ما يتوافر فى المجتمع من عناصر الانتاج الأربعة : العمل ، الموارد الطبيعية ، رأس المال ، التنظيم ، ويضاف إليها عنصر هام هو التقدم التكنولوجى .

* وعن الثغرات السكانية فقد اعتبرها النيوكلاسيك معطية من المعطيات ، وإن ربطوا بينها وبين حجم القوى العاملة فى المجتمع . وقد نبهوا من ضرورة تناسب الزيادة فى السكان — ومن ثم القوة العاملة — مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة حتى لا تنخفض مع الوقت الدخل الحقيقية للأفراد .

* وأما عن عنصر رأس المال ، فقد قام النيوكلاسيك بتحسين التحليل الكلاسيكى فيما يختص بمسألة التركيب الرأسمالى ، وجعلوا هذا التحليل أكثر تمثيلا مع الهياكل الاقتصادية القائمة فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين . وهم فى الواقع يعتبرون عملية النمو الاقتصادى معضلة للتفاعل بين عنصرى التراكم الرأسمالى ، والزيادة السكانية . فزيادة التكوين الرأسمالى من الأهمية بمكان ، وذلك لامكان إقامة المصانع واستخدام الآلات الحديثة وتبنى التكنولوجيا المتطورة وترجمتها الى أساليب جديدة للانتاج . بالإضافة الى ذلك فان زيادة عرض رأس المال تعمل على خفض سعر الفائدة ، وهذا من شأنه تشجيع الاستثمار ، ومن ثم زيادة الانتاج . وهكذا تتضح أهمية عنصر رأس المال فى رفع المستوى الاقتصادى ودفع عجلات النمو .

ورؤوس الأموال المستثمرة — أو الممكن توجيهها نحو الاستثمار — تستمد من الادخار . وتفترض وجهة النظر النيوكلاسيكية المتفائلة توافر الرغبة فى الادخار

من جانب السكان، وكما لو كان الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم. وهكذا تأخذ عملية الاستثمار وهي شكلا آليا ميكانيكيا، ذلك أن النيوكلاسيك اعتبروا أن الرأسماليين — من جانبهم — يقومون تلقائيا بإعادة استثمار معظم ارباحهم طالما كانت هناك فرصة ربح جديدة.

الا أنه — بالنسبة للنيوكلاسيك — ليس من الضروري أن يكون المدخر هو المستثمر . فالسكان واصحاب الدخول المختلفة يستطيعون الادخار عن طريق شراء السندات والاسهم والاصول المالية التي يوفرها لهم سوق رأس المال Capital market . كما يستطيع رجال الأعمال القيام باستثماراتهم عن طريق الاقتراض من البنوك والافراد ، ويجمع سوق رأس المال بين المدخر والمستثمر ويتحدد في هذا السوق الثمن الذي يلتقى عنده في نقطة التوازن عرض المدخرات مع الطلب عليها وهو سعر الفائدة Interest Rate .

* وفي التحليل النيوكلاسيكي يلعب سعر الفائدة دورا اساسيا في تحديد الاستثمار . فيقوم رجال الأعمال بالمقارنة بين معدل العائد المتوقع من أى مشروع استثماري وبين معدل الفائدة المدفوع على القروض المطلوبة للقيام بهذا المشروع . فاذا فاق الأول والثاني يكون الاستثمار مربحا . الا أنه في ظل أى مستوى من مستويات المعرفة التكنولوجية كلما زاد عرض الاستثمارات في مجال ما كلما تناقص معدل الربح المتوقع والحقق في هذا المجال ، في الوقت الذي ترتفع فيه معدلات الفائدة نتيجة لزيادة الطلب على الاستثمار ومن ثم على الاقتراض فترتفع التكلفة وتقل فرص الربحية .

* وأما عن دور المنظم فيستشف من كتابات النيوكلاسيك ايمانهم بقدرة الانسان على الابتكار والتجديد . وهذا من شأنه عدم جهود عملية التطور بل دفعها دائما الى الأمام طالما كان هناك تقدما تكنولوجيا يستطيع المنظم أن يستغله تجاريا واقتصاديا .

* وهكذا يتكامل في نظر النيوكلاسيك الدور الذي يلعبه رأس المال مع التكنولوجيا في دفع عملية النمو للاقتصادات من حالة السكون أو الركود . لقد

أسس النيوكلاسيك تفألهم هذا على عاملين اثنين هامين ، يتعلق الأول بالتقدم التكنولوجى ، ويتعلق الثانى بمرونة الطلب على الأرصدة المتاحة للاستثمار^(٣) . بالنسبة للعامل الأول ، فقد اعتقد النيوكلاسيك أن التقدم التكنولوجى مستمر ولا يتوقف ، وأنه يأخذ مكانه بسرعة كافية للقضاء على أية ضغوط ركودية قد تفرضها ندرة الموارد الطبيعية . أما بالنسبة للعامل الثانى ، فقد رأى النيوكلاسيك أن أى انخفاض ولو ضئيل فى معدل الفائدة سوف يترتب عليه زيادة مشروعات الاستثمار زيادة كبيرة . وبصيغة أخرى ، فانهم اعتبروا أن مرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية كبيرة . ويترتب على ذلك أن الوصول الى حالة الركود ليس بالأمر الممكن أو السهل حدوثه .

ثالثا : أن النمو الاقتصادى لا يتحقق بطريقة مفاجئة وإنما بالتدريج . تماما كالمو العضوى كما وصفه مارشال . ويتضح ما لآراء داروين من تأثير على الفكر الاقتصادى حتى أن اهتمام النيوكلاسيك الأكبر اتجه الى تحليل الكيفية التى يوزع بها جهاز الثمن موارد المجتمع بين استخداماتها اللانهاية . وقد استعانوا فى ذلك بأسلوب التحليل المعتمدة على فكرة التوازن الجزئى الساكن Statie Partial Equilibrium . فكل مرحلة ، وكل مشروع صغير هو جزء من كل ينمو معا فى شكل تدريجى ، متسق ، متداخل ، ومتبادل التأثير . ولذلك كان من المنطقى أن ينتج النيوكلاسيك باهتمامهم الى مشاكل الأجل القصير .

ويجدر بالذكر هنا أن التوافق والترابط والتدرج والتفاؤل الذى ميز عملية النمو الاقتصادى فى الفكر النيوكلاسيكى قد وضع له اطار لا يختلف عما أراده الكلاسيك وهو : الحرية الاقتصادية . فالمنافسة الحرة وعدم تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية الا فى اضيق الحدود هو الأسلوب الافضل — فى نظرهم — لدعم عملية التنمية .

رابعا : قام النيوكلاسيك بتحسين وتطوير نظرية التكاليف النسبية لشرح مساهمة التجارة الدولية فى التأثير على مستويات الدخل القومية بالدول المشتركة فى التبادل الخارجى . وعلى الصعيد الدولى يؤكد النيوكلاسيك مزايها التخصص

وتقسيم العمل وحرية التجارة الخارجية ، حيث تعم الفائدة وتزداد الدخول القومية بمعدلات تمكن الدول المختلفة من تكوين معدلات مرتفعة للترسيم الرأسمالي ، والتي بدورها تستخدم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية بتلك الدول .

غير أنه من الانصاف أن نذكر أن النيوكلاسيك تشككوا في امكانية استفادة جميع الدول في المدى البعيد من مزايا حرية التجارة الدولية . حيث خشوا تدهور معدلات التبادل الدولي الى غير صالح الدول الصناعية القديمة . فهذه الأخيرة تواجه قصورا في تجديد صناعاتها بما يتعادل مع التقدم في مستوى الصناعات الأخرى في الدول المنافسة (وكانوا يشيرون الى صناعة الغزل والنسيج في إنجلترا وذلك في مواجهة الصناعة اليابانية ، والالمانية التي تتميز بكفاءة انتاجية عالية وتكنولوجيا أحدث) .

ورغم أن النيوكلاسيك قد نادوا بحرية التجارة الدولية ، حتى تعم مزايا التخصص وتقسيم العمل على نطاق دولي ، إلا أنهم يرتضون فرض قيود على التجارة ، وذلك في حالة الصناعة الناشئة أو اذا ترتب عليها افادة للاقتصاد القومي ولفترة قصيرة وليس تقييدا مطلقا .

تلك هي أهم الأفكار التي جاءت بها المدرسة النيوكلاسيكية الى مجال التنمية الاقتصادية من حيث محدداتها وعناصرها (رأس مال + تكنولوجيا + عمل + موارد + تنظيم) وكذلك سبل أو ديناميكية حدوث هذا التطور واتسامه في نظرهم بالتوافق والتدرج وليس بالفجائية .

نقد النظرية النيوكلاسيكية :

تتلخص أهم نقاط النقد فيما يلي :

- ١- ان النيوكلاسيك ركزوا على العوامل الاقتصادية في التنمية دون الجوانب الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية ، وافترضوا ثبات أغلب هذه العوامل الأخرى ، ونحن نعلم أن العوامل الأخرى لا تقل أهمية كبواعث للتنمية الاقتصادية ذاتها .

٢- أنهم قالوا أن التطور يتسم بالتدرج وربما أنهم بذلك أشاروا الى مجرد عملية النمو على أساس من البيان الاقتصادي القائم وليس عملية التنمية التي لا يمكن لها أن تدفع بالاقتصاد القومي الى الأمام بدون دفعة كبيرة كما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية .

٣- وجه أغلب النيوكلاسيك كل اهتمامهم نحو دراسة المشاكل الاقتصادية قصيرة الأجل ، دون أن يركزوا اهتمامهم على الأجل الطويل أيضا رغم أهمية هذا الجانب من الدراسة .

٤- كانت افتراضاتهم بصدد نموذج التنمية أن تسود المنافسة في الداخل وحرية التجارة في الخارج . غير أنه من المشاهد عمليا أن كلا الفرضين غير محقق بل درجة أو بأخرى وأن التدخل الحكومي يتخذ له دورا متزايدا في النشاط الاقتصادي بمرور الوقت حتى في أعرق الدول الرأسمالية وذلك منذ أزمة الثلاثينيات . كذلك الحال بالنسبة لحرية التجارة ، فالدولة تفرض العديد من القيود الجمركية حتى تحقق توازنا في موازن مدفوعاتها ... وربما أن النظرية النيوكلاسيكية قد فشلت في تحليل المشاكل المتعلقة بالمحافظة على توازن ميزان المدفوعات ، كما وأن فكرة التخصيص في التجارة الدولية التي يعرضونها إنما تخدم البلاد الصناعية المتقدمة أكثر مما تخدم البلاد الأقل تقدما .

ومن ثم يمكن القول بوجه عام بأن النموذج النيوكلاسيكي في التطور أكثر انطباقا على الدول الرأسمالية المتقدمة ، وبصعب تطبيقه برمته على الدول الأقل تقدما أو الدول المتخلفة .

هوامش الفصل السادس عشر

- ١ — يرجع في ذلك الى :
 - G.M. Meir and R.E. Baldwin, "Economic Development", John Willey, New York, 4th, ed., 1962. pp. 30-43.
 - J. Buttrick, "Toward a Theory of Economic Growth: The Neoclassical Contribution", in Hoeselitz ed., Paper V.
- ٣ — يعرف مارشال الوفورات الخارجية بأنها هي تلك الزيادات في احتمالات الربح لصناعة معينة والمنترتبة على نشاط اقتصادي خارج عن نطاق الصناعة ذاتها ، مما يترتب عليه من توسع الصناعة المعنية .
- ٤ — انظر : د. محمد الليثي : « التنمية الاقتصادية » ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٩ ، صفحات ٦٨—٧٢ .

الفصل السابع عشر

نظرية الرأسمالية الاحتكارية الاستعمارية

ترتكز هذه النظرية على دعامتين رئيسيتين^(١) :

١- نظرية الرأسمالية الاحتكارية .

٢- نظرية الاستعمار .

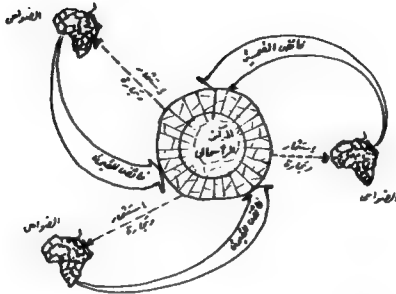
وبالرغم مما يؤكدّه اليساريون بصفة عامة — من أن الرأسمالية تنتهى حتما إلى الاستعمار ، أو أن الاستعمار هو الشكل المتطور للرأسمالية العالمية — فإنه لا يمكن القطع مسبقا بطبيعة العلاقة التى تربط مستقبليا بين الدول الرأسمالية المتقدمة The Center وبين الدول المتخلفة التى تدور فى فلكها The Periphery^(٢) ، فهى علاقة سيادة Domination من جانب الأول ، وتبعية من جانب الأخيرة . ويتدخل فى تشكيل هذه العلاقة عوامل قد تكون سياسية ، استراتيجية أو عسكرية أكثر منها اقتصادية بما يترتب على ذلك من صعوبة التنبؤ مسبقا بطبيعة الروابط بين المركز والضواحي (أى بين الاقتصاديات الغنية والأخرى الفقيرة المرتبطة بها) . ولأن كلا الطرفين لا يتمتعان بأى درجة من التجانس فى خصائصهما الاقتصادية ، فإن المدرسة النيوكلاسيكية تكتفى — فى ظل هذه الصعوبات — بتقديم الخطوط العريضة لخصائص هذه العلاقة التى تربط الاقتصاديات الفقيرة بالغنية . مع عدم اسقاط الخصائص المتميزة والخاصة لكل حالة على حدة من الحساب عند تطبيق أفكار هذه المدرسة على الواقع العالمى بدوله العديدة .

* والفكرة الرئيسية التى تدور حولها تلك النظرية هى أولا : أن دول المركز ترتبط مع دول الضواحي بعلاقة ضارة وفى غير صالح الأخيرة . وأنه من المستحيل أن تنجح أى تنمية للبلدان الفقيرة فى إطار من المنافسة الحرة فى عالم اليوم ...

أى فى ظل الرأسمالية العالمية المعاصرة . تلك هى واحدة من نقاط الانطلاق للفكر النيوماركسى . وهى وجهة نظر غير جديدة فقد كتب فيها الكلاسيك وماركس وانجلز من قبل . ثانيا : أن الرأسمالية المعاصرة فى تطورهما بالأسلوب الاحتكارى (والمتمثل فى الشركات العالمية المتعددة الجنسية) تحتاج دوما الى أسواق واسعة للتصريف فيها وإلى مصادر رخيصة للخدمات وإلى مجالات أكثر ربحية للاستثمار ، وهذه كلها تتوافر خارج حدود البلدان الأم (أو المراكز) وأنه بفعل المعدل المتزايد لفائض القيمة والذى تحدث عنه ماركس وأبرز مفعوله فى استغلال طبقة الرأسماليين للفئات الأخرى من العمال وأصحاب الخدمات وعوامل الانتاج ، فإن الرأسمالية المعاصرة الاحتكارية تتميز عن رأسمالية القرن ال ١٩ وأوائل القرن العشرين بالدوانية والبعد عن ذلك الشكل التنافسى الحر لرأسمالية الماضى . وهى اذن بالضرورة مكلفة وضارة بمصالح البلدان التى ترتبط بها اقتصاديا فى علاقة سيادة وتبعية كذلك التى يين ال Center & Periphery .

وطبقا لهذه المدرسة الفكرية تتمخض العلاقة بين المركز والضواحي عن شكل من أشكال الاستغلال حيث — وبالضرورة — تتحول الأرباح وفائض القيمة الى الدولة الأم أو المركز من الدول الفقيرة من خلال العديد من القنوات . هذه الأرباح المحولة سوف تخلق بدورها مشكلة للاقتصاد الأم هى مشكلة امتصاص أو عدم قدرة على استيعاب هذه الأرباح وتحويلها الى مجالات الاستثمار بالداخل Surplus absorption difficulties ، ومن ثم لن يكون أمام الاقتصاد الأم ال Center سوى الاتجاه بهذه الأرباح مرة أخرى الى الخارج أى الى الاقتصاديات الفقيرة ال Periphery ، وبذلك تقع الاقتصاديات الفقيرة فريسة لهذه الحلقة المفرغة لمشكلة استيعاب فائض القيمة المستنزف منها والموارد إعادة استثماره فيها (أو فى غيرها) لمزيد من الاستنزاف لمصلحة الاقتصاديات الغنية . ومن ثم يستنتج النيوماركسيون أنه لا مجال لأى أمل فى تنمية البلدان المتخلفة فى ظل الإطار الراهن للاقتصاد

شكل رقم (١٣)



ما أشبه هذه العلاقة بالصكوت الذي يتغذى على ضحاياه

العالمى الذى تتحكم فى تجارته ونظمه المالية والنقدية بل والسياسية الدول
الرأسمالية الكبرى^(٣).

★ هذا التيار من الفكر ، يتطوّر لاشك فى نظره التى ترى فى الغزوة
الزائدة والفقير الفاحش وجهان لعملة واحدة هى تلك العلاقة التى تربط
المركز Center والضاحية Periphery ، غنى فاحش أو فقر مدقع ولاسيما
بينهما . وهنا يبرز السؤال الآتى :

كيف لنا أن نجزم بفروض هذه النظرية والتى تحمل المناقشة مثل :

١- أن الجزء الأغلب من فائض القيمة سوف يستنزف الى خارج الاقتصاد
الفقر .

٢- أن الجزء المتبقى دون استنزاف من الدخل القومى المحقق (فائض القيمة)

سوف لا يستغل في التنمية المحلية أو لن يؤدي الى رفع مستوى المعيشة في الاقتصاد الفقير . أليست هذه فروض مغالى فيها بعض الشيء ؟

ولتلطيف حدة التطرف في هذا الجناح الفكرى خرج الاقتصادى المصرى البارز سمير امين ومعه ك. توماس K. Thomas الأمريكى (وهما من أعضاء نفس المدرسة الفكرية) بنظرية أكثر واقعية مؤداها أن الدول الفقيرة سوف تستغنى فيها الفئات المتميزة أو الصفوة المسيطرة على اقتصادها بجزء من فائض القيمة المحقق والمحول معظمه الى الدولة الأم بالخارج ، وقد يوجه هذا الجزء — أو لا يوجه — الى أغراض التنمية وذلك حسب درجة رشد ووطنية الفئات المستفيدة في هذه البلدان الفقيرة .

* ويرفض هؤلاء الاقتصاديون تحليل دوائر الفقر الخبيثة . فهو في نظرهم اسلوب انهماجي يبعث على اليأس ويسعى لربط البلدان الفقيرة بالبلدان الغنية على أمل أن يأتي الغوث من الخارج طالما أنه لا أمل للخروج من مصيدة التخلف بالإمكانات والوسائل الذاتية ! إن المشكلة الحقيقية — كما يراها باران — ليست في وجود الدوائر الخبيثة للفقر والتخلف ، وإنما في وجود الحافز القوى على التنمية . وفي تسرب فائض القيمة الى خارج الاقتصاد القومى . المشكلة إذن تتمثل في غياب العامل الدافع الى التنمية الأمر الذى يزيد من خطورة استنزاف ونهب موارد البلدان المتخلفة بواسطة العالم الرأسمالى . وهى ظاهرة عصرية يطلق عليها فرانك A.G. Frank تنمية التخلف The development of under development ، بينما يراها سمير أمين — الأكثر اعتدالا وواقعية — على أنها ظاهرة للتنمية التابعة للخارج أو كما يسميها Dependent development .

* لقد نظر أصحاب هذه النظرية دوما الى الطبقات المتميزة أو ما نسميهم الصفوة The elites في البلدان الفقيرة نظرة شك تصل الى حد عدم الثقة ، وأكدت أنه لا يأتي من وراءهم خيرا لأوطانهم ، بل بالعكس هذه الفئة تمثل — في نظرهم — احد العوامل المؤدية الى زيادة حدة الفقر والتخلف في

بلادهم وذلك لاسباب تتعلق بتحليل مركزهم وتصرفاتهم الاقتصادية . فاستهلاكهم يتجه نحو السلع المظهرية الفخمة القريبة الأذواق ، واستثمارهم يتركز في شراء الأراضي والعقارات والاعتماد عن عنصر المخاطرة في مشروعات صناعية تأتى بربحية على الأجل الطويل أو حتى المتوسط ، ومدخراتهم غالبا مودعة في بنوك اجنبية بحثا عن الأمان الذى يفقدونه دوما في بلادهم . وهذه كلها سلوكيات مبررة ولها وجاهتها ومنطقها الا أنها تؤدى حتما الى افقار المجتمعات التى توجد فيها وزيادة مشاكل تخلفها حدة . والواقع أن فئات الصفوة من أغنياء البلدان المتخلفة غالبا ما تفتقر الى عناصر النجاح في اقامة مشروعات تستطيع بها المنافسة في الخارج ، فهم يفقدون القدرة التنظيمية ، وحسب العمل والابتكار المؤديان الى التنمية .

★ ومن صميم المدرسة النيوماركسية المعاصرة قدم إيمانويل A. Emmanuel نظريته عن التبادل الغير عادل : Theory of unequal exchange . وبين فيها أن انخفاض أجور العمال في البلدان الفقيرة يجعل من هؤلاء العمال الفئة التى يقع عليها عبء مزدوج فهى فئة مستغلة مرتين : الأولى بواسطة طبقة الرأسماليين في الداخل حيث تزيد ارباحهم على حساب تخفيض الأجور ، والثانية بواسطة طبقة الرأسماليين في المركز الرأسمالى أو الـ Center بالخارج حيث تحول اليهم الأرباح بما تحتويه من معدلات عالية للاستغلال . هذا بينما أرجع إيمانويل ارتفاع مستوى أجور الفئة العاملة في البلدان الرأسمالية المتقدمة الى ارتفاع مستوى انتاجيتهم وليس الى استغلالهم للعمال في البلدان الـ Peripheries فهؤلاء العمال طبقات لا تستغل وإنما يعمل الرأسماليون على استغلالها . فقط يتمتع العمال في البلدان المتقدمة بمستوى وعى عمالى وتفاؤل يجعلهم قادرين على الربط بين مستوى انتاجيتهم ومستوى اجورهم بخلاف الوضع في البلدان الفقيرة .

★ اعتمادا على تحليل إيمانويل اضاف سمير أمين الى التحليل النيوماركسى وجهة النظر القائلة بأنه على حين يتم استغلال الطبقة العاملة (من خلال التجارة وتحويل فائض القيمة والأرباح الى الخارج) بواسطة الرأسمالية الأجنبية ، فان

طبقة الصفوة The elites من أغنياء البلدان الفقيرة لا يتم استغلالهم بواسطة اغنياء أو صفوة البلدان الرأسمالية الأم The Center ، ويرز سيمر امين حقيقة أن هذه الفئة تستفيد في كل الأحوال من الاستعمار الاجنبى في بلادها . فهمى حلقة الاتصال بين الاقتصاد الوطنى والرأسمالية العالمية لما لها من نفوذ سياسى ومالى فى الداخل وما تتميز به من تبعية ثقافية وفكرية بل واقتصادية للرأسمالية المتقدمة فى الخارج .

* وما لا ينكره الفكر النيوماركسى ذلك العجز الباعث على الشعور بالاحباط للمواهب الإدارية والتنظيمية فى المجتمعات المتخلفة . ولكن النيوماركسيين يرفضون تماما المنطق الذى يضع هذه المشكلة فى قلب التحليل الاقتصادى لعقبات التنمية بالعالم الثالث . وهم يعتقدون أن وجود المهارات الإدارية والتنظيمية فى البلدان المتخلفة مرهون بتوافر الظروف الموضوعية (اجتماعيا واقتصاديا وايدولوجيا) . وأن تلك الظروف لا يمكن توفيرها مع سيادة مناخ التبعية للخارج . وفى رأيهم أنها مشكلة ثانوية وأنها نتيجة — أكثر منها سببا — للتخلف . وأن حلها يكمن فى انتهاء حالة « النهب » المستمر لثمار مجهودات هذه البلدان من أجل التنمية وهى حالة تتم يوميا على يد المراكز الغنية التابعة لها هذه البلدان .

* بناء على الرؤية النيوماركسية لفئة الصفوة وأثرها غير الإيجابى على اقتصاديات الضواحي Peripheries ، ينتهى النيوماركسيون — فى هذه النقطة — الى نتيجة مؤداها أنه فى البلدان المتخلفة تستطيع الدولة (والدولة وحدها) أن تقوم بتوجيه الفائض الاقتصادى المتاح نحو التنمية . ويمكنها انجاز هذه المهمة باحد اسلوبين :

١- إما أن تتحول الدولة بنفسها الى مستثمر رأسمالى كبير ، وتمتلك مؤسساتها الصناعية وتديرها لحساب المجتمع .

٢- أو أن تضع الدولة الأرصدة الكافية والتسهيلات اللازمة بين أيدي الأكفاء من الصفوة الوطنية وتترك لهؤلاء قيادة عملية التنمية . وبهذا

تخلق الدولة الطبقة التى ترى فيها الأمل فى رفع مستوى الاقتصاد الوطنى .

ويستبعد النيوماركسيون الاحتمال الأول لصعوبة تحقيقه فى ظل الإطار الحالى للرأسمالية الدولية ، ويفضلون عليه الأسلوب الثانى . فبالقروض طويلة الأجل التى توفرها الدولة للأعضاء الأكفاء تستطيع الدولة خلق طبقة الرأسمالية الصناعية الوطنية (خارج نطاق الصفوة القائمة والمتمثلة فى طبقة التجار وكبار المديرين البيروقراطيين واصحاب الأراضي) . ويعتبر وجود هذه الطبقة الرأسمالية الصناعية شرط لازم للنمو الاقتصادى .

ولكن سرعان ما سوف تجد الدولة نفسها أمام مأزق حاد . فخلق طبقة من الرأسمالية الصناعية الوطنية سوف يجعلها عرضة لنوعين من المشاكل الصعبة . الأولى : منافسة غير متكافئة مع الصناعات الأجنبية المتقدمة والتى تدين لها الحكومات الوطنية بديون اقتصادية لا غنى عنها ولا يمكن الوقوف ضد مصالحها فى المنطقة . الثانية : منافسة ضد الرأسمالية التجارية الوطنية وما يدور فى فلكها من فئات البيروقراطية وملاك الأراضي الذين تتعرض مراكزهم الاجتماعية للتقهقر ، والذين يرتبطون — مثل الدولة — مع الاقتصاديات الأجنبية المسيطرة بهراط المصالح المشتركة . فى مثل هذا المأزق ، عادة لا تجد الحكومة أمامها من مخرج سوى الاستثمار فى المجالات التى لا تلقى منافسة فى الداخل أو الخارج مثل مجالات البنية الأساسية Infrastructural investments والسياحة .

* يرى الفكر النيوماركسى اذن أن النمط السائد فى استثمارات البلدان المتخلفة هو ذلك الاستثمار فى خدمات رأس المال الاجتماعى والسياحة وأن هذا الاستثمار « حتمية » لا بديل لها أمام حكومات هذه البلدان . خاصة فى مجالات النقل والاتصالات . والمتأمل فى هذه الاستثمارات لا يجدها فى الغالب موجها خصيصا لخدمة الاقتصاد الوطنى بقدر ما هى « تسهيلات » وخدمات لقطاع رأس المال الاجنبى فالطرق — كما يشير النيوماركسيون —

ترتبط بين المدن الكبرى في البلدان المتخلفة وبين موانئها والضواحي التي قد تنوطن فيها الشركات الكبرى الأجنبية ، وليس في الطرق الهامة في الدول المتخلفة ما يربط بين النجوع والكفور والمناطق النائية المزدهمة بالسكان .

وأما عن المجال الآخر للاستثمار وهو السياحة فهو محط ازدراء وسخط النيوماركسية . أنها في نظرهم النتيجة المباشرة للتبعية . ومضارها أكثر من فوائدها . ذلك أنها تجلب معها إلى البلاد الفقيرة نمط سلوكي اجنبي سرعان ما ينتشر بفعل أثر المحاكاة والتقليد مما يترك بصماته على القيم والتقاليد السائدة وكذا على ميزان المدفوعات .

* تعتبر الشركات المتعددة الجنسية The Multinational Corporations — في نظر الفكر الماركسي — بمثابة الشكل المعصري للاستعمار . تقف وراءها تساندها وتعضدها الدول التي انطلقت منها هذه الشركات . هذه الشركات الضخمة يحركها دافع الربح بصرف النظر عن الآثار الضارة — التي ترتب على زيادتها وحيتها — على اقتصاديات العالم الثالث وكما ذكر ماركس بنفسه انه « لا ترشيد لعنصر الربحية ، فالأرباح سرقة وهي لا شيء غير ذلك » . ولذلك فالنيوماركسيين في تطرفهم هذا لا يرون أية آثار نافعة ومقيدة من استثمار الشركات متعددة الجنسيات في البلدان الفقيرة .

وهم وإن اعتقدوا في عدم جدوى الاستثمار إذا كان مصدره رأس مال اجنبي فهم بالضرورة لا يؤمنون في جدوى التجارة الخارجية والمساعدات الأجنبية والعلاقات الدولية بصفة عامة إذا كانت الدول الرأسمالية الكبرى اطرافا فيها . فهذه العلاقات تفرض جميعها على البلدان الفقيرة نماذج نمو اقتصادي لا تتلائم وهيكلها الاقتصادية ، ولا مع اهتماماتها الفكرية والثقافية أو اطرافها الاجتماعية . أن أى تيار يحمل معه إلى داخل هذه الاقتصاديات فائدة معينة Inflow سوف يقابله تيارا آخر إلى الخارج Outflow يحمل معه اضعاف ما دخل . وتأخذ المدفوعات الخارجية شكل : فوائد ديون أو أقساط أو أرباح محولة للخارج أو رؤوس أموال وطنية تسعى للإيداع في خزائن البنوك الأجنبية بحثا عن الأمان (مدخرات

الصفوة) أو تجارة خارجية تسير معدلاتها في غير صالح البلدان الفقيرة ، والنتيجة انتاج ويطنى أكثر من أجل استبداله بانتاج اجنبي أقل كل عام .

ومن المعروف أنه طبقا لنظرية رأس المال الاحتكاري Theory of Monopoly Capital يعتبر الاستثمار في خارج حدود الوطن هو المنفذ أو المخرج لازمة هبوط الأرباح بالداخل نتيجة لزيادة رصيد الاستثمارات وتزاحم المستثمرين على المجالات المتاحة في الدول الأم . وكانت المجالات المفضلة — تاريخيا — للاستثمار الاجنبي هي الصناعات الاستراتيجية (بترول — معادن — مناجم ... الخ) . والسؤال الذى يجب طرحه هنا للحكم على مدى صدق هذه الآراء هو : ما هى نتائج دخول رأس المال الاجنبي الى العالم الثالث في الفترة التى تسبق إعادة تحويل الأرباح الى الخارج ؟

يجيب الكلاسيك على ذلك بأن بناء المصانع وخلق الكوادر الفنية والعمالية لم يكن ممكنا بدون المبادرة من جانب رأس المال الأجنبي . وأن ارباح الاستثمار الأجنبية هي بالتالى الثمن الطبيعي المدفوع مقابل مزاياء للاقتصاد الوطنى . ولكن هذه المناقشة مرفوضة برمتها من جانب الفكر الماركسى والنيوماركسى ، فما الأرباح في نظرهم سوى « استغلال » أو « سرقة » .

حتى المساعدات الأجنبية والمعونات المالية والفنية من العالم المتقدم الى العالم الثالث لم تسلم من الهجوم الماركسى والنيوماركسى . فهى في نظرهم ذات طبيعة لا تختلف عن طبيعة الاستثمار الأجنبي من حيث انها تفتح الاقتصاد الوطنى لتسهيل استنزافه . فهذه المعونات اذا كانت غير مباشرة سوف تستخدمها الحكومات الممنوحة في اقامة خدمات رأس المال الاجتماعى ، واذا كانت مباشرة فسوف تقرر الحكومات المانحة نوع وحجم ومواصفات المشروع التى تمنحها من أجلها . وهى تعمل كآلته في ماكينة التحويلات لفاوض القيمة الى خارج البلاد . وهى قد تكون ذات طابع سياسى استراتيجى في أغلب الأحيان كمقابل للسماح بفتح قواعد عسكرية أجنبية داخل البلاد أو لمساندة بلد صغير ضد بلد صغير آخر يقع في الحلف المسكرى المقابل ... الخ . أن ثمن هذه المساعدات هو في —

رأى النيوماركسية — تحويل صنع القرار السياسى من السلطة الوطنية الى السلطات والقوى السياسية الأجنبية فى الجهات المانحة . وغالبا ما يكون رأس المال الخاص فى الدول المانحة وراء توجيه المساعدات الى دول الضواحي . فكأن المعونات الأجنبية هى الأداة لتسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية ، ومن ثم خروج الأرباح وهو الهدف النهائى للدول المانحة .

لقد ألقت الماركسية والنيوماركسية بظلال الشك على كل ما هو أجنبى أو رأسمالى ، فليس الدافع الانسانى هو المحدد لتيار المعونات الأجنبية حتى تلك التى من مصادر عالمية مثل البنك الدولى ، أو من صندوق النقد الدولى . فهذه المؤسسات المالية والنقدية الدولية تخضع فى نظريهم للتنظيم الرأسمالى العالمى وتسيطر عليها البلدان الرأسمالية الكبرى .

أخيراً ... ينتقد أصحاب نظرية الرأسمالية المحتكرة الاستعمارية مفهوم الثنائية الذى يتجاهل عنصر النية المسبقة والإرادة الواعية فى عملية تحويل الأرباح من القطاع التقليدى الريفى الى القطاع الصناعى فى الحضر ، ومن المجتمعات الفقيرة والضواحي الى المجتمعات الرأسمالية الغنية فى المركز .

وبهذا يستكمل عرض الفكر النيوماركسى الذى يرى فى التنمية الاقتصادية فى الوقت الحاضر ضرب من الاستحالة طالما ظلت الهياكل القائمة داخليا وخارجيا على ما هى عليه . ويحمل هذا الفكر فى طياته ذلك الطابع الأيديولوجى المتعصب الذى يرى أن عملية التنمية لا يمكن أن تتم بدون الاعتماد على الذات ورفض كل شكل من أشكال التبعية للخارج . فالخارج عالم مليء بالشور ، والعالم الثالث هو الجانب المستضعف فى العلاقات الدولية المعاصرة . ومن الجدير بالذكر أن النيوماركسية لا تعتقد فى أسلوب التغيير من خلال « الثورة » . فالثورات فى نظريهم تميل الى إحلال نوع جديد من الاستغلال (سياسى دهنى أو اجتماعى) محل القهر الاقتصادى .

خلاصة القول في هذا الجدل أنه أياً كانت درجة الخطأ أو الصحة في الآراء النيوماركسية فإنها لاشك تعكس ذلك المناخ العالمي الذي يسود اليوم العلاقة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف . بين الثراء والفقير . الثراء الذي قفز لأعلى والفقير الذي أفرزته الرأسمالية العالمية وهي تحقق لنفسها هذا الثراء . فرأس المال محبوب الكون بحثاً عن الربح في حلقة لا تهدأ لصراع القوة ، والفقراء في العالم الثالث يتزايدون ، ومواردهم تقل ، وحياتهم سلسلة لا تنقطع من الصراع اليومي من أجل البقاء ... وما زال الصراع مستمرا .

هوامش الفصل السابع عشر

١- M. Todaro, op. cit., 2ed. edition, pp. 97-85.

٢- استوحى الاقتصاديون هذه التمييزات The Center and the Periphery من شكل المدن الكبرى التى تتمركز المصالح الحيوية فى وسطها أو مركزها وتنتشر الاحياء الفقيرة حولها فى شكل مدارات أو ضواحي لا تفصل عنها . ذلك هو شأن الاقتصاديات الفنية فى علاقاتها بالاقتصاديات الفقيرة للدول التى ترتبط بها .

٣- بينما يؤكد بعض المبرزين من المفكرين النيوماركسيين هذه الخلاصة (ومنهم باران ، وسوزى ، ومجدوف) ، يرى البعض الآخر منهم (سمير امين المصرى ، وتوماس الأمريكى) أن التنمية ليست مستحيلة بل ممكنة ولكنها سوف لا تتم بمعدلات عادلة أى Inappropriate Pattern of Development ، انظر قائمة المراجع

قائمة مراجع الفصل السابع عشر

- Samir Amin, "Accumulation on a World Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment. New York: Monthly Review Press, 1974.
- -----, "Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism. New York: Monthly Review Press, 1976.
- P. Paran, "The Political Economy of Growth. 1968 ed. New York, M.R.P., 1957.
- -----, "The Longer View: Essays Toward a Critique of Political Economy". John O'Neill, ed. 1971.
- -----, and Sweezy, "Monopoly Capital: An Essay on the American Economic and Social Order. 1968 ed. New York: M.R.P., 1969.
- G. Barraclough, "An Introduction to Contemporary History". 1967 ed. Baltimore: Penguin, 1974.

- M. Barratt-Brown, "The Economics of Imperialism". 1967 ed. Baltimore: Penguin, 1974.
- R. Brenner, "The Origins of Capitalist Development: A Critique of Neo-Smithian Marxism" *New Left Review*, July-August 1977, pp. 25-92.
- F.H. Cardoso, "Dependence and Development in Latin America", *New Left Review*, July-August 1972.
- A. Emmanuel, "Unequal Exchange: An Essay on the Imperialism of Trade". New York: M.R.P., 1972.
- A.G. Frank, "The Development of Underdevelopment", *Monthly Review* 18, No. 4, 1966.
- P. Jalce, "The Pillage of the Third World". New York: M.R.P., 1968.
- E. Laclau, "Feudalism and Capitalism in Latin America", *New Left Review*, May-June 1971, pp. 19-38.
- S. Lall, "Is 'Dependence' a Useful Concept in Analysing Underdevelopment?" *World Development* 3, nos. 11, and 12 (1975): 799-810.
- H. Magdoff, "The Age of Imperialism: The Economics of U.S. Foreign Structure, Inflation, Credit, Gold and The Dollar". New York: M.R.P., 1974.
- G. Palma, "Dependency: A Formal Theory of Underdevelopment or a Methodology for the Analysis of Concrete Situations of Underdevelopment?" *World Development* 6 (1978): 881-924.
- H. Radice, "International Firms and Modern Imperialism". Baltimore: Penguin, 1975.
- R. Rhodes, "Imperialism and Underdevelopment: A Reader". New York: M.R.P., 1970.
- P. Sweezy, "The Theory of Capitalist Development". 1970 ed. New York: M.R.P., 1942.
- ———, "Modern Capitalism and Other Essays". New York: M.R.P., 1972.

- C.Y. Thomas, "Dependence and Transformation: The Economics of the Transition to Socialism" New York: M.R.P., 1974.
- B. Warren, "Imperialism and Capitalist Industrialization", New Left Review, September-October 1973, pp. 3-44.

الفصل الثامن عشر

النظرية الشومبيترية

Schumpeter's Theory of Economic Development

ظهرت أفكار شومبيتر عن التطور في كتابه « نظرية التنمية الاقتصادية » الذى ظهر باللغة الألمانية^(١) عام ١٩١١ . وبذلك يعتبر شومبيتر من أوائل الرواد الذين ناقشوا موضوع التنمية ، جاعلين منها فرعاً مستقلاً قائماً بذاته من فروع الاقتصاد . وقد اكمل شومبيتر تحليله عن التطور الاقتصادى فى كتاب آخر ظهر له عام ١٩٣٩ عن الدورات^(٢) . وقد تناول بعض نواحي التطور أيضاً فى مؤلفاته الأخرى^(٣) .

وقد عاش وعمل شومبيتر فى أربعة أقطار تقع فى ثلاث قارات مما أكسبه خبرة واسعة . فقد تقلد منصب وزير مالية فى النمسا . ولما كان يفضل العمل فى الجامعة . فانه عمل استاذاً للاقتصاد فى كل من بون وطلوكيو ، ثم فى هارفارد فى الفترة من ١٩٢٧ الى ١٩٥٠ (عام وفاته) .

وتجدر الإشارة الى أن شومبيتر قد تأثر بأفكار ماركس ، غير أنه كان يكره الجماعة ويمقت الشيوعية ، ومن ناحية أخرى ، فبالرغم انه عاش فترة طويلة فى بلاد يسودها النظام الرأسمالى ، فانه لم ينحاز الى الرأسمالية . وهذا يتضح من تنبؤة بانتهاء النظام الرأسمالى من ناحية ، ومن أن النظام الاشتراكى (وليس الشيوعى) هو الذى سيوث النظام الرأسمالى بعد انهاره .

ويرى شومبيتر أن التطور — فى ظل النظام الرأسمالى — يحدث فى صورة قفزات متقطعة^(٤) واندفاعات غير متناسقة تصحبها فترات من الرواج والكساد قصيرة الأجل متعاقبة أو قل انه تطور غير مستقر unstable^(٥) . ويتم هذه

القفزات بسبب الابتكارات أو التجديدات التي يستحدثها المنظّمون والتي من شأنها زيادة الإنتاج (الدخل) ودفع عجلة التطور .

وبول شوميتز المنظّم الخاص عناية فائقة ، فالمنظّم Entrepreneur — كما ذكرنا من قبل — هو مفتاح التنمية ، أو قل أنه بمثابة « الدينامو » الذى يدفع عجلة التطور ويحركها كما يجعل من الابتكارات التي تستحدثها بمثابة الأساس الأقتصادي الذى تستند عليه عملية التطور .

ومن ناحية أخرى يهتم شوميتز بالمنظّم نظراً لاستطاعة الأخير التأثير في العادات والتقاليد السائدة في المجتمع ومن ثم التأثير على أذواق المستهلكين ، مما يؤدي الى احداث تغيير في هيكل طلبهم على السلع والخدمات ، فيزداد طلبهم على السلع الجديدة ... وهذا يدفع عجلة التطور . ولهذا كله ، أهم شوميتز بالعوامل النفسية والاجتماعية والتعليمية التي تسود البيئة التي يتواجد فيها المنظّمون ، كما اهم بنظرة المجتمع الى المنظّمين ومدى تقديره لهم ..

وتجدر الإشارة الى الابتكارات أو التجديدات التي يستحدثها المنظّمون تأخذ أحد أو بعض الصور الآتية^(٦) :

- ١— استغلال موارد جديدة .
- ٢— استحداث سلع جديدة .
- ٣— استحداث اساليب انتاج جديدة .
- ٤— فتح أسواق جديدة .
- ٥— اعادة تنظيم بعض الصناعات .

ولتنفيذ هذه التجديدات ، يقوم المنظّمون بالاقتراض من البنوك لتمويل الاستثمارات الجديدة . ويتضح من ذلك أنه ليس من الضروري أن يكون المنظّم مالكا لرأس المال أو لأى عنصر انتاجي آخر ، وذلك لأن العبرة بالقيادة وليست بالملك^(٧) ، ومن ناحية أخرى لا يقتصر دور المنظّم على الإدارة ، ذلك لأن وظيفة المنظّم الرئيسية هي الابتكار والتجديد لا الإدارة (وإن كان يلاحظ أن

وظيفة المنظم في الأزمنة الحالية قد اختفت وأصبحت تقتصر على الإدارة كما سبق ذكره .

نموذج شومبيتر :

ولى الإمكان عرض نموذج شومبيتر هنا ، وهو يقوم على عدة افتراضات كالآتي :

١- دالة الانتاج :

وهي نفس دالة الانتاج الكلاسيكية والماركسية^(٨) ، ونلخصها في الآتي :

$$(I) O = f (L, K, Q, T)$$

٢- تعتمد المدخرات على الأجور والأرباح وسعر الفائدة :

عرف شومبيتر الادخار بأنه تجنب Saving up جزء من الدخل بفرض الاستهلاك في المستقبل أو بفرض الاستثمار ، ومن ثم فانه سيكون في مقدور العمال ادخار جزء من اجورهم (W) ، وكذا اصحاب رأس المال ادخار جزء من ارباحهم (R) وسيدخرون اكثر كلما زادت دخول كل من العمال واصحاب رأس المال . ومن ناحية أخرى ، فان شومبيتر يقيى على الافتراض النيوكلاسيكى القائل بزيادة المدخرات كلما ارتفع سعر الفائدة (r) . وبذلك تصبح المعادلة كالآتي :

$$(2) S = S (W, R, r)$$

٣- يتكون الاستثمار الكلى من جزئين : محفوز وتلقائى :

لقد فرق شومبيتر بين نوعين من الاستثمار ، استثمار محفوز (II) ، ويتم نتيجة الزيادة في الانتاج أو الدخل أو المبيعات أو الأرباح ، واستثمار

تلقائي (IA) ، ويتولد نتيجة اعتبارات طويلة الأجل (من أهمها التطور التكنولوجي ...) . وهكذا يكون لدينا المتطابقة الآتية :

$$(3) I = I_i = IA$$

٤ - يعتمد الاستثمار المحفوز على مستوى الأرباح وسعر الفائدة :

يزيد الاستثمار المحفوز كلما زادت الأرباح الجارية من ناحية ، وكلما انخفضت اسعار الفائدة من ناحية أخرى (وذلك لأن المنظم يقتطع من أرباحه الاجمالية الفائدة على القروض التي حصل عليها من البنوك ، وهنا يهمن أن يكون الفرق بين الأرباح والفائدة كبيرا) . ومن ناحية أخرى فهناك علاقة بين هذه المتغيرات وبين رأس المال المتراكم Q . ويمكن توضيح كل ذلك في الآتي :

$$(4) I_i = I_i (R, r, Q)$$

٥ - يعتمد الاستثمار التلقائي على اكتشاف الموارد ، والتقدم التكنولوجي :

لقد أولى شوميتير اهتماما خاصا لما يطلق عليه الابتكار أو التجديد Innovation كباعث على الاستثمار التلقائي ، ويعنى بالتجديد التقدم التكنولوجي و/أو اكتشاف الموارد . ويمكن التعبير عن هذه العلاقة في الآتي :

$$(5) IA = I_a (K, T)$$

حيث ترمز K الى معدل اكتشاف الموارد على مر الزمن .

$$\frac{dK}{dt}$$

وترمز T الى معدل التقدم التكنولوجي على مر الزمن :

$$\frac{dT}{dt}$$

ومن الملاحظ أن هذه العلاقة — في نموذج شوميتير — لم تتضمن نمو السكان على أساس أنه لم يحر اهتماما كبيرا نمو السكان كقوة اقتصادية، فقد اعتبر نمو السكان بمثابة عامل خارجي External factor .

٧، ٦ يعتمد التقدم التكنولوجي ومعدل اكتشاف الموارد على عرض المنظمين :

وهذا يمكن التعبير عنه كالآتي :

$$(6) T = T (E),$$

$$(7) K = K (E)$$

حيث ترمز E الى معدل زيادة عرض المنظمين على مر الزمن :

$$\frac{dE}{dt}$$

وطالما أن عرض المنظمين — في نموذج شوميتير — هو العامل النهائي الذى يقرر معدل النمو الاقتصادى فان هذا يتطلب أن نوليها عناية خاصة هنا . ويتضح ذلك من الافتراض التالى :

٨ — يعتمد عرض المنظمين على معدل الأرباح والبيئة الاجتماعية :

من البديهي القول باعتماد عرض المنظمين على معدل الأرباح . ومن ناحية أخرى ، نجد أن عرضهم يعتمد على « البيئة الاجتماعية » ، أو « الجو الاجتماعى » Social Climate^(٩) الذى يتواجد فيه المنظمون ، ويمكن التعبير عن هذه العلاقة كما يلى :

$$(8) E = E (R, X)$$

حيث ترمز X الى « البيئة » الاجتماعية أو « الجو » الاجتماعى للمنظمين .

٩ - يعتمد الناتج القومي الإجمالي GNP على العلاقة بين الادخار والاستثمار والمضاعف :

من الملاحظ أن الثغرة بين الاستثمار والادخار (الناشئة عن زيادة الاستثمار عن الادخار الاختياري) والتي تمول عن طريق الائتمان المصرفي ستعمل على زيادة الناتج القومي (النقدي) بعدة اضعاف الثغرة الأصلية (التي بين الاستثمار والادخار الاختياري) . وهذا راجع الى مفعول المضاعف ، وهكذا فان :

$$(9) O = K (I-S)$$

حيث ترمز O الى الناتج القومي الإجمالي (النقدي) .
وترمز K الى المضاعف .

١٠- تعتمد الأجور على مستوى الاستثمار :

أبقى شوميتير على الافتراض الذي أثارته المدرستان الكلاسيكية والماركسية والقاتل بزيادة الأجور كلما زاد الاستثمار (والعكس بالعكس) . ويمكن توضيح هذا الافتراض كالآتي :

$$(10) W = W (I)$$

١١- يعكس « الجو » الاجتماعي للمنظمين خلال توزيع الدخل :

يعتبر شوميتير توزيع الدخل بمثابة ترمومتر جيد لقياس الجو أو المجال الاجتماعي العام . فأي ضغط على الأرباح أو التقليل منها^(١٠) كفيل بتدهور الجو الاجتماعي .. وعلى ذلك فان النسبة بين الأرباح والأجور تكون بمثابة تعبير مختزل يشير الى العوامل التي تؤثر في الجو الاجتماعي أي أن :

$$(11) X = X (R/W)$$

١٢ - الناتج القومى غير الصافى يساوى الانهاج والاجور :

وبهذه المتطابقة نتهى نموذج شومبيتر :

$$(12) O = R + W$$

وبتلخص نموذج شومبيتر فى الآتى :

$$(1) O = f (L, K, Q, T).$$

$$(2) S = S (W, R, r).$$

$$(3) I = I_i + I_A$$

$$(4) I_i = I_i (R, r, Q).$$

$$(5) I_A = I_A (K, T).$$

$$(6) \Gamma = \Gamma (E)$$

$$(7) K = K (E)$$

$$(8) E = E (R, X)$$

$$(9) O = K (I-S)$$

$$(10) W = W (I)$$

$$(11) X = X (R/W)$$

$$(12) O = R + W$$

ميكانيكية عملية النمو الاقتصادى :

يبدأ شومبيتر تحليله باقتصاد تسوده المنافسة والعمالة الكاملة فى حالة توازن ساكن Stationary equilibrium يكرر نفسه دائما دون وجود استثمار صافى^(١١) أو زيادة فى السكان . كل هذا ينعكس على الحياة الاقتصادية التى تأخذ شكل تدفق دورى circular flow يكرر نفسه وينحصر دور المنظم هنا فى احداث تغييرات فى مجرى هذا التدفق ، مما يؤدى الى احداث اضطراب يملح بالتوازن السابق ، فيتحقق توازن آخر^(١٢) ، وبهم هذا التغير أو الاضطراب نتيجة الابتكار الذى يحدثه المنظم ، والذى يأخذ عدة صور أشرنا اليها من قبل (منها تغير

توليفة الانتاج القائمة أو استحداث سلع جديدة ...) . ويهتم المنظم مثل هذه الفرصة المربحة فيبحث عن تمويل الاستثمارات الجديدة^(١٣) ، وبذلك تتولد موجة ضخمة من الاستثمارات الجديدة نتيجة الابتكارات ويتسع النشاط الاقتصادى^(١٤) .

وعندما يتم الانتهاء من انشاء المصانع الجديدة يتم تشغيلها ، وتجد السلع الاستهلاكية طريقها الى الأسواق وتبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرى الذى يمول التوسع العام فى النشاط الاقتصادى بما يعمل على زيادة الموجة الاستثمارية وزيادة السلع المتدفقة على الأسواق ، فيزداد الانتاج والدخل (القومى أو الفردى) وبالتالي ، ويستفيد جميع اعضاء فئات الدخل بما فى ذلك اصحاب رأس المال والعمال ، وهم الرواج .

غير أن زيادة السلع ال متدفقة الى الأسواق تعمل على انخفاض الأسعار الذى يغذيه انكماش عرض النقود^(١٥) . وتصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة الصناعات الجديدة المبكرة ذات التكاليف المنخفضة ، فتلحق بالزوال (القديمة) خسائر فادحة . وبذلك تحدث عملية تعديل أو موائمة تضر ببعض المصانع والمنشآت مما يضطرها فى نهاية الأمر الى تصفيتنا واغلاق أبوابها . ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تستمر موجة تدهور الأسعار ، مما يجعل توقعات المنظمين عن المستقبل متشائمة ، فتتعرض حركة التجديد ، وما يلبث أن يسود الكساد على نطاق واسع . وبهذا يتحول الرواج الى كساد .

غير أنه بعد فترة وجيزة ، تتحسن توقعات المنظمين بالنسبة للمستقبل ويبدأ بعضهم فى احداث ابتكارات جديدة تتفق عنها اذهانهم ، فيعيدون توليفة عناصر الانتاج ، ويستحدثون اساليب جديدة للانتاج ... وتبدأ موجة الاستثمار تعكس توسع النشاط الاقتصادى من جديد ، ويزداد الأنتاج ... وهكذا تبدأ دوره جديدة من الرواج . غير أن نقطة التوازن الجديدة التى تم الوصول اليها تكون أفضل من تلك التى بدأوا بها ، معنى أن الدخل القومى فى مجموعه يصبح أعلى مما كان عليه من قبل ، لاسيما وأن شوميتر قد عدل على فكرة الاستثمار وما يحدثه

من زيادة فى الانتاج (الدخل) القومى . وهكذا تم عملية الهو — فى ظل النظام الرأسمالى — فى صورة قفزات غير متسقة . تصبحها فترات قصيرة الأجل من الراج والكساد ، وبعبارة أخرى فان عملية الهو — وفقا لشومبيتر — هى قفزات تصبحها تقلبات . وما التقلبات — وفق شومبيتر ايضا — الا نتيجة لهذا الهو فى ظل الرأسمالية^(١٦) .

أسباب انهيار الرأسمالية من وجهة نظر شومبيتر :

يتفق شومبيتر مع المدرستين الكلاسيكية والماركسية بصدد انتهاء الرأسمالية بالتقوض والانهيار . غير أنه يحزو انهيارها ليس الى فشل الرأسمالية بل الى نجاحها الذى يخلق يرق لا تقوى الرأسمالية ذاتها على الحياة فيها ، فيكون مالها — بعد نجاحها الزوال لتحل محلها الاشتراكية^(١٧) .

والسؤال الذى يتبادر للذهن هو :

— ما هى الأسباب التى تؤدي الى انهيار الرأسمالية وزوالها ؟

يرى شومبيتر أن الأسس الاقتصادية والاجتماعية للرأسمالية تنهار لاحد أو لكل الأسباب الآتية^(١٨) :

- ١ — بوار وظيفة المنظم .
- ٢ — زوال الإطار التنظيمى للمجتمع الرأسمالى .
- ٣ — انحلال الطبقة السياسية التى كانت تحميها .
- ٤ — العداء النشاط المستحكم ضدها (ضد الرأسمالية) من جانب المثقفين والعمال .

ففيما يتعلق بالسبب الأول ، من الملاحظ أن الابتكار أو التجديد اصبح أمرا روتينيا تقوم به مجموعة من الخبراء والباحثين Team work فالتقدم التكنولوجى ، والتسويق والإدارة ... كلها عمليات تلقائية تتم فى اقسام معينة فى الشركات والمؤسسات الكبرى يطلق عليها اقسام البحوث^(١٩) . وبذلك تقل أهمية المنظم

الخاص الآن عما كانت عليه في الماضي . وهذا يؤدي الى أن تضمحل طبقة المنظمين ، وتخبو الابتكارات الفذة ، فتتعرض لعملية التطور .

وبالنسبة للسبب الثاني ، نجد أن تركيز رؤوس الأموال وظهور المنشآت الكبيرة وإن كانت تساهم في دفع عجلة التطور في ظل النظام الرأسمالي إلا أنها تؤدي الى الاحتكار (في صور كارتلات وخلافه) . فتتعدم الصلة بين حملة الأسهم والمديرين ، وتقل الحوافز التي يتسم بها النظام الرأسمالي (لأن المدير يجه أن يتقاضى أجرا مرتفعا بغض النظر عن الابتكارات والأرباح التي تحققها) مما يكون له أثره السيء على الدعامات الرئيسية التي يتركز عليها النظام الرأسمالي مثل حرية التعاقد ، وحرية الاختيار ، والملكية الفردية .

وفيما يتعلق بانحلال الطبقة السياسية ، من الملاحظ أن الحكومة الملكية وسلطتها التي كانت تحمي النظام الرأسمالي في العصور السابقة (القرن ١٦ ، ١٧ ، ١٨) اخذت في الاندثار بسبب تطور الرأسمالية ذاتها .

ويركز شوميتير أهمية كبيرة على السبب الأخير الضروري لزوال الرأسمالية وهو العداء المستحكم ضدها من جانب المثقفين الذين لا يجدون أعمالا تناسبهم بالإضافة الى شعورهم بانخفاض نصيبهم من ثمار التطور . هذا بالإضافة الى عداء العمال نحو الرأسمالية ايضا ، مما يؤدي الى ثورة المثقفين والعمال معا في النهاية ضد الرأسمالية . وتصبح كل هذه العوامل بمثابة النذير الذي يهدد مصير الرأسمالية .

نقد تحليل شوميتير :

لاشك أن شوميتير قد أضاف بعض النقاط المعقولة الى الأدب الإقتصادي خاصة فيما يتعلق بمجانب النمو الإقتصادي في ظل الرأسمالية ، وإن كانت أفكاره في مجموعها في هذا الميدان ، لا تعتبر نظرية متكاملة في التطور الإقتصادي . وسنعرض هنا في إيجاز لما لشوميتير وما عليه .

١- اشار شوميتير الى أن النمو في ظل الرأسمالية يتسم بالقفزات المتقطعة التي تصبحها فترات من الركود والكساد . وهذه حقيقة لا شك فيها ووردت في

كتاباته المبكرة (١٩١١) ولشومبيتر الفضل في التلميح إليها وتبسيط الضوء عليها .

٢ — أكد أهمية عنصر التنظيم في عملية النمو كقوة محركة أو دافعة . وهذا بالتأكيد من أهم الخصائص التي تميز نموذج شومبيتر عن نماذج التطور الأخرى . وإن كان قد بالغ شومبيتر في هذا التأكيد بعض الشيء — كما سيد ذكره حالا — إلا أن هذا لا يعنى غض الطرف عن أهمية المنظم لاسيما وأنها قد وجدت طريقها في الكتابات بعد ذلك خاصة في البلاد الأقل تطورا التي يعتبر افتقارها الى عنصر التنظيم بالقدر اللازم والمناسب احد العقبات الرئيسية التي تعترض انطلاقها فتحاول حكومات هذه الدول المبادرة بالاضطلاع بهذا الدور .

٣ — كان لشومبيتر الفضل في التفرقة بين الاستثمار المحفوز والاستثمار التلقائى (معادلة ٣) وكذا في الإشارة الى أهمية الابتكار وأثره على الأستثمار التلقائى (معادلة ٥) .

٤ — تنبأ شومبيتر بانتهاء الرأسمالية ، فذكر أنها ستواري ، وبأن « مجتمعا اشتراكيا سينبغ من المجتمع الرأسمالى المتهاوى »^(٢) ، وشعور شومبيتر بانتهاء الرأسمالية إنما ينبع من إيمانه العميق بخيرته التي اكتسبها كاتقصادى في مجتمع رأسمالى ، وعاصر بعض فترات ازمانها . وقد تقوض النظام الرأسمالى بالفعل في بعض البلاد الأقل تطورا لقشله في تحقيق التطور المرغوب فيه . وتحول النظام برمته الى الاشتراكية (مثال ذلك يوغسلافيا) أو — على أضعف الإيمان — الى نظام مختلط يضم سمات النظامين الرأسمالى والاشتراكى (كما في الهند) ، وحتى البلاد الرأسمالية الأصلية اخذت تعدل نظامها الرأسمالى ، (مثال ذلك إنجلترا) .

غير أن هناك عدة نقاط تعيب تحليل شومبيتر . ولا نجمل من افكاره اطارا متكاملة لنظرية النمو الاقتصادى ، نستعرض بعضها في الآتى :

١- سبغ أهمية كبيرة على المنظم ، اذ جعله بمثابة القوة المحركة للتطور . وفي هذا الادعاء مبالغة واضحة . فليس بالمنظم وحده تدور عجلة التطور ، بل لابد لها من عناصر أخرى مكملة . هذا بالإضافة الى أن وظيفة المنظم الفرد الخاص (التى تتلخص فى الابتكار) بدأت تفقد أهميتها بمقارنة ما كانت عليه فى الماضى ، اذ أصبحت عاملا روتينيا يقوم به جماعات الخبراء والمتخصصين .

٢- لا يمكن القول بأنه سيكون للابتكار فى عصرنا الحالى نفس الآثار الاقتصادية القوية التى كانت له فى الماضى ، اذ أن التجديدات الحالية لا تخلق هزات أو صدمات عنيفة للاقتصاد ، نظرا لانه غالبا ما تتمكن المشروعات الكبرى من استيعاب هذه التجديدات ومن تكيف ظروفها وفقا لها .

٣- جعل شومبيتر من سعر الفائدة احد العوامل المقررة للادخار (معادلة ٢) غير أن العلاقة بين سعر الفائدة والادخار مازال الغموض يكتنفها .

٤- افترض شومبيتر أن تمويل الاستثمارات الجديدة يكون عن طريق الاقتراض من البنوك ^(٢١) ، غير أنه من الملاحظ أن هذا النوع من التمويل لا يتم الا فى حالات نادرة (المانيا فى بداية عهدها بالتطور) نظرا لأن البنوك لا تمنح قروضا طويلة الأجل فى البلاد الرأسمالية ، وإنما قروضا قصيرة الأجل ، وعندا راجع الى طبيعة هذه البنوك . أما الاستثمارات الطويلة فانه يتم تمويلها عن طريق الأرباح غير الموزعة أو اصدار اسهم وسندات .

٥- لم يتعرض شومبيتر للعوامل التى من شأنها عرقلة التقدم ، مثال ذلك الانفجار السكاني وتناقص الغلة (خاصة فى الزراعة) . الى غير ذلك من المشاكل التى تعاني منها غالبية البلاد الاقل تطورا فى عصرنا الحالى . ويبدو أن شومبيتر قد تجاهل أو تناسى مثل هذه العوامل وهو فى غمرة حماسه

لعنصر التنظيم والدور الذى يلعبه فى نجاح الرأسمالية فى بداية عهدها بالتطور .

صفوة القول أن تحليل شومبيتر هو فى الواقع مساهمة فى تحليل الدورات أكثر منه مساهمة أو اضافة الى نظرية النمو . ويبدو أن شومبيتر قد تنبه لذلك عندما أعاد مناقشة افكاره فى كتاب صدر له عام ١٩٢٩ فجعل عنوانه : « الدورة التجارية » وناقش فيه افكاره التى أوردتها عام ١١٩١ . وبذلك لا تفلح كتاباته المتفرقة عن النمو لأن تصبح نظرية عامة متكاملة عن التطور الاقتصادى^(٢٢) .

هوامش الفصل الثامن عشر

- ١ — وقد تمت ترجمة هذا الكتاب الى الإنجليزية عام ١٩٢٤ لأول مرة ، انظر :
- Schumpeter, J.: The Theory of Economic Development,
(Translated by R. Opie), Cambridge, 1934.
 - ٢ — Schumpeter, J.: Business: A Theoretical, Historical, and Statistical
Analysis of the Capitalist Process, NY, 1939.
 - ٣ — ونذكر منها هنا :
- Schumpeter, J.: Capitalism, Socialism, and Democracy, NY, 2nd.
ed., 1947; idem; Imperialism and Social Classes, (translated in
1951), NY, 1951.
 - ٤ — Schumpeter, (The Theory of Ec. Dev.), op. cit., p. 64.
 - — انظر الفصل الرابع من :
- Meier & Baldwin; (Ec. Dev.), op. cit., pp. 65-84.
 - وكذا الفصل الخامس من :
- Higgins, (Ec. Dev.), op. cit., pp. 122-143.
- حيث اتبعنا طريقتهما تقريبا في عرض تحليل شومبيتر .
- ٦ — انظر وقارن :
- Schumpeter, (The Theory of Ec. Dev.), op. cit., p. 66, p. 126.
 - ٧ — Meier & Baldwin; op. cit., p. 87, Higgins; op. cit., Schumpeter; —
(Bus. Cycles, voll), op. cit., p. 103.
 - ٨ — ترمز L لعنصر العمل ، K لعنصر الطبيعة ، Q لعنصر رأس المال ، T لعنصر
التكنولوجيا .
 - ٩ — يقصد بهذا الاصطلاح ذلك التركيب المعقد الذى يعكس المجالات المختلفة التى تحيط
بالنظمين (مثل المجال السياسى والاجتماعى والنفسى) وهذه تتضمن قيم المجتمع ،
وهيكلة الطبقي ونظام التعليم وما شابه ذلك في حقبة ما .
 - ١٠ — وبأخذ التقليل من الأرباح صورة زيادة قوة نقابات العمال ، أو الضرائب التصاعدية
على الدخل ، أو تنفيذ برامج الرفاهية الاجتماعية أو أى تدخل حكومى غرضه تقليل
الأرباح أو إعادة توزيع الدخل .

١١ — أى أن الاستثمار الجديد يقتصر على الاحلال فقط ولا يأخذ صورة استثمار اصل جديد .

١٢ — See: Schumpeter: (Theory of Ec. Dev.) op. cit., p. 64. Higgins, op. cit., pp. 132-133; Meier & Baldwin; op. cit., pp. 90-91.

١٣ — تجدر الإشارة الى أن شومبيتر يفترض تمويل الموجة الاستثمارية الجديدة عن طريق الائتمان الذى تخلقه البنوك ، وبعبارة اخرى أن التمويل يتم عن طريق التوسع النقدى وليس عن طريق زيادة المدخرات الجارية .

١٤ — ستحتاج هذه الاستثمارات المبكرة فى بداية الأمر الى اموال طائلة فانشاء السكك الحديدية — على سبيل المثال — يحتاج الى اموال كثيرة ، الا أن الحاجة الى مثل هذه الأموال مستقل فيما بعد الانتهاء من فترة الانشاء Gestation period وإقامة المصانع الجديدة ، حيث ستقتصر الحاجة الى رأس المال على القدر اللازم لتشغيل هذه الانشاءات (فالأموال اللازمة لتشغيل السكك الحديدية تكون اقل بكثير من الأموال التى تنفق بغرض انشائها) وكذا القدر اللازم للاحلال محل الاستثمارات المستهلكة .

١٥ — ينكمش عرض النقود بسبب انكماش الائتمان المصرى من ناحية ، ولأن عددا كبيرا من المظنمين — بعد أن يبيعوا ما انتجه المصانع الجديدة — يقومون بسداد المبالغ التى اقترضوها من قبل وكذا الفوائد المستحقة عليها .

١٦ — Meier & Baldwin, op. cit., p. 91. Higgins, op. cit., pp. 163-6.

١٧ — انظر وقارن :

- Schumpeter; (Capitalism...), op. cit., p. 61.

- Meier & Baldwin, op. cit., p. 61, Higgins; op. cit., p. 124.

١٨ — Meier & Baldwin., pp. 92-94.

١٩ — Higgins; op. cit., pp. 140-3, Solo, C., "Innovation in the Capitalist Process: A Theory of the Schumpeterian Theory, QJE, Aug. 1951, p. 417-28.

٢٠ — ينتقد بعض الكتاب الغربيين وجهة نظر شومبيتر القائلة بزوال الرأسمالية وانبثاق الاشتراكية لتحل محلها . وهم لا يحفون مشاعرهم المعارضة لهذا الاستطراء ، اذ يصرحون بأنه حتى وإن تغيرت الرأسمالية فانه سيحل محلها نظام آخر يختلف عن الاشتراكية .

- ٢١- يميل أنه تأثر بما كان عليه الحال في ألمانيا وقتذاك
- ٢٢- انظر سمعان شنودة - نظريات التطور الاقتصادى - معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ابريل ١٩٦٥ ، (وثيقة ٧٤٣٨) .

الفصل التاسع عشر

نظرية مراحل النمو

Theory of Growth Stages

مقدمة :

لمعرفة محددات النمو الاقتصادى والكيفية أو الميكانيكية التى يتحقق من خلالها قدمنا نظريات قامت على المعادلات والنماذج الرياضية . هذا الأسلوب التجريدى الذى يسقط عددا من المعطيات التى يذخر بها الواقع العمل ليركز على بعضها اعتقادا من اصحابه انها المعطيات الأكثر أهمية ، لا يمكن وصفه بالموضوعية ، وكثيرا ما تغلب عليه النزعة الشخصية والرؤية الخاصة . وبأتى التاريخ الاقتصادى للنمو ومحدداته ليكون بمثابة المنهج الشامل على الكثير من الدقائق فى وصف وتصنيف وتحليل التاريخ مستخدما فى ذلك الأسلوب اللفظى بكل ما يتضمنه من مرونة وثناء فى القدرة على التعبير تفوق بلا شك الأسلوب الرياضى . ونظر لأنه تاريخ (أى رؤية خاصة للمؤرخ) فهو أسلوب لا يخلو كسابقه من النظرة الذاتية والتى قد تبتعد بصاحبها قليلا أو كثيرا — عن الموضوعية — أى عن الحقيقة التى تحدث فى الواقع ، ومن ثم تبتعد عن العلم والنظره العلمية (هدف أى علم هو الكشف عن الحقيقة فى مجال معين من مجالات الدراسة والحياة) . والحقيقة انه ، لا يمكننا الخوض فى فكرة المراحل التاريخية هذه قبل الإشارة الى ضحالة ما يمكن الاستفادة به منها عند محاولة تطبيقها على دول العالم الثالث فى الوقت الحاضر . فنظرية المراحل تشرح لنا حلقات السلسلة الزمنية التى مرت بها الاقتصاديات المتقدمة فى الماضى وتربط بين تطورها وملامح التطور فى كل حلقة لتصل الى نتيجة مؤداها أن أى بلد يمكنه أن يصنف نفسه ضمن مرحلة من هذه المراحل وأنه بالتالى سوف يمر مستقبلا بالمراحل التالية كما كان

الشأن مع الدول التي سبقت في مضمار النمو . وهو الأمر الذي إن تحقق اليوم في حالة بلد معين يتمتع اقتصاده بالقوة والتوازن فهو لن يتحقق بالقطع في أى من بلدان العالم الثالث الذي لا تربطه أى صلة بالظروف التي مرت بها الدول المتقدمة في الماضي^(١) .

ويتساءل البعض : هل يرق المؤرخون الى مستوى العلماء ؟ أو بمعنى آخر هل يمكن لهم أن يقدموا نظرية علمية أم أن أقصى ما يستطيعونه هو مجرد وصف دقيق للماضى ؟ الإجابة هى : بالطبع يستطيع المؤرخون أن يذهبوا لابعد من مجرد ملاحظة التاريخ وتسجيله فبداء من هذه الملاحظة استطاعت المدرسة الألمانية أن تعتمد في تفسيرها لمستقبل الاقتصاد القومى على ما تستنتجه من تطورات الماضى . يستطيع المؤرخ الاقتصادى بقوة الادراك والملاحظة الإجابة على السؤال — ليس فقط : كيف يتطور الاقتصاد ؟ — وإنما أيضا : لماذا يتطور الاقتصاد ؟ والمجتمعات في هذا المنهج التاريخى تتحول في ممارستها للحياة الاقتصادية الى كائن عضوى تتابع مراحل نموه الواحدة تلو الأخرى .

ولا تخلو هذه النظريات المفسرة نمو المجتمعات على أساس مراحل نموها التاريخية من بعض الفائدة اذا ما عرضت لنا —واذا استطعنا من جانبنا أن نستخلص منها— أهم العلامات المميزة للانطلاق من مرحلة الى أخرى — فهى نظريات ديناميكية تحوى كافة العناصر المفسرة للنمو وبالتالي يمكننا بمقارنة الاقتصاديات المختلفة في الأزمان والمراحل المختلفة أن نقف على نقاط القصور ومواطن القوة في كل مجتمع يسعى الى النمو والتقدم . العقبة الحقيقية في سبيل هذه الاستفادة أن هناك من العوامل المخفزة على التقدم في الماضى ما لا يتكرر في الحاضر أو في المستقبل . بل أن هناك من العوامل المثبطة والمعوقات ما قد أتى به الحاضر سواء في المشاكل الداخلية لاقتصاديات العالم الثالث أو في الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية ، بل أن هناك شبه اجماع بين الاقتصاديين على أن الفائدة العملية من نظريات النمو التاريخية تبدو ضحلة ويحيط بها الكثير من الغموض^(٢) .

وعلى كثرة الكتاب وعلماء الاقتصاد الذين اعتقدوا في فكرة مراحل النمو فانه

لا يتفق منهم اثنان على نفس المراحل . وأول من كتب عن مراحل النمو الاقتصادى من اقتصادى المدرسة الألمانية والتي سادت الأدب الاقتصادى على مدى القرن التاسع عشر هم^(٣) : فردريك ليست Friedrich List ، وبرونو هيلدبراند Pruno Hildebrand ، وكارل بوخر Karl Bucher ، وجوستاف شمولر Gustav Schmoller ، وفارنر سومبارت Werner Sombart الا أن اكثريهم على الإطلاق تأثروا فى الفكر الاقتصادى هما كارل ماركس والاقتصادى الأمريكى المعاصر وليم والت روستو W.W. Rostow .

وقد تصور كارل ماركس — مثلاً — أن التاريخ دورة طابعها الصراع من أجل تملك أدوات الانتاج وأن المجتمع البشرى فى أى بقعة وأى زمان لابد أن يمر فى تطوره التاريخى بمراحل معينة حددها هو بـ :

- ١- مرحلة الشيوعية .
- ٢- دولة الرق القديمة .
- ٣- مرحلة الاقطاع .
- ٤- مرحلة الرأسمالية (التجارية ثم الصناعية) .
- ٥- مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا .
- ٦- مرحلة الاشتراكية .
- ٧- مرحلة الشيوعية .

وبينا يغلب العامل الاقتصادى المادى على التحليل الماركسى كمفسر ومحرك لكافة التغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية فى أى مجتمع ، نجد أن تحليل روستو لمراحل النمو التاريخى يعتمد على ادخال العوامل جميعها الاجتماعية والثقافية والسياسية بالإضافة الى البعد الاقتصادى فى تفسيره لتطور المجتمعات . بل أن عنصر الاختيار — وليس الحتمية — له اهميته فى تحليل روستو على أساس أن للأفراد دائماً فرصة للاختيار بين البدائل المختلفة ، وهذا يفسر اختلاف النتائج . بينما يرى ماركس أن الانسان والمجتمع هم أسرى لقوى الانتاج المادية وهم مسرون فى حتمية (ادعى لها العلمية) نمو ما تمليه عليهم المصالح الاقتصادية للطبقة المالكة لأدوات الانتاج فى كل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات .

مراحل روستو للنمو Rostow's Stages of Growth

لقد بدأ روستو مؤلفه الشهير عما يلي :

« يقدم هذا الكتاب طريقة لتفسير المسار الذى تسلكه الاقتصاديات المعاصرة بناءً على تعميم الحقائق التاريخية ... فبالإمكان التعرف على المجتمعات ، بدءاً من ابعادها الاقتصادية ، باعتبارها تمر بواحدة من المراحل الخمس التالية :

- ١- المجتمع التقليدى .
- ٢- التهيؤ للانطلاق نحو النمو الذاتى .
- ٣- مرحلة الانطلاق .
- ٤- مرحلة السور نحو النضج .
- ٥- مجتمع الاستهلاك الوفير ...

هذه المراحل ليست مجرد وصف للتاريخ ، وليست مجرد تقرير لحقائق عن تطور المجتمعات المعاصرة . بل انها تحمل فى حد ذاتها منطقها وقدرتها على الاستمرار . وهى فى النهاية تشكل نظرية للنمو الاقتصادى ، وايضاً وبصفة عامة ، نظرية للتاريخ الحديث بأكمله^(٤) .

١- مرحلة المجتمع التقليدى The Traditional Society

يسجل التاريخ أن شعوباً كثيرة وجدت واستمرس وانتشرت فى الأرض دون أن يصيبها تغيرات اقتصادية تذكر . وانه حينما حدث تغير ما فى طريقة الحياة المادية كان هذا فى اغلب الأحوال نتيجة لغزو خارجى يأتى ومعه اسلوب جديد للزراعة أو لصيد الحيوانات واستئناسها أو لصهر المعادن أو لصنع عربات الجر أو للكتابة أو للحساب باستخدام الأرقام أو لاستخدام النقود لتسهيل التبادل ... الخ . وكان يفصل بين الابتكار والآخر سنوات طويلة . ولم يكن الابتكار وليد جهد مسبق من جانب الانسان بقدر ما كان صدقه أو لحادث أو لعامل خارجى . ومن هنا ، وكما يشير روستو « ... فى هذه المجتمعات التقليدية كانت محدودة الوسائل الفنية للإنتاج سبباً فى وجود حد أقصى لانتاجية الفرد . وما كان ينقص هذه المجتمعات ليس وجود الابتكارات الجديدة بقدر امكانية النظر الى ما وراء البيئة المحيطة بهم

ومحاولة خلق تيار من الإبداع يصل بهم الى ما بعد مرحلتهم . تلك المرحلة التى سبقت عصر نيوتن » .

وهكذا يرى روستو أن المجتمع التقليدى وجد تاريخيا فى الفترة السابقة على عهد نيوتن ، بما فى ذلك حضارات الصين ومصر ودول البحر المتوسط وأوروبا فى العصور الوسطى ، فضلا عن المجتمعات التى مازالت قائمة ولم يصلها بعد المد الحضارى لعزلتها عن العالم لسبب أو لآخر .

ومن سمات هذه المجتمعات قيامها اساسا على الزراعة والرعى والصيد ، أما من الناحية الاجتماعية فهى مجتمعات تتمتع فيها القيادات الدينية والملوك بنفوذ كبير وتسوده قيم طبقية وحياة اجتماعية تتسم بالرتابة والجمود وتقيد العادات والتقاليد الراسخة منذ الماضى البعيد . وينتج دخل البلاد من النشاط الزراعى وليس من التجارة أو الصناعة ، أما دخل الحكام والنبل أو رؤساء الطوائف والقبائل فمن ملكيتهم للأراضى .

٢- مرحلة التهيؤ للانطلاق The Preconditions for Take-off

ظهرت هذه المجتمعات (التى تتميز بوصول الاقتصاد القومى فيها الى مرحلة القدرة على النمو الذاتى) ببطء فى أوروبا الغربية — وبخاصة إنجلترا — وذلك على مدى القرنين ونصف القرن التى سبقت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ . وأهم مسبباتها :

- انهيار البناء الطبقي وتصدع النظام الاقطاعى .
- ظهور التيار القومى و بروز فكرة الدولة القومية .
- ازدهار طبقة التجار الأثرياء فى المدن (البرجوازية) .
- إلغاء القيود المكبلة للنشاط التجارى وتمهيد الطرق وسن القوانين المشجعة على نمو وازدهار التجارة الداخلية والخارجية .
- التحلل من الفكر الكنسى وتحرر العقل البشرى من جهود الفكر التقليدى .

— انتقال السلطة من دعاة التقليد والاقطاعير الى اصحاب العقول المجددة ، وتحول مظهر الثروة من امتلاك الأرض الى امتلاك النقود والمعادن النفيسة . وقد هيا لهذه العوامل وسبقها اكتشاف العلم الجديد في نهاية القرن الخامس عشر . وكذا ظهور الاكتشافات العلمية وانتشار ما يسمى بالنهضة الفكرية . وطبقا لروستو فان العوامل المهيمنة للتصنيع قد احتوت عادة تغيرات جذرية في ثلاث مجالات غير صناعية هي :

١— زيادة معدلات الاستثمار في رأس المال الاجتماعي خاصة في قطاع النقل ، وهذا يدفع جنبا الى جنب مع التصنيع الى زيادة حجم التجارة والأسواق .

٢— ثورة صناعية مما يبيى للعاملين في قطاع الصناعة مصادر المواد الأولية اللازمة للإنتاج من ناحية ، كذا المواد الغذائية الوفيرة والرخيصة من ناحية أخرى .

٣— توسع في حجم الواردات والصادرات من وإلى العالم الخارجى .

وفي المجتمعات المتخلفة ، يلعب عنصر « أثر التقليد والمحاكاة » دورا هاما في تغيير أنماط الاستهلاك والأذواق والقيم المحلية القديمة . ومع ذلك فلعله من المعترف به أن هذه المرحلة تختلف في مظاهرها ومتطلباتها من مجتمع الى آخر . وهناك ثلاثة « فصائل » من المجتمعات لأبد وأن تختلف فيها اعراض مرحلة التهيؤ للانطلاق بسبب الاختلاف الشديد بينها وهي :

(أ) البلدان التى بدأت التقدم فى أوروبا الغربية (مثل إنجلترا وفرنسا والمانيا) .
(ب) البلدان الجديدة الشاسعة المساحة والتى دخلتها الرأسمالية مباشرة . (مثل استراليا وكندا والارجنتين ومصر والهند والمكسيك) . ولاشك أن هذه الاختلافات الجذرية هى نفسها التى تجعل من موضوع التنمية الاقتصادية موضوعا تصعب دراسته والوصول فى شأنه الى نتائج ونظريات يمكن تصميمها . فهل يعقل أن تتمكن بلاد مثل الهند ومصر واندونيسيا من

سلوك نفس الخطوات والمراحل نحو التقدم والنمو مثلما حدث مع السويد واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ؟

٣- مرحلة الانطلاق The Take-off Period

تلك هي المرحلة الحاسمة في عملية النمو . ويفترض فيها انها قصيرة نسبيا ، بحيث لا يتعدى طولها عقدين أو ثلاثة عقود من الزمن يتم خلالها تغيرات هامة ويتأكد بعدها أن الدخل القومي مستمر لاشك في النمو . وقبل هذه المرحلة لا يمكن الثقة في تحسن مستويات الدخل والمعيشة لانه يتم فيها التغلب على العوامل التي تسبب المقاومة الذاتية وتصبح عملية النمو مفروسة وراسخة الجذور في المجتمع بكافة متطلباتها وشروطها .

وقد حدد روستو الأزمة التي بلغت خلالها بعض الدول المتقدمة هذه المرحلة كما يلي :

١- بريطانيا	١٧٨٣-١٨٠٢	٨- روسيا	١٨٩٠-١٩١٣
٢- فرنسا	١٨٣٠-١٨٦٠	٩- كندا	١٨٩٦-١٩١٤
٣- بلجيكا	١٨٣٣-١٨٦٠	١٠- الأرجنتين	١٩٣٥-
٤- امريكا	١٨٣٤-١٨٦٠	١١- تركيا	١٩٣٧-
٥- المانيا	١٨٥٠-١٨٧٣	١٢- الهند	١٩٣٧-
٦- السويد	١٨٦٨-١٨٩٠	١٣- الصين	١٩٥٢-
٧- اليابان	١٨٧٨-١٩٠٠		

وهناك العديد من الشروط والمتطلبات التي يلزم حدوثها لبلوغ المجتمع مرحلة الانطلاق . ولكن اهمها على الاطلاق ثلاثة هي :

أولا : ارتفاع مستوى الاستثمار من أقل من ٥٪ الى أكثر من ١٠٪ من صافي الناتج القومي .

ثانيا : تطور صناعة أو قطاع معين ينمو بمعدلات مرتفعة .

ثالثا : ظهور الإطار السياسى والاجتماعى المرقى الذى يدفع بالتغيرات الجديدة نحو النمو الذاتى .

وأهمية هذه الشروط تتضح من أن زيادة النمو السكانى بمعدل يتراوح بين ١٪ و ١,٥٪ سنويا مع افتراض معدل رأس المال من الناتج بنسبة ٣,٥ : ١ يتطلب استثمارا سنويا صافيا قدره ٥,٥٪ من الناتج القومى لمجرد بقاء مستوى نصيب الفرد من الدخل ثابتا . فى حين أن زيادة الدخل بمعدل ٢٪ سنويا يستلزم استثمارا سنويا بمعدل من ١٠,٥٪ الى ١٢,٥٪ من الناتج القومى . ويفترض هنا أن الادخار الصافى سوف يتوجه الى مجالات الاستثمار وليس الى الاكتناز أو شراء العقارات أو الاستيراد من الخارج .

وأما عن الشرط الثانى فقد لاحظ و.و. روستو أنه غالبا ما صاحب مرحلة الانطلاق فى كل مجتمع اجتاز هذه المرحلة نموا سريعا فى احد القطاعات الصناعية الرائدة مثل : صناعة النسيج فى إنجلترا ، والسكك الحديدية فى الولايات المتحدة والمانيا وفرنسا ، وقطع الأخشاب فى السويد . أما كيف يتحقق كل من هذه القطاعات الرائدة انطلاقها ، فيجيب روستو بأن هذه القطاعات تتميز بالخصائص الأربعة الآتية :

- (أ) زيادة مفاجئة وكبيرة فى الطلب الفعال على منتجاتها .
- (ب) التوسع فى رأس المال المستثمر فى هذا القطاع وازدهار ونمو انتاجيته .
- (جـ) اتجاه الأرباح المحققة فى هذا القطاع الى إعادة الاستثمار فى نفس القطاع .
- (جـ) قدرة القطاع الرائد على حث الاستثمار فى القطاعات الأخرى (فكرة الدفع للأمام وإلى الخلف Input-output linkage) .

ويثور هنا سؤال هام هو : هل يمكن للزراعة أن تكون احد هذه القطاعات الرائدة ؟ يعتقد غالبية الاقتصاديين انه ليس بالزراعة يتحقق الانطلاق فى اقتصاد ما . الا أن روستو يرى بإمكانية ذلك على شرط أن يكون نمط الانتاج الزراعى موجه لخدمة اغراض السوق الكبير وليس للانتاج المعيشى أو الاكتفاء الذاتى . ولولا هذا الشرط التحفظى لما أمكن — فى الواقع — تفسير تقدم بعض البلدان

الزراعة الكبرى مثل نيوزيلاندا (والتي يرجع الفضل في تقدمها لانتاج الخراف والزبد) والدانمارك (البيض ، لحم الخنزير المملح Bacon ، والزبد) .

وأما عن الشرط الثالث لبلوغ مرحلة الانطلاق فتكمن اهميته في أن بلوغ هذه المرحلة لا يكفي وإنما الأهم هو الانتقال منها الى المرحلة التالية لها . وهنا يبرز دور الهيكل السياسى الثقافى الاجتماعى القادر على استغلال تقدم القطاعات الرائدة وارتفاع مستوى الادخار والاستثمار لتحريك الاقتصاد القومى نحو بلوغ مرحلة أعلى من النمو الاقتصادى للمجتمع . هذا الجانب الابدولوجى لا يمكن انكاره في عملية النمو ... فهو الحافز على الانطلاق وهو المحافظ على المكاسب المحققة وهو المحرك للفكاك من أية عقبات غير اقتصادية يكون من شأنها عرقلة التقدم الاقتصادى في المجتمع .

٤- مرحلة السير نحو النضوج The Drive to Maturity

في هذه المرحلة تنظم المعدلات المرتفعة للنمو والتركيم الرأسمالى . وفيها تجل قطاعات رائدة جديدة محل القديمة . وينطبق التقدم التكنولوجى على كافة مجالات الانتاج ويصبح الاقتصاد القومى قادرا على مواجهة اية صدمات أو مفاجآت أو ضغوط . ويتحول التركيز من الأغراض المادية في الانتاج الى الخدمات والأشباع الانسانية .

ويحدد روستو مرة أخرى التواريخ التى دخلت فيها البلدان المتقدمة هذه المرحلة الرابعة كالآتى :

بريطانيا	١٨٥٠	السويد	١٩٣٠
الولايات المتحدة	١٩٠٠	اليابان	١٩٤٠
المانيا	١٩١٠	روسيا	١٩٥٠
فرنسا	١٩١٠	كندا	١٩٥٠

والواقع أن المشكلة تبقى في تحديد مفهوم « النضج » لاقتصاد ما أو لبلد ما .

على أن التغيرات التي يذكرها روستو والتي تأخذ مكانها في هذه المرحلة يمكن تلخيصها في الآتي :

١- التحول السكاني من الريف الى الحضر ، وتحول الريف ذاته الى شكل اكثر حضارة .

٢- ارتفاع نسبة الفنين والعمال ذوي المهارة المرتفعة .

٣- انتقال القيادة من ايدى أصحاب المشروعات والرأسماليين الى فئة المديرين التنفيذيين .

٤- النظر الى الدولة - في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية - على أنها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادى للمواطنين .

٥- مرحلة الاستهلاك الوفير The Age of High Mass Consumption

شهد القرن العشرين وبالأذات فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بلوغ بعض دول امريكا الشمالية وأوروبا الغربية الواحدة تلو الأخرى مرحلة الاستهلاك الشهي الوفير (الولايات المتحدة عام ١٩٢٠ وبريطانيا ١٩٢٠ ، وبقى دول اورروبا الغربية بعد ١٩٥٠ بسبب قيام الحرب العالمية الثانية) .

وهي مرحلة يتخطى فيها المجتمع مشكلة المأكل والملبس والسكن أى حصوله على الحاجات الأساسية ، ليتجه الى انتاج واستهلاك السيارات الفخمة والسلع المعمرة وسلع الرفاهية بكميات كبيرة مع التركيز على عنصر الجودة المرتفعة ويتحول الأهتمام من الاستهلاك الى الاستفادة بقضاء وقت الفراغ بأسلوب يحقق مستوى أعلى من الرفاهية . وترتفع في هذه المرحلة معدلات المواليد . ويصبح الجوع في هذه المجتمعات شىء يقرأ أو يسمع به لكنه لا يشاهد بالعين المجردة ، ويتحول الحديث عن الفقر الى نوع من استعادة ذكريات الأجداد . باختصار - وكما يقول ستيفن انك - « يبلغ الإنسان - في هذه المرحلة - حد التغلب

على البيئة والسيطرة عليها ولو أنه لم يبلغ بعد درجة قهر رغباته والتغلب عليها^(٥) .

تقييم نظرية روستو لمراحل النمو :

لم تلق نظرية شهرة مثلما لقيته نظرية روستو لمراحل النمو . وربما يضع البعض آدم سميث وكارل ماركس وجون ماينارد كينز ووليم والت روستو كابرز أربعة إقتصاديين تركوا أثرا قويا في الفكر وفي السياسة الاقتصادية في العالم في المائتي عام الأخيرة . ومازال الكثير من المصطلحات الاقتصادية الشائعة الاستخدام حتى اليوم هي ذاتها التي ابتكرها روستو في نظريته تلك ، مثل « متطلبات التمهيد للانطلاق ، مرحلة الانطلاق ، النمو المتجدد ذاتيا ، وغيرها » .

ومع ذلك فهناك شبه اجماع بين الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين :

أولا : في اثبات صحة هذه المراحل تاريخيا :

ثانيا : في امكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم .

أن جوهر نظرية المراحل هو أن النمو الاقتصادي لا بد وأن يسير زمنيا في سلسلة معينة ذات حلقات محددة المعالم وواضحة الخصائص . وإن كان هناك جدل أو لنقل تحفظا في قبول خصائص مراحل روستو للنمو ، فإن هذا التحفظ يتحول الى نقد شديد لواحدة من أهم مراحلها وهي مرحلة الانطلاق فهذه المرحلة — على اختلاف الآراء حول الفترات الزمنية التي حددها روستو لدخول البلدان المتقدمة فيها — غير واضحة المعالم وتتداخل خصائصها المطاطة مع المرحلة السابقة عليها : مرحلة التهيؤ للانطلاق . ففي مرحلة التهيؤ للانطلاق يذكر روستو أن نمويا في الاستثمار في رأس المال الاجتماعي وفي النمو الزراعي واتساع حجم الأسواق يعد من مميزات هذه المرحلة ، ثم يشير في مرحلة الانطلاق الى عنصر هام هو تقدم قطاع صناعي معين وكذلك زيادة معدلات الاستثمار مما يتمخض عنه خلق سلسلة من التوسعات الجمانية . وهنا يثار التساؤل : ألا تأخذ

هذه التغيرات مكانها بصورة عامة في نفس الوقت ، أو على الأقل في صورة غير متسلسلة ؟ أليس تقدم الصناعة رهينا بتقدم الخدمات الأساسية والاستثمارات في رأس المال الاجتماعي وكذا باتساع الاسواق الخارجية والداخلية التي لا يتيسر اتساعها دون نهادة في الانتاج الزراعى في نفس الوقت ؟ بمعنى آخر ... ألا يقترب تحليل روستو الى الانطباع الشخصى لرؤية تاريخية لبعض التجارب ومحاولة تميمها دون اثبات علمى تجريبي محقق ؟

أما عن السبب الثانى والأساسى في فشل نظرية روستو للمراحل فيتلخص في طرحنا للحقيقة القائلة « انه ليس من الضروري أن يكرر التاريخ نفسه » .

لقد اثبتت تجارب التنمية وجود اختلافات شاسعة بين كل دولة متخلفة وأخرى في نمط نموها ، وفي اسباب تفاقم مشاكلها ، بل وفي بعدها عن التسلسل الزمنى الذى إرتآه روستو لمراحل النمو الاقتصادى . لقد تمحدد في الكثير منها شروط بعض المراحل كارتفاع معدلات الاستثمار والانتاجية أو ظهور قطاعات رائدة لكنها — جميعا — مازالت تزحف اقتصاديا واجتماعيا ، ولم تنزل بعيدة عن الانطلاق ! ولم يعد تفسير ذلك لغزا على اقتصادى التنمية . فالمعايير التى وضعها اقتصاديو الغرب كمحددات للنمو الاقتصادى هى بمثابة الشرط الضرورى ، والذى تحقق بالفعل في كثير من تجارب البلدان النامية ، ولكنها ليست بالشرط الكافى . إن الخطأ الكبير الذى يقع فيه البعض هو عدم ملاحظة الفروق الأساسية (وخاصة غير الاقتصادية) بين مجتمع وآخر . فالافتراضات الضمنية لنظريات النمو المفسره لتقدم المجتمعات الغربية مبنية على أساس توافر الشروط المرفقية والسياسية والسلوكية والبنية الأساسية اللازمة لاعطاء الاستثمارات نتائجها المنطقية من زيادة النمو والارتفاع بمستويات المعيشة . وكل هذه الشروط تقتصر بها البلدان المتخلفة بدرجة أو بأخرى .

ولكن ، وحتى بافتراض توفر هذه الشروط في المجتمعات المتخلفة (وهو افتراض نظرى بحت) ، وليس بخاف على أى دارس مبتدىء للاقتصاد اليوم كيف تربط الاقتصاديات المتخلفة بعلاقة تبعية للخارج وكيف لا تستطيع أمهر

الاستراتيجيات التنموية أن تقلت من الآثار السلبية للأطوار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية والذي تتحكم فيه وتوجهه لمصلحتها حفنة قليلة من الدول الصناعية المتقدمة . وليس هناك من يمكنه الادعاء بأن التنمية هي مجرد إزالة لبعض العقبات الداخلية وتوفير بعض المكونات المفقودة (مثل رأس المال أو العمالة الماهرة أو الصرف الأجنبي أو الإدارة الجيدة) فهذه كلها أمور لم تعد تملكها دول العالم الثالث ، ولم يعد لها — كما كانت لغيرهم من قبل — حرية الاختيار .

وهكذا لا نعتقد في جدوى هذه النظرية من حيث إمكانية الاستفادة منها في رسم سياسة تنمية في الوقت الحاضر . فالعالم الثالث مستقل اليوم بخصائصه للتخلف تختلف — محليا وعالميا — عما تتطلبه فروض روستو للمراحل المختلفة .

- ١ — انظر لماذا لا تشابه معدلات النمو الاقتصادى فى الماضى والحاضر ، الفصل العاشر ،
البند ثانيا .
- ٢ — انظر :
- S. Enke, "Economics for Development", Prentice Hall, inc.,
Englewood Cliffs, N.J., 1963, pp. 189-206.
- ٣ — ظهرت افكار المدرسة التاريخية الألمانية كرد فعل للمغالاة فى التحليل الاستنباطى
النظرى الذى ساد الفكر الانجليزى على يد آدم سميث والمدرسة الكلاسيكية .
- ٤ — انظر :
- W.W. Rostow, "The States of Economic Growth, A
Non-Communist Manifesto (London: Cambridge University
Press, 1960, pp. 1-4, and 12.
- ٥ — S. Enke, "Economics for Development", op. cit., p. 201.

الفصل العشرون

نموذج هارود ودومار

The Harrod-Domar Growth Model

الاستثمار ضروره حيوية لأى اقتصاد قومى وذلك لتعويض الاستهلاك الذى حدث فى رأس المال القومى نتيجة لاستخدام العدد والاجهزة والمباني والآلات على مدى عام مقبى ، أو لاحتلال الخسائر فى هذه الأصول نتيجة للكسر أو الحوادث أو التلف بغيرها من الأصول الجديدة . أو — وهذا هو الأهم — لتحقيق زيادة صافية فى معدلات الدخل أى لتحقيق معدل موجب للنمو الاقتصادى .

وإذا افترضنا وجود علاقة اقتصادية تربط بين الحجم الكلى لرصيد بلد ما من رأس المال Size of total Capital stock ، ونرمز له بالرمز K ، وإجمالي الناتج القومى GNP ونرمز له بالرمز Y . وعلى سبيل المثال ، إذا لزم ما قيمته ٣ جنيه من رأس المال (آلات وأجهزة وخلافه) لإنتاج تيار سنوى من الناتج قيمته ١ جنيه وسوف يعنى ذلك أن أى إضافة لرصيد المجتمع من رأس المال (من خلال الاستثمارات الجديدة) سوف تعطى ناتجا قوميا سنويا بنفس هذه النسبة أى ٣ : ١ . وتسمى هذه النسبة الأخرى بمعامل رأس المال Capital/output ratio . وسوف نرمز له بالرمز k .

وإذا رمزنا لمعدل الادخار The national saving ratio فى المجتمع نفسه بالرمز s وافترضنا ثباته عند مستوى ٦٪ من اجمالي الناتج القومى ، وأن أية إضافة الى التكوين الرأسمالى فى هذا المجتمع (أى الاستثمار الجديد) تتحدد بمستوى الادخار الكلى . ابتداء من هذه الفروض يمكن بناء نموذج النمو التالى :

١ — الادخار S نسبة ما s من الدخل القومي Y وبهذا نحصل على المعادلة الآتية :

$$S = s \cdot Y \dots\dots\dots (1)$$

٢ — الاستثمار I يعرف بأنه التغير في رصيد رأس المال K ويرمز لهذا التغير بالرمز ΔK أى :

$$I = \Delta K \dots\dots\dots (2)$$

ولما كان رصيد رأس المال K في المجتمع يرتبط بعلاقة مباشرة بمستوى الناتج القومي Y كما يستدل على ذلك من معامل رأس المال k فإنه يترتب على ذلك أن :

$$\frac{K}{Y} = k \text{ أو } \frac{\Delta K}{\Delta Y} = k \text{ أو } \Delta K = k \cdot \Delta Y \dots\dots\dots (2a)$$

٣ — وحيث أن الادخار القومي الاجمالى S لابد وأن يتساوى مع اجمالى الاستثمار القومى I . فان ذلك يعطينا المتطابقة التالية الآتية :

$$S = I \dots\dots\dots (3)$$

من المعادلة (١) $S = s \cdot Y$ والمعدلتين (2) ، (2a)

$$I = \Delta K = k \cdot \Delta Y$$

ولذا يمكننا إعادة صياغة المتطابقة رقم (3) كالآتي :

$$S = s \cdot Y = k \cdot \Delta Y = \Delta K = I \dots\dots\dots (3a)$$

$$s \cdot Y = k \cdot \Delta Y \dots\dots\dots (3b) \text{ أو ببساطة}$$

وبقسمة طرفي المعادلة (3b) على Y ثم على k سوف نحصل على المعادلة الرابعة التالية :

$$\frac{s}{k} = \frac{\Delta Y}{Y} \dots\dots\dots (4)$$

(لاحظ أن الطرف الأيمن من المعادلة (4) $\frac{\Delta Y}{Y}$ يمثل معدل نمو الناتج

القومى) .

والمعادلة الرابعة هى الشكل المبسط لمعادلة هارود ، وهو ما فى نظريتهم عن النمو الاقتصادى . ومنها نرى أن معدل نمو الناتج القومى يتحدد بكل من معدل الإذخار القومى s ، ومعامل رأس المال k .

والعلاقة تبين تناسب الإيجابى مع s والسلبى مع k أى كلما زادت قدرة الاقتصاد القومى على الإذخار (والاستثمار) كلما زاد الناتج القومى GNP ، وبالعكس كلما زاد معامل رأس المال الى الناتج كلما قل معدل الزيادة فى الناتج القومى .

والمنطق الاقتصادى للمعادلة الرابعة غاية فى البساطة فإذا ارادت المجتمعات أن تنمو، عليها أن تدخر — وتستثمر — نسبة ما من ناتجها القومى . وكلما زادت مدخراتها ومن ثم استثمارات، زادت سرعة نموها، أما المعدل الفعلى الذى تنمو به عند أى مستوى من مستويات الادخار والاستثمار فيعتمد على ونتاجية الاستثمار . وتقاس الأخيرة بمقلوب معامل رأس المال k فإذا اردنا معرفة المعدل الفعلى لنمو الناتج القومى فما علينا سوى ضرب معدل الاستثمار الجديدة \times انتاجيتها .

$$\frac{1}{k} \times \frac{I}{Y} \quad \text{أى ضرب}$$

$$s = \frac{S}{Y} \quad \text{وحيث أن معدل الاستثمارات الجديدة } s = 1 \text{ ونظرا لأن}$$

$$\frac{1}{k} \text{ يمكن كتابتها } 1 + \frac{1}{\Delta Y} \text{ يتبع من ذلك أن :}$$

$$s \cdot \frac{1}{k} = \frac{1}{Y} \cdot \frac{\Delta Y}{1} = \frac{\Delta Y}{Y}$$

وبالرجوع لنظريات مراحل النمو الى المعادلة الرابعة في نموذج هارود ، ودومار فسوف نتحقق من أن جوهر عملية التنمية يكمن في تلك النسبة التي تستقطع من الناتج القومي وتوجه الى الادخار (بدلا من الاستهلاك) . فإذا امكن زيادة s في المعادلة رقم ٤ عندئذ يمكن زيادة $\frac{\Delta Y}{Y}$ أى زيادة معدل نمو الـ GNP .

لقد حدد روستو — كما رأينا — ملاح مرحلة الانطلاق Take-off بنفس هذا المنطق . فقال أن البلاد التي بإمكانها ادخار نسبة من ١٥٪ الى ٢٠٪ من ناتجها القومي هى التي بإمكانها الدخول في مرحلة الإنطلاق أى النمو بمعدلات أسرع من تلك البلاد التي تدخر أقل . وأضاف أن هذا النمو (في هذه المرحلة) يصبح متجدد ذاتيا Self-sustaining .

ولا يغيب عن أحد أن معدلات النمو طبقا لنماذج روستو وهارود ودومار لن تتوافق في أكثر البلاد فقرا . تلك البلاد التي لا يكفى فيها الناتج القومي لمواجهة حاجة سكانها من الاستهلاك الأساسى للغذاء والمسكن والملبس والصحة . وتتضاءل فيها بالتالى نسبة ما يوجه من دخلها القومي الى الادخار والاستثمار . وغالبا ما يتراوح ادخار هذه البلاد بين ٥ الى ١٠ بالمائة من دخلها القومية وبالتالي يفصلها عن المعدل المطلوب للادخار (٢٠—٢٥٪) فجوة يطلق عليها الاقتصاديون فجوة الادخار Saving gap . وعندئذ لا تملك تلك الدول من وسيلة لسد فجوة الادخار سوى الاستعانة بمدخرات الآخرين أى بالاقتراض من الخارج أو بالسماح لرأس المال الاجنبى بالاستثمار في اقتصادياتها الوطنية .

لقد استخدم منطق نظريات روستو وهارود ودومار واشباهها في تقديم التبرير الاقتصادى لتيار الاستثمارات الاجنبية داخل اقتصاديات البلدان الفقيرة والمتخلفة . فبعد أن استخدم هذا المنطق بنجاح لرفع معدلات النمو الاقتصادى في الدول الأوروبية وتهيئتها للدخول في مرحلة الانطلاق والسر نمو التضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الامريكية ، أعيد استخدام نفس المنطق من جديد مع بلدان العالم الثالث ، وما أشد الأختلاف الذى رأيناه بين هذه البلاد وتلك .

الفصل الواحد والعشرون

النظرية الكينزية فى محددات الدخل والعمالة

The Keynesian Theory of Income and Employment Determinations

حملت الثلاثينات معها الى العالم الرأسمالى — كما نعلم — أزمة عميقة سميت بأزمة الكساد العظيم ١٩٢٩—١٩٣٣ . وكانت عبارة عن بطالة عالية شملت كافة القطاعات والأسواق (السلع والخدمات وعوامل الإنتاج) كما أنها استمرت لفترة طويلة دامت سنوات ، انخفضت فيها الأسعار انخفاضاً شديداً وقلت القوة الشرائية وانعدم الدافع على الاستثمار وتفتش الانكماش الاقتصادى بكل امهاده . ولأشك أن هذه الأزمة قد اصابت الاقتصاديين آنذاك بصدمة فكرية . لقد كان الاعتقاد الكلاسيكى والنيوكلاسيكى السائد انه لا يوجد احتمال لظهور بطالة فى الأجل الطويل فى النظام الرأسمالى الحر . ورغم موافقة الاقتصاديين التقليديين — بصفة عامة — على احتمال ظهور بطالة ضخمة فى الأجل القصير ، غير أنهم اعتبروا ذلك من سمات الدورات الاقتصادية فى نموذج النمو الرأسمالى الذى يتسم بأنه — على المدى الطويل تسود العمالة الكاملة ويتحقق التخصيص الأمثل للموارد — الأمر الذى حدث خلاله فى أزمة الكساد العظيم .

وفى سبيل التفسير النظرى لما يجرى على الساحة الاقتصادية للنظام ظهر تياران رئيسيان^(١): الأول على مستوى التحليل الوحى أو الجزئى The micro level وفيه قدم جون روبنسون John Robinson الانجليزى وادوارد تشامبرلين Edward H. Chamberlain الأمريكى تفسيراً مبنى على أساس فكرة غياب المنافسة الكاملة وفشل السوق وظهور الأشكال المتعددة لاحتكار القلة المشترية monopoly and oligopsony أو القلة الباتمة monopoly and oligopoly .

وأوضحوا أنه في هذه الحالات فإن الموارد وعوامل الإنتاج (بما فيها عنصر العمل) تبقى معطلة جزئيا الـ *underutilized* والإنتاج الكلى أقل من الحجم الممكن إذا ما توافرت ظروف المنافسة الكاملة . ورتبوا على ذلك أن التدخل الحكومى لا غنى عنه لالغاء الآثار السيئة للاحتكار فى اسواق السلع وعوامل الإنتاج وللحيلولة دون تدهور الأوضاع الاقتصادية لحد الكساد . وفى هذا خروج صريح عن مبدأ *laissez faire, laissez passer* الذى كان عماد النظام الاقتصادى الحر حتى هذا الوقت . ومن هذا المنطق (أى نظام اقتصادى حر مع تدخل حكومى لحماية المنافسة الكاملة ومنع الاحتكارات) يعتقد البعض فى العالم الثالث أنه يمكن تنمية مجتمعاتهم ورفع مستوى المعيشة دون اللجوء الى اساليب أخرى أكثر شمولية يتعاطم فيها دور الدولة فى التنمية فسيطر على كافة وسائل الإنتاج وتقوم فيها التنمية على أساس التخطيط المركزى .

وأما التيار الثانى الذى ظهر لتفسير الأزمة والذى نال شهرة واسعة فكان على مستوى التحليل الكلى *The Macro level* . تلك هى نظرية كينز للتوظيف والدخل والتي يعتقد فى البداية انها نظرية عامة أى شاملة لكافة جوانب الاقتصاد القومى ومشاكله ، الا أنها اعتبرت فيما بعد — وبصفة خاصة فى البلدان النامية — نظرية خاصة تتعامل مع مشاكل البطالة فى البلدان الصناعية المتقدمة . وسوف نرى هذه الحقيقة فى النموذج الكينزى والذى نعرضه فى النقاط الآتية :

(أ) اعتراضات كينز على النظرية الكلاسيكية :

١- رفض كينز الفرض الكلاسيكى القائل بأن النظام الاقتصادى الحر يميل لأن يتوازن من تلقاء نفسه عند مستوى التشغيل الكامل (أى عدم احتمال ظهور بطالة فيه على المدى الطويل) . وقد اعتبر النظرية الكلاسيكية بمثابة حالة «خاصة» وتطبق فقط فى ظروف محددة من الحالات التى يعرضها فى نظريته العامة . ويرى كينز أن التوازن قد يتحقق عند مستوى دون مستوى

التشغيل الكامل . وبينما يرضى هذا الفرض فانه يضع البديل . ذلك أنه يعتقد أن الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالى الحر هى التقلب الذى يميز النشاط الاقتصادى . التقلب ما بين العمالة الكاملة والبطالة المؤقتة أو القطاعية والبطالة المزمنة الشاملة . وهكذا فليس فرض العمالة الكاملة الا حالة نادرة الحدوث فى نظره .

٢- اعترض كينز بشدة على الفرض الكلاسيكى القائل بأن البطالة سوف تختفى اذا ما قبل العمال المستوى المنخفض للأجور فمن الناحيتين العملية والنظرية يعتبر كينز أن خفض الأجور مسألة غير ممكنة . فعمليا ، يقابل خفض الأجور بمشاكل اجتماعية ونقابية واضرابات قد تودى بالمشروع أو تسبب فى خسائر كبيرة ، ونظريا يرى كينز أن الأجور لا تحددها المساومة على تحديد الأجر بين العمال وأصحاب المشروعات وإنما يحددها الطلب الكلى الفعال على السلع والخدمات المنتجة ، ومن ثم فانه ليس من المتصور اختفاء البطالة تماما حتى فى ظل المنافسة الكاملة الا فى حالات قليلة وخاصة جدا وهى حالات سيادة ظروف التشغيل الكامل .

(ب) النموذج الكينزى :

يعرض كينز نظريته التى تستهدف شرح محددات الناتج القومى والعمالة فى تحليل اقتصادى كل .

واذا علمنا أن الدخل القومى يتوزع بين الانفاق على الاستهلاك والانفاق على الاستثمار ، وإذا رمزنا لكل منها بالآتى :

الدخل القومى ي
طلب القطاع المائلى على السلع الاستهلاكية س
طلب القطاع المائلى على سلع الاستثمار ث
طلب القطاع الحكومى على سلع الاستهلاك والاستثمار ح

فانه فى ظل اقتصاد قومى مغلق يكون :

الدخل القومي = الاستهلاك + الاستثمار + الانفاق الحكومي أى أن :

$$Y = S + C + G \dots\dots\dots (١)$$

وفى ظل اقتصاد مفتوح تضاف الى تيار الدخل القومي قيمة الصادرات (ص) وتطرح منه قيمة الواردات (و) ، بمعنى آخر يضاف الفارق — سلبيًا أم ايجابيا — بين ص ، م . أى أن :

$$Y = S + C + (M - W) \dots\dots\dots (٢)$$

ولتبسيط النموذج سوف يقتصر التحليل على حالة الاقتصاد المغلق كما تبينه المعادلة (١) وفيها يتحدد مستوى الدخل القومي (ي) بمستوى الطلب الكلى على سلع الاستهلاك والاستثمار فى كلا القطاعين العائلى والحكومى (س + ث + ح) ويرتبط هذا المستوى للدخل القومي بمستوى معين للعمالة (ع) وللفن التكنولوجى السائد (ك) وحجم معين من رأس المال (ر) . ومن المتوقع أن يصاحب ارتفاع مستوى الدخل القومي أو زيادته ارتفاع مناظر فى مستوى التشغيل لكل هذه العناصر معا وخاصة العمالة خاصة اذا افترضنا عدم تغير الفن التكنولوجى المستخدم .

الا أن هناك حدودا للمدى الذى يمكن زيادة تشغيل قوة عاملة اضافية مع كل زيادة جديدة فى الدخل القومي والاستثمار تلك هى الحجم الكلى للعمالة فى المجتمع (ع) فاذا تم التشغيل الكامل لكل العمال فى المجتمع فانه لن يمكن زيادة الدخل القومي لأكثر مما وصل اليه (مع ثبات التكنولوجيا ورأس المال) . عند هذا المستوى يسمى الناتج القومي بالناتج القومي المحتمل potential output ولنرمز له بالرمز Y_m ، ويؤكد كينز فى نظريته أن Y لا تتساوى مع Y_m الا فى حالات قليلة نادرة تحدث عند بلوغ الاقتصاد القومي مرحلة التشغيل الكامل . وفى الحالات العادية فان الاقتصاد الرأسمالى الحر يعتمد مستوى الدخل القومي فيه على مستوى الطلب الكلى والذى يتحدد بدوره بمجموع $S + C + G$.

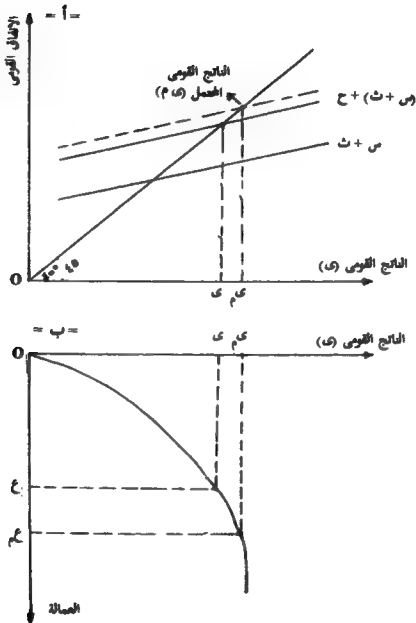
وكما يبين الشكل التالى (رقم ١٤) فإن الفارق بين Y ، Y يتمثل فى الفجوة بين الناتج القومى عند مستوى التشغيل الكامل وبين الناتج القومى عند المستوى الأقل من مستوى التشغيل الكامل. ويترتب على هذا —وكما يبين الشكل رقم (١٤ ب) — فسوف يتمثل مستوى البطالة فى الفجوة التى تفصل بين Y ، Y . نستنتج من ذلك أنه اذا أريد زيادة الطلب الكلى (ومن ثم الدخل القومى) فانه على الحكومة أن ترفع من مستوى انفاقها الكلى على سلع الاستهلاك والاستثمار من المستوى C الى C' (لأن الأفراد لا يمكنهم زيادة انفاقهم على كلا المجالين بأكثر مما يتيح لهم الدخل القومى)، أى بأكثر مما يملكون من دخل ثم توزيعه بالفعل على $(S + T)$. وهكذا تتحول عملية الانفاق الحكومى عن طريق التمويل بالعجز Government deficit-financed expenditure الى سياسة ضرورية لرفع مستوى الدخل القومى الى أقصى حدوده وتحقيق مستوى التشغيل الكامل واستئصال البطالة فى آن واحد.

و «الوصفة» الكينزية لعلاج مشكلة الكساد أو البطالة هى اذن سهلة الاستيعاب. وما على الحكومة الا أن «ترفع مباشرة من مستوى الانفاق بغرض زيادة الطلب على سلع الاستهلاك والاستثمار»، أى تقوم هى بذات الدور، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق تشجيع القطاع العائلى والخاص على زيادة انفاقهم (تخفيض اسعار الفائدة على القروض، منح مزايا ضريبية، منح اعانات اجتماعية أو تسهيلات استئمانية... الخ). ويقدر ما يوجد فى المجتمع من بطالة عمالية أو طاقة انتاجية عاطلة، فسوف يستجيب عرض السلع والخدمات آليا مع كل زيادة فى الطلب الكلى على هذه السلع والخدمات. وسوف يتحقق للاقتصاد القومى مركزا توازنيا جديدا عند مستوى أعلى للدخل القومى والعمالة.

(جـ) نظرية كينز والبلدان المتخلفة :

هل هناك علاقة بين التحليل الكينزى والظروف الاقتصادية للبلدان

الشكل رقم (١٤)



النموذج الكينزي المبسط لحدود العمالة

المختلفة ؟ في الواقع ، وبدون الدخول في تفاصيل الإجابة على هذا السؤال ، يوجد على الأقل ملحوظتين هامتين في هذا الصدد :

أولاً : لما كان التحليل الكينزي ظهر ليعالج مشاكل النظام الرأسمالي في الاقتصاديات المتقدمة فقد بنى ضحنا وصراحة على فروض معينة مثل : وجود صرح اقتصادي به طاقات مستعدة للإنتاج لكنها معطلة لقصور في الطلب على السلع والخدمات المعروضة ، ووجود سوق منظمة للنقد والاسهم ورأس المال ، وإمكانية الشركات والمؤسسات المنتجة الاستجابة بزيادة العرض مع أي زيادة في الطلب النقدي على منتجاتها وذلك عن طريق زيادة التشغيل والعمالة بمعدلات سريعة إلا أن جوهر المشكلة في هذا الشأن — في البلدان المختلفة — يمكن في جانب العرض . وطالما تسود ظروف الإنتاج الزراعي والأولي ونقص رأس المال (بانواعه الأربعة) ونقص المواد الخام وأحياناً الغذائية والسلع نصف المصنوعة وضعف كفاءة عنصر العمل ونسبة المديرين والمنظمين المهرة بالإضافة إلى افتقار هذه البلاد لأسواق النقد والمال وهبوط مستوى خدمات البنية الأساسية ، وسيادة نماذج استهلاكية غير رشيدة بين الفئمة الغنية فيها ، ... كل هذه السمات والخصائص المرفقية والميكليكية سوف تفرز آثارها العكسية والتي تحمحو أي نتيجة إيجابية لسياسة الانفاق الحكومي بالعجز إذا ما حاول بعض واضعي السياسة الاقتصادية تطبيقها في البلدان المختلفة . ففي ظل ظروف كهذه تتسم بعلم مرونة العرض بالنسبة للطلب لا يتوقع مع أي زيادة في الانفاق النقدي الحكومي غير ارتفاع عام في الأسعار وتفضي التضخم في الاقتصاد القومي . وقد حدث هذا بالفعل في بلدان طبقت هذه السياسة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط^(٢) .

ثانياً : تتسم اقتصاديات البلدان المختلفة بظاهرة خاصة في مجال العمالة في كلا القطاعين الريفي والزراعي والحضري الصناعي والمجرة من الأول إلى الثاني . ذلك أن خلق فرصة واحدة للعمل في القطاع الصناعي أو الحضري إنما يجلب مقابلة هجرة لأربعة في المتوسط من العمال في القطاع الريفي، ولعل هذه هو السر وراء نقص العمالة في الريف وزيادة معدلات البطالة في المدن في معظم البلدان

المختلفة. ولا يخفى أن تطبيق السياسة الكينزية في هذه الظروف سوف يؤدي حتما إلى خلق مشكلة للبطالة في القطاع الزراعي مع زيادة مشاكل الهجرة إلى القطاع الرأسمالي. وأكثر من ذلك فقد ينتهي الأمر — بدلا من زيادة العمالة والدخل القومي — إلى ظهور مشكلة عامة للبطالة ونقص الدخل القومي في هذه البلاد! لهذا السببين وحدهما، يمكن القول بأن النموذج الكينزي يقف عند حدود الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ويفقد صلاحياته للتطبيق في اقتصاديات البلدان المختلفة.

هوامش الفصل الواحد والمعشرون

١ — انظر : - A. Todaro, op. cit., pp. 249-253.

٢ — في تصريح لوزير التخطيط المصرى في مؤتمر الشرطة المصرية والتنمية المتخذ بالقاهرة في أواخر يناير ١٩٨٤ ، ذكر أن التحويل بالمجز في الميزانية المصرية (أى بالأصدار النقدي) بلغ ٤٦٪ من اجمالي ميزانية الدولة في السنة المالية ١٩٨٣/٨٢ ، ثم هبط الى ٢٦٪ في العام التالي ، وقد اعتبر السيد الوزير ذلك انجازا اقتصاديا كبيرا في سبيل مكافحة التضخم ورعاية مصالح قوى الدخل الثابتة واليسطاء من عامة الشعب .

الفصل الثاني والعشرون

نظرية آرثر لويس في التنمية The Lewis Theory of Development

يعد آرثر لويس أول من قدم نموذجاً للتنمية أساسه التحول من الريف إلى الحضر ومن الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي^(١). وقد نالت نظريته قبولا عاما لدى مخططي سياسات التنمية في العالم الثالث على مدى الفترة من أواخر الخمسينات وحتى نهاية الستينات من هذا القرن. وقد اهتمت بها على وجه الخصوص معظم البلدان الفقيرة المكتظة بالسكان.

ويتكون نموذج الاقتصاد القومي (الذي يتعامل معه لويس) من قطاعين :

(أ) قطاع تقليدي أسماه قطاع الكثاف Rural subsistence sector ويتميز بـهـيـوط انتاجية العامل فيه إلى الصفر أو أعلى قليلا .

(ب) قطاع صناعي حديث Modern urban industrial sector ترتفع فيه انتاجية العامل وتحول اليه بشكل تدريجي ومنتظم القوة العاملة الرخيصة والمتوفرة في القطاع التقليدي .

والفكرة الرئيسية في نموذج لويس للنمو تعتمد على عنصرين هامين هما :

- ١- عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي .
- ٢- نمو وزيادة حجم العمالة في القطاع الصناعي الحديث .

وكلا العنصرين محفوزان بزيادة الناتج في القطاع الصناعي ويزيد الناتج في هذا القطاع بمعدل أسرع كلما ارتفع معدل التركيب الرأسمالي فيه ، أى كلما حدث توسعا في الاستثمار في هذا القطاع ، الأمر الذي يتوقع حدوثه طالما ظلت أرباح طبقة الرأسماليين أعلى من مستوى التكلفة (الأجور والحوامات) وعلى أساس افتراض أن طبقة الرأسماليين تعيد استثمار كل أرباحها . وآخر الفروض في نموذج

لويس هو أن يحفظ القطاع الصناعي بمستوى ثابت لاجور العمال فيه وأن هذا المستوى يظل دائما أعلى من مستوى أجر الكفاف السائد في القطاع الزراعى التقليدى . (يفترض لويس زيادة الأجر في القطاع الصناعي بنسبة ٣٠٪ دائما عن نظيره في القطاع التقليدى وذلك لتحفيز العمال الزراعيين على الهجرة الى المصانع في المناطق الحضرية) وعلى هذا فيعبر عن هذا الفرض الأخير بأنه عند مستوى الأجر الثابت في قطاع الصناعة يكون عرض العمال الزراعيين لا نهائى المرونة .

يعتمد نمو الاقتصاد القومى — في نموذج لويس — على نمو القطاع الصناعي في الحضر . فهو في نظره القطاع الرائد الذى يتحقق فيه النمو بمعدلات كبيرة وهو القطاع الديناميكي ومنه وبه تنجذب لأعلى باقى القطاعات من خلال الآثار الإيجابية التى يولدها نمو هذا القطاع . ويوضح الشكل رقم (١٥) عملية النمو عن طريق عرض لا نهائى لعنصر العمل « الرخيص » . ويمثل المحور الأفقى كمية العمل أو العمالة ، كما يمثل المحور الرأسى مستوى الأجر الحقيقى (والذى يتساوى مع الانتاجية الحدية لعنصر العمل في القطاع الصناعي) وفيه :

0 ق = المستوى المتوسط للدخل الحقيقى في القطاع الرهنى التقليدى .
 0 س = المستوى الأعلى للدخل الحقيقى في القطاع الرأسمالى وعنده تكون مرونة عرض العمل لا نهائية ، لذلك فان الخط الأفقى :

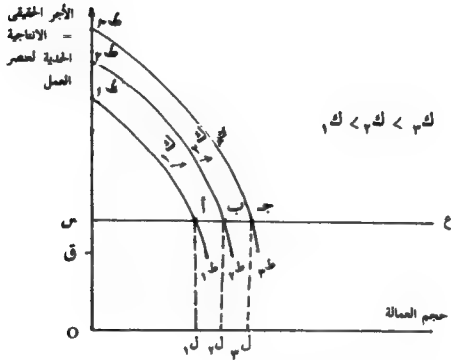
س ع يمثل منحنى عرض العمل (اللانهائى المرونة)

وبافتراض مستوى معين لرأس المال المستثمر في بداية عملية النمو وليكن ك_١ سوف يكون لدينا منحنى طلب على عنصر العمل ينخفض من أعلى الى أسفل ومن اليسار الى اليمين كما المبين بالمنحنى ط_١ ط_٢ .

وبالتقاء منحنى الطلب على العمال مع منحنى العرض اللانهائى المرونة عند النقطة أ يتحدد مايل :

الشكل رقم (١٥)

نموذج لويس للنمو والعمالة
في اقتصاد ثنائي وعرض عمل لا نهائي المرونة



- حجم العمالة الفعلية في القطاع الرأسمالي O, L_1
- الحجم الكلي للناتج في القطاع الرأسمالي O, L_1, L_2, L_3
- نصيب العمال من الناتج الكلي (الأجور الحقيقية) O, L_1, L_2, L_3
- نصيب طبقة الرأسماليين (الأرباح) ، وفائض الانتاج O, L_1, L_2, L_3

ولما كان من المفترض أن كل ارباح الرأسماليين (أى نصيبهم من الناتج الكلي) سوف يعاد استثمارها ، فإن اجمالي رأس المال المستثمر في القطاع الصناعى سوف يرتفع من المستوى K_1 الى المستوى K_2 فيزيد الطلب على العمال لمواجهة الزيادة في الاستثمار في الآلات والأجهزة الإضافية . وهكذا ينتقل منحني الطلب على العمال الى أعلى كما يوضحه المنحنى L_2 في الشكل أعلاه .

وعند نقطة التوازن الجديدة ب يزداد حجم العمالة الى O لـ p وحجم الناتج لكل الى O طـ ب لـ p ، واجمالى أجور العمال أو نصيبهم من الناتج الكلى الى O س ب لـ p وازدواج الرأسماليين الى س طـ ب .

ومرة أخرى يعاد استئثار الأرباح وتزيد كمية رأس المال للمستوى كـ p ويتنقل منحني الطلب على العمال الى المستوى طـ طـ p ونحصل على نقطة جديدة للتوازن عند المستوى جـ ... وهكذا تستمر هذه العملية التنموية بلا توقف طالما توافرت الشروط الأربعة الآتية :

١- استمرار وجود فائض عمالة في القطاع التقليدى سواء في شكل بطالة سافرة أو مقنعة .

٢- أن يظل معدل الأجر في القطاع الصناعى أعلى منه في القطاع التقليدى .

٣- ألا ترتفع نفقات التدريب للعمال غير المهرة القادمين من القطاع الريفى الزراعى الى القطاع الصناعى ارتفاعا من شأنه التأثير على مستوى الأرباح في القطاع الصناعى .

٤- ألا ينخفض معدل النمو السكانى عن المعدل الذى تزيد به ارباح طبقة الرأسماليين في القطاع الصناعى (وبالتالي زيادة معدل طلبهم على عنصر العمل) .

تقديم نموذج آرثر لوهس :

يعتبر نموذج آرثر لوهس للتنمية أحد الأعمال الحديثة التى تأثرت بالفكر الكلاسيكى . وفي بداية تحليله ينتقد لوهس أى محاولة لتطبيق الفكر الكينزى على اقتصاديات البلدان المتخلفة . فكينز اهم بالظروف الخاصة بالاقتصاديات المتقدمة من اضطرابات دورية تنعكس في شكل بطالة أو كساد أو قصور في الطلب الكلى الفعالم . ولذلك يلفت آرثر لوهس الانظار الى أن دراسة تنمية اقتصاديات البلدان المتخلفة بمشاكلها المتمثلة في الاكتظاظ السكانى وندرة رأس

المال لا تفيد كثيرا أو قليلا بالرجوع الى النيوكلاسيك وكينز ، وإنما لابد لإيجاد الحلول الملائمة من العودة الى الاقتصاديين الكلاسيك .

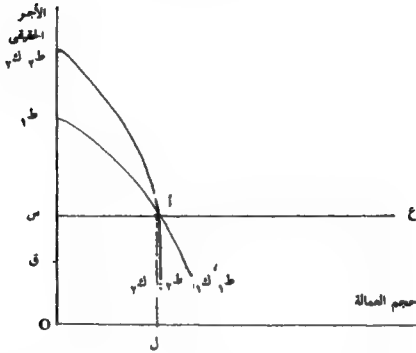
وبالرغم من تطابق وجهات النظر الكلاسيكية مع نموذج آرثر لوبس وانطباقهما على التجارب الفعلية التي مرت بها بلدان الغرب الرأسمالى فى مراحل نموها ، فقد احتوت على ثلاث فروض ثبت عدم تحققها فى تطور البلدان المتخلفة فى العالم الثالث ، وهى :

أولا : يفترض النموذج — ضمنيا — تناسب الزيادة فى تحول العمالة غير الماهرة من القطاع التقليدى الى القطاع الصناعى مع معدل التركيم الرأسمالى فى هذا القطاع (الزياح المعاد استثمارها) فكلما زاد التركيم الرأسمالى زاد نمو القطاع الصناعى وزاد الطلب على العمالة . ولكن، ماذا لو أعيده استثمار ارباح الطبقة الرأسمالية فى استحداث اجهزة وآلات حديثة ذات كثافة رأسمالية كبيرة وموفرة لمنصر العمل؟ ولماذا يفترض أنه سوف يعاد استثمار الأرباح بمضاعفة عدد الآلات الموجودة والتي تستخدم نفس الفن الانتاجى؟ أليس من المتوقع اتجاه طبقة الرأسمالية لاستخدام التكنولوجيا المرتفعة الثمن والموفرة للوقت ولنصر العمل اليدوى تمهيدا لمشاكل النقابات العمالية والاضطرابات وتوفيرا للجهود الإدارى... وخلافه؟ عندئذ سوف يترتب على إعادة استثمار الأرباح تحول منحنى الطلب على العمال — لا الى أعلى — وإنما الى اسفل ليعبر عن انخفاض الطلب على عنصر العمل على الزيادة الجديدة فى التركيم الرأسمالى (انظر الشكل ١٦).

وفى الشكل يتضح أنه حتى مع الزيادة الكبيرة فى الناتج الكلى من C ط_١ أ ل الى O ط_٢ أ ل فإن حجم الأجور الحقيقية O س أ ل وكذلك مستوى العمال لم يصبهما أى تغير . وكأن الزيادة فى الانتاج القومى اتجهت بالكامل لطبقة الرأسماليين وكما نعلم فهذه الطبقة عبارة عن عدد محدود من الأفراد ، وهذا ما دفع البعض لتسمية نتائج مثل هذه الحالات فى النمو الاقتصادى « النموذج المضاد للتنمية » Antidevelopmental

شكل رقم (١٦)

أثر الفن الانتاجى الموفر لعنصر العمل
على نموذج آرثر لويش



Economic growth أى النموذج الذى يترتب عليه ثراء الأثرياء وبقاء الفقراء — وهم الغالبية العظمى فى المجتمع — على ما هم عليه من انخفاض مستوى المعيشة .

ثانيا : يفترض النموذج — أيضا ضمنا — وجود فائض مستمر للعمالة فى القطاع الريفى بينما يوجد دائما طلب زائد عليها فى القطاع الحضرى الصناعى . وهنا تشير معظم الدراسات المعاصرة الى أن هذا الفرض هو على العكس تماما مما يحدث فى الواقع . ففى أغلب دول العالم الثالث توجد البطالة السافرة فى القطاع الصناعى الحضرى والقليل من البطالة (سافرة أو مقننة) فى القطاع الزراعى الريفى التقليدى .

حقا توجد مواسم يقل فيها الطلب على عنصر العمل في القطاع الزراعى أو في بعض المناطق الجغرافية من العالم ، الا أن معظم اقتصادى التنمية يوافقون عادة على الفرض القائل بظهور البطالة في المناطق الحضرية في البلدان المتخلفة بمعدلات أعلى بكثير من المناطق الريفية ، وهو ما يفترض آرثر لويس عكسه تماما .

ثالثا : وثالث الفروض الغير واقعية ، هو مسألة بقاء مستوى الأجور الحقيقية في القطاع الصناعى ثابتا بقدر ما يستمر فائض العمالة في القطاع التقليدى . فمن المشاهد استمرار ارتفاع مستويات الأجور في المناطق الحضرية والصناعية في كافة دول العالم (المتقدم والمتخلف على السواء) حتى ولو كانت هناك مطالب عمالية في قطاع أو آخر من قطاعات الاقتصاد القومى .

من كل ما سبق ، وإذا اخذنا في الحسبان تزايد استخدام التكنولوجيا الموفرة لعنصر العمل وتزايد ندرة العمالة العاطلة في قطاع الزراعة . واستمرار ارتفاع معدلات الأجور في القطاعات الصناعية الحضرية ، عندئذ سوف نستنتج مدى محدودية نموذج لويس ذو الاقتصاد الثنائى في امكانية افادة العالم الثالث بحلول لمشاكل العمالة والهجرة من الريف الى الحضر ولا نغالى إن حكمنا عليها بانها نظرية — هي أيضا — قد ثبت فشلها عمليا .

ومع ذلك فهذا النموذج مازالت له قيمته من الناحية التحليلية . فهو يلقى الضوء ويركزه على جانبين هامين لمشكلة العمالة هي :

١ — الاختلافات الهيكلية والاقتصادية بين القطاعين الريفى والحضرى في أى مجتمع .

٢ — أهمية عملية التحويل أو الانتقال التى يقوم بها عنصر العمل من الأول الى الثانى .

فالفكرة قائمة وإن كان التنظير لها بقوانين علمية أمر أثبت الواقع صحوبته .

هوامش الفصل الثاني والعشرون

١- حصل سير آرثر لويس على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ١٩٧٩ . ويرجع في نظريته للتنمية لـ :

W.A. Lewis, "Economic Development with unlimited supplies of labour", Manchester school, 1954.

الفصل الثالث والعشرون

مذهب الاحتياجات الأساسية

The Basic Needs Approach

قام المذهب الحديث في أواخر السبعينات على انقراض النظريات التي سبقته . فبعد مضي ما يزيد على الربع قرن من تجارب التنمية في دول العالم الثالث اكتشف الاقتصاديون ظاهرة لا تخلو من الغرابة . فبمقياس النمو الاقتصادي لوحظ أن خطط وتجارب التنمية قد حققت نجاحا غير متوقع ولم يسبق له مثيل في معظم دول العالم الثالث (حيث زادت الدخول القومية بمعدلات سنوية مرتفعة للغاية) ، على حين زاد عدد الفقراء تحت خط الفقر المطلق في هذه البلاد زيادة مروعة . أى أنه بمقياس النمو الأقتصادي أثبتت النظريات التقليدية المطبقة نجاحها بينما فشلت اذا قيسَت نتائجها بمقياس القضاء على الفقر والجهل والمرض .

ومذهب الاحتياجات الأساسية، الذى ولد على يد نخبة من الاقتصاديين العاملين في الهيئات الدولية للتمويل والتنمية ونحاسة البنك الدولى، ثم أيده وتبناه عدد متزايد من اقتصاديين ومفكرى دول العالم الثالث، يمكن تحديد هدفه ببساطة في «السعى الى القضاء على ظاهرة الفقر المطلق». وأما عن تعريف المذهب فنقول أنه هو ذلك المنهج الذى يعتمد على تحقيق العناصر الأربعة التالية للتنمية:

- ١— إتاحة فرص كسب الدخل للفقراء .
- ٢— توصيل الخدمات العامة المرفقية والاجتماعية والاقتصادية للفقراء .
- ٣— توفير السلع والخدمات الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وتعليم وصحة ويمكن الفقراء من الحصول منها على الحد الأدنى اللازم لتمكينهم من الحياة والعمل .
- ٤— اشتراك الفقراء في اتخاذ القرارات الخاصة بالكيفية التي يتم بها اشباع حاجاتهم الأساسية .

انه — باختصار — ذلك المنهج الذى يتجه بالاستثمارات مباشرة الى عنصر الموارد البشرية ... الى الناس الى الشعوب الفقيرة وليس الى رأس المال وإلى طبقة التنظيم وأصحاب المشروعات على حساب السواد الأعظم من سكان العالم الثالث . وسوف نرى حالا كيف انقلب أسلوب التنمية هنا رأساً على عقب وما أسباب ذلك . قضى للماضى كان يقال أن زيادة الدخل القومى الاجمالى هى الوسيلة الأصلح لمكافحة الفقر . أما اليوم فقد أصبح محو الفقر هو أسلم وسيلة لزيادة الناتج القومى^(١) . كيف هذا ؟ ولماذا ؟ تلك هى الأسئلة التى نسعى للإجابة عليها من خلال تعرضنا للنقاط الآتية :

- أولاً : الفروض التى بنيت عليها النظريات التقليدية للتنمية .
- ثانياً : تنفيذ هذه الفروض بمواجهتها بالواقع فى العالم الثالث .
- ثالثاً : ماهية المنهج الجديد . • منهج الاحتياجات الأساسية • .
- رابعاً : الانتقادات الموجهة للمنهج الجديد ، ولرد عليها .

أولاً : فروض النظريات التقليدية

تأثرت المناقشات حول موضوع التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بقوة بآراء آرثر لوهس . وضحى هذه الآراء أن النمو الاقتصادى Economic Growth هو الوسيلة الفعالة للقضاء على الفقر . لقد انعمدت الآمال طوال هذه الفترة على أن يسهم النمو الاقتصادى وزيادة الدخل القومى (خاصة فى القطاع الصناعى المتقدم) فى تحقيق الرفاهية الإنسانية لشعوب العالم الثالث . فقد كان معلوماً للجميع — وبوضوح — أن النمو الاقتصادى ليس هدفاً فى حد ذاته ولكن مجرد دليل ومؤشر على التنمية الصحيحة . وأبرزت المناقشات وجود ثلاثة أسباب لتبهر أهمية النمو الاقتصادى كدليل ومؤشر للتنمية . هذه الأسباب هى بمثابة الفروض الأساسية للفكر التقليدى فى موضوع التنمية ونسوقها فيما يلى :

(أ) الاحتقاد بأن نمـلر النمو فى القطاعات الرائدة سوف يجنبنا المجـمـع فى النهاية .

وبأن الفائض الاقتصادى فى هذه القطاعات سوف يتساقط ليشمل بمزاياه كافة قطاعات المجتمع والاقتصاد القومى الأخرى . وأن ذلك سوف يحدث عن طريق قوى السوق . فزيادة الأرباح فى قطاع ما تهدد من الطلب على العمالة ، وترفع من الانتاجية ومن الطلب على السلع الزراعية والمواد الخام كما تؤدي زيادة الانتاج الى هبوط الأسعار أو الى رفع الأجور^(٢) .

(ب) الافتراض أن الحكومات بتركيبها الديمقراطى أو فى أضعف الاحتمالات مهمة بمصير الفقراء ، سوف يكون لها دورها فى نشر مزايا النمو فى قطاع ما على باقى أفراد المجتمع وقطاعاته . ولما فى سبيل ذلك من السياسات المالية والنقدية والاجتماعية وغيرها ما يمكنها من أداء هذا الدور . فإذا ما انحرف — فرضا — جهاز السوق ، استطاعت الدولة إعادة تحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعى .

(جـ) الإيمان القوى بأنه فى أول مراحل التنمية يجب أن تعطى الأهمية أولا لبناء الاقتصاد القومى وتشديد البنية الأساسية وأن مشاكل الطبقات الفقيرة ومصلحتهم يضحى بها لحين . وبأن أفضل الأساليب لمساعدتهم هو أن يبنى لهم أولا المصانع والطرق والكبارى والمدارس والتليفونات ... أى أن ترفع لهم طاقة الاقتصاد القومى الانتاجية وأنه فى سبيل هذا الهدف على الفقراء أن يتبعوا سياسة شد الأحزمة الى أن يتمكن الأغنياء من التزكيم الرأسمالى والاستثمار ، فمتدئذ سيتوفر للجميع فرص للعمالة وزيادة فى الانتاج فى ظل اقتصاد متقدم .

وقد أبدت بعض الدراسات التحليلية هذا التيهير الأخير ، مثال ذلك الدراسة التى قام بها كيزونتنس Simon Kuznets وأثرت كثيرا على الفكر الاقتصادى التاموى ، والتى أكدت أن عدم عدالة توزيع الدخل هى ظاهرة تصاحب دائما المراحل الأولى للنمو الاقتصادى . وأضافت الدراسة أنه فقط عند مستوى مرتفع للدخل الحقيقى (٦٠٠ دولار للفرد) تتغير هذه الظاهرة ويصبح النمو مصاحبا بعدالة أكثر فى توزيع الدخل^(٣) .

ثانيا : تفيد فروض النظريات التقليدية

أثبت واقع التنمية في التجارب التي قامت بها العشرات من البلدان المتخلفة أن كل من المبررات الثلاثة للتركيز على النمو الأقتصادي كأفضل أسلوب للتنمية قد تحول الى مبرر للتخلف والتدهور الأقتصادي . أى جاءت النتائج على عكس التوقعات . لقد تحقق النمو الأقتصادي بنجاح وزاد عدد الفقراء زيادة كبيرة في آن واحد . فلا تساقط الفائض على الفقراء ، ولا تحركت الحكومات — ديمقراطيا — لتتخذ الخطوات التصحيحية لتخفيف حدة الفقر ، ولم يتأكد على الإطلاق ضرورة أن يصاحب المراحل الأولى للنمو اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، بالعكس . لقد تبين أن ادخار الورش الصغيرة واستثمار وانتاجية المزارع الصغيرة كان — في المتوسط — يتم بمعدلات أكبر من نظيراتها في قطاعات أخرى كملاك الأراضي في البلدان المتخلفة .

أسفر التطبيق أن النمو كان مصحوبا بتعميق مفهوم وواقع الثنائية الاقتصادية والاجتماعية . أى رواج القطاع الصناعي الحديث في المدينة جنبا الى جنب مع النمو البطيء أو الكساد لباقي الأقتصاد القومي . بل لم يخلق نماء القطاع الحضري فرصا تستحق الذكر للعمالة .

وحتى آراء آرثر لويس في نظريته عن التنمية عن طريق تحول العمال الزراعيين عن الريف الى الصناعة في الحضر والتي كانت مقبولة ليس فقط على المستوى الأكاديمي وإنما اعتنقها وحاول تنفيذها واضعوا السياسات الاقتصادية في العديد من دول العالم الثالث ، هذه الآراء أسفر الواقع عن عدم تحققها . وذلك للأسباب الثلاثة الآتية :

(أ) الارتفاع الكبير — أكبر مما توقع لويس — في مستوى الأجور في القطاع الصناعي وعدم امكانية خفضها لقوة النقابات العمالية .

(ب) كانت معدلات زيادة السكان والعمالة أكبر مما كان متوقعا .

(جـ) لعبت التكنولوجيا المستوردة من الدول الغنية دورا في زيادة الانتاجية عن طريق توفير عنصر العمل وليس بزيادة العمالة .

وهكذا كانت النتيجة مزهد من الفقراء ومزهد من البطالة في ظل الثنائية الاقتصادية والاجتماعية .

والواقع أن الحديث عن العمالة Employment والبطالة Unemployment يدور في دائرة مفرغة اذا استمر مرتبطا بتلك المفاهيم السائدة في الدول الصناعية المتقدمة . ففي هذه الدول يكون هناك معنى للبطالة من رؤية الأرقام التي تحصرها مكاتب التشغيل في سوق العمالة منظم ولمم بكافة المعلومات الكمية والنوعية عن حجم العمالة المشغلة بالفعل والعاطلة عن العمل . وفي هذه الدول يحصل العاطل على تأمين بطالة توفره له الدولة خلال الفترة التي يبحث فيها عن العمل .

اما في البلدان المتخلفة فليس هناك وجود — في أغلبها — لمثل هذه المؤسسات أو القواعد المعمول بها في مجال العمالة . بل أن المشكلة الحقيقية في البلدان الفقيرة ليست في البطالة . أنها مشكلة «العمل» المرهق ولساعات طويلة من اليوم مقابل دخل منخفض وانتاجية ضعيفة . في الحقل والورشة والمصانع البدائية وفي الغابات والأنهار تبدو هذه الظاهرة واضحة . وفي هذه المجتمعات الفقيرة تمارس المرأة — أحيانا الأطفال — صنوف عدة من الأعمال المرهقة — على مدى النهار والليل — دون حتى أن تحسب ضمن تعداد القوة العاملة . أن مشكلة العمالة في البلدان المتخلفة يجب أن ينظر اليها في مضمونها الحقيقي الا وهو «العامل الفقير» The Working Poor الذي ينقصه التدريب والمهارة وتعوزه المجالات المثمرة للتخصص والعمل ويفتقر الى التنظيم النقابي الذي يحفظ له حقوقه .

وبقدم لنا الاقتصادي المعاصر بول سترتين Paul Streeten ثلاثة عوامل تقف جميعها وراء مشكلة العامل الفقير في البلدان المتخلفة بحيث لا تتفق في طبيعتها مع مشاكل البطالة بالمفهوم التقليدي بالبلدان الصناعية المتقدمة وهي^(٤) :

* مستوى المعيشة .

★ العوامل السلوكية .

★ المؤسسات .

★ فالاستخدام الكفء للقوة العاملة يستلزم حصولها على حاجتها الأساسية من الغذاء والتعليم وتمتعها بمستوى مناسب من الصحة والتدريب . ولكن الانفاق على هذه النواحي قوبل في برامج التنمية بالأهمال والتجاهل لأنها — كما ينظر إليها في المجتمعات الغنية — نواحي استهلاكية لا تؤثر (في المجتمعات الغنية) على انتاجية عنصر العمل . بينما يختلف الأمر في البلدان الفقيرة ، فالغذاء الأفضل والتعليم والصحة لابد وأن تؤدي في هذه البلدان الى زيادة الانتاجية ، انها ليست نواحي للانفاق الاستهلاكي . انها انفاق استثماري في عنصر الموارد البشرية (وهنا تظهر أهمية مذهب الاحتياجات الأساسية) .

★ كذلك تؤثر التقاليد على أنماط السلوك في مجال العمل . ففي العديد من الدول المتخلفة يرفض المتعلمون القيام بأى نوعية من الأعمال اليدوية وينظرون إليها بنوع من التعالي .

★ أما العامل الثالث فهو غياب أو ضعف المؤسسات المنظمة لسوق العمل وهيئات التمويل أو نظام ملكية الأراضي الزراعية أو قانون الإيجارات ... الخ مثل هذه التنظيمات المرفقية والتشريعية من شأنها اضعاف مدى الاستفادة من القوة العاملة المتاحة بكامل طاقتها . ومن ثم وجود ما يسميه مفكرى الغرب البطالة في البلدان المتخلفة .

لهذه العوامل جميعا اتعدمت مرونة عرض عنصر العمل للدرجة التي يصعب معها أى تكيف مع ظروف الطلب عليها في المجتمعات الفقيرة ، واتسمت القوة العاملة فيها بأنها غير مستخدمة الاستخدام الأمثل Under Utilised .

يضاف الى كل ما سبق أن نظريات النمو الاقتصادى تهتم بزيادة الدخول النقدية وتفترض أن ذلك سوف يهيب في النهاية كافة الأفراد في المجتمع لكن ما قولنا لزاء الحقيقة التي أثبتت الدراسات الميدانية صحتها ، والتي تبين أن هناك

نسبة من المواطنين في الدول المتخلفة ما بين أطفال يتامى وشيوخ أى كبار السن وعجزة ومعوقين ، وأن هذه النسبة لا تقل عن ٢٠٪ من اجمالي السكان ؟ هؤلاء يجب رفع مستوى معيشتهم عن غير طريق الدخل النقدي بل بتوصيل الخدمات الأساسية اليهم مباشرة .

من هنا يمكن القول ، أن الاهتمام في مجال التنمية قد تحول من هدف النمو Growth الى العمالة Employment ثم الى معاملة العامل الفقير من خلال مبدأ العمالة وإعادة توزيع الدخل Redistribution and equality . ويعنى هذا الاتجاه الأخير محاولة الاهتمام بالقطاعات الانتاجية الصغيرة الحجم بحيث ترفع من انتاجيتها وتعيد توزيع الدخل القومي لصالحها دون أن يؤثر ذلك بالسلب على اجمالي الناتج القومي .

ولعله من الصعب القطع بمدى تأثير النمو الاقتصادي على العدالة في توزيع الدخل القومي أو تأثير العدالة في التوزيع على نمو الدخل القومي . فلكل بلد ظروفه الخاصة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا مما يجعلنا نذكر الدارس بما أكدناه في بداية الكتاب الأول من اختلاف مظاهر الفقر والتخلف في دول العالم الثالث . وسؤال آخر يثور حول التجارب التي تمت في الماضي. أيهما أهم: تحقيق العدالة من خلال إعادة توزيع الدخل أم مقابلة احتياجات الفقراء من الغذاء والملبس والسكن والتعليم والصحة (الحاجات الأساسية) ؟

لقد جاءت الإجابة ترجع هذه الاحتياجات الأساسية لسببين : أولهما : أن الغالبية العظمى من الشعوب الفقيرة تفضل حصولها مباشرة على حاجاتها الأساسية في حين أن هدف المساواة أو العدالة في توزيع الدخل هو هدف يهتم به الساسة والفلاسفة في الأنظمة الشمولية الاشتراكية الجماعية كهدف مستقل في حد ذاته ، وهي نظرة ايدولوجية بحتة . ثانيهما : أن اشباع الحاجات الأساسية هو هدف يسهل تنفيذة عملا اذا قورن بهدف العدالة أو المساواة . فهذا الهدف الأخير مبهم وذو طبيعة مجردة وهو نسبي ويخضع لما لا حصر له من التفسيرات ولذلك يصعب تحديد المعيار الذي تتخذه للتحقق من تنفيذة أو عدمه بينما اشباع

الاحتياجات الأساسية للمجموعات الفقيرة من السكان هي اهداف ملموسة يمكن قياسها والتحقق من انجازها بسهولة . واذا كان حكمنا على نتائج التنمية بذلك القدر من النجاح في تقليل المعاناة لدى الطبقات الفقيرة ، فان منهج الاحتياجات الأساسية يبرز بامكانياته الواضحة ليتغلب على مبدأ تحقيق العدالة في توزيع الدخل .

والآن ... ماذا نعني بمنهج الاحتياجات الأساسية في التنمية ؟ خصائصه ، حجم مؤيديه ، الاعتراضات التي توجه اليه ، والجدل الذي يدور حوله في الآونة الأخيرة ؟ تلك هي موضوعات الفقرة المقبلة من هذا الفصل .

ثالثا : ماهية المنهج الجديد » منهج الاحتياجات الأساسية « يأتي التركيز على « احتياجات الانسان الأساسية » كمرحلة منطقية في « مشوار » الفكر الاقتصادي التنموي . فمن الاهتمام بالنمو الى العمالة إلى إعادة التوزيع ثم الاحتياجات الأساسية ...، مثل هذا التطور يوحي بأن مفهوم الاحتياجات الأساسية لم يعد بالمفهوم المجرد أو الغامض بل هو خلاصة لسلسلة طويلة من التجربة والخطأ في اتجاهات اخرى متعددة .

ويرتبط المنهج بتوجيه سلع وخدمات معينة الى فئة خاصة ومحددة من البشر ويمكن لذلك ترجمته الى عدد كبير من الحاجات الانسانية الملموسة (صحة ، طعام ، تعليم ، مياه ، سكن ، نقل ، أثاث وادوات منزلية ...) ، وغير الملموسة ايضا (الثقافة ، حب العمل ، النظافة ، النظام ، الاشتراك في انتخابات مجلس الشورى ... الخ) .

ويلقى هذا المنهج — عند التنفيذ — تأييدا سياسيا وفكريا معا . فمن ناحية السياسة الاقتصادية يمكن تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق أهداف واضحة وملموسة وليس — كما هو الحال في منهج النمو أو العدالة — محاولة تحقيق اهداف عامة غير محددة (مثل مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات أو القضاء على الاستغلال الطبقي أو تحقيق العدالة الاجتماعية ... الخ) . ومن ناحية فتح تحقيق التنمية من

خلال منهج الاحتياجات الأساسية يتضمن في الوقت نفسه إنجازات لاهداف أخرى كثيرة متصلة ومتداخلة مثل حماية البيئة والعدالة الاجتماعية ، استجلاب أو ابتكار التكنولوجيا المناسبة ، الحد من هجرة العمالة من الريف الى المدن ، وقيادة الوعي الصحى والثقافى عامة ... الخ .

فهو يركز على نهج الاحتياجات الانسانية الاساسية على المناهج السابقة عليه والتي تركز على زيادة الانتاجية والدخل والقدرة الشرائية للفئات العاملة (غنيا وفقيرها) ؟ الإجابة بنعم . وهناك عدة أسباب لتفضيل المذهب الجديد :

١- أن زيادة انتاجية الفقراء — في قطاع الزراعة مثلا — قد لا يؤدي الى تحسن مستوياتهم الغذائية وإنما سوف يعمل فقط على انخفاض اسعار السلع الغذائية التي يستهلكها سكان المدن . ومع ذلك ، وإذا افترضنا أن زيادة انتاجية الفقراء سوف تؤدي الى زيادة دخولهم النقدية فان منهج زيادة الدخل قد يعجز عن رفع مستويات الغذاء والصحة لدى هؤلاء الفقراء . فغالبا ما تتحكم العادات الاستهلاكية السيئة في تشكيل نمط الانفاق للزيادات في الدخل (المكيفات ، إعادة الزواج ، الانفاق البذخى والمظهري ...) .

٢- بالمثل ، عندما تخرج المرأة للعمل ويترتب على ذلك حرمان أطفالها من الرضاعة الطبيعية فان زيادة الدخل لا يمكنها أن تعوض الآثار الضارة جسديا ونفسيا واجتماعيا وترهبها على الأطفال الذين يشكلون القوة العاملة في المستقبل .

٣- هناك اعتقاد خاطيء بأن زيادة الدخل النقدي لرب الأسرة سوف ينعكس تلقائيا على باقى أفرادها . والواقع أنه يسود في القطاعات المربضة للاقتصاد الميشى والأسر الممتدة توزيع سيء للغاية للدخل بين أفرادها . وعادة ما يستحوذ الرجل فيه على نصيب أكبر مما تناله المرأة أو الأطفال . الأمر الذى لا يمكن تصديقه الا بتقديم الخدمات والسلع مباشرة لهذه الفئات المهمة في معظم التجمعات المتخلفة .

٤- بعض الاحتياجات لا يمكن الحصول عليها من السوق . فمهما زاد الدخل النقدي للطبقات الفقيرة تظل احتياجاتهم للتعليم والصرف الصحي والمياه النقية والخدمات العامة مرهونة بدور الدولة المباشر في اشباع هذه الاحتياجات .

٥- ولعل أبرز مزايا المنهج الاحتياجات الأساسية ، أنه يمكننا من تحقيق هدف ذو اولوية ملحة ، ولا جدال حول أهميته ، في فترة قصيرة وبموارد قليلة عما لو كان الهدف هو خلق الفرص لامتصاص العمالة الزائدة أو الارتفاع باجمالي الدخل القومي على أمل أن يتحقق بعد ذلك اشباع الحاجات الأساسية للجميع . إن في المنهج الجديد اختصار للطريق وللوقت وللنفقات ، وضمان للنتيجة . وبالفعل ، اثبتت تجربة سرى لانكا ومقاطعة كيرالا في الهند نجاحا لا حدود له لهذا الأسلوب الجديد في التنمية . بدءا من مستوى هابط للدخول ارتفعت في هاتين الحالتين مستويات العمر المرتقب عند الميلاد ، وحمو الأمية ، وهبطت معدلات الوفيات بين الأطفال لتصل الى نفس المستوى في أكثر البلدان الصناعية تقدما .

٦- يضمن المنهج الجديد تحقيق أهدافه بتكاليف أقل من خلال ما يلي :

(أ) توفير الموارد المطلوبة له .

(ب) زيادة الموارد المتاحة في المجتمع .

فالمراد المطلوبة لتنفيذه تكون أقل لأنها لا تشمل الانفاق على الاحتياجات الأخرى غير الأساسية . وعلى سبيل المثال ، فهو يستبدل النفقات الباهظة للخدمات العلاجية في الحضرة بنفقات بسيطة وقائية لمنع الأمراض في الرهف^(٥) ، وهي أقل أيضا لأن منهج الاحتياجات الأساسية يربط بين أكثر من هدف في آن واحد . فالانفاق على الغذاء السليم وحده يؤدي الى تخفيض النفقات التي تخصص للعلاج في نفس الوقت . وفي سرى لانكا أدى التعليم الملازم للياقة الى تخفيض الانفاق على الصحة ، ذلك أن الناس عرفوا هناك متى يجب تغذية المياه غير الصالحة للشرب . وأخيرا يكون الانفاق أقل لأن هذا المنهج يؤدي الى خفض

معدلات الخصوبة والمواليد لدى أكثر الطبقات فقرا وهي أكثرها انجبايا للأطفال كما نعلم . فعندما يبطئ معدل الوفيات بين الأطفال ويعيش للأسرة الواحدة اطفالها ، وعندما تتعلم المرأة وعندما يحرص المجتمع على رعاية كبار السن وغير القادرين على كسب الدخل النقدي . فان الحاجة والرغبة في الأسرة الكبيرة العدد تختلف عندئذ سوف توجه الموارد للاتفاق على تحسين الظروف المعيشية للأسرة الصغيرة .

وطبيعى أن يؤدي منهج الاحتياجات الأساسية الى زيادة الموارد المتاحة في المجتمع . فهو يستهدف الاتفاق على الإنسان ، أى على العنصر البشرى الذى يعتبر أهم عناصر الانتاج وأكثرها توفرا (ولكن بنوعية هابطة) في المجتمعات المتخلفة ، ولاشك أن الاتفاق بهدف الحصول على مستوى أعلى في الصحة والتعليم والمهارات الفنية سوف يؤدي الى ظهور قوة عاملة أكثر كفاءة سواء في الحاضر أو في المستقبل عندما تنمو الاجيال الصغيرة السن لاسيما اذا تم تهيئتها على استخدام وسائل الانتاج الموفرة لعنصر رأس المال النادر في هذه البلاد^(١) .

وكما يقول بول سترتين ، « أن منهج الاحتياجات الأساسية مبارك من ثلاثة زوايا thrice blessed ، أولا : لأنه غاية في حد ذاته ، وفي هذا لا يحتاج لأى حجة أو تبرير قبل اعتناقه والأخذ به ، وثانيا : لأنه اسلوب لتعبئة الموارد البشرية — ذلك العنصر المتوفر في البلدان الفقيرة — وتجهيزها من أجل المزهد من الانتاجية والرفاهية ، وثالثا : لأنه يؤدي الى تخفيض معدل النمو السكاني ومن ثم توفير الموارد اللازمة لرفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات .

رابعا : الانتقادات والرد عليها :

يواجه هذا المنهج الجديد باعتراضين أساسيين هما :

(أ) أن تخصيص الموارد لاشباع الحاجات الأساسية للطبقات الفقيرة سوف لا يؤدي سوى الى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار في الاقتصاد القومي وبالتالي نقص الرفاهية على المستوى القومي .

(ب) انه مذهب قصير النظر . فبدلا من زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع من

خلال سياسة معلومة وموجهة للنمو والتنمية على المدى الطويل ، نجد أن هذا المذهب يعتمد على التوجيه المؤقت للموارد المتاحة نحو القطاع الاستهلاكى لدى الفقراء بدلا من توجيهها نحو النواحي الانتاجية التى يمكن فى النهاية أن ترفع مستوى معيشتهم على المدى الطويل .

والحقيقة أن فكرة اشباع الحاجات الأساسية للجميع على المدى الطويل من خلال زيادة الناتج القومى هى فكرة خاطئة وخادعة لسببين هامين :

الأول : أنه يمكن — كما ذكرنا من قبل — مواجهة الاحتياجات الأساسية للفقراء دون التأثير مباشرة أو غير مباشرة على الخصائص المتعلقة بالانفاق الاستثنائى وذلك بتخفيض الانفاق الاستهلاكى غير الضرورى للأغنياء والحكومة على السواء ، وأيضاً بتحويل الانفاق القومى من النواحي التى لا تتعلق بالاحتياجات الأساسية الى الانفاق عليها .

ثانياً : أن الانفاق على الحاجات الأساسية لفئة عريضة من السكان الأكثر فقراً فى المجتمعات المتخلفة هو من قبيل الاستثمار المباشر فى تنمية العنصر البشرى ، ويترتب على زيادة المقدرة الانتاجية لهذا العنصر الاستراتيجى أى عنصر الموارد البشرية . وهو فى النهاية استثمار طويل الأجل فى رأس المال البشرى .

والسؤال الهام اذن يجب أن يصاغ كآلاتى : كيف يمكن التعرف على الدرجة التى يمكن أن تؤدي بالانفاق على الاحتياجات الأساسية الى زيادة انتاجية عنصر الموارد البشرية ؟ وما اذا كان العائد الاستثنائى لمثل هذا الانفاق أعلى (أو أقل) من العائد الممكن الحصول عليه من الانفاق على الأنواع الأخرى للاستثمارات المتاحة فى الدول النامية ؟

لقد أظهرت الدراسات القياسية فى هذا المجال أنه على الرغم من صعوبة التوصل الى نتائج مؤكدة وعمومية فان الانفاق الاستثنائى فى مجال التعليم (على سبيل المثال) وخاصة التعليم فى المرحلة الابتدائية يؤتى بعوائد مرتفعة تتراوح ما

بين ٦,٦٪ في بلد مثل سنغافورة ، و ٨٢٪ في فنزويلا ، ولكنها تبلغ ٢٥٪ في المتوسط بين الـ ١٧ حالة للدول التي كانت موضع الدراسة^(٧) .

كذلك أظهرت هذه الدراسات أن هناك علاقة طردية ومؤكدة ، بين اشباع الحاجات الأساسية للأفراد (غذاء — صحة — تعليم) وبين معدلات نمو الناتج القومي أى النمو الاقتصادى فى المجتمع . وأن العامل المتمتع بصحة جيدة وقسط ما من التدريب والتعليم والتشقيف ينتج أكثر لأنه يعمل بمجهود أوفر ولفترة أطول وبدقة أفضل . وأن الطالب الموفور الصحة والعافية تتوفر لديه قدرة أكبر على التعلم والتحصيل ... والتفكير . وأن الانفاق على الصحة يوفر فى الموارد الموجهة للانفاق على انجاب وتنشئة وتربية اطفال يموتون قبل أن يبلغوا عمر الانتاج .

الخلاصة :

انتشر فى الآونة الأخيرة — على قصرها — استخدام اصطلاح « الاحتياجات الأساسية Basic Needs » ، بحيث أخذ الاصطلاح مفاهيم متعددة وأصبح من المسير الاتفاق على معنا واحد له . وقد بات الخلط باتنا بين الهدف والوسيلة فى هذا المنهج . فالمقصود فى النهاية هو تحقيق هدف التنمية « بزيادة مقدرة الفقراء على كسب دخولهم عن طريق زيادة الدخل القومى وأيضاً زيادة الموجه اليهم من الخدمات الأساسية » . وعلى كل دولة يقع عبء تحقيق هذا الهدف الذى يمكن الوصول اليه من خلال العديد من الأساليب والطرق التى نسميها استراتيجيات التنمية ، فالمهمة أولاً وبالدرجة الأولى مهمة قومية .

ولما كانت التنمية بعقباتها وحلولها ذات طابع قومى ودولى فى نفس الوقت ، فيقتضى الأمر ترسيخ مفهوم الاحتياجات الأساسية وربطه بالبرامج العالمية والدولية للمساعدات والمنح الأجنبية لشعوب العالم الثالث . وإذا أهدى حقاً مساعدة العالم الثالث على تحقيق أهداف التنمية فعلى الدول والمنظمات الدولية المانحة للمعونات المالية والفنية مراعاة التزاماتها الجديدة فى ظل المنهج الجديد ... منهج الاحتياجات الأساسية ، وبأنى هذا الالتزام بالآتى :

* مراعاة زيادة المساعدات الأجنبية لمكين الدول الفقيرة من إقامة وبناء هيكلها

الانتاجية وبينها الأساسية (مصانع ، رأس مال اجتماعي ، وقطاعات انتاجية حضرية) ، بالإضافة الى امداد الفئات الأكثر فقرا بها بالخدمات والسلع الأساسية دون أن يطفى جانب على آخر . أى مساعدة البلدان الفقيرة على السير قدما وجنبا الى جنب فى تحقيق النمو الاقتصادى والاستثمار فى مواردها البشرية ، ويتطلب هذا — طبقا لأكثر التقديرات تواضعا — مضاعفة حجم المساعدات المالية والفنية التى تقدمها الدول الغنية والمنظمات الدولية لدول العالم الثالث .

* إعادة توزيع المساعدات لتتحول جزئيا من دول العالم الثالث (متوسطة الدخل) الى الدول الأكثر فقرا . فمن الثابت احصائيا أن ٥٥٪ من المعونات الثنائية تتجه حاليا الى الدول متوسطة الدخل والتى تضم ٢٠٪ فقط من اجمالى فقراء العالم الواقعين تحت مستوى خط الفقر المطلق . ولعل أفضل الطرق لإعادة توزيع المعونات هو أن تتولاها الهيئات العالمية (كالبانك الدولى ومنظمات الأمم المتحدة المتخصصة) . فقد اتجهت نسبة تزيد عن ٩٠٪ من قروض مؤسسة التمويل الدولية IDA المتفرعة عن البنك الدولى لتمويل الدول الأكثر فقرا ، على حين لم تزد قروض الدول الغنية الثنائية للبلدان الأكثر فقرا عن ٤٥٪ من اجمالى مساعداتها .

* مراعاة التعاون والتنسيق بين الدول الغنية والمنظمات الدولية والبلدان الفقيرة من أجل السير فى استراتيجية عالمية للتنمية ينظر فيها لمطالب العالم الثالث بخصوص النظام الاقتصادى العالمى الجديد وتوضع فيها مهام التنمية فى العالم ومسؤولياتها موضع الجدبة . فلو صدقت النية لعاش العالم فى رفاهية وسلام .

وتكفى الإشارة الى أنه على حين بلغ اجمالى القروض والمعونات المقدمة لكل دول العالم الثالث حوالى ١٧ مليار دولار عام ١٩٧٥ فان اتفاق العالم على التسليح قد بلغ فى العالم نفسه ما قيمته ٣٧١ مليار دولار . وأن اجمالى ما قدمته الدول الغنية الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OCED من قروض ومساعدات أجنبية للعالم الثالث يمثل ما يوازى ثمن استهلاك هذه الدول من الكحول والسجائر فقط لمدة شهرين^(٨) .

هوامش الفصل الثالث والعشرون

- ١- انظر الكتاب الأول ، الفصل الأول .
- ٢- هذا الاعتقاد الشائع في الماضي لم يمنع البعض من التنبيه الى أن هذا الأسلوب المعتمد على نمو القطاعات الصناعية المتقدمة يعطى أكثر لمن لا يحتاج ويحرم من خواتمه الباقين . ولكن هذا البعض كان أقلية لن تستطيع التأثير على تدفق تيار النمو ، القوى آنذاك .
- ٣- انظر :
- Simon Kuznets, "Modern Economic Growth: Findings and Reflections", American Economic Review 63, No. 3, 1973, pp. 243-258.
- ٤- Paul Streeten "From Growth to Basic Needs Poverty and Basic Needs". The World Bank, Sept. 1980, pp. 3.5.
- ٥- لاشك أن برنامجا للقضاء على بركات البلهارسيا سوف يتكلف اقل كثيرا من الانفاق القومي لعلاج سرطان المثانة وحده والذي يصيب حوالي ٦٠ ألف مصريا سنويا (على سبيل المثال) ويحدث هذا المرض نتيجة تكرار الإصابة بالبلهارسيا ، ويتكلف في أخف صورته مسماتة جنيه كنفقات علاج منتظمة عن كل ثلاثة أسابيع ولمدة تصل الى عامين للفرد الواحد . ناهيك عن مرض البلهارسيا ذاته ونتائجه الصحية .
- ٦- الأمثلة في هذا الصدد معروفة ، حيث ارتفعت مستويات العمالة من الناحية الفنية والانتاجية في بلاد مثل كوستاريكا ، كوريا الجنوبية ، سنغافورة ، تايلاند ، يوغوسلافيا .
- ٧- G. Psacharopoulos, "Returns to Education", San Francisco, Washington: Jossey-Bass, 1973.
- E.F. Denison, "Accounting for Slower Growth", Washington, D.C. Brookings Institution, 1977.
- N.L. Hicks, "Growth vs. Basic need: Is There a Trade-off? World Development, vol. 7, (Nov./Dec. 1979), pp. 985-994.

— انظر للمؤلف :

- R. Salama, "Liquidités Internationales et Systeme Monétaire International, Essai Sur le basoin d'une monnaie internationale" Cujas-Paris, 1981, p. 331.

الجزء الرابع التخطيط والتنمية

- ★ أنواع التخطيط للتنمية
- ★ الاعتبارات المحددة لاختيار نمط التخطيط
- ★ أسباب فشل البلدان المتخلفة في التخطيط للتنمية
- ★ نموذج للتخطيط الغذاء/السكان ومشكلاته

الفصل الرابع والعشرون

التخطيط والتنمية

Planning and Development

مقدمة :

التخطيط هو — كما قال جواهر لال نهرو — ممارسة ذكية للتعامل مع الحقائق والمواقف كما هي عليه في الواقع ، ومحاولة المثور على حلول للمشاكل القائمة^(١) . والتخطيط هو اصطلاح نعني به : تلك العملية العقلانية التي تستهدف — عن طريق تدخل الدولة — تنظيم الجهود التي سبيلها والموارد التي ستفق بهدف تحقيق أهداف تنمية يتفق عليها . يتطلب هذا بالطبع نوع من التنسيق بين الأهداف المرجوة والموارد المتاحة لكي يتسنى تنفيذ الخطة بدرجة عالية من الكفاءة .

والتخطيط بهذا المعنى ويعرف بالتخطيط القومي National Planning هو نظام جديد على العالم ، لم يؤخذ به الا في العشرينات من القرن الحالى . لقد لفتت الحروب العالمية الأولى والثانية الأنظار لأهمية التخطيط سواء لكسب الحرب أو لتعمير ما دمرته الحرب . الا أن التجربة التي خاضها الاتحاد السوفيتى منذ البداية في مجال التخطيط الاقتصادى الشامل وما صاحبها من نجاح في تجنب الاقتصاد السوفيتى الآثار السلبية التي تعرض لها العالم اجمع أثناء فترة الكساد العظيم ١٩٢٩—١٩٣٣ ، هي التي نظر اليها باعتبارها مثل يحتذى به ومدرسة يستفاد منها . حتى أن دولا كثيرة انتقلت عن إقتناع من المعسكر الرأسمالى الى المعسكر الاشتراكى بهدف تنظيم عملية الانتاج والتوزيع على أساس من التخطيط المركزى الشامل^(٢) .

(١) وإن كانت الأوضاع قد تغيرت وأعدت الإنهاء المكسي قهرها منذ بروسينكا جوبالشفوف فمند ١٩٨٩ وقد إنجهت دول المعسكر الاشتراكى الى الأخذ بمزيد من الحرية الاقتصادية والنقل من الاقتصاد المخطط مركزياً أو بمعنى أدق النخل من مبدأ ملكية الدولة لكافة وسائل الانتاج وأعطاء فرصة أكبر للفرود والقطاع الخاص في المملك والأنتاج .

وقد ساد اعتقاد خاطيء بأن التخطيط الشامل لا يصلح الا فى الدول الاشتراكية فقط . وانه فى الدول الديمقراطية حيث تتمتع الأحزاب والشركات الرأسمالية والقطاع الخاص بسود مناخ الحرية السياسية والاقتصادية قد يفشل التخطيط فى تحقيق الأهداف القومية . والحقيقة أن هذه الدول تستطيع — كما أخذت بالتخطيط فى أوقات الحرب — أن تأخذ به فى أوقات السلم . وليس هناك اليوم دول رأسمالية متقدمة تسير اقتصادياتها بدون خطة قومية شاملة يساهم فيها — حقا — القطاع العام بمنصب كبير فى الاستثمار والانتاج .

أما عن الاقتصاديات المختلطة التى ليست بالاشتراكية الخالصة ولا الرأسمالية الصرفة ، وإنما هى خليط بين هذا وذاك ، ونقصد بها غالبية بلدان العالم الثالث ، فقد ارتأت فى التخطيط ضرورة وحتمية للانتقال بها من التخلف الى الرقى والتقدم . ويؤمن الاقتصاديون فى البلدان المتخلفة بأنه لا غنى عن التخطيط طالما أن اقتصادى السوق لا يسفر فى بلادهم سوى عن تقلب مستويات الأسعار والدخل والانتاج والعمالة ويطرهم فى حلقة خبيثة بالمصالح الرأسمالية العالمية ، وضعف من قدرتهم على التحكم فى مواردهم الطبيعية ويسلبهم حق تقرير نمط التنمية المطلوب والذى يخدم القاعدة العريضة من المواطنين الفقراء . « لقد أحسّت هذه الدول أن تدعيم استقلالها السياسى أو المحافظة عليه لا يمكن أن يتم الا بإعادة بناء اقتصاديات القومية ، وتنمية مواردها الاقتصادية ، ورفع مستوى معيشة شعوبها ، منبهة فى ذلك بالتجربة الروسية ، فكان أن عقدت العزم على تطبيق هذا النظام فى أراضيها مهما كلفها ذلك من جهد ومال^(٢) .

وليس بالضرورة أن تكون الدولة اشتراكية لكى تأخذ بأسلوب التخطيط ، فالهند وغيرها الكثير من الدول النامية — تتبج نظاما اقتصاديا قوامه القطاع الخاص . ورغم من كونها دولة تمارس فيها الديمقراطية وتتمتع فيها الأحزاب الا أنها قد تمكنت عن طريق الأخذ بأسلوب التخطيط الشامل من مواجهة مشاكلها الاقتصادية بكفاءة يشهد بها قضاؤها على البطالة وزيادة الانتاج الزراعى والانطلاق بالصناعة وتخفيض معدلات ايمو السكانى .

التخطيط اذا ميسور لأى دولة ترغب فى توجيه نشاطها الاقتصادى لخير المجموع ، لا لخير أفراد قلائل .. بالطبع هناك اختلاف فى مضمون التخطيط وفى وسائله وأساليبه من بلد لبلد ومن نظام لنظام ، ويرجع هذا الاختلاف الى تباين الأنظمة : اشتراكية ، رأسمالية ، مختلطة ، أو الى تباين مستوى النمو : متقدمة ، متوسطة ، متخلفة .

على أية حال ، لقد أصبح التخطيط ايدىولوجية يتشر الإيمان بها بين صفوف البلدان المتخلفة . ولا يخفى كيف يشكل التخطيط اليوم فرعاً مستقلاً من فروع الدراسات الاقتصادية . ومن ثم فاننا حين نتعرض — فى فصل واحد — لهذا الموضوع الحيوى ، فاننا لن نقدم منه الا الموجز القليل . لذلك فسوف ينصب اهتمامنا على بعض عناصر الموضوع — وأهمها فى نظرنا — الا وهى :

- ١— أنواع التخطيط للتنمية بالبلدان المتخلفة .
- ٢— الاعتبارات المحددة لاختيار نمط التخطيط .
- ٣— اسباب فشل البلدان المتخلفة فى التخطيط للتنمية .
- ٤— نموذج للتخطيط من أجل التنمية : التخطيط الغذائى/السكانى ومشكلاته .

أولاً : أنواع التخطيط للتنمية بالبلدان المتخلفة :

إذا ألقينا نظرة على تجارب التخطيط للتنمية التى تجرى فى العالم الثالث لأمكننا أن نصفها فى ثلاث أشكال أو أساليب :

- ١— أسلوب التخطيط لمشروع فمشروع .
- ٢— أسلوب التخطيط الجزئى .
- ٣— أسلوب التخطيط الشامل .

يعتمد الأسلوب الأول على انتقاء الدولة لعدد محدود من المشروعات وتوجيه الاستثمار الحكومى اليها سنوياً . وقد يكون هناك رابط بين هذه المشروعات

وبعضها البعض . وقد لا يكون .. كما قد يكون الاستثمار في مجموعة من المشروعات الصغيرة أو في مشروع ضخم معين يليه مشروع آخر في السنة — أو السنوات — التالية ... وهكذا . ومن الواضح أن هذا الأسلوب يفتقد الى النظرة الشاملة للموارد الكلية للمجتمع ، ويخلو من الترابط الذى يجب أن يميز أسلوب التخطيط الاقتصادى بل انه قد يؤدى احيانا بدلا من تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادى الى احداث بعض الاختلالات سواء في ميزان المدفوعات أو في البنيان الاقتصادى والاجتماعى . من هنا يرفض البعض النظر الى هذا الأسلوب باعتباره نوعا من أنواع التخطيط على الإطلاق في حين يرى البعض الآخر أنه مجرد مرحلة بدائية على طريق التخطيط الجزئى ثم الشامل . وأن الدول تضطر للبدء به لاسباب قهرية مثل عدم توفر الاستقرار السياسى أو لضعف الجهاز الحكومى وسيطر روح اللامبالاه « والانامالية » على معظم أفراده .

وأما اسلوب التخطيط الجزئى فينطوى على درجة أكبر ومستوى أكثر تقدما للتخطيط . حيث يتولى جهاز التخطيط حصر الموارد المتاحة المحلى منها والأجنبى بهدف تمويل برنامج للاستثمار في مجال قطاع معين بأكمله كالقطاع الصناعى أو قطاع رأس المال الاجتماعى مثلا ، أو في اقليم أو منطقة معينة . يتوقف هذا الاختيار الجزئى لخط ومجال الاستثمار القومى على ترتيب الأولويات يقع على واضعى السياسة الاقتصادية في البلد عبء تحديدها مسبقا .

ولا يخفى مدى اعتماد هذا الأسلوب على الوزن النسبى للقطاع العام أى نسبته الى اجمالى أنشطة الانتاج في الاقتصاد القومى . فحيث يكون للقطاع الخاص أهمية أكبر في الاقتصاد القومى يتعذر على القطاع العام القيام وحده بمسبب التنمية . ومن ثم يكون تخطيط القطاع العام على ضوء الاتجاهات المتوقعة للقطاع الخاص . ومع أن اسلوب التخطيط الجزئى يتفوق على أسلوب المشروع ، فمشروع من حيث حجم الاستثمارات الموجهة للتنمية ، وكذلك وجود درجة من الترابط بين عناصر الخطة ، الا أنه يشترك معه في كونه أسلوبا يفتقر الى التوازن والتناسق بين كافة مجالات الاستثمار القومى ويغلب قطاع على قطاع آخر أو اقليم

على اقليم آخر . كما يصعب التحكم في متغيرات كلية هامة مثل الإيداع والاستثمار والعمالة القومية والميزان التجارى ... وهذه وغيرها هى مفاتيح التنمية ومقاييسها التى لا غنى عن السيطرة عليها اذا اريد للتخطيط أن ينجح فى تحقيق الأهداف المرجوة . ولا يحقق هذا سوى الأسلوب الثالث للتخطيط وهو التخطيط الشامل .

وبعنى التخطيط الشامل بصياغة خطة لكل من القطاع العام والقطاع الخاص على السواء ، مع التنسيق بينهما بما يتفق مع أهداف الخطة العامة للاقتصاد القومى^(٣) .

فى هذا النوع من التخطيط ، تتحدد أهداف مبدئية كلية على مستوى القيادة التخطيطية العليا ، ثم توزع أو تقسم الى سنوات وقطاعات ومناطق يخص كل منها جزء من الهدف الكلى للخطة القومية . ويسمى هذا بالتخطيط من أعلى الى أسفل . على أنه لما كان القطاع الخاص يسهم بنسبة — كبرت أم صغرت — فى تنفيذ المشروعات فقد اقتضى الأمر أن يتم جمع المعلومات المبدئية عن حجم ومجال المشروعات المزمع القيام بها عن طريق هذا القطاع ، وكذلك الحال مع القطاع العام وذلك قبل اعداد الخطة . بعد ذلك تدرج هذه الخطط الجزئية فى برنامج شامل للتخطيط الكلى بحيث يتم الربط بينها جميعا ، وتحقيق التناسق والتكامل الذى يكفل تحقيق هدف التنمية المتفق عليه . ويسمى هذا الأسلوب الأخير بالتخطيط من أسفل الى أعلى . وكلا الأسلوبين ضرورى وجنبا الى جنب فى حالة التخطيط الشامل للتنمية .

وهكذا تحصل الخريطة الكاملة فى خطة شاملة ، فبرامج ، ومشروعات وهى المستويات الثلاث للتخطيط القومى . فالخطة الشاملة تغطى الأهداف المراد تحقيقها على مستوى الاقتصاد القومى بقطاعاته ومناطقه المختلفة . كما تشير الى وسائل تدبير الموارد المادية والمالية والبشرية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف الكلية . والبرامج تغطى الأهداف الجزئية التى يتعين تحقيقها فى كل قطاع أو كل منطقة على حدة وفى كل سنة من سنوات الخطة . وأما المشروعات فهى الوحدات

الانتاجية التي يتألف منها البرنامج أى هي اللبنة التي تستخدم في بناء الجسم الكلى للخطة القومية .

وإذا استبعدنا التخطيط بأسلوب مشروع فمشروع من دائرة التخطيط الاقتصادي بالشكل المفيد وجدنا أن التخطيط الشامل يتفوق على التخطيط الجزئى من حيث الشمول . ولكن من المعروف أنه غالباً ما لا تتوافر للدول النامية كافة مقومات التخطيط الشامل من توافر البيانات والاحصاءات وتوافر الكفاءات الإدارية والتنظيمية والفنية القائمة على وضع وتنفيذ ومتابعة الخطة القومية . ولهذا الاعتبار العملية والواقعية يقع على التخطيط الجزئى وبصورة خاصة التخطيط المتكامل للقطاع العام العبء الحقيقى في سبيل تنمية الاقتصاديات الفقيرة . ويتمثل في هذا النوع من التخطيط النواة التي يبدأ بها النظام على طريق التخطيط الشامل وقتما تتوافر مقوماته مع كل تقدم يعم احرازه على المدى الطويل .

كما قد تحتوى الخطة على درجات متفاوتة من التفاصيل وذلك حسب ما تأخذ به الدولة من مركزية أو لا مركزية . فيقدر التوسع في أسلوب المركزية في تسيير الحياة الاقتصادية بقدر ما تحتوى الخطة على قدر أكبر من التفاصيل الكمية ، سواء في تحديد الأهداف أم في تعيين وسائل التنفيذ . وبدىي أنه يصعب تحقيق المركزية الكاملة في ظل وجود قطاع خاص عريض كما هو الحال في معظم البلدان المتخلفة . ومع ذلك فللدولة ساليبها المعروفة في حفز مشروعات القطاع الخاص على انتهاز السبل المؤدية الى تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية القومية .

وتنقسم الأساليب الحكومية في هذا الشأن الى الأساليب المباشرة والأساليب غير المباشرة . أما الأساليب المباشرة فهي مجموعة من الأوامر والحدود التي تضعها الدولة في شكل قوانين وقواعد يتحتم الأخذ بها عند ممارسة الشركات والأفراد للحياة الاقتصادية . كالتسعير الجبينة أو شرط الحصول على تصريح للقيام بنشاط اقتصادى معين أو في منطقة معينة . أو نظام حصص الاستيراد من

بلدان معينة أو لسلع معينة أو اشتراط توريد حصيلة المبيعات للخارج من بلدان معينة أو لسلع معينة أو اشتراط توريد حصيلة المبيعات للخارج من العملات الصعبة للبنك المركزى والحصول على العملات الصعبة بشروط تضعها الدولة بما يتماشى مع خططها القومية للاتفاق والاستثمار ... الخ .

وأما الأساليب غير المباشرة فتتلخص فى قيام الدولة بدور المنافس القوى للنشاط الخاص فى ظل نظام السوق . وليس هناك مجال للأوامر والتعليمات فى ظل هذه الأساليب بل تسلك الدولة سبيل التحفيز للترغيب أو بالتصعيد عن طريق التأثير على المتغيرات الهامة المحركة لجهاز الثمن . فحجم الائتمان والسياسة الضريبية والرسوم الجمركية وإعانات التصدير وغيرها من الوسائل الحكومية تعد أساليب غير مباشرة للتأثير على حجم واتجاه الاستثمارات القومية التى يساهم فيها الأفراد فى القطاع الخاص . ولهذا يطلق على هذا النوع من التخطيط اصطلاح « التخطيط التأشيرى أو التوجيهى » كما هو الحال فى فرنسا . وغنى عن الذكر أنه لا يتحصل فى هذا النوع من التخطيط باستخدام الأساليب اللامركزية غير المباشرة جوهر التخطيط فى البلدان المتخلفة ، وإنما هو الشق المقابل للقطاع الخاص . وبالتالي تسع دائرة هذا النوع أو تنكمش من حيث الأهمية حسب حجم ووزن القطاع الخاص ودوره فى الاقتصاد القومى . ولذلك يطلق على التخطيط المتبع فى الدول الاشتراكية أنه بحق التخطيط الشامل . وفيه يسود نمط الأسلوب المركزى وتتوافر الاحصاءات والبيانات الكمية التفصيلية ويتم تحديد الأهداف بكثير من التفاصيل بحيث تصل الى حجم ونوع وسعر السلع المنتجة فى كل مشروع على حدة . ولا مجال فى مثل هذا النمط لأى سبيل غير مباشر ، بل بالأوامر والتعليمات تقوم سلطات التخطيط بتحقيق ما قد تتركه الحكومات فى الأنظمة المختلطة بجهاز الثمن فى مجالات انتاج السلع والخدمات وتوزيع عوائد عوامل الإنتاج ، وتحديد الدخول بكافة القطاعات أو الفئات فى المجتمع .

وحيث يسود اسلوب وضع الخطة من أعلى الى اسفل مع اتساع دائرة المركزية فانه لا يبنى — مع هذا — الاعتقاد فى غياب عنصر المشاركة من جانب الأفراد

والمشروعات فى المستوى التنفيذى عند وضع الأهداف الكلية للخطة القومية . ولعلنا قد أدركنا من قراءتنا لتجربة الصين فى التنمية كيف يمكن الجمع بين أسلوبى التخطيط من أعلى الى أسفل ومن أسفل الى أعلى ، بل وبين أسلوب الأوامر والتعليمات واسلوب الحوافز فى خطة قومية مركزية وشاملة للتنمية الاقتصادية . لقد أصبح من المعترف به اليوم أن يستعان بنظام السوق — فى حدود معينة — لترشيد التخطيط فى أكبر البلدان الاشتراكية تمسكا بالمركزية والتخطيط الشامل (يوغوسلافيا ، رومانيا ، المجر ، بولندا ، الصين ، الاتحاد السوفيتى ...) . وقد تمثل هذا الاعتراف للمشروعات بدرجة أكبر من الحرية فى ادارة شئونها وفى زيادة الاعتماد على الحوافز فى حمل الأفراد والمشروعات على تحقيق قدر أكبر من الاستعمال الرشيد للموارد . وفى الأخذ بمقياس الربح للحكم على نجاح المشروع .

غاية القول أن الحكم على بلد ما بالمركزية أو باللامركزية يعنى غلبة أسلوب للتخطيط على آخر فى هذا البلد . وإن كان التخطيط يجمع بين الأسلوبين فى كافة الدول ، ويبقى الاختلاف فى الدرجة . فمرحلة النمو الأقتصادى ، والأغراض التى من أجلها يؤخذ بأسلوب التخطيط ، ومدى توافر الوسائل الممكنة لتنفيذ الخطة .. كل هذه الاعتبارات يتوقف عليها النمط الذى تسلكه الدولة فى التخطيط ، وهل هو تخطيط شامل تفصيلى ومركزى أو جزئى توجيهى ولا مركزى . وأما كان الأمر ، فلا بد من تقرير أن التخطيط الجيد المثمر يعتمد كلية على توافر حد أدنى من الأهمية للقطاع العام ، حد أدنى يمكنه من السيطرة على الاقتصاد القومى ككل .

كان هذا عن معيار التفرقة بين أنواع التخطيط من حيث المركزية والشمول والتفاصيل الكمية . ولنتنقل الآن لمعيار ثالث للتفرقة بين أنواع التخطيط هو : الفترة الزمنية التى يغطيها التخطيط .

وهنا سوف نجد أنواع للتخطيط الاقتصادية هى : الخطة طويلة الأجل والخطة المتوسطة الأجل ، والخطة قصيرة الأجل . وليس بين هذه الأنواع اختلاف فى

المهدف ، وإنما أى تخطيط لابد لضمان مسيرته من تجزئته الى آجال قريبة ثم بعيدة ، بغية تأمين الاستمرارية والتنظيم للجهود والموارد المبذولة لتحقيق التنمية .

وإذا عرفنا أن مشاكل التخلف هى مشاكل جذرية عميقة لادركنا الحكمة من طول الفترة الزمنية للقضاء عليها . فالتغير البنائى للاقتصاد القومى وتحمله من اقتصاد يعتمد على الانتاج البدائى والأولى الى اقتصاد متنوع تتقدم فيه الزراعة والصناعة والخدمات جنباً الى جنب ، والقضاء على مشكلة الأمية وتحسين برامج التثقيف والتعليم والتدريب المهنى والفنى ، والارتفاع بالمستوى التكنولوجى بالبلاد ، وإعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الأكثر فقراً ... كل هذه الأهداف الكبرى تستلزم لتحقيقها آجالاً طويلة . ومن ثم تتراوح مدى الخطوة الطويلة الأجل ما بين عشر الى عشرين سنة يتحدد فى بدايتها الأهداف الكبرى المراد الوصول اليها كما يوضع لما الإطار العام الذى ينبغى أن تدور فيه عملية التنمية الاقتصادية . لقد اقتضى مشروع واحد كمشروع السد العالى فى مصر فترة لم تقل عن عشر سنوات .

ونظراً لأن المخطط الطويلة الأجل تتوغل فى المستقبل ، ولأن عملية التنمية عملية مستمرة وتراكمية فإن التنبؤ بما سوف يسفر عنه المستقبل يصبح امراً أكثر صعوبة ، ومن ثم اتسمت هذه المخططات بضالة ما تحويه من اهداف كمية محددة ، أو بمعنى آخر بقلة نصيبها من اليقين . أن غاية ما تصبو المخططات الطويلة الأجل اليه هو رسم الإتجاهات التى ينبغى للمخطط المتوسطة والقصيرة أن تسير نحوها .

ولى سلسلة الخطوة الطويلة الأجل نجد المخطط المتوسطة الأجل — ويتراوح طولها ما بين ثلاث وسبع سنوات — تحتوى على قدر اكبر من التحديد والتفصيل لحجم الاستثمارات ولماهية القطاعات والمناطق ، وللأساليب المزمع اتخاذها لتحقيق نصيب الخطوة المتوسطة الاجل فى الاهداف الكبرى التى تتضمنها خطة الدولة الطويلة الاجل . وتزداد فيها المقدرة على التنبؤ ، وبالتالي درجة الثقة فمزيد من الشعور بالاطمئنان والحماس لدى القائمين على التنفيذ . ومن معرفة معدلات النمو

في شتى مجالات الادخار والاستثمار والانتاج والاستهلاك يتحدد مدى التقدم الذى
مم احرازه أو الاختناقات التى تظهر اثناء التنفيذ بحيث يسهل تداركها اذا ما
اتسمت الخطوة بالمرونة الكافية .

ويتفرع من الخطوة المتوسطة الأجل مجموعة من الخطط السنوية أى الخطط
قصيرة الأجل . وفيها المزيد من التحديد والمزيد من التفاصيل ج وتسير الأهداف
المعلنة على الأجل القصير في تناسق وديناميكية تنسم بها الخطط السنوية . ويتوازي
بدقة يمكن التحكم فيها تيار التدفق النقدي والمالى مع تيار التدفق السلعي
والخدمي . وتسمى السياسات الحكومية النقدية والائتمانية والمالية والسعرية والأجورية
والضريبية الى تحقيق أهداف كمية ونوعية دقيقة التفاصيل على مستوى القطاعات
الانتاجية والفئات الاجتماعية التى يحتوئها الاقتصاد القومى . ومع كل انجاز
سنوى ، تتراكم النتائج لتحقيق على مدى معين هدف الخطوة المتوسطة الأجل .
ومن اجمالى ما تحقق على مدى الخطط المتوسطة تستطيع الدولة أن توفى على تحقيق
الأهداف الكبرى التى رسمتها على المدى الطويل للاقتصاد القومى .

ونحن لا نسعى هنا الى عرض « فن التخطيط » والا لكان علينا الخوض في
الكثير من الموضوعات المتعلقة بأساليب ومناهج اعداد الخطوة ، والكيفية التى
توضع بها موضع التنفيذ ومتابعة تنفيذها .. الأمر الذى يحتاج منا الى مؤلف
مستقل ، وإنما قد آلينا على أنفسنا أن نساعد الطالب في هذه المرحلة التعليمية
على الأمام بالخطوط العريضة للموضوع بالشكل الذى حددناه مسبقا لذلك
سوف نقض الطرف عن بعض العناصر — دون الاقلال من أهميتها — لنواصل ما
هو — في نظرنا — أكثر أهمية . من هذا المنطلق نبدأ في صياغة سؤاين :
احدهما نظرى ، والآخر تطبيقي عملى . فتسأل أولا : ما هى الاعتبارات التى
تحدد اختيار الدولة لخط ما من أنماط التخطيط مفضلة إياه على نمط آخر ؟
وثانيا : من دراسة تجارب العالم الثالث في التخطيط للتنمية ، تبين إخفاق معظم
الدول في تحقيق الأهداف المطلوبة ما هى أسباب هذا الفشل أو الأخفاق ؟
وفيما بلى نهسى للإجابة على هذين السؤالين الهامين :

ثانيا : الأعباء المحددة لاختيار نمط معين للتخطيط

يتوقف أسلوب التخطيط المستخدم للتنمية على عدد من الاعتبارات نلخصها فيما يلي :

١- مرحلة النمو الاقتصادى :

فإذا كان الاقتصاد مازال بدائيا ويعتمد على الانتاج فى المزارع الصغيرة التى تنتج ما تستهلكه ولا تستخدم فيه النقود والتبادل على نطاق كبير وتكتمش فيه العلاقات الصناعية ، عندئذ قد لا تثمر الخطط المركزية المرتفعة المستوى فنيا والمحتوية على الكثير من التفاصيل والعلاقات الكمية عن مقدرة ملموسة على التطبيق . أى قد لا يمكن ترجمتها على مثل هذا الواقع . لذلك وفى مثل هذه الحالات ، قد يكون من الأنسب التركيز فى التخطيط على رفع نصيب الأفراد من خدمات رأس المال الاجتماعى تمهيدا لاحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة لانطلاق الاقتصاد القومى بما يسمح فيما بعد باستخدام خطط اخرى أو أنماط اكثر تفصيلا وتعقيدا للخطة . كما أن بعض الاهداف قد تبدو معقولة فى هذه الحالة مثل التخطيط من اجل حل المشكلة السكانية أو من أجل التوسع فى الصادرات أو احلال الواردات ... وهكذا . مثل هذه الأهداف يمكن مواجهتها بخطط تقوم الدولة بتمويلها من ميزانيتها العامة أى خطط متواضعة الحجم والنمط . وفى مرحلة لاحقة يرتفع المستوى الاقتصادى وتنمو العلاقات الكمية بنمو القطاعات الحديثة ويبدأ المخططون فى الاستعانة بأنماط اكثر طموحا للمخطط بكل ما تحويه من علاقات كمية وتفاصيل .

٢- الوزن النسبى للقطاع الخاص فى الاقتصاد القومى :

وبدئى أنه فى حالة صغر حجم القطاع الخاص فسوف يتعاطف دور القطاع العام والحكومى فى القيام بعملية الاستثمار والتنمية . بينما اذا كان للقطاع الخاص دور بعملية الاستثمار والتنمية . بينما اذا كان للقطاع الخاص دور حيوى وضال فى خلق الفائض الاقتصادى فى بلد ما فسوف ينتجه تركيز الخططة الى تحفيز وتشجيع

هذا النشاط الخاص وخلق المجالات المربحة وتهيئة المناخ الاقتصادى لدفعه على الطريق المطلوب للتنمية القومية . وباحثا لو سادت روح التعاون والتفاهم بين رواد القطاع الخاص وواضعى السياسة الاقتصادية والخطط القومية فى الجهاز الحكومى ، عندئذ يمكن اختيار نمط للتخطيط يقوم عليه كلاهما — كل بدوره — فى تناسق وترابط وتكامل من أجل خير ورفاهية الجميع . اما اذا سادت روح الشقاق والخلافات والتضارب أو التعارض بين مصالح المجتمع ومصالح الطبقة الرأسمالية الرائدة فى اقتصاد ما ، فلا مناص من استخدام الاسلوب المركزى فى التخطيط ولو أدى الأمر الى التأميم لتوسيع رقعة الموارد التى يستحوذ عليها القطاع العام وتمكينه من مهمة القيام بأعباء خطة تفصيلية مركزية وشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٣— مدى توافر البيانات والاحصاءات الدقيقة :

ولعل هذا الاعتبار يعد من الاعتبارات الهامة للغاية عند وضع نماذج التخطيط الرياضية الكمية الراقية المستوى . فبدون البيانات الدقيقة والاحصاءات الكاملة تستحيل الاستعانة بمثل هذه النماذج والأدوات التخطيطية (جدول المستخدم/المنتج ، اسلوب الموازن السلمية على سبيل المثال) . ومع ذلك ينصح المخططون باستخدام البيانات التخمينية أو التقديرية لسد النقص فى الاحصاءات الدقيقة وذلك لتفادى الاهمال التام لهذه النماذج المتقدمة فى التخطيط .

٤— الموارد المتاحة :

تستمد الخطة الاقتصادية طابعها مما يتميز به الاقتصاد القومى من وفرة نسبية أو ندرة نسبية لعناصر الانتاج المعروفة (أرض — رأس مال — عمل) . فمثلا اذا كان عنصر رأس المال هو الذى يمثل عنق الزجاجة فى مسار التنمية ، فسوف يوجه المخططون جل اهتمامهم نحو تعظيم الاستفادة من رأس المال المتاح وزيادة مصادر الحصول عليه . ومن ثم تصطبغ الخطة بطابع مميز يغلب عليه الاستخدام الكفء لتحليل النفقة/المنفعة الاجتماعية Social cost-benefit analysis . واذا ما

ظهر أن عجز الصرف الأجنبي هو العقبة الكؤود في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة للتنمية فسوف نجد بالطبع أن الخطوة تشمل حوافز للصادرات وقيود على الواردات مع الاعتماد على زيادة تدفقات المعونة الأجنبية ما أمكن . وكمثال آخر للاختناقات التي قد تظهر أثناء السير في عملية التنمية قد يكون نقص العمالة الماهرة والمدرّبة أو الخبرات والكفاءات الإدارية والتنظيمية أو عدم كفاية الطرق والمواصلات ووسائل النقل مما يؤثر على اتساع السوق الداخلي ويضعف من الكفاءة الانتاجية للاقتصاد القومي ككل . لاشك إذن أن نوعية وحجم هذه الاختناقات سوف يؤثر بالضرورة على النمط المختار للخطوة .

٥- أولوية الأهداف المنشودة :

أخيرا يختلف أسلوب التخطيط باختلاف الأهداف المراد بلوغها على المدى الطويل . وفي هذا الشأن تنحصر الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تبغى البلدان المتخلفة تحقيقها في واحد أو أكثر مما يلي :

- الزيادة السريعة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي .
- رفع مستوى التشغيل والعمالة .
- تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار .
- تقليل التفاوت في مستويات الدخل والقضاء على الفقر المطلق .
- توازن ميزان المدفوعات .
- تنويع مصادر الحصول على الدخل القومي .

وعلى حين ترغب الدول المختلفة في تحقيق هذه الأهداف جميعا ، إلا أن محاولة احتواء الخطوة على وسائل تحقيقها معا وفي آن واحد لن تخلو من التخطيط والتصارع على الموارد المحدودة . وهنا تبرز المشكلة الاقتصادية بالمفهوم التقليدي الكلاسيكي : أي كيفية استخدام الموارد المحدودة لاشباع الرغبات اللانهائية للأفراد أي مشكلة الندرة . يتعين إذن الدجوء الى الاختيار . وفي سبيل ذلك لابد من وضع سلم تفضيل للأهداف حسب الظروف التي تمر بها البلاد اقتصاديا

واجتماعيا وسياسيا . فيكون البدء بأكثر الاهداف أهمية ولينصب عليها اهتمام الخطوة والمخططين على المدى القصير والمتوسط ، ثم يتلوها خططا اخرى لتحقيق الأهداف التي تأتي في مرحلة متأخرة في ترتيب الأولويات .

وبهذا نصل لمحاولة الإجابة على السؤال الثالث التطبيقي ، لنتعرف على شروط نجاح الخطوة ولكن بدءا من الواقع العملي لتجارب الدول المختلفة في هذا الشأن وليس بأسلوب التحليل الاستنباطي النظري .

ثالثا : أسباب فشل التخطيط للتنمية

في خاتمته لأكثر الدراسات المعاصرة عمقا حول موضوع التخطيط للتنمية يقول الاقتصادي الأمريكي البرت وواترستن : « أظهر الفحص الذي أجري على التجارب التي قامت بها خمسة وخمسون دولة متخلفة في مجال التخطيط للتنمية أن حالات الفشل فاقت بكثير حالات النجاح . لقد عجزت أغلب الدول عن تحقيق بعض الأهداف المتواضعة لزيادة الدخل والانتاج ، وإن حدث هذا فقد كان لفترات قصيرة . وبما يثير القلق أن الموقف لا يتحسن مع الاستمرار في التخطيط بل يزداد سوءا^(٤) .

وفي تقرير مشابه يذكر ديرك هيل في مقال عن سياسات التنمية على مدى العقود التالية للحرب الثانية « أن نتائج خطط التنمية جاءت محبطة ومبعدة لكل أمل كان لدى هؤلاء الذين اعتقدوا أن في التخطيط الطريق الوحيد للخلاص من الفقر^(٥) .

ماذا جرى ؟ ولماذا تحول الأمل في التخطيط لدى أغلب الدول النامية الى فشل واحباط ؟ للإجابة على هذه التساؤلات سوف نسوق مجموعتين من الأسباب — غير المنفصلة بعضها عن بعض — تعالج الأولى الفجوة التي تنشأ بين المزايا النظرية للتخطيط ونتائجه الفعلية في التطبيق ، وتنصب الثانية على العيوب والاختفاء التي ترتكب عند وضع وتنفيذ ومتابعة الخطط القومية ، أى نواحي القصور في عملية التخطيط ذاتها Planning Process . خاصة وأنها تتوقف كثيرا

على الكفاءة في الإدارة والأداء السياسية ومدى توافر مثل هذه العناصر اللازمة لحسن التخطيط^(٦) . وفيما يلي نتناول كل مجموعة من الأسباب بشيء من الإيضاح .

(أ) التخطيط بين برقي النظرية واطعء التطبيق :

تركزت المناقشات المبهذة للتخطيط كأسلوب للتنمية حول الأسباب التي ترجحه على اسلوب الاقتصاد المرسل (اقتصاد السوق وجهاز الثمن) ثم كان من أهم هذه الأسباب : فشل نظام السوق في تحقيق العدالة الاجتماعية والارتفاع بمستوى المعيشة في الاقتصاديات المختلفة ، والتعارض بين هدف الربحية في القطاع الخاص وبين المصالح الكبرى للجماعة ، وعدم مقدرة المستثمرين الأفراد على استخدام كافة الموارد الانتاجية البشرية المتاحة في المجتمع ، وتضارب الاستشارات أو تركزها في مجالات دون غيرها .. الخ . ورؤى أنه بالتخطيط يمكن تغاى كل هذه العيوب . ومع ذلك لم تتحول الخطط التي اعدت بكفاءة على المستوى المكتبي والنظري الى حقيقة واقعة ، بل توقفت عند مرحلة الإعداد وظلت هكذا « حبرا على ورق » . بل في بعض الحالات ادى التنفيذ الى مزيد من الصراع بين مصالح القطاع الخاص والأهداف الاقتصادية القومية كما أسفر التطبيق في حالات أخرى عديدة عن عدم مقدرة الدولة على تعبئة الموارد المتاحة من أجل التنمية أو استخدامها الاستخدام غير الرشيد^(٧) .

ونجمل في العوامل الخمسة التالية الأسباب التي تفسر لنا عدم توفيق الأجهزة التخطيطية الحكومية في تحقيق التآلف بين مصالح القطاع الخاص بمقيار الربحية والمصالح القومية بمقيار المنفعة الاجتماعية ، بمعنى آخر : اسباب فشل التطبيق في ظل النظام الاقتصادي المختلط والذي هو نمط السائد في اقتصاديات البلاد المختلفة :

١- انحراف مستويات الأسعار والأجور عن مستواها التوازنى . فغالبا ما تسمى الدولة لتحديد الحد الأدنى للأجور وكذلك لتسعير بعض المنتجات عند مستوى معين بغية تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية ، دون أن يتم الربط بين

الأجر والانتاجية ، ودون أية معايير سوقية . في مثل هذه الحالات تتولد ضغوط على موارد الدولة واختلالات مكبوتة تنعكس في شكل مجموعة كبيرة من القيود ، كالقيود الجمركية وفرض سعر صرف غير واقعي للعملة الوطنية ونظام حصص الاستيراد وتخفيض اسعار الفائدة الحكومية .. الأمر الذى لا يمكن بحال أن يستمر الى ما لا نهاية دون حدوث مشاكل قد تكون وخيمة احيانا (كالاختلال الكبير في ميزان المدفوعات أو تضخم الدين الخارجى أو ظهور السوق السوداء والكسب غير المشروع أو الاتجار بمواد القطاع العام أو ظهور فئات طفيلية جديدة وانحراف اساليب توزيع الدخل عن المستوى الملائم للانتاجية ... الخ) .

٢- انحراف النمط التكنولوجى المستخدم بما لا يحقق السياسة المثلى للتشغيل والعمالة . فالدولة تسمى لاستخدام النمط الانتاجى المكثف لعنصر العمل Labour-intensive methods على حين يسمى القطاع الخاص باستخدام النمط الآخر المكثف لعنصر رأس المال حيث تتقدم فيه التكنولوجيا Capital-intensive technologies . والنتيجة هي بطء في الفرص الجديدة للعمالة . وقد كان الجرى وراء التصنيع الحديث يعد أحد الأهداف الغامضة والغريبة للتنمية لسنوات عديدة خلعت في معظم البلدان المتخلفة . فكانت النتيجة استنزاف موارد البلاد من عنصر رأس المال وزيادة البطالة والديون الخارجية واستمرار العجز في ميزان المدفوعات دون تحقيق درجة ملموسة من التقدم في مجال الصناعة في ظل الظروف غير المتكافئة للمنافسة مع الدول الصناعية الكبرى . ويدعى الاقتصاديون المدافعون عن فكرة التخطيط كاسلوب للتنمية أن هذا الاتجاه الخاطئ لا يمت بصلة الى فكرة التخطيط ذاتها وإنما يمكن القاء اللوم على المتعطلين الذين اعتنقوا مبدأ التصنيع على احدث طراز دون توخى الدقة في دراسة الآثار المترتبة على السير في هذا الاتجاه .

٣- انحراف جهود التنمية القومية وتركزها في المناطق الحضرية على حساب

المناطق الريفية . وكما اكتشفنا فى مناقشتنا لعقبات التنمية فى الكتاب الأول ، دفع هذا الاهتمام بالمدينة سكان الريف الى خلق تيار للهجرة الداخلية بحثا عن فرص التوظيف ، والنتيجة هى تدهور ظروف العمالة فى قطاع الزراعة وزيادة معدلات البطالة فى المدينة . وفى ظل هذه الظروف : كساد الزراعة ونمو حجم البطالة فى القطاع الحضرى ، تعتبر كل زيادة فى الاعداد المهاجرة من العمال الزراعيين بمثابة خسارة صافية للاقتصاد القومى والمجتمع (فاقد فى الانتاج الزراعى + مشاكل إعالة العاطلين فى المدينة وارتفاع معدلات الجريمة ومشكلات الفقر المطلق) ، وهكذا وبدلا من أن يرفع التخطيط من مستوى الريف أو على الأقل يحدث نموا متوازنا لقطاعى الاقتصاد القومى ، ادى فى معظم البلدان المتخلفة الى زيادة الفوارق بينهما . بل الى زيادة حدة المشاكل عما كان عليه الحال قبل التخطيط . ومرة أخرى نذكر أن اللوم يقع على التطبيق لا على التخطيط كفكرة .

٤— انحراف الانفاق على التعليم الحكومى عن مواجهة الطلب الحقيقى على العمالة فى المجتمع . بمعنى أنه يثور دائما السؤال حول جدوى الانفاق على التعليم فى المراحل المختلفة . وقد تأكد لنا فى الفصل السابع من الكتاب الأول كيف أن نسبة الانفاق على التعليم الثانوى والجامعى لا تعكس بالضرورة حاجة المجتمعات المختلفة الى هذه الفئات من الخريجين ، كما لا تعكس دخولهم درجة اسهامهم فى الانتاجية الكلية للبلد المتخلف . فهل أدى التخطيط فى مجال التعليم الى احداث التوازن المطلوب بين عرض العمالة المدرية والمتعلمة مع الطلب عليها فى هذه البلدان ؟ لقد ازدادت فى الواقع مشاكل العمالة ومازالت الموارد البشرية تحتاج الى خطط جديدة لاستثمارها على الوجه الذى يخدم أغراض التنمية فى بلدان تفتقر الى كل شيء ماعدا البشر .

٥— أخيراً أدت سياسة التصنيع بهدف احلال الواردات التى اعتنقها المتعطلون فى العالم الثالث على مدى الخمسينات والستينات الى استخدام قدر أكبر

من الموارد في سبيل الحصول على نوعية أقل من الانتاج ناهيك عن مشاكل النقص في العمالة المدربة وقطع الغيار والإدارة الكفء والمهجرة من الريف الى الحضر . وقد اثبتت الدراسات التي أجريت على تجارب دول امريكا اللاتينية في هذا الصدد عن نتائج سلبية بالنسبة للاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية فالمحونات التي كانت تمنحها الدول لوارداتها من السلع الوسيطة والمغالة في تقييم اسعار الصرف خلقت فروقا في صافي ايراداتها من قطاع التجارة الخارجية بحيث هبطت اسعار الصادرات من الموارد الزراعية والمحامات الأولية دون أن تقابل ذلك زيادة في ايرادات هذه الدول من تجارتها في السلع المصنعة محليا . والنتيجة الصافية لخطط التنمية على مدى الخمسينات والستينات من القرن الحالي هي تدهور الأحوال في القطاع الزراعي الذي يستوعب غالبية السكان في البلدان المتخلفة ، ومن المؤكد أن دول العالم الثالث قد استدركت هذا الخطأ الواضح ، وبالفعل بدأ التيار الجديد في الفكر التنموي في السبعينات والثمانينات يهتم أكثر من أى وقت مضى بتنمية الزراعة والقطاع الريفي بعد أن تسبب تجاهلها في ركودها على مدى المراحل الأولى للتخطيط .

(ب) عيوب تتعلق بعملية التخطيط ذاتها :

من المسائل المتعارف عليها ضرورة أن تتوافر في الخطط القومية للتنمية عدة شروط لضمان نتائجها مثل : الاقتصاد ، التوازن ، الترابط ، المرونة ، التركيز^(٨) . وإن كان التطبيق قد اسفر عن نتائج مغالفة للنظرية فإن بعض الخطأ يقع على عاتق القائمين ايضا على رسم الخطة القومية للتنمية . ومن هذه الأخطاء المتعلقة بعملية التخطيط ذاتها نذكر مايلي :

- ١- أن تكون الخطة مبالغة في طموحاتها . وبعض الخطط — على الورق — تبدو عظيمة في أساليبها وأهدافها لكنها — في التطبيق — لا تسفر عن أية خطوات تنفيذية نحو بعض أهدافها . واسبب كثرة الأهداف دون مراعاة

آثارها المتضاربة ودون مراعاة الإمكانيات الحقيقية والمرحلة الحضارية والمستوى الاقتصادى للمجتمع .

٢- الا تتوفر البيانات والاحصاءات ، فستستخدم ارقام غير صحيحة واحيانا لا تتوفر العنصر المحرك والأساسى لصياغة الخطة مثل : الاقتصادى الكفاء والاحصائى الجيد والأفراد ذوى الخبرة فى رسم الخطة ومتابعة تنفيذها ، عندئذ يصبح من العبث تبديد الجهود فى وضع خطة بلا أساس وبما يؤخذ على مخططي التنمية احيانا اقتنائهم بالأرقام . ويفترض عادة أن كل ما يمكن قياسه يكون مناسباً ، وكل ما لا يمكن قياسه يمكن تجاهله فى بساطة وبسر . وهكذا فإن قدراً هائلاً من الجهد والعمل يكرس لنماذج القياس الاقتصادى . وقدرا غير كافٍ يوجه لرسم السياسة الاقتصادية أو الى تقييم الانجازات . فالمفاهيم النظرية والعلاقات الكمية لما يمكن أن يقاس تنقلب فى وضع الخطة على المشكلات الحقيقية لفقر الجماهير وتخرج الخطة غاية فى الاتساق وتدعو الى الانبهار ، وقد تكون مجرد نموذج براق ولكنه فى الحقيقة أجوف . فلكي تكون الخطة صادقة يجب أن تعكس ارقامها واقتراضاتها دنيا الواقع .

٣- التغيرات الاقتصادية المفاجئة — غير المتوقعة — فى الداخل أو من الخارج . ونحن نعلم مدى تبعية الاقتصاديات الفقيرة وارتباطها بحركة الكساد والرواج فى العالم الرأسمالى المتقدم . كما نعلم مدى اعتمادها على عدد محدود من المحاصيل الزراعية والأولية التى تتحكم فيها الظروف الطبيعية فى جانب العرض والأحوال الاقتصادية للدول المستوردة فى جانب الطلب ، وجميعها ظروف تخرج عن إرادة البلدان المتخلفة وليس بإمكانها تقديرها مسبقاً أو التحكم فيها . وحينما تتأثر حصة البلد من العملة الأجنبية فان ذلك ينعكس على قدر على معدلات أداء خطتها القومية للتنمية سلباً أو إيجاباً .

وهنا تبرز أهمية أن تتميز الخطة بالمرونة الكافية . وقد كتب فى هذا محبوب الحق يقول « انها علامة قوة لا علامة ضعف ، أن يعاد النظر

باستمرار فى خطة للتنمية . والحقيقة أن المرء لابد أن تساوره الشكوك فى خطة خمسية للتنمية يجرى تنفيذها بدقة طبقا لجدولها الزمنى . ذلك أن افراضات كثيرة جدا تتغير فى غضون فترة خمسية : آفاق التصدير ، مناخ المعونة ، الظروف الجوية ، توقعات الاستثمار . بحيث لا يكون من الأمانة الادعاء بأن كل هذه التغيرات يمكن رؤيتها مقدما ، والنص عليها فى الخطة الأصلية . وإذا حدث عن طريق صدفة ما ، أن كان التنفيذ الفعلى مطابقا تماما لما تنبأت به الخطة ، فلا بد أن خطأ ما قد وقع . أن ذلك أشبه بساعة متوقفة تعطى الوقت الصحيح مرتين فى اليوم^(٩) .

٤- تفكك الرابطة بين المخططين وصانعى القرار السياسى والاقتصادى فى البلاد . وفقد الاستمرارية فى الحوار حول اهداف الخطة وادخال التغيرات الجديدة أولا بأول فى الحسبان . ومن ناحية أخرى ثمة خطية أخرى مخطئى التنمية هى شغفهم الغريب بالضوابط والقرارات الإدارية والقيود الاقتصادية المباشرة ويفترض لديهم دائما أن تخطيط التنمية يعنى تشجيع القطاع العام وفرض القيود على القطاع الخاص . وأنها لظاهرة غريبة أن المجتمعات التى تفتقر عادة الى الإدارة الجيدة هى التى تعتمد الى ممارسة أكثر الضوابط الروتينية الإدارية تعقيدا . وتظهر هذه الضوابط أكثر فى مجالات التجارة الخارجية والصرف الاجنبى والنظام الضريبى وسياسات الدعم . ولا يخفى كيف تنتشر فى مثل هذه الأحوال بعض السلوكيات المناهضة لعملية التنمية كالفساد الإدارى والتهرب الضريبى والكسب غير المشروع ونفشى الرشوة ... الخ . وهذه تعد من الموقفات الكبرى فى سبيل تنفيذ بل رسم خطة سليمة ومتناسكة للتنمية .

٥- ضعف الإرادة السياسية . فما لم تتوافر العزيمة وتحول أهداف الخطة القومية الى برنامج عمل سياسى وأيديولوجية يؤمن بها القادة ، ومن ثم الشعب ، وما لم يتحقق هذا الإيمان على كافة المستويات التنظيمية ولابد طويلا من الاستقرار السياسى والاجتماعى فلن يمكن القضاء على نقص الموارد

الاقتصادية والكفاءات الإدارية ، وقد لا تتقدم الحطة خطوة واحدة للأمام .

رابعا : نموذج للتخطيط من أجل التنمية : « التخطيط الغذائى / السكان ومشكلاته »

يتخذ الاختلال الحالى بين الغذاء والسكان بالبلدان المتخلفة المكتظة بالسكان أبعاداً خطيرة . فالدول المتخلفة تواجه بشكل عام صعوبات كبيرة فى إنتاج الغذاء الكافى للوفاء بحاجة الطلب الذى يتزايد بسرعة نتيجة للزيادة التى لم يسبق لها مثل فى النمو السكانى ، خاصة فى المدن ، كما أن إنتاج الأغذية يواجه بعقبات أو أهمال أو قصور من الناحية الأخرى .

ومن الضرورى تفهم العلاقات المتشابهة بين إنتاج الغذاء والنمو السكانى ، إذا أريد للدول المتخلفة أن تصبح قادرة على وضع خطط سليمة وسياسات فعالة لتحقيق أهدافها فى هذا المضمار كغيره من المجالات الاقتصادية والاجتماعية . ومن المعروف أنه بعد أن كانت الدول المتخلفة مصدرة صافية للموارد الغذائية فى الماضى ، أصبحت مستوردة صافية لها فى الوقت الحاضر ، بل ويزداد باستمرار حجم وارداتها منها . ولا يخفى علينا الأثر الحاد والسيء لهذا الاتجاه على أرصدة العالم الثالث من النقد الأجنبى .

ومن المؤسف أن الاعتماد على المعونات الأجنبية التى يتم الحصول عليها فى صورة مواد غذائية قد أدى — بالملاحظة — إلى عدم تشجيع الإنتاج المحلى .

وتواجه المخطط هنا ثلاث مجموعات من المشاكل عليه أن يتصدى لمقدراتها جميعاً معاً وفى آن واحد :

أولاً : مشكلات كيفية رفع معدلات إنتاج الغذاء (العرض) .

ثانياً : مشكلات كيفية الحد من زيادة الطلب على الغذاء (الطلب) .

ثالثاً : مشكلات العمالة الضعيفة الانتاجية فى الزراعة .

والغرض من مثل هذا التخطيط — كما هو واضح — الوصول بالمجتمع الى حالة من التوازن بين الطلب على الغذاء والمعرض منه .

وعلى ذلك فإن المخطط من أجل إحداث التوازن الغذائى فى المجتمع ، سوف يتحمل عبئا كبيرا . فعليه أولا : أن يقدر الانتاج الحالى ثم المحتمل من كافة المواد والسلع الغذائية المنتجة محليا . (وهى عملية ليست سهلة فى ظل ظروف الانتاج الموسمى وصعوبات التخزين وتقلب العرض لأسباب خارج سيطرة الانسان كالأحوال الجوية والآفات والفيضانات) ، كما أن عليه ثانيا : أن يقدر حالة الأسعار داخليا وفى الأسواق العالمية للسلع البديلة والمكملة والمنافسة للسلع والمنتجات الغذائية المنتجة محليا . ثم يأتى بعد ذلك إلى الاستحالة الحقيقية للحصول على المعلومات الصادقة والسليمة . ثالثا : فسيكان الريف يجمعون عادة عن الادلاء بمعلومات دقيقة إلى رجال الأحصاء القادمين من طرف الحكومة 1 كما أن الطريقة التى توضع بها الاستفسارات والاستبيانات الاحصائية تجعلها غير يسيوة الفهم من جانب إخواننا فى الريف وربما لأنها وضعت بما لا يتماشى مع طريقتهم فى التفكير . إلا أن العقبة الرئيسية هى — رابعا — فى الإخفاق فى تفسير وتحليل المعلومات حيث يبرز دور الاجتهادات فى التوصل إلى نتائج غالبا مضللة وتمكس جهلا كبيرا بالحقيقة . تأتى بعد ذلك مشكلة الوقت والأولويات القطاعية أو الجغرافية .

فاختلط قد يعمل فى إطار مشروع قصير الأجل لعام أو عامين فقط (بسبب الميزانية غالبا) ، أو فى مشروع متوسط الأجل لخمس سنوات تقريبا . وهنا قد يحتاج المخطط لتدخل الدولة فى مرحلة ما وبسرعة لتعديل خلل ما والا تدهورت الحالة بصورة أكبر . لاشك أن إمكانية الحل سوف تعتمد على سرعة رد الفعل الحكومى ، أى على بقاء أو سرعة الروتين الإدارى ، وعلى رغبة — وأحيانا كثرة مقدرة — السلطات على القيام بالإجراء أو الإجراءات المطلوبة . وتصبح المشكلة أكثر حدة إذا كانت الخطة طويلة الأجل من ١٠—٢٠ عاماً .

أما من الناحية الجغرافية ، فإن على المخطط من أجل الغذاء أن يعمل جنبا إلى

جنب مع المخططين الآخرين في القطاعات والمواقع الريفية الأخرى. ففى غمار الحرص على تحقيق الأهداف الإقليمية لا يجب نسيان التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والموارد. فبعض المناطق بسبب ظروفها المناخية والتضاريسية ليست بقادرة على إنتاج ما يكفيها من غذاء، والبعض الآخر قد تنتج بأكثر من حاجة سكانها.

وهنا يصل المخطط إلى حقيقة واقعية ومنطقية ، وهى أنه سوف يتأكد من أنه يجب أن يتعامل مع القطاع الغذائى كجزء لا يتجزأ عن العملية الزراعية ككل ، والى هى بدورها جزء من الاقتصاد القومى ككل . وسوف تبرز للمخطط أهمية العلاقة بين القطاع الريفى والقطاع الحضرى . فالمدينة هى المستهلكة الرئيسية للمواد الغذائية التى ينتجها القطاع الريفى . وهى المستقبل الرئيسية للعمالة المهاجرة منه. الأمر الذى يؤدى حتماً إلى تنافس القطاعين فى الحصول على الموارد القومية والخدمات العامة (من طرق ومسكن ورعاية صحية ومياه نظيفة ... الخ).

وحيث يخلب على بلدان العالم الثالث تمييز المدن عن الريف فى مجال تخصيص الموارد العامة ، فإنه على المخطط أن يسعى إلى تضيق هذه الفجوة الواسعة فى الانتاجية والتصنيع ومستوى المعيشة بين الريف والحضر .

ولا ينبغي عن القارىء مدى تأثر المخطط بغياب الميائل الأساسية اللازمة للتنفيذ (بما فى ذلك الكفاءات الإدارية والخدمات الهامة من اتصالات ومواصلات ونقل وطرق وكهرباء ومعلومات ... الخ) . فمن المعروف أن التخطيط أسهل من التنفيذ .

وإذا تصادف أن كان المزارع ضعيف الهمة فأثر الحماس تجاه هذه السياسات والبرامج الغذائية فلا أمل أمام سليته فى الوصول إلى الأهداف المرجوة . ومن هنا وجب أولاً وقبل كل شئ أن يشعر المزارع — بشئ الأساليب — أن هذه المخطط وضعت لأجله هو ومصالحته ومصالحه طبقة وأسرته وبلدته ... وإلا ..!!

وأخيراً .. فهناك فرق شاسع بين تلك الدول التى قطعت شوطاً كبيراً على

طريق التصنيع ، أو التي لديها الإمكانيات اللازمة لذلك ، وتلك التي على النقيض تماما . ومن أجل ذلك ، يجب التعامل مع كل بلد في كل فترة زمنية وكأنها حالة مستقلة ، مع الاستفادة ما أمكن من تجارب الآخرين .. وما أكثرها .

تلك إعتبارات عامة حول موضوع التخطيط الغذائي/السكاني ، وللمزيد من التحليل فسوف نتناول كل من شقي الموضوع بشيء من التعمق فمحددات التخطيط لجانب الطلب لابد وأن تختلف عن تلك المتعلقة بجانب العرض ، وذلك كما يلي :

(١) التخطيط للطلب على الغذاء :

ترجع الزيادة في الطلب على الغذاء المتاح للاستهلاك البشري الى عاملين : النمو السكاني ، وارتفاع مستوى دخل الفرد . وفي الدول المتخلفة ، تشير التقديرات الى أن ٧٠٪ من الزيادة المتوقعة في الطلب على الغذاء خلال العقد الماضي كانت ترجع الى عامل الزيادة السكانية بينما يرجع الباقي الى ارتفاع دخل الفرد . ومن الطبيعي أن هذه النسب تتباين من اقليم لآخر ومن دولة الى أخرى . وتبلغ هذه النسبة في آسيا ٦٤٪ بسبب زيادة السكان ، وتصل الى ٨٨٪ في دول أمريكا اللاتينية . هذا ومن المتوقع أنه كلما تقدمت التنمية ، وازدادت الدخول فان تأثير الدخل سوف ينخفض ، حيث أن نسبة قليلة من الدخل الإضافي تذهب الى الغذاء حيث تنخفض المرونة الداخلية للطلب على الغذاء . فكلما ازداد ثراء الناس ، حولوا جزءا من استهلاكهم من مستلزمات المعيشة العادية ، مثل القمح والأرز الى أغذية ذات قيمة غذائية أعلى ، كاللحوم ، والبيض ، واللبن ، والفاكهة والخضروات . وبالمثل ، فإذا انتقل السكان الريفيون الى المدن ، سوف يغيرون من نوعية الأغذية التي يستهلكونها ، في نفس هذا الاتجاه تقريبا ، كما أنهم سوف يستعملون الأغذية المخفوظة والأطعمة سهلة التحضير ، وذلك بسبب التغيرات في دخولهم من ناحية ، وبسبب ضغط الحياة الحضرية من ناحية أخرى ، بالإضافة الى أنهم سوف يجدون أمام أعينهم أنواعا من الطعام تفوق تلك التي توجد بالمناطق المنعزلة من الدولة .

ولا يستطيع المخطط أن يفعل الكثير ، سواء خفض عامل السكان أو عامل الدخل ، وبالتالي احتواء عملية الزيادة في الطلب . فان خفض الدخل لا يمكن التفكير فيه نظرا لمستواه المنخفض فعلا ، كما أن تخفيض الخصوبة لا يظهر تأثيره قبل عشرين عاما على وجه التقريب . وبصفة عامة لن تتوقف هجرة السكان الى المدن ، وهذا العامل بالإضافة الى معدل الخصوبة العالي (لدى نساء الدول النامية) هما السبب في زيادة الطلب على الغذاء بهذه السرعة . فسكان الريف يمكن أن يدبروا أمور غذائهم في أية حال ، حتى ولو كان من نوعية غير مستساغة أو غير منتظم ، مضحين باحتياجاتهم الأخرى لزراعة المحاصيل النقدية سواء كان من أجل الدخل أو للوفاء بالضرائب . أنها المدن التي تحتاج الى شراء غذائها . ولأنك أنه يمكن إيقاف الهجرة الجماعية الى المدن بعض الشيء ، والقدرة على الاكتساب بالريف ، أمر ضروري لتحقيق أى انخفاض في الخصوبة . وهذا الجانب من المشكلة سوف نتناوله تحت باب العرض .

والقضية الرئيسية أمام المخطط في هذه الحالة هي محاولة الحصول على معلومات عن اتجاهات الماضي والظروف الحالية ، وذلك من أجل وضع خطط المستقبل ، والقيام بالاجراء المناسب تجاه العرض . ومن الواضح أن هذه العملية في متبى الحيوية الا أن الحالة الحاضرة فيما يخص بالمعلومات أو أسلوب العمل تعتبر غير مرضية في الدول المتخلفة . ولكن قليلا من الدول هي التي لديها تسهيلات وخبرات ومعلومات كافية يعتمد عليها لتطبيق هذا الأسلوب . لذلك فان الأسلوب الذي يطبق عادة يعتمد على افتراضات عن النمو والتغيرات التي تحدث للتركيب السكاني ، وكذلك عن زيادة النفقات الشخصية الاستهلاكية . ويمكن الحصول على المرونة الداخلية للغذاء من دراسة النماذج السابقة للنفقات ، ومن الضروري التعرف على هذه المرونة بصورة منفردة لكل من السلع الرئيسية على الأقل ، لأن مرونة الطلب على كل منها تختلف بشكل ملحوظ . ونقطة البداية للتنبؤ بالطلب على الغذاء هي استارة نمطية لقياس التوازن الغذائي (ميزانية الغذاء) مثل تلك التي أعدها منظمة الأغذية والزراعة لكل دولة . وهذه تعطى معلومات عن سنة الأساس .

ومثل هذا المدخل قد اتضحت فائدته ، ولكن عيوبه كثيرة ، أولاً : لأن المعلومات المتحصل عليها قليلة ، وثانياً : لأن هذه الطريقة تمدنا بمعلومات عن المتوسط اليومي لأستهلاك البروتين مثلاً . ولكن هذا المتوسط لا يظهر الاختلافات الكبيرة بين اقليم وآخر أو بين طبقة وأخرى من المستهلكين . لذلك فان المقاييس المؤسسة على مثل هذه التقديرات تعتبر مجرد مقاييس عامة كما أن امكانيات تطبيقها محدودة . ومن الضروري أن نبدأ من الأفراد للوصول الى المجموع ، أى من الاقتصاد الدقيق الى الاقتصاد العام وليس العكس . فالأسس السليمة للتخطيط لا يجب أن تأتى من المستوى القومى الى أسفل ولكن يجب أن تبدأ من دراسة استهلاك الفرد والاستهلاك المنزلى للغذاء وتتجه الى أعلى . وهذه العملية يمكن أن تطبق فيما يخص بكل السكان والدخل . فقيا يتعلق بالدخل ليس من المناسب أن ندخل المزارعين التقليديين الذين يستهلكون ما ينتجونه من غذاء فى حساب المتوسط القومى . فهذا يؤثر فى المتوسط بصورة هامشية فقط عندما يبدأون فى شراء سلع لم ينتجوها بأنفسهم ، خاصة الأغذية المحفوظة . بالإضافة الى ذلك ، فإن أنواع الأغذية ، كما سبق أن ذكرنا ، تختلف من المدينة الى القرية . وأخيراً ، فان العنصر الأساسى فى تقدير عدد المستهلكين هم سكان الحضر الذين يتزايدون بسرعة كبيرة . فهذا هو العامل السكائى الحقيقى فى المعادلة الخاصة بالغذاء والسكان ، وليس مجرد معدل الزيادة الطبيعية للدولة ككل . وبالطبع فان العمر والجنس لهما أهميتهما ، ولكنهما يتأثران بدرجة كبيرة بنفوذ المدينة والقرية والقطاع الحديث من الزراعة .

وعندما ننظر الى موضوع الدخل ، سوف نلاحظ بدرجة أكبر الانحراف المتسبب عن الأساليب الحالية . فقط أعطى هذا العنصر أكثر من حقه على حساب النواحي الاجتماعية والتقليدية والفسولوجية التى تؤثر هى الأخرى على نظم الغذاء . علاوة على ذلك فان مرونة الدخل تختلف اختلافا كبيرا بين المدينة والقرية . وهذه المرونة لا تؤثر على المزارعين التقليديين Subsistence Farmers . لذلك ، فمن الضرورى اذا أردنا الحصول على صورة

واضحة ، أن نتعامل مع كل من المجموعات الاقتصادية الاجتماعية ، بصورة منفردة ، وأن نفصل الأطعمة التي يشتريها المزارع عن تلك التي يتنجها من أرضه .

ومن حسن الحظ ، فإن الأساليب الحديثة للتحليلات التي تدخل في اعتبارها مختلف العوامل ، تتوافر الآن بدرجة تمكن الباحثين من التعرف على المتغيرات التي تفسر الاختلافات في الاستهلاك مثل (حجم الأسرة ، المهنة ، مستوى التعليم ، ومستوى دخل الأسرة) ، وهذه الأساليب تتطلب — مثل أى عمل متصل بموضوع الغذاء — التعاون التام بين الاقتصادى ، والطبيب ، والاحصائى الاجتماعى ، والاحصائى والعاملين بمختلف التخصصات الأخرى ، إذا أردنا الحصول على أفضل النتائج .

هذا وكثير من الدول لديها سلاسل زمنية لعرض الأغذية ، وهذه المعلومات سوف تمكنها على الأقل من متابعة اتجاهات المستهلكين للغذاء . كما يجب الانتباه بصفة خاصة ، الى التطورات التي تحدث بصفة عامة ، في ميدان استيراد الأغذية من حيث كمياتها ، وقيمتها ومكوناتها الغذائية ، والوقت المحدد لتصدير أنواع مقابلة من السلع . وبذلك يمكن بطريقة غير مباشرة ، معرفة الى أى مدى ، يفى الانتاج المحلى بالاحتياجات القومية ، وما هى الأنواع الرئيسية التي يتم استيرادها . ومثل هذه الاحصاءات تعطى فكرة للمخطط أن تمكن امكانيات الزيادة لانتاج محلى معين من أجل استبداله بسلع أخرى عن طريق الاستيراد .

هذا ولاشك أن الاحصاءات الخاصة بالأطعمة المعروضة بالسوق ، تفوق في أهميتها الاحصاءات الخاصة بالانتاج الكلى (خاصة بالنسبة للأغذية التي يستهلكها منتجوها) فعلى أساس هذه البيانات بالإضافة الى أرقام الاستيراد والتصدير ، يمكن الاعتماد بصفة جزئية على نظام حسائى (بصفة جزئية لأن النظام لى يشمل الأغذية التي يستهلكها منتجوها ولا الأغذية المباعة بطرق خاصة).

وبذلك يمكن متابعة اتجاهات استهلاك الأغذية المصنعة (الدقيق ، السكر ، الزيت ، منتجات الألبان واللحوم) التي يوفرها القطاع المتحضر للقطاع

الزراعى . ومثل هذه المعلومات تنير الطريق أمام الذين يخططون للاستثمار فى ميدان صناعة الأغذية . وهذه الاعتبارات تعكس التغيرات على حالة الغذاء ، التى تنشأ من عملية التحضر ، والمدى الذى اندمج فيه السكان الريفون داخل السوق الاقتصادية كمستهلكين . وبالإضافة الى ذلك ، سوف يمكن على وجه الخصوص تقدير مدى الزيادة فى الطلب على المنتجات المسوقة ، تلك الزيادة التى قد تؤثر بالتالى على عمليات التسهيلات المتاحة فى ميادين النقل والتخزين وصناعة الأغذية المحفوظة .

ومع ذلك فإن تخطيط الطلب على الأغذية ، لا يجب أن يأخذ فى اعتباره الطلب الفعال فحسب (أو الطلب الرائد نتيجة للسيولة النقدية) ، بل يجب أن يأخذ فى اعتباره الاحتياجات الفعلية ، وقد يبدو الأمر غير واقعى ، عندما نتحدث عن مثل هذا الهدف ، بينما تكافح كثير من الدول النامية من أجل ملاحقة الطلب بوجه عام ، ولكن عملية قياس الطلب والتخطيط من أجله ، تستدعى على الأقل ، اتخاذ ما يلزم من خطوات لإظهار الحقائق ، لأن المشكلة الحقيقية ليست هى معرفة عدد الناس الذين يتعرضون لنقص التغذية ودرجة تعرضهم (وهى أهداف السياسات الحالية) ، بل هى التعرف أيضا على من يعانون من سوء التغذية وما هى أسباب ذلك . وهذا المدخل الجديد الذى أوضحناه عاليه ، سوف يمكننا من تقدير الآثار الغذائية لمختلف سياسات العرض على مختلف فئات السكان (خاصة الفئات المعرضة) ، واتخاذ سياسات بديلة تتناسب مع القوى الشرائية ورغبات كل فئة . كما أن هذا المدخل سوف يمكن الخبير من معرفة ، هل سوء التغذية يسود بصفة أكبر فى القرية أو فى المدينة ، وإذا كان فى المدينة ، فيمكنه تحديد مختلف النظم الغذائية حسب البيئات المختلفة ، وفى مرحلة لاحقة ، تحديد أى المناطق التى يمكن أن تكمل بعضها البعض فى هذا الخصوص . كذلك فإن ادخال المتغيرات الزمنية سوف يجعل فى الامكان قياس مدى العجز الانتاجى بين المواسم (أشهر الجوع بالنسبة للمزارعين قبل الحصاد) ، ومحاولة التحقق من أسباب هذا العجز .

والخطوة الثانية لضبط الطلب حتى يتمشى مع العرض هي الوعي الغذائى . فالجهل بالقيمة الغذائية موجود فى كل من المدينة والقرية ، فبالنسبة للمدينة يأخذ شكل التفضيل ، للأطعمة المستوردة لمجرد التباهى ولو كان مشكوكا فى قيمتها الغذائية ، وأحيانا ما تكون هذه من الأطعمة المحفوظة غير المنتجة محليا ، وأحيانا أخرى يفضل الصنف المستورد ، بينما له مثيل محلى مناسب ، أو ربما تكون المواد التى يصنع منها هذا المنتج لا تزرع محليا . وهنا يأتي دور الوعي الغذائى وانتاج أغذية محفوظة بديلة ، فى تحسين الحالة الغذائية للمواطنين ، والعمل على خفض الواردات فى نفس الوقت . ومن الإجراءات الأخرى ذات الأهمية ، الامداد بالمياه النظيفة خاصة فى المناطق الحارة حيث يوجد فقد كبير فى الغذاء (لا يظهر فى الاحصاءات) نتيجة لقلة الاستفادة منه بسبب الأنيميا . والأمراض المعدية ، والاصابة بالطفيليات ، علاوة على ضعف مستوى طهى الطعام ، وقد تبدو عمليات الأمداد بالغاز والكهرباء والتسهيلات الصحية أهدافا بعيدة المثال ، ولكن مما لا شك فيه أن كل هذه العوامل تلعب دورا أساسيا فى تحسين الفائدة الناتجة من الامدادات الحالية للغذاء .

ومع ذلك ، فان الحل الأمثل لرفع مستوى التغذية ، هو القضاء على الفقر ، عن طريق زيادة نصيب الفرد من الدخل ، وهناك اتجاه متزايد من جانب الحكومات لمحاولة تحقيق توزيع للدخل أكثر عدلا ، من أجل صالح الطبقات الكادحة من السكان . وإذا نجحت مثل هذه السياسة ، فلا بد أنها ستؤدى الى رفع معدل استهلاك الفرد من الغذاء . اذ أنه كلما انخفض الدخل ، كلما ارتفعت نسبة ما ينفق من الدخل الإضافى على الغذاء . وبدلا من تسهيل مشكلة العرض ، فان هذا الإلتجاه سوف يزيدها صعوبة . ومن الناحية النظرية ، فى المدى البعيد على الأقل ، فان الطلب المتزايد قد يزيد من العرض ، عن طريق ميكانيكية الأسعار . ولكن هذا الأمر لم تثبته تجارب التنمية حتى الآن بل قد يرتفع السعر دون أن تقابله زيادة محسوسة فى العرض لأسباب هيكلية ومتفرقة .

(٢) التخطيط لزراعة المروض من الغذاء :

أن المشكلة التي تعترض طريق التخطيط ، هي كيف يمكنه أن يقدر ، بل ويعاين على زيادة كمية المروض من الغذاء ، فالتنبؤ بما سوف يعرض مستقبلا خلال وقت معين يبنى عادة على أساس تقديرات الانتاج ، التي تشمل ، بالنسبة لكل منتج المساحات المنزرعة وغلة كل محصول وعدد الماشية... الخ ، بالإضافة الى مستوى الاستثمارات ومستلزمات الانتاج المتوقعة . كما أن الاستثمارات تقدر بصورة نقدية ، ويقدر أيضا مدى توافقها مع الموارد السابق دراستها ، وذلك حتى يمكن تقييم ملائمتها نموذج التنمية ككل . وحينئذ يمكن مقارنة العرض المتوقع مع الطلب المتوقع ، واجراء التعديل اللازم ، على أى من الجانبين في حالة عدم وجود توازن . وإذا تذكرنا أن المعلومات غالبا ما تكون غير كافية لعلنا أن مثل هذا الأجراء ما هو الا عملية تقديرية بحته ، ومع ذلك فلا مناص من تطبيقها لعدم توفر اجراء أفضل (كما في حالة الاجراءات الخاصة بتقدير الطلب) ، حيث أنها توضح احتمالات التعرض لحالات خطيرة قد تؤدي الى نفقات ضخمة في النقد الأجنبي أو الى نقص مخطر في الناحية الغذائية .

ومع ذلك ، فمن الواضح أن هذه الطريقة تعتبر أداة قاصرة ، بالنسبة للدول المتخلفة حيث يجرى التخطيط للعرض على أسس تجريبية . علاوة على ذلك فان هذه الوسيلة تواجه كثيرا من الاعتراضات . فهي يمكن تطبيقها فقط وبصورة جزئية على القطاعات التقليدية ، ولا يمكن تطبيقها على القطاعات التي تستهلك انتاجها ، ففي كلتا الحالتين نجد أن شراء مستلزمات الانتاج قليل جدا أو غير موجود اطلاقا ، حيث يختلف الاستثمار اختلافا جذريا عنه في المشروعات التجارية ، كما أن استئجار العمال الزراعيين يعتبر نادرا أو غير موجود ، حيث أن وحدة العمل هي الأسرة ذاتها . وكما كررنا مرات عديدة ، فان انتاج هذا القطاع لا يصل الى السوق (أو يصله بدرجة محدودة) ، وبذلك لا يؤثر في معادلة العرض والطلب التي يبحثها المخطط . والمدخل العمل ، في مثل هذه الظروف ، يمكن استنتاجها اذا فحصنا كل من العوامل الثلاثة التي تسبب زيادة العائد .

وأول هذه العوامل ، هى التوسع فى المساحة المزروعة بدون أى تحسين فى مستوى التكنولوجيا . وهذا العامل ملحوظا بوضوح أكثر من المناطق قليلة الكثافة السكانية ، ويتراوح ما بين زيادة سنوية قدرها ١,٥٪ فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، الى زيادة قدرها ٢٥,٠٪ فقط فى الشرقين الأقصى والأدنى^(١٠) . كما أن الموقف يختلف أيضا بين دولة وأخرى ، وحتى فى داخل الدولة نفسها ، وإذا تركزت هذه الزيادة فى مناطق التجمعات التى تستهلك انتاجها ، فلن يكون هناك فائدة لسكان المدن ، وكما سبق أن ناقشنا فإن أثر ذلك سيكون ثبات أو ربما زيادة معدل الخصوبة لهذه الطبقات . وإذا افترضنا — وهذا افتراض منطقي — أن جزءا كبيرا من الأراضى الجديدة ، سوف يستهلك انتاجه بواسطة من يزرعونها ، وجزءا آخر سوف يستغل فى انتاج السلع غير الغذائية ، بواسطة القطاع المتحضر من السكان ، فسوف يظهر لنا ، أن زيادة مساحة الأرض المزروعة ليست هى أفضل الطرق للخروج من أزمة نقص الغذاء . لأن هذه الأراضى الجديدة تستهلك بسرعة ، كما أن تكاليف توفير المرافق الرئيسية للمناطق المخصصة للهجرة المنظمة غالبا ما تفوق تكاليف محاولة زيادة انتاجية المساحات الحالية .

ومع ذلك ، فهناك حالات كثيرة يكون فيها السكان الزراعيون موزعين توزيعا غير مناسب بين المناطق الخصبة وغير الخصبة من الأرض ، أو يكون هناك امكانيات واسعة لتوفير الأراضى القابلة للزراعة ، ومن الواضح أن مثل هذه الفرص لا يمكن تجاهلها ، بشرط أن يقتنع المزارعون بالإقامة فيها ، وبشرط أن يكون المشروع قد نظم بعناية من أجل مواجهة المصاعب التى تقابلهم فى بداية الاستقرار ، وأن تؤخذ الأهداف بعيدة المدى فى الاعتبار ، من أجل خلق مجتمع رابحى متقدم تكنولوجيا وقادر على الوفاء باحتياجاته .

والمصدر الثانى لانتاج الغذاء ، هو الضغط السكانى على الأرض ، الذى يمكن أن يؤدى الى زيادة تكثيف استعمال الموارد الزراعية المتاحة ، وبالتالي الى زيادة الغلة المنتجة حتى بدون التوسع فى المساحة المزروعة أو فى استعمال التكنولوجيا المتقدمة . وهذا العامل أكثر وضوحا ، فى المناطق التى يمكنها التوسع فى الأراضى

الجديدة ، وعلى ذلك لا تحتاج الى تكثيف الانتاج بدرجة كبيرة ، وأقل وضوحا في الشرق الأقصى حيث تزرع الأرض فعلا بطريقة مكثفة ، أو في الشرق الأدنى ، حيث يعتبر نقص المياه هو العائق الأساسي . وهنا مرة أخرى ، فإن القطاع الزراعي الرئيسي الذى سجلت له الزيادة ، هو القطاع التقليدى أو الذى يستهلك انتاجه ، وبذلك فإن أثر مثل هذا التحسن على توفير الغذاء بالسوق ، محدود بدرجة كبيرة . وأكثر من ذلك ، فإن مثل هذه الأساليب للزراعة المكثفة ، ولو أنها توفر الغذاء والعمالة بالريف للوقت الحاضر ، فانها لا تساهم في التعجيل نحو التحول من الزراعة التقليدية ضعيفة الانتاجية الى الزراعة الحديثة عالية الغلة .

وفي الواقع أن المدخل الرئيسى ، الى مشكلة الانتاج الغذاء هو تحسين الغلة عن طريق الاستعمال الأفضل للتكنولوجيا والتنظيم . والاجراءات المطلوبة في هذه المواضيع هى تقريبا نفس الاجراءات المذكورة في الفقرة السابقة كضروريات لازمة من أجل التحول التدريجى من نمط الحياة ، والانتاج ، وبالتالي التكاثر بالمناطق الريفية من الدول المتخلفة .

فأولاً وقبل كل شيء، يمكن أن يكون للتكنولوجيا، ومن أمثلتها أساليب الري، أثر كبير في زيادة الرقعة أو الوصول الى امكانية مضاعفة الغلة مثلاً. وبالمثل فإن الاجراءات الصحية يمكن أن تقلل من أثر الأمراض الرئيسية بالمناطق الحارة، التى تغلق حالياً مناطق بأكملها في وجه الاستغلال الزراعى، وتستنزف صحة ملايين السكان الريفيين وتؤدى —بالإشتراك مع عوامل أخرى— الى اضعاف حيويتهم وكفاءتهم الانتاجية، ولأشك أن البحث في ميادين عديدة يمكن أيضاً أن يؤدى الى معجزات في زيادة كل من المساحة القابلة للزراعة وكمية الغذاء المنتجة.

ألاً أن المشاكل التى تعترض طريق التغير المنتظر ، كثيرة جداً ، وأولها ، أن المزارع التقليدى ليس لديه عادة المعرفة الكاملة ، ولا الاتصالات أو الوسائل ، التى تعينه على استعمال مستلزمات الانتاج الحديثة مثل الأسمدة ، أو الحصول

على التسهيلات الأخرى مثل الإرشاد ، فهو غالبا — كما ذكرنا من قبل — منزول عن الأسواق بسبب نقص الطرق والمواصلات أو المنظمات التسويقية .

وأكثر من ذلك أهمية ، هو ضعف المخاوف ، وعلى وجه الخصوص ، فان القفز من نظام زراعى ثابت نسبيا الى نظام زراعى تجارى غير مستقر اطلاقا ، يعتبر تغيرا كبيرا ، يشمل عددا من المخاطر ، فلا يمكن للمزارع الذى يستهلك انتاجه ، ولا للمزارع التقليدى الصغير ، أن يأمل فى الانتاج للسوق . بأسعار تنافسية ، إلا إذا استعمل مستلزمات الانتاج الحديثة . فإذا لم يكن مدعما بموارد متاحة للقروض ، وبالتسهيلات الأخرى مثل الرى الذى يحميه من خطر الجفاف ، فانه يقع تحت رحمة الأحوال الجوية التى تأخذ أشكالا مختلفة (جفاف ، فيضان ، أو عواصف) ، أو تحت رحمة الآفات الحيوانية والحشرية وأمراض النبات . وأن سنة واحدة عصبية قد تصيبه بكارثة تجعله فى حالة أسوأ مما كان ، خاصة وأنه لن يكون مكتفيا ذاتيا ، وبالأذات بالنسبة للغذاء ، من ناحية ثانية : فان المزارع التقليدى الصغير الذى يبيع للسوق ، يكون مزعزا ماديا ، قبل وأثناء الحصاد . فإذا لم يكن لديه ما يكفيه من نقد قبل الحصاد ، قد يضطر لبيع محصوله قبل حصاده بأبخس الأثمان ، وإذا كان ذلك أثناء الحصاد فسوف يواجه نقصا فى العمالة اللازمة (فإذا لم يكن لديه بعض الآلات الحديثة كحصادة مثلا) فليس أمامه إلا حلالان : إما أن يضحى بجزء من محصوله الحالى ، أو يضحى بأعداد الأرض للمحصول القادم . أما بعد الحصاد . فإذا لم يكن لديه مخزن جيد وبعض النقود ، فليس أمامه إلا أن يبيع محصوله بأسرع ما يمكن بينما تكون الأسعار فى منتهى الانخفاض ، خاصة وأن كل المزارعين يتخلصون من محاصيلهم فى وقت واحد . وكلما كان المحصول قابلا للتلف كلما كانت الخسارة أكبر . وكلما كان الانتاج جيدا زادت خطورة التعرض لمشكلة الفوائض .

ويحتاج المزارع الصغير قبل كل شيء ، أسعارا أفضل وأكثر ثباتا لمحاصيله ، فهناك فجوة كبيرة ليس لها أى مبرر ، بين الأسعار التى يبيع بها ، وتلك التى يدفعها المستهلك . كما أنه يحتاج الى طرق أسهل للحصول على مستلزمات الانتاج

(بأسعار ثابتة وموحدة اذا أمكن) والى تسهيلات ارشادية أفضل (ولو أنه من الصعب توفيرها الى صغار المزارعين المتفرقين) . والى القروض ، والخدمات العامة مثل الري ، والتيسيرات الخاصة بالتسويق بما في ذلك المراكز التسويقية المنظمة ، والى الجمعيات التعاونية من أجل الانتاج والبيع ، ولو أنها تثير مشاكل تنظيمية كبيرة .

هذه الاجراءات لا بد من استكمالها ، وذلك عن طريق تحسين الحالة السكنية ، وتوفير التسهيلات التعليمية وغيرها لتطوير مستوى المعيشة ، وتثبيت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية بما في ذلك المنتجات الغذائية .

ومع ذلك فان التكنولوجيا بمفردها ليست كافية ، فمن الضروري اجراء اصلاح شامل للنظم العقارية والعمل على تضيق الفجوة بين الملكيات الزراعية ، اذا أردنا تدعيم الحافز لدى المزارع نحو الزراعة المكثفة للأرضه ، وتحسين مستوى التكنولوجيا بها . وعلى وجه الخصوص ، فلا بد من الغاء نظام المزارعة ، الذى يرغم المستأجل على اعطاء نسبة كبيرة من انتاجه للمالك ، وأخيراً فلا بد من إيجاد طريقة لتوفير منفذ للعمال الزراعيين المعدمين تجاه الأراضى الزراعية ووسائل الانتاج الأخرى . وقد يكون الحل الجزئى لذلك هو المزارع الجماعية أو التعاونية التى قد تعاون على تنظيم أكثر كفاءة للقوى العاملة ، خاصة فى غير مواسم العمل ، حيث يمكن استعمالها فى عمليات تحسين الأراضى ، وتوجيهها الى عمليات تنويع الانتاج الزراعى ، مثل تربية الماشية والأنشطة الجانبية الأخرى ، وقد يكون فى الإمكان فى مرحلة لاحقة انشاء وحدات مبسطة للحفاظ ، أو التصنيع الزراعى أو اصلاح الآلات الزراعية . كذلك فان تجميع الحيازات الزراعية فى مثل هذه الوحدات يمكن أن ييسر الامداد بالخدمات الارشادية ورفع مستوى التكنولوجيا ، وعمليات شراء وتوزيع مستلزمات الانتاج ، كما قد تعاون صغار الحائزين التى تساعدملكياتهم الصغيرة على الحياة ، عندما يزورونها بصورة منفردة .

كما أنه لا بد من اتخاذ اجراء مناسب من أجل إثارة الدوافع وتحريك الحوافز لدى المزارع ، فغالباً ما ينظر الى المزارع التقليدى الصغير بأنه شخص متمسك

بالأساليب العتيقة وتابع مستسلم لها ، وأنه دائما يقاوم التغيير ولو كان لمصلحته .
فاذا أردنا لهذا المزارع أن يدخل في نطاق نماذج الحديثة للإنتاج والتجارة ، فليس
كافية أن تمنحه تلك الحوافز المذكورة عاليا ، بل يجب أن يمنح أيضا حق المشاركة
في اتخاذ القرارات ، وأن يبعث فيه الشعور بأنه يتعاون مع السلطات ومن ضمنها
المنظمات الإرشادية ، وليس هو مجرد أداة لتنفيذ الأوامر .

ومثل هذه الأمور المقترحة تستدعي درجة كبيرة من اللامركزية الإدارية، خاصة
بالمراكز الريفية، التي تنبع منها الخدمات الحكومية وغيرها (مثل التعليم والمياه
والكهرباء)، والتي يمكن أن تنشأ بها وحدات التصنيع الزراعي والحفظ. ومثل هذا
التطور يؤدي الى خلق فرص كبيرة للعمالة، كما ينعش الإقبال نحو ادخال
التكنولوجيا الحديثة بالمناطق الريفية، وإذا رغب المزارعون في الإقامة بهذه المراكز
فسوف يعاون ذلك على تقليل أثر العزلة المميتة التي يعاني منها كثير منهم.

وهذا البرنامج يتطلب زيادة كبيرة في الأموال المخصصة للتنمية الريفية . ومن
الطبيعى أن مثل هذه الزيادة ، اذا نفذت ، فسوف تثير عدة مشاكل تختلف من
دولة الى دولة ، وربما من اقليم الى آخر داخل الدولة نفسها . ومن المشاكل تقرير
درجة العدالة التي يجب أن توزع بها هذه الأموال بين المناطق المختلفة أو المعاملة
الخاصة للأقاليم المتأخرة .

والإجابة على ذلك ، كما هو معمول به في التخطيط هو أن النفقات الرئيسية
يجب أن توجه أولا الى الأقاليم المتوسطة التطور ، أو التي يرجى منها تطورا
سريعا ، أما تلك الأقاليم صعبة التحسن فيجب أن تؤخذ واحدة بعض أخرى
ويعطى لكل منها معاملة خاصة بدورها . ولكن بعض الأقاليم قد تكون غير قادرة
على تعويض جزء مما يصرف عليها . إلا أن تلك المناطق التي يسود فيها كبار
السن من السكان ، أو تلك التي لا تستطيع إعاشة سكانها المتفرقين بسبب
الزراعة الخفيفة غير المكثفة ، أو التي تزيد كثافتها السكانية الى حد كبير ، فهذه
كلها تتطلب معاملة خاصة ، ولو أن الفئة الأخيرة تعتبر أكثر تجاوبا مع الاجراء
العلاجي (مثل التهجير الى مناطق أكثر إنتاجا) .

ونفس هذه المشكلة يمكن أن تثار فيما يخص بعدم المساواة بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، وهنا مرة أخرى ، يجب أن يزداد التركيز على المزارع التقليدي الصغير في مناطق الأراضي المستصلحة ، من أجل العمل على استقرار المستأجرين الجدد ، فأولا وقبل كل شيء هذه هي الفئات التي تعطى أكبر الاحتمالات لزيادة الانتاج الغذائى . أما الفئات التي لا ينتظر منها ذلك فيمكن أن تأخذ دورها فيما بعد ، ولكنها يجب أن تمنح المعاملة الخاصة ولو لمرة واحدة . ومع ذلك فانه من الصعب نظريا تحديد مبادئ شاملة في هذا الموضوع .

ومن المشاكل العامة التي يشعر بها السكان المستفيدون من الموارد الجديدة هي كيفية تعديل توقعاتهم لتتنشى مع الموارد التي تأتى دائما أقل مما هو متوقع ، خاصة أنه في بداية أى مشروع للتنمية الريفية ، يتأخر ظهور فوائد ملموسة له . وقد يكون علاج ذلك هو توجيه حملة مستمرة من التوعية عن الحقائق الاقتصادية ، أو العمل على ظهور بعض الفوائد الملموسة خلال فترة قصيرة ، والمراجعة المستمرة للتوقعات السائدة بين الجماهير نتيجة لتأكيد السلطات مقارنة بالخطط العملية للتحسين .

وأخيراً فان هذه المشكلة قد تكون أكثر حدة في حالة المزارع الجماعية والتعاونية ، لأنه اذا لم يتمكن رؤساء هذه المزارع من الوفاء بوعودهم — ولو جزئيا — فانهم قد يفقدون سمعتهم والثقة بهم من جانب الآخرين .

وأن توجيه الأموال نحو التنمية الريفية يجب أن يأخذ طريقا واضحا ومباشرا ، فالمرافق المقترحة في صورة طرق ، ومدارس ، ومصانع للحفاظ تعتبر تنمية حقيقية مستمرة ، وإذا كانت القوى العاملة المحلية والمواد المتاحة سوف يستخدمان أساسا من أجل هذا الغرض ، فان تكاليف إقامة هذه الإنشاءات والمصروفات الجارية ، سوف تبقى ليستفيد بها سكان المناطق الريفية بدلا من أن تنحصر بواسطة المناطق الأكثر تقدما في الدولة كما حدث في أحوال أخرى .

وأخيراً فان جزءا من الأموال المخصصة لهذا التطوير ، سوف تستقطع من الموارد الجديدة للدخل والانتاج ، ولكن معظم هذه الأموال يجب أن تحول من القطاع

المتحضر الذى ينتفع بنصيب الأسد من النفقات الاجتماعية والانشائية . وهذه نقطة هامة لا يفتن لها بعض المحللين ، عندما يبنون حساباتهم على استحالة جعل عدد كبير من السكان ينتفع بمثل هذه الخدمات ، ولكن هذا التحول المقترح للموارد لا يهدف الى تقليل الدرجة الشديدة من التفرقة بين المدينة والقرية فحسب ، بل انه — وهو الأكثر أهمية — يهدف الى الاحتفاظ بالعناصر الحيدة من السكان بالقرية ، والى معاونة المزارعين على تطبيق التكنولوجيا عالية الانتاجية ، ذات الإمكانيات المرضية وذات الخطورة فى نفس الوقت ، بل أنه يمكن القول حتى لو أخذنا فى حسابنا تكاليف انشاء الطرق والخدمات الصحية والتعليمية ، أن تكاليف تحويل مزارع تقليدى منخفض الانتاجية الى مزارع تجارى متحضر ، لا تمثل إلا جزءا بسيطا من تكلفة انشاء وظيفة فى مصنع رأسمالى ، علما بأن التكلفة الأخيرة تزداد عاما بعد آخر كلما تقدمت التكنولوجيا . ومع ذلك فإن المبرر الأساسى لذلك هو أن معظم الدول المتخلفة لن تتمكن من تحمل النفقات الضخمة لاستيراد الغذاء اللوفاة باحتياجات مناطقها المتحضرة المتزايدة ، ويجب عليها للدواعى الضرورة الملحة أن تزيد بأسرع ما يمكن من انتاجها المحلى .

الا أن القبول — سياسيا — لهذا التحويل فى الموارد من المدينة الى القرية هو أمر يقبل الجدل . ومن المهم كخطوة أولى لمناقشة هذه المسألة أن نفرق بين ثلاث فئات رئيسية من الدول المتخلفة . فتللك الدول التى لديها موارد معدنية أو بترولية كبيرة . أو الدول التى بدأت فعلا على طريق التصنيع سوف لا تجد صعوبة فى تدبير الأموال اللازمة ، لرفع المستويات الانتاجية والمعيشية بالمناطق الريفية . أما الدول التى ليس لها موارد خاصة أو مشاكل معينة فسوف تحتاج الى بعض المعونة الخارجية خاصة اذا تعرضت لمعارضة قوية من جانب سكان المدن ، حيث تتركز القوى السياسية التى تفضل أحيانا ، وبلا وعى اعطاء الأفضلية لصالح المناطق المتحضرة .

كما قد يحدث تعارض مشابه فى المصالح عندما يتم تخصيص الموارد طبقا

للاقتراح عاليه ، ففى الواقع أن السياسة الرامية الى خلق طبقة من الفلاحين المستقلين ، تتعارض مع النظم الاقطاعية والنصف اقطاعية التى مازالت سائدة بالمناطق الريفية لكثير من الدول .

أما الفئة الثالثة ، وهى أقل البلدان نمواً Least Developing Countries ، ففها تكون المشكلة أكثر حدة ، فالفجوة بين المدينة والريف تتسع كلما انخفض مستوى النمو . وحتى فى حالة ادراج ثروات القطاعات المميرة من السكان ، فهذا لن تؤدى الى تأثير ملموس فى رفع مستوى المعيشة والتكنولوجيا بالريف ، فسيكون هناك اعتماد كبير على المعونة الخارجية ، ومن حسن الحظ ، أن الإتجاه الحالى هو توجيه أكبر قدر من المعونة لهذه الفئة ، كما أن انشاء عدد كبير من المؤسسات مثل الصندوق الدولى للتنمية الزراعية ، يبشر بآمال كبيرة نحو توفير أموال أكبر لهذا الهدف .

الآ أن المعارضة لهذه التغيرات المقترحة تشند عادة ، فى كل من الفئات الثلاث بسبب المواقف التى تفرضها المدن . فعبر القرون العديدة ، كانت مهنة الزراعة أو الفلاحة محترمة ، كما اعتبرت الحياة فى الريف كالنقى الى الأدغال . وكان السعى نحو التصنيع باعتباره الطريق الرئيسى تجاه الحضارة والرفاهية . فقد كان هناك شبه اجماع على الرأى الذى كذبه تماماً الخبرات الحديثة ، وهو أن التكنولوجيا المتحضرة فى المدن سوف تنتشر بالطريقة الأسورية ، الى المناطق الريفية المختلفة . ولكن الأمور أوضحت فيما بعد أن انطلاق الصناعة فى وقت مبكر فى بعض الدول مثل إنجلترا واليابان كان فى الواقع نتيجة لازدهار الزراعة (كما أوضحنا على مدى هذا المؤلف) . كذلك بدأ يتخفى التحامل ضد التكنولوجيا الصناعية البسيطة التى لا تحل تماماً محل القوى العاملة ، بدلا من الادخار المباشر لأحدث طرار المصانع . كذلك فإن التعليم الذى وضع بالطريقة التى تتناسب مع المناطق الحضرية يحتاج هو أيضا الى تعديل جذرى حتى يتماشى مع المتطلبات الواقعية للزراعة . بالإضافة الى ذلك ، فانه من المتوقع بالاجتماعات المحافظة أن تثير بعض وجهات النظر البالية المتحكمة مشاكل عديدة تجاه

التغيير ، وسوف يحتاج الأمر الى وقت لتعديل مثل هذه المواقف . وعلى أى حال ، فقد بدأت بعض الدول فعلا كما لوحظ فى أفريقيا على وجه الخصوص فى احداث التغيير اللازم فى سياستها مستندة الى الاعداد الكبيرة من الأشخاص الأكفاء الذين يتركون المعاهد التعليمية قبل اكمال دراستهم . وتهدف الدول الأفريقية هذه الى تضيق الفجوة بين القطاع التقليدى وبين المزارع والمستعمرات الكبيرة — التى أنشأت فى عهود الاستعمار — والتى انتفعت بمميزات كبيرة باعتبارها مصدرا للعمالات الأجنبية . وتطبق هذه الدول أساليب تكنولوجية مختلفة مثل انشاء مزارع تجارية صغيرة فى مختلف أنحاء الدولة . كما أنها قد استغنت عن خدمات الشركات الأجنبية التى أعطيت فى الماضى مهمة التنمية الزراعية حيث وجدت أنها مكلفة وغير مؤثرة وأوكلت هذه المهمة للوكالات المحلية .

ومن الطبيعى أن المخططين ، لن يقصروا اهتمامهم لمشكلة الانتاج على المعنى المحدود لهذا التعبير ، حيث أن كميات هائلة من الأغذية التى تصل للمستهلك يمكن أن تدبر عن طريق خفض الفاقد فى المحصول بعد الحصاد ، سواء كان ذلك بسبب الآفات أو بسبب التدهور الناتج عن سوء التخزين . لذلك فان تخفيض هذه الفاقد يعتبر جزءا لا يتجزأ من عملية ادخال التكنولوجيا الحديثة الى القطاع الزراعى التقليدى ، ويجب أن يحظى بنفس الاهتمام الذى يوجه الى عملية زيادة الانتاج ذاتها .

ونفس الشئ ينطبق على الخطوات التالية لرحلة المواد الخام من المزرعة خلال المراحل المختلفة للتسويق حتى تصل الى المصنع حيث يتم حفظها . فهذه المصانع كما اقترحنا سابقا يجب أن تنشأ بالمناطق الريفية أى فى أحد المراكز الريفية المقترحة . ولاشك أن عمليات حفظ الغذاء تكتسب أهمية متزايدة كلما انتشرت المدنية . وفى الواقع أن أكبر حافز لزيادة الانتاج الغذائى ، هو العمل على انتاج الأغذية المحفوظة جيدة الصنع على نطاق واسع ، على أن تكون هذه الأغذية من أنتاج محلى ومقبولة من جانب سكان الحضر . وإذا نظرنا الى هذا الأمر نظرة أبعد من ذلك لوجدنا أن تلك الدول التى لم تشرع بعد فى تنفيذ برامج مكثفة

للتصنيع ، أو التي لديها موارد (بترولية مثلا) تساعد على الدخول مباشرة في مرحلة أكثر تقدما من التنمية التكنولوجية ، لوجدنا أن الاتجاه المعقول في هذه الدول نحو صناعات الحفظ (أو صناعة مستلزمات الانتاج الزراعي) يشكل أفضل أمل لها نحو التنمية الصناعية ونحو تشغيل العمالة الريفية .

ومن الضروري أن يتسع أفق المخطط ، لا يشمل الغذاء فحسب بل يجب أن يشمل أيضا المنتجات الزراعية غير الغذائية مثل القطن حيث أن كثيرا من الدول النامية تعتمد على تصدير مثل هذه المنتجات من أجل الحصول على جزء كبير من موارد العملة الأجنبية لديها . وفي الواقع ، أنه حتى عهد قريب كان التركيز موجها الى التوسع في هذا النوع من الانتاج على حساب انتاج الغذاء .

ولسنا نقترح التفاضل الآن عن انتاج المواد الزراعية الخام اللازمة للصناعة ومع ذلك فيجب أن نتذكر أن الربحية الخاصة بهذه المحاصيل أصبحت الآن تعتمد كثيرا على التقلبات الدولية في الطلب والعرض ، وعلى موقف الألياف الصناعية التي تعتبر عاملا يخرج عن إرادة أكثر المخططين مهارة . وحل هذه المشكلة يجب أن يأتي أساسا عن طريق الاتفاقات الدولية . ومهما كان الحال ، فليس هناك الأ فائدة قليلة من تزايد هذه الصادرات طالما أن (فاتورة) الأغذية المستوردة مستمرة في الارتفاع .

وقد يكون من الممكن ، عن طريق الخلط المتعقل بين مختلف الاجراءات السياسية الإبقاء على المستوى الحالي لصادرات المواد الزراعية الخام (سواء من المزارع الكبيرة أو في حالات أقل عددا من صغار المنتجين) ، وفي نفس الوقت اتباع الخطوط السياسية المقترحة عليه . ففي بعض الدول يمكن لهذه المسألة أن تتوازن ، ففي مصر مثلا قامت منظمة الأغذية والزراعة F.A.O بصياغة نموذج يهدف الى تقدير الفائدة النسبية بين استعمال الرقعة المحدودة من الأرض من أجل تصدير القطن أو استعمالها لزيادة انتاج الحبوب من أجل الاستهلاك المحلي . ففي حالات كثيرة متشابهة لم تكن النتيجة ذات فائدة اقتصادية ، حيث أن عدم

ضمان الحصول على الغذاء ، يمكن أن يخلق ظروفًا تجعل من عملية الاكتفاء الذاتي هدفًا له ما يبرره ، كما أن سياسات الاكتفاء الذاتي قد تؤدي إلى ما يؤسف له . ومع ذلك فإن التصميم على اتباع هذا الهدف الذي نقصده يمكن أن تخف حدة ، عندما يتم تنفيذ مشروع المعاونة على الأمن الغذائي الذي بدأته منظمة الأغذية والزراعة حيث يشمل هذا المشروع اجراءات مختلفة مثل تكوين احتياطي عالمي للطوارئ طبقا للتعهد الدولي بشأن الأمن الغذائي International Undertaking of Food Security بالإضافة الى العمل على تحسين تخطيط وتوزيع الانتاج القومى .

والخلاصة ، هى أن أى استراتيجية تهدف الى تخفيف حدة النقص الغذائى بالدول المتخلفة لا يمكن أن تنفصل عن المدخل العام نحو التنمية ككل (ولا عن طريق خفض الخصوبة السكانية فى الواقع) . فان امكانيات الانتاج متوفرة ، ولكن داخل قطاع كان مهملا بشكل كبير .

(٣) العمالة والأنتاجية فى الريف :

بالرغم من الهجرة الجماعية من المناطق الريفية الى المدن ، إلا أن الخصوبة العالية بالدول النامية قد أدت الى استمرار زيادة القوى العاملة الزراعية (بما فى ذلك العمال المنتجين للغذاء) بنسبة ١٪ سنويا فى الوقت الحاضر ، ويبتظر أن تزيد عن ذلك خلال السنوات القادمة . ويقدر أن هذه القوى العاملة لن تبدأ فى التناقص عدديا قبل العقد الثانى من القرن القادم . لذلك فان هناك تخوفا من تدهور حالة العمالة ما لم تبذل جهود خاصة من أجل إيجاد عمل لهذه الأعداد الإضافية التى تأتى الى السوق كل عام . وفى هذا المجال من الصعب أن نعزل هؤلاء الذين ينتجون الغذاء عن بقية القوى العاملة الزراعية . ولذلك فلا بد من تجميعهم سويا .

وقد لوحظ دائما ، أن العمالة فى الزراعة خاصة فى القطاع التقليدى تختلف اختلافا كبيرا عن العمالة فى الصناعة . فأولا وقبل كل شئ فان وحدة العمل فى

هذا القطاع هي الأسرة عادة وقليلًا ما تستأجر أيدي خارجية ماعدا وقت البذر أو وقت الحصاد . وثانيا : لا يوجد في الواقع مشكلة عماله ، لمعظم العاملين في الزراعة ماعدا الزراعيين المدمنين حيث أنهم يعتبرون مشغولين طوال العام ، والغذاء مؤمن لهم ، ولكن المشكلة الحقيقية هي ضعف العائد ونقص (أو عدم انتظام) توافر المواد الغذائية ، والسبب الرئيسى لذلك هو ضعف الانتاجية الناتج عن طول فترة الانتظام حتى الحصاد وقلة المجهود المبذول في الأرض ، أو ضعف المستوى التكنولوجى .

والعلاج الواقعى الوحيد لمشكلة البطالة الزراعية وقلة الدخل هو رفع الانتاجية على مدار السنة . أما تخفيض الخصوبة السكانية بالمناطق الريفية ، التى تقترح أحيانا كعلاج فسوف تأخذ بعض الوقت ، وعلى أية حال ، فان تخفيض الخصوبة تدعم السياسة الرامية لرفع مستوى الحياة والعمالة بالمناطق الريفية . ولابد من ذكر الهجرة أيضا حيث أنه من الضرورى أن يتحرك السكان الزراعيون من مناطق الأراضى الضعيفة الى الأراضى الخصبة . ولكن ذلك لن يودى الى حل بعيد المدى ، ما لم يكن مصحوبا بادخال التكنولوجيا الحديثة ، ونظم حيازته مشجعة على الانتاج ، كذلك فان الهجرة الى المدن تساهم مساهمة ضئيلة حيث أنها غالبا لا تؤمن عمالة منتجة ومجزية ، خاصة اذا كانت الصناعة بهذه المدن لم تصل بعد الى مرحلة من النمو تدعو الى حاجة حقيقية لكثير من عمال الريف . وفي الواقع ، فان هذا النوع من الهجرة غالبا ما سبب أضرارا جسيمة للزراعة بسبب رحيل العناصر النشطة من السكان الريفيين .

وكما سوف نقترح أدناه ، فان هجرة العمال الزراعيين قد تكون لازمة بسبب التحول داخل النظام الزراعى نفسه ويكون ذلك الى المدن الصغيرة أو المراكز الريفية كجزء من برنامج متكامل للتنمية الريفية .

ومع ذلك ، فان أول خطوة هي توفير فرص عمل لهؤلاء العمال خلال الفترات بين مواسم العمل الزراعى . والإجراءات التى تؤدى الى هذا الهدف ، تشمل استعمال العمال الريفيين على نطاق كبير فى عمليات تحسين الأراضى وإعادة

زراعة الغابات ومشروعات الرى والطرق والكبارى والبنيات الأساسية الأخرى ، وزراعة محاصيل فى غير موسمها الطبيعى أو زراعة عدة محاصيل على مدى العام (إذا ما توفر الرى الذى يعمل على توزيع المحاصيل على مدى العام ، وكذلك تشغيلهم فى المجالات الزراعية التى تتطلب عددا كبيرا من العمال وتكون ذات فائدة طبيعية مستمرة على مدار السنة مثل تربية الماشية والدواجن .

كذلك فإن ادخال مستلزمات الانتاج الحديثة لا يرفع من الغلة فحسب بل أنه ينتج أيضا فرصا اضافية للعمل ، فمعظم هذه المستلزمات تحتاج الى عدد معقول من العمال ، أما الميكنة ولو أنها أكثر تعقيدا فهى أيضا تخلق بعض فرص العمل كما فى حالة الرى ، بالإضافة الى أنها تسهل من تنظيم العمل خاصة فى فترة الذروة التى تعتبر ظاهرة لا يمكن تفاديها فى الزراعة . كما أنه يمكن التوصية بالميكنة (فيما يخص بالعمالة) فى حالات الآلات الثقيلة التى تستعمل فى اختلاء وتنظيف الأراضى . أو الرى بالرفع والتحويل السريع للأراضى بالمناطق شبه الجافة ، واعداد وحصاد المحاصيل المتعددة . والميزة الأساسية لهذه المجموعة من الآلات هى أنها تساعد على قهر العوائق المتعلقة بضيق الوقت أو بالأحوال الجوية .

وعلى ذلك فيجب ألا ترفض الميكنة جزافا حتى ولو كانت فى بعض الحالات (مثل الجرارات) تحمل محل العمال لأن الميكنة تعتبر جزءا ضروريا من تحديث التكنولوجيا ، وسوف يكون لها السيادة فى النهاية لأنها يمكن أن تقلل العناء الذى يقصم الظهر والذى يلزم الفلاح والعامل الزراعى فى معظم أعماله ، كما أنها تعتبر مسألة لا يمكن فصلها عن عملية رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة بالمناطق الريفية ، ولكن فى الظروف الحالية ليس من المعقول استخدام الموارد فى التركيز على استعمال الآلات الحديثة التى تحمل محل العمال بينما متوافرون ، والأموال نادرة ، وحيث يمكن للرجال القيام بنفس العمل بتكلفة أقل (خاصة اذا أخذنا التكلفة الاجتماعية الحقيقية للميكنة كأساس لحساباتها) . وهذه المسألة تتيح للمخططين فرصا واسعة للتدخل فى وقت مبكر عند صياغة المشروعات ، وكذلك من أجل التأثير فى الأنظمة القانونية والتجارية التى تعطى تفضيلا فى غير

محلة للآلات . فهناك فرق واضح بين الاستغناء عن جزء كبير من القوى العاملة بسبب الميكنة في المزارع الكبيرة وبين ادخال درجة متوسطة لها الى الحيازات الصغيرة أو الى الوحدات التعاونية والجماعية من أجل المصلحة العامة للمزارعين . والمطلوب في الواقع هو مسلك وسط بين الادخار الجزافي للجرارات مثلا (كما حدث في المزارع الكبيرة بأمريكا اللاتينية) ، وبين الحالة التي تضع فيها أسرة المزارع مجهودات عمالية متزايدة في قطعة أرض تنفتت جيلا بعد جيل . ومثل هذا النموذج الوسط يمكن أن نجده في الطرز الزراعية الصغيرة باليابان وكوريا ، حيث شجعت السياسة الحكومية المستنيرة وغياب المزارع الكبيرة على ادخال المهارث الآلية الصغيرة حتى للحيازات المتوسطة المساحة نسبيا ، بدون تأثير سلبي على العمالة .

هذه الحالات الثلاث توضح كيف أن مشاكل التوازن ونظم حيازات الأراضي والتنظيم الانتاجي كلها متشابكة مع بعضها ومتصلة بمشكلة الميكنة (وبالتالي بعملية ادخال التكنولوجيا الحديثة عامة) . ومن الأمور التي تستدعي اهتماما خاصا ، هي الحالة التي أصبحت شبه عامة في جنوب آسيا ، وهي تضال حجم الوحدات الزراعية الى أقل من المستوى الكافي للحياة ، حتى بادخال مستلزمات الانتاج الحديثة (بما في ذلك الآلات) ، والمخرج الوحيد لمثل هذه الحالة هو تجميع المساحات الصغيرة في نطاق مزارع تعاونية أو جماعية حتى يصبح في الامكان استعمال كل من القوى العاملة ومستلزمات الانتاج بطريقة معقولة لصالح المجموع ، والحصول على أكبر فائدة ممكنة من هذه المستلزمات مثل الجرارات ، وارساء قواعد التوازن الاقتصادي ، وبالتالي محاولة تنويع الانتاج الزراعي ، وانشاء وحدات مبسطة لتصنيع المنتجات ومتطلبات الانتاج . وفي الواقع أن هذا النموذج يمكن أن يطبق في المزارع التقليدية الصغيرة بوجه عام لما ييسره من مميزات اضافية تساعد على اندماج العمال المعدمين في العملية الانتاجية .

كذلك فإن حالة المزارع الكبيرة بأمريكا اللاتينية حالة ذات دلالة ، فقد أدخلت هذه المزارع الجرارات بأسراف ، الأمر الذى أفقد أعدادا كبيرة من العمال الزراعيين مورد رزقهم ودفع بهم الى المدن المكتظة بالسكان أصلا ، كما أن الأجيال الجديدة منهم فقدت فرصة العمل الموسمى بالمزارع الكبيرة . وكان هدف ملاك المزارع من هذا الاجراء هو مضاعفة الدخل وتقضى مشاكل العمالة عن طريق تخفيض عدد العمال الى الحد الأدنى ، (لأن الميكنة تقلل من الحاجة الى العمال خلال فترات الذروة ، بل قد تؤدي الى التخلص من بعض العمال المستعدين) ، وقد تشجع الملاك على هذا الاجراء نتيجة للقوانين السائدة التى حذت بلا وعى أحيانا ، استيراد واستعمال الجرارات . وقد انتقدت هذه السياسة تماما ، ولكن الأمر أصبح شبيها باغلاق باب الاسطول بعد أن سرق الحصان حيث أن نفوذ الملاك فى الأقليم قد مكثهم من عدم السماح لسياسة أخرى بأن تصبح ذات تأثير واقعى .

وكثير من هذه الملكيات الكبيرة تعتبر مثالا على تأثير الهيكل الانتاجى على ادخال التكنولوجيا الحديثة وعلى العمالة . فمزارع أمريكا اللاتينية ، كما أوضحنا سلفا غالبا ما تزرع بالطريقة الموسعة . ولو كانت قد قسمت من خلال مشروع للاصلاح الزراعى ، ووزعت على الفلاحين لتحول الإتجاه على الأغلب الى الزراعة المكثفة ، وبذلك يتوفر العمل لعدد كبير من الأيدى العاملة . وفى هذه الحالة أيضا ، من الضرورى الأخذ بدرجة كبيرة من التعاون والتنسيق فى ميدان الانتاج ، اذا أردنا الاستفادة الكاملة من هذا النموذج الانتاجى الجديد .

وآخر استراتيجيات لزيادة العمالة قد تكون خلق المراكز الريفية التى يمكن أن تجذب الصناعات الزراعية والحفظية وغيرها مثل السياحة ، كما أنها توفر أساسا للخدمات الحكومية التى ذكرناها سابقا (مثل خدمات الإرشاد والقرروض ... الخ) . بالإضافة الى عمليات بناء المساكن بالمواد المحلية إذا أمكن .

والمرافق الأخرى اللازمة للتنمية الريفية والتي يمكن بها أيضا اسكان بعض المزارعين وأسرههم وهذا يؤدي الى جعل عمليات الإرشاد والتعليم أكثر يسرا ويقلل من العزلة التي يضطر للعيش فيها كثير من سكان الريف (مثل مشروع قرى المهندس حسين فتحى فى ريف مصر) . وهذا البرنامج فى الحقيقة يمكن أن ينفذ فى ظل اللامركزية الإدارية ، بعيدا عن المدن الكبيرة حيث يمكن جذب شرائح عديدة من الصناعة الى المناطق الريفية خاصة هذا النوع من الصناعة الذى يشكل امتدادا حقيقيا للزراعة . ويمثل هذه الأساليب يمكن للانتاجية وفرص الحياة والعمالة للأسر المنتجة للغذاء أن تتغير تغيرا جوهريا فى اطار التنمية الريفية .

وفى النهاية ... لعنا بذلك نكون قد أحسننا الاختيار بتقديمنا نموذج للتخطيط من أجل التنمية يربط بين أقوى مظاهر التخلف فى العالم الثالث فى الوقت الحاضر — بل ولسنوات عديدة مقبلة — وهما مشكلتى : نقص الغذاء ، والأنفجار السكاني .

هوامش الفصل الرابع والعشرون

- ١ — انظر مقدمة الفصل الخامس عشر من كتاب تودارو السابق ذكره .
- Economic Development in the Third World, pp. 503-308.
وأيضاً :
- Edward S. Mason, "Economic Planning in Underdeveloped Areas", C. Fordham University Press, 1958.
- ٢ — دكتور كامل بكري « التنمية الاقتصادية » ، مؤسسة شباب الجامعة بالاسكندرية ، ١٩٨٢ ، ص.ص. ١٨٩—٢٤٧ .
- ٣ — د. محمد زكي شافعي ، « التنمية الاقتصادية » ، الكتاب الثاني ، دار النهضة العربية ، صفحات ٦—٤٨ .
- ٤ — Albert Waterston, "Development Planning: Lessons of Experience", Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1963, - p. 293.
- ٥ — Derek T. Healey, "Development Policy: New thinking about an interpretation", Journal of Economic Literature 10, No. 3 (1973), p. 761.
- ٦ — M. Todaro, op. cit., pp. 456-465.
- ٧ — T. Killick, "The Possibilities of Development Planning", Oxford Economic Papers, July 1976, pp. 3-4.
- ٨ — حول هذه الشروط وتفاصيلها انظر د. كامل بكري : « التنمية الاقتصادية » ، المرجع السابق صفحات ١٩٨—٢٦٦ .
- ٩ — محبوب الحق : « ستار الفقر — خيارات أمام العالم الثالث » ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ترجمة احمد قزاد بليغ ، ١٩٧٧ ، صفحة ٤٧ .
- ١٠ — أنظر : « المدخل لتخطيط العلاقة بين الغذاء والسكان » ، ادارة بحوث التنمية والتدريب ، قسم تحليل السياسات ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما ١٩٧٧ ، ص ٢١ .

الفهرست

٥ الإهداء
٦ مقدمة الطبعة الأولى
٧ مقدمة الطبعة الثانية
١٣	الكتاب الأول : التخلف والتنمية
١٥ الجزء الأول : التخلف الاقتصادى
١٧ الفصل الأول : حول مفهوم الفقر والتخلف
٢٠ — كيف يعيش الفقراء ؟
٢٣ — من هم الفقراء ؟
٢٥ — أين هم الفقراء ؟
٣٥ الفصل الثالث : الخصائص المشتركة للبلدان المتخلفة : « معالم التخلف » ...
 أولاً : هبوط مستوى الدخل والمعيشة : « فجوة التخلف »
٣٦ (أ) تقلوت مستويات الدخل الحقيقى
٣٨ (ب) ضآلة معدلات نمو الدخل القومى
٤٢ (ج) تقييم معيار متوسط الدخل الحقيقى
٤٧ — بعض أساليب قياس العدالة فى توزيع الدخل
٤٧ * منحى لورنز
٥٠ * معامل جينى
٥٢ — واقع توزيعات الدخل بين بلدان العالم الثالث

الفصل الثالث : الخصائص المشتركة للبلدان المتخلفة: «معالم التخلف» ... ٥٩

ثانيا : خصائص عناصر الانتاج

- ٥٩ (أ) عنصر العمل
- ٦٢ (ب) عنصر الأرض
- ٦٦ (ج) عنصر رأس المال
- ٦٩ (د) عنصر التنظيم

الفصل الرابع : الخصائص المشتركة للبلدان المتخلفة: «معالم التخلف» ٧٣

ثالثا : خصائص النشاط الاقتصادى

- ٧٣ (أ) الانتاج الكلى هو النشاط الرئيسى
- ٧٥ (ب) شيوع البطالة الهيكلية
- ٧٩ (ج) التخصص المتطرف فى منتج أولى واحد أو أكثر
- ٨٥ (د) التنمية الاقتصادية
- ٨٧ (هـ) الثنائية الاقتصادية

الفصل الخامس : الخصائص المشتركة للبلدان المتخلفة: «معالم التخلف» .. ٩٣

رابعا : خصائص غير اقتصادية

الجزء الثانى : التنمية الاقتصادية ١٠٥

الفصل السادس : حول مفهوم التنمية ١٠٧

١- التنمية بالمفهوم التقليدى

٢- المفهوم الاقتصادى للتنمية

٣- ما وراء المضمون الاقتصادى للتنمية

٤- الركبان الثلاثة لمبنى عملية التنمية

١١٧	الفصل السابع : عقبات التنمية الاقتصادية
 العقبات الداخلية
١٢٠	١- الانفجار السكاني
١٢٥	٢- التغذية
١٣٠	٣- الصحة
١٣٤	٤- التعليم
 الفصل الثامن : عقبات التنمية الاقتصادية
١٥١	العقبات الخارجية : العلاقات الاقتصادية الدولية
١٥٣	(أ) المشكلات قصيرة الأجل للتجارة الخارجية
١٥٤	(ب) المشكلات طويلة الأجل للتجارة الخارجية
١٦١	الفصل التاسع : أزمة الدين الخارجى والبلدان النامية
١٦٣	المبحث الأول : سماتها وأبعادها
١٨٠	المبحث الثاني : أسباب أزمة الدين ، وآثارها على التنمية
٢٠٩	الفصل العاشر : عملية التنمية
٢١١	أولا : ملامح النمو الاقتصادى فى الماضى
٢١٩	ثانيا : لماذا لا تتشابه معدلات النمو فى الماضى والحاضر
٢٢٩	الفصل الحادى عشر : سياسات علاج المشكلة السكانية
٢٣٠	أولا : سياسة خفض المواليد
٢٣٦	ثانيا : إعادة النظر فى توزيع الموارد والسكان
٢٤١	الفصل الثانى عشر : سياسات علاج مشاكل القطاع الرهفى والزراعى
٢٤١	أولا : عوامل إثناء المزارع الصغيرة
٢٤٣	ثانيا : شروط تنمية الرهف
٢٤٤	— التجربة الصينية فى التنمية

٢٤٩	— تقييم التجربة في الصين
٢٥٣	الفصل الثالث عشر : الاستراتيجية الملائمة للتنمية
٢٥٤	أولا : نظرية الدفع القوية
٢٥٩	ثانيا : إستراتيجية النمو المتوازن
٢٦٤	ثالثا : إستراتيجية النمو غير المتوازن
٢٧١	الفصل الرابع عشر : العالم الثالث والنظام الاقتصادى العالمى الجديد
٢٧٢	أولا : أوجه الخلل فى الميكل الراهن للملاقات الاقتصادية الدولية
٢٧٧	ثانيا : النظام الاقتصادى العالمى الجديد .. نشأته ومضمونه
٢٨٤	ثالثا : الانجازات التى تحققت للعالم الثالث
٢٩٨	رابعا : تقييم وتحليل النظام الاقتصادى العالمى الجديد
٣٠٧	الكتاب الثانى : نظرية التنمية وتخطيطها
٣٠٩	الجزء الثالث : نظريات التنمية الاقتصادية
٣١١	مقدمة عامة
٣١٧	الفصل الخامس عشر : النظرية الكلاسيكية فى النمو الاقتصادى
.....	— النموذج الكلاسيكى للنمو ^١
٣٢٤	— آدم سميث
٣٢٦	— ديفيد ريكاردو
٣٢٨	— مالتس
٣٣٠	— نقد النظرية الكلاسيكية
٣٣٣	الفصل السادس عشر : النظرية النيوكلاسيكية
٣٣٧	— نقد النظرية النيوكلاسيكية
٣٤١	الفصل السابع عشر : نظرية الرأسمالية الاحتكارية الاستعمارية
٣٥٥	— الفصل الثامن عشر : النظرية الشوميترية

٣٧١	الفصل التاسع عشر : نظرية مراحل النمو
٣٧٤	— مراحل روستو للنمو
٣٨١	— تقييم نظرية روستو لمراحل النمو
٣٨٥	الفصل العشرون : نموذج هارود ودومار
٣٨٩	الفصل الواحد والعشرون : النظرية الكينزية في محددات الدخل والعمالة .
٣٩٠	(أ) إعتراضات كينز على النظرية الكلاسيكية
٣٩١	(ب) النموذج الكينزى
٣٩٣	(جـ) نظرية كينز والبلدان المتخلفة
٣٩٩	الفصل الثاني والعشرون : نظرية آرثر لويش في التنمية
٣٩٩	— نموذج آرثر لويش
٤٠٢	— تقييم نموذج آرثر لويش
٤٠٧	الفصل الثالث والعشرون : مذهب الاحتياجات الأساسية
٤٠٨	أولاً : فروض النظرية التقليدية
٤١٠	ثانياً : تنفيذ فروض النظريات التقليدية
٤١٤	ثالثاً : ماهية المنهج الجديد
٤١٧	رابعاً : الانتقادات والرد عليها
٤٢٣	الجزء الرابع : التخطيط والتنمية
٤٢٥	الفصل الرابع والعشرون : التخطيط والتنمية
٤٢٧	أولاً : أنواع التخطيط للتنمية بالبلدان المتخلفة
٤٣٥	ثانياً : الاعتبارات المحددة لاختيار نمط معين للتخطيط
٤٣٨	ثالثاً : أسباب فشل التخطيط للتنمية
	رابعاً : نموذج للتخطيط من أجل التنمية : التخطيط
٤٤٥	الغذاء/السكان ومشكلاته

مركز الدلتا للطباعة
٢٤ شارع الدلتا - اسبورتج
تليفون ٥٩٥١٩٢٣

